

الجامع الصحيح

وهو

سنة الترمذي

لابي عيسى محمد بن عيسى بن سورة

٢٠٩ - ٢٧٩ هـ

من كان في بيته
هذا الكتاب فكأنما
في بيته بي يسكاهم

بمحققين وكثيرين

محمد بن محمد شيبان

القاضي العمري

الجزء الأول

مكتبة المطبع والنشر

شركة مكتبة وتعليمية وشيخ علي بن ابي طالب في داره بدمشق

محمد بن محمد بن ابي وشركاه - خافله

قال أبو عيسى الترمذى :

« صَنَّفْتُ هَذَا السِّقَابَ وَعَرَضْتُهُ عَلَى عُلَمَاءِ الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ
وَخِرَاسَانَ فَرَضُوا بِهِ . وَمَنْ كَانَ فِي بَيْتِهِ هَذَا السِّقَابُ
فَكَأَنَّمَا فِي بَيْتِهِ نَبِيٌّ يَقُولُكُمْ » .

تذكرة الحفاظ (٢ : ١٨٨) .

تهذيب التهذيب (٩ : ٣٨٩) .

مفتاح السعادة (٢ : ١١) .



قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسى فى (شروط الأئمة أصحاب الكتب الستة)
وهو جزء مخطوط :

« سَمِعْتُ الْإِمَامَ أَبَا إِسْمَاعِيلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيَّ بِهَرَاةَ ،
وَجَرَى بَيْنَ يَدَيْهِ ذِكْرُ أَبِي عَيْسَى التِّرْمِذِيِّ وَكُتَابِهِ » . فَقَالَ :
كُتَابُهُ عِنْدِي أَنْفَعُ مِنْ كِتَابِي الْبُخَارِيِّ وَمَسْلَمَ ، لِأَنَّ كِتَابِي
لِلْبُخَارِيِّ وَمَسْلَمَ لَا يَقِفُ عَلَى الْفَائِدَةِ مِنْهُمَا إِلَّا الْمُهَيِّجَرُ الْمَالِمُ ،
وَكَتَابُ أَبِي عَيْسَى يَصِلُ إِلَى فَائِدَتِهِ كُلِّ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ » .

وأبو إسماعيل الأنصارى . هو شيخ الإسلام المروى صاحب كتاب « منازل السائرين » .

رموز نسخ الترمذى التى اعتمدنا عليها فى التصحيح وأشرفنا إلى اختلافها فى التعليق

- ب طبعة بولاق سنة ١٢٩٢ وقد تلقيت الكتاب فيها سماها من مولاي الوالد الأستاذ الأكبر الشيخ محمد شاكر ، مع مقابلتها على نسخ أخرى مطبوعة فى الهند ومخطوطة ، وذلك فى سنئى ١٣٣١ و ١٣٣٢ .
- ب طبعة بولاق سنة ١٢٩٢ نسخة الأستاذ العلامة الشيخ أحمد الرفاعى المالكي ، وقد قرأ الكتاب فيها درساً وصحها وضبطها بخطه فى سنة ١٣١١ .
- ج مخطوطة الشيخ فريد التندى عمدة المدينة المنورة فى القرن الماضى ، وقد ترجمها وصحها بنفسه فى سنة ١٢٢١ ، وهى من أصح النسخ .
- س مخطوطة بدار المكتب المصرية وتاريخها سنة ٧٢٦ .
- ه طبعة دهملى بالهند سنة ١٣٢٨ .
- ك طبعة الهند بفتح العلامة المباركفورى سنة ١٣٤١ - سنة ١٣٥٣ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال أبو عيسى محمد بن سَوْرَةَ الترمذی :

أبواب الطهارة

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

باب

مَا جَاءَ لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهُورٍ

١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سَمَّاكِ بْنِ حَرْبٍ (١)

وَحَدَّثَنَا هِنَادٌ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ سَمَّاكٍ عَنْ مُعْتَمِرِ بْنِ سَعْدٍ
عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهُورٍ» ،

(١) هذه حاء موهلة مفردة ، يكتبها علماء الحديث عند الانتقال من إسناد إلى إسناد . وهي مأخوذة من التحويل . أو من الحائل بين الإسنادين . أو عبارة عن قوله «الحديث» قال ابن كثير في اختصار علوم الحديث (ص ١٦٣) : «ومن الناس من يتوهم أنها حاء معجمة ، أي إسناد آخر ، والمشهور الأول ، وحكى بعضهم الإجماع عليه . فإراد هنا أن الترمذی روى الحديث عن قتيبة بإسناده إلى سماك ، ثم تحول منه إلى إسناد آخر رواه به عن هناد إلى سماك أيضا ، ثم اجتمع الإسنادان في سماك بن حرب ، وقس على هذا كل ما تراه في هذا الكتاب وفي سائر كتب الحديث .

وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ^(١) . قَالَ هَذَا^(٢) فِي حَدِيثِهِ : « إِلَّا بِطُهْرٍ^(٣) » .
 قَالَ أَبُو عَيْسَى : هَذَا الْحَدِيثُ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُ^(٤) . وَفِي
 الْبَابِ عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ عَنْ أَبِيهِ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَسَس . وَأَبُو الْمَلِيحِ بْنُ
 أَسَامَةَ أَسَمُهُ « عَامِرٌ^(٥) » وَيُقَالُ « زَيْدٌ بْنُ أَسَامَةَ بْنِ عُمَيْرٍ الْمَدَلِيُّ » .

٢ بَاب

مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الطُّهُورِ

٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَوْسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عَيْسَى [الْقَزَازِ^(٦)]،

(١) طهور: يجوز فيها ضم الطاء وفتحها . والقول - بضم الفين - : الحياثة في المتن ،
 والسرقة من النسيئة ، وكل من خان في شيء خفية فقد غل . وسميت غلولا لأن الأيدي
 فيها مغلولة أي ممنوعة . قال القاضي أبو بكر بن العربي : « فالصدقة من مال حرام
 في عدم القول واستحقاق العقاب كالمصلاة بفسير طهور في ذلك » . وفي صحيح مسلم
 (١ : ٨٠) في رواية هذا الحديث : أن عبد الله بن عمر دخل على ابن عامر يعودوه
 وهو مريض ، فقال : « ألا تدمو الله لي يا ابن عمر » فروى له هذا الحديث ، ثم قال :
 « وكنت على البصرة » يعني أنك كنت والياً على البصرة . وخشى ابن عمر أن يكون
 ابن عامر أصاب في ولايته شيئاً من الظلم التي لا يخلو منها الولاية ، وأن يكون ما في يده
 من الأموال دخله شيء مما يدخل على الولاية من المال من غير حله . ولعل ابن عمر أراد
 بترك الدعاء له وبهذا التعليل أن يؤديه ، ويبينه له ما يخشى عليه من الفتنة ، ويحمله على
 الخروج مما في ماله من الحرام ، ليلقى الله حقياً طاهراً .

(٢) في نسخة هند ب « وقال » .

(٣) الحديث رواه : مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

(٤) سيأتي قريباً أن في الباب عن أبي هريرة ، وهو ما أخرجه البخاري ومسلم عنه من نوعا :
 « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » وهو أصح من حديث ابن عمر هذا .
 فوصف الترمذی له بأنه أصح شيء في الباب ، فيه نظر .

(٥) في ح « عامر بن أسامة » .

(٦) الزيادة من ح ونسخة هند ب .

حدثنا مالك بن أنس^(١)، ع وحدثننا قتيبة عن مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا قَرَضَا الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ، أَوْ الْمُؤْمِنُ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتْ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ لَهَا بِعَيْنَيْهِ مَعَ الْمَاءِ، أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ، أَوْ نَحْوِ هَذَا^(٢)، وَإِذَا^(٣) غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَتْ مِنْ يَدَيْهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ بَطَشَتْهَا يَدَاهُ مَعَ الْمَاءِ، أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ^(٤)، حَتَّى يَخْرُجَ نَفِيًّا مِنَ الذُّنُوبِ» .

[قال أبو عيسى^(٥)]: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ حَدِيثُ مَالِكِ

عَنْ سُهَيْلٍ عَنِ أَبِيهِ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ .

وَأَبُو صَالِحٍ وَالِدُ سُهَيْلٍ هُوَ «أَبُو صَالِحِ السَّمَّانُ»، وَأَسْمُهُ «ذَكْوَانُ»
وَأَبُو هُرَيْرَةَ اخْتَلَفَ^(٦) فِي أَسْمِهِ، فَقَالُوا: «عَبْدُ شَمْسٍ» وَقَالُوا: «عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو» وَهَكَذَا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَهُوَ الْأَصْحَحُ^(٧) .

[قال أبو عيسى^(٥)]: وَفِي الْبَابِ مِنْ عُمَانَ [بن عفان^(٥)]، وَتَوْبَانَ،

وَالضَّنَائِحِيَّ، وَعَمْرٍو بْنِ عَبَّسَةَ، وَمَسْلَمَانَ^(٨)، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو .

(١) هو في الموطأ رواية يحيى في «باب جامع الوضوء» (١ : ٥٣) .

(٢) قوله «أو نحو هذا» ليس في الموطأ .

(٣) في نسخة عند س و ع «فإذا»، وهو الموافق للموطأ .

(٤) في الموطأ زيادة: فإذا غسل رجله خرجت كل خطيئة مشتها رجلاه مع الماء، أو مع

آخر قطر الماء، وهذه الزيادة في مسلم أيضا (١ : ٨٥) .

(٥) الزيادة من ع

(٦) في ع «اختلفوا» .

(٧) في ع «وهذا أصح» .

(٨) سلمان لم يذكر في ع .

وَالصَّنَابِجِيُّ الَّذِي رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ لَيْسَ لَهُ سَمَاعٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَسْمَهُ «عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ هَسْبِيلَةَ» وَيُكْنَى «أَبَا عَبْدِ اللَّهِ» رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(١) فَغَبِضَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي الطَّرِيقِ ^(٢) . وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَادِيثَ . وَالصَّنَابِجِيُّ بْنُ الْأَعْمَرِ الْأَحْمَسِيُّ صَاحِبُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَالُ لَهُ الصَّنَابِجِيُّ ، أَيْضًا . وَإِنَّمَا حَدِيثُهُ قَالَ : تَمَيَّتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : «إِنِّي مُسَكَّرٌ بِكُمْ الْأُمَّمَ فَلَا تَفْقَتِلْنِي بَعْدِي» ^(٣) .

٣

باب

مَا جَاءَ أَنْ مَفْتَاخَ الصَّلَاةِ الطُّهُورِ ^(٤)

٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهَنَّادٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سُهَيْبَانَ جَ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ [بْنُ مَهْدِيٍّ ^(٥)] حَدَّثَنَا

(١) في نسخة بهامش س : « وَالصَّنَابِجِيُّ هَذَا الَّذِي رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي فَضْلِ الطُّهُورِ هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الصَّنَابِجِيُّ ، وَأَسْمَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ هَسْبِيلَةَ ، هُوَ صَاحِبُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، وَمُ يَلْقَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » الخ .

(٢) حديث الصَّنَابِجِيُّ فِي الْمَوْطَأِ (١ : ٥٢) وَسَمَاهُ «عَبْدُ اللَّهِ الصَّنَابِجِيُّ» . وَنَقَلَ السَّيُوطِيُّ عَنِ ابْنِ عَبْدِ الرَّقَّالِ : «سَمِعْتُ ابْنَ مَعِينٍ عَنْ أَحَادِيثِ الصَّنَابِجِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ٢ فَقَالَ : مَرْسَلَةٌ ، لَيْسَ لَهُ صَحِيحَةٌ ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ ، وَلَيْسَ هُوَ عِبَادَةٌ ، إِنَّمَا هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، وَأَسْمَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ هَسْبِيلَةَ » .

(٣) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (٤ : ٣٥١) وَابْنُ مَاجَةَ (٢ : ٢٤٠ ، ٢٤١) هـ .

(٤) بضم اللطاء ، ويجوز فتحها ، والمراد به أيضا المصدر .

(٥) الزيادة عن نسخة عند س و ع .

سفيان عن عبد الله بن محمد بن عَمِيْلٍ عن محمد بن الحنفية (١) عن علي بن النضر
 صلى الله عليه وسلم قال (٢) : « مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الظُّهُورُ ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ ،
 وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ » (٣) .

قال أبو عيسى : لهذا الحديث (٤) أصحُّ شيء في هذا الباب وأحسن (٥) .

وعبد الله بن محمد بن عَمِيْلٍ هو صدوق ، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم

من قبل حفظه .

[قال أبو عيسى (٦)] : وسُمِّيَتْ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ : كَانَ أَحَدًا

ابن حنبلٍ وإسحاق بن إبراهيم والحَمِيدِيُّ بِمَحْتَجُونَ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

مُحَمَّدِ بْنِ عَمِيْلٍ . قَالَ مُحَمَّدٌ : وَهُوَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ (٧) .

[قال أبو عيسى (٨)] : وَفِي الْبَابِ مِنْ جَابِرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ .

(١) هو محمد بن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، وأمه : خولة بنت جعفر الحنفية ، أمي من
 بني حنيفة ، فاشتهر محمد بالنسبة إلى أمه .

(٢) في ع « قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

(٣) رواه أبو داود وابن ماجه وأحمد والشافعي والبخاري وصححه الحاكم وابن السكيت .

(٤) في ع « حديث علي رضي الله عنه أصح شيء وأحسن في هذا الباب » .

(٥) هذا هو الصواب . ورجح القاضي أبو بكر بن العربي حديث جابر ، وهو غير جيد ،

فإن حديث جابر رواه أحمد برقم [٢٥٧١٥] [٣٤٠] من طريق أبي يحيى

الانبات ، وهو صدوق في حديثه ابن . وسيأتي في آخر الباب من رواية المؤلف .

(٦) الزيادة من ع .

(٧) « مقارب » يجوز فيه فتح الراء ، بمعنى أن غيره يقاربه في اللفظ . ويجوز كسرهما ،

بمعنى أنه يقارب غيره . فهو في الأول مفعول ، وفي الثاني فاعل ، ولغتي واحد ، قاله

ابن العربي . وعبد الله بن محمد بن عَمِيْلٍ بن أبي طالب ثقة ، لاجحة لمن تكلم فيه . بل

هو أوثق من كل من تكلم فيه ، كما قال ابن عبد البر .

٤ - [حدثنا أبو بكر محمد بن زنجويه البغدادي وغير واحد، قال (١) حدثنا الحسن بن محمد حدثنا سليمان بن قزيم عن أبي يحيى القنات عن مجاهد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مفطاح الجنة الصلاة ، ومفتاح الصلاة الوضوء » (٢)] .

٤

باب

ما يقول إذا دخل الخلاء

٥ - [حدثنا قتيبة وهناد قال حدثنا وكيع عن شعبة عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء قال : اللهم إني أعوذ بك - قال شعبة : وقد قال (٣) مرة أخرى : أعوذ بك (٤) - من الخبيث والخبيث . أو الخبيث والخبيث (٥) » .

(١) كذا في الأصل والصواب « قالوا » .

(٢) الزيادة من ع ويؤيد صحتها أن الحافظ ابن حجر في التلخيص (ص ٨٠) نسبه إلى

الترمذي . وأبو بكر شيخ الترمذي هو محمد بن عبد الملك بن زنجويه الفزالي .

(٣) في ع « وقال » .

(٤) في ع ونسخة عند « أعوذ بالله » .

(٥) « الخبيث » الأولى بإسكان الباء الموحدة ، والثانية بضمها « هكذا ضبطه الحافظ في

الفتح في رواية الترمذي . وقال الخطابي في معالم السنن : « الخبيث بضم الباء : جماعة

الخبيث ، والخبيثات : جمع الخبيثة ، يريد ذكران الشياطين وإناتهم . وعامة أصحاب

الحديث يقولون : الخبيث حاكنة الباء ، وهو غلط ، والصواب مضمومة الباء ، وقال

ابن الأعرابي : أصل الخبيث في كلام العرب : المكروه ، فإن كان من الكلام فهو

بالشتم ، وإن كان من اللسان فهو الكفر ، وإن كان من الطعام فهو الحرام ، وإن كان =

[قال أبو عيسى ^(١)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ وَجَابِرِ بْنِ مَسْعُودٍ .

قال أبو عيسى : حَدِيثُ أَنَسٍ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُهُ .
 وَحَدِيثُ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ فِي إِسْنَادِهِ أَضْطْرَابٌ : رَوَى ^(٢) هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ
 وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ مِنْ قَتَادَةَ : [فَقَالَ سَعِيدٌ ^(٣)] : عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ حَوْفٍ
 الشَّيْبَانِيِّ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ . وَقَالَ هِشَامٌ [الدَّسْتَوَائِيُّ ^(٤)] : عَنْ قَتَادَةَ مِنْ
 زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ . وَرَوَاهُ شُعْبَةُ وَمَعْمَرٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ . فَقَالَ ^(٥)
 شُعْبَةُ : عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ . وَقَالَ مَعْمَرٌ عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَبِيهِ [عَنْ
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] ^(٦) .

[قال أبو عيسى : سألت محمداً عن هذا ؟ فقال : يحتمل أن يكون قَتَادَةُ
 رَوَى عَنْهُمَا جَمِيعاً ^(٧)] .

٦ — أَخْبَرَنَا ^(٧) أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّمِيِّ البَصْرِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ
 عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(٨)

== من الصراب فهو الضار » وزعم المطايع أن رواية المحدثين خطأ ليس بجيد ، فإن
 لهذا نظائر في اللغة ، مثل « كتب وكتب » بإسكان الناء وضمها ، والرواية حاكمة
 على الرأي . وتفسير الحبث والحباث بالمعنى الأهم الذي نقله عن ابن الأعرابي هو الأول
 بالصواب ، ولا دليل على تقييده بزوج خاص مما يدخل تحت المعنى الوضعي .

- (١) الزيادة من ع ونسخة عند س .
- (٢) في ع « وروى » .
- (٣) الزيادة من ع ونسخة عند س وفي أخرى « وقال » .
- (٤) الزيادة من ع .
- (٥) في ع « وقال » .
- (٦) الزيادة من نسخة بهامش س .
- (٧) في ع ونسخة عند س « حدثنا » .
- (٨) ما هنا هو الذي في ع ونسخة في س وفي أصل ت « عن النبي صلى الله عليه وسلم » .

كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخُبَائِثِ .
[قال أبو عيسى ^(١)] : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ^(٢) .

٥
باب

ما يقول ^(٣) إذا خرج من الخلاء

٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ^(٤) عَنْ إِسْرَائِيلَ
[بن يونس ^(١)] عَنْ يَوْسُفَ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
قَالَتْ : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ : غُفْرَانَكَ ^(٥) » .
[قال أبو عيسى ^(١)] : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ ^(٦) ، لَانْعَرَفَهُ إِلَّا مِنْ
حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ عَنْ يَوْسُفَ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ .

(١) الزيادة من ع .

(٢) رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

(٣) في نسخة عند س « ما يقول الرجل » .

(٤) محمد بن إسماعيل هو البخاري ، ومالك بن إسماعيل هو ابن درهم الترمذی الحافظ ، وفي س

« حدثنا محمد بن إسماعيل حدثنا حميد حدثنا مالك بن إسماعيل » ، وفي هـ و ك « حدثنا

محمد بن حميد بن إسماعيل حدثنا مالك بن إسماعيل » ، وكلاهما خطأ ، فإنه ليس في الشيوخ

شيخ يدعى « حميدا » ، ويروي عن مالك بن إسماعيل ، ويروي عنه البخاري ، وليس فيهم

أيضا من يدعى « محمد بن حميد بن إسماعيل » والصواب ما هنا ، وهو الموافق لما في ع .

(٥) الحديث رواه أيضا أحمد وأبو داود وابن ماجه والدارمي ، وأخرجه ابن حبان وابن

خزيمة وابن الجارود والحاكم في صحاحهم ، وصححه أبو حاتم ، وقال النوروي في شرح

المهذب : « هو حديث حسن صحيح » . وغلطه لانه أراد إسرائيل ، وإسرائيل

ثقة حجة .

(٦) في ك « غريب حسن » .

وأبو بردة بن أبي موسى ^(١) اسمه: «عاصم» بن عبد الله بن قيس الأشعري،
 ولا تعرف ^(٢) في هذا الباب إلا حديث عائشة [رضي الله عنها] من
 النبي صلى الله عليه وسلم ^(٣).

باب

[في ^(٤)] النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول

٨ — حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي حدثنا سيفان بن عميرة
 عن الزهري عن عطاء بن يزيد ^(٥) اللثمي عن أبي أيوب الأنصاري قال: قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا أَقْبَضْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ
 وَلَا بَوْلٍ، وَلَا تَسْتَقْدِرُوهَا، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا.» ، فقال ^(٦)
 أبو أيوب: قَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَا حِيضَ قَدُمُنَا مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ
 فَتَنَحَّرَفْنَا عَنْهَا وَاسْتَغْفِرُ اللَّهُ ^(٧).

[قال أبو موسى ^(٨)] : وفي الباب عن عبد الله بن الحرث بن جزء

(١) في س «أبو بردة بن موسى» وهو خطأ .

(٢) في ه و ك «ولا يعرف» بالبناء للجهول .

(٣) الزيادة من ع .

(٤) الزيادة من ع . وفي نسخة عند س «أجاب في النهي» .

(٥) في س «عطاء بن أبي يزيد» وهو خطأ .

(٦) في ع ونسخة عند س «قال» .

(٧) رواه أحمد والبخاري .

(٨) الزيادة من ع ونسخة عند س .

الرَّبِيدِيُّ ، وَمَعْقِلِ بْنِ أَبِي الْهَيْثَمِ ^(١) ، وَيُقَالُ مَعْقِلُ بْنُ أَبِي مَعْقِلٍ ،
وَأَبِي أَمَامَةَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَسَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ .

[قال أبو عيسى ^(٢)]: حديث أبي أيوب أحسن شيء في هذا الباب وأصح .
وأبو أيوب اسمه « خالد بن زيد » . والزهرى اسمه « محمد بن مسلم
بن عبيد الله بن شهاب الزهرى » [وكيفته ^(٣)] « أبو بكر » .
قال أبو الوليد المكنى: قال أبو عبد الله [محمد بن إدريس ^(٤)] الشافعى:
إِنَّمَا مَعْنَى قَوْلِ الْعَبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِمَائِطٍ وَلَا
بِبَوْلٍ ^(٥) » وَلَا تَسْعُدْ بِرُؤُوسِكُمْ : إِنَّمَا هَذَا فِي الْفَيْيَاقِ ، وَأَمَّا ^(٦) فِي الْكَنْفِ
الْمُبْتَدِئَةِ لَهُ رُخْصَةٌ فِي أَنْ يَسْتَقْبِلَهَا . وَهَكَذَا قَالَ إِسْحَاقُ [بن إبراهيم ^(٧)] .
وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ [رحمه الله ^(٨)]: إِنَّمَا الرُّخْصَةُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَسْعُدَ بَارِ الْقِبْلَةَ بِمَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ . وَأَمَّا ^(٩) أَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ
فَلَا يَسْتَقْبِلُهَا ^(٨) . كَأَنَّهُ لَمْ يَرِ فِي الصَّخْرَاءِ وَلَا فِي الْكَنْفِ أَنْ يَسْتَقْبِلَ
الْقِبْلَةَ ^(٩) .

(١) هنا في س زيادة « وأبي أمامة » وهو خطأ ، لأنه سيذكره فيما بعد .

(٢) للزيادة من ح ونسخة عند س .

(٣) الزيادة من نسخة عند س .

(٤) في نسخة عند س « ولا بول » .

(٥) في ح « فأما » .

(٦) الزيادة من ح .

(٧) في ح ونسخة عند س « فأما » .

(٨) يجوز فيه الرفع والجزم .

(٩) ح « أن تستقبل القبلة » بالبناء للمجهول .

٧

باب

[ما جاء من ^(١) الرخصة في ذلك]

٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ أُسْتَيْقَةَ قَالَا حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ أَنَسِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : « نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ ^(٢) بِبَوْلٍ ، فَرَأَيْتُهُ قَبِيلَ أَنْ يُقْبَضَ بِعَامٍ يَسْتَقْبِلُهَا ^(٣) » .

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ وَعَائِشَةَ وَهَمَّارِ [بِنِ يَأْسِرٍ ^(٤)] .

[قَالَ أَبُو هَيْسَمٍ ^(٥)] : حَدِيثُ جَابِرٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ حَسَنٌ مُغْرِبٌ .

١٠ - وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ ابْنُ لُحَيْمَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ ؛ « أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِبَوْلٍ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ ^(٦) » . حَدَّثَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ لُحَيْمَةَ .

وَحَدِيثُ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ لُحَيْمَةَ .

(١) الزيادة من ج .

(٢) هكذا روايتنا سماها ، وهو موافق لبعض النسخ ، وفي ج و س « تستقبل القبلة » بالبناء للفعول .

(٣) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والبرزالي وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني ، وحسنه البرزالي وصححه ابن السكن ، كما نقله الشوكاني .

وابن لميعة ضعيف عند أهل الحديث . ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره
[مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ ^(١)]

١١ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عُبَيْدَةُ [بن سليمان ^(٢)] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

بن عمر ^(٣) عن محمد بن يحيى بن حبان ^(٤) عن عمه وإسحق بن حبان عن
أبي ^(٥) همر قال : « رَقِيتُ يَوْمًا عَلَى بَيْتِ حَفْصَةَ ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى حَاجَتِهِ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ مُسْتَقْدِرَ الْكَلْبَةِ » .

[قال أبو عيسى ^(٦)] : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ^(٧) .

(١) الزيادة من ع . وابن لميعة - فتح اللام وكسر الهاء - هو عبد الله بن لميعة بن
عقبه النافق ، أبو عبد الرحمن المصري القاضي الفقيه ، وهو ثقة صحيح الحديث . وقد
تكلم فيه كثيرون بغير حجة من جهة حفظه ، وقد تقدم كثيرا من حديثه ، وتفهمنا
كلام العلماء فيه ، فترجح لدينا أنه صحيح الحديث ، وأن ما قد يكون في الرواية من
الضعف إنما هو من فوكة أو من دونه ، وقد يخطئ هو كما يخطئ كل عالم وكل راو .
وروى أبو داود عن أحمد بن حنبل قال : « ومن كان مثل ابن لميعة بمصر في كثرة
حديثه وضبطه وإتقانه ؟ » . وقال سفيان الثوري : « عند ابن لميعة الأصول وعندنا
الفرج » . وهذا الحديث الذي أخرجه الترمذي بابن لميعة إنما أخرجه لأنه رواه عن أبي الربيع
عن جابر عن أبي هناد ، وغيره رواه عن مجاهد عن جابر فقط ، ولا مانع من صحة
الروايتين ، كما تراه في كثير من الأحاديث ، وليست إحداهما بناقبة للأخرى .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) في س « عمرو » وهو خطأ .

(٤) « حبان » بفتح الحاء المهملة . وضبطت في بعض الطباعات بالكسر ، وهو تصحيف
وخطأ .

(٥) في ب « عن عمر » وهو خطأ ، صحناه في نسخة من نسخة خطية ، وكذلك صحناه
عن ع والحديث معروف في كتب السنة أنه حديث ابن عمر .

(٦) الحديث رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه ، كلهم من حديث
ابن عمر .

٨

باب

[ماجاء في ^(١)] التَّهْنِي عَنِ الْبَوْلِ قَائِمًا

١٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ هُنَّ الْقُدَامِ بْنِ شَرِيحٍ
عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
كَانَ يَبُولُ قَائِمًا فَلَا تُصَدِّقُوهُ . مَا كَانَ يَبُولُ إِلَّا قَاعِدًا ^(٢) » :

[قال ^(١)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ ، وَبُرَيْدَةَ ^(٣) [وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَةَ ^(٤)] .

[قال أبو عيسى ^(١)] : حَدِيثُ عَائِشَةَ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي الْبَابِ وَأَصَحُّ .

وَحَدِيثُ عُمَرَ إِذَا تَمَّ رُؤْيَى مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْخَارِقِ عَنْ
نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ قَالَ : « رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَأَنَا ^(١)]
أَبُولُ قَائِمًا ، فَقَالَ : يَا عُمَرُ ، لَا تَبُولُ قَائِمًا . فَمَا بُلْتَ قَائِمًا بَعْدُ .

[قال أبو عيسى ^(١)] : وَإِنَّمَا رَفَعَ هَذَا الْحَدِيثَ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ

(١) الزيادة من ع .

(٢) رواه أحمد والنسائي وابن ماجه .

(٣) في س « عن عمرو بن بريدة » وهو خطأ غريب ، صححه ابن اسحقنا ، وكذلك هو على الصواب في سائر الأصول .

(٤) الزيادة من ع وهي صحيحة ، وحديثه في مسند أحمد (٤ : ١٩٦) وكذلك رواه

أبو داود والنسائي وابن ماجه . وقال الحافظ في الفتح (١ : ٢٨٢) . « هو حديث صحيح ، صححه الدارقطني وغيره » .

أَبِي الْمُخَارِقِ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ : ضَعَّفَهُ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ
وَتَسَكَّمُ فِيهِ (١) .

وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ قَالٍ : قَالَ : قَالَ عُمَرُ [رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ] (٢) : مَا بُلْتُ قَائِمًا مِّنْذُ أُسَلِّمْتُ (٣) .

وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْكَرِيمِ .

وَحَدِيثُ بُرَيْدَةَ فِي هَذَا غَيْرٌ مُّحْفُوظٌ (٤) .

وَمَعْنَى النَّهْيِ عَنِ الْبَوْلِ قَائِمًا : عَلَى التَّأْدِيبِ لِأَنَّ عَلَى التَّحْرِيمِ . وَقَدْ

رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : إِنْ مَنَّ الْجَفَاءُ أَنْ تَبُولَ وَأَنْتَ قَائِمٌ (٥) .

(١) حديث عمر هذا رواه ابن ماجه (١ : ٦٧) والبيهقي في السنن الكبرى (١ : ١٠٢) وأبو أمية عبد الكريم بن أبي المخارق متفق على ضعفه .

(٢) للزيادة من ع :

(٣) هذا الأمر نقله الطيبي في تجم الزوائد (١ : ٢٠٦) ونسبه للبرار وقال : « رجاله

ثقات » ، وقال الحافظ في الفتح (١ : ٢٨٣) : « قد ثبت من عمر وعلى وزيد بن ثابت وغيرهم أنهم جالوا قايماً ، وهو دال على الجواز من غير كراهة إذا أمن الرضاش والله أعلم . ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عنه شيء » .

(٤) قال السبيعي في شرح البخاري (٣ : ١٣٥) : « في قول الترمذي هذا نظر ، لأن البرار

أخرجه بسند صحيح قال : حدثنا نصر بن علي حدثنا عبد الله بن داود حدثنا سعيد ابن مبيد الله حدثنا عبد الله بن بريدة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من الجفاء أن يبول الرجل قائماً » . الحديث . وقال : لأعلم رواه عن ابن بريدة إلا سعيد بن مبيد الله » .

قال العلامة البار كنفوري : « الترمذي من أئمة هذا الشأن ، فقوله حديث بريدة في هذا غير محفوظ - . يمتد عليه ، وأما إخراج البرار حديثه بسند ظاهره الصحة فلا يتناقض كونه غير محفوظ » .

(٥) هذا الأمر معلق بدون إسناد ، قال المصنف : لم أقف على من وصله .

٩
باب

الرخصة في ذلك

١٣ - حَدَّثَنَا هَذَا حَدِيثَنَا وَكَيْعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنِ
حُدَيْفَةَ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى سُبَّاطَةَ ^(١) قَوْمٍ قَبَالَ عَلَيْهَا
قَائِمًا ، فَأَتَيْتُهُ بِوَضُوءٍ ^(٢) فَذَهَبْتُ لِأَتَأَخَّرَ عَنْهُ ^(٣) ، فَذَهَابَ حَتَّى كُنْتُ
عِنْدَ عَمْبِيهِ ^(٤) [فَتَوَضَّأُ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ ^(٥)] .

قال أبو عيسى : وسميت ^(٦) الجارودة يقول : سميت وكيعا يحدث بهذا
الحديث عن الأعمش ؛ ثم قال وكيع : هذا ^(٧) أصح حديث روي
[عن النبي صلى الله عليه وسلم في المسح ؛ وسمت أبا عمارة الحسين بن خريش

(١) السباطة - بضم السين - : المكناسة .

(٢) بفتح الواو ، وهو الماء الذي يتوضأ به .

(٣) كلمة « عنه » ليست في ح .

(٤) في س « عقبه » بالإفراد ، والصواب ما في سائر الأصول .

(٥) الزيادة من ع و ه و ك ونسخة عند ب . والحديث رواه أحمد والبخاري ومسلم
وأبو داود والنسائي وابن ماجه ، وقد زعم بعضهم أن يجوز البول قائما منسوخ بحديث
عائشة التي سبق في الباب الماضي ، قال ابن حجر في الفتح (٧ : ٢٨٥) : « والصواب
أنه غير منسوخ ، والجراب عن حديث عائشة أنه مستند إلى علمها ، فيجوز على ما وقع
منه في البيوت ، وأما في غير البيوت فلم تطلع هي عليه ، وقد حفظه حذيفة ، وهو من
كبار الصحابة » . وما قاله هو الحق والصواب .

(٦) في ح « سميت » .

(٧) في س « هو » .

يقول : سمعتُ وَكَيْمًا ، فذكر نحوه (١) .

[قال أبو عيسى (٢)] وَهَكَذَا رَوَى منصورٌ وَعَبِيدَةُ الضَّبِّيُّ هُن

أبي وَائِلٍ عن حُدَيْفَةَ مِثْلَ رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ .

وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ وَعَاصِمُ بْنُ بَهْدَلَةَ (٣) عن وَائِلٍ عَنِ الْمُغِيرَةِ

بْنِ شُعْبَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَحَدِيثُ أَبِي وَائِلٍ عَنِ حُدَيْفَةَ
أَصَحُّ (٥)

وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْبَوْلِ قَائِمًا .

[قال أبو عيسى : وَعَبِيدَةُ بْنُ عَمْرٍو السَّلْمَانِيُّ رَوَى عَنْهُ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ]

(١) الزيادة من ع . ومن أول قوله « قال أبو عيسى وسمعت الجارود » إلى هنا لا يوجد
عنده ولا ك ، والذي في س « ثم قال وكيع » هو أصح حديث روى عنه هاهنا
السلام . وهذا خطأ واضح ، وما هنا هو الصواب .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) في ع « رواه » .

(٤) في س « عاصم بن أبي بهدلة » وهو خطأ .

(٥) قال الحفاظ في الفتح (١ : ٢٨٣) : « روى ابن ماجه من طريق شعبة أن عاصمًا
رواه له عن أبي وائل عن المنيرة ، قال عاصم : وهذا الأعمش يرويه عن أبي وائل عن
حذيفة ، وما حفظه ، يعني أن روايته هي الصواب ، قال شعبة : فسألت عنه منصورًا
فحدثني عن أبي وائل عن حذيفة ، يعني كما قال الأعمش . وقال الترمذی : حديث أبي
وائل عن حذيفة أصح ، يعني من حديثه عن المنيرة ، وهو كما قال ، وإن جنح ابن
خزيمة إلى تصحيح الروایتين ، لكون حماد بن أبي سليمان وافق طاصمًا على قوله عن المغيرة
بجواز أن يكون أبو وائل سمعه منهما ، فيصح الجهولان معاً ، لكن من حيث الترجيح
رواية الأعمش ومنصور لانفاهما : أصح من رواية عاصم وحماد ، لكونهما في حفظهما
مقال « اه بشيء من الانحصار . أقول : والذي رجحه ابن خزيمة هو الصواب ، لأن
احتمال الخطأ في الحفظ من عاصم رتبة متباينة حماد له ، كما هو ظاهر ، وببطلان اتفاقهما
على الخطأ ، والراوى الثقة إذا خيف من خطائه وتابعه غيره . من الثقات تأيدت
روايته وصحت .

وَعَبِيدَةٌ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ؛ يُرَوَى عَنْ عَبِيدَةَ أَنَّهُ قَالَ: أَسَلِمْتُ قَبْلِي وَفَاتَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَسْنَتَيْنِ. وَعَبِيدَةُ الضَّبِّيُّ صَاحِبُ إِبْرَاهِيمَ: هُوَ عَبِيدَةُ بْنُ مُعْتَبٍ^(١) لِلضَّبِيِّ، وَيَكْنَى أَبُو عَبْدِ الْكَرِيمِ^(٢) .

١٠ بَاب

[ما جاء^(٣) في الاستنثار عند الحاجة]

١٤ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ^(٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ [اللَّيْلِيُّ^(٥)] عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ لَمْ يَرْفَعْ ثَوْبَهُ حَتَّى يَدْنُو مِنَ الْأَرْضِ^(٦)» .
[قَالَ أَبُو عِيسَى^(٧)]: هَكَذَا رَوَى^(٨) مُحَمَّدُ بْنُ رَبِيعَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَنَسٍ هَذَا الْحَدِيثَ .

(١) « معتب » بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد التاء المثناة المكسورة وآخره باء موحدة وفي الأمل « مقبرة » وهو خطأ .

(٢) الزيادة من ع . والترمذي يريد بهذا البيان الفرز بين شيخين يمشى من العلفيهما ، أحدهما شيخ لإبراهيم النخعي ، والآخر تلميذ للنخعي ، فالأول « عبيدة » بفتح العين المهملة « بن عمرو الساماني » والآخر « عبيدة » بضم العين المهملة « بن معتب الضبي » والأول من كبار التابعين الثقات ، والآخر من أتباع التابعين ، وهو سمي الحفظ ضعيف الرواية .

(٣) الزيادة من ع .

(٤) « بن سعيد » لم تذكر في ع و ه و ل .

(٥) الزيادة من ع وهو بضم الميم وتخفيف اللام .

(٦) رواه الحارثي في السنن (١ : ١٢١) .

(٧) الزيادة من ع و ه .

(٨) في ع « رواه » وما هنا أحسن .

وَرَوَى وَكَيْعٌ وَ [أبو يحيى] ^(١) الْحَمَّانِيُّ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ لَمْ يَرْفَعْ قَوْبَهُ حَتَّى يَدْنُو مِنَ الْأَرْضِ ^(٢)» .

وَكَرَّ الْحَدِيثَيْنِ مُرْسَلٌ، وَيُقَالُ: لَمْ يَسْمَعْ الْأَعْمَشُ مِنْ أَنَسٍ وَلَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَقَدْ نَظَرَ إِلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: رَأَيْتُهُ يُصَلِّي. فَذَكَرَ مِنْهُ حِكَايَةً فِي الصَّلَاةِ.

وَالْأَعْمَشُ أَمُّهُ «سَلْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ ^(٣) أَبُو مُحَمَّدٍ الْكَاهِلِيُّ» وَهُوَ مَوْلَى كَثْمٍ ^(٤). قَالَ الْأَعْمَشُ: كَانَ أَبِي جَمِيلًا ^(٥) قَوْرَهُهُ بِسُرُوقٍ.

(١) للزيادة من ع و ه الخاني « بكسر الحاء المهملة وتهديد الميم .

(٢) حديث وكيع وراه أبو داود في السنن (١ : ٧) من وكيع عن الأعمش عن رجل عن ابن عمر ، ثم قال : « رواه عبد السلام بن حرب عن الأعمش عن أنس بن مالك وهو ضعيف » يعني لأن الأعمش لم يسمع من أنس .

(٣) ه هيران « بكسر الميم .

(٤) يعني : مولد لبني كاهل .

(٥) الجميل - بفتح الحاء المهملة - : الذي يحمل من بلده صغيرا ولم يولد في الإسلام ، ومنه قول عمر رضى الله عنه في كتابه له شعريخ : الجميل لا يورث إلا بيئته ، سمي جميلا لأنه يحمل صغيرا من بلاد العدو ولم يولد في الإسلام ، قاله في اللسان ، وقال الشارح : « وفي توريثه من أمه التي جاءت معه وقالت إنه هو ابنها : خلاف ، فعند مسروق أنه يرثها ، فلذلك ورث والد الأعمش ، أمي جعله وارثا ، وعند الحنفية أنه لا يرث من أمه » . قال محمد بن الحسن في الموطأ (ص ٣٢١) : « أخبرنا مالك أخبرنا بكير بن عبد الله بن الأشج عن سعيد بن المسيب قال : أبى عمر بن الخطاب أن يورث أحدا من الأعاجم إلا ما ولد في الحرب ، قال محمد : وبهذا فأخذ ، لا يورث الجميل الذي يسي وتسي معه امرأة فتقول : هو وولدي ، أو تقول : هو أخي ، أو يقول : هي أختي ، ولا نسب من الأنساب يورث إلا بيئته إلا الوالد والولد ، فإن ادعى الوالد أنه ابنه وصدقه فهو ابنه ، ولا يحتاج في هذا إلى بيئته » .

١١

باب

[ماجاء ^(١)] في [كراهة ^(٢)] الاستنجاء باليمين

١٥ — حدثنا محمد بن أبي عمر الكوفي حدثنا سفيان بن عيينة عن معمر بن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه: «أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يمس الرجل ذكوره بيمينه» .

وفي [هذا ^(٣)] الباب عن عائشة ، وسلمان ، وأبي هريرة ، وسهل بن حنيف .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ^(٤) .

وأبو قتادة [الأنصاري ^(٥)] أنبأ الخبر بن ربي ^(٦) .

والعمل على هذا عند [عامة ^(٧)] أهل العلم : كراهة الاستنجاء باليمين .

(١) الزيادة من ع .

(٢) قال الشارح : وأخرجه الشيخان بلفظ « إذا شرب أحدكم فلا ينفذ في الإناء ، وإذا أتى الخلاء فلا يمس ذكره بيمينه ، ولا يمسح بيمينه » . أقول : وأما الرواية التي هنا فأخرجها أبو داود (١٢ : ١) من طريق أبان عن يحيى بن أبي كثير . قال الزنري : « وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه مطوّلًا ومختصرًا » .

(٣) « ربي » بكسر الراء وإسكان الباء الموحدة وكسر الهمزة وتشديد الياء آخر الحروف .

١٢

باب

الاسْتِنْجَاءُ بِالْحِجَارَةِ

١٦ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ^(١) عَنِ الْأَمْشَسِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ قَالَ : « رَقِيعُ السِّمْلَانِ : قَدْ عَلَّمَكُمْ نَبِيُّكُمْ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] ^(٢) [كُلُّ شَيْءٍ حَتَّى الْحِرَاءَةَ ؟ فَقَالَ ^(٣) سَلْمَانَ : أَجَلٌ ؛ نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقَبِيلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ ^(٤) ؛ وَأَنْ ^(٥) نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ ؛ أَوْ ^(٦)] نَسْتَنْجِيَ أَحَدَنَا بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ، أَوْ ^(٧)] أَنْ ^(٨) نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيمٍ أَوْ بِعَظْمٍ ^(٩) . »

[قَالَ أَبُو عِيسَى ^(١٠)] : وَفِي الْبَابِ عَنِ عَائِشَةَ ، وَخُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ ، وَجَابِرٍ ، وَخَلَادِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : [وَ ^(١١)] حَدِيثُ سَلْمَانَ [فِي هَذَا الْبَابِ ^(١٢)] حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ

(١) في نسخة عند ح زيادة « وهو محمد بن غزرم » و « خازم » بالخاء المعجمة .

(٢) الزيادة من ح .

(٣) في ه « قال » .

(٤) في ه « أو بول » .

(٥) في ه « أو أن » .

(٦) الزيادة من ه .

(٧) في س « أو عظم » . والرجيم : هو الروث والفضة .

بَعْدَهُمْ : رَأَوْا أَنْ الِاسْتِنْجَاءَ بِالْحِجَارَةِ يُجْزَى ؛ وَإِنْ لَمْ يَسْتَنْجِ بِالمَاءِ ؛ إِذَا
أُنْتَقَى أَثَرُ الغَائِظِ وَالبَوْلِ ، وَبِهِ يَقُولُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ المَبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَالأَحْمَدُ
وَإِسْحَاقُ .

١٣

باب

[ما جاء في ^(١) الاستنجاء بالحجرين]

١٧ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ وَقَتَيْبَةُ ^(٢) قَالَا حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ
أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : « خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ لِحَاجَتِهِ ؛ فَقَالَ : « لَتَمِسَنَّ لِي ثَلَاثَةٌ أَحْجَارٍ . قَالَ : فَأَتَيْتُهُ بِمِجْرَيْنِ
وَرَوْثَةٍ ، فَأَخَذَ الحَجْرَيْنِ وَأَلْقَى الرَّوْثَةَ ، وَقَالَ : إِنَّهَا رِكْسٌ ^(٣) . »
[قال أبو عيسى ^(١)] : وَهَكَذَا رَوَى قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ هَذَا الحَدِيثَ

(١) الزيادة من ع .

(٢) هكذا في أكثر الأصول وهو الصواب ، وقتيبة هو ابن سعيد ، وفي س « قبصة »
يفتح الغاف وبالصاد ، بدل « قتيبة » وهو خطأ ، وليس في هذه الطبقة من يسمى
« قبصة » إلا قبيصة بن عتبة السوائي ، وهو لم يرو عن وكيع ، وإنما روى عن الجراح
والد وكيع ، وكذلك لم يرو عنه أحد من أصحاب الكتب الستة مباشرة إلا البخاري .

(٣) الركب - بكسر الراء وإسكان الكاف - أشبه المعنى بالرجيم . قاله أبو عبيد ، وقال
الحافظ في التفتح (١ : ٢٢٥) « قيل هي لغة في رجس بالميم ، ويبدل عليه رواية ابن
ماجة وابن خزيمة في هذا الحديث ، فإنها عندهما بالميم » .

عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة بن عبد الله ، نحو حديث إسرائيل .
 وَرَوَى مَهْمَرٌ وَتَمَّارٌ بْنُ رُزَائِمَةَ^(١) عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ فِي هَذِهِ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ .
 وَرَوَى زُهَيْرٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ
 [الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدٍ^(٢)] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ .

وَرَوَى زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ
 عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ .
 وَهَذَا حَدِيثٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ [الْعَبْدِيُّ^(٣)] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ^(٤)
 عَنْ عَمْرٍو بْنِ مُرَّةٍ قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ : هَلْ تَدْرِكُ مِنْ
 عَبْدِ اللَّهِ شَيْئًا ؟ قَالَ : لَا^(٥) .

[قَالَ أَبُو عِيسَى^(٦)] : سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(٧) : أَيُّ
 الرَّوَايَاتِ^(٨) فِي هَذَا [الْحَدِيثِ^(٩)] عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ أَصَحُّ ؟ فَلَمْ يَقْضِ فِيهِ شَيْئًا .
 وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا^(١٠) عَنْ هَذَا ؟ فَلَمْ يَقْضِ فِيهِ شَيْئًا . وَكَأَنَّهُ رَأَى حَدِيثَ زُهَيْرٍ

(١) بتقديم الراء على الزاي وبالضمير .

(٢) للزيادة من نسخة هند ب ومن ه .

(٣) الزيادة من ع .

(٤) في ع و ه « عن شعبة » .

(٥) هذا الإسناد مؤخر في ع و ه في آخر الباب . وفي ع هنا زيادة نصها : « قال

أبو عيسى : وأبو عبيدة لا يعرف اسمه » ، ولا داعي إليها لأنها تكررت في سبقتي .

(٦) الزيادة من ع و ه .

(٧) هو أبو محمد الدارمي الحافظ صاحب السنن .

(٨) في ع « للروايين » وهو غير جيد ، فإنه الروايات هنا أكثر من اثنين .

(٩) هو محمد بن إسماعيل البخاري الإمام .

عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عهد الله : أشبهه ،
بوضعه في كتاب « الجامع »^(١) .

[قال أبو عيسى^(٢)] : وأصح مني في هذا عندي^(٣) حديث إسرائيل

وقيس عن أبي إسحاق [عن أبي عبيدة عن عبد الله ، لأن إسرائيل أثبت
وأحفظ لحديث أبي إسحاق^(٤)] من هؤلاء . وتأبعه على ذلك قيس بن الربيع .

[قال أبو عيسى^(٥)] : وسَمِعْتُ أبا موسى محمد بن لُثَيْبٍ يقول : سمعت

عبد الرحمن بن مهدي يقول : مَا قَاتَنِي الَّذِي قَاتَنِي مِنْ حَدِيثِ سَفِيَانَ التُّورِيِّ عَنْ
أَبِي إِسْحَاقَ إِلَّا مَا أَتَاكَ بِرِوَايَةِ إِسْرَائِيلَ ، لِأَنَّهُ كَانَ يَأْتِي بِرِوَايَةِ^(٥) .

(١) في ع و ه « كتابه الجامع » ، والكتاب هو « الجامع الصحيح البخاري » والحديث
من رواية زهير في صحيح البخاري في « باب لا يستجى بروث » انظر فتح الباري
(١ : ٢٢٦) وترجيح البخاري رواية زهير عن أبي إسحاق أقوى من ترجيح الترمذي
- فيا سيأتي - رواية إسرائيل عن أبي إسحاق ، ورواية زهير موصولة ، ورواية
إسرائيل منقطعة ، لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه عبد الله بن مسعود ، وقد أطال الحفاظ
ابن حجر في مقدمة فتح الباري (ص ٣٤٦ - ٣٤٨ طبعة بولاق) في بيان طرق الحديث
والترجيح بينها حتى قام الدليل الناصح على صحة ما رجحه البخاري ، فارجع إليه فإنه بحث
فحس دقيق .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) هنا في ع زيادة « في هذا الباب » ، وليست بجيدة .

(٤) الزيادة من ع و ه وهي ضرورية ، بدونها يفسد معنى الكلام .

(٥) إسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحاق ، فأبو إسحاق جده لأبيه ، وكان كثير الرواية
عن جده . قال أخوه عيسى : « كان أصحابنا سفیان وشريك - - وعهداً لهم - - إذا
اختلفوا في حديث أبي إسحاق يميئون إلى أبي ، فيقول : اذهبوا لي إلى ابني لإسرائيل ،
فهو أروى عنه مني ، وأهجن لها مني ، هو كان قائد جده » . ويظهر من مجموع
الروايات أن هذا الحديث كان عند أبي إسحاق بأسانيده متعددة عن عبد الله بن مسعود
ويؤيده رواية البخاري « عن أبي إسحاق : ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن
ابن الأسود » الخ . قال ابن حجر في المنتج : « إنما عدل أبو إسحاق عن الرواية عن =

قال أبو عيسى : وَزُهَيْرٌ فِي أَبِي إِسْحَاقَ ^(١) لَيْسَ بِذَلِكَ ^(٢) لِأَنَّ سَمَاعَهُ مِنْهُ بِأَخْرَجَةٍ ^(٣) .

[قَالَ : وَ ^(٤)] سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ [التِّرْمِذِيَّ ^(٥)] يَقُولُ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ : إِذَا سَمِعْتَ الْحَدِيثَ عَنْ زَائِدَةَ وَزُهَيْرٍ فَلَا تُتِمَّ إِلَيْهِ أَنْ لَا [تَسْمَعَهُ ^(٥)] مِنْ غَيْرِهِمَا إِلَّا حَدِيثَ أَبِي إِسْحَاقَ .

وَأَبُو إِسْحَاقَ اسْمُهُ : كَمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّيِّدِيُّ الْهَمْدَانِيُّ .
وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ ^(٦) . وَلَا يُعْرَفُ اسْمُهُ ^(٧) .

= أبي عبيدة إلى الرواية عن عبد الرحمن مع أن رواية أبي عبيدة أعلى له - : لكون أبي عبيدة لم يسمع من أبيه على الصحيح فتكون منقطعة ، بخلاف رواية عبد الرحمن فإنها موصولة ... فتراد أبي إسحاق هنا بقوله : ليس أبو عبيدة ذكره - : أي لست أرويه الآن عن أبي عبيدة ، وإنما أرويه عن عبد الرحمن .

(١) في ع « عن أبي إسحاق »

(٢) في س « بذلك » .

(٣) هكذا الرواية والضبط الصحيح . قال الشارح : « أي في آخر عمره ، وفي نسخة قلبية صحيحة بآخره » .

(٤) الزيادة من ع .

(٥) في س « تسمع » .

(٦) في س : « ولم يسمع أبو عبيدة من عبد الله بن مسعود عن أبيه » .

(٧) كذلك قال الترمذی ، وفي هامش ع مانعه : « سماه مسلم بن الحجاج في الكنى بأنه عامر » وهذا هو الصحيح ، انظر التهذيب وغيره من كتب التراجم .

١٤

باب

[ما جاء في ^(١)] كراهية ما يُسْتَنْجَى بِهِ

١٨ - حَدَّثَنَا هناد حدثنا حفصُ بنُ غِيَاثٍ عن داود بن أبي هندٍ عن الشَّعْبِيِّ عن علقمة عن عبد الله بن مسعودٍ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لَا تَسْتَنْجُوا بِالرَّوْثِ وَلَا بِالْمِظَامِ ، فَإِنَّهُ زَادَ إِخْوَانَكُمْ مِنَ الْجِنِّ » .

وفي الباب عن أبي هريرة ، وسلمان ، وجابر ، وأبي عمير .

[قال أبو عيسى ^(٢)] : وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَغَيْرُهُ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ : « أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ الْجِنِّ » الْحَدِيثَ بِطَوْلِهِ ، فَقَالَ ^(٣) الشَّعْبِيُّ : إِنَّ النَّبِيَّ ^(٤) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تَسْتَنْجُوا بِالرَّوْثِ وَلَا بِالْمِظَامِ فَإِنَّهُ زَادَ إِخْوَانَكُمْ مِنَ الْجِنِّ » .

وَكَانَ رِوَايَةَ إِسْمَاعِيلَ أَحْسَنَ مِنْ رِوَايَةِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ ^(٥) .

(١) الزيادة من ع .

(٢) الزيادة من ع و ه .

(٣) ه ع «مع رسول الله» .

(٤) حكى في ع و ه وهو أحسن ، وفي س «وقال» .

(٥) ق ع و ه «رسول الله» .

(٦) رواية لإسماعيل بن إبراهيم وهو المعروف بابن عليه : صديقه المؤلف لإسناده فيما يأتي =

وَالْعَمَلُ عَلَىٰ هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ .
 وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ ، وَابْنِ مَرْزُوقٍ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ^(۱)] .

۱۵

بَاب

[مَا جَاءَ فِي ^(۲)] الْاسْتِنْبَاءِ بِالنَّاسِ

۱۹ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَّازِ بْنِ [البصري ^(۲)]
 قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ مُعَاذَةَ ^(۳) عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « مَرُنَّ

== في كتاب التفسير في تفسير سورة الأحقاف (۲ : ۲۱۹ ، طبعة بولاق و ۴ : ۱۸۳ من التشرح) ، وكذلك رواها مسلم في صحيحه (۱ : ۱۳۱) والفرق بينهما الطريقين أن رواية حفص عن داود بن أبي هند جعل فيها الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن الاستنجاء بالروث والعظام موصولا بذكر ابن مسعود ، ورواية ابن علية ومن معه فيها أن هذا القسم مرسل من الشعبي لم يذكر فيه ابن مسعود ، وقد رجح الترمذی هنا رواية ابن علية ، وهو غير جيد ، فإن حفص بن غياث ثقة حافظ والراوي قد يصل الحديث وقد يرسله ، ولم ينفرد حفص بوصول هذا النهي فيما رواه عن داود ، فقد تابعه أيضا عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، وهو ثقة ، فرواه عن داود بن أبي هند موصولا ، وهو عند مسلم (۱ : ۱۳۱) في حديث طويل عن ابن مسعود ، قال فيه : « فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فلا تستنجوا بها فإنها طعام إخوانكم » وهذا يؤيد رواية حفص .

(۱) الزيادة من ح . وقوله « وفي الباب » الخ كذا في جميع الأصول وهو تكرار لما سبق .

(۲) الزيادة من ح .

(۳) خلفا عن الضوابط ، وفي « معان » وهو خطأ ، ومعاذة هي بنت عبد الله المدوية .

أَزْوَاجَكُمْ أَنْ يَسْتَطِيبُوا بِالْمَاءِ (١) ، فَإِنَّ أَسْتَطِيبَهُمْ؛ فَإِنَّ (٢) وَسَوَّلَ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ (٣) .

وفى الباب عن جرير (٤) بن عبد الله البجلي (٥) وأنس ، وأبي هريرة ، [قال أبو بصير (٦)]: هذا حديث حسن صحيح .

وعليه العمل عند أهل العلم : يختارون الاستنجاء بالماء ، وإن كان الاستنجاء بالحجارة يُجزئ عندم ، فَإِنَّهُمْ اسْتَطِيبُوا (٧) الْأَسْتِنْجَاءَ بِالْمَاءِ وَرَأَوْهُ أَفْضَلَ . وَيَدَّ يَهْوِلُ سَهْمَانَ الثَّوْرِيَّ (٨) وَابْنَ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيَّ وَأَحْمَدَ وَإِسْمَاعِيلَ .

١٦

باب

ما جاء أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد الحاجة أْبَمَدَ فِي الْمَذْهَبِ . ٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ

(١) الاستطابة والإطابة : كناية عن الاستنجاء ، سمي بها من الطيب ، لأنه يطيب جسده .

إزالة ما عليه من الخبث بالاستنجاء ، أي يطهره ، والله في النهاية .

(٢) كذا في أكثر الأصول ، وفي س « وإن » .

(٣) الحديث رواه أحمد والنسائي .

(٤) في س « جابر » وهو خطأ .

(٥) كلمة « البجلي » ليست في س .

(٦) الزيادة من س و هـ .

(٧) في س « وانهم يستطيبون » ، وما هنا أْبَمَدَ ، وهو التمسك في سائر الأصول ونسخة .

هنا س .

(٨) كلمة « الثوري » لم تذكر في س .

بن عمرو عن أبي سلمة عن المغيرة بن شعبه قال : « كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ ، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَاجَتُهُ فَأَهْدَتْهُ فِي الْمَذْهَبِ (١) . »

[قال (٢)]: وفي الباب عن عبد الرحمن بن أبي قراد، وأبي قتادة، وجابر، ويحيى بن عبيد عن أبيه، وأبي موسى، وابن عباس، وبلال بن الحرث. [قال أبو عيسى (٣)]: هذا حديث حسن صحيح .

ويروى (٤) عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أَنَّهُ كَانَ يَرْتَادُ لِبَوْلِهِ مَكَانًا كَمَا يَرْتَادُ مَنْزِلًا (٥) » .

وأبو سلمة : اسمه : عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري .

١٧

باب

مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الْبَوْلِي فِي الْمُتَسَلِّ

٢١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى مَرَدَوِيَّةً (١)

(١) « المذهب » إما مصدر ميمي ، وإما مكان الذهاب . والأول هو النقول عن أهل العربية والذى يجزم به صاحب النهاية . والحديث رواه أيضاً الدارمي وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) الزيادة من ع و ه ونسخة عند س .

(٤) في ع و ه « وروى » .

(٥) « يرتاد لبوله » : أى يطلب لبوله مكاناً لئلا يرجع عليه رشاش بوله ، قاله في النهاية وهذا الحديث لم أجده من رواه بهذا اللفظ .

(٦) كلمة « مردويه » ليست في ه . وفي س « بن مردويه » وهو خطأ ، فإن « مردويه » لقب عرف به أحمد بن محمد بن موسى السمسار .

قالا أخبرنا [عبد الله^(١)] بن المبارك عن مَعْمَرٍ عن أَشْعَثَ [بن عبد الله^(٢)] عن الحسن بن عبد الله بن مَعْقِلٍ : « إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَبُولَ الرَّجُلُ فِي مُسْتَحَمَّةٍ . وَقَالَ : إِنَّ عِمَامَةَ الْوَسْوَاسِ^(٣) مِنْهُ » .

[قال^(٤)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ ، لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَشْعَثَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . وَيَقَالُ لَهُ : أَشْعَثُ الْأَعْمَى^(٥) .

وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْبُؤْلَ فِي الْمَسْكِلِ ، وَقَالُوا : عِمَامَةُ الْوَسْوَاسِ حَمْمَةٌ ، وَرَخَّصَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مِنْهُمْ : ابْنُ سِيرِينَ ، وَقِيلَ لَهُ : إِنَّهُ يُقَالُ لِنَيْطَةِ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ ؟ فَقَالَ : رَبُّكَ اللَّهُ لَا تَحْتَرِكُ لَكَ .

قَالَ^(٥) وَابْنُ الْمُبَارَكِ : قَدْ وُضِعَ فِي الْبُؤْلِ فِي الْمَسْكِلِ إِذَا جَرَى فِيهِ الْمَاءُ .

[قال أبو عيسى^(٦)] : حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَمَلِيُّ^(٧) عَنْ

تَجِيبَانَ^(٨) عَنْ^(٩) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ .

(١) الزيادة من ع و ه .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) الوسواس : يجوز في الواو الأولى النفع والكسر ، وهو بالكسر المنبر والفتح الاسم ، والحديث رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه . وسكت عنه أبو داود والترمذي ، ورواه أيضا المصنف في الطهارة .

(٤) أشعث : ثقة . والإستاد صحيح .

(٥) في ع « قال » بدون الواو .

(٦) الزيادة من ع و ه ونسخة عند س .

(٧) الأملي : باند وضم الميم ، نسبة إلى « أمل » مدينة بطبرستان .

(٨) حبان : بكسر الحاء المهملة وتشديد الباء المهملة . وهو ابن موسى بن سوار العملي .

(٩) ل ع د بن « بدل » من « وهو خطأ واضح .

١٨

باب

مَا جَاءَ فِي السُّؤَالِ وَالْكَ

٢٢ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سَلِيمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو

عَنْ (١) أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « تَوَلَّأَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسُّؤَالِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ » .

[قَالَ أَبُو عَيْسَى (٢)] : وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ

بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

[وَحَدِيثُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٣)] كِلَاهُمَا عِنْدِي صَحِيحٌ ، لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ

أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْحَدِيثُ . وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ

إِنَّمَا صَحَّ (٤) لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ .

وَأَمَّا مُحَمَّدٌ [بِنِ إِسْمَاعِيلَ (٥)] فَزَعَمَ أَنَّ حَدِيثَ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ زَيْدِ

بْنِ خَالِدٍ أَصَحُّ .

(١) فِي ع . « بِن » بَدَلَ « عِن » وَهُوَ خَطَأٌ .

(٢) الزِّيَادَةُ مِنْ ع وَ ه .

(٣) الزِّيَادَةُ مِنْ ع وَ ه ، وَهِيَ زِيَادَةُ ضَرُورِيَّةٌ ، بِدُونِهَا لَا يَسْتَقِيمُ السُّكُونُ .

(٤) كَذَافٍ ع . وَهُوَ الصَّوَابُ . وَفِي ه « وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ إِنَّمَا صَحَّ » وَلَا بَأْسَ

بِهَا . وَفِي س « وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ أَصَحُّ » . وَهُوَ خَطَأٌ ، لِأَنَّ التِّرْمِذِيَّ اخْتَارَ صِحَّةَ

الْحَدِيثَيْنِ جَمِيعًا ، فَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَرْجِعَ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ بِمِثْلِ ذَلِكَ .

(٥) الزِّيَادَةُ مِنْ ع . وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ : هُوَ الْبُخَارِيُّ الْإِمَامُ .

[قال أبو عيسى^(١)]: إوفى الباب من أبي بكر الصديق، وعلي، ووهائشة، وابن عباس، وحذيفة، وزيد بن خالد، وأنس، وعبد الله بن عمرو، وابن عمر^(٢)، وأم حبيبة، وأبي أمامة، وأبي أيوب، وتمام بن عباس^(٣)، وعبد الله بن حنظلة، وأم سلمة وائلة [بن الأشقع^(٤)] وأبي موسى.

٢٣ - حَدَّثَنَا هَبَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ [بن سليمان^(١)] عن محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن زيد بن خالد [الجهني^(٢)] قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسُّوَائِكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَلَا خَرْتُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ». قال: فكان زيد بن خالد يشهد الصلوات في السجدة وسبوا كهُ عَلَى أذُنِهِ مَوْضِعَ الْقَلَمِ مِنْ أذُنِ الْكَاتِبِ، لَا يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ إِلَّا اسْتَنَّ بِمِمْ رَدَّةٍ^(٥) إِلَى مَوْضِعِهِ.»

[قال أبو عيسى^(١)]: هذا حديث حسن صحيح^(٦).

(١) الزيادة من ع .

(٢) ابن عمر لم يذكر في ع ، وذكر في ه بعد أم حبيبة .

(٣) تمام : يفتح الداء المثناة وتشديد الميم ، وهو ابن العباس بن عبد المطلب ، أسمر أولاده المشعرة ، رأى النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن لم يسمع منه فروايته عنه مرسله . وحديثه هذا الذي أشار إليه الترمذي رواه أحمد في المسند (رقم ١٨٣٥ ج ١ ص ٢١٤) وفي إسناده أبو علي الصيقل الزراد ، وهو مجهول .

(٤) الزيادة من ع و ه .

(٥) في ع « يردّه » . واستن : مناه استعمل الواك ، من الاستنآن ، وهو انفعال من الأسنان ، أى يمره عليها .

(٦) الحديث رواه أحمد وأبو داود ، ونقل في عون المعبود (١ : ١٧) عن المنذرى أن النسائي رواه أيضاً ، ولم أجده في سنن النسائي .

١٩

باب

[ما جاء ^(١)] إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ ^(٢)

فَلَا يَدْخُلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَسْلِمَهَا

٢٤ - عَدِي بْنُ أَبِي أَرْطَاةٍ صَاحِبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(٤) حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مَسْلَمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا يَدْخُلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يُفْرِغَ عَلَيْهَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ ^(٥) » .

وفي الباب عن ابن عمر ، وجابر ، وعائشة .

[قال أبو عيسى : و ^(٦)] هذا حديث حسن صحيح .

قال الشافعي : وأحبُّ لسُكُلٍ مَنِ اسْتَيْقَظَ مِنَ النَّوْمِ ، فَأَتَمَّتْ كَأَنَّهَا أَوْ غَيْرَهَا :

- (١) الزيادة من ع و ه .
- (٢) في س « من نومه » .
- (٣) الزيادة من ع .
- (٤) هو أحمد بن عبد الرحمن بن بكار بن عبد الملك بن الوليد بن بسر بن أرتاة . وانظر ترجمته في التهذيب (١ : ٥٢) وقارن مع بغداد (٤ : ٢٤١) .
- (٥) الحديث رواه أحمد والبزار ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه .
- (٦) الزيادة من ع و ه .

أن لا يدخل يده في وضوءه حتى يغسلها فإن أدخل يده قبل أن يغسلها
 كبرهت ذلك له ولم يغسله ذلك الماء فإنه لا يمكن على يده نجاسة بها
 وقال أحمد بن حنبل : إذا استيقظ من النوم ^(١) فغسل يديه
 فأدخل ^(٢) يده في وضوءه قبل أن يغسلها فإنه يجب إليه أن يهرق الماء ^(٣).

وقال إسحاق : إذا استيقظ من النوم بالليل يلبس بالتمار ^(٤) فلا يدخل
 يده في وضوءه حتى يغسلها ^(٥) كما : ^(٦) إن كان على يده نجاسة

ولا ^(٧) : مع ذلك إذا كان الماء قهقهة ^(٨) فإنه لا يغسل يديه

٢٠ : إن كان على يده نجاسة أو أكل

باب

[١٠] ^(١) في التسمية عن النبي صلى الله عليه وسلم : ^(٢) ^(٣) ^(٤) ^(٥) ^(٦) ^(٧) ^(٨) ^(٩) ^(١٠)

(١) يقسم أوله من الرضا ، وضوءه باللامه الزمان ينصح أوله فخلعت بين الثلاث ورابع
 (٢) الماء ، ويطا هذا الحسن ، وأبو حنبل ، وهو تعلق باليه من الكبرياء
 (٣) الزيادة من الذين ، وأبو حنبل ، وهو تعلق باليه من الكبرياء
 (٤) حتى يغسلها ، وأبو حنبل ، وهو تعلق باليه من الكبرياء
 (٥) في صلاة الليل والجمعة ، وأبو حنبل ، وهو تعلق باليه من الكبرياء
 (٦) بالعين الميمية والفتحة المفتوحة ، وأبو حنبل ، وهو تعلق باليه من الكبرياء
 (٧) « قاله بكسر التاء المثناة وتضمين الفاء ، و « المرى » ضم الميم ^(٨) ^(٩) ^(١٠)
 المكسورة نسبة إلى « في مرة » .

عن رَبَّاحٍ ^(١) بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حُوَيْطِبٍ ^(٢) عن جَدِّهِ عن أبيها قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَائِدَةً ^(٣) » .

[قال ^(٤)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ ، وَأَبِي سَعِيدٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ^(٥) ، وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ، وَأَنْسِ .

قال أبو عيسى : قال أحمد بن حنبل : لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناده جيد ^(٦) .

وقال إسحاق : إن ترك التسمية عامداً أعاد الوضوء ، وإن ^(٧) كان ناسياً أو متأولاً : أحزاه .

(١) بفتح الراء وتخفيف الباء الموحدة .

(٢) حويطب : بضم الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الطاء المهملة .

(٣) رواه أيضاً ابن ماجه (١ : ٨١) وزاد في أوله : « لا صلاة لمن لا وضوء له » ونسبه الحافظ في التلخيص أيضاً (ص ٢٢) إلى أحمد والبخاري والدارقطني والمعقل والحاكم . ورواه البيهقي في المعجم الكبير بإسنادين (١ : ٤٣) .

(٤) الزيادة من ع .

(٥) في هـ تقديم أبي هريرة على أبي سعيد .

(٦) إسناده حديث الباب ، وهو حديث سعيد بن زيد : إسناده جيد حسن ، فأبو قتال المري ذكره ابن حبان في الثقات وقال : « في القلب من حديثه هذا ، فإنه اختلف فيه عليه » . ورواه ابن عبد الرحمن قاضي المدينة ذكره ابن حبان في ثقات أتباع التابعين وحدثته هي « أسماء بنت سعيد بن زيد » قال الحافظ في التلخيص : فقد ذكرت في الصحابة وإن لم يثبت لها صحبة فثقلها لا يسأل عن حالها ، وقال أيضاً بعد تخريج ما ورد في الباب من الأحاديث : « والظاهر أن مجموع الأحاديث يحدث منها قوة تدل على أن له أصلاً » وقال أبو بكر بن أبي شيبة : ثبت لنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله .

(٧) في س « فإن » .

قال محمد بن إسماعيل (١) : أحسن شيء في هذا الباب حديث ربّاح بن عبد الرحمن .

قال أبو عيسى : وربّاح بن عبد الرحمن عن جدّته (٢) عن أبيها . وأبوها سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل .

وأبو نفال المري اسمه « ثمامة بن حصين » (٣) .

وربّاح بن عبد الرحمن هو « أبو بكر بن حويطب » منهم من روى هذا الحديث ، فقال « عن أبي بكر بن حويطب » فنسبته إلى جدّه .

٣٦ - حدّثنا (٤) الحسن بن علي الحلواني حدّثنا يزيد بن هرون (٥)

عن يزيد بن عياض (٦) عن أبي نفال المري عن ربّاح بن عبد الرحمن

بن أبي سفيان بن حويطب عن جدّته بنت سعيد بن زيد عن أبيها عن النبي صلى الله عليه وسلم : مثله (٧) .

(١) الزيادة من ع و ه .

(٢) جدّته اسمها أسماء ، كما صرح بذلك البيهقي في السنن وابن حجر في التلخيص نقلًا عنه

ومن الحاكم ، وكذلك سماها في التهذيب والإصابة . ونقل في الإصابة (٨ : ٦ - ٧)

أن الدارقطني روى حديثها في كتاب العال وجمله من روايتها عن النبي صلى الله عليه

وسلم سماها منه .

(٣) هو « ثمامة بن وائل بن حصين » فنسبه المؤلف إلى جدّه .

(٤) في ع « وحدّثنا » .

(٥) في س « بشر بن هرون » وهو خطأ ، فإنه ليس في زوائد الكتب الستة من هذا

الاسم ، وإنما هو يزيد بن هرون ، وهو الذي يروى عن يزيد بن عياض ، ويروى عنه

الحسن بن علي الحلواني .

(٦) يزيد بن عياض هذا ضعيف جدا ، رماه مالك وابن معين وغيرها بالكذب ، وكان

الأحدر بالترمذي أن يدع رواية حديثه ، وقد سبق أن رواه بإسناد جيد ، لأن

عبد الرحمن بن حرمة راوى الإسناد الأول ثقة ، فلا حاجة إلى الانتقال بعده إلى راو

آخر غير ثقة .

(٧) هذا الإسناد لا يوجد في ه ولا ه .

٢١

باب

ما جاء في المضمضة والاستنشاق

٣٧ - حدثنا قتيبة [بن سعيد^(١)] حدثنا حماد بن زيد وجابر بنمنصور عن هلال بن يساف^(٢) عن سلمة بن قيس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَأَنْتَبِزْ^(٣)، وَإِذَا اسْتَضَمَّزْتَ فَأَوْزِرْ^(٤)»قال^(٥): وفي الباب عن عثمان، وأبيط بن صبرة^(٦)، وأبي هاشم، وإمام بن معدي كرب، ووائل بن حجر^(٧)، وأبي هريرة.

قال أبو عيسى: حديث سلمة بن قيس حديث حسن صحيح.

واختلف أهل العلم فيمن ترك المضمضة والاستنشاق، فقالت طائفة منهم:

إذا تركهما في الوضوء حتى صلى أماد الصلاة. ورأوا ذلك في الوضوء والمطهرة

(٢)

(١) الزيادة من

(٢) بكسر الياء وتخفيف السين المهملة، على الأشهر، وقال أيضا بفتح الياء، وقال

«إساف» بكسر الهمزة. وصرح النووي بأنه الأشهر عند أهل اللغة، كما قال

الزيدي في شرح الفاموس، ولكن الأشهر عند رواية الحديث «ساف» بكسر الياء.

(٣) قال القاضي أبو بكر بن العربي: «أى أدخل الماء في الأنف»، أخوذ من انشزج

وهو الأنف.

(٤) الحديث رواه النسائي (١: ٢٧) وابن ماجه (١: ٨٢)، ورواه أحمد في المسند

(٤: ٣١٣ و ٣٢٩).

(٥) كلمة «قال» ليست في هـ.

(٦) «أبيط» بفتح اللام وكسر القاف وآخره طاء مهملة، و«صبرة» بفتح الصاد المهملة

وكسر الياء الواحدة.

(٧) يضم الميم المهملة وإسكان الميم.

(٧)

سواء . وبه يقول ابن أبي ليلى ، وعبد الله بن المبارك ، وأحمد ، وإسحق .
وقال أحمد : الاستنشاق أو كد من المضمضة .

قال [أبو عيسى ^(١)] : وقالت طائفة من أهل العلم : يبعد في الجنابة ،
ولا يبعد في الوضوء . وهو قول سفيان الثوري وبعض أهل الكوفة .

وقالت طائفة : لا يبعد في الوضوء ولا في الجنابة ، لأنهما سنة من ^(٢)
الذي صلى الله عليه وسلم ، فلا يجب الإعادة علي من تركها في الوضوء ولا
في الجنابة . وهو قول مالك والشافعي [في آخره ^(٣)] .

باب

المضمضة والاستنشاق من كفةٍ واحدٍ

٢٨ - حدثنا يحيى بن موسى حدثنا إبراهيم بن موسى [الرازي ^(٤)]
حدثنا خالد بن عبد الله ^(٥) عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد ^(٦) قال :

(١) الزيادة من به .
(٢) في النسخة المطبوعة مع شرح ابن العربي (من) وهو خطأ لا يوافق أي أصل من الأصول .
(٣) الزيادة من به .
(٤) الزيادة من به .
(٥) هو إبراهيم بن عبد الله بن يحيى بن عبد الله بن زيد .
(٦) هو ، صاحب الكفة بن زيد بن عبد الله بن زيد . كلفه بها عمرو بن موسى بالسراة وهو غير .
عبد الله بن زيد بن عبد الله بن زيد بن عبد الله بن زيد بن عبد الله بن زيد .
أنها واحد فقد أخطأ .

« رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَضْمَضَ وَأَسْتَشَقَّ مِنْ كَفِّ وَاحِدٍ ^(١) ، فَعَمَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا » .

قال [أبو عيسى ^(٢)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ .

(١) في جميع الأصول « واحد » بالذكور إلا في س فإن فيها « واحدة » بالتأنيث وأخفى أن يكون هذا من تصرف للمصحفين في مطبعة بولاق ، ومن المتغرب أن عنوان الباب في كل النسخ بما فيها س « من كف واحد » بالذكور ، والكف يذكر ويؤنث ، كما لله في عون المبرود (١ : ٤٦) عن أبي حاتم السجستاني ، ونقل السيد مرتضى في شرح القاموس عن شيخه ابن الطيب الفاسي قال ، « هي مؤنثة » وذكورها غلط غير معروف ، وإن حوزة بعضهم تأويلها . ولال بعض : هي انثة قليلة . فالصواب أنه لا يعرف ، ، ولم يعرفه ابن الطيب عرفه غيره ، والمبرة بالأصول الصحيحة ، أما صحيح مسلم فإن جميع الأصول التي عندي من مخطوطة ومطبوعة فيها هذا الحديث « كف واحدة » بالتأنيث (انظر طبعة بولاق ١ : ٨٣) وأما صحيح البخاري فإن في النسخة اليونانية (المطبعة السلطانية ١ : ٤٩) « كفة واحدة » بالتأنيث فيهما وبما شئت « كف واحدة » ورحمها برمز ابن عساكر ، وكتب بجوارها « قال الأصيلي ، وصوابه من كف واحداه من الفرع » وهندي نسخة أخرى مخطوطة تاريخها سنة ٨٣٤ هـ وهي مقروءة على المانظ إبراهيم بن محمد الخنجي بشيراز ، وفيها أن رواية ابن عساكر « كف واحد » بالذكور ، وفي سلك أبي داود في أكثر النسخ « واحدة » بالتأنيث ، وفي بعضها « واحد » بالذكور ، كما نقله في شرح عون المبرود . وفي سنن النسائي في حديث عبد خير عن علي في صفة الرضوء بإسنادين « ثم مضمض واستششق بكف واحد » (١ : ٢٧) وكذلك هو في نسخة مخطوطة منه صححها محدث المدينة الشيخ عابد السندي . وفي أبي داود في رواية أخرى من حديث عبد خير عن علي (١ : ٤١) « فمضمض ونثر من الكف الذي يأخذ فيه » وفي رواية النسائي لهذا الحديث « ثم مضمض واستششق ثلاثا من الكف الذي يأخذ به الماء » (١ : ٢٧) وكذلك في مخطوطة للشيخ عابد السندي ، فشكل هذه الأصول الصحيحة تؤيد أن « الكف » يذكر ويؤنث ، وتكون الأصول التي هنا بتذكير كلمة « واحد » : صحيحة معتمدة . والحديث رواه أيضا ابن ماجه (١ : ٨٢) .

(٢) الزيادة من ح و هـ .

قال أبو عيسى : وحديثُ عبد الله بن زيدٍ حسنٌ غريبٌ^(١) .
 وقد رَوَى مالِكٌ وابنُ عيينةٌ وغيرُ واحدٍ هذا الحديثُ عن عمرو بن يحيى
 ولم يذكروا هذا الحرفَ : « أن النبي صلى الله عليه وسلم مُضْمَضٌ وَأَسْتَشَقُّ
 مِنْ كَفِّ وَاحِدٍ^(٢) » ، وإِنَّمَا ذَكَرَهُ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَخَالِدٌ [بنُ عَبْدِ اللَّهِ^(٣)]
 نَفَقَةٌ حَافِظٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ^(٤) .
 وقال بعض أهل العلم : المضضة والاستشاق من كَفِّ وَاحِدٍ^(٥) يُجْزِي^(٦) ،
 وقال بعضهم : تَفْرِيقُهُمَا^(٧) أَحَبُّ إِلَيْمَا . وقال الشافعيُّ : إِنْ جَمَعْتُمَا فِي كَفِّ
 وَاحِدٍ^(٨) فَهُوَ جَائِزٌ ، وَإِنْ فَرَّقْتُمَا فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيْنَا .

- (١) تبين لك مما مضى أن الحديث رواه البخاري ومسلم وغيرهما من طريق خالد بن عبد الله
 فهو حديث صحيح .
 (٢) في س « واحدة » .
 (٣) الزيادة من ع .
 (٤) قال القاضي أبو بكر بن العربي : « إذا انفرد الحافظ بزيادة فهي مسألة من أصول الفقه
 والمصحيح قبولها ووجوب العمل بها ، كما بيناه هناك . وانظر تفصيل القول في ذلك
 في اختصار علوم الحديث لابن كثير وشرحنا عليه (ص ٥٥ - ٥٨) . وإنما استغرب
 الترمذي هذا الحديث لزيادة خالد هذا الحرف ، والرابية لاتفاق الصححة كما هو معروف
 في علم المصطلح ، وقد قال الترمذي في كتاب الملل من هذا الكتاب (٢ : ٣٤٠ طبعة
 بولاق) : « ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث ، وإنما تصح إذا كانت
 الزيادة ممن يمتد على حفظه » فهذا وجه صنعه هنا .
 (٥) في ه « يفرقهما » .

قال [أبو عيسى ^(١)] : وفي الباب عن عثمان ^(٢) ، وعائشة ، وأم سلمة ، وأنس ، وابن أبي أوفى ، وأبي أيوب .
 قال أبو عيسى : وسَمِعْتُ إِسْحَاقَ بْنَ مَنْصُورٍ يَقُولُ : قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ :
 قَالَ ابْنُ عَيْنَةَ : لَمْ يَسْمَعْ عَبْدِ الْكَرِيمِ مِنْ حَسَّانِ بْنِ بِلَالٍ حَدِيثَ التَّخْلِيلِ ^(٣) .
 وقال محمد بن إسماعيل : أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ لِحَدِيثِ عَامِرِ بْنِ شَقِيقٍ
 عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عُثْمَانَ .

(١) الزيادة من ع .
 (٢) « عثمان » لم يذكر في هـ ولا ك . وفي س « وعن عائشة » ، وذكر عثمان هنا جيد ، لأن حديثه سيرويه الترمذي نفسه في هذا الباب .
 (٣) أما عبد الكريم فإنه أبو أمية عبد الكريم بن أبي الخارق البصري ، وهو ضعيف جدا وفق طبقة عبد الكريم بن مالك الجزري أبو سعيد ، وهو ثقة ، وراوي هذا الحديث هو الأول ، أعني أبو أمية ، كما صرح به المؤلف هنا ، وكذلك في إسناده ابن ماجه « عن عبد الكريم أبي أمية » . وقد نقل الترمذي هنا عن ابن عينة أن عبد الكريم لم يسم هذا الحديث من حسان بن بلال ، وكذلك ابن حجر في التهذيب نقل مثله في ترجمة أبي أمية (٦ : ٣٧٧) من ابن عينة والبخاري . وأما رواية الحاكم في المستدرک ففيها « عن عبد الكريم الجزري » . وهذا خطأ ، لخالفته سائر الروايات الأخرى . وأما الإسناد الثاني - رواية سعيد من قتادة - فإنه إسناده صحيح لا مطعن فيه ، وقد نقل ابن أبي حاتم في كتاب اللؤلؤ (١ : ٣٧) عن أمية أنه أعله بعلته لئلا تراها فادخلت صحته ، لأنه قال : « لم يحدث بهذا أحد سواي ابن عينة عن ابن أبي عروبة » . قال ابن أبي حاتم : « قلت : صحيح ؟ قال : لو كان صحيحا لشكان في مصنفات ابن أبي عروبة ولم يذكر ابن عينة في هذا الحديث ؟ وهذا أيضا مما يوهنه » . وآخر الكلام كلفطرب لولعل صوابه : « ولم يذكر ابن عينة في هذا الحديث سمعا » أو نحو هذا . وأعله الحافظ ابن حجر بعلته ضعيفة أيضا . فقال في التلخيص (ص ٣٦) : « لم يسمه ابن عينة من سعيد ، ولا قتادة من حسان » وهذه دعوى ! وأين الدليل عليها ؟ ! ومع ذلك فقد صرح ابن عينة فيه بالسماح ، ففي رواية الحاكم في المستدرک : « قال شفيان : « حدثنا سعيد بن أبي عروبة » . ولذلك صحح الحاكم الحديث وأقره الذهبي فلم يتعقبه في تصحيحه .

[قال أبو عيسى ^(١)] : وقال بهذا أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم : رأوا تخليلاً للحية . ويدري يقول الشافعي . وقال أحمد : إن سمها عن تخليط الحية فهو جائز .

وقال إسحاق : إن تركه ناسياً أو مُتَأَوِّلاً أجزاءه ، وإن تركه عامداً أعاد .

٣١ - حديث ^(٢) يحيى بن موسى حدثنا عبد الرزاق عن إسرائيل

عن عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان بن عفان : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يُخَلِّلُ لِحِيَّتَهُ » .

[قال أبو عيسى ^(٣)] : هذا حديث حسن صحيح ^(٤) .

(١) الزيادة من ع .

(٢) الحديث مقدم في ه قبل قوله « وقال محمد بن إسماعيل » الخ .

(٣) الزيادة من ع و ه .

(٤) الحديث رواه ابن ماجه (١ : ٨٥) وابن الجارود في المتفق مطولاً (س ٤٣) والحاكم

في الاستدراك مطولاً أيضاً من طريق أحمد بن حنبل (١ : ١٤٩) . وقال : « هذا

إسناد صحيح ، قد احتجنا - يعني البخاري ومسلماً - بجميع رواياته غير عامر بن شقيق ،

ولأهلهم في عامر بن شقيق طعنا بوجه من الوجوه » . و نسبه الحافظ في التلخيص

(س ٣١) لابن خزيمة وابن حبان والدارقطني ، ونقل في التهذيب (٥ : ٦٩)

تصحيحه من ابن خزيمة وابن حبان ، ونقل فيه عن الملل الكبير للترمذي : « قاله

محمد : أصح شيء في التخليط عندي حديث عثمان . قلت : إنهم يتكلمون في هذا ؟ فقال

هو حسن » ، و عامر بن شقيق ضعفه ابن معين ، وقال النسائي : « ليس به بأس »

وذكره ابن حبان في الثقات . وقد روى عنه شعبة ، وهو لا يروى إلا عن ثقة .

٢٤

باب

ما جاء [في (١)] مَسْحِ الرَّأْسِ
أَنَّهُ (٢) يَبْدَأُ بِمُقَدِّمِ الرَّأْسِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ

٣٢ — حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ [بْنِ عِيسَى
الْقَزَّازِ (٣)] حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ بَحِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ
« أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ:
بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ، ثُمَّ ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا [حَتَّى رَجَعَ (١)]
إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ (٤) » .

قال أبو عيسى: وفي الباب عن معاوية، والمقدام بن معدي كرب،
وعائشة .

قال أبو عيسى: حديث عبد الله بن زيد أصحُّ شيء في الباب وأحسنه .
وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق .

(١) الزيادة من ع و ه .

(٢) في ب « أن » .

(٣) الزيادة من ب .

(٤) هذا مختصر من حديث في لوطاً رواية يحيى (١ : ٣٩ - ٤١) واللفظة هنا موافق لما
هناك . وهو في موطأ محمد بن الحسن (ص ٤٦ - ٤٧) مع خلاف في بعض الألفاظ .
والحديث رواه أيضاً أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والنيائي وابن ماجه وغيرهم .

٢٥

باب

ما جاء أنه يبدأ بموخر الرأس

٣٣ - حدثننا قتيبة [بن سعيد^(١)] [حدثننا بشر بن المفضل عنعبد الله بن محمد بن عقيل بن الربيع بنت معوذ بن عفراء^(٢) : « أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح برأسه مرتين : بدأ بموخر رأسه ثم بمقدمه ، وبأذنيه كلتيهما : ظهر رهما وبطنيهما^(٣) » .قال أبو عيسى : هذا حديث حسن . وحديث عبد الله بن زيد أصح من هذا وأجود إسنادا^(٤) .

وقد ذهب بعض أهل الكوفة إلى هذا الحديث ، منهم وكيع

بن الجراح

(١) الزيادة من ح .

(٢) « الرسيم » ضم الراء وفتح الباء الموحدة وتشد الياء المكسورة . و « معوذ » ضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد الواو المكسورة وآخره ذال معجمة . و « عفراء » وضع العين المهملة وإسكان الفاء . والريبع صحابية أنصارية كانت من المبايعات تحت الشجرة ، وأبوها « معوذ بن الحرث بن رفاعه بن الحرث بن سواد » ونسب إلى أمه عفراء بنت عبيد بن ثعلبة « فاشتهر بذلك .

(٣) الحديث رواه أحمد في السند (٦ . ٣٥٨ - ٣٥٩) بأسانيد وألفاظ مختلفة . ورواه أبو داود مطولا (١ : ٤٨) عن مسدد عن بشر ، ورواه ابن ماجه (١ : ٨٦) وروى الحاكم منه مسح الأذنين فقط (١ : ١٥٢) .

(٤) حديث الربيع حديث صحيح ، وإنما اقتصر الترمذی على تحسينه ذهباً منه إلى أنه يعارض حديث عبد الله بن زيد ، ولكنهما عن حادثين مختلفين ، فلانماض بينهما =

٢٦

باب

مَا جَاءَ أَنْ مَسَحَ الرَّأْسَ مَرَّةً

٣٤ - حَدَّثَنَا قَتِيبَةُ حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُضَرَ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ مَعُوذٍ [ابن عَفْرَاءَ^(١)] : « أَنَّهَا
رَأَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَتَوَضُّأً ، قَالَتْ : مَسَحَ رَأْسَهُ ، وَمَسَحَ مَا أَمَقْبَلَ
مِنْهُ وَمَا أَدْبَرَ ، وَصَدَفْتُهُ وَأُذِفْتُهُ مَرَّةً وَاحِدَةً . »

قال : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ ، وَجَدُّ طَلْحَةَ بْنِ مُهْرَبٍ [بن عمرو^(٢)] .

قال أبو عيسى : [و^(٣)] حَدِيثُ الرَّبِيعِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَنَّهُ مَسَحَ
بِرَأْسِهِ مَرَّةً . »

= حن يحتاج إلى الترجيح ، فكان النبي صلى الله عليه وسلم يبدأ بمسح الرأس ، وكان
يبدأ بمؤخره ، وكل جائز .

وأما الشارح العلامة المباركفوري رحمه الله فإنه فهم أن الترمذي حثه للخلاف في عبد الله
ابن محمد بن عقييل ، وليس كذلك ، لأن ابن عقييل ثقة ، وقد سبق الكلام عليه في
الحديث (رقم ٣) . وآية ذلك أن الترمذي في الباب الآتي صحح حديث الربيع بن طريق
ابن عقييل ، وهو نفس هذا الحديث برواية أخرى .

(١) الزيادة من ع و ه .

(٢) الزيادة من ه و ك .

(٣) الزيادة من ع .

والعملُ على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 وَمَنْ بَعَدَهُمْ . وبه يقول جعفر بن محمد ، وسفيان الثوري ، وابن المبارك ،
 والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق : رَأَوْا مَسْحَ الرَّأْسِ مَرَّةً وَاحِدَةً .
 حدثنا محمد بن منصور الكوفي قال : سمعت سفيان بن عيينة يقول :
 سألت جعفر بن محمد^(١) عن مسح الرأس : أيجزى مرة ؟ فقال : إِي وَ اللَّهِ .

٢٧

باب

ما جاء أنه يأخذ رأسه ماءً جديداً

٣٥ - حدثنا علي بن خنوصم أخبرنا عبد الله بن وهب حدثنا
 عمرو بن الحرث عن حبان بن واسع^(٢) عن أبيه عن عبد الله بن زيد :
 « أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ ، وَأَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ
 فَضْلٍ بَدَيْتِهِ^(٣) . »

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

(١) هو جعفر الصادق بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، رضي الله عنهم .

(٢) حبان : بفتح الحاء المهملة .

(٣) في ح « أن النبي » .

(٤) رواه مسلم مطولاً (١ : ٨٣) من طريق ابن وهب ، ورواه أبو داود من طريقه

مختصراً (١ : ٤٦ - ٤٧) .

وَرَوَى ابْنُ لَهَيْعَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حَبَّانَ بْنِ وَاسِعٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ : « أَنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ ، وَأَنَّهُ مَسَّحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ » (١) .

(١) هكذا في ح وهي من أصح الأصول . وفي هـ و ك « بما غير فضل يديه » وفي س « بماء غير من فضل يديه » . وهذا الموضع من المواضع المشككة في كتاب الترمذى ، وتحقيقه عسير ، فإن الترمذى عقد الخلاف في هذا المرف بين عمرو بن الحرث وبين ابن لهيعة ، فعنده أن رواية كل منهما تخالف الأخرى ، ولذلك رجح رواية ابن الحرث ، ويفهم من كلامه أن رواية ابن لهيعة تدل على أن مسح الرأس لم يكن بماء جديد ، بل كان بفضل الماء ، أعنى بالبلل القدي في اليدين ، وقد اضطرب الشراح هنا في ضبط للكلمة ، فبعضهم ضبطها « بما غير فضل يديه » وجعل « ما » موصولة و « غير » يفتح التين والباء ، أى فعلا ماضيا . وأعرب « فضل » بالجر بدلا من « ما » الموصولة وهو تكلف شديد . والقدي أظنه أن نسخة الترمذى إما أن تكون « بما غير من فضل يديه » أى بما بقى ، لأن « غير » معناها « بقى » والفجر : الباقى . هذا إذا ثبت في النسخ حرف « من » ، وإذا لم يثبت كان الراجح « بماء غير فضل يديه » وتضبط « غير » بضم التين وإسكان الباء ، وهى بمعنى الباقى ، قال في اللسان : « وغير كل شئ » بقتية . وهذا كله لضبط الرواية عند الترمذى على ما فهمه هو من الظاهر بين روايتى ابن الحرث وابن لهيعة . وقد أخطأ الترمذى في هذا ، أو أخطأ أحد شيوخه الذين بينه وبين ابن لهيعة في الرواية ، وهو لم يذكرهم حتى يعرف درجاتهم من الضبط والإنقن . والصراب أن رواية ابن لهيعة كرواية عمرو بن الحرث . فقد رواه الدارى في سننه (١ : ١٨٠) قال : « حدثنا يحيى بن حسان ثنا ابن لهيعة ثنا حبان بن واسع عن أبيه عن عبد الله بن زيد المازنى قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالحنفة ، فتمضمض واستنشق ، ثم غسل وجهه ثلاثا ، ثم غسل يديه ثلاثا ثم مسح رأسه ، وغسل رجليه حتى أتفاهما ، ثم مسح رأسه بماء غير فضل يديه » قال أبو محمد - هو الدارى - : يريد به تفسير مسح الأول . هذا نص رواية الدارى ، وهو إمام ثقة حجة ، وشيخه يحيى بن حسان كان ثقة مأمونا عالما بالحديث . وقد فهم الدارى الحديث على وجهه ، وأنه كرواية عمرو بن الحرث ، ولذلك جعل عنوان الباب الذى ذكره فيه « باب : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذ لرأسه ماء جديدا » ورواه أحمد في المسند (٤ : ٣٩ و ٤٠) صريحا عن موسى بن داود عن ابن لهيعة « وفيه « بماء غير فضل يديه » ورواه أيضا مرة ثالثة (ص ٤١) عن =

ورواية عمرو بن الحرث عن حبان أصح ، لأنه قد روي من غير وجه
 هذا الحديث عن عبد الله بن زيد وغيره : « أن النبي صلى الله عليه وسلم
 أخذ لرأسه ماءً جديداً » .
 والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم رأوا أن يأخذ لرأسه ماءً جديداً .

٢٨

باب

[ما جاء في ^(١) مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما]

٣٦ - حدثنا هناد حدثنا عبد الله بن إدريس عن [محمد ^(٢)]
 بن عجلان عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس : « أن النبي
 صلى الله عليه وسلم مسح برأسه وأذنيه : ظاهرهما وباطنهما ^(٣) » .
 [قال أبو عيسى ^(٤)] : وفي الباب عن الربيع .

== الحسن بن موسى عن ابن لهيعة ، قريبا من رواية الدارمي ، ورواه مرة رابعة
 (ص ٤٩ - ٤٢) عن علي بن إسحق وعتاب عن ابن المبارك عن ابن لهيعة ، وفيه :
 « بماء من غير فضل يده » . فظهر لنا من كل هذا أن نقل الترمذي عن ابن لهيعة أن
 روايته بخالفة لرواية ابن الحرث : نقل غير صواب ، والله أعلم .

(١) الزيادة من ع و س .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) رواه النسائي وابن ماجه والحاكم والبيهقي وابن حبان ، وصححه ابن خزيمة وابن منده .

(٤) الزيادة من ع .

قال أبو عيسى: [و^(١)] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ مُصَحِّحٌ .
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ : يَرَوْنَ مَسْحَ الْأَذْنَيْنِ : ظَاهِرِيهَا
وَبَطْنِيهَا .

٢٩

باب

ما جاء أن الأذنين من الرأس

٣٧ - حَدِيثُ قُتَيْبَةَ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ سِمَانَ بْنِ دَرْبِيَّةَ عَنْ
شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ قَالَ : « تَوَضَّأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَفَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، وَيَدَيْهِ ثَلَاثًا ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ، وَقَالَ : الْأَذُنَانِ
مِنَ الرَّأْسِ » .

[قال أبو عيسى^(٣)] : قال قُتَيْبَةُ قَالَ حَمَادٌ : لَا أَدْرِي ، هَذَا مِنْ قَوْلِ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ مِنْ قَوْلِ أَبِي أَمَامَةَ ؟
قال : وفي الباب عن أنسٍ .

قال أبو عيسى : هذا حديث [حسن^(٤)] ليس إسناده بذلك^(٥) القام^(٦) .

(١) الزيادة من ع .

(٢) شهر : بفتح الشين المعجمة وإسكان الهاء .

(٣) الزيادة من ع و هـ .

(٤) الزيادة من ع .

(٥) في ع « بذلك » .

(٦) الحديث رواه أبو داود (١ : ٥٠) عن مسدد وقُتَيْبَةَ عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ . وَهَلْ هَكَذَا =

والعجل هل هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

== حماد كما نقله الترمذی . ورواه أيضاً عن سليمان بن حرب بن حماد ، وقال : « قال سليمان بن حرب : يقولها أبو أمامة » . ورواه ابن ماجه (١ : ٨٧) عن محمد بن زياد بن حماد بن زيد بإسناده بلفظ : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الأذنان من الرأس ، وكان يمسح رأسه مرة ، وكان يمسح المأقن » . وهذا اللفظ لا يمتثل أن تكون كلمة « الأذنان من الرأس » مدرجة في الحديث ، بل هو نص في أنها من اللفظ النبوي . وقد أطال العلماء البحث في هذه الكلمة : وهل هي مدرجة من كلام أبي أمامة أو مرفوعة ؟ ورجح كثير منهم الإدراج . انظر التلخيص (ص ٣٣) ونصب الراية (١ : ١٠ - ١٢) والراجح عندي أن الحديث صحيح . فقد روى من غير وجه بأسانيد بعضها جيد ، ويؤيد بعضها بعضاً . ونقل الزيلعي في نصب الراية عن كتاب الإمام لابن دقيق العيد أنه قال في حديث أبي أمامة : « وهذا الحديث معلول بوجهين : أحدهما الكلام في شهر بن حوشب ، والثاني الشك في رفعه . ولكن شهر وثقه أحمد ويحيى والمعجل ويعقوب بن شيبة . وسنان بن ربيعة أخرجه له البخاري ، وهو وإن كان قدلين فقال ابن عدى : أرجو أنه لا بأس به ، وقال ابن معين : ليس بالقوي » فالمحديث عندنا حسن ، والله أعلم . ثم نقل عن البيهقي في سننه أنه قال : « حديث الأذنان من الرأس » أشهر إسناده فيه حديث حماد بن زيد عن سنان بن ربيعة عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة ، وكان حماد يشك في رفعه في رواية قتيبة عنه ، فيقول : لا أدري من قول النبي صلى الله عليه وسلم أو من قول أبي أمامة ؟ . وكان سليمان بن حرب يرويه عن حماد بن زيد ويقول : هو من قول أبي أمامة . ثم قال الزيلعي : « قلت : وقد اختلف فيه علي حماد ، فوقفه ابن حزم عنه ، ورفعه أبو الربيع ، واختلف أيضاً على مسدد عن حماد » فروى عنه الرقم ، وروى عنه الواقفي ، ولما رفع ثقة حديثنا ووقفه آخر ، أو فلهما شخص واحد في وقتين - ترجح الرابع ، لأنه أتى بزيادة ، ويجوز أن يسم الرجل حديثاً فيفتي به في وقت ويرفقه في وقت آخر . وهذا أولى من تليظ الراوي » . ثم نقل حديث « الأذنان من الرأس » من حديث عبد الله بن زيد مرفوعاً من سنن ابن ماجه ، وقال : « هذا أمثل إسناده في الباب لاتصاله وثقة رواه » وهو كما قال . ثم نقله من حديث ابن عباس مرفوعاً أيضاً من سنن الدارقطني من طريق أبي كامل الجعدي عن غندر عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس . ثم قال : « قال ابن القطان : إسناده صحيح لاتصاله وثقة رواه ، قال : وأعله الدارقطني بالاضطراب في إسناده ، وقاء : لأن إسناده وهم خطأ هو يرسل ، ثم أخرجه عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم

وَمَنْ بَعْدَهُمْ : أَنَّ الْأَذُنَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ . وَبِهِ يَقُولُ سَفِيَانُ التَّوْرِيُّ ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيُّ (١) ، وَاحِدٌ ، وَإِسْحَاقُ .

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : مَا أَقْبَلَ مِنَ الْأَذُنَيْنِ فَمِنْ الْوَجْهِ ، وَمَا أُذْبَرَ فَمِنْ الرَّأْسِ .

قَالَ إِسْحَاقُ : وَأَجْفَارُ أَنْ يَمْسَحَ مُقَدَّمَهُمَا مَعَ الْوَجْهِ (٢) ، وَمُوَخَّرَهُمَا مَعَ الرَّأْسِ .

[وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : هُمَا سُنَّةٌ عَلَى حَيَاتِهِمَا : يَمْسَحُهُمَا بِمَاءٍ جَدِيدٍ (٣)] .

== عليه وسلم مرسلًا ، وتبعه عبد الحق فذلك . وقال : إن ابن جريج البغدادي الحديث عليه يروى عنه عن سليمان بن موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا ، قال : وهذا ليس يقدح فيه ، وما يمتنع أن يكون فيه حديثان : مسند ومرسل . انتهى . ثم قال الزبلي : « فانظر كيف أعرض البيهقي عن حديث عبد الله بن زيد وحديث ابن عباس هذين ، واشتغل بحديث أبي أمامة ؟ ! وزعم أن إسنادهم أشهر لإسناد لهذا الحديث ، وترك هذين الحديثين وهما أمثل منه ! ! ومن هذا يظهر نقاباه » . وكتب الحافظ ابن حجر بخطه على نسخة نصب الراية المحفوظة بدار الكتب المصرية ما نصه : « البيهقي لما قال إن حديث أبي أمامة أشهر ، ولا يلزم من الشهرة الصحة ولا غيرها » . وأما كون حديث ابن عباس وابن زيد أمثل منه فلا يلزم منه الشهرة الموجودة في حديث أبي أمامة ، فأمله . وهذا من الحفاظ تسكف واضح في الدفاع عن البيهقي ، ولكن يفهم منه أنه موافق على صحة حديثي ابن عباس وعبد الله بن زيد . وللذي قاله الزبلي دقيق مطابق للقواعد الصحيحة عند علماء هذا الفن .

(١) لم يذكره الشافعي في هـ و هـ .

(٢) في هـ . مع وجهه .

(٣) الزيادة من ج .

٣٠

باب

[ما جاء ^(١) في تخليل الأصابع]

٣٨ - حَدَّثَنَا قَتِيبَةُ وَهَنَّادٌ قَالَا حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ
 أَبِي حَاشِمٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ ^(٢) عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ^(٣)
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَلَّلِ الْأَصَابِعَ » .
 قَالَ ^(٤) : وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَالْمُسْتَوْرِزِدِ ، وَهُوَ ^(٥) ابْنُ شَدَّادِ
 الْقَهْرِيِّ ^(٦) ، وَأَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ .
 قَالَ أَبُو عِيَسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ^(٧) .

(١) الزيادة من ع .

(٢) « لقيط » : بفتح اللام وكسر الفاف ، و « صبرة » : بفتح الصاد المهملة وكسر الباء -
 الموحدة وفتح الزاء .

(٣) في ع « رسول الله » .

(٤) كلمة « قال » ليست في هـ و ك .

(٥) في ع « هو » بدون حرف العطف .

(٦) قوله « وهو ابن شداد القهري » ليس في هـ و ك .

(٧) الحديث رواه أحمد (٤ : ٣٣) عن وكيع . ورواه أبو داود مطولاً (١ : ٥٤ -

٥٥) . ورواه النسائي (١ : ٣٠ - ٣١) وابن ماجه (١ : ٨٧) كلاماً بلفظ

« أسبغ الوضوء وخلل بين الأصابع » . ورواه الحاكم (١ : ١٤٧ - ١٤٨)

مطولاً بأسانيد متعددة وصححه ورواه مختصراً (١ : ١٨٢) . ورواه ابن الجارود

(س ٤٦) والبيهقي (١ : ٥١ و ٧٦) ونسبه الشارح أيضاً لابن خزيمة وابن

حبان ، وقال : « وصححه البغوي وابن القطان » . ورواه ابن حجر في الإصابة في ترجمة

القيط (٦ : ٨) بإسناده من طريق الفضل بن دكين عن الثوري ، وقال : « هذا حديث

صحيح » .

والعذل على هذا عند أهل العلم فإنه يُحَلَّلُ أصابع رجليه في الوضوء وبه
يقول أحد وإسحق . وقال إسحق : يُحَلَّلُ أصابع يديه ورجليه في الوضوء .
وأبو هاشم اسمه « إسماعيل بن كثير المكي » (١) .

٣٩ - حدثنا إبراهيم بن سعيد [هو (٢)] الجوهري (٣) حدثنا

سعد (٤) بن عبد الحميد بن جعفر حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن موسى
ابن عُميرة عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : « إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَالَ بَيْنَ أَصَابِعِ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ » .

قال أبو عيسى (٥) : هذا حديث حسن غريب (٦) .

٤٠ - حدثنا قتيبة حدثنا ابن لهيعة عن يزيد بن عمرو (٧) عن

أبي عبد الرحمن الحلبى (٨) عن المسعودى بن شداد الفهرى قال : « رَأَيْتُ
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَوَضَّأَ ذَلِكَ (٩) أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ بِمَنْصَرِهِ » .

(١) كلمة « المكي » ليست في هـ و ك .

(٢) الزيادة من س .

(٣) قوله « هو الجوهري » ليس في هـ و ك .

(٤) في ع « سعيد » وهو خطأ .

(٥) الزيادة من ع و هـ .

(٦) في س « غريب حسن » . والحديث رواه ابن ماجه (١ : ٨٧) عن إبراهيم سعيد

شيخ الترمذى بهذا الإسناد ، ونقله : « إذا قمت إلى الصلاة فأصبغ الوضوء واجعل

الماء بين أصابع يديك ورجليك » . والحديث في إسناده صالح مولى التوأمة ، وقد

اختلف في آخر عمره ، ولكن موسى بن عقبة سمع منه قبل اختلاطه ، ولذلك حسنه

بخارى كما نقل الحافظ في التلخيص (ص ٣٤) .

(٧) في ع « عمر » وهو خطأ .

(٨) « الحلبى » بالماء المهملة والياء الموحدة المصومتين .

(٩) في س « يحلل » وما هنا هو الموافق لسائر الأصول ، وهو أصح ، لأن الحافظ نقل

في التلخيص (ص ٣٤) أن « يحلل » رواية ابن ماجه .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن^(۱) غريب لا نعرفه^(۲) إلا من حديث ابن لهيعة^(۳).

۳۱

باب

ما جاء : « وَيَلِيُّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ »

٤١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « وَيَلِيُّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ » .

قال^(٤) : وفي الباب عن عبد الله بن عمرو ، وعائشة ، وجابر ، وعبد الله

(١) كلمة « حسن » ليست في ه و ك .

(٢) في س « حتى لا نعرفه » وكلمة « حتى » لا موضع لها هنا .

(٣) الحديث رواه أحمد (٤ : ٢٢٩) بثلاثة أسانيد ، وأبو داود (١ : ٥٧٣) وابن ماجه

(١ : ٨٧) كلهم من طريق ابن لهيعة . وقد صرح الترمذی باقتراده به ، ولكنه

ليس كذلك ، فقد قال الحافظ في التلخيص (ص ٣٤) : « تابعه الليث بن سعد وعمر بن

بن الحرث ، أخرجه البيهقي وأبو بشر الدولابي والدارقطني في غرائب مالك من طريق

ابن وهب عن الثلاثة ، وصححه ابن القطان » . ورواه أيضاً ابن عبد الحكم في فتوح

ميجر (مج ٢٦١ طبعة لندن سنة ١٦٢٠) من طريق ابن لهيعة .

(٤) كلمة « قال » ليست في ه و ك .

بن الحرث هو ابن^(١) جزء الزبيدي^(٢) ، وممقيب^(٣) ، وخلد بن الوليد ،
 وشرحبيل بن حسنة^(٤) ، وعمرو بن العاص^(٥) ، ويزيد بن أبي سفيان .
 قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح^(٦) .
 وقد روى^(٧) عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « وَيَلُ اللَّعْنَابُ
 وَيُطَوِّنُ الْأَقْدَامَ مِنَ النَّارِ »^(٨) .

(١) في ع « وابن » وهو خطأ واضح .

(٢) « جزء » بفتح الجيم وإسكان الزاي ، و « الزبيدي » بضم الزاي وفتح الموحدة .
 وكلمة « الزبيدي » ليست في ع وقوله « هو ابن جزء الزبيدي » ليس في هـ و ك .

(٣) « ممقيب » بضم الميم وفتح العين المهملة وقبل اللغاف وبهـما ياءان مثنانان ، وهو ممقيب
 بن أبي فاطمة الدوسي وفي ع « وممقيب بن خالد بن الوليد » وهو خطأ .

(٤) « شرحبيل » بضم الشين المعجمة وفتح الراء وإسكان الجاء المهملة ، وهو شرحبيل
 ابن عبد الله بن المطاع . و « حسنة » بحاء وسين مهملتين مفتوحتين - : قيل لأنها أمه
 وقيل لأنها تبنته هو وأخاه عبد الرحمن .

(٥) في ب « العاصي » .

(٦) رواه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه .

(٧) في ع و هـ « وروى » .

(٨) قال المنذرى في الترغيب (١ : ١٠٤) . « هذا الحديث الذي أشار إليه الترمذي رواه
 الطبراني في الكبير وابن خزيمة في صحيحه من حديث عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي
 مرفوعا ، ورواه أحمد موقوفا عليه » . وكذلك نسبة الهيثمي في مجمع الزوائد (١ : ٢٤٠)
 إلى الطبراني مرفوعا وأحمد موقوفا . ولكن الحديث في مسند أحمد (٤ : ١٩١)
 في موضعين من طريق ابن لهيعة عن حيوة بن شريح عن عتبة بن مسلم عن عبد الله
 ابن الحرث قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا إسناده صحيح ،
 وكذلك رواه البيهقي في السنن الكبرى (١ : ٢٠) من طريق يحيى بن بكير عن
 الليث عن حيوة عن عتبة بن مسلم ، وكذلك رواه ابن عبد الحكم في فتوح مصر
 (ص ٢٩٩) من طريق الليث بن سعد وابن لهيعة ونافع بن يزيد كلهم عن حيوة عن
 عتبة . وهذه أسانيد صحاح كلها .

قال: (١) وَفَقَهُ هَذَا الْحَدِيثُ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْقَدَمَيْنِ إِذَا لَمْ يُمْكُنْ عَلَيْهِمَا خُفَّانِ أَوْ جُورَبَانِ (٢) .

٣٢

باب

ما جاء في الوضوء مرّةً مرّةً

٤٢ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَهَدَادٌ وَقَتَيْبَةُ قَالُوا حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سُفْيَانَ [ع قَالَ] (٣) : وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (٤) عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَّارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً (٥) » .
قال أبو عيسى (٦) : وفي الباب من عمر ، وجابر (٧) ، وبريدة ، وأبي رافع ، وابن الفاكه (٨) .

(١) كلمة « قال » ليست في هـ و ك .

(٢) في س « خفين أو جوربين » وهو لمن .

(٣) زيادة « ح » من ع و هـ وزيادة « قال » من ع .

(٤) في س « من سفیان » . وسفيان هو الثوري .

(٥) الحديث رواه أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

(٦) قوله « قال أبو عيسى » ليس في هـ .

(٧) في ع « من جابر وعمر » .

(٨) ابن الفاكه هو : سبرة - بفتح السين المهملة وإسكان الباء الواحدة - بن الفاكه . =

قال [أبو عيسى ^(١)] : وحديث ^(٢) ابن عباسٍ أحسنُ شيءٍ في هذا الباب وأصحُّ .

ورَوَى رِشْدِينَ بْنُ سَعْدٍ ^(٣) وغيره هذا الحديث عن الضَّحَّاكِ بْنِ شُرْحَبِيلٍ عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب : « أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً » .

قال ^(٤) : وليس هذا بشيء ^(٥) . والصحيح ما رَوَى ابْنُ عَجَلَانَ ، وَهَشَامُ ابْنُ سَعْدٍ ^(٦) ، وسفيان الثوري ، وعبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

== وحديثه رواه البهوي في معجمه ، كما ذكره الميني في شرح البغاري (ج ٣ ص ٣) .
وقل لإسناده عدى بن الفضل التيمي ، وهو ضعيف جدا .

- (١) الزيادة من ع و ه
- (٢) في هـ « حديث » بدون واو العطف .
- (٣) « رشدين » بكسر الراء وإسكان الشين المعجمة وكسر الدال .
- (٤) كلمة « قال » ليست في هـ .
- (٥) رواية رشدين التي أشار إليها الترمذي رواها ابن ماجه (١ : ٨٧) وإسنادهما ضعيف ، لضعف رشدين بن سعد . ولكن الشارح أشار إلى أن ابن لهيعة رواها أيضاً عن الضحاك ، ولم أظلم عليها ، فإن ثبت هذا صح إسنادهما ، لأن ابن لهيعة ثقة .
- (٦) في ع « هشام بن سعيد » وهو خطأ .

٣٣

باب

ما جاء في الوضوء مرَّتين مرَّتين

٤٣ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرَيْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَا حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ^(١) عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ ثَوْبَانَ قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْفَضْلِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ [هُوَ^(٢)] الْأَعْرَجُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : « أَنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ مَرَّتين مَرَّتين^(٣) » .

[قَالَ أَبُو عَيْسَى : وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ^(٤)] .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ ، لا نعرفه إلا من حديث ابن ثوبان عن عبد الله بن الفضل ، وهو إسنادٌ حسنٌ صحيحٌ^(٤) .

- (١) « حباب » بضم الحاء المهملة وتخفيف الباء الموحدة وآخره موحدة أخرى .
- (٢) الزيادة من ح .
- (٣) الحديث رواه أبو داود (١ : ٥٢) عن أبي كريب محمد بن عماد بن السلاء ، ورواه البيهقي (١ : ٧٩) من طريق الحسن بن علي بن عفان العامري ، كلاهما عن زيد بن حباب . ورواه ابن الجارود (ص ٤٣) عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن صالح الجعفي عن عبد الرحمن بن ثابت .
- (٤) كتب العلامة الشيخ أحمد الرفاعي بخطه بمحاشية لسخته عند قوله « حسن غريب » مانصه « قلنا متعلق بالحديث ، وما يعمو بالإسناد ولا يلزم من قرابة الحديث قرابة الإسناد ولا عكسه ، وإيضاحه في مصطلح الحديث » .
- وهذا غير جيد ، لأن المتن معروف من غير هذا الإسناد ، وإنما القرابة في الإسناد =

قال أبو هبسي: [وقد روى همام عن عامر الأحول عن عطاء] عن
 بي هريرة^(١) أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً .

٣٤

باب

ما جاء في الوضوء ثلاثاً ثلاثاً

٤٤ - حدثنا محمد بن بشير حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن
 سفيان عن أبي إسحاق عن أبي حية^(٢) عن علي: «أن النبي صلى الله عليه
 وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً»^(٣) .

= حيث انفرد به ابن ثوبان ، ثم صحح الترمذي الإسناد نفسه ، ولا منافاة بين القراءة
 والصحة . وفي هذا الموضع في جميع الأصول : « وفي الباب عن جابر » حتى في نسخة ع .
 مع أنه سبق ذلك من قبل فيها ، والصواب حذفه إذا ثبتنا الأول ، أو حذف الأول
 وإثبات الثاني .

(١) هذا نص ما في ع . وفي باقي الأصول « وقد روى عن أبي هريرة » وحدث أبي هريرة
 من رواية همام عن عامر زواة أحمد في المسند (رقم ٨٥٦٠ ج ٢ ص ٤٤٨) وإسناده
 صحيح . ولأبي هريرة حديث آخر في الباب عند ابن ماجه (١ : ٨٣) من طريق
 ميمون بن مهران عن عائشة وأبي هريرة ، وإسناده صحيح أيضا .

(٢) « حية » بفتح الحاء المهملة وتشديد الياء المثناة التحتية . وأبو حية هو ابن قيس الزاهدي
 الهمداني الحارقي ، وهو ثقة ، ولا يعرف اسمه .

(٣) الحديث زواة أيضا أبو داود والنسائي وابن ماجه ، وإسناده صحيح ، وسفيان مطولا
 برقم (٤٨) .

قال أبو عيسى ^(١) : وفي الباب عن عثمان ، وقائشة ^(٢) والرابع ،
 وآب بن عمر ، وأبي أمامة ، وأبي رافع ، وعبد الله بن عمرو ، ومعاوية ،
 وأبي هريرة ، وجابر ، وعبد الله بن زيد ، وأبي [بن كعب] ^(٣) .

قال أبو عيسى : حديث على أحسن شيء في هذا الباب وأصح ، [لأنه
 قد روي من غير وجه من على رضوان الله عليه] ^(٤) .

والممل على هذا عند عامة أهل العلم : أن الوضوء يجزئ مرة ^(٥) [مرة]
 ومرة ^(٦) أفضل . وأفضله ثلاث . وليس بعده شيء .

وقال ابن المبارك : لا آمن إذا زاد في الوضوء على الثلاث أن يتأثم .
 وقال أحمد وأحمد : لا يزيد على الثلاث إلا رجل مبتلى .

(١) قال أبو عيسى لم يذكر في ه و ك .

(٢) عائشة ذكرت في ه و ك بعد ابن عمر ، وفي ب بعد أبي أمامة .

(٣) الزيادة من ع . وفي ه و ك « وأبي ذر » بدلا من أبي بن كعب ، وهو خطأ ،

ويؤيد أن الصواب ما هنا أن الشوكاني في نيل الأوطار نقله عن الترمذی كما هنا .

(٤) الزيادة من ع .

(٥) الزيادة من ع و ه .

(٦) كذا في جميع الأصول ، وهو جائز : أن يكون معطوفا على ما قبله ، ولكن الأولى أن
 يكون مبتدأ مرفوعاً .

٣٥

باب

[ما جاء ^(١) في الوضوء مرة ومرتين وثلاثاً]

٤٥ — حدثنا إسماعيل بن موسى الفزاري حدثنا شريك عن ثابت بن أبي صفية قال: قلت لأبي جعفر: حدثك جابر: «أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة، ومرتين مرتين، وثلاثاً ثلاثاً ^(٢)؟ قال: نعم» .

٤٦ — قال أبو عيسى: وروى وكيع بهذا الحديث عن ثابت بن أبي صفية قال: قلت لأبي جعفر: حدثك جابر: «أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة ^(٣)؟ قال نعم ^(٤)» . [و ^(٥)] حدثنا بذلك هناد وقتيبة . قالوا: حدثنا وكيع عن ثابت [بن أبي صفية ^(٦)] .

[قال أبو عيسى ^(٥)]: وهذا أصح من حديث شريك، لأنه قد روي

(١) الزيادة من ع و ه .

(٢) رواه أيضاً ابن ماجه من طريق شريك (١ : ٨٣) .

(٣) في س «توضأ بعد وضوئه مرة مرة» وزيادة «بعد وضوئه» خطأ صرف لا معنى لها في الكلام، وليست في الأصول الصحيحة .

(٤) الفرق بين رواية وكيع ورواية شريك أن وكيع ذكر الوضوء مرة مرة، وشريك ذكره بالثلاثة الأحوال .

(٥) الزيادة من ع .

(٦) الزيادة من س .

من غير وجهٍ هذا من ثابت نحو رواية وكيع . وشريك كثير الغلط (١) .
وثابت بن أبي صفيّة هو « أبو حمزة الثمالي » (٢) .

٣٦

باب

[ما جاء (٣)] فيمن يتوضأ (٤) بعد وضوئه مرتين

وبعضه ثلاثاً

٤٧ - حدثنا [محمد (٣) بن أبي عمر حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد : « أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ : فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، وَغَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ [مرتين (٥)] .

(١) شريك هو ابن عبد الله النخعي الكوفي القاضى ، وهو ثقة مأمون كما قاله ابن سعد .
والخطأ لا يأتى منه لسان ، ولكن زيادة الثقة مابودة ، وإنما تلجأ إلى الترجيح بين الثقات إذا خالف بعضهم بعضاً ، أما إذا زاد أحدهم شيئاً لم يروم الآخر ، ولم يكن بين الروايين تعارض : فلا موضع للترجيح ، بل نقبل الراءت ، إذ هو بمثابة حديث آخر رواه الثقة .

(٢) « الثمالي » ضم التاء المثلثة وتخفيف الميم ، نسبة إلى « ثماله » بطن من الأزد . وثابت هذا ضعيف الحديث .

(٣) الزيادة من ج .

(٤) ن ه و ك « توضأ » .

(٥) الزيادة نقلها الشارح من « نسخة قديمة عتيقة صحيحة » كما وصفها بذلك .

قال أبو عيسى: [و^(١)] هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ^(٢) .
 وقد ذُكرَ في غير حديثٍ: « أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ
 بمِضٍّ وُضُوئِهِ مَرَّةً وَبِمِضِّهِ ثَلَاثًا » .
 وقد رَخَّصَ بعضُ أهلِ العلمِ في ذلك: لم يَرَوْا بِأَسَاسًا أن يتوضأ الرجلُ
 بمِضٍّ وُضُوئِهِ ثَلَاثًا ، وبِمِضِّهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ مَرَّةً^(٣) .

٣٧

باب

[ما جاء^(٤)] في وُضُوءِ النبي صلى الله عليه وسلم كَيْفَ كَانَ ؟

٤٨ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ وَقُتَيْبَةُ^(٥) قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ
 عَنْ أَبِي حَيَّةَ قَالَ: « رَأَيْتُ عَلِيًّا تَوَضَّأَ فَنَسَلَ كَفَيْهِ حَتَّى أَنْقَاهُمَا ، ثُمَّ
 مَضَمَّ ثَلَاثًا ، وَاسْتَمَشَقَ ثَلَاثًا ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، وَذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا ، وَمَسَحَ
 بِرَأْسِهِ مَرَّةً ، ثُمَّ غَسَلَ قَدَمَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، ثُمَّ قَامَ فَأَخَذَ فَضْلَ طَهُورِهِ^(٦) »

(١) الزيادة من س .

(٢) قال المصنف: « أخرجه البخاري ومسلم مطولا » .

(٣) في ع هنا زيادة « قال أبو عيسى: حديث عبد الله بن زهد في هذا حسن صحيح »
 وكذلك في س ولكن بدون كلمة « في » . وهذا تكرار لم نجد وجهها لإنباته
 في أصل الكتاب .

(٤) الزيادة من ع و س .

(٥) في هـ و ل « قتيبة وهناد » .

(٦) في س « فضل وضوءه » وما هنا هو الذي في سائر الأصول .

فَشْرِبُهُ وَهُوَ قَائِمٌ ، ثُمَّ قَالَ : أَحَبِّتُ أَنْ^(١) أَرِيَكُمْ كَيْفَ كَانَ طَهُورُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

[قَالَ أَبُو عَيْسَى^(٢)] : وَفِي الْبَابِ مِنْ عَثْمَانَ ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ، وَابْنَ عَبَّاسٍ ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو ، وَالرَّبِيعَ ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ أُنَيْسٍ ، وَعَائِشَةَ [رِضْوَانَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ^(٣)] .

٤٩ — حَدِيثَانِ قَتَيْبَةَ وَهَنَّادَ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ خَيْرٍ : إِذْ كَرَّ عَنْ عَلِيٍّ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي حَيَّةَ ، إِلَّا أَنَّ عَبْدَ خَيْرٍ قَالَ : « كَانَ إِذَا أَمْرَغَ مِنْ طَهُورِهِ أَخَذَ مِنْ فَضْلِ طَهُورِهِ بِكَفِّهِ^(٤) فَشْرِبَهُ » . قَالَ أَبُو عَيْسَى : حَدِيثٌ عَلَى رِوَاةِ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيِّ عَنْ أَبِي حَيَّةَ وَعَبْدِ خَيْرٍ وَالْحَارِثِ^(٥) عَنْ عَلِيٍّ .

وَقَدْ رَوَاهُ^(٦) زَائِدَةُ بْنُ قُدَّامَةَ وَغَيْرُهُ وَاحِدٌ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ^(٧) مِنْ عَبْدِ خَيْرٍ عَنْ عَلِيٍّ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٨)] حَدِيثِ الْوَضوءِ بِطَوَلِهِ .

(١) في ع بحذف « أن » .

(٢) الحديث مضمي مختصراً برقم (٤٤) .

(٣) الزيادة من ع . وفي ه و ك بحذف « قال أبو عيسى » .

(٤) الزيادة من ع . وعائشة ذكرت في س بعد ابن عباس ، وفي ه و ك بعد عبد الله بن عمرو .

(٥) في س « بكفيه » وهو خطأ ومخالف لسائر الأصول .

(٦) عبد خير هو الهمداني الكوفي ، والحارث : هو ابن عبد الله الأعور الهمداني الكوفي .

(٧) في س « وقد روى » .

(٨) خالد بن علقمة كنيته « أبو حية » وهو وادعي همداني ، وهو غير « أبي حية بن قيس » .

التي روى عن علي مباشرة حديث الوضوء فيما مضى (رقم ٤٤) .

(٩) الزيادة من ع .

وهذا حديث حسن صحيح .

[قال]: وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَاقِمَةَ ، فَأَخْطَأَ فِي اسْمِهِ وَأَسْمَ أَبَيْهِ ، فَقَالَ : « مَالِكُ بْنُ عُرْفَةَ » (١) ، [عن عبد خير عن علي (٢)] .
 قال : وَرَوَى عَنْ أَبِي عَوَانَةَ : عَنْ خَالِدِ بْنِ عَاقِمَةَ عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ عَنْ عَلِيٍّ .
 [قال (٣)] : وَرَوَى عَنْهُ : عَنْ مَالِكِ بْنِ عُرْفَةَ ، وَثَلْثَ رِوَايَةَ شُعْبَةَ وَالصَّحِيحُ : « خَالِدُ بْنُ عَاقِمَةَ » (٤) .

- (١) « عرفطة » بضم العين المهملة وإسكان الراء وضم الفاء وتفتح الواو، المهملة .
 (٢) الزيادة من ح .
 (٣) الزيادة من ت . وقوله « عن عبد خير عن علي » لم يذكر في ح .
 (٤) هكذا ذهب الرمزي إلى أن شعبة أخطأ في اسم شيعه ، وكذلك قال النسائي في سننه (١ : ٢٧) فإنه روى حديث أبي عوانة عن خالد بن عاقمة ، ثم روى حديث شعبة عن مالك بن عرفطة ، ثم قال : « هذا خطأ ، والصواب خالد بن علقمة ، ليس مالك ابن عرفطة » . وكذلك صنع أبو داود في سننه ، (١ : ٤١ ، ٤٢) فروى الحديث من طريقين عن خالد بن علقمة ، ثم رواه من طريق شعبة . قال : سمعت مالك بن عرفطة . ثم قال أبو داود : « ومالك بن عرفطة إنما هو خالد بن علقمة ، أخطأ فيه شعبة . قال أبو داود : قال أبو عوانة يوماً : حدثنا مالك بن عرفطة عن عبد خير ، فقال له عمرو الأغضب : رحك الله أيها هوانة ! هذا خالد بن علقمة ، وليكن شعبة غطى عليه ؟ فقال أبو عوانة : هو في كتابي خالد بن علقمة ، وليكن قال شعبة هو مالك بن عرفطة . قال أبو داود : حدثنا عمرو بن عوف قال حدثنا أبو عوانة عن مالك ابن عرفطة . قال أبو داود : وسامعهم قديم . قال أبو داود : حدثنا أبو كامل قال حدثنا أبو عوانة عن خالد بن علقمة . وسامعهم متأخر ، كأنه بعد ذلك رجع إلى الصواب » .
 وهذا الذي قاله أبو داود في شأن مالك بن عرفطة لم يوجد في كل نسخ السنن ، وإنما وجد في رواية أبي الحسن بن البسند عن أبي داود ، كما ذكره الحافظ ابن حجر في التهذيب (٣ : ١٠٨) وكما نقله في عون المبرود عن كتاب الأظرف للحافظ المزني .
 وقال أبو زرعة الحافظ فيما نقله عنه ابن أبي حاتم في كتاب الليل (رقم ١٤٥٠ ج ١ ص ٥٦) =

« وهم فيه شعبة » . قال ابن حجر في التهذيب : « وقال البخاري وأحمد وأبو حاتم وابن حبان في الثقات وجماعة : وهم شعبة في تسميته ، حيث قال مالك بن عرفة ، وطاب بعضهم على أبي عوانة كونه كان يقول خالد بن علقمة مثل الجماعة ، ثم رجع عن ذلك ، حين قيل له : إن شعبة يقول مالك بن عرفة ، وقال : شعبة أعلم مني . وحكاية أبي داود تدل على أنه رجع عن ذلك ثانية إلى ما كان يقول أولاً ، وهو الصواب » .

وهذا الإسناد قد جعله علماء المصطلح مثالا لتصحيح السماع ، أي أن الراوي يسمي الاسم أو الكلمة فتقع في أذنه على غير ما قال محدثه ، فيرويها عنه مصحفة . انظر مقدمة ابن الصلاح يشرح العراقي (ص ٢٤١) وتدريب الراوي (ص ١٩٧) وشرحنا على ألفية الصيوطي (ص ٢٠٥) وشرحنا على اختصار علوم الحديث لابن كثير (ص ٢٠٧) .

وقد روى أحمد بن حنبل في مسنده (٦ : ١٧٢) عن محمد بن جعفر وحجاج عن شعبة عن مالك بن عرفة عن عبد خير عن عائشة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الدباء والحمن والمزفت » ثم رواه أيضا (٦ : ٢٤٤) عن روح عن شعبة قال : حدثنا مالك بن عرفة « وقال أحمد : « إنما هو خالد بن علقمة الحمداني ، وهم شعبة » . وأنا أورد كثيرا فيما قالوه هنا : أما زعم أن تغيير الاسم إلى « مالك بن عرفة » من باب التصحيف فإنه غير مفهوم ، لأنه لا شبه بينه وبين خالد بن علقمة في الكتابة ولا في النطق . ثم أين موضع التصحيف ؟ وشعبة لم ينقل هذا الاسم من كتاب ، وإنما الشيخ شيخه ، رآه بنفسه ، وسمع منه يأذنه ، وتحقق من اسمه ! نعم قد يكون عرف اسم شيخه ثم أخطأ فيه ، ولكن ذلك بعيد بالنسبة إلى شعبة ، فقد كان أعلم الناس في عصره بالرجال وأحوالهم ، حتى لقد قالوا عنه : إنه لا يروى إلا عن ثقة ، وفي التهذيب عن عبد الله بن أحمد عن أبيه قال : « كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن ، يعني في الرجال وصره بالحديث وتبنته وتلقته للرجال » ، وفيه من تاريخ ابن أبي خيثمة : قال شعبة : ما رويت عن رجل حديثاً إلا أتميته أكثر من مرة ، والذي رويت عنه ، عمرة أتميته أكثر من عشر مرار « فقل هذا الرجل في تحريه وتوفقه في شيوخه لا يظن به أن يجهل اسم شيخه الذي روى عنه وأناه أكثر من مرة كما يقول . نعم قد يخفى في شيء من رجال الإسناد ممن فوّق شيخه ، أما في شيخه نفسه فلا . أما الحكاية عن أبي عوانة التي نقلها أبو داود ، فإنها إن صحت لا تدل على خطأ شعبة ، بل تدل على خطأ أبي عوانة ، وأنا أظنها غير صحيحة ، فإن أبا داود لم يذكر من حديثه بها عن أبي عوانة . وإنما الثابت لإسناده أن أبا عوانة روى عن خالد بن علقمة ، وروى عن مالك بن عرفة ، فالظاهر عندي أنهما راويان . وأن أبا عوانة سمع من كل واحد منهما .

٢٨

باب

[مَا جَاءَ فِي] ^(١) النَّضِجِ بَعْدَ الْوُضُوءِ

٥٠ - حَدَّثَنَا نَعْرُ بْنُ عَلِيٍّ [الْجَنْهَضِيُّ ^(٢)] وَأَحْمَدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ اللَّهُ
 السَّلْمِيُّ ^(٣) الْبَصْرِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو قَتَيْبَةَ سَلَّمَ ^(٤) بْنُ قَتَيْبَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ
 الْهَاشِمِيِّ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَفْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ قَالَ : « حَاءُ فِي جَبْرِيلَ فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، إِذَا تَوَضَّأْتَ فَأَنْتَضِحْ ^(٥) » .
 قَالَ أَبُو عَيْسَى : هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ [قَالَ ^(٦)] : وَصَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ :
 الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيُّ مُتَّكِرٌ الْحَدِيثِ ^(٧) .

- (١) الزيادة من ع .
 (٢) الزيادة من ع . و « الجنهضي » بفتح الجيم وإسكان الميم وفتح الصاد المعجمة .
 (٣) بفتح السين المهملة وكسر اللام وبعدها ياء ثم ميم . وكذلك هو في ع . وفي سائر
 الأصول « السلمي » بحذف الياء التي بعد اللام ، وهو خطأ .
 (٤) « سلم » بفتح السين المهملة وإسكان اللام . وفي ع « سالم » وهو خطأ .
 (٥) الحديث رواه ابن ماجه (١ : ٨٩) عن ابن هُرَيْرَةَ مرفوعاً : « إِذَا تَوَضَّأْتَ فَاتَضَحْ »
 ليس فيه ذكر جبريل . والاتضاح : هو أن يأخذ قليلاً من الماء فيرش به مذاكيره بعد
 الوضوء ، لينقى عنه الوضوء . قاله في النهاية .
 (٦) الزيادة من س .
 (٧) هو الحسن بن علي بن محمد بن ربيعة بن نوقل بن الحارث بن عبد اللطيف . وهو ضعيف
 جداً ، ليس له في الكتب الستة إلا هذا الحديث هنا وفي ابن ماجه . وكان البخاري رفيق
 الصبابة فيما يجرح به الرواة ، وأقضى مايقول في الراوي : « منكر الحديث » . وقد لال
 ابن القطان عن البخاري قال : « كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تجعل الرواية منه »
 محله القهي في الميزان (١ : ٥) في ترجمة أبان بن جيلة .

قال^(١): وفي الباب عن أبي الحكم^(٢) بن سفيان، وابن عباس، وزيد بن حارثة، وأبي سعيد [الخدري^(٣)]، وقال بعضهم: سفيان بن الحكم، أو الحكم بن سفيان، واضطرُّوا في هذا الحديث^(٤).

٣٩

باب

ما جاء^(٥) في إسباغ الوضوء

٥١ - حدثنا علي بن حجر أخبرنا إسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله^(٦) صلى الله عليه وسلم قال:

(١) كلمة «قال» ليست في هـ و ك .

(٢) ق ح «عن الحكم» .

(٣) الزيادة من س .

(٤) أي اضطرُّوا في حديث الحكم بن سفيان . فقد اختلفوا في اسمه فنوق جميعه ، وبعضهم سماه «أبا الحكم بن سفيان» ، وبعضهم «الحكم بن سفيان» ، وبعضهم «سفيان بن الحكم» . وقال بعض الرواة : «عن ابن الحكم عن أبيه» . والصحيح أن اسمه «الحكم بن سفيان» وأنه ليست له صحبة ، بل روى عن أبيه ، كما نقل في الإصابة (٢ : ٢٨) . وكان روى أحمد في المسند (رقم ١٥٤٥٠ ج ٣ ص ٤١٠) عن شريك قال : «سألت أهل الحكم بن سفيان فذكروا أنه لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم» . وحديثه هذا رواه أبو داود (١ : ٦٤ ، ٦٥) وابن ماجه (١ : ٨٩) وأحمد (٣ : ٤١٠) وانظر عال ابن أبي حاتم (رقم ١٠٣ ج ١ ص ٤٦) .

(٥) قوله «ما جاء» ليس في هـ و ك .

(٦) في ح «أن النبي» .

« أَلَا أَدْرِكُكُمْ عَلَى مَا يَعْطُونَ اللَّهُمَّ عِلْمًا أَنْتَ طَاهِرٌ وَبِرَفْعِ يَدِ الدَّعِيَاتِ؟ قَالُوا : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : إِسْتَبَاحُ الْوُضُوءِ عَلَى الْكَافِرِينَ ، وَكَفَرَةُ الْخَطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ ، وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ، فَذَلِكَ الرِّبَاطُ » .

٥٢ - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَزِينِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَلَاءِ نَحْوَهُ ، وَقَالَ

قُتَيْبَةُ فِي حَدِيثِهِ : « فَذَلِكَ الرِّبَاطُ ، فَذَلِكَ الرِّبَاطُ ، فَذَلِكَ الرِّبَاطُ » ثلاثاً (١)

قال [أبو عيسى (٢)] : يروى للباب عن عليّ ، وعبد الله بن عمرو (٣) ،

وابن عباس ، وعبيدة - وقيل عبيدة - ابن عمرو (٤) ، وعائشة ، وعبد الرحمن بن عائش الخضرى ، وأنس .

قال أبو عيسى : [و (٥)] حديث أبي هريرة [في هذا الباب (٥)] حديث

حسن صحيح .

(١) الحديث رواه مالك في الموطأ (١ : ١٧٦) عن العلاء بن عبد الرحمن ، ورواه أيضاً مسلم والنسائي وابن ماجه . وانظر الترغيب والترهيب (١ : ٩٧) .

(٢) الزيادة من ح ، والجملة كلها ليست في ه و ك .

(٣) كذا في ح و ه و ك « عبد الله بن عمرو » بفتح العين ، يعنى ابن العاص ، وفي س « عبد الله بن عمرو » بضم العين ، يعنى ابن الخطاب ، ولكل منهما حديث في إسباغ الوضوء ، حديث ابن عمرو بن الناس رواه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه ، انظر الترغيب (١ : ١٠٤) ، وحديث ابن عمرو بن الخطاب رواه ابن خزيمة في صحيحه ، انظر الترغيب (١ : ٩٢) .

(٤) انقلب في اسمه ، فقيل « عبيد » بالتصغير وبدون الماء ، وقيل « عبيدة » بالتصغير وزيادة الماء ، وقيل « عبيدة » بفتح العين وبالماء في آخره . وهو ابن عمرو السكلى ، وحديثه في مسند أحمد أساسيد رجالها ثقات (٣ : ٤٨١ و ٤ : ٧٨ ، ٧٩) .

(٥) الزيادة من ح .

والملاء بن عبد الرحمن هو ابن يَمْقُوبَ الْجَمَّيِّ [الْحَرْقِيُّ ^(١)] وهو ثقةٌ
عند أهل الحديث .

٤٠

باب

ما جاء في التَّمَنُّدْلِ بعد الوضوء ^(٢)

٥٣ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكَيْعٍ بن الجراح حَدَّثَنَا عبد الله بن وهب
عن زيد بن حُبَابٍ ^(٣) عن أبي مُعَاذٍ عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت :
« كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خِرْقَةً يُسْتَشَفُّ ^(٤) بِهَا بَعْدَ الْوُضُوءِ » .
قال أبو عيسى : حَدِيثُ عَائِشَةَ لَيْسَ بِالْقَائِمِ . وَلَا يَصِحُّ هُنَا النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ .

(١) الزيادة من ح و س . و « الحرق » بضم الحاء المهملة وفتح الراء ، نسبة إلى
« الحرقه » بطن من جهينة ، كما رجحه ابن السمعاني في الأنساب ، ويؤيده ما قال
ابن دريد في الاشتقاق (ص ٣٢١) : « ومن قبائل جهينة : بنو حميس » يقال لهم
الحرقه . وحميس : تصغير حمس ، والحرقه : نعله من التحريق .

(٢) هكذا في ح . وفي س « باب ما جاء في التمدليل بعد الوضوء » ، وفي هـ و «
« باب التمدليل بعد الوضوء » . و « التمدليل » بكسر الميم وفتحها ، و « التمدل » بكسر
الميم مع فتح الدال : الفم الذي يمسح به . قيل هو من « التمدل » الذي هو الوسخ ،
وقيل من « التمدل » بمعنى التناول . و « تمدلت » بالتمديد و « تمدلت » : أي تمسحت
به من أثر الوضوء أو الطهور . قاله في اللسان .

(٣) « حباب » بضم الحاء المهملة وتخفيف الباء الموحدة .

(٤) في س « يستشف » .

وَأَبُو مُعَاذٍ يَقُولُونَ : هُوَ « سُلَيْمَانُ بْنُ أَرْقَمٍ » وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ ^(١) .

قال : وَفِي الْبَابِ عَنِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ^(٢) .

٥٤ — حَدَّثَنَا قَتِيبَةُ حَدَّثَنَا رِشْدِينَ ^(٣) بْنُ سَعْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ بْنِ أَنْعَمٍ ^(٤) عَنْ عَثِمَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيْبٍ ^(٥) عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ ^(٦) عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ : « رَأَيْتُ النَّبِيَّ ^(٧) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَوَضَّأَ مَسَحَ وَجْهَهُ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ » ^(٨) .

(١) إسناده المؤلف هنا فيه « سليمان بن وكيم بن الجراح » وهو في نفسه ثقة صادق ، إلا أن وثاقفة أفسد عليه حديثه فادخل عليه ما ليس منه . ونصح بغيره فلم يقبل ، فضعف حديثه باختلاطه بما ليس منه ، ولكنه لم يتفرد برواية هذا الحديث ، فقد رواه الحاكم في المستدرک (١ : ١٥٤) من طريق محمد بن عبد الله بن عبد الحكم عن ابن وهب . ورواه البيهقي (١ : ١٨٥) عن الحاكم وغيره من طريق ابن عبد الحكم ، وقد ضعف الترمذي هذا الحديث من أجل « سليمان بن أرقم » فإنه ضعيف ، ولكن الترمذي لم يجزم بأن أبا معاذ هو سليمان بن أرقم ، بل قال : « يقولون » ، والبيهقي تبع الترمذي في ذلك ، غير أنه جزم بأنه سليمان ، وأما الحاكم فقال : « أبو معاذ هذا هو الفضيل بن ميسرة ، بصرى ، روى عنه يحيى بن سعيد وأثنى عليه » . وأقره الذهبي على ذلك ثم يتعقبه فيه . وبذلك يكون إسناده الحديث صحيحا . و « الفضيل » بالتصغير ، ووقع في نسخة المستدرک المطبوعة « الفضل » بالكسب ، وهو خطأ مطبعي .

(٢) كلمة « قال » ليست في هـ و ك . والجملة كلها مقدمة فيهما وفي ح عقيب حديث عائشة . وكلام الترمذي على حديث عائشة مؤخر في هـ و ك فوضع فيهما بعد الكلام على حديث معاذ ، وقبل قوله « وقد رخص قوم » الخ .

(٣) « رشدين » بكسر الراء وإسكان الثين المعجمة وكسر الدال المهملة .

(٤) « أنعم » بفتح الهمزة وإسكان النون وضم العين المهملة .

(٥) « نسي » بضم النون وفتح السين المهملة وتشديد الياء .

(٦) « غنم » بفتح الغين المعجمة وإسكان النون .

(٧) في هـ و ك « رسول الله » .

(٨) الحديث رواه البيهقي (١ : ٢٣٦) من طريق أبي العباس محمد بن إسحاق اللخفي عن

قال أبو عيسى : هذا حديث غريب ، وإسناده ضعيف . **مُرشدین**
 بن سعد وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي **بُضَمَّان** في الحديث (١) .
 وقد رخص قوم من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن
 بعدهم في التمسُّدِ بعد الوضوء .

== أبو رجاء قتيبة بن سعيد . ثم قال : « قال أبو العباس سمعت أبا رجاء يقول : سألت
 أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فكاتبه » وقد بحثت عنه في مسند أحمد فلم أجده .
 (١) أما رشدين بن سعد فإن ضعفه محتمل ، فقد روى الميوني أنه سمع أحمد بن حنبل يقول :
 « رشدين بن سعد ليس يبالى عن روى ، ولكنه رجل صالح . قال : فوثقه المهيم بن
 خارجه ، وكان في المجلس ، فبسم أبو حميد الله ، ثم قال : ليس به بأس في الأحاديث
 الرقائق » وقال أحمد أيضاً : « أرجو أنه صالح الحديث » . وقال ابن بولس : « كان
 رجلاً صالحاً لا يشك في صلاحه وفضله ، فأدر كنه غفلة الصالحين ، غلط في الحديث »
 ومثل هذا يكون حديثه حسناً إذا لم نرقن بأنه أخطأ فيه . وأما عبد الرحمن بن زياد
 بن أنعم فإنه ثقة ، ومن ضعفه فلا حجة له . قال أبو دارد : « قلت لأحمد بن صالح :
 يحتاج بحديث الإفريقي ؟ قال : نعم . قلت : صحيح الكتاب ؟ قال : نعم » . وقال
 أبو بكر بن أبي داود : « إنما تكلم الناس في الإفريقي وضعفه لأنه روى عن مسلم
 بن يسار ، فقيل له : أين رأته ؟ فقال : بإفريقية ، قالوا له : ما دخل مسلم بن يسار
 إفريقية قط ، يعنون البصرى ، ولم يعلوا أن مسلم بن يسار آخر يقال له أبو عثمان
 الطنبلي ، وكان الإفريقي رجلاً صالحاً » . وقال أبو العرب التميمي في كتاب طبقات
 علماء إفريقية (٢٧) : « سمع من جلة التابعين ، وكان قد ولي قضاء لإفريقية ،
 وكان عدلاً صلباً في قضاياه ، وأنكروا عليه إحداهت » ثم ذكر الأحاديث الستة التي
 أنكرت عليه . وروى أبو العرب عن عيسى بن مسكين عن محمد بن سخنون قال :
 « قلت لسخنون : إن أبا حفص الفلاس قال : ما سمعت يحيى ولا عبد الرحمن يحدثان عن
 عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ؟ فقال سخنون : لم يصنعاً شيئاً ، عبد الرحمن ثقة » .
 وأهل بلد الرجل أعرف به وأعلم . والذي ظهر لي بالتتبع أن كثيراً من علماء الجرح
 والتعديل من أهل المغرب كانوا أحياناً يخطئون في أحوال الرواة والعلماء من أهل
 المغرب : مصر وما يليها إلى المغرب .

وَمَنْ كَرِهَهُ إِنَّمَا كَرِهَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْهُ قَبِيلٌ : إِنْ الْوُضُوءَ يُوزَنُ .
وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَسْبُوحِ وَالزَّهْرِيِّ :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ [الْوَارِثِيُّ ^(١)] حَدَّثَنَا جَرِيرٌ قَالَ : حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِّي ، وَهُوَ عِنْدِي تَقَّةٌ ^(٢) عَنْ ثَمَلَةَ ^(٣) مِنَ الزَّهْرِيِّ قَالَ : إِنَّمَا كُرَّةَ الْمُنْدَلِجِ بَعْدَ الْوُضُوءِ لِأَنَّ الْوُضُوءَ يُوزَنُ ^(٤) .

٤١

باب

قِيَامًا ^(٥) يُقَالُ بَعْدَ الْوُضُوءِ

٥٥ - حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرَانَ النَّعْمَانِيُّ ^(١) الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا زَيْدٌ

- (١) الزيادة من ج .
(٢) هذا الإسناد من باب « من حدث ونسى » فإن جريرا روى الأمر عن ثملبة ، ثم حدث به فسمعه منه علي بن مجاهد ، ثم نسيه جرير وسمعه من علي فحدثنا عن نفسه عن ثملبة به .
(٣) هو ثملبة بن سهيل الديلمي الطاهوي - بضم الطاء المهملة وفتح الهاء ، نسبة إلى « طيبة » - وهو ثقة .
(٤) هذا تعاميل غير صحيح . فإن ميزان الأعمال يوم القيامة ليس كوزان الدنيا ، ولا هو مما يدخل تحت الحس في هذه الحياة . ولما هي أمور من القيب الذي يؤمن به كما ورد .
واعلم أن القاضي أبا بكر بن العربي ذكر في شرحه هنا عقب هذا الباب « باب ما يستحب من التيمن في الظهور » وهو أشبه بهذا ، ويظهر أنه في روايته أو نسخته في هذا الموضع . ولكن في كل الأصول التي بأيدينا لمذكور في أواخر كتاب الصلاة فهو في (ج ١ ص ١١٨ - ١١٩) وفي هـ (ج ١ ص ٧٨) وفي (ج ١ ص ٤١٤ ، ٤١٥) .
(٥) كذا في ج . وفي سائر الأصول « ما يقال » .
(٦) بالناء المثناة والسين المهملة وفتح اللام ، نسبة إلى « النعمانية » من نزل الصحاح بالباءة ، أو لأن قبيلة « نعلبة » .

بْنُ حُبَابٍ عَنْ معاوية بن صالحٍ عن ربيعة بن يزيد الدمشقي عن أبي إدريس
 الخولاني، وأبي عثمان عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم: « مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
 وَحَدَهُ لِأَشْرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا ^(١) عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي
 مِنَ الْقَوَائِمِ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ -: فُتِحَتْ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ ^(٢)
 يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ » .

قال [أبو عيسى ^(٣)] : وفي الباب عن أنس، وعُقبه بن عامر ^(٤) .
 قال أبو عيسى: حديث عمر قد خولفَ زيد بن حُبَابٍ في هذا الحديث .
 قال ^(٥) : ورَوَى ^(٦) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ وغيره عن معاوية بن صالح عن ربيعة
 بن يزيد عن أبي إدريس عن عُقبه بن عامر عن عمر، وعن ربيعة عن
 أبي عثمان عن جبير بن نفير ^(٧) عن عمر .
 وهذا حديث في إسناده اضطرابٌ . ولا يصحُّ عن النبي صلى الله عليه

- (١) في ع « وأن محمدا » .
 (٢) هذا هو الصواب بالإضافة ، وهو الموافق لسلك الروايات أو أكثرها ، وفي
 ه ه و ه « ثمانية أبواب من الجنة » ولعله خطأ من الناسخين أو من بعض الرواة .
 (٣) للزيادة من ع . والجملة كلها لم تذكر في ه ه و ه .
 (٤) أما حديث أنس فزواه ابن ماجه (٨ : ٨٩ ، ٩٠) وأحمد في المسند (رقم
 ١٣٨٢٨ ج ٣ ص ٢٦٥) وفي إسناده زيد العمى وهو صدوق تسلموا في حفظه . وقد
 تسلمت على إسناده مفضلاً في تطبيق على المسند ، وأما حديث عقبه بن عامر فهو نفس
 الحديث الذي رواه الترمذی هنا كما سيظهر بيانه .
 (٥) كلمة « قال » في س فقط .
 (٦) في س « ورأوا » وهو خطأ واضح .
 (٧) « جبير بن نفير » بالتصغير فيهما .

وسلم في هذا الباب كبير^(١) شيء .

قال محمد^(٢) : وأبو إدريس لم يسمع من عمر شيئاً^(٣) .

(١) كذا في ب « كبير » بالوحدة ، وفي هـ و ك « كثير » بالثنية وكلاهما صحيح .

(٢) في ب « أبو محمد » وهو خطأ .

(٣) أبو إدريس المولاني اسمه « عائد الله بن عبد الله » وهو من كبار التابعين ، وقد اختلف في سماه من معاذ بن جبل ، وقال ابن عبد البر : « سماع أبي إدريس من معاذ عندنا صحيح من رواية أبي حازم وغيره » . وهو يشير إلى ما رواه مالك عن أبي حازم عن أبي إدريس قال : « دخلت مسجد دمشق فإذا أنا بقتي براق للثنايا ، فسألت عنه ؟ فقالوا : معاذ ، فلما كان الندى هجرت فوجدته يصل ، فلما انصرف سلمت عليه » الحديث . ومما ذمات سنة ١٨ ومهرمات سنة ٢٣ فقد أهدرك أبو إدريس يقينا ، والبخاري يهدو في شرطه في الرواية ، ويشترط اللقي ، وسائر المحدثين يخالفونه ، ويكتفون بالمعاصرة ، إذا كان الراوي ثقة وبريثا من التندليس ، وهكذا أبو إدريس رحمه الله ، ومع ذلك فإنه لم يرو هذا الحديث عن عمر ، بل رواه عن عقبة بن عامر ، كما سيبي .

وأبو عثمان : اختلف فيه من هو ؟ فقال أبو بكر بن منجيوه « يشبه أن يكون سعيد بن هاني المولاني المصري » ، وكذلك قال أبو علي الصافي . وقال ابن حبان « يشبه أن يكون حريز - بفتح الحاء المهملة وكسر الراء - وآخره زاي - بن عثمان الرحبي » . وأيا كان فإنه تردد بين اثنين ، لا أثر له في صحة الإسناد .

وقد أخطأ للترمذي فيما زعم من اضطراب الإسناد في هذا الحديث ، ومن أنه لا يصح في الباب كبير شيء . وأصل الحديث صحيح مستقيم الإسناد ، ولما جاء الاضطراب في الأسانيد التي نقلها الترمذي - منه أو بمن حدثه بها . قال أحمد بن حنبل في المسند (٤ : ١٤٥ ، ١٤٦) : « ثنا أبو العلاء الحسن بن سوار ثنا ليث - يعني الليث بن سعد - عن معاوية - هو معاوية بن صالح - عن أبي عثمان عن جبير بن نفير ، وربيعة بن يزيد عن أبي إدريس المولاني ، وعبد الوهاب بن بخت عن الليث بن سليم الجهني ، كلهم يهدش عن عقبة بن عامر . قال : قال عقبة : كنا نخدم ألفتنا ، وكنا نتداول =

= رعية الإبل بيننا ، فأصابني رعية الإبل ، فروحتهما بعثنى ، فأدركت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قائم يحدث الناس ، فأدركت من حديثه وهو يقول : ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم يقوم فيركع ركعتين يقبل عليهما قبله ووجهه إلا وجبت له الجنة وغفر له . قال فقلت : ما أجود هذا ! قال فقال قائل بين يدي : التي كانت قبلها يا عقبة أجود منها ، فنظرت فإذا عمر بن الخطاب ، قال قلت : وما هي يا أبا حفص ؟ قال : لأنه قال قبل أن تأتي : ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم يقول : أشهد لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله إلا اغتعت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء . هذا أصل الحديث ، وهذا أجود أسانيد وأوضحها . وأنت ترى من هذا الإسناد أن الحديث بضمه من سماع عقبة بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وبضمه من سماع عقبة بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقد رواه عن عقبة ثلاثة نفر : جبير بن نفير ، وأبو إدريس الخولاني ، والليث بن سليم الجهني . وأنه رواه عن هؤلاء الثلاثة ثلاثة آخرون ، فرواه أبو عثمان عن جبير ، ورواه ربيعة . يزيد عن أبي إدريس ، ورواه عبد الوهاب بن مجت عن الليث . وأن معاوية بن صالح رواه عن الثلاثة الآخرين : أبي عثمان وربيعة وعبد الوهاب . كل منهم رواه له عن شيخه . ثم رواه الناس عن معاوية بن صالح ، فمن رواه عنه : الليث بن سعد وعبد الرحمن بن مهدي ، وزيد بن الحباب ، وعبد الله بن صالح ، وعبد الله بن وهب . وخرجه علماء السنة في دواوينهم عن هؤلاء العلماء ، فمنهم من ذكر كل أسانيد معاوية بن صالح فيه ، ومنهم من اقتصر على بعضها ، ومنهم من ذكر الحديث مطولاً ، ومنهم من اختصره ، ومنهم من ذكر رواية عقبة عن عمر ، ومنهم من لم يذكرها وجعل الحديث من رواية عقبة ، فيكون مرسل صحابي ، وهو حجة عند العلماء . وسنجد لك في أسانيد في كتب السنة لتؤمن بما قلنا ، ولترجع إليهما إن شئت . فقد رواه أيضاً أحمد في المسند (٤ : ١٥٣) عن عبد الرحمن بن مهدي عن معاوية بن ربيعة عن أبي إدريس ، وعن معاوية عن أبي عثمان عن جبير ، كلاهما عن عقبة . ورواه مسلم في صحيحه (١ : ٨٢ ، ٨٣) عن محمد بن حاتم عن عبد الرحمن بن مهدي ، وعن أبي بكر ابن أبي شيبة عن زيد بن الحباب : كلاهما عن معاوية عن ربيعة عن أبي إدريس ، وعن معاوية عن أبي عثمان عن جبير ، كلاهما عن عقبة . ورواه أبو داود (١ : ٦٥ ، ٦٦) عن أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني عن عبد الله بن وهب عن معاوية عن

== أبي عثمان عن جبير ، وعن معاوية عن ربيعة عن أبي إدريس ، كلاهما عن عقبة .
ورواه البيهقي في السنن الكبرى (١ : ٧٨ و ٢ : ٢٨٠) من طريق أحمد بن حنبل
باسانيد التي ذكرناها . ورواه أيضا (٢ : ٧٨) من طريق يعقوب بن سفيان عن
عبد الله بن صالح الجهني عن معاوية بن صالح عن أبي عثمان عن جبير ، وعن معاوية عن
ربيعة عن أبي إدريس ، وعن معاوية عن عبد الوهاب بن بخت عن الليث بن سليم الجهني
ثلاثهم عن عقبة .

وهذه الروايات كلها مظنة على أن معاوية بن صالح رواه عن أبي عثمان مباشرة وأن
أبا عثمان رواه عن جبير عن عقبة ، وعلى أن معاوية رواه أيضا عن ربيعة عن أبي
إدريس عن عقبة ، وكذلك رواه زيد بن الحباب عن معاوية بالطريقين عند مسلم في
صحيحه على الصواب . ولكن جاءت بعض الروايات عن زيد بن الحباب تخالف ذلك ،
فلا ندري هل الاضطراب فيها من زيد بن الحباب أو من الرواة عنه ؟ فخرى أبو داود
قطعة منه (٢ : ٣٤٦) عن عثمان بن أبي شيبة عن زيد بن الحباب عن معاوية
عن ربيعة عن أبي إدريس عن جبير عن عقبة . وهذا خطأ ، لأن أبا إدريس يرويه
عن عقبة مباشرة ، وأما جبير فإنه شيخ أبي عثمان . وروى النسائي منه قطعة أيضا
(١ : ٣٦) عن موسى بن عبد الرحمن المسروقي عن زيد عن معاوية قال : « حدثنا
ربيعة بن يزيد الدمشقي عن أبي إدريس الحولاني وأبي عثمان عن جبير بن نفير الحضرمي
عن عقبة » . وهذا خطأ أيضا ، لأن عطف « وأبي عثمان » بالمر يرفع منه أن ربيعة
يرويه عنه وعن أبي إدريس معا ، وأنهما كلاهما يروياه عن جبير . والصواب كما تقدم
أن أبا إدريس يروي عن عقبة ، وأن معاوية يروي عن أبي عثمان عن جبير عن عقبة .
ورواه البيهقي (١ : ٧٨) من طريق العباس بن محمد الدوري وأبي بكر بن أبي شيبة
كلاهما عن زيد بن الحباب عن معاوية عن ربيعة عن أبي عثمان عن عقبة . وهذا خطأ
جدا . لأن معاوية إنما يرويه عن ربيعة عن أبي إدريس عن عقبة ، ويرويه عن أبي
عثمان ، عن جبير عن عقبة ، وأبو عثمان لم يروه عن عقبة مباشرة . وأبو بكر بن أبي
هيبة لم يخطئ في هذه الرواية ، إنما أخطأ فيها من رواها عنه ، لأن مسلما رواه عنه
على الصواب كما سبق . وهذا الخلل في الرواية عن زيد بن الحباب مع إلهام بعض
الأسانيد في هذا الحديث أوجب أن يخطئ الحافظ للزبي في التهذيب وأن يتبعه الحافظ
تابن حجر في تهذيب التهذيب (١٢ : ١٦٤) فقد زعما أن معاوية بن صالح لم يروه عن ==

== أبي عثمان مباشرة ، وأن « الصحيح عن معاوية عن ربيعة عنه » وهذا خطأ واضح والصحيح من مقابلة الأسانيد بعضها ببعض ، وتفهم ألقاها في الدواوين المختلفة : أن معاوية رواه عن أبي عثمان مباشرة كما أوضحنا .

وأما الرواية التي رواها الترمذی عن جعفر بن محمد الثعلبي فإنها خطأ ، لا توافق عينا من الروايات الصحيحة . وكذلك الرواية التي نقلها معاوية عن عبد الله بن صالح ورواية عبد الله بن صالح رواها البيهقي على الصواب .

ويظهر أن الخطأ في روايات هذا الحديث جاء من بعض شيوخ الترمذی ، أو نقله نسي ووهم ، ثم زعم أن الحديث في إسناده اضطراب . وقد نقل النووي في شرح مسلم (٣ : ١١٩) عن أبي علي النسائي الجليلاني قال : « وهذا الحديث يرويه معاوية بن صالح بإسنادين ، أحدهما : عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس عن عقبة ، والثاني : عن أبي عثمان عن جبير بن نفير عن عقبة . وعلى ما ذكرنا من الصواب خرج أبو مسعود الدمشقي فصرح وقال : قال معاوية بن صالح : وحدثني أبو عثمان عن جبير عن عقبة » ثم نقل عنه أيضاً (٣ : ١٢٠) قال : « وقد خرج أبو عيسى الترمذی في مصنفه هذا الحديث من طريق زيد بن الحباب ، عن شيخ له لم يقم لإسناده عن زيد وحمل أبو عيسى في ذلك على زيد بن الحباب ، وزيد بن بريء من هذه العهدة ، والوهوم ذلك من أبي عيسى أو من شيخه الذي حدثه به ، لأننا قدمنا من رواية أئمة حفاظ عن زيد بن الحباب ما يخالف ما ذكره أبو عيسى . والحمد لله » .

واعلم أن لهذا الحديث إسنادين آخرين يؤيدان الروايات الصحيحة السابقة ، وإن كانا في أنفسهما ليسا من صراح الأسانيد . أحدهما : رواية أبي عجيل زهرة بن معبد التيمي ، وهو تابعي ثقة ، عن ابن عم له أخى أبيه ، ولم يذكر اسمه ولم يعرف : « أنه سمع عقبة بن عامر » وعله هذا الإسناد جهالة الراوي له عن عقبة . وقد رواه عن أبي عجيل راويان : حيوة بن شريح وسعيد بن أبي أيوب ، ورواه عنهما عبد الله بن يزيد المقرئ . ورواه أحمد بن حنبل (٤ : ١٥٠ - ١٥١) عن عبد الله بن يزيد عن سعيد بن أبي أيوب . ورواه أيضاً (رقم ١٢١ ج ١ ص ١١٩) ، وكذلك الدارمي (١ : ١٨٢) كلاهما عن عبد الله بن يزيد عن حبسوة بن شريح . ورواه أبو داود (١ : ٦٦) عن الحسين بن عيسى ، ورواه ابن السني في عمل اليوم والليلة (رقم ٢٩) عن النسائي عن سويد بن نصر : كلاهما عن عبد الله عن حبسوة . والإسناد التالي : رواه ابن ماجه (١ : ٩٠) عن عثمة بن عمرو الدارمي عن أبي بكر بن عياش عن =

٤٢

باب

[في^(١)] الوضوء بالمُدِّ

٥٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ

== أَبِي إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءِ الْجَلِيِّ عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرِ الْجَنْبِيِّ عَنْ عُمَرَ
ابْنِ الْخَطَّابِ ، وَهَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَطَاءٍ نَقَى ، وَلَكِنَّهُمْ عَلَّلُوا رِوَايَتَهُ عَنْ
عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ بِأَنَّهَا مَرْسَلَةٌ ، أَيْ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ . وَاقَّةٌ أَعْلَمُ الصَّوَابَ .

تنبيه : كل الروايات التي ذكرنا ليس فيها قوله « اللهم اجعلني من التوابين واجعلني
من المتطهرين » إلا في رواية الترمذي وحدها . ولا يكفي ذلك في صحتها ، لما علمت
من الاضطراب والخطأ ايها ، وإنما جاءت في حديث بهذا المعنى عن ثوبان مرفوعا ،
نقله الهيثمي في مجمع الزوائد (١ : ٢٣٩) وقال : « رواه الطبراني في الأوسط والكبير
باختصار ، وقال في الأوسط : تفرد به مسور بن مورخ ، ولم أجد من ترجمه وفيه أحمد
بن سهيل الوراق ، ذكره ابن حبان في الثقات . وفي إسناد الكبير : أبو سعيد البقال ،
والأكثر على تضعيفه ، ووثقه بعضهم » .

فائدة : قال الشارح المباركفوري (١ : ٥٩) : « ثم أعلم أن ما ذكره الحنفية
والشافعية وغيرهم في كتبهم من الدعاء عند كل عضو ، كقولهم : يقال عند غسل الوجه :
اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ، وعند غسل اليد اليمنى : اللهم أعطني
كفأني يميني وحاسبني حسابا يسيرا ، الخ - فلم يثبت فيه حديث . قال الحافظ
في التلخيص : قال الرافعي : ورد بها الأمر من الصالحين . قال النووي في الروضة : هذا
الدعاء لأصل له ، وقال ابن الصلاح : لم يصح فيه حديث . قال الحافظ : روى فيه
عن علي من طرق ضعيفة جدا ، أو ربما المستنفرى في الدعوات ، وابن عساكر في أماليه .
انتهى ، وقال ابن القيم في الهدى : ولم يحفظ عنه أنه كان يقول على وضوئه شيئا غير
التسمية ، وكل حديث في أذكار الوضوء الذي يقال عليه فكذب مختلق ، لم يقل رسول
الله صلى الله عليه وسلم شيئا منه ، ولا علمه لأمنه ، ولا يثبت عنه غير التسمية في أوله ،
وقوله : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ،
اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين - في آخره ، انتهى » .

(١) الزيادة من الخ و س .

عَلِيَّةٌ^(١) عَنْ أَبِي رِيحَانَةَ عَنْ سَفِينَةَ^(٢) : « أَنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ ، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ^(٣) » .

قال^(٤) : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ ، وَجَابِرٍ ، وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ .

قال أبو عيسى : حَدِيثُ سَفِينَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٥) . وَأَبُو رِيحَانَةَ

اسمُهُ « عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَطَرٍ » .

وَهَكَذَا رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْوَضُوءَ بِالْمُدِّ ، وَالغَسْلَ بِالصَّاعِ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ : لَيْسَ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى^(٦)

التَّوَقُّفِ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَكْثَرُ مِنْهُ وَلَا أَقَلُّ مِنْهُ : وَهُوَ قَدْرُ مَا يَكْفِي .

٤٣

باب

[ماجاء في^(٧)] كراهية الإسراف في الوضوء بالماء^(٨)

٥٧ - حدثنا محمد بن بشر حدثنا أبو داود الطيالسي^(٩) حدثنا خارجة

(١) هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي ، عرف بابن علي ، ومي أمه ، أو جدته لأمه .

(٢) بفتح السين المهملة . وهو مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٣) بضم الميم وتشديد الدال المهملة - مكيال لأهل المدينة ، يسع رطلا وثلاث رطل

بالبغدادى . والصاع : مكيال آخر لهم ، وهو أربعة أمداد ، أى خمسة أرطال وثلاث رطل .

(٤) كلمة « قال » ليست في هـ و ك .

(٥) الحديث رواه أحمد ومسلم وابن ماجه .

(٦) في ن « عن » وهو خطأ .

(٧) الزيادة من ع .

(٨) في س « الاسراف في الماء » وفي هـ و ك « الاسراف في الوضوء » .

(٩) كلمة « الطيالسي » لم تذكر في هـ و ك .

بن مُصْتَبٍ عن يونس بن عُبَيْدٍ عن الحسن بن عُثْمَانَ بن ضَمْرَةَ (١) السَّعْدِيُّ
عن أَبِي بِنِ كَثَبٍ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنَّ الْوُضُوءَ شَيْطَانًا
يُقَالُ لَهُ : الْوَلَهَانُ (٢) ، فَاتَمُّوا وَسَوَّاسِ (٣) الْمَاءِ (٤) » .

قال : وفي الباب عن عبد الله بن عمر (٥) ، وعبد الله بن مَعْقِلٍ .

قال أبو عيسى : حديث أبي بن كعب حديث غريب ، وليس إسناده
بِالْقَوِيِّ [وَالصَّحِيحُ (٦)] عند أهل الحديث ، لأنَّ (٧) لا نعلم أحداً أسندهُ غيرَ
خارجة . وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن الحسن : قوله (٨) . ولا يصحُّ

(١) « عثي » بضم العين المهملة وفتح التاء المثناة وتهديد الياء . وفي « غثي » بالفتحة
المعجمة والنون ، وهو تصحيف . و « ضمرة » بفتح الضاد المعجمة وإسكان الميم . وهو
« عثي بن زيد بن ضمرة » كما في طبقات ابن سعد (ج ٧ ق ١ ص ١٠٦ .
(٢) بالواو واللام المفتوحين ، كما ضبطه المعنى ، والزبيدي في شرح الفاهوس ، وغيرهما .
وأصله مصدر « وله » بكسر اللام . ومصدره أيضا « الوله » بفتح اللام . وهو الخزن
أو ذهاب العقل والتخدير من شدة الوجد ، وغاية العشق . وسمى به شيطان الوضوء
لإفائه الناس بالوسوسة في مهواة الخيرة ، حتى يرى صاحبه حيران لا يدري كيف يلعب
الديطان ، ولا يعلم هل وصل الماء إلى العضو أولا ، كما ترى عيانا في الموسوسين
في الوضوء .

(٣) بكسر الواو الأولى : المصدر ، وفتحها : الاسم ، مثل : « الزلزال والزلزال » بفتح
الزاي وكسرها . وفي « وساوس » بالجمع . والصواب ما في سائر الأصول .
(٤) الحديث في مسند الطيالسي مختصرا (رقم ٥٤٧) ورواه أيضا ابن ماجه (١ : ٨٤)
عن محمد بن بشر بهذا الإسناد . ورواه أحمد (٥ : ١٢٦) عن محمد بن المثنى عن الطيالسي .
(٥) في أكثر الأصول « عمرو » بفتح العين ، ولعبد الله بن عمرو حديثان في الباب عند
ابن ماجه (١ : ٨٤) . وفي « عمر » بضم العين ، ولعبد الله بن عمر حديث في الباب
أيضا عند ابن ماجه .

(٦) الزيادة من س .

(٧) كلمة « وأنا » لم تذكر في س .

(٨) أي لأنه روي موقوفا من كلام الحسن البصري .

في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء . وخارجة ليس بالقوى عند
أصحابنا ، وضعفه ابن المبارك (١)

٤٤

باب

[ما جاء في (٢)] الوضوء لكل صلاة

٥٨ - حدثنا محمد بن حميد الرازي حدثنا سلمة (٣) بن الفضل عن

محمد بن اسحاق عن حميد عن انس : ان النبي صلى الله عليه وسلم كان

يتوضأ لكل صلاة طاهراً أو غير طاهر (٤) . قال : قلت لانس : فكيف

كنتم تصنعون انتم (٥) ؟ قال : كنا نتوضأ وضوءاً واحداً .

قال ابو عيسى : [و (٢)] حديث [حميد عن (٣)] انس [حديث (٦)]

(١) وقال ابن معين : « ليس بشيء » وقال النسائي وغيره : « متروك الحديث » وقال ابن

حبان : « لا يجوز الاحتجاج بحره » . وقال ابن أبي حاتم في اللؤلؤ (رقم ١٣٠) : « سئل

ابو زرعة عن هذا الحديث ؟ فقال : رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم منكر » .

(٢) الزيادة من ح .

(٣) في س « ابو سلمة » وهو خطأ .

(٤) في س « وغير طاهر » باللفظ بالواو .

(٥) في س « تصنعون لكل صلاة انتم » . وزيادة « لكل صلاة » : لا معنى لها ، بل هي

خطأ يفسد المعنى .

(٦) الزيادة من ح و ه و ل .

حسين غريب من هذا الوجه^(١) ، والمشهور عند أهل الحديث حديث عمرو بن قَامِرٍ [الأنصاري^(٢)] عن أنس .

وقد كان يفضُّ أهل العلم يَرَى الوضوءَ إِكْلًا صِلَاةً استصحاباً ؛

لا هلى الوجوب .

٥٩ - وقد رُوِيَ في حديث عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِدَعْوَةٍ حَسَنَاتٍ » قال : ورُوِيَ هذا الحديث الإفریقی^(٣) عن أبي غُطَيْفٍ^(٤) عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . حدثنا بذلك الحسين بن حُرَيْبِ المَرْوَزِيِّ حدثنا محمد بن يزيد الواسطي عن الإفریقی^(٥) . وهو إسنادٌ ضعيف^(٦) .

قال علي [بن المديني^(٧)] : قال يحيى بن سعيد القطان : ذَكَرَ لِهِشَامِ بن عُرْوَةَ هذا الحديثُ فقال : هذا إسنادٌ مشرقي^(٨) .

(١) في « حسن غريب من حديث سيد » وفي « ه و ك » « حسن غريب » فقط .

(٢) الزيادة من ع . وحديث عمرو هذا سيأتي برقم (٦٠) .

(٣) الإفریقی : هو عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ، وهو ثقة .

(٤) بضم العين المعجمة وفتح الطاء المهملة ، وهو أبو غطفان الهذلي له ولا يعرف اسمه ،

ويقال « غطفان » ويقال « غضيف » بالضاد بدل الطاء . ليس له في الكتب الستة

إلا هذا الحديث .

(٥) هنا في ع زيادة « عن النبي صلى الله عليه وسلم » وهو خطأ ، لأن الإفریقی لم يروه مرفوعاً مباشرة .

(٦) لإفراد أبي غطفان به ، وهو مجهول الحال ، لم أجد فيه جرماً ولا تدبيلاً ، إلا قول

البخاري في حديثه هذا : « لم يتابع عليه » . والحديث رواه أبو داود (١ : ٢٢ -

٢٣) وابن ماجه (١ : ٩٥) من طريق الإفریقی .

(٧) الزيادة من ع .

(٨) في ع « لإسناده » . وقال الشارح : « أي رواة هذا الحديث أهل المشرق ، وعم =

[قال : سمعتُ أحمد بن الحسن يقول : سمعتُ أحمد بن حنبل يقول :
 ما رأيتُ بعيني مثل يحيى بن سعيد القطان ^(١)] .

٦٠ - **حديث** ^(٢) محمد بن بشار حدثنا يحيى بن سعيد ، وعبد الرحمن

[هو ^(٣) ابن مَهْدِيٍّ قالَا حدثنا سفيان [بن سعيد ^(٤)] من عمرو بن عامر

الأنصاري قال : سمعتُ أنس بن مالك يقول : « كان النبي صلى الله عليه
 وسلم يتوضأ عند كل صلاة . قلتُ : فأنتم ما كنتم تصنعون ؟ قال :
 كنا نصلّي الصلوات كلها بوضوء واحدٍ مالم نحدث » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ^(٥) ، [وحديث حميد عن أنس
 حديث جيد غريب ^(٦)] .

= أهل الكوفة والبصرة . كذا في بعض النواحي . وهو كلام غير مفهوم ، إلا إن
 كان يزيد أن الحديث معروف عندهم من رواية أبي غطفان ، ويسعد أن يزيد رواية
 الأفرقي ، لأنه أولاً : مغربى ، وثانياً متأخر الرواة بعد هشام بنحو ١٥ سنة .

- (١) الزيادة من ج .
- (٢) هذا الحديث إلى قوله « حسن صحيح » . تقدم في هـ و ك بعد قوله فيما مضى « استجاباً
 لأهل الوجوب » .
- (٣) الزيادة من س .
- (٤) الزيادة من هـ و ك .
- (٥) رواه أحمد والطحاوي والدارمي والبخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه .
- (٦) الزيادة من ج . وهي زيادة لأبأس بها . وحديث حميد عن أنس مقابلة جيدة
 لرواية عمرو بن عامر ، واستقراب الترمذي له أوافقه عليه ، فإن الحديث الغريب
 هو الذي ينفرد به أحد الرواة ، وهذا لم ينفرد به حميد ، إلا إن كان يزيد غرابه عن
 حميد نفسه ، ولذلك قيد قوله « غريب » في بعض النسخ بأنه « من ههنا الوجه » . وفي
 بعضها بأنه « من حديث حميد » . ولا عبرة بقول الخارج « انفرد به محمد بن إسحق ، =

٤٥

باب

ما جاء أنه يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ بوضوءٍ واحدٍ

٦١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سَفْيَانَ
عَنْ عُلُقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « كَانَ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْوُضًا لِكُلِّ صَلَاةٍ ، فَلَمَّا كَانَ عَامُ الْفَتْحِ صَلَّى الصَّلَوَاتِ
كُلَّهَا بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ وَمَسَحَ عَلَى خَفَّيْهِ . فَقَالَ عُمَرُ : إِنَّكَ فَعَلْتَ شَيْئًا لَمْ
تَكُنْ فَعَلْتَهُ ؟ قَالَ : عَمْدًا فَعَلْتَهُ ^(١) . »

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَلِيُّ بْنُ قَادِمٍ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، وَزَادَ فِيهِ :

« تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً » .

[قال ^(٢)] وَرَوَى سَفْيَانَ الثَّوْرِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ أَيْضًا عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ

= وهو مدلس ، ورواه عن حميد معتمداً . فإن ابن إسحق ثقة حجة جليل القدر ،
ومن تكلم فيه فلم يصنع شيئاً . قال شعبة : « محمد بن إسحق أمير المؤمنين في الحديث »
وقال أبو زرعة الدمشقي : « ابن إسحق رجل له أجمع الكبراء ، من أهل العلم على
الأخذ عنه ، وقد اختبره أهل الحديث فرأوا صدقاً وخيراً » .

(١) الحديث رواه مسلم (١ : ٩١) وأبنا داود (١ : ٦٦ - ٦٧) والنسائي (١ :

٣٢ - ٣٣) كلهم من طريق سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد . ورواه ابن ماجه

(١ : ٩٥) من طريق وكيع عن الثوري عن محارب بن دثار عن سليمان بن بريدة

عن أبيه . وهي الطريق التي يشير إليها المؤلف فيما يأتي .

(٢) الزيادة من س .

عن سليمان بُرَيْدَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَوَضَّأُ إِكْلًا صَلَاةً» .
 ورواه ^(١) وكيعٌ عن سفيان عن مُحَارِبٍ عن سايان بن بُرَيْدَةَ عن أبيه .
 قال ^(٢): «وَرَوَاهُ ^(٣) عبد الرحمن بن مهدي وغيره عن سفيان عن مُحَارِبٍ
 بن دينار عن ^(٤) سليمان بن بُرَيْدَةَ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرْسَلًا ^(٥)» .
 وهذا أصحُّ من حديثِ وكيعٍ .

والعملُ على هذا عند أهل العلم : أَنَّهُ يُصَلِّي الصَّلَاةَ بِوَضوءٍ وَاحِدٍ
 حَالَمًا يُحَدِّثُ . وكان بعضهم يتوضأُ إِكْلًا صَلَاةً : استحباباً وإرادة النَّفْلِ .

(١) في س «وروى» .

(٢) كلمة «قال» ليست في ه و ك .

(٣) في ع و ه و ك «وروى» .

(٤) في ع «وعن» وهو خطأ .

(٥) كذا في ع ونسخة مخطوطة صحيحة عند ك . وفي سائر الأصول «مرسل» بالرفع ،
 كأنه خبر لمبدأ محذوف ، تقديره : وهذا مرسل ، أو : وهو مرسل ولعله منسوب
 كعب بدون ألف على لغة ربيعة من الوقف على المنصب بصورة المرفوع والمجرور .
 وانظر ما كتبه على المحلى لابن حزم (٦ : ١٢٢) وشرح ابن يعين على التلخيص
 (٩ : ٦٩ - ٧٠) .

وخلاصة البحث فيما تعرض له الترمذی من أسانيد هذا الحديث : أن سفيان الثوري رواه
 عن شيخين : أحدهما علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه مرفوعاً موصولاً ،
 وهذا لم يختلف فيه الرواة عن الثوري أنه موصول . والشيخ الثاني للثوري : محارب
 ابن دينار عن سليمان بن بريدة ، ولكن الرواة عن الثوري اختلفوا فيه . فبعضهم
 يقول : «عن سليمان بن بريدة عن النبي صلى الله عليه وسلم» وهذا مرسل ، لأن
 سليمان ليس صحابياً ، وبعضهم يقول : «عن سليمان بن بريدة عن أبيه» مرفوعاً ،
 وهذا متصل ، والذي رواه عن الثوري هكذا هو وكيع ، وروايته عند ابن ماجه ،
 كما قلنا آنفاً ، وهذه الرواية جعلها الترمذی مرجوحة ، ورأى أن روايته من رواه
 عن الثوري عن محارب عن سليمان مرسلًا - أصح . ولنا نواقفه على ذلك ، لأن
 الحديث معروف عن سليمان عن أبيه ، ووكيع ثقة حافظ ، فالظاهر أن الثوري كان
 تارة يروي الحديث عن محارب موصولاً ، كما رواه عنه وكيع ، وتارة مرسلًا ، كما
 رواه عنه غيره .

وَبُرُوي عن الإفریقی عن أبي غُطَيْفٍ عن ابنِ عُمَرَ عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : « مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كَتَبَ اللهُ لَهُ بِهِ حَشْرَ حَسَنَاتٍ .
وهذا إسنادٌ ضعیفٌ (١) »

وفي الباب عن جابر بن عبد الله : « أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ » .

٤٦

باب

ما جاء (٢) في وضوء الرجل والمرأة من إناء واحد

٦٢ - حَدَّثَنَا أَبُو أُبَيٍّ عُمَرُ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي الشَّعَثَاءِ مِنْ أَبِي هَبَّاسٍ قَالَ : حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ قَالَتْ : « كُنْتُ أُغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنَ الْجَنَابَةِ (٣) » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

وهو قول عامة الفقهاء : أن لا بأس أن يغتسل الرجل والمرأة من إناء واحد .
[قال (٢)] وفي الباب عن عليٍّ وعائشة (٤) ، وأنسٍ ، وأمِّ هانئٍ ،

(١) هذا الحديث سبق الكلام عليه في رقم (٥٩) .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) الحديث رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه ، بألفاظ مختلفة .

(٤) في ع « وعنه عائشة » .

وَأُمُّ صَبِيَّةَ [الْجُهَنِيَّةَ] ^(١) وَأُمُّ سَلَمَةَ ، وَابْنِ مُعَمَّرٍ .
[قال أبو عيسى ^(٢)]: وَأَبُو الشَّعْثَاءِ اسْمُهُ « جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ » .

٤٧

باب

[ما جاء ^(٣)] فِي كِرَاهِيَةِ فَضْلِ طَهُورِ الْمَرَأَةِ

٦٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ ^(٤) قَالَ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ
سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ عَنِ أَبِي حَاجِبٍ مِنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي غِفَّارٍ ^(٥) قَالَ: « نَهَى
رَسُولُ اللَّهِ ^(٦) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ فَضْلِ طَهُورِ الْمَرَأَةِ ^(٧) » .
قال ^(٨): وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسٍ ^(٩) .

قال أبو عيسى: وَكَرِهَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ الْوُضُوءَ بِفَضْلِ طَهُورِ الْمَرَأَةِ: وَهُوَ
قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ: كَرِهَا فَضْلَ طَهُورِهَا ، وَلَمْ يَرَيَا بِفَضْلِ سُورِهَا أَبْسَاسًا .

(١) الزيادة من ع . و « صبية » بضم الصاد المهملة وفتح الباء الموحدة وتشديد الياء المشددة
المتعديّة المفتوحة .

(٢) الزيادة من س . ولكن فيها « أبو الشعثاء » بدون حرف العطف .

(٣) الزيادة من ع . وفي هـ و ك بحذف « ق » .

(٤) ق ع زيادة « ومحمد بن بشار » . وأخشي أن تكون خطأ .

(٥) هو الحكم بن عمرو الغفاري ، كما سيأتي في الحديث التالي .

(٦) ق ع « النبي » .

(٧) رواه أيضا أحمد في المسند (٥ : ٦٦) عن محمد بن جعفر عن سليمان التيمي . وسأني

الكلام على الحديث في الرواية التالية .

(٨) كلمة « قال » ليست في هـ و ك .

(٩) « سرجس » يجوز فيه الصرف والمنع من الصرف .

٦٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ (١)
عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَاصِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا حَاجِبٍ يُحَدِّثُ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَمْرٍو
الْفِقَارِيِّ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ
طَهْرٍ مِنَ الْمَرَأَةِ » أَوْ قَالَ : « بِسُورِهَا (٢) » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن . وأبو حَاجِبٍ اسمه « شَوَادَةُ
بن عاصم » .

وقال محمد بن بشار في حديثه : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ طَهْرٍ مِنَ الْمَرَأَةِ » . ولم يشك فيه محمد بن بشار (٣) .

(١) أبو داود هو الطيالسي ، وهو سليمان بن داود بن الجارود ، أحد أعلام السنة ،
وحفاظ الإسلام .

(٢) الحديث في مسند الطيالسي الذي رواه عنه يونس بن حبيب برقم (١٢٥٢) ولكن
ليس في روايته تسمية الحكم بن عمرو ، بل فيه : « سمعت أبا حَاجِبٍ يحدث عن رجل
من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم » ، ثم قال يونس عقب الحديث : « هكذا حدثنا
أبو داود . قال عبد الصمد بن عبد الوارث عن شعبة عن عاصم عن أبي حَاجِبٍ عن
الحكم بن عمرو » . ورواه أحمد في المسند (٥ : ٦٦) عن الطيالسي عن شعبة ،
وسمى فيه الصحابي « الحكم بن عمرو » وكذلك رواه أبو داود (١ : ٣٠ - ٣١)
وابن ماجه (١ : ٧٨) كلاهما عن محمد بن بشار عن الطيالسي ، كما رواه أحمد .
فيظهر أن الطيالسي كان في بعض أحيائه يصرح باسم الصحابي ، وفي بعضها يهجمه .

(٣) أما محمد بن بشار فإنه لم يشك في اللفظ ، كما حكى عنه الترمذي ، وكما هو في رواية
أبي داود وابن ماجه . وكذلك لم يشك أحمد ويونس بن حبيب عن الطيالسي . ورواه
أحمد (٤ : ٢١٣) عن عبد الصمد بن عبد الوارث عن شعبة ، على الشك . ورواه
أيضا (٤ : ٢١٣) عن وهب بن جرير عن شعبة ، فقال : « نهي أن يتوضأ الرجل
من سؤر المرأة » . والمفهوم من الروايات أن المراد بالسؤر هو فضل الطهور ، لا فضل
الشراب ، فإن أصل السؤر هو البقية من كل شيء . وهذا الحديث حديث صحيح ،
قال الحافظ في التلخيص (١ : ٢٦٠) : « أخرجه أصحاب السنن ، وحسنه الترمذي ،
وصححه ابن حبان ، وأغرب النووي فقال : اتفق الحفاظ على تضعيفه » .

٤٨ باب

ما جاء في ^(١) الرخصة في ذلك

٦٥ - حدثنا قتيبة حدثنا أبو الأحوص من سماك بن حرب من
عكرمة عن ابن عباس قال : « اغتسل بمض أزواج النبي صلى الله عليه
وسلم في الجنة ، فأراد رسول الله ^(٢) صلى الله عليه وسلم أن يتوضأ
منه ^(٣) ، فقالت : يا رسول الله ، إني كنت جنباً ، فقال ^(٤) : إن الماء
لا يجنب ^(٥) . »

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ^(٦) .
وهو قول سفيان الثوري ومالك والشافعي .

- (١) الزيادة من ع .
(٢) في ع « فأراد النبي » .
(٣) أي من الماء الذي في الجنة .
(٤) في س « قال » .
(٥) يجوز فيها ضم الياء مع كسر النون ، وفتح الياء مع ضم النون . يقال « أجنب »
و « جنب » على وزن « قرب » . والمراد أن الماء لا يصير جنبا باغتسال الجنب من الإناء
الذي فيه الماء .
(٦) الحديث رواه أيضاً أحمد وأبو داود والسناني وابن ماجه والدرقطنی ، وصححه ابن خزيمة
ورواه الحاكم في المستدرک (١ : ١٥٩) من طريق الثوري وشعبة عن سماك بن
حرب . وقال : « هذا حديث صحيح في الطهارة ولم يخربناه ، ولا يحفظ له غلّة » .
ووافقه الذهبي . وقال الحافظ في الفتح (١ : ٢٦٠) : « وقد أعله قوم بسماك بن
حرب ، لأنه كان يقبل التلقين ، لكن قد رواه عنه شعبة ، وهو لا يحمل من مشايخه
إلا صحيح حديثهم » .

٤٩

باب

ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء

٦٦ - حدثنا هنادُ والحسنُ بن علي الخليلُ وغيرُ واحدٍ قالوا حدثنا أبو أسامة عن الواليدِ بن كثيرٍ عن محمد بن كعب عن عبيدِ اللهِ بن عبد الله بن رافع بن خديج عن أبي سعيدٍ الخدريِّ قال : « قول : يا رسول الله ، أتتوضأُ^(١) من بئرٍ بضاعة^(٢) ، وهي بئرٌ يلقي فيها الحيضُ^(٣) وكُلومٌ

(١) « أتتوضأُ » بالنون ، أي نحن . كذا في الأصول المخطوطة والمطبوعة من الترمذي . وكذلك هو في النسخ التي كانت بين يدي الشارح . وقال الحافظ في التلخيص (ص ٤) : « أتتوضأُ : بناءً بين مشتاتين من فوق ، خطابٌ للنبي صلى الله عليه وسلم » ثم استعمل لعدة ذلك بما رواه النسائي (١ : ٦٢) من طريق أخرى عن أبي سعيد قال : « مررت بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يتوضأ من بئرٍ بضاعة ، قلت : أتتوضأُ منها ؟ » الخ .

(٢) « بضاعة » بضم الباء ، وقد كسرهما بعضهم ، والأول أكثر . وهي : دار بني ساعدة بالمدينة ، وبئرُها معروفة ، قاله ياقوت . وقال أبو داود في سننه (١ : ٢٥) : « سمعت قتبية بن سعيد قال : سألت قيم بئرٍ بضاعة عن عمها ؟ قال : أ أكثر ما يكون فيها الماء إلى العانة ، قلت : فإذا تمس ؟ قال : دون العورة . قال أبو داود : وقد روت أنا بئرٍ بضاعة بردائي : مددته عليها ثم فرغته ، فإذا مرضها ستة أذرع ، وسألت الذي فتح لي باب البستان فأدخلني إليه : هل غير بناؤها عما كانت عليه ؟ قال : لا . ورأيت فيها ماء متغير اللون » .

(٣) بكسر الحاء المهملة وفتح الياء : جمع « حيضة » بكسر الحاء مع مسد الياء ، وهي الحرة التي تستعمل في دم الحيض .

السِّكِّالَابِ وَاللَّنْتَنِ^(١) ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ الْمَاءَ
ظَهُورٌ لَا يُنْجِسُهُ شَيْءٌ .

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن . وقد جرد أبو أسامة هذا الحديث ،
فلم يرو^(٢) أحد حديث أبي سعيد في بئر بضاعة أحسن مما روى أبو أسامة ،
وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبي سعيد^(٣) .

(١) يفتح النون وإسكان التاء ، وهو الفمى اللنتن . ويجوز كسر التاء أيضا .
(٢) قال الخطابي في معالم السنن (١ : ٣٧) : « قد يتوهم كثير من الناس إذا سمع هذا
الحديث أن هذا كان منهم عادة ، وأنهم كانوا يأتون هذا الفعل قصداً وتعمداً ، وهذا
لا يجوز أن يظن بذي ، بل يوثق ، فضلا عن مسلم . ولم يزل من عادة الناس قديماً
و— حديثاً ، مسلمهم وكافرهم — تنزيه المياه وصونها عن النجاسات ، فكيف يظن
بأهل ذلك الزمان ، وهم أعلى طبقات أهل الدين ، وأفضل جماعة المسلمين ، والماء
في بلادهم أعز ، والحاجة إليه أس — : أن يكون هذا صنيعهم بالماء وامتنانهم له ؟
وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من تنوط في موارد الماء ومشارعه ، فكيف
من اتخذ عبود الماء ومناجيه رصداً للأنجاس ، ومطرحاً للأقدار ؟ هذا مالا يليق
بالحلم ، وإنما كان هذا من أجل أن هذه البئر في حدور من الأرض ، وأن السيول
كانت تسكب هذه الأقدار من الطرق والأفنية ، وتحملها فتلقها فيها ، وكان الماء
لكثرتة لا يؤثر فيه وقوع هذه الأشياء ولا يغيره . فسألوا رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن شأنها ، ليعلموا حكمها في الطهارة والنجاسة ، فكان من جوابه لهم : إن
الماء لا ينجسه شيء ، يريد الكثير منه ، الذي صفته صفة ماء هذه البئر ،
وكثرة جامه ، لأن السؤال إنما وقع عنها بعينها ، فخرج الجواب عليها . وهذا
لا يخالف حديث الثقلين ، إذ كان معلوماً أن الماء في بئر بضاعة يبلغ الثقلين ، فأبعد
الحديثين يوافق الآخر ولا يناقضه ، والحاس يقضى على العام ، وبينه ولا ينسخه .

(٣) في هـ و هـ لم يرو .

(٤) نسبة ابن حجر في التلخيص (٣ - ٤) للشافعي وأحد أصحاب السنن والدارقطني
والحاكم والبيهقي . وقال : صححه أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين وأبو محمد بن حزم ،
وأطال الكلام في طرقة وتعليقه ، وانظر بعض طرقه في مسند أحمد (١١٣٦) و
١١٢٧٧ و ١١٨٢٨ ج ٣ ص ١٥ و ٣١ و ٨٦ .

قال أبو عيسى : وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق ، قالوا : إذا كان الماء

ويتعاطى فيه العُرب ، كالكيزان ونحوهما . وقد تكون القلة الجرة الكبيرة التي يلقها القوي من الرجال ، إلا أن يخرج الخبر قد دل على أن المراد به ليس النوع الأول لأنه إنما سئل عن الماء الذي يكون بالفلاة من الأرض ، في المصانع والوهاد والغدران ونحوها ، ومثل هذه المياه لا تحمى بالكوز والكوزين في العرف والمادة ، لأن أدنى النجس إذا أصابه نجسه ، فلم أنه ليس معنى الحديث . وقد روى من غير طريق ابن داود من رواية ابن جريج : إذا كان الماء قلتين بقلل حجر . أخبرنا محمد بن هاشم حدثنا الدبري عن عبد الرزاق عن ابن جريج ، وذكر الحديث مرسلًا ، وقال في حديثه : بقلل حجر . فقال : وقلل حجر مشهورة الصنعة ، معلومة المقدار ، لا تختلف ، كما لا تختلف المسكائل والصيمان والعرب المنسوبة إلى البلدان ، المحدودة على مثال واحد ، وهي أكبر ما يكون من القلال وأشهرها ، لأن المجد لا يقم بالمجهول ، وتلك قيل : قلتين ، على لفظ التثنية ، ولو كان وراءها قلة في الكبر لأشككت دلالة ، فلما تناهت دل على أنه أكبر القلال ، لأن التثنية لا بد لها من قائمة ، وليست قائمتها إلا ما ذكرناه . وقد قدّر العلماء القلتين بخمسة قرب ، ومنهم من قدرها بحمسة وطل . ومعنى قوله : لم يحصل الخبث : أي يدفعه عن نفسه ، كما يقال : فلان لا يظفل الضيم : إذا كان يأباه ويدفعه عن نفسه . فأما من قال : مضاه أنه يضمف على حله فينجس - فقد أحوال ، لأنه لو كان كما قال لم يكن إذن فرق بين ما بلغ من الماء قلتين وبين ما لم يبلغهما ، وإنما ورد هذا مورد الفصل والتحديد بين المفسدان الذي ينجس والذي لا ينجس ، ويؤكد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : فإنه لا ينجس . بن رواية عاصم بن المنذر .

أقول : لم يتكلم الترمذي على هذا الحديث ، وإنما ذكر أقوال العلماء الذين أخذوا به . وهذا يغير إلى صحته عندم وعندهم . وهو حديث صحيح ، أطال العلماء القول في تعليقه ، لاختلاف طرقه ورواياته . وليس الاختلاف فيه مما يؤثر في صحته . وقد نسب الحفاظ في التلخيص (ص ٥) إلى الشافعي وأحمد وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان ولحاكم والدارقطني والبيهقي . وقال : قال ابن منده : لإسناده على شرط مسلم ، ومداره على الوليد بن كثير ، فقبل عنه : عن محمد بن جعفر بن الزبير ، وقيل عنه : عن محمد بن عباد بن جعفر ، وتارة عن عبيد الله بن محمد بن عبد الله بن عمر ، وتارة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر . والجواب : أن هذا ليس اضطراباً قادحاً ، فإنه - على تقدير أن يكون الجهم محفوظاً - انتقال من ثقة إلى ثقة ، وعند التحقيق : الصواب =

قَلْتَيْنِ لَمْ يَنْجَسَهُ شَيْءٌ ، مَا لَمْ يَتَمَيَّزَ بِرَيْحِهِ أَوْ طَعْمِهِ ، وَقَالُوا : يَكُونُ نَحْوًا
 مِنْ خَمْسِ قَرَابٍ .

عن أبي بصير عن محمد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن جعفر

عن محمد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن جعفر عن محمد بن جعفر

أنه عند الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن جعفر
 - الكبير - وعن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر - المصغر -
 ومن رواه على غير هذا الوجه فقد وم ، وقد رواه جماعة عن أبي أسامة عن الوليد
 ابن كثير على الوجهين . وما قاله الحافظ من التمييز غير جيد ، والذي يظهر من تتبع
 الروايات أن الوليد بن كثير رواه عن محمد بن جعفر بن الزبير وعن محمد بن عباد بن جعفر
 وأنها كما رواه عن عبد الله وعبيد الله ابني عبد الله بن عمر عن أبيهما .

والحديث إسناد آخر صحيح ، رواه أبو داود (١ : ٧٠) من طريق حماد بن سلمة
 قال : « أخبرنا حاتم بن المنذر عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر قال حدثني أبي أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا كان الماء قلتين فإنه لا نجس . قال أبو داود :
 حماد بن زيد وقته عن حاتم . ورواه أيضاً الحاكم والبيهقي وغيرهما . ونقل
 الدارقطني أن إسماعيل بن علي رواه عن حاتم عن رجل لم يسمه عن ابن عمر موقوفاً .
 ونقل المنذرى قال : « سئل يحيى بن معين عن حديث حماد بن سلمة عن حاتم بن
 المنذر ؟ قال : هذا جيد الإسناد . فقيل له : فإن ابن علي لم يرفعه ؟ قال يحيى :
 وإن لم يحفظه ابن علي فالحديث جيد الإسناد . وهذا قول حق : من حفظ حجة على
 من لم يحفظ . وأما قول ابن منده الذي نقله الحافظ وزعمه أن مداره على الوليد بن كثير
 فإنه غير صحيح ، لأن الترمذى رواه هنا من طريق أبي إسحاق عن محمد بن جعفر
 ابن الزبير ، وهو مؤيد صحيح لرواية الوليد بن كثير ، ويدل على أنه لم ينفرد به
 ثم زاده تأييداً رواية حماد بن سلمة عن حاتم عن عبيد الله بن عمر . وقال الحاكم عن
 رواية الوليد بن كثير : « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، فقد احتجنا جميعاً
 بجميع رواه » ، وواقعه الذهبي ، وهو الصواب . وانظر بعض أسانيد المدون
 والكلام عليه في المستدرک (١ : ١٣٢) والسنن الكبرى للبيهقي (١ :
 ٢٦ - ٢٦٢) والنخيس (ص ٥ - ٦) وعون اللبورد (١ : ٢٣ - ٢٤) وشرح
 الباركفوري على الترمذى (١ : ٧٠ - ٧١) .

الزكاة... الكراهية البولي في الماء الراكد

باب

[ما جاء في (١)] كراهية البولي في الماء الراكد

٦٨ - حدثنا محمود بن غيلان حدثنا عبد الرزاق عن معمر بن

عقارب عن جده عن ابن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يبولى»

أحدكم في الماء الراكد... كراهية البولي في الماء الراكد... ما جاء في (١)

قوله... (١: ٠٦) ماء هو ماء...

ماء رأ... كراهية البولي في الماء الراكد... ما جاء في (١)

٦٩ - حدثنا قتادة عن مالك عن... كراهية البولي في الماء الراكد

حدثنا... كراهية البولي في الماء الراكد... ما جاء في (١)

حدثنا ممن حدثنا مالك عن صفوان بن يحيى عن أبي بصير عن سميرة بن زهير عن ابن أبي عمير عن
 الأوزاعي (١) أن الأقرع بن أبي برزوخ رآه وهو من بني عبد المطلب أخبره أنه
 سمع أبا هريرة يقول: «سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال:
 ما رسول الله، إننا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء، فإن
 تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطِشْنَا، أفتوضأ من [ماء (٢)] البحر؟ فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم: هُوَ الطهورُ ماؤه، الخ، مَبْنِيَّةٌ (٣)» .

قال (٤): وفي الباب عن جابر، والقراسي .

قال أبو عيسى ياهذا حديث حسن [صحيح (٥) له] .

وهو قول أكثر الفقهاء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم :

- (١) في الموطأ (١ : ٤٤ - ٤٥) « من آله يوم الأزدية عهداً رآه رجلاً من أ »
- (٢) الزيادة من ج . وفي الموطأ : « أفتوضأ به » .
- (٣) ق ح ه والخلف بزيادة الواو ، وما هنا موافق للموطأ .
- (٤) كلمة «قال» ليست في ه و ك .
- (٥) الحديث رواه أبو داود (١ : ٣١) والنسائي (١ : ٢١) وابن ماجه (١ : ٧٩)

والداري (١ : ١٨٦) وابن الجارود (س ٣٠) والمالك في المستدرک (١ : ١٤٠) .
 من طريق مالك في مسنده والداري (١ : ٧٩) من طريق أبي

إسحق عن يزيد بن أبي حبيب عن الملاح - بضم الميم وتخفيف اللام - عن أبيه كمال (٦)
 المنيرة بن أبي بردة عن أبيه عن أبي هريرة . وفي نسخة الرواية أوخطأ فيه فقال
 « عبد الله بن سعيد » وقال : « المنيرة عن أبيه عن أبي هريرة » . مع أن المنيرة سمى
 من أبي هريرة . وفي نسخة الرواية عن مالك ، وكذلك رواه الملاح (١ : ١٤١)
 من طريق أبي حنيفة عن يزيد بن أبي حبيب عن الملاح . وأما ابن سبويه الخروزي حدثه أنه
 المنيرة بن أبي بردة أخبره أنه سمع أبي هريرة ، وهذا هو الصواب الأوائل للرواية .

والحديث صحيحه الحاكم وروى متابته وث .
 صحيح البخاري - فيها حكاية عنه الترمذي في الملل المفرد - : حديثه ، وكذا صححه
 ابن خزيمة وابن حبان وغير واحد .

أبو بكر، وعمر، وابن عباس: لم يروا بأساً بماء البحر.
وقد كرهه بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء بماء البحر،
منهم: ابن عمر، وعبد الله بن عمرو. وقال عبد الله بن عمرو: هو ناز^(١).

٥٣

باب

[ما جاء في ^(٢)] التَّشْدِيدِ فِي الْيَوْمِ

٧٠ - حَرَّشَ هَنَادٌ وَقُتَيْبَةُ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ
عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ : سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يُحَدِّثُ عَنْ طَاوُسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ :
« أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَرَّ عَلَى آذَانَيْهِ ، فَقَالَ : إِنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ ،
وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ : أَمَا هَذَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ ^(٣) مِنْ بَوْلِهِ ، وَأَمَا هَذَا
فَكَانَ يَمْسِي بِالنُّومَةِ ^(٤) » .

(١) هذا رأى لبدا الله بن عمرو، إن صح إسناده إليه .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) « يستتر » بتاءين مثانين فوقيتين ، من الاستتار ، كذا في أكثر الأصول هنا ،
وقل ع « يستتره » بتون ساكنة بعدها زاي ثم هاء ، من التتره وهو البعد . وهو
يوافق رواية في مسلم وأبي داود ، ومعنى « لا يستتر » أي لا يجعل بينه وبين بوله سترة
تحفظه من رشاشه ، فهي بمعنى « لا يستتره » ونقل الحافظ في الفتح (١ : ٢٧٤) أن
في رواية أبي نعيم في المستخرج « لا يحوق » وهي مفسرة المراد .

(٤) أخمص المؤلف آخر الحديث ، ولفظه في رواية البخاري (١ : ٢٧٨ فتح) « ثم أخذ
جريدة رطبة شققها نصفين ففرز في كل قبر واحدة ، قالوا : يا رسول الله ! لم فعلت ؟ =

قال [أبو عيسى ^(١)] وقى الباب ^(٢) عن أبي هريرة ، وأبي موسى ،
وعبد الرحمن بن حسنة ، وزيد [بن ثابت ^(٣)] ، وأبي بكر ^(٤) .
[قال أبو عيسى ^(٥)] : هذا حديث حسن صحيح .
وروى منصور هذا الحديث عن مجاهد عن ابن عباس ، ولم يذكروا
فيه عن طاووس . ورواية الأعمش أصح .

== قال : لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا . قال الخطابي في معالم السنن (١٩ : ١ - ٢٠)
« وقوله لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا : فإنه من ناحية التبرك بأثر النبي صلى الله عليه وسلم
ودعائه بالتخفيف عنهما ، وكأنه صلى الله عليه وسلم جعل مدة بقاء الندوة فيهما حداً
لما وقعت به المسئلة من تخفيف العقاب عنهما ، وليس ذلك من أجل أن في الجريد
الترطب معنى ليس في اليابس . والعامية في كثير من البلدان تفرش الخوص في قبور موتاهم ،
وأرامم ذهبوا إلى هذا ، وليس لما تطاوه من ذلك وجه . وصدق الخطابي ، وقد
ازداد العامة لإصرارنا على هذا العمل الذي لأصل له ، وغلوا فيه ، خصوصاً في بلاد
مصر ، تقليداً للناصري ، حتى صاروا يضعون الزهور على القبور ، ويتمادونها بينهم ،
فيضعها الناس على قبور أقاربهم ومعارفهم تحية لهم ، وعجالة للأحياء ، وحتى صارت
عادة شبيهة بالرسمية في الحملات الدولية ، فتجد الكبرام من المسلمين ، إذا نزلوا بلدة
من بلاد أوروبا ذهبوا إلى قبور عظمائها ، أو إلى قبر من يسمونه : الجندي مجهول :
ووضعوا عليها الزهور ، وبعضهم يضع الزهور الصناعية التي لاندوة فيها ، تقليداً
للأفرنج ، واتباعاً لسنن من قبلهم . ولا ينكر ذلك عليهم العلماء أشباه العامة ، بل
تراهم أنفسهم يضعون ذلك في قبور موتاهم ، ولقد علمت أن أكثر الأوقاف التي تسمى
أوقافاً خيرية : موقوف ربهما على الخوص والريحان الذي يوضع في القبور . وكل هذه
بدع ومنكرات لأصل لها في الدين ، ولا مستند لها من الكتاب والسنة ، ويجب على
أهل العلم أن ينكروها ، وأن يطهروا هذه العادات ما استطاعوا .

(١) الزيادة من ح . وجملة « قال أبو عيسى » لم تذكر في ه و ك .

(٢) في ح « وقى هذا الباب » .

(٣) الزيادة من ه و ه و ك .

(٤) ترتيب هذه الأسماء مختلف بالتقديم والتأخير في النسخ .

(٥) الحديث رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم .

قال (٤٠) وسُميت أبا بكر محمد بن أبان البلخي [مُسْتَقْبَلٌ وَكَيْلٌ] (٤١)
 يقول: سميت وكَيْمًا يقول الأعمش: أَحْفَظُ لِإِسْتِثْنَاءِ إِبْرَاهِيمَ مِنْ مَغْضُورِ الْأَعْيُنِ
 وَرَسُولِهِ وَآلِهِ [مُسْتَقْبَلٌ وَكَيْلٌ]

٥٤

باب

[مَا جَاءَ فِي (٤٢)] نَضَحَ بَوْلُ الْغَلَامِ قَبْلَ أَنْ يَطْمَأَنَّ

٧١ - وَرَسُولُهُ وَآلِهِ وَحَدَّثَنَا سَفِيانُ بْنُ عُيَيْنَةَ
 عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعِينَةَ عَنِ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مَخْضَمٍ (٤٠)

- (١) كلمة قال، ليست في هـ و هـ .
- (٢) الزيادة من س .
- (٣) رواية منصور بن محمد بن رواها البخاري (١ : ٢٧٣) وقال الحافظ في الفتح : وجاهد هو ابن جبر صاحب ابن عباس ، وقد سمع الكثير منه ، واشتهر بالأخذ عنه . لكن روى هذا الحديث الأعمش عن مجاهد ، فأدخل بيته وبين ابن عباس طاوساً كما أخرجه المؤلف - يعني البخاري - بعد قليل ، وإخراجه له على الوجهين يقتضي صحتهما عنده ، فيجهد على أن يجاهدنا سمعه من طاوس عن ابن عباس ثم سمعه من ابن عباس بلا واسطة أو العكس . ويؤيده أن في سيقانه عن طاوس زيادة على ما رواه عن ابن عباس . وصرح ابن حبان بصحة الطريقين معاً . ويؤيد صحة الروایتين أن شفعية رواها أيضاً عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس بدون واسطة ، كما رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة (رقم ٢٦٤٦) . وشعبة حجة كبير ، فروايته تؤيد أن الأعمش رواه على الوجهين معاً .
- (٤) الزيادة من ع و هـ و هـ .
- (٥) « محسن » بكسر لام وإسكان الماء للهمة وفتح الصاد للهمة ، وهي أخت حكاشفة ابن محسن .

قالت : « دَخَلْتُ يَابْنَ لِي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَأْكُلُ كُلَّ الطَّعَامِ ،
فَبَالَ عَلَيْهِ ، فَدَمَّ بِمَاءِ فَرْشَتِهِ عَلَيْهِ » .

قال (١) : وفي الباب عن الحلبي ، لوط بن يحيى ، وربيعة ، ولبابة بنت

الحريش (٢) ، وهو أبو القاسم الحلبي ، من بني عبد المطلب ، وهو أبو النضر

وعبد الله بن عمر بن عبد المطلب ، وأبو بكر بن عبد المطلب ، وعبد الله بن عبد المطلب ،

والإمام أبو بصير ، ثم لوط بن يحيى ، وأبو بصير ، وأبو بصير ، وأبو بصير ،

الذي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم ، مثل أحمد وإسحاق ، قالوا :

يُتَضَعُ بَوْلُ الْفُلَامِ ، وَيُنْسَلُ مِنَ بَوْلِ الْجَارِيَةِ مِمَّا وَرَدَ فِيهَا مِنْ بَوْلِ الْفُلَامِ ، فَذَا حَلِمَتْ

بِرَأْسِهَا (٣) ، وَبَوْلُ الْفُلَامِ مِمَّا وَرَدَ فِيهَا مِنْ بَوْلِ الْفُلَامِ ، فَذَا حَلِمَتْ

بِرَأْسِهَا (٤) ، وَبَوْلُ الْفُلَامِ مِمَّا وَرَدَ فِيهَا مِنْ بَوْلِ الْفُلَامِ ، فَذَا حَلِمَتْ

بِرَأْسِهَا (٥) ، وَبَوْلُ الْفُلَامِ مِمَّا وَرَدَ فِيهَا مِنْ بَوْلِ الْفُلَامِ ، فَذَا حَلِمَتْ

بِرَأْسِهَا (٦) ، وَبَوْلُ الْفُلَامِ مِمَّا وَرَدَ فِيهَا مِنْ بَوْلِ الْفُلَامِ ، فَذَا حَلِمَتْ

بِرَأْسِهَا (٧) ، وَبَوْلُ الْفُلَامِ مِمَّا وَرَدَ فِيهَا مِنْ بَوْلِ الْفُلَامِ ، فَذَا حَلِمَتْ

بِرَأْسِهَا (٨) ، وَبَوْلُ الْفُلَامِ مِمَّا وَرَدَ فِيهَا مِنْ بَوْلِ الْفُلَامِ ، فَذَا حَلِمَتْ

بِرَأْسِهَا (٩) ، وَبَوْلُ الْفُلَامِ مِمَّا وَرَدَ فِيهَا مِنْ بَوْلِ الْفُلَامِ ، فَذَا حَلِمَتْ

بِرَأْسِهَا (١٠) ، وَبَوْلُ الْفُلَامِ مِمَّا وَرَدَ فِيهَا مِنْ بَوْلِ الْفُلَامِ ، فَذَا حَلِمَتْ

بِرَأْسِهَا (١١) ، وَبَوْلُ الْفُلَامِ مِمَّا وَرَدَ فِيهَا مِنْ بَوْلِ الْفُلَامِ ، فَذَا حَلِمَتْ

بِرَأْسِهَا (١٢) ، وَبَوْلُ الْفُلَامِ مِمَّا وَرَدَ فِيهَا مِنْ بَوْلِ الْفُلَامِ ، فَذَا حَلِمَتْ

بِرَأْسِهَا (١٣) ، وَبَوْلُ الْفُلَامِ مِمَّا وَرَدَ فِيهَا مِنْ بَوْلِ الْفُلَامِ ، فَذَا حَلِمَتْ

بِرَأْسِهَا (١٤) ، وَبَوْلُ الْفُلَامِ مِمَّا وَرَدَ فِيهَا مِنْ بَوْلِ الْفُلَامِ ، فَذَا حَلِمَتْ

بِرَأْسِهَا (١٥) ، وَبَوْلُ الْفُلَامِ مِمَّا وَرَدَ فِيهَا مِنْ بَوْلِ الْفُلَامِ ، فَذَا حَلِمَتْ

بِرَأْسِهَا (١٦) ، وَبَوْلُ الْفُلَامِ مِمَّا وَرَدَ فِيهَا مِنْ بَوْلِ الْفُلَامِ ، فَذَا حَلِمَتْ

٥٥

باب

ما جاء في بول ما يؤكل لحمه

٧٢ - حدثنا الحسن بن محمد الزعفراني حدثنا عفان بن مسلم حدثنا
 حاد بن سلمة حدثنا حميد وقتادة وثابت عن أنس: «أن ناساً من عريضة^(١)
 قدِمُوا المدينة فاجتَوَوْهَا^(٢)، فبَعَثَهُم رسولُ الله صلى الله عليه وسلم في إبلٍ

== بول الأكر ويسبل من بول الأثي . . وتحدث أبو السمح عند أبي داود والنسائي
 وابن ماجه مرفوعاً : « يسبل من بول الجارية ويرش من بول الغلام » . فإن تأوَّل
 هؤلاء النضج والرش بأنه النسل يحيل معنى الحديثين إلى أنه يسبل بول الجارية . ويسبل
 بول الغلام ، وما أُظن أن أحداً له ماس بالعلم ، أو معرفة بالغة : يرضى أن يحمل
 كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا المعنى . ونحن حديث الباب - حديث
 أم ليس بنت محسن - : في رواية البخاري فيه « فنضجه ولم يسبله » ، فهل معنى هذا
 أيضاً : فضله ولم يسبله ؟ ! وقال العلامة ابن القيم في إعلام الموقعين : « وهذا من
 غاغن الشريعة وتأم حكمتها ومصلحتها . والفرق بين الصبي والصبية من ثلاثة أوجه :
 أحدها : كثرة حمل الرجال والنساء للذكر ، فتم البلوى ببوله ، فيشق عليه غسله .
 والثاني : أن بوله لا ينزل في مكان واحد ، بل ينزل متفرقا ههنا وههنا ، فيشق غسل
 ما أصابه كله ، بخلاف بول الأثي . الثالث : أن بول الأثي أخبث وأثمن من بول
 الذكر ، وسببه حرارة الذكر ورطوبة الأثي ، فالحرارة تخفف من نفع البول وتذيب
 منها ما يحصل مع الرطوبة . وهذه صان مؤثرة يحسن اعتبارها في الفرق » . وسواء
 أسلم لابن القيم هذا التعليل أم لم يسلم ، وسواء أعرفتا الحكمة في الفرق بينهما أم لم
 تعرف . فإن الواجب على الفقيه أنه يتبع أمر رسول الله حيث وجدته ، ولا يضرب
 له الأمثال .

(١) « عريضة » بضم العين وفتح الراء : حى من بحية .

(٢) أي أصابهم البلوى ، وهو رشح وداء الجوف إذا تطاول ، وذلك إذ لم يوافقهم
 هواؤها واستوخموا ، ويقال : اجتويت البلد : إذا كرهت المقام فيه وإن كنت
 في نية . فإله في النهاية .

الصَّدَقَةَ ، وَقَالَ : اشْرَبُوا مِنْ الْبَائِنِهَا وَأَبْوَالِهَا . فَفَعَلُوا رَاعِيًّا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَأَسْتَأْفُوا الْإِبِلَ ، وَأَرْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ ، فَأَنَّى بِهِمْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَفَطَعَ أَبْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافٍ ، وَسَمَرَ^(١) أَعْيُنَهُمْ ، وَأَلْفَقَهُمْ بِالْحَجْرَةِ^(٢) . قَالَ أَنَسٌ : فَكَذْتُ^(٣) أَرَى أَحَدَهُمْ يَكْدُ الْأَرْضَ بِفَيْدٍ ، حَقٌّ مَاتُوا . وَرُبَّمَا قَالَ مُحَمَّدٌ : « يَكْدِيُمُ الْأَرْضَ^(٤) بِفَيْدٍ ، حَقٌّ مَاتُوا » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . وقد رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجَدٍ عَنْ أَنَسٍ^(٥) .

وهو قول أكثر أهل العلم ، قالوا : لا بأس ببول ما يؤكل لحمه .

٧٣ - حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ الْأَعْرَجِيُّ [الهمداني^(١)] حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ غِيلَانَ قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا سَالِمَانُ الْكَلْبِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ

(١) مكلف هو في كل الأصول « سمر » بالراء ، قال الشارح : « وفي نسخة صحيفة قلبية : سسل ، باللام . . والمعنى واحد . قال في النهاية في مادة « سمر » : « أي أحس لهم مسامير الحديد ثم كحلهم بها » . وقال في مادة « سسل » : « أي فقاها بمهيدة نمة أو غيرها . وقيل : هو فقؤها بالشوك ، وهو بمعنى السمر ، وقد تقدم . وأما فعل بهم ذلك لأنهم فعلوا بالرعاة مثله وقتلهم ، فجازم على صنيعهم مثله . وقيل : إن هذا كان قبل أن تنزل الحدود ، فلما نزلت نهى عن المثلة » .

(٢) الحرة : أرض ذات حجارة سود معروفة بالمدينة .

(٣) في ج « وكذت » .

(٤) « الكد » : الحك ، وبابه « رد » . و « الكدم » : الض ، وبابه « نصر » و « ضرب » .

(٥) الحديث رواه الطيالسي (رقم ٢٠٠٢) عن هشام الدستوائى عن قتادة ، وأحمد في المسند (رقم ١٤١٠٦ و ١٤١٠٧ و ١٤١٣١ ج ٣ ص ٢٨٧ و ٢٩٠) ورواه أيضا البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه وغيرهم . وقد رواه الترمذى فيا سيانى مرتبه : في كتاب الأطعمة (١ : ٣٣٩) وفي كتاب الطب (٢ : ٣) .

(٦) الزيادة من س .

قال : **« إِنَّمَا سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْمَدَ بَنِي إِسْرَائِيلَ سَمِعُوا أَنَّهُ قِيلَ لَهُ
 الرَّحْمَةُ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعَهُ يَقُولُ مَا سَمِعُوا قَوْلَ رَسُولِهِ
 قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ : هَذَا حَدِيثٌ ^(١) غَرِيبٌ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَلْحَقْهُ كَوْنُهُ ^(٢)
 فِي هَذَا الشَّيْخِ عَنِ زَيْدِ بْنِ ذَرِّيٍّ ^(٣) ، وَفِي سَائِرِ الْبُحَارِ وَالْمَعَانِي وَالْمَشَاهِيرِ
 وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ : (وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ ^(٤)) ، وَ[قَدْ رَوَى عَنْهُ]
 عُمَدُ بْنُ سَيْرِينَ قَالَ : **« إِنَّمَا قَعَلَ جَرِيحُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا كَقَوْلِهِ
 أَنَّ تَزْلُجَ الْحُدُودِ ^(٥) . »****

- (١) الزيادة من ع و ه و ك في نسخة الترمذي.
- (٢) في ع و لا نعلم أحداً رواه ، وإنما نعلم أحداً رواه الترمذي.
- (٣) الحديث رواه أيضاً مسلم (٢ : ٢٦) والنسائي (٢ : ١٦٩) كلاهما عن الفضل بن
 سهل ، والخطابي في العالم (٢٩٩) عن الحسن بن يحيى عن أبي المنذر عن الفضل بن
 (٤) سورة المائدة (٤٥) ويريد الترمذي بهذا الإشارة إلى قول بعض العلماء : إن
 النبي صلى الله عليه وسلم إنما فعل ذلك بالبريين قصاصاً منهم ليسا عقوبتهم بالبراءة ، كما قال
 أنس في هذا الحديث
- (٥) في ب « ذاك »
- (٦) صنم الترمذي في رواية كفة ابن سيرين غير جيد ، لأنه رواها بصيغة التبريض التي تومم
 ضعف إسنادها إليه ، مع أن إسنادها صحيح ، لأن أحمد روى الحديث (رقم ١٤١٣١)
 عن بهز وعفان عن عامر عن قتادة عن أنس ، ثم قال في آخره : **« قَالَ إِتَادَهُ مِنْ عَمْرِو
 ابْنِ سَيْرِينَ : إِنَّمَا كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تَزْلُجَ الْحُدُودَ ، وَهَسْبُنَا مَوْطُولٌ بِالْإِسْنَادِ قَعْلَهُ »**
 وهو إسناد صحيح ثابت . والذي قال ابن سيرين هو الحق : أن هذا الحديث منسوخ
 بالحدود ، وهو منسوخ أيضاً بالنهي عن المثلة . قال الحافظ في التمهيد (١ : ٣٩٣) :
 (٣٩٤) : **« قَالَ ابْنُ شَاهِينَ عَقِبَ حَدِيثِ عَمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمَثَلَةِ هَذَا
 الْحَدِيثُ يَنْسَخُ كُلَّ مَثَلَةٍ . وَتَمَقُّبُهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ بِأَنَّ الدَّعَاءَ النَّسِيخَ يَمْحَقُ الْوَعْدَ تَارِيخُ . بِمَثَلِ :
 يَدُلُّ عَلَيْهِ تَطْوِيلُ وَارِثِيَّاتِي فِي الْجِهَادِ مِنْ مَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّمَعُّبِ بِالنَّارِ
 بَعْدَ الْإِذْنِ فِيهِ ، وَقِصَّةِ الرَّبِيِّينَ قَبْلَ إِسْلَامِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَقَدْ حَضَرَ الْإِذْنَ ثُمَّ النَّبِيُّ ﷺ »**

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .
وهو قول العلماء : أن لا يجب عليه الوضوء إلا من حدث : يسمع
صوتا أو يحد ريحا .

وقال [عبد الله] بن المبارك : إذا شك في الحدث فإنه لا يجب عليه
الوضوء حتى يثبتين آسئقانا بقدر أن يخلف عليه . وقال : إذا خرج
من قبل المرأة الریح وجب عليها الوضوء . وهو قول الشافعي وإسحق .

٧٦ - حدثنا محمود بن غيلان حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر

عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« إن الله لا يقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » (١) .

قال أبو عيسى : هذا حديث [غريب] (٢) [حسن صحيح] (٣) .

= الزوائد (١ : ٢٤٢ - ٢٤٣) بلفظين ، وقال في الأول : « رواه الطبراني في الكبير
وفيه المصاح بن أرطاة ، وهو ثقة إلا أنه مدلس ، ولم يصرح بالسماح » وقال في الثاني :
« رواه الطبراني ، ورجاله موثقون » .

(١) خالفت النسختان « و » ك سائر الأصول في موضع هذا الحديث ، فإنه فيها عقب
الحديث (رقم ٧٥) . ثم جاء عقبه قوله « هذا حديث حسن صحيح » ثم بعد ذلك قوله
« وفي الباب » الخ ، ثم بعد ذلك أعاد قوله « هذا حديث حسن صحيح » وقال الفارح :
« كذا في النسخ الموجودة ، وهو تكرار » . وتنتج من هذا أن الحديث (رقم ٧٥)
صار عندهما بدون بيان درجة صحته ، مع التكرار الذي لا موجب له ، ثم ختم الباب
عندهما بقوله : « وهو قول العلماء » الخ . والترتيب الذي هنا أوضح وأجود .

(٢) الزيادة من «

(٣) الحديث رواه أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم .

٥٧

ب

[ما جاء في ^(١) الوضوء من النوم]

٧٧ - حدثنا إسماعيل بن موسى [كوفي ^(١)] وعتاد وعبد
 بن عبيد الحارث ، القفي واحد ^(٢) ، قالوا . حدثنا عبد السلام بن حرب
 [اللأيني ^(٣)] من أبي خالد الدالاني ^(٤) من فتادة عن أبي العالبي عن
 ابن عباس : « أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم قائم وهو ساجد ، حتى
 غط أو نفتح ، ثم قام يصلي ، قلت : يا رسول الله ، إنك قد غبت ؟
 قال ^(٥) : إن الوضوء لا يجب إلا على من قام مضطجعا ، فإنه إذا
 اضطجع استرخت مفاصله ^(٦) . »

(١) الزيادة من ع .

(٢) يعني أن الفاظهم فيها اختلاف ، والقفي واحد ، فاختار بعضها مكتفيا به .

(٣) الزيادة من ع ، و « اللأيني » ضم الميم وتخفيف اللام ، نسبة إلى بيم اللام ، وهو جمع « ملامة » ضم الميم فيها ، وهي اللحفة . ووقع في الأنساب السعدي ضبطه بفتح الميم ، وهو خطأ .

(٤) « الدالاني » ففتح الدال وتخفيف اللام وبالنون ، نسبة إلى « دالان » وهي قرية من عديان .

(٥) في ع « قال » .

(٦) الحديث رواه أحمد في المسند (رقم ٢٣١٥ ج ١ من ٢٥٦) ، وأبو داود (١ : ٨٠) والبيهقي (١ : ١٢١) كلام من طريق عبد السلام بن حرب . ولم يحكم الترمذي هنا =

قال أبو عيسى : وأبو خالد اسمه « يزيد بن عبد الرحمن » .

٧٥

على هذا الحديث يعني من جهة أو ضعف إلا قوله فيما سألني : إن سعيد بن أبي مروة
رواه مرفوعاً ولم يذكر فيه أبا العالية ، وإنما هو حديث ضعيف ، قال أبو داود : « قوله
الوضوء على من قام مضطجاً : هو حديث منكر ، لم يروه إلا يزيد أبو خالد الدالاني
من قنادة ، وروى أركه جماعة عن ابن عباس لم يذكره شيئا من هذا ، وقال
شريح بن ميمون في الإيضاح عنه : كالدنيا عليه وسلم ، كالدنيا عليه وسلم ، وقال
عائشة : قال النبي صلى الله عليه وسلم : تمام هنيئ ولا يتم قلى . وقال شعبة : إنما
يسمى جماعة الذين إلى العالية أربعة الخواص : حديث يونس بن يعقوب ، وأحمد بن محمد
بن الصلوة ، وحديث : الغضاة للأقرب ، وحديث ابن عباس جعني رجال من طي بنون خيم من
بئر ضام غندي عمر . قال أبو داود : وذكر حديث يزيد الدالاني لأحمد بن حنبل
فأنه سأل ما استظما بالله ، فقلت : ما الذي يفتخر به أصحاب تعدادي ، أو لم يفتخر
بالمهديت . وقال البيهقي : « تفرد بهذا الحديث على هذا الوجه يزيد بن عبد الرحمن
أبو خالد الدالاني . قال أبو محمد بن النعماني : من من أهل القرد . » قال محمد بن
أحمد بن محمد بن أبي عمير : هذا الحديث إنما قاله بهذا اللفظ كما هو في الحديث من أبي بكر
من قنادة عن ابن عباس قوله ، ولم يذكر فيه أبا العالية ، ولا أعرف لأبي خالد الدالاني
سماها من قنادة . ونقل في عون المعبود عن الحفاظ الحديث في قوله وقال أبو خالد
تفرد به يزيد وهو الدالاني من قنادة ، ولا يصح . وذكر ابن حبان النسفي أن يزيد
الدالاني كان كثير الخطأ ، فاحتسب الروم ، يخالف الثقات في الرواية ، حتى إذا سماها
البتدي في هذه الصناعة علم أنها معلولة أو مقلوبة ، لا يجوز الاحتجاج بها ، وأما
الثقات ، فكثير إذا انفرد عنهم بالمصالح ، وذكر أبو أحمد المصنف في الحديث : « الدالاني
هذا كان يفتخر بالباطل ، ويشترط عليه ، ويشترط أبو شام الراسي عن سليمان بن عمار : قال :
حدثني أبو بكر بن أحمد بن محمد بن يزيد بن أبي عمير ، قال : حدثني محمد بن يعقوب بن ميمون ، وأبو
عبد الرحمن النعماني : ليس به بأس . وقال البيهقي : فأما الحديث المهديت فهذا منكره
تفرد به أبو خالد الدالاني جميع الحفاظ ، وإنما هو حديث من طي بنون خيم من
بئر ضام غندي وغيره . ولعل الثاقبي وقف على هذا الأمر ونحن نرجع منه في
الجديد . هذا آخر كلامه . ولو فرض استقامة حال الدالاني كان فينا لنعلم من الاستطاع
(٨) : « ما جاءه ، وأبو محمد بن يعقوب بن يزيد ، ويأخذ قوله من ضعفه من الثقة بن ميمون ، له وهم
= زائد عن = وهو الحديث الذي أشار إليه أبو داود في كلامه (أنه يرواه جماعة عن ابن عباس =

قال : وفي الباب من عائشة ، وابن مسعود ، وأبي هريرة .

٧٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَمِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَعَادَةَ

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : « كَانَ أَحْسَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَنَامُونَ ثُمَّ يَقُومُونَ فَيَصَلُّونَ ، وَلَا يَقُوضُونَ » (١) .

[قال أبو عيسى (٢)] : هذا حديث حسن صحيح .

[قال : و (٣)] وسمتُ صالح بن عبد الله يقول : سألتُ عبد الله

بن المبارك عن (٤) نام قاعداً مُعْتَمِداً ؟ فقال (٥) : لا وضوء عليه .

قال [أبو عيسى (٦)] : وقد روى حديث ابن عباس سمعته بن

أبي عمرو بن قعدة عن ابن عباس قوله ، ولم يذكر فيه أنها العالية ، ولم يرفعه .

واختلف العلماء في الوضوء من النوم : فرأى أكثرهم أن (٧) لا يجب

عليه الوضوء إذا نام قاعداً أو قائماً (٨) حتى ينام مضطجعا . وبه يقول

الثوري وابن المبارك وأحمد .

= ولم يذكروا فيه شيئاً مما انفرد به الدالاني - : هو ما رواه أحمد ومسلم وأبو داود عن

ابن عباس قال : « بت عند خالتي ميمونة فقام النبي صلى الله عليه وسلم من الليل ، وفيه

« ثم اضطجع فنام حتى نفخ ، وكان إذا نام نفخ ، فأنام بلال فأذنه بالصلاة ، فقام فصرى

ولم يتوضأ » . وهذا هو الصحيح .

(١) الحديث رواه مسلم وأبو داود .

(٢) الزيادة من ع و ه و ك .

(٣) الزيادة من ع و س .

(٤) في ع « من » .

(٥) في ع « قال » .

(٦) الزيادة من ع .

(٧) في ه و ك « أنه » .

(٨) في ع « قائماً أو قاعداً » .

[قال (١)] : وقال بعضهم : إذ نام حتى غلب على عقله وجب عليه الوضوء ، ويدّ بقول إسحاق .
 وقال الشافعي : من نام قاعداً فرأى رؤيا أو زالت مَقَمَدَتُهُ لَوَسَّنِ اللِّغُومَ : فعليه الوضوء .

٥٨

باب

[ما جاء في (٢)] الوضوء مما غيّرت النار

٧٩ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَمْرٍو قَالَ حَدَّثَنَا سُهَيْبَانُ بْنُ عَمِيْنَةَ (٣) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو (٤) عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «الْوُضُوءُ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ ، وَلَوْ مِنْ ثَوْرٍ أَقْطِ (٥) . [قال (٦)] : فقال له

(١) الزيادة من س .

(٢) الزيادة من ح .

(٣) ق س ه سفيان الثوري ، وهو خطأ ، لأن عمداً بن يحيى بن أبي عمر - شيخ الترمذي - لما يروى عن ابن عيينة ، ولم يذكر في ترجمته أنه روى عن الثوري ، وأيضاً فإن هذا الحديث ورواه ابن ماجه (١ : ٩٢) مختصراً عن محمد بن الصباح عن سفيان بن عيينة بهذا الإسناد .

(٤) هو محمد بن عمرو بن عاقمة بن وقاص الليثي .

(٥) « الأقط » نفع الهزمة وكسر اللام : لبن نجف يابس ، كأنه نوع من الجبن .
 والنور : القطعة منه .

(٦) الزيادة من س و ه و ك .

ابن عباس : يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ، أَنْتَوَضَّأُ (١) مِنَ الدُّهْنِ ؟ أَنْتَوَضَّأُ (٢) مِنَ
الْحَمِيمِ (٣) ؟ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : يَا أَبْنَ أَخِي ، إِذَا سَمِعْتَ حَدِيثًا عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا تَضْرِبْ لَهُ مَثَلًا (٤) .

(١) في « أنوضأ » بحذف النون من أوله .

(٢) « الحميم » : الماء الحار .

(٣) في « من رسول الله » وفي « عن النبي » .

(٤) لم أجد هذا الحديث بهذا السياق إلا عند ابن ماجه (١ : ٩٢) مع شيء من الاختصار
وإسناده هنا وهناك إسناد صحيح . وفي مسند أحمد حديث يشبهه في معناه ، رواه
في مسند ابن عباس (رقم ٣٤٦٤ ج ١ ص ٢٣٦) قال : « حدثنا عبيد الرزاق وابن
بكر قالا أخبرنا ابن جريج قال أخبرني محمد بن يوسف أن سليمان بن يسار أخبره : أنه
سمع ابن عباس ورأى أبا هريرة يتوضأ ، فقال : أتندرى مما أتوضأ ؟ قال : لا ، قال :
أتوضأ من أنوار أقطأ كتبتها . قال ابن عباس : ما أبالي مما توضأت . أشهد لرأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل كنف لحم ثم قام إلى الصلاة وما توضأ . قال :
وسليمان حاضر ذلك منهما جميعا . . وهنا إسناد صحيح ، رواه أئمة لغات . وهو م
رواية الترمذي يدلان على أن الجدل في هذا كان شديدا بين ابن عباس وأبي هريرة ،
وأنه لم يفتتح أحدهما بحجة الآخر . ويؤيد ذلك ما رواه أحمد في المسند (رقم ١٠٨٦٠
ج ٢ ص ٥٢٩) والنسائي (١ : ٣٩) واللفظه ، من طريق يحيى بن أبي كثير عن
الأوزاعي أنه سمع المطلب بن عبد الله بن حنطب يقول : « قال ابن عباس : أتوضأ من
طعام أجدته في كتاب الله حلالا ، لأن النار مسقه ؟ الخيم أبو هريرة حصي فقال :
أشهد عده هذا الحصى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : توضئوا مما مست
النار . . وروى البيهقي في السنن الكبرى (١ : ١٥٣) من طريق أبي أسامة عن
الوليد بن كثير عن محمد بن عمرو بن عطاء قال : « كنت مع ابن عباس في بيت
ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد ، فجعل يعجب ممن يزعم أن الوضوء
مما مست النار ! ويضرب فيه الأمثال ، ويقول : إنا نستجم بالماء المغن وتوضأ
به ، وندهن بالدهن المطبوخ ، وذكر أشياء مما يصيب الناس مما قد مست النار ، ثم
قال : لقد رأيتني في هذا البيت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد توضأ ثم لبس
ثيابه فجاءه المؤمن ، ففرج إلى الصلاة ، حتى إذا كان في الحجر حرجا من البيت
لغيره هدية عضو من شاة ، فأكل منها لقمة أو لقمعين ، ثم صلى وما من ماء » —

[قال^(١)] : وفي الباب عن أم حبيبة ، وأم سلمة ، وزيد بن ثابت ، وأبي طلحة ، وأبي أيوب ، وأبي موسى .
قال أبو عيسى : وقد رأى بعض أهل العلم الوضوء مما غيرت النار ، وأكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم : على ترك الوضوء مما غيرت النار .

٥٩

باب

[ما جاء^(٢)] في ترك الوضوء مما غيرت النار

٨٠ - حدثنا ابن أبي عمير حدثنا سفيان بن عيينة قال حدثنا عبد الله بن محمد بن عقيل سمع جابراً^(٣) ، قال سفيان : وحدثنا^(٤) محمد بن المنكدر عن جابر قال : «خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا معه ، فدخل على امرأة من الأنصار ، فذبحت له شاة فأكل ، وأنته يقناع^(٥) من رطب

= وهذا حديث صحيح . رواه مسلم (١ : ١٠٨) عن أبي كريب عن أبي أسامة ، ولكنه لم يذكر لفظه ، بل أحال على حديث غيره . وسفتكم على نسخ ذلك في آخر الباب الآتي ، إن شاء الله .

(١) الزيادة من ع و ب .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) في ع «سمع جابر بن عبد الله» .

(٤) في ب «وحدثناه» .

(٥) القناع - بكسر القاف - : الطبق الذي يؤكل عليه .

فَأَكَلَ مِنْهُ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ لِلظُّهْرِ وَصَلَّى ، ثُمَّ أَنْصَرَفَ ، فَأَتَتْهُ بِمِلَّةٍ مِنْ حُلَّةٍ (١) الشَّاةِ ، فَأَكَلَ ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ وَكَمْ يَقْوَضُ (٢) .

(١) المِلَّة - بضم العين لظلمة - : البقية ، أو ما يتعلل به شيئاً بعد شيء ، من اللعل - بفتح العين - وهو الشرب بعد الشرب . وفي ع « غلاة » بالمعجمة . وهو خطأ .
 (٢) هذا حديث صحيح ، ليست له علة . وقد حاول بعضهم أن يعللوه ، فنقل البيهقي في المعرفة عن العاصمي أنه قال : « لم يسمع ابن المنكدر هذا الحديث من جابر ، إنما سمعه من عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر » . وهو مردود برواية ابن جريج عند أحمد (رقم ١٤٥٠٥ ج ٣ ص ٣٢٢) وأبي داود (١ : ٧٥) قال : « أخبرني محمد بن المنكدر قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : قربت للنبي صلى الله عليه وسلم خبزاً ولحماً فأكل ثم دعا بوضوء فتوضأ به ، ثم صلى الظهر ، ثم دعا بفضل طعامه فأكل ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ » . وهذا مختصر من حديث الباب . والذي دفعهم إلى هذه الشبهة في التعليل أن سفيان بن عيينة شك في سماع ابن المنكدر هذا الحديث من جابر ، كما روى أحمد (رقم ١٤٣٤٩ ج ٣ ص ٣٠٧) عن سفيان : « سمعت ابن المنكدر غير مرة يقول : عن جابر ، وكأني سمعته مرة يقول : أخبرني من سمع جابراً ، وظفته سمعه من ابن عقيل ، وابن المنكدر وعبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر : أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل لحماً صلى ولم يتوضأ ، وأن أبا بكر أكل لباً ثم صلى ولم يتوضأ ، وأن عمر أكل لحماً صلى ولم يتوضأ » . والأب - بكسر اللام وفتح الباء - : أول اللين في النتائج . فهذا الإسناد يفهم منه أن سفيان سمعه من ابن المنكدر وابن عقيل كلاهما من جابر ، ثم شك في أن ابن المنكدر سمعه من جابر ، ولكن غيره لم يشك ، واليقين مقدم على الشك . وحديث جابر في هذا الباب روى عنه مختصراً ومطولاً بألفاظ مختلفة ، وبأسانيد صحيحة ، ومن الروايات المفصلة رواية الطيالسي (رقم ١٦٧٠) عن زائدة عن ابن عقيل ، وهي بنحو رواية الترمذي ، ورواه أحمد مطولاً عن أبي سعيد مولى بني هاشم عن زائدة (رقم ١٥٢٢٣ ج ٣ ص ٣٨٧) ، ومنها رواية البيهقي (١ : ١٥٦) من طريق ابن وهب عن أسامة بن زيد وابن جريج عن ابن المنكدر . ومن الروايات المختصرة رواية أحمد من طريق علي بن زيد عن ابن المنكدر (رقم ١٤٣١٢ ج ٣ ص ٣٠٤) وعن سفيان عن ابن عقيل (رقم ١٥١٤١ ج ٣ ص ٣٨١) ورواية ابن ماجه من طريق ابن عيينة عن ابن المنكدر وعمر بن دينار وابن عقيل : ثلاثهم عن جابر (١ : ٩٢) ومن أوضح الروايات من جابر ما رواه أحمد (برقم ١٥٠٨٠ ج ٣ ص ٣٧٤) من طريق محمد بن إسحق قال : « حدثني عبد الله بن =

[قال^(١)] : وفي الباب عن أبي بكر الصديق^(٢) ، وابن عباس ،
وأبي هريرة ، وابن مسعود ، وأبي رافع ، وأمّ الحنكم ، وعمر بن أمية ،
وأمّ عامر ، وسويد بن النعمان ، وأمّ سلمة^(٣) .

== محمد بن عقيل بن أبي طالب قال : دخلت على جابر بن عبد الله الأنصاري أخى أبي سلمة ،
ومع محمد بن عمرو بن حسن بن علي ، وأبو الأسباط مولى لعبد الله بن جعفر كان يتبع
العلم ، قال : فبأثناء الوضوء نماست النار من الطام ؟ فقال : خرجت أريد
رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجده ، فلم أجده ، فسأت عنه ، فقيل لي : هو
بالأسواف عند بنات سعد بن الربيع أخى بلعوث بن الحرث بن الخزرج ، يقسم بينهم
ميراثهم من أبيهم ، قال : وكان أول نسوة ورثن من أبيهن في الإسلام ، قال :
فخرجت حتى جئت الأسواف ، وهو مال سميد بن الربيع ، فوجدت رسول الله صلى الله
عليه وسلم في صور من نخل ، قد رش له فهو فيه ، قال : أتاني بفداء من خبز ولحم قد
صنعه له ، فأكل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكل القوم معه ، قال : ثم بال ثم
توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم للظهر ، وتوضأ القوم معه ، قال : ثم صلى بهم
الظهر ، قال : ثم قعد رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض ما بقى من قسمته لمن ،
حتى حضرت الصلاة ، وفرغ من أمره منهم ، قال : فردوا على رسول الله صلى الله
عليه وسلم فضل غداء من الخبز واللحم ، فأكل وأكل القوم معه ، ثم نهض فصلى
بنا النصر ، وما مس ماء ولا أحد من القوم » . وهذا حديث مفصل ، وكأنه تفصيل
لرواية الترمذي ، أو هو اليقين عندي . وقوله فيه « الأسواف » آخره « فاه » وهو
وضع بيته بالبيع المدينة ، وبذلك ضبطه ياقوت وصاحب القاموس . ووقع في المسند
« الأسواق » بالقاف ، وهو خطأ . وقوله « في صور من نخل » الصور - بفتح الصاد
المهملة وإسكان الواو - : الجماعة من النخل ، ولا واحد له من لفظه . وسنذكر في آخر
الباب حديث جابر أيضا : « كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك
الوضوء مما مست النار » .

(١) الزيادة من ع و س .

(٢) كلمة « الصديق » لم تذكر في ع .

(٣) من أول قوله « وابن عباس » إلى قوله « وأم سلمة » ذكر في ع في هذا الموضع
وذكر في سائر الأصول بعد قوله فيما يأتي « ولم يذكر وافية عن أبي بكر وهذا أصح »
ثم قال : « وفي الباب عن ابن عباس » الخ ، وما هنا أنسب لعادة الترمذي في كتابه .

[قال أبو عيسى ^(١)] : ولا يصح حديث أبي بكر في هذا [الباب ^(٢)]
 مِنْ قِبَلِ إِسْنَادِهِ ، إِنَّمَا رَوَاهُ حُسَّامُ بْنُ مِصْكٍ ^(٣) عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ
 ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ [الصديق ^(٤)] عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
 وَالصَّحِيحُ إِنَّمَا هُوَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . هَكَذَا
 رَوَى الْخَفَاطُ ^(٥) ، وَرَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
 عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَرَوَاهُ عَطَاءُ بْنُ يَسَّارٍ وَعُكْرَةُ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو وَبْنُ
 عَطَاءٍ ، وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ : « عَنْ أَبِي بَكْرٍ [الصديق ^(٤)] » ،
 وَهَذَا أَصَحُّ .

قال أبو عيسى: وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْتِمَازِ مِنْ بَعْدِهِمْ ، مِثْلُ : سُقَيْيَازَ [ائْثُورِي ^(٦)] ،

- (١) الزيادة من ع .
 (٢) الزيادة من ع و س .
 (٣) مصك بكسر الميم وفتح الصاد المهملة وتشديد الكاف . وحسام بن مصك هذا
 ضعيف ، ضعفه عامة العلماء .
 (٤) الزيادة من ه و ك .
 (٥) الروايات التي أشار إليها الترمذي من حديث ابن عباس كلها في مسند أحمد ، وأرقامها
 (١٩٨٨ ، ٢٠٠٢ ، ٢١٨٨ ، ٢٢٨٦ ، ٢٢٨٩ ، ٢٣٣٩ ، ٢٣٤١ ، ٢٤٠٦ ، ٢٤٦٧ ، ٢٥٤٥ ، ٢٩٤١ ، ٣٠١٤ ، ٣١٠٨ ، ٣٢٨٧
 و ٣٢٩٥ و ٣٣١٢ و ٣٣٥٢ و ٣٤٣٣ و ٣٤٥٣) وفيه أيضا روايات
 عن أبي جعفر محمد بن علي ، وعن يحيى بن يعمر ، وعن عمر بن عطاء بن أبي الحوار .
 كلهم عن ابن عباس ، وأرقامها (١٩٩٤ و ٢٥٢٤ و ٣٤٠٣ و ٣٤٦٣)
 وأما رواية حسام بن مصك التي ضعفها الترمذي فهي في مجمع الزوائد (١ : ٢٥١)
 ونسبها لأبي يعلى والبزار .
 (٦) الزيادة من س .

وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق: رأوا ترك الوضوء مما مسّت النار.
 وهذا آخر الأئمّة من رسول الله صلى الله عليه وسلم. وكان هذا
 الحديث ناسخاً للحديث الأول: حديث الوضوء مما مسّت النار^(١).

(١) اختلف العلماء في وجوب الوضوء مما مسّت النار. والذي نرجحه ونذهب إليه عدم
 الوجوب - إلا في لحوم الإبل - وأن أحاديث الرخصة ناسخة للأمر السابق لها بإيجاب
 الوضوء منه. وقد تناول بعض أصحابنا من أهل العلم أحاديث الرخصة بأنها ليست نفا
 في نسخ الأمر، لاحتمال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك خصوصية له،
 ويرد عليه أن الخصوصية لا تثبت إلا بدليل صريح، وأيضاً فإن حديث جابر الفصل
 الذي نقلناه من مسند أحمد (ج ٣ ص ٣٧٤) صريح في أن النبي صلى الله عليه وسلم
 «أكل وأكل القوم معه» ثم نهض فصلى بنا العصر، وما مس ماء ولا أحد من القوم،
 وهذا قاطع في نفي احتمال الخصوصية.

وأما الدليل على النسخ فعدنيان: أولهما: رواه أحمد في المسند (رقم ٢٣٧٧ ج ١
 ٢٦٤) عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن إسحاق: «حدثنا محمد بن عمرو
 ابن غطاء قال: دخلت على ابن عباس بيت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أفند
 يوم الجمعة، قال: وكانت ميمونة قد أوصت له به، فكان إذا صلى الجمعة بسط له فيه
 ثم انصرف إليه مجلس فيه للناس، قال: فسأله رجل وأنا أسمع عن الوضوء مما مسّت
 النار من الطعام؟ قال: فرجع ابن عباس يده إلى عينيه، وقد كف بصره، فقال:
 بصر عيناى هاتان، رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ لصلاة الظهر في بعض
 حجيره، ثم دعا بلال إلى الصلاة فنهض خارجاً، فلما وقف على باب الحجر لقيعه
 هدية من خبز ولحم بث بها إليه بعض أصحابه، قال: فرجع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بمن معه، ووضعت لهم في الحجر، قال: فأكل وأكلوا معه، قال:
 ثم نهض رسول الله صلى الله عليه وسلم بمن معه إلى الصلاة، وما مس ولا أحد ممن
 كان معه ماء. قال: ثم صلى بهم. وكان ابن عباس لما عقل من أمر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم آخره». وهذا فيه أيضاً رد على زعم الخصوصية. وقال الشافعي
 فيما رواه منه الزهفراني: «لأما قلنا: لا يتوضأ منه، لأنه عندنا مفسوخ، ألا ترى أن
 عبد الله بن عباس، وإنما صحبه بعد الفتح: يروى عنه أنه رآه يأكل من كتف شاة
 ثم صلى ولم يتوضأ، وهذا عندنا من آيين الدلالات هي أن الوضوء منه مفسوخ،
 أو أن أمره بالوضوء منه بالغسل للتنظيف. والثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم =

= أنه لم يتوضأ منه ، ثم أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وابن عباس ، وعامر ابن ربيعة ، وأبي بن كعب ، وأبي طلحة : كل هؤلاء لم يتوضأوا منه « نقله البيهقي (١ : ١٥٥) .

وقد روى كثير من الصحابة حديث الأمر بالوضوء مما مسّت النار ، وروى غيرهم أحاديث الرخصة في ذلك ، والكن الذي كان يجادل منهم في المسئلة أبو هريرة وابن عباس ، فالأول يشدد في الوجوب ، والثاني يشدد في بيان الرخصة ، وكل منهما يرد على صاحبه ، ومع هذا فإن أبا هريرة روى أيضاً حديث الرخصة ، ورد ذلك عنه بإسناد صحيح ، فقد روى أحد (٢ : ٣٨٩) حديثاً عن عفان بن وهيب عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ، ثم قال : « وهذا الإسناد : أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل كتف شاة فضض وغسل يده وصلى . وهذا الإسناد أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل ثور أقط فتوضأ منه وصلى . وهذا إسناد صحيح . وقد روى الطيالسي أيضاً حديث الرخصة هذا (برقم ٢٤١١) ورواه غيرهما كذلك . فيظهر من هذا أن أبا هريرة سمع الحديثين من غيره من الصحابة ، ولعل إصراره على التشديد في الوجوب لاضطراب الروايتين عنده وعدم يقينه برجحان للنسخ ، أو لعله رأى الوضوء وسمع الأمر به ، ولم يشاهد الحديث الآخر بل سمعه سماعاً فلم يطمئن قلبه إلى ترك ما رآه بنفسه . وأصرح من كل هذا في النسخ حديث جابر قال : « كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مسّت النار » . وهو حديث صحيح ، رواه أبو داود (١ : ٧٥) والنسائي (١ : ٤٠) وابن الجارود (ص ٢١ - ٢٢) والبيهقي (١ : ١٥٥ - ١٥٦) كلهم من طريق شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر . وهو حديث صحيح ، ليس في إسناده لمطعن ، وليست له علة . وقد أعله بعض الحفاظ بما لا يصح تعليلاً ، فقال أبو حاتم فيما رواه عنه ابنه في العلل (رقم ١٦٨) : « هذا حديث مضطرب المنز ، لأنها هو : أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل كتفاً ولم يتوضأ . كذا رواه الثقات عن ابن المنكدر عن جابر ، ويحتمل أن يكون شعيب حدث به من حفظة قوم فيه » . وقال أبو داود في السنن عقب روايته : « وهذا اختصار من الحديث الأول » يعني الحديث الذي رواه قبله من طريق ابن جريج عن ابن المنكدر عن جابر « قربت للنبي صلى الله عليه وسلم خبزاً ولحماً فأكل ، ثم دعا بوضوء فتوضأ به ، ثم صلى الظهر ، ثم دعا بفضل طامه . فأكل ، ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ » . فكان أبا داود يريد أن يفهم أن قول جابر - في رواية شعيب - « آخر الأمرين » يعني به آخر القولين في هذه الواقعة المعنى : كان عمله الأول فيها أن توضأ بعد الأكل ، وعمله الثاني أن صلى =

٦٠

باب

[ما جاء ^(١)] في الوضوء من لحوم الإبل٨١ - حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن عبد الله ^(٢) بن

بعد الأكل ولم يتوضأ . ومن الواضح أن هذا تأول بعيد جداً ، يخرج به الحديث عن ظاهره ، بل يحيل معناه عما يدل عليه لفظه وسياقه . وروى الرواة الثقات الحفاظ بالوهم بهذه الصفة ، ونسبة المصنف الباطل في ألباط الحديث إليهم حتى يحيلوها عن معناها - : قد يرفع من نفوس ضغفء العلم الثقة بالروايات الصحيحة جملة . وشعيب بن أبي حمزة الذي رواه عن ابن المنكدر : « ثقة متفق عليه حافظ أثق عليه الأئمة » كما قال الخليل ، وعلى بن عياش الذي رواه عن شعيب : « ثقة حجة » كما قال الدارقطني . ونسبة الوهم إلى مثل هذين الراويين أو إلى أحدهما : يحتاج إلى دليل صريح أقوى من روايتهما « وهيهات أن يوجد . ولذلك قال ابن خزم في المحلى (١ : ٢٤٣) : « القطع بأن ذلك المصنف مختصر من هذا : قول بالظن ، والظن أكذب الحديث . بل هما حديثان كما وردا » . ثم إن التأول الذي ذهب إليه أبو داود باختصار حديث شعيب من الحديث الآخر ، بمعنى أن المراد من « آخر الأمرين » آخر الفعلين في الواقعة الواحدة للعينة - : يردده ما نقلنا عن المسند (رقم ١٥٠٨٠) من طريق محمد بن إسحاق عن ابن عقيل ، فإن فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل هو ومن معه ، ثم بال ثم توضأ لظهوره ، وأنه أكل بعد ذلك هو ومن معه ثم صلوا العصر ولم يتوضأوا . فهذا يدل دلالة واضحة على أن الوضوء الأول كان للحدث ، وليس من أكل مامست النار ، حتى يصح لأن يسمى الفعل الثاني بأكله ثم سلاته من غير أن يتوضأ « آخر الأمرين » لأنهما فعلان ليسا من نوع واحد . وأرى أن هذه الرواية قاطعة في نفي التأويل الذي ذهب إليه أبو داود . والحمد لله .

(١) الزيادة من ع .

(٢) في ع « عبيد الله » بالصغير ، وهو خطأ .

عبد الله [الرازي^(١)] عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال : « سئِلَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم^(٢) عَنِ الوُضُوءِ مِنَ الحُومِ الإِبِلِ ؟ فقال^(٣) : تَوَضَّؤَا مِنْهَا . وَسئِلَ عَنِ الوُضُوءِ مِنَ الحُومِ الغَنَمِ ؟ فقال : فقال : لا تَتَوَضَّؤَا^(٤) مِنْهَا^(٥) . »

[قال^(٦)] : وَفِي البَابِ عَن جَابِرِ بنِ سَمُرَةَ ، وَأُسَيْدِ بنِ حُضَيْرٍ . قال أبو عيسى : وَقَدْ رَوَى الحِجَّاجُ بنُ أَرْطَاةَ هَذَا الحَدِيثَ عَن عبدِ الله بن عبدِ الرحمن بن أبي ليلى عن أُسَيْدِ بنِ حُضَيْرٍ^(٧) . والصحيح حديثُ عبدِ الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب . وهو قول أحمد وإسحاق .

(١) الزيادة من س .

(٢) في ع « سئِلَ النبي صلى الله عليه وسلم » .

(٣) في س « قال » .

(٤) في ع « لا تَوَضَّؤُوا » بحذف إحدى التاءين ، وهو جائز .

(٥) حديث البراء رواه أحمد عن أبي معاوية (٤ : ٢٨٨) وعن عبد الرزاق عن سفيان

(٤ : ٣٠٣) كلاهما عن الأعمش . ورواه الطيالسي عن شعبة عن الأعمش (رقم

٧٣٤ و ٧٣٥) . ورواه أبو داود (١ : ٧٢ - ٧٣) وابن ماجه (١ : ٩٢)

كلاهما من طريق أبي معاوية عن الأعمش . ورواه ابن الجوزي (ص ٢٢) من طريق

محمّد بن الهيثم عن الأعمش . ورواه الشوكاني أيضاً لابن حبان وابن خزيمة ، ونقل

عن ابن خزيمة قال : « لم أر خلافاً بين علماء الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة

النقل بعدالة ناقله » .

(٦) الزيادة من ع و س .

(٧) رواية الحجاج بن أرتاة هذه رواها أحمد في المسند (٤ : ٣٥٢) : ثنا محمد بن مقاتل

المروزي أنا عباد بن العوام ثنا الحجاج عن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن هاشم ، قال :

وكان ثقة ، قال : وكان الحكم يأخذ عنه ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أسيد

بن حضير . . وعبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن هاشم هو الرازي .

وَرَوَى عُبَيْدَةُ الضُّبَيْيُّ (١) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ ذِي النُّفَرَةِ [الْجَهَنِيِّ] (٢).

وَرَوَى حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ ، فَأَخْطَأَ فِيهِ ، وَقَالَ [فِيهِ (٣)] : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ (٤) .

وَالصَّحِيحُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْبَرَاءِ [بْنِ عَازِبٍ (٥)] .

(١) « عبيدة » مصغر ، وهو ابن ممتب : بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد اللامنة المكسورة .

(٢) الزيادة من س . ورواية عبيدة هذه رواها عبد الله بن أحمد في مسند أبيه (٤) : ٦٧ و ٥ و ١١٢) عن عمرو الناقد ، ولكن في (٤ : ٦٠) أن عبد الله رواه عن أبيه عن عمرو الناقد ، وهو خطأ من النسخ أو الطبع ، فإن الحديث معروف أنه من زيادات عبد الله على المسند ، كما ذكره ابن حجر في الإصابة (٢ : ١٧٦ - ١٧٧) ولبه أيضاً لابن عسك .

(٣) الزيادة من س .

(٤) رواية حماد بن سلمة رواها أحمد في المسند (٤ : ٣٥٢) عن عفان بن حماد .

(٥) الزيادة من ع و ه و ك . وقال ابن أبي حاتم في العليل (رقم ٣٨ ج ١

(٢٥) : « سألت أبي عن حديث رواه عبيدة الضبي عن عبد الله بن عبد الله الرازي عن عبد الرحمن بن أبي ليلي عن ذِي النُّفَرَةِ الطَّائِي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الوضوء من لحم الإبل ، قال : توضؤا . ورواه جابر الجعفي عن حبيب بن أبي ثابت عن سليك القطفاني عن النبي صلى الله عليه وسلم . وحدثنا سعدويه قال : حدثنا عناد بن العوام عن الحجاج بن أرتاة عن عبد الله بن أبي ليلي عن أسيد بن حضير عن النبي صلى الله عليه وسلم . قلت لأبي : فأيهما الصحيح ؟ قال : ما رواه الأعمش عن عبد الله بن عبد الله الرازي عن عبد الرحمن بن أبي ليلي عن البراء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والأعمش أحفظ . وهذا موافق لما رجحه الترمذی .

قال إسحاق : صَحَّ في هذا الباب ^(١) حديثان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : حديثُ البراء ، وحديثُ جابر بن سَمْرَةَ ^(٢) .
 [وهو قولُ أحمد وإسحاق ^(٣) . وقد روى عن بعض أهل العلم من التابعين وغيرهم : أنهم لم يَرَوْا الوضوءَ من لحوم الإبل . وهو قولُ سفيانَ الثوري وأهل الكوفة ^(٤)] .

(١) في هـ و ك « أصح ما في هذا الباب » .

(٢) حديث جابر بن سمرة رواه مسلم في صحيحه (١ : ١٠٨) : « أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتوضأ من لحوم النم ؟ قال : إن شئت فتوضأ ، وإن شئت فلا تتوضأ . قال : أتوضأ من لحوم الإبل ؟ قال : نعم فتوضأ من لحوم الإبل » . ورواه الطيالسي (رقم ٧٦٦) وأحمد في المسند (٥ : ٨٦ و ٨٨ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٦ و ٩٨ و ١٠٠ و ١٠٢ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٨) .

(٣) وهذا القول هو الصحيح المؤيد بالأحاديث . قال النووي في شرح مسلم (٤ : ٤٩) : « وهذا المذهب أقوى دليلاً ، وإن كان الجمهور على خلافه . وقد أجاب الجمهور عن هذا الحديث بحديث جابر : كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مسّت النار . ولكن هذا الحديث عام ، وحديث الوضوء من لحوم الإبل خاص ، والخامس مقدم على العام » . وقال الفاضل أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي (١ : ١١٢) : « وحديث لحم الإبل صحيح مشهور ، وليس يقوى عندي ترك الوضوء منه » . وحاول بعضهم أن يتلمس حكمة لوجوب الوضوء من لحوم الإبل ، ولنا نذهب هذا المذهب ، ولكن نقول كما قال الشافعي في الأم (١ : ١٤) : « إنما الوضوء والغسل تبعيد » .

(٤) الزيادة من ج .

٦١

باب

الوضوء من مس الذكر

٨٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلَا يُصَلِّ حَتَّى يَتَوَضَّأَ » (١) .

(١) أصل الحديث رواية مالك في الموطأ (١ : ٦٤) : « عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد ابن عمرو بن حزم : أنه سمع عمرو بن الزبير يقول : دخلت على مروان بن الحكم فتذاكرنا ما يكون منه الوضوء ، فقال مروان : ومن مس الذكر الوضوء ، فقال عمرو : ما علمت هذا ، فقال مروان بن الحكم : أخبرني بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ . رواه الشافعي في الأم (١ : ٧٥) عن مالك . ورواه أبو داود (١ : ٧١) والنسائي (١ : ٣٧) من طريق مالك .

وروى أحمد (٦ : ٤٠٧) والنسائي (١ : ٣٨) من طريق شعيب عن الزهري قال : « أخبرني عبد الله بن أبي بكر بن حزم الأنصاري أنه سمع عمرو بن الزبير يقول : ذكر مروان في إمارته على المدينة أنه يتوضأ من مس الذكر إذا أفضى إليه الرجل يده فأنكرت ذلك عليه ، فقلت : لا وضوء على من مسه ، فقال مروان : أخبرني بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر ما يتوضأ منه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ويتوضأ من مس الذكر . قال عمرو : فلم أزل أماري مروان حتى دعا رجلا من حرسه فأرسله إلى بسرة يسألها عما حدثت من ذلك ؟ فأرسلت بسرة بمثل الذي حدثني عنها مروان . »

ثم أخذ عمرو بن الزبير بهذا الحديث وصار يفتي به وينظر عليه ، فروى ابن الجارود في المنتقى (س ١٩) من طريق سفیان بن عيينة : « عن عبد الله بن أبي بكر قال : تذاكر أبي وعمرو ما يتوضأ منه » فذكر عمرو وذكر ، حتى ذكر الوضوء من مس =

الذكر ، قال أبي : لم أسمع به ، فقال : أخبرني مروان عن بسرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من مس ذكره فليتوضأ ، قلنا : أرسل إليها ، فأرسل إليها حرسيا ورجلا فجاء الرسول بذلك . ورواه أحمد في المسند (٦ : ٤٠٦) مختصرا عن صفيان وعن إسماعيل بن علي ، كلاهما عن عبد الله بن أبي بكر بنحوه .

وبسرة هي بنت صفوان بن نوفل بن أسد بن عبد العزيز ، وكانت من البليات المهاجرات ، وعمها ورقة بن نوفل . وهي جدة عبد الملك بن مروان . أم أمه . كما قال مالك بن أنس فيما رواه الحاكم عنه (١ : ١٣٨) .

وقد أراد عروة أن يزداد توفا في الحديث ، فسأل عنه بسرة ، فصدقت ما روى عنها مروان ، وصار الحديث عند عروة بن روايته عن مروان عن بسرة ، ومن روايته عن بسرة نفسها ، وكان الرواة يسمونه منه ويرويه عنهم غيرهم فثمة من يحكي الحديث تاماً على وجهه ، ومنهم من يختصر القصة ويروي أصل الحديث ، فتارة يجعلونه « عن عروة عن مروان عن بسرة » وتارة يجعلونه « عن عروة عن بسرة » ثم أخطأ بعض العلماء فجعل هذا الاختلاف علة يضيف بها الحديث ، وهو صحيح لاطلة له كما ترى ، وزاد بعضهم أن هشام بن عروة لم يسمه من أبيه ، وهو خطأ أيضاً ، فإن رواية الترمذي هنا صريحة في أن هشام سمى من أبيه ، ثم لو صحت هذه اللفظة ما أثرت ، لأن غير هشام من الثقات رواه سماعاً من عروة ، كما سبق من رواية عبد الله بن أبي بكر بن حزم .

وأما سماع عروة من بسرة فقد ثبت ذلك من رواية شعيب بن إسحق الدمشقي وريمة ابن عثمان ، والمنقر بن عبد الله الحزامي ، وعنبسة بن عبد الواحد القرشي ، وأبي الأسود حميد بن الأسود البصري : كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن مروان عن بسرة ، وأن عروة سأل بسرة فصدقته . وهذه الروايات كلها في مستدرک الحاكم (١ : ١٣٦ - ١٣٧) وبعضها رواه البيهقي (١ : ١٢٩ - ١٣٠) ورواية ربيعة بن عثمان رواها ابن الجارود (ص ١٩ - ٢٠) وأوضحها كلها رواية عنبة بن عبد الواحد عن هشام عن أبيه قال : « فأثبت بسرة فحدثني مروان عنها : أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك » .

وروى أحمد في المسند (٦ : ٤٠٦ - ٤٠٧) عن يحيى بن سعيد عن هشام بن عروة قال : « حدثني أبي أن بسرة بنت صفوان أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من مس ذكره فلا يصل حتى يتوضأ » . وهو إسناد صحيح متصل بسامع هشام من أبيه ، وسماع أبيه عروة من بسرة .

[قال (١)]: وفي الباب عن أم حبيبة، وأبي أيوب، وأبي هريرة، وأزوى ابنة أنيس، وعائشة، وجابر، وزيد بن خالد، وعبد الله بن عمرو.

= وهذه مناظرة جرت بين أئمة الحديث وأعلام هذا الشأن في عصرهم: فروى الحاكم في المستدرک (١: ١٣٩) من طريق رجاء بن مرجى الحافظ، وكان ثقة ثبتاً إماماً في علم الحديث وحفظه والمعرفة به. قال: «اجتمعنا في مسجد الحيف أنا وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، فضاظروا في مس الذكر. فقال يحيى بن معين: يتوضأ منه، وقال علي بن المديني بقول السكوفيين وتقلد قولهم - يعني التزمه في المناظرة - واحتج يحيى بن معين بحديث بسرة بنت صفوان، واحتج علي بن المديني بحديث قيس ابن طلق عن أبيه، وقال ليحيى بن معين: كيف تتفقد إسعاد بسرة؟ ومروان إنما أرسل شرطياً حتى رد جوابها؟ فقال يحيى: ثم لم يفتح ذلك عروة حتى أتى بسرة فسألها وشافته بالحديث، ثم قال يحيى: ولقد أكثر الناس في قيس بن طلق، وإياه لا يخرج حديثه. فقال أحمد بن حنبل: كلا الأمرين على ما اتفقا، فقال يحيى: مالك عن نافع عن ابن عمر: أنه توضأ من مس الذكر، فقال علي: كان ابن مسعود يقول: لا يتوضأ منه، وإنا ما هو بضعه من جسديك. فقال يحيى: عن من؟ فقال: عن سفيان بن أبي قيس عن هزبل عن عبد الله، وإذا اجتمع ابن مسعود وابن عمر واختلفا، فابن مسعود أولى أن يتبع. فقال له أحمد بن حنبل: نعم، ولكن أبو قيس الأودي لا يخرج بحديثه. فقال علي: حدثني أبو نعيم ثنا مسعر عن عمير بن سعيد عن عمار بن ياسر قال: ما أبالي مسنته أو أفني. فقال أحمد: عمار وابن عمر استويا، فمن شاء أخذ بهذا، ومن شاء أخذ بهذا. فقال يحيى: «بين عمير بن سعيد وعمار مفازة» ورواها البيهقي أيضاً (١: ١٣٦).

وروى البيهقي عن علي بن المديني قال: «اجتمع سفيان وابن جريج فتذاكرا مس الذكر. فقال ابن جريج: يتوضأ منه. وقال سفيان: لا يتوضأ منه. فقال سفيان: رأيت لو أن رجلاً أمسك بيده منياً، ما كان عليه؟ فقال ابن جريج: بفسل يده. قال: أيهما أكبر؟ المني أو مس الذكر؟ فقال: ما ألقاها على لسانيك إلا الشيطان ١١».

وفي مسائل أبي داود لأحمد بن حنبل (ص ٣٠٩) وهي مسائل سأل أبو داود عنها شيخه أحمد بن حنبل في الفقه والحديث، وأصلها موجود يدق بالمشكاة الظاهرية، وهو مكتوب في حياة أبي داود سنة ٢٦٦ قال: «قلت لأحمد: حديث بسرة ليس بصحيح في مس الذكر؟ قال: بلى هو صحيح، وذلك أن مروان حدثهم ثم جاءهم الرسول عنها بذلك».

(١) الزيادة من ع و ب .

(٢) في س «بذن» .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

[قال (١)] : هكذا رواه (٢) غير واحدٍ مثل هذا (٣) عن هشام بن

عروة عن أبيه [عن بُسْرَةَ (٤)] .

٨٣ — [وَرَوَى أَبُو أُسَامَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ

عَنْ أَبِيهِ (١)] عَنْ مَرْوَانَ عَنْ بُسْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [نَحْوَهُ (٢)] .

حَدَّثَنَا بِذَلِكَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ بِهَذَا (٣) .

٨٤ — وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَبُو الزُّنَادِ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ بُسْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ [قَالَ (٤)] حَدَّثَنَا

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ بُسْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٥) نَحْوَهُ .

وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ (٦) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْعَامِلِينَ

وَبِهِ يَقُولُ الْأَوْزَاعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ وَإِسْحَاقُ .

قال محمد : [و (٥)] أصح شيء في هذا الباب حديث بُسْرَةَ .

(١) الزيادة من ع و س .

(٢) هكذا في ع وهو أصح ، وفي س و ه و ك « روى » .

(٣) في س « مثل هذا الحديث » ، وما هنا أجود وأصح .

(٤) الزيادة من ع و ه و ك .

(٥) الزيادة من ع .

(٦) رواية أبي أسامة هذه رواها ابن الجارود أيضا (ص ١٩) عن إسحاق بن منصور

كرواية الترمذي .

(٧) الزيادة من س .

(٨) الإضمار من أول قوله « حدثنا بذلك علي بن حجر » إلى هنا سقط من ع .

(٩) في ع « رسول الله » .

[و (۱)] قال أبو زُرْعَةَ: حَدِيثُ أُمِّ حَبِيبَةَ فِي هَذَا الْبَابِ صَحِيحٌ (۲) ،
 وَهُوَ حَدِيثُ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَرِثِ عَنِ مَكْحُولٍ عَنِ عَنبَسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ
 عَنِ أُمِّ حَبِيبَةَ .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ : لَمْ يَسْمَعْ مَكْحُولٌ مِنْ عَنبَسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ ، وَرَوَى
 مَكْحُولٌ عَنْ رَجُلٍ عَنِ عَنبَسَةَ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ .
 وَكَأَنَّهُ لَمْ يَرَهُ هَذَا الْحَدِيثَ صَحِيحاً (۳) .

(۱) الزيادة من ح و ه و ك .

(۲) ل و ه و ك ه أصح ، وما هنا أجود .

(۳) في ح ، بن ، وهو خطأ .

(۴) حديث أم حبيبة رواه ابن ماجه (۱ : ۹۱) والبيهقي (۱ : ۱۳۰) من طريق
 الهيثم بن حميد عن العلاء بن الحرث ، ونسبه مجد الدين بن تيمية في المنتقى أيضا للأثرم ،
 ونقل تصحيحه من أحمد وأبي زرعة ، ونقل ابن حجر في التلخيص (ص ۵) أن
 الحاكم صححه ، وأن الحلال نقل في الدليل تصحيحه عن أحمد ، وأن ابن السكن قال :
 « لأعلم له علة » ورد قول من قالوا : إن مكحولاً لم يسم من عنبسة : بأن دعياً خالفهم
 « وهو أعرف بحديث الشاميين ، فأثبت سماع مكحول من عنبسة » .

فائدة : أشار الترمذی الى حديث عبد الله بن عمرو في هذا الباب . وهو حديث
 عمرو بن حبيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قِيَامًا
 رَجُلٌ مَسَّ فَرْجَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ ، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مَسَّتْ فَرْجَهَا فَلْيَتَوَضَّأْ ، رواه ابن الجارود
 (ص ۲۰) من حديث بقية بن الوليد قال « حدثني الزبيدي قال حدثني عمرو بن حبيب »
 وهذا إسناد صحيح ، لأن بقية بن الوليد ثقة ، وإنما يخفى من تدليس ، وقد صرح
 هنا بالسماع من محمد بن الوليد الزبيدي ، وهو ثقة ثقة ، ورواه أحمد (رقم ۷۰۷۶
 ج ۲ ص ۲۲۲) من طريق بقية عن الزبيدي ولكن ليس فيه التصريح بالسماع .

باب

ما جاء [في (١)] ترك الوضوء من مس الذكراً

٨٥ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا مَلَازِمُ بْنُ عَمْرٍو (٢) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرِ
عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ [هُوَ (٣)] الْحَنْظَلِيُّ (٤) عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « وَهَلْ هُوَ إِلَّا مُضَغَةٌ مِنْهُ ؟ أَوْ بَضْمَةٌ (٥) مِنْهُ (٦) ؟ » .
[قال (٧)] : وفي الباب عن أبي أُمَامَةَ .

قال أبو عيسى : وقد روي عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله

(١) الزيادة من ع .

(٢) هو ملازم بن عمرو بن عبد الله بن بدر السجسي ، فهو يروي عن جده لأبيه وما تفان .

(٣) الزيادة من س .

(٤) نسبة إلى « بني حنيفة » قبيلة من النخيلة .

(٥) « البضمة » بفتح الباء للموعدة وإسكان الضاد للجمعة : القطعة من اللحم . وقد مكسر
الباء أيضاً في هذا المعنى ، كما في النهاية واللسان .

(٦) الحديث رواه النسائي (١ : ٤٨) عن هناد شيخ الترمذي فيه ، وهو مطول ، ويظهر
أن الترمذي اختصره ، ولفظ النسائي : « أخبرنا هناد عن ملازم قال حدثنا عبد الله بن
بدر عن قيس بن طلح بن علي عن أبيه قال : خرجنا وقد أحت قدمنا على رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، فبايناه ورضينا معه ، فلما قضى الصلاة جاء رجل كأنه بدوي .
فقلل : يا رسول الله ، ما ترى في رجل من ذكره في الصلاة ؟ قال : وهل هو
إلا مضغ منك ، أو بضمة منك ؟ » . ورواه أبو داود (١ : ٧٢) وابن الجارود
(س ٢٠) والبيهقي (١ : ١٢٤) من طريق ملازم بن عمرو بنحوه .

(٧) الزيادة من ع و س .

عليه وسلم وبعض التابعين : أنهم لم يروا الوضوء من مس الذكر . وهو قول أهل الكوفة وابن المبارك .

وهذا الحديث أحسن شيء روي في هذا الباب .

وقد روي هذا الحديث أيوب بن عتبة ومحمد بن جابر عن قيس بن طلق عن أبيه (١) .

وقد تكلم بعض أهل الحديث في محمد بن جابر وأيوب بن عتبة .
وحديث ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر أصح وأحسن (٢) .

(١) رواية أيوب بن عتبة هند الطيالسي (رقم ١٠٩٦) وأحمد في المسند (٤ : ٢٢) .
ورواية محمد بن جابر عنده أيضا بإسنادين (٤ : ٢٣) وعند ابن ماجه (١ : ٩١) .
وأبي داود وابن الجارود .

(٢) حديث طلق من طريق ملازم حديث صحيح . وقد تكلم بعض أهل الحديث في قيس بن طلق ، فروى الزعفراني عن القاسمي قال : « سألنا عن قيس فلم نجد من يعرفه بما يكون لنا قبول خبره » نقله البيهقي (١ : ١٣٥) .

ولكن عرفه غيره ، فوقفه ابن معين والعلجى وابن حبان .
وقد اضطربت أقوال العلماء بين حديثي بسرة وطلق : في ترجيح أحدهما على الآخر من جهة الصحة ، وفي الجمع بينهما ، وأكثر علماء الشافعية ومن ذهب مذهبهم يصفون حديث طلق بن علي ، ولكنه حديث صحيح ، كما قلنا ، وقد صححه ابن حزم في المحلى ، وذهب الكثير من أهل العلم بالحديث والفقهاء إلى أنه مفتوح بإيجاب الوضوء من مس الذكر ، واستدلوا لذلك ببعض الروايات التي تبدل على أن طلق بن علي إنما جاء المدينة في السنة الأولى من الهجرة ، حينما كان المسلمون يبنون مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأحسن ما رأيت في الدلالة على نسخه ما قال ابن حزم في المحلى (١ : ٢٣٩) . « وهذا خير صحيح ، إلا أنهم لاجبة لهم فيه ، لوجوه : أحدها أن هذا الخبر موافق لما كان الناس عليه قبل ورود الأمر بالوضوء =

٦٣

باب

[مَا جَاءَ فِي (١)] تَرَكَ الْوُضُوءَ مِنَ الْقُبْلَةِ

٨٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، وَهَنَّادٌ ، وَأَبُو كُرَيْبٍ ، وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ،
وَعُمَرُو بْنُ غَيْلَانَ ، وَأَبُو هَمَّارٍ [الْحَسِينُ بْنُ حُرَيْثٍ (١)] قَالُوا : حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ
عَنِ الْأَمْشِ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ : أَنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبَّلَ بَعْضَ نِسَائِهِ ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ .
قَالَ : قُلْتُ : مَنْ هِيَ إِلَّا أَنْتِ ؟ [قَالَ (٢)] : فَضَحِكَتْ (٣) .

== من مس الفرج ، هذا لاشك فيه ، فإذا هو كذلك فعلمه . نسوخ يقينا حين أمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوضوء من مس الفرج ، ولا يعمل ترك ما يقين أنه
ناسخ ، والأخذ بما يقين أنه ملسوخ . وثانيتها : أن كلامه عليه السلام « هل هو إلا
بضعة منك » دليل بين على أنه كان قبل الأمر بالوضوء منه ، لأنه لو كان بعده لم يقبل
عليه السلام هذا الكلام ، بل كان يبين أن الأمر بذلك قد نسخ ، وقوله هذا يدل على
أنه لم يكن سلف فيه حكم أصلا ، وأنه كسائر الأعضاء .

(١) الزيادة من ع .

(٢) الزيادة من س .

(٣) رواه أبو داود (١ : ٧٠) عن عثمان بن أبي شيبة ، وابن ماجه (١ : ٩٣ - ٩٤) عن
عن أبي بكر بن أبي شيبة وعلى بن محمد ، والطبري في التفسير (٥ : ٦٧) عن
أبي كريب ، وأحمد في المسند (٦ : ٢١٠) كلهم عن وكيع عن الأعمش ، بهذا الإسناد .
ورواه الدارقطني (س ٥٠) من طريق أبي هشام الرافعي وحاجب بن سليمان ويوسف
ابن موسى ، كلهم عن وكيع عن الأعمش . ورواه الطبري عن إسماعيل بن موسى
الهدى عن أبي بكر بن عياش عن الأعمش . ورواه الدارقطني (س ٥١) من طريق =

قال أبو عيسى : وقد روى نحو هذا عن ^(١) غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين . وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة ، قالوا : ليس في القبلة وضوء .

وقال مالك بن أنس والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحق : في القبلة وضوء ^(٢) ، وهو قول غير واحد [من أهل العلم ^(٣)] من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين .

وإنما ترك أصحابنا ^(٤) حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا لأنه لا يصح عندهم لحال الإسناد .

قال : وسمعت أبا بكر المطار البصري يذکر عن علي بن المدبني قال : ضمف يحيى بن سميد القطان هذا الحديث [جدا ^(٥)] ، وقال : هو شبيهه لاشي ^(٦) .

إسماعيل بن موسى أيضا ، ورواه كذلك من طريق محمد بن الحجاج عن أبي بكر بن عباس عن الأعمش . ورواه (ص ٥٠) من طريق علي بن هاشم وأبي يحيى الخثعمي عن الأعمش . وكل هذه الروايات لم يذكر فيها نسب عروة ، إلا في رواية أحمد وابن ماجه ، فإن فيهما « عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة بن الزبير » . وهذا حديث صحيح لاعتاده ، وقد علله بعضهم بما لا يظن في صحته ، وسأني تخصيص ذلك إن شاء الله .

(١) في ع و ك « من » بدل « عن » .

(٢) في ع « الوضوء » .

(٣) الزيادة من ع و ه و ك .

(٤) يريد بهم أهل الحديث .

(٥) الزيادة من ع .

(٦) روى الدارقطني (ص ٥١) عن أبي بكر النيسابوري عن عبد الرحمن بن بصر قال :

« سمعت يحيى بن سميد يقول - وذكر له حديث الأعمش عن حبيب عن عروة - =

قال : وسمعت محمد بن إسماعيل يضعف هذا الحديث ، وقال : حبيب

بن أبي ثابت لم يسمع من عروة (١) .

قال : أما إن سفيان الثوري كان أعلم الناس بهذا ، زعم أن حبيبا لم يسمع من عروة شيئا . ثم روى عن محمد بن مخلد عن صالح بن أحمد عن هل بن المدوني قال : « سمعت يحيى - وذكر عنه حديثنا الأعمش عن حبيب عن عروة عن عائشة : تصلى وإن قطر الدم على الحنجر ، وفي رواية - : قال يحيى : احك عني أنهما شبه لاشيء . » وقال أبو داود في السنن : « قال يحيى بن سعيد القطان لرجل : احك عني أن هذين - يعني حديث الأعمش هذا عن حبيب ، وحديثه هذا الإسناد في المستحاضة أنها تتوضأ لكل صلاة - قال يحيى : احك عني أنهما شبه لاشيء . »

(١) قال أبو داود : « وروى عن الثوري قال : ما حدثنا حبيب إلا عن عروة المزني ، يعني لم يحدثهم عن عروة بن الزبير يعني . » قال أبو داود : « وقد روى حزة الزيات عن حبيب عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثا صحيحا » ، والحديث الذي يشير إليه أبو داود رواه الترمذي في الدعوات (٢ : ٢٦١) طبعة بولاق ، و ٢ : ١٨٦ - طبعة الهند) وقال : هذا حديث حسن غريب . قال : سمعت محمد بن يقول : حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير شيئا . وهذا يقل أولا على أن عروة في هذا الإسناد هو عروة بن الزبير ، كما صرح بذلك في رواية أحمد وابن ماجه ، خلافا لمن وهم فزعم أن عروة هنا هو عروة المزني ، لما روى أبو داود من طريق عبد الرحمن ابن مفرأ . قال : « ثنا الأعمش قال : ثنا أصحاب لنا عن عروة المزني عن عائشة بهذا الحديث . وهذا ضعيف لأن عبد الرحمن بن مفرأ وإن كان من أهل الصدق إلا أن فيه ضعفا ، وقد أنكر عليه ابن المديني أحاديث يزويها عن الأعمش لا يتابعه عليها الثقات ، وقال الحاكم أبو أحمد : « حدث بأحاديث لا يتابع عليها » . وقد خالفه في روايته هنا الثقات من أصحاب الأعمش الحفاظ كما بينا في أسانيد الحديث ، ويدل كلام أبي داود ثانيا على أنه يرى صحة رواية حبيب عن عروة ، ويؤيده أن حبيب بن أبي ثابت لم يعرف بالتدليس ، بل هو ثقة حجة ، وقد أدرك كثيرا من الصحابة ، وسمع منهم ، كابن عمر ، وابن عباس ، وأنس . وابن عمر مات سنة ٧٤ ، وابن عباس سنة ٦٨ ، وها أقدم وفاة من عروة ، فقد توفي بعد التسعين ، وحبيب مات سنة ١١٩ وعمره ٧٣ سنة أو أكثر . وقال الزبيدي في نصب الراية (١ : ٣٨) : « وقد مال أبو عمر ابن عبد البر إلى تصحيح هذا الحديث . فقال : صححه الكوفيون وثبتوه ، لرواية =

== الثقات من أئمة الحديث له ، وحبيب لا ينكر لغاؤه عروة ، لروايته عن هو أكبر ، من عروة وأقدم موتا . وقال في موضع آخر : لاشك أنه أدرك عروة . انتهى . ولما صرح من صرح من العلماء بأنه لم يسمع هذا الحديث من عروة ، تقليداً لسفيان الثوري ، وموافقة للبخارى في مذهبه .

وقد بين عما مضى أن سفيان أرسل الكلمة لإرسالا من غير دليل يؤيدها ، وأن أبا داود خالفه وأثبت صحة رواية حبيب عن عروة . والبخارى شرطه في الرواية معروف ، وهو شرط شديد ، خالفه فيه أكثر أهل العلم .

ومع كل هذا فإن حبيباً لم ينفرد برواية هذا الحديث ، وقد تابعه عليه هشام بن عروة عن أبيه عروة بن الزبير . فروى الدارقطني (ص ٥٠) : « حدثنا أبو بكر النيسابوري نا حاجب بن سليمان نا وكيم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض نساءه ثم صلى ولم يتوضأ ، ثم ضحك » قال الدارقطني : « نفرد به حاجب عن وكيم ، وروى فيه ، والصواب عن وكيم بهذا الإسناد : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم ، وحاجب لم يكن لله كتاب ، وإنما كان يحدث من حفظه » . وهذا الإسناد صحيح لامتنان فيه . فإن النهساوري إمام مشهور ، وحاجب بن سليمان النجفي - بفتح الميم وإسكان النون وكسر الباء الموحدة - ؛ ذكره ابن حبان في الثقات ، وروى عنه النسائي وقال : « ثقة » ولم يظن فيه أحد من الأئمة إلا كلمة الدارقطني هذه ، وهو محكم منه بلا دليل ، وحكم على الراوى بالخطأ من غير حجة ، فإن المنين مختطبان : بعض الرواة روى في قبلة الصائم ، وبعضهم روى في قبلة المتوضئ ، فهما حديثان لا يملل أحدهما بالآخر . وقد تابع أبو أويس وكيفا على روايته عن هشام عن أبيه . فروى الدارقطني عن الحسين بن إسماعيل عن علي بن عبد العزيز الوراق : « نا عاصم بن علي نا أبو أويس حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة : أنها بلغها قول ابن عمر : في القبلة الوضوء : فقالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم ثم لا يتوضأ » ثم علله الدارقطني بقوله غريبة فقال : « لأعلم حدث به عن عاصم بن علي هكذا غير علي بن عبد العزيز ! » .

أما علي بن عبد العزيز ، فهو الحافظ أبو الحسن البغوي ، شيخ الحرم ومصنف المسند ، عاش بضعا وتسعين سنة ، ومات سنة ٢٨٦ وهو ثقة حجة ، وقال الدارقطني : « ثقة مأثور » وانظر تذكرة الحفاظ (٢ : ١٧٨) ومثل هذا يقبل منه ما ينفرد بروايته ، بل ينظر فيما يخالفه فيه غيره من الثقات ، فقله يكون أحفظ منهم ==

== وأرجح رواية . وأما عاصم بن علي بن عاصم الواسطي ، فإنه شيخ البخاري ، قال أحده : « ما أصح حديثه عن شعبة والمعدى » وقال المروزي : « قلت لأحمد : إن يحيى بن معين يقول . كل عاصم في الدنيا ضعيف ؟ قال : ما أعلم في عاصم بن علي إلا خيراً ، كان حديثه صحيحاً ، انظر مقدمة الفتح (ص ١٠٠ طبعته بولاق) وقال الذهبي في اللباز : « هو كما قال فيه التلعثني أبو حاتم : صدوق » وقال أيضاً : « كان من أئمة السنة قولاً بالحق ، احتج به البخاري » . ومات عاصم هذا سنة ٢٢١ ، وكان في عشرة التسعين .

وأما أبو أويس فهو عبد الله بن عبد الله بن أويس ، وهو ابن عم مالك بن أنس وزوج أخته ، وكان ثقة صدوقاً ، في حفظه شيء . قال ابن عبد البر : « لا يحيى عنه أحد جرحاً في دينه وأمانته » وإنما عابوه بسوء حفظه ، وأنه يخالف في بعض حديثه . وهو هنا لم يخالف أحداً ، وإنما وافق وكيفا في رواية هذا الحديث عن هشام بن روة عن أبيه ، فرواه عنه مثله ، وواقفه أيضاً في أن الحديث عن عروة وكعب عن حبيب بن أبي ثابت .

وقد جاء الحديث بإسناد آخر صحيح عن عائشة ، قال ابن الزكائي في الجوهر النقي (١ : ١٢٥) : « قال أبو بكر البرزالي في مسنده : حدثنا إسماعيل بن يعقوب بن صبيح حدثنا محمد بن موسى بن أهين حدثنا أبي عن عبد الكريم الجزري ، عن عطاء ، عن عائشة : أنه عليه السلام كان يقبل بغير نائه ولا يتوضأ . وعبد الكريم : روى عنه مالك في الموطأ ، وأخرج له الشيطان وغيرهما ، وثقة ابن معين وأبو حاتم ، وأبو زرعة وغيرهم . وموسى بن أهين : مشهور ، وثقه أبو زرعة وأبو حاتم ، وأخرج له مسلم . وابنه : مشهور . روى له البخاري . وإسماعيل : روى عنه النسائي ، وثقه أبو عوانة الإسفرائيني ، وأخرج له ابن خزيمة في صحيحه ، وذكره ابن حبان في الثقات . وأخرج الدارقطني هذا الحديث من وجه آخر عن عبد الكريم . وقال عبد الحق - بعد ذكره لهذا الحديث من جهة البرزالي - : لأعلم له عملة توجب تركه ، ولا أعلم فيه من ماتقدم أكثر من قول ابن معين : حديث عبد الكريم عن عطاء حديث ردى ، لأنه غير محفوظ ، وانفراد الثقة بالحديث لا يضره » . وانظر أيضاً نصب الراية للزلمي (١ : ٣٨) ، فقد نقل هذا الكلام كله نصاً .

وهذا هو التحقيق الصحيح في تليل الأحاديث من غير عصبية ذهب ، ولا تقليد لأحد .

وقد جاءت متابعات أخرى وشواهد لهذا الحديث بعضها صحيح وبعضها يقارب الصحيح =

وقد روى عن إبراهيم التيمي عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قبلها ولم يتوضأ^(١) » .

وهذا لا يصح أيضاً ، ولا تعرف لإبراهيم التيمي سماعاً من عائشة^(٢) .

== وأكثرها لامطمئن فيه إلا احتمال الخطأ من بعض الرواة ، أو ادعاءه عليهم . وتضاهى على الرواية برفع الاحتمال ، ويتقرر الادعاء ، وانظرها في الدارقطني (ص ٤٩ - ٥٢) واصلب الراية (١ : ٣٧ - ٣٩) ومن أحسنها ما رواه أحمد في المسند (٦ : ٦٢) « ثنا محمد بن فضيل ثنا الحجاج بن عمرو بن شعيب عن زينب السهمية عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ثم يقبل ويصلى ولا يتوضأ » . ورواه ابن ماجه (١ : ٩٤) عن أبي بكر بن أبي شبة عن محمد بن فضيل . ورواه الدارقطني من طريق عباد بن العوام من حجاج بإسناده . ورواه الطبري في التفسير (٥ : ٦٧) عن أبي كريب عن حفص بن غيات عن حجاج عن عمرو عن زينب مرفوعاً ، ولم يذكر فيه عائشة ، والراوى قد يرسل الحديث وقد يصله ، وإسناده أحمد وابن ماجه والدارقطني لإسناده حسن . وقد أعله أبو حاتم وأبو زرعقة بأن « الحجاج يدلس في حديثه عن الضمفاء ، ولا يحتج بحديثه » نقله ابن أبي حاتم في الملل (رقم ١٠٩) ، وأعله الدارقطني بأن « زينب هذه مجبولة ، ولا تقوم بها حجة » أما الحجاج بن أوطاة فإنه عندنا ثقة ، ولا تطرح من حديثه إلا ما ثبت أنه ذلسه أو أخطأ فيه . ومع هذا فإنه لم ينفرد به عن عمرو بن شعيب ، فإن الدارقطني رواه بنحوه من طريق الأوزاعي : « نا عمرو بن شعيب » . وأما زينب السهمية فهي : زينب بنت محمد بن عبد الله بن عمرو ابن العاص ، تفرد عنها ابن أخيها عمرو بن شعيب ، وليس هذا بطراح روايتها بته ، فقد قال الذهبي في آخر اللباز : « فصل في النسوة المجهولات ، وما عدت من النساء من اتهمت ولا من تركوها » كأنه يذهب إلى أن الجهالة بين تجهلن من المسجورات المجهولات ، إذا روى عنهن ثقة ، وهذا الإسناد بكل حال ليس أصل الباب ، ولكنه شاهد جيد أو متابع حثيث لحديث حبيب بن أبي ثابت عن عروة :

(١) حديث إبراهيم التيمي عن عائشة رواه أحمد (٦ : ٢١٠) وأبو داود (١ : ٦٩) واللساني (١ : ٣٩) والدارقطني (ص ٥١ - ٥٢) كلهم من طريق الثوري عن أبي زوق عن إبراهيم التيمي عن عائشة .

(٢) في ع « عن » بدل « من » .

(٣) قال أبو داود : « هو مرسل » وإبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة شيئاً . وقال ==

وليس يصح عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هذا الباب شيء (١).

النسائي : « ليس في هذا الباب حديث أحسن من هذا الحديث ، وإن كان برفصلا » . وقال الدارقطني : « لم يروه عن إبراهيم التيمي غير أبي روق عطية بن الحرث ، ولا نعلم حدث به عنه غير الثوري وأبي حنيفة . واختاب فيه : فأستنده الثوري عن عائشة ، وأستده أبو حنيفة عن حفصة ، وكلاهما أرسله ، وإبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة ولا من حفصة ، ولا أدرك زمانهما ، وقد زوى هذا الحديث معاوية بن هشام عن الثوري عن أبي روق عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن عائشة فوصل لإسناده ، واختلف عنه في لفظه : فقال عثمان بن أبي شيبة عنه بهذا الإسناد : إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو ضائم ، وقال عنه غير عثمان : إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل ولا يتوضأ » . ومن عجب أن الدارقطني بعد هذا وصل الحديث بإسنادين عن الثوري ، ثم بإسناد عن أبي حنيفة . ثم وصل رواية عثمان بن أبي شيبة في قبلة الصائم من طريق معاوية عن الثوري ، ثم لم يسند الرواية التي علقها عن « غير عثمان » عن معاوية بن هشام حتى يقين لنا إسنادهما ، وأمله يكون إسنادهما صحيحا إلى معاوية بن هشام ! افتكر الحديث ملقا ، فلم يتمكن الحكم عليه بشيء ، وليس هذا من صنيع المنصفين ، وقد بحثت عن هذا الإسناد الذي أشار إليه وعلقه فلم أجده .

وأبو روق عطية بن الحرث . قال أبو حاتم : صدوق ، وذكره ابن حبان في الثقات . ومعاوية بن هشام الذي نقل الدارقطني أنه وصل الحديث - : وعلقه أبو داود ، وذكره ابن حبان في الثقات . ومن هذا يدين أن رواية إبراهيم التيمي عن عائشة هنا لها أصل ، وليست من الضعيف الذي يعرض عنه .

(٢) أما هذا الباب « باب ترك الوضوء من القبلة » فقد سح فيه شيء ، وهو حديث عائشة من الطرق التي وضعناها وصححناها ، ومن طرق أخرى أشرنا إليها .

وأما أصل الباب ومرجع الخلاف فهو : هل يجب الوضوء من نس المرأة ؟ ذهب بعض الصحابة والتابعين ومن تبعهم من الفقهاء والمحدثين إلى الوجوب ، وذهب بعض الصحابة ومن بعدهم إلى عدم الوجوب ، وهو الصحيح الراجح .

وأصل الخلاف فيه تفسير اللبس من قوله تعالى في سورة المائدة :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى السُّبُحِ ، وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ، وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْمَرْءِ

== مِنْكُمْ مِنَ الْفَائِطِ أَوْ لَسْتُمْ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ،
فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ) آية ٦ ، وكذلك في قوله تعالى في
سورة النساء : (أو لستم النساء) آية ٤٣ .

على القراءتين في الآيتين ، فقد قرأها حزة والسكسائي وخلف : « لستم » بغير ألف ،
وقرأها باقي القراء العشرة : « لاستم » بالألف .

قال ابن رشد في بداية المجتهد (١ : ٢٩ - ٣٠) . « وسبب اختلافهم في هذه
المسئلة اشتراك اسم اللمس في كلام العرب . فإن العرب تطلقه مرة على اللمس الذي هو
باليد ، ومرة تسكني به من الجماع . فذهب قوم إلى أن اللمس الموجب للطهارة في آية
الوضوء هو الجماع ، في قوله تعالى : (أو لاستم النساء) . وذهب آخرون إلى أنه اللمس
باليد . ثم قال : « وقد احتج من أوجب الوضوء من اللمس باليد بأن اللمس ينطلق
حقيقة على اللمس باليد ، وينطلق مجازاً على الجماع ، وأنه إذا تردد اللفظ بين الحقيقة
والمجاز : فالأولى أن يحمل على الحقيقة ، حتى يدل الدليل على المجاز ولأولئك أن يقولوا
إن المجاز إذا كثر استعماله كان أدل على المجاز منه على الحقيقة ، كالحال في اسم الفائض
الذي هو أدل على الحدث - الذي هو فيه مجاز - منه على المطئن من الأرض ، الذي
هو فيه حقيقة . والذي اعتضده : أن اللمس وإن كانت دلالاته على المشيين بالسواء أو
قريباً من السواء - : أنه أظهر عندى في الجماع ، وإن كان مجازاً ، لأن الله تعالى قد
كفى بالباشرة واللمس عن الجماع ، وما في معنى اللمس . وعلى هذا التأويل في الآية
يحتج بها في إجازة التيمم للجنب ، دون تقدير تقديم فيها ولا تأخير ، على ماسياتي بعده
وترفع المعارضة التي بين الآثار والآية على التأويل الآخر - يقصد ابن رشد بالآثار هنا
حديث عائشة في القبلة - وأما من فهم من الآية اللمسين معاً فضعيف ، فإن العرب إذا
خاطبت بالاسم المشترك إنما تقصد به معنى واحداً من المعاني التي يدل عليها الاسم ،
لاجميع المعاني التي يدل عليها . وهذا بين بنفسه في كلامهم .

وهذا الذي قاله ابن رشد تحقيق دقيق ، وبحث واضح نفيس ، فإن سياق الآيتين
لا يدل إلا على أن المراد المعنى المكسب عنه فقط ، وكذلك قال الطبري في التفسير بعد
حكاية القولين : « وأولى القولين في ذلك بالصواب قول من قال: عنى الله بقوله أو لاستم
النساء : الجماع ، دون غيره من معاني اللمس ، لصحة الخبر عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أنه قبل بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ » .

والفائضون على نصرة القول بأن اللمس يتنص ، وبالتمص له والذب عنه ، من =

== الفقهاء والمحدثين : هم علماء المشافعية ، والشافعي نفسه ، رضى الله عنه : ذهب إلى هذا المذهب وقال به ، ولكنه - فيما يبدو لي من كلامه - يفسر الآية بذلك على شيء من الخذر ، وكأنه يتخرج من الجزم به ، إذ لم يصل إليه حديث صحيح في الباب ، فإنه قال في الأم (١ : ١٢ - ١٣) بعد ذكر آية المائدة : « فأخبه أن يكون أوجب الوضوء من الغائط وأوجه من الملامسة ، وإنما ذكرها موصولة بالغائط بعد ذكر الجنابة ، فأشبهت الملامسة أن تكون اللمس باليد ، والقبلة غير الجنابة . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال : قبلة الرجل امرأته وجسها بيده من الملامسة ، فن قبل امرأته أو جسها بيده فعليه الوضوء . قال الشافعي : وبلغنا عن ابن مسعود قريب من معنى قول ابن عمر . فهذا التعبير من الشافعي ، وهو دقيق العبارة ، ولا يبقى الكلام جزافاً ، ولا يرسل القول إرضالاً . يقول : « فأشبهت الملامسة أن تكون اللمس باليد » : قد فهم منه الخذر والتزدد ، لأنه لم يجد عنده في الباب حديثاً مرفوعاً صحيحاً ، وإنما وجد أثراً صحيحاً عن ابن عمر ، ووجد نحوه عن ابن مسعود ، ووجد الآية نحتل معنى قولهما ، فاحتياط لذلك ، وفسر الآية على ما يوافق مائدة من الأثر عن الصحابة .

ومما يؤيد ما ذهب إليه في معنى كلام الشافعي : أن ابن رشد بعد أن نقل حديث حبيب بن عمرو عن عائشة - المذكور في هذا الباب - نقل عن ابن عباس الجري أنه مال إلى تصحيحه وأنه قال : « وروى هذا الحديث أيضاً من طريق معبد بن نباتة . وقال الشافعي : إن ثبت حديث معبد بن نباتة في القبلة لم أر فيها ولا في اللمس وضوءاً » . وأن الحافظ ابن حجر في التلخيص (ص ٤٤) نقل نحو ذلك عن الشافعي ، فقال : « قال الشافعي : روى معبد بن نباتة عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه كان يقبل ولا يتوضأ . وقال : لأعرف حال معبد ، فإن كان ثقة فالحجة فيما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم » .

فهذا نقل مشرق ، وقبله نقل مغرب : كلاهما عن الشافعي أنه لو صح عنده حديث عائشة لتعب له ولم يقل ينقض الوضوء من اللمس ، وهو يدل على أنه يرى أن تفسير اللمس بما فسره به ليس على سبيل الجزم والقطع . أما نحن وقد أثبتنا صحة الحديث . فلا ينبغي لنا أن نزدق في تفسير الآية التفسير الصحيح : أن اللمس كناية عن الجماع ويجب علينا أن نأخذ بالحديث الصحيح : أن القبلة - وهي أقوى من اللمس المجرد - لا تنقض الوضوء .

وهذا الحافظ البيهقي ، وهو ناصر مذهب الشافعي ، وهو المتصحب له حقاً - يذكر بعض أسانيد حديث عائشة ، ويطلبها بما يראה على لها ، ثم يقول : « والحديث الصحيح عن عائشة في قبلة الصائم ، فعله الضعفاء من الرواة على ترك الوضوء منها ، ولو صح إسنادها لقلنا به إن شاء الله تعالى » . فهو أيضاً لا يقطع بأن المراد باللمس في الآية ==

٦٤

باب

[مَا جَاءَ فِي (١)] الوضوء من التَّيِّءِ والرُّعَافِ

٨٧ - حَرْشُ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنِ أَبِي السَّفَرِ ، [وَهُوَ أَحَدُ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ

= المعنى الحقيقي للكلمة ، لأنه يصرح بأنه لو صح حديث عائشة لقال به ، ولو قال به لاضطره ذلك إلى تفسير اللبس بالمعنى المجازى الصحيح في تفسيرها .
فائدة : ورد في الباب أيضا حديثان صحيحان :

الأول : رواه الشيخان وغيرهما من طريق مالك عن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة قالت : « كنت أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورجلاى فوقته ، فإذا سجد غمزنى فقبضت رجلى ، وإذا قام بسطتها . قالت : والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح » (فتح البارى ١ : ٤١٣ و ٤٨٥) و (مسلم ١ : ١٤٥) قال الحافظ ابن حجر : « وقد استعمل بقولها غمزنى على أن لمس المرأة لا ينقض الوضوء . وتغيب باحتمال الحائل ، أو بالخصوصية » ١١١ .

ومن البين الواضح أن هذا التغيب لا قيمة له ، بل هو باطل . لأن الخصوصية لا تثبت إلا بدليل صريح ، واحتمال الحائل لا يفكر فيه إلا متعصب !! .

الحديث للثانى : رواه النسائى (١ : ٣٨) من طريق الليث بن سعد عن ابن الهاد عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت : « إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلى وإنى لمعرضة بين يديه اعتراض الجنازة ، حتى إذا أراد أن يوتر مسنى برجله » . قال الحافظ ابن حجر في التلخيص (ص ٤٨) : « لإسناده صحيح ، واستعمل به على أن اللمس في الآية الجماع ، لأنه مسها في الصلاة واستمر » . وهذا منه لإنصاف بعدم التعسف الذى تقفاه عنه ، رحمه الله .

فائدة أخرى : حديث معبد بن زبانة الذى أشار إليه الشافعى فيما نقله عنه ابن عبد البر وابن حجر : لم أجده بعد طول البحث والتتبع ، وكذلك لم أجده ترجمة لعبد هذا ، ولعلنا نوفق إلى ذلك فى موضع آخر إن شاء الله .

(١) الزيادة من ع .

المهداني الكوفي^(١) [وإسحاق بن منصور، قال أبو عبيدة : حدثنا^(٢)، وقال إسحاق : أخبرنا عبد الصمد بن عبد الوارث حدثني أبي^(٣) عن حسين المعلم عن يحيى بن أبي كثير^(٤)] : حدثني عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي عن يعيش بن الوليد الخزومي عن أبيه^(٥) عن معدان بن أبي طلحة عن أبي الدرداء : « أن رسول الله^(٦) صلى الله عليه وسلم قام [فأظفر^(٧)] فتوضأ ، فلقيت ثوبان في مسجد دمشق ، فذكرت ذلك له^(٨) ، فقال : صدق ، أنا صببت له وضوءه^(٩) . »

- (١) الزيادة من ح . و « السفر » بالسبب والقائه للفتوحين .
 (٢) كلمة « حدثنا » سقطت من ح وهو خطأ .
 (٣) أبوه : هو عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان التيمي الضبري .
 (٤) الزيادة من ح و ه و هـ .
 (٥) أبوه : هو الوليد بن هشام بن معاوية بن هشام بن عتبة بن أبي معيط — بالتصغير — الأموي ، وهو من شيوخ الأوزاعي ، ولكن الأوزاعي روى هذا الحديث عن ابنه يعيش عنه .
 (٦) في س « أه النبي » .
 (٧) الزيادة من ح ، ولا توجد في غيرها من نسخ الترمذي التي بيدي ، وفي مكتبة المرحوم أحمد تيمور باشا الجزء الأول من نسخة عتيقة من الترمذي مكتوبة بخط أندلسي في سنة ٥٥٢ هـ وعليها سماعات لبعض الحفاظ ، وفيها : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قام فأظفر » وفي حاشيتها بخط آخر مانصه : « في الأصل : قام فتوضأ » . وستتكلم على الخلاف في هذين الحرفين عند الكلام على الحديث إن شاء الله .
 (٨) في ح « فذكرت له ذلك » .
 (٩) الحديث رواه أحمد في المسند (٦ : ٤٤٣) قال : « ثنا عبد الصمد قال : ثنا أبي قال : ثنا الحسين عن يحيى بن أبي كثير قال : حدثني عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي عن يعيش بن الوليد بن هشام حدثه أن أباه حدثه قال : حدثني معدان بن أبي طلحة أن أبا الدرداء أخبره : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فأظفر . قال : فلقيت ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد دمشق ، فقلت : إن أبا الدرداء أخبرني أن =

رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم فأفطر ، قال : صدق ، أنا صبيت له وضوءه . . .
 ورواه الدارمي في سننه (٢ : ١٤) عن عبد الحميد بن عبد الوارث نحوه ، ورواه
 الحافظ بجمل « بفتح الباء الموحدة وإسكان الحاء المهملة وفتح الشين المعجمة - واسمه
 « أسلم بن سهل الواسطي » وهو « ثقة ثبت إمام » كما قال الذهبي في التذكرة - ،
 وهو صاحب كتاب « تاريخ واسط » المحفوظ منه نسخة مخطوطة عتيقة بمكتبة المرحوم
 أحمد باشا تيمور ، رواه بجمل في تاريخه هذا عن فضل بن داود بن سليمان بن داود
 ابن درهم عن عبد الصمد بن عبيد الوارث عن أبيه . ورواه الطحاوي
 (١ : ٣٤٧ - ٣٤٨) والحاكم (١ : ٤٢٦) والدارقطني (س ٥٧ - ٥٨) وابن
 الجارود (س ١٥) والبيهقي (١ : ١٤٤) كلهم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث
 عن أبيه ، ورواه أبو داود (٢ : ٢٨٣) والدارقطني (س ٥٨ و ٢٣٨) والطحاوي
 (١ : ٣٤٨) والبيهقي (١ : ٢٢٠) كلهم من طريق عبد الوارث عن حسين المظلم ،
 ورواه هؤلاء أو بعضهم وكذلك أحمد في المسند (٥ : ١٩٥ و ٢٧٧ و ٤٤٩ : ٦)
 من طرق أخرى ، وكل الذين ذكرناهم رَوَوْهُ بلفظ « قائم فأفطر » إلا رواية أحمد في
 (٦ : ٤٤٩) فلفظها : « ثمة عبد الرازق ثنا معمر بن يحيى بن أبي كثير عن يمين
 ابن الوليد عن خالد بن معدان عن أبي الدرداء قال : استقاه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فأفطر ، فأتى بما فتواضاً . . . وحديث الباب نقله أحمد بن حنبل في المستدرك
 بلفظ : « قائم فتواضاً » ونسبه لأحمد الترمذي ، ولم أجده بهذا اللفظ في مسند أحمد .
 واستدرك عليه الشوكاني (١ : ٢٣٥) بأنه عند أحمد وأصحاب السنن الثلاثة وابن
 الجارود وابن حبان والدارقطني والبيهقي والطبراني وابن منده والحاكم بلفظ : « قائم
 فأفطر » . وهذا الذي قاله الشوكاني نقله عن الحافظ ابن حجر في التلخيص (س ٦٨٨) .
 ونقله ابن حرم في المحلى (١ : ٢٥٨) بدون إسناد عن الأوزاعي بلفظ « قائم فتواضاً » .
 ولم أجده بهذا اللفظ إلا في هذه المواضع التي ذكرتها . وقد ورد أصل الحديث عن
 ثوبان من طريق أخرى ، فرواه أحمد (٥ : ٢٧٦) : « ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة
 عن أبي الجودي عن بلج عن أبي شعبة المهري ، قال : وكان غاصر الناس بسطنطينية ،
 قال : قيل لثوبان : حدثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قائم فأفطر . . . وهذا إسناد صحيح : أبو الجودي الأسدي الشامي
 زريل واسط وثقة ابن معين ، وذكره ابن حبان في الثقات . وبلج - بفتح الباء وإسكان
 اللام وآخره جيم - بن عبد الله المهري ذكره ابن حبان في الثقات . وأبو شعبة المهري
 ذكره ابن حبان في ثقات التابعين ، ورواه أيضاً الطيالسي (رقم ٩٩٣) عن شعبة ،
 والطحاوي (١ : ٣٤٨) والبيهقي (٤ : ٢٢٠) كلاهما من طريق شعبة .

قال [أبو عيسى^(١)] : وَقَالَ إِسْحَقُ بْنُ مَعْقُورٍ : «مَعْدَانُ بْنُ طَلْحَةَ» .
قال أبو عيسى : و «ابنُ أَبِي طَلْحَةَ أَصَحُّ»^(٢) .

[قال أبو عيسى^(٣)] : و [قَدْ] رَأَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ
أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وغيرهم من^(٤)] [التَّابِعِينَ : الوضوء من
القيء والرَّهَافِ . وهو قولُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وابنِ الْمُبَارَكِ وَاحِدًا وَإِسْحَقُ .
وقال بعضُ أهلِ الْعِلْمِ : ليس في الْقِيءِ وَالرَّهَافِ وَضُوءٌ . وهو قولُ
مَالِكٍ وَالثَّانِفِيِّ^(٥) .

(١) الزيادة من ع .

(٢) وكذلك سماه ابن سعد في الطبقات «معدان بن أبي طلحة اليمعري» (ج ٧ ق ٢ من ١٥٤)
وهذا يخالف ما رجحه ابن معين ، فقد قال : «أهل الشام يقولون : ابن طلحة ،
واتناده وهوؤلاء يقولون : ابن أبي طلحة ، وأهل الشام أنهت فيه . ومعدان هذاتفة .

(٣) الزيادة من ع و ه و ك .

(٤) الزيادة عن س و ه و ك .

(٥) هذا هو القول الصحيح . والقائلون بالوضوء من القيء والرهاف احتجوا بأحاديث
ضعيفة وآثار عن الصحابة ، وليس في شيء من ذلك حجة . وأما حديث الباب فإنه
لا يدل على وجوب الوضوء من القيء ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ لكل
صلاة طاهراً وغير طاهر . ووجوب الوضوء أو نقض الوضوء : لا يثبت بالفعل فقط ،
لأن الفعل لا يدل على الوجوب ، إلا أن يفعله ويأمر الناس بفعله ، أو ينص على أن
هذا الفعل ناقض للوضوء . وهذا واضح بديهي .

وقد تبين لك مما روينا من ألفاظ حديث الباب : أن أكثر الروايات فيها :
«قَاءَ فَأَفْطَرَ» وفي بعضها . «قَاءَ فَتَوَضَّأَ» وفي نسخة من الترمذي هنا : «قَاءَ فَأَفْطَرَ
فَتَوَضَّأَ» . وأن الرجح أن صحة الرواية : «قَاءَ فَأَفْطَرَ» . وقد تمسك الشارح
المباركفوري بنحو ذلك فقال : «فن يروم الاستدلال بحديث [الباب] على أن القيء
ناقض للوضوء : لا بد له من أن يثبت أن لفظ : فتوضأ ، بعد لفظ : قاء . - محفوظ .
ونحن نوافق على أنه غير محفوظ في اللفظ ، ولكنه على كل حال ثابت في المعنى ، لأن

وقد جَوَّدَ حَسِينُ أَعْلَمُ هَذَا الْحَدِيثَ .
 وَحَدِيثُ حَسِينٍ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ .
 وَرَوَى مَعْمَرٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ فَأَخْطَأَ فِيهِ ، فَقَالَ :
 « عَنْ يَعِيشَ بْنِ الْوَالِيدِ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ » وَلَمْ يَذْكُرْ
 فِيهِ الْأَوْزَاعِيَّ ، وَقَالَ : « عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ » وَإِنَّمَا هُوَ « مَعْدَانُ
 بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ^(١) » .

= قول ثوبان تصديقا لأبي الدرداء : « صدق ، أنا صبت له وضوءه » : دليل على أن
 الوضوء المذكور في أصل الحديث ، وإن اختصر في الرواية ، لأن ثوبان يؤكد الرواية
 بأنه هو الذي صب له الوضوء بعد الفيم ، والدالة الصحيحة هي ما ذكرنا أولا . وقد
 أشار إلى نهر ذلك الشارح فقال : « قال أبو الطيب السندی في شرح الترمذی : الفاء
 يدل على أن الوضوء كان مرتبا على الفيم وبسببه » وهو المطلوب ، فتكون للسببية ،
 فيندفع به ما أوجب به القائلون بعدم النقص من أنه لادلالة في الحديث على أن الفيم
 ناقض للوضوء ، لجواز أن يكون الوضوء بعد الفيم على وجه الاستحباب ، أو على وجه
 الاتفاق . انتهى . قلت : قوله : فاء فتوضأ : ليس لصا صريحا في أن الفيم ناقض
 للوضوء ، لاحتمال أن تكون الفاء للتعقيب من دون أن تكون للسببية . قال الطحاوي
 في شرح الآثار : وليس في هذين الحديثين - يعني حديث أبي الدرداء وثوبان بلفظ :
 فاء فأفطر - دلالة على أن الفيم كان مفطرا له ، وإنما فاء فأفطر بعد ذلك . انتهى .
 أقول : ولو كانت الفاء للسببية لم تدل أيضا على تقض الوضوء أو الصوم بالفيم ، لأنه
 قد يتوضأ الإنسان بعده من أجل النظافة وإزالة النقص الذي يبقى في الفم والأنف وعلى
 بعض الأعضاء ، وقد يفطر لما يتوبه من الضعف والترخي ، مما لا يستطيع معه احتمال
 مشقة الصوم ، أو خشية الضرر والمرض . فالفيم سبب لهما ، ولكنه سبب قاضي
 طبيعي ، ولا يكون سببا شرعيا إلا بنص صريح من الشارع .

(١) رواية معمر ذكرناها فيما مضى نقلا عن مسند أحمد (٦ : ٤٤٩) . ولنا توافق
 الترمذی في ادعائه الخطأ على معمر ، وإنما هو عندنا إسناد آخر للحديث . وخالد
 بن معدان تابعي ثقة معروف ، مات في أول القرن الثاني . روى عن كثير من الصحابة =

٦٥

باب

[ما جاء في (١)] الوضوء بالنيبذ (٢)

٨٨ - حَدَّثَنَا حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي قَزَّازَةَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : سَأَلَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا فِي إِدَاوَتِكَ ؟
فَقُلْتُ : نَيْبِذٌ . فَقَالَ : تَمْرَةٌ طَيِّبَةٌ وَمَاءٌ طَهُورٌ . قَالَ : فَتَوَضَّأُ مِنْهُ (٣) .

قال أبو عيسى : وإِنَّمَا رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وأبو زيد رجلٌ مُتَّجِهٌ لِعِنْدِ أَهْلِ الْحَدِيثِ ، لَا يُعْرَفُ (٤) لَهُ رِوَايَةٌ غَيْرُ

هَذَا الْحَدِيثِ (٥) .

= منهم معاوية ، واختلف في سماعه من أبي الفرداء . ويعيش بن الوليد تابعي ثقة أيضا ،
وقد روى عن معاوية ، ومعاوية مات سنة ٥٩ أو سنة ٦٠ ، ويعيش بن الوليد
وخالد بن معدان كلاهما من أهل الشام . فلا يبعد أن يروى أحدهما عن الآخر ،
ومعمر حافظ ثقة متقن ، لا تحكم عليه بالخطأ جزافا .

(١) الزيادة من ج .

(٢) في ح « من النيبذ » وهو خطأ .

(٣) الحديث رواه أبو داود (١ : ٣٢) وابن ماجه (١ : ٧٩) وهو حديث ضعيف
كما سيأتي .

(٤) « تعرف » كتبت في ج بالتاء الفوقية وبالياء المنصبة معا ، وكلاهما صحيح . وفي
هـ و « تعرف » بالنون ، وهو صواب أيضا ، وتكون « رواية » بالنصب .
وفي س « لا تعرف له كبير رواية » . وزيادة « كبير » غير جيدة ، لأن أبا زيد
هنا لم يرو عنه إلا هذا الحديث الواحد .

(٥) أبو زيد ، يقال إنه الخزومي مولدٌ لمروين حديث ، ولا يعرف اسمه ، وقال أبو داود :

وقدر رأي بعض أهل العلم الوضوء بالنبيذ، منهم: سفيان [الثوري]^(١) وغيره.

وقال بعض أهل العلم: لا يتوضأ بالنبيذ، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق. [و^(٢)] قال إسحاق: إن ابتلي رجل بهذا فتوضأ بالنبيذ وتيمم^(٣) أحب إلي.

قال أبو عيسى: وقول من يقول «لا يتوضأ بالنبيذ»: أقرب إلى الكتاب وأشبهه، لأن الله تعالى قال^(٤): «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا»^(٥).

= «كان أبو زيد نبذا بالكوفة».

ونقل الترمذي في نصب الراية (١ : ٧٢) عن كتاب الضملاء لابن حبان قال : «أبو زيد شيخ يروي عن ابن مسعود ، وليس يدري من هو ، ولا يعرف أبوه ولا بلده ، ومن كان بهذا التتم ثم روى خبرا واحدا خالف فيه الكتاب والسنة والإجماع والقياس : استعصم بحاجته مارواه» .

ونقل عن ابن عدي عن البخاري قال : «أبو زيد الذي روى حديث ابن مسعود في الوضوء بالنبيذ : مجهول لا يعرف بصحة عبد الله ، ولا يصح هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو خلاف القرآن» .

ونقل عن ابن عبد البر في الاستيعاب قال : «أبو زيد مولى عمرو بن حريث مجهول غندم ، لا يعرف بغير رواية أبي فزارة ، وحديثه عن ابن مسعود في الوضوء بالنبيذ منكر لأصله ، ولا رواه من يوثق به ، ولا يثبت» .

وقال ابن أبي حاتم في الطل (رقم ١٤ ج ١ ص ١٧) : «سمعت أبا زرعة يقول : حديث أبي فزارة ليس بصحيح ، وأبو زيد مجهول» .

وقد ضمت الطحاوي في معاني الآثار أسانيد حديث ابن مسعود في هذا كلها ، واختار أنه لا يجوز الوضوء به في حال من الأحوال . انظر شرح معاني الآثار (١ : ٥٧ - ٥٨) .

(١) الزيادة من ج .

(٢) الزيادة من ج و ه و هـ .

(٣) في نسخة مند ك «تيمم» محذوف واو اللطف .

(٤) في ج «يقول» .

(٥) سورة النساء ، الآية (٤٣) . وسورة المائدة ، الآية (٦) .

٦٦

باب

[في (١)] المضمضة من اللبن

٨٩ - حَدَّثَنَا قَتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ
عُبَيْدِ اللَّهِ [بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (٢)] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ شَرِبَ لَبَنًا فَدَعَا بِمَاءٍ فَضَمَّضَ (٣) ، وَقَالَ : إِنَّ لَهُ دَسِيمًا (٤) .
[قَالَ (٥)] وَفِي الْبَابِ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ [السَّاعِدِيِّ (٦)] ، وَأُمِّ سَلَمَةَ .
قَالَ أَبُو عَيْسَى : [وَ (٥)] هَذَا حَدِيثٌ [حَسَنٌ (٦)] صَحِيحٌ .
وَقَدْ رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمَضْمُضَةَ مِنَ اللَّبَنِ ، وَهَذَا عِنْدَنَا عَلَى
الِاسْتِحْبَابِ . وَلَمْ يَرَ بَعْضُهُمُ الْمَضْمُضَةَ مِنَ اللَّبَنِ .

= ومن أقوى حجج من منح الوضوء بالبيذ أن حديث ابن مسعود هذا إنما زعم رواه
أنه كان ليلة الجن في مكة ، ومي قبل الهجرة ، فلو كان الحديث صحيحا - وهو غير
صحيح - لكان منسوخا بأبي النساء والمائدة ، وهما مدنيان بلا خلاف .

(١) الزيادة من ح .

(٢) الزيادة من ح و س .

(٣) في س « فمضمض » .

(٤) قال الحافظ في الفتح (١ : ٢٧٠) هذا أحد الأحاديث التي أخرجها الأئمة الخمسة ، وهم :

الشيخان وأبو داود والنسائي والترمذي عن شيخ واحد ، وهو قتيبة .

(٥) الزيادة من س .

(٦) الزيادة من س و ه و ك .

٦٧

باب

في كراهية^(١) ردّ السلام غير متوضي

٩٠ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ [مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَزْدِيُّ^(٢)] عَنْ سَعْيَانَ بْنِ الضَّحَّاكِ بْنِ هِشَانَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَجُلًا سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَبُولُ فَلَمْ يَرُدِّ عَلَيْهِ^(٣)» .

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح .
وإنما يُكرهُ هذا عندنا إذا كان على اللعائط والبول . وقد فسّر بعض أهل العلم ذلك .

وهذا^(٤) أحسنُ شيءٍ رُوِيَ في هذا الباب .

[قال أبو عيسى^(٥)]: وفي الباب عن المُعْجَرِ بْنِ قُنْفُذٍ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ ، وَعَلْقَمَةَ بْنِ الْفَعْوَاءِ^(٦) ، وَجَابِرٍ ، وَالْبَرَاءِ .

(١) في ح « كراهية » .

(٢) الزيادة من ح .

(٣) قال المصنف: « أخرجه الجماعة إلا البخاري » .

(٤) في ح « فهذا » .

(٥) الزيادة من ح و ب .

(٦) « الفعواء » بفتح الفاء وإسكان الفين المعجمة . كذا ضبطه الحافظ ابن حجر في الإصابة .

٦٨

باب

ما جاء في سُورِ الْكَلْبِ

٩١ - حَدَّثَنَا سَوَّارُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَنْبَرِيُّ حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ : سَمِعْتُ أُيُوبَ [يَحَدِّثُ ^(١)] عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْدِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « يُغَسَّلُ الْإِنَانَةُ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ سَبْعَ مَرَّاتٍ : أَوَّلَهُنَّ ، وَأَوْخَرَهُنَّ ^(٢) بِالْتَّرَابِ ، وَإِذَا وَلَغَتْ فِيهِ الْمِرَّةُ غُسِلَ مَرَّةً ^(٣) » .

= (٤ : ٢٦٦) وصاحب القاموس ، وكذلك هو في الاستيعاب (ص ٥١٠) وأسد الغاية (٤ : ١٣) وطبقات ابن سعد (ج ٤ ق ٤ ص ٣٢ ج ٥ ص ٣٤٠) ولكنه صحف في الموضع الأول منها « الغفواء » بالغاف والعين . ولكن ابن دريد سماه في الاشتقاق (ص ٢٨١) « هلقة بن الفغو » بدون اللد ، وقال : « والفغو : أول ما يبدو من نور الشجر إذا تفتح ، يقال : فنا الشجر وأفضى ، ومنه اشتقاق الفاغية المروفة ، من النور . وأنا أظن أن أصله « الغفواء » أيضا ، وأن الناسخ أخطأ في حذف اللد ، لما رأى من تفسير ابن دريد معنى المادة التي اشتق منها الاسم ، فظنه على لفظ المصدر . وأما اللذغتان هـ و هـ فإن الاسم فيها « للغفواء » بالسج والفاء وهو خطأ واضح ، ولا وجه له .

(١) الزيادة من ج .

(٢) هذا هو الصواب ، وهو الذي في كل النسخ ما عدا س فإن فيها بدله « أو قال أولهن » وهو خطأ . لأن الحديث رواه الشافعي عن سفيان عن أيوب ، وفيه « أو أخراهن » انظر الأم (ج ١ ص ٦) ولأن المحافظ نقله في بلوغ المرام (رقم ١٢) عن الترمذي بلفظ « أخراهن » .

(٣) أصل الحديث - بدون ذكر المرة - رواه أيضا مالك وأحمد وأصحاب الكتب الستة =

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

وهو قولُ الشافعيِّ وأحمدَ وإسحقَ .

وقد رُوِيَ هذا الحديثُ من غيرِ وجهٍ عن أبي هريرةَ عن النبيِّ

صلى الله عليه وسلم نحوَ هذا ، ولم يُذكر فيه (١) : « إِذَا وَلَغْتَ فِيهِ الْمِرَّةَ غَسِلَ مِرَّةً » (٢) .

قال (٣) : وفي الباب عن عبد الله بن مفضل (٤) .

= وانظر الخلاف في رواياته وألفاظه في الفتح (١ : ٢٣٩ - ٢٤٢) والتلخيص (ص ٧ - ٨ و ١٤) وطرح التريب (٢ : ١١٩ - ١٣٤) وقد أفاض في رواياته وقفه .

(١) كلمة « فيه » ليست في ع .

(٢) هذه الزيادة رواها أبو داود (١ : ٢٧) عن مسدد عن معتمر بن سليمان بإسناده موثوقة . وفي شرحه عون المبرود : « قال المنذرى : ولال البيهقي : أدرجه بعض الرواة في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو ما فيه ، والصحيح أنه في ولوغ الكلب مرفوع وفي ولوغ الهر موقوف . انتهى . وقال الزيلعي : قال في التلخيص : وعلمته أن مسددا رواه عن معتمر فوقفه ، رواه عنه أبو داود . قال في الإمام : والذي تلخص أنه مختلف في رفعه ، واعتمد الترمذي في تصحيحه على عدالة الرجال عنده ، ولم يظنفت لوقف من وقفه . والله أعلم » .

وهذا الذي قال العلامة ابن دقيق العيد في الإمام : صحيح جيد ، وأزيد عليه أن مسددا - في رواية أبي داود عنه - روى الحديث كله موقوفاً ، في ولوغ الكلب وفي ولوغ الهر ، فلو كان هذا لغة لكان ملة في الحديث كله ، ولكنه ليس ملة ولا شيئاً بها ، بل الرفع من باب زيادة الثقة ، وهي مقبولة ، فما صنعه الترمذي من تصحيح الحديث هو الصواب .

(٣) كلمة « قال » ليست في ه و ك .

(٤) رواه مسلم (١ : ٩٢) بلفظ : « إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ اغْتَسَلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ ، =

٦٩

باب

ما جاء في سُورِ الهِرَّةِ

٩٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ حَدَّثَنَا مَالِكُ
بْنُ أَنَسٍ ^(١) عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ حَمِيدَةَ بِنْتِ ^(٢) عُبَيْدِ
بْنِ رِفَاعَةَ ^(٣) مِنْ كَبِشَةَ ^(٤) بِنْتِ ^(٢) كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ، وَكَانَتْ عِنْدَ ^(٥)
ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ ^(٦) : أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ دَخَلَ عَلَيْهَا ، قَالَتْ : فَسَكَبْتُ لَهُ وُضُوءًا ،

= وعفروه الثامنة بالتراب . ورواه أيضا أبو داود والنسائي وابن ماجه . وفي المرح:
« قال النووي في شرح مسلم : وأما رواية «وعفروه الثامنة بالتراب» : فذهينا ومذهب
الجمهير أن المراد اغسلوه سبعا واحدة منهن بالتراب مع الماء ، فكان انتراب قائما مقام
غسلة فسميت ثمانية لهذا . انتهى . وتعب ابن دقيق العيد على هذا القول بأن قوله
وعفروه الثامنة بالتراب - : ظاهر في كونها غسلة مستقلة ، لكن لو وقع التفسير
في أوله قبل ورود الفسلات السبع : كانت الفسلات ثمانية ، ويكون إطلاق الفسلة
على الترتيب مجازاً ، وهذا الجمع من مرجحات تبين التراب في الأولى . انتهى . »

(١) الحديث في موطأ مالك من رواية يحيى بن يحيى (١ : ٤٥ - ٤٦) وفي موطأ محمد بن
الحسن الذي رواه عن مالك (ص ٨٣) .

(٢) في هـ و هـ « ابنة » .

(٣) هذا هو الصواب ، وهو الذي رواه كل رواية الموطأ عن مالك ، ما عدا يحيى ، فإنه قال
« حميدة بن أبي عبيد بن فروة » ، وهذا خطأ منه ، فإنها « حميدة بنت عبيد بن رفاعة
ابن رافع بن مالك بن النجبان » .

(٤) في الموطأ : « عن خالتها كبشة » .

(٥) في الموطأ : « تحت » بدل « عند » والمعنى واحد .

(٦) في ع « عند أبي قتادة » ، وهو خطأ .

قالت : فجاءت هريرة تشرب^(١) ، فأصغى لها الإناء^(٢) حتى شربت ، قالت : كبتة : فرآني أنظر إليه فقال : أتعجبين يا بنت أخي^(٣) ؟ قلت : نعم ، قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إنما ليست بنجس^(٤) ، إنما هي من الطوائف^(٥) أو الطوائف^(٥) » .

[وقد روى بعضهم عن مالك : « وكانت عند أبي قتادة » ، والصحيح

« ابن أبي قتادة »^(٦)] .

قال^(٧) : وفي الباب عن عائشة ، وأبي هريرة .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح^(٨) .

(١) في ع « لتشرب » وفي رواية يحيى : « لتشرب منه » وفي رواية محمد : « ففهربت منه » .

(٢) يعني : أماله لها ليسهل عليها العرب .

(٣) في الموطأين : « يا ابنة أخي » .

(٤) بفتح الجيم ، كما ضبطه الترمذى والنووى وابن دقيق العيد وابن سيد الناس وغيرهم ، و « النجس » : النجاسة ، وهو وصف بالمصدر ، يستوى فيه الذكر والمؤنث .

(٥) هكذا هو في أكثر الأصول « أو » التي للشك ، وهو الموافق لرواية يحيى ، وفي س

« والطوائف » بواو العطف ، وهو موافق لرواية محمد . والحديث رواه الشافعى

في الأم عن مالك (ج ١ ص ٦) والدارمى عن الحكم بن المبارك عن مالك (١ : ١٨٧ -

١٨٨) . ونسبه ابن حجر في التلخيص أيضا (س ١٥) لأبي داود والنسائى وابن ماجه

وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطنى والبيهقى ، ونقل تصحيحه عن البخارى

والدارقطنى والعتيل . ونقل في بلوغ المرام (رقم ٩) تصحيحه أيضا عن ابن خزيمة .

(٦) الزيادة من ع وهي زيادة جيدة ، ونقل السيوطى في شرح الموطأ عن ابن عبد البر قال :

« رواه ابن المبارك عن مالك فقال : امرأة أبي قتادة . قال : وهذا وهم منه ، إنما هي

امرأة ابنه » . ثم نقل عن الرامى أنه قال : « ويدل عليه أنه قال لها : يا ابنة أخي ،

ولا يحسن تسمية الزوجة باسم الحرام » .

(٧) كلمة « قال » ليست في هـ و هـ .

وهو قولُ أكثرِ العلماء من أصحابِ النبي صلى الله عليه وسلم والقابمين
ومن بعدهم : مثلُ الشافعيِّ وأحمدَ وإسحاقَ : لم يَرَوْا بِسُورِ الْهَرَّةِ بِأَسَا .
وَهَذَا أَحْسَنُ شَيْءٍ [رُوي (١)] فِي هَذَا الْبَابِ .
وَقَدْ جَوَّدَ مَالِكٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ .
وَلَمْ يَأْتِ بِهِ أَحَدٌ أُتِمَّ مِنْ مَالِكٍ .

٧٠

باب

[في (١)] المسح على الخفين

٩٣ — حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ مِنَ الْأَمْشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَمَّامٍ
بِْنِ الْحُرْثِ قَالَ : « بَالَ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ . فَقِيلَ
لَهُ : أَتَفْعَلُ هَذَا ؟ قَالَ : وَمَا يَمْنَعُنِي ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَفْعَلُهُ . قَالَ [إِبْرَاهِيمُ (١)] : وَكَانَ يُعْجِبُهُمْ حَدِيثُ جَرِيرٍ ، لِأَنَّ إِسْلَامَهُ كَانَ
يَعْدُ نَزُولَ الْمَائِدَةِ (٢) » [هَذَا قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ ، يَعْنِي « كَانَ يُعْجِبُهُمْ » (١)] .

(١) الزيادة من ج .

(٢) الزيادة من ج و ب .

(٣) الحديث رواه أصحاب الكتب الستة . وسورة المائدة من أواخر ما نزل من القرآن .
وقيل إن جريراً أسلم سنة ١٠ ، وقيل قبل ذلك بقليل . وسورة المائدة فيها آية
الوضوء . فكان أصحاب ابن مسعود يعجبهم خبر جرير هذا ، لأنه لو كان قبل نزول آية =

قال^(١) : وفي الباب عن عمر ، وعلي ، وحذيفة ، والمنهارة ، وبلال ،
وسعد ، وأبي أيوب ، وسلمان ، وبزيدة ، وعمر بن أمية ، وأنس ، وسهل
بن سعد ، ويحيى بن مرة ، وعبادة بن الصامت ، وأسامة بن شريك ،
وأبي أمامة ، وجابر ، وأسامة بن زيد : [وأبى عبادة ، ويقال « أبى
عمارة » ، و « أبى بن عمارة »^(٢)] .

قال أبو عيسى : [و^(٣)] حديث جرير حديث حسن صحيح .
٩٤ - ويروى عن شهر بن حوشب قال : « رأيت جرير بن عبد الله

= الرضوخ لاحتمل أن المسح على الخفين منسوخ بالأمر بفصل الرجلين في آية المائدة ، أما
فعله بعد نزولها فإنه يدل على أنه مفسر أو مخصص لها .

(١) كلمة « قال » ليست في هـ و ك .
(٢) الزيادة من س ولم تذكر في هـ و ك . وفي ع بدلها « وابن أبي عمارة » ويقال :
« ابن عمارة » ، وهو خطأ ، والصواب ما هنا . وحديثه رواه أبو داود (١ : ٩٦)
(٩٧ -) وابن ماجه (١ : ١٠٧) والمحاكم (١ : ١٧٠) وقال أبو داود : « وقد
اختلف في إسناده وليس بالقوى » - وهو حديث اتفقوا على ضعف إسناده وجهالقرواته
وأبى بن عمارة - بكسر العين ويقال بضمها - : صحابي مشهور . « وكان قد صلى مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى القبلتين » كما في رواية أبي داود . وسماه بعضهم
« أبى بن عبادة » بالدال بدل الراء ، والراجح الأول .

والمسح على الخفين ثابت بالتواتر الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال الزيلعي
في نصب الراية (١ : ٨٤) : « قال أبو عمر بن عبد البر في الاستذكار : روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم المسح على الخفين نحو أربعين صحابيا . وفي الإمام : قال ابن المنذر
روينا عن الحسن أنه قال : حدثني سبعون من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين » . ثم أخرج بعض طرقه عن أكثر من
خمين صحابيا بأسانيدهما . وذكر السيوطي في التدريب أنه أخرجه في كتابه في الأحاديث
المعروفة من رواية سبعين صحابيا ، وانظر بحث التواتر في شرحنا على ألفية السيوطي
في المصطلح (٤٦ - ٤٩) .

(٣) الزيادة من ع .

تَوْضُأً وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ . فَقُلْتُ لَهُ فِي ذَلِكَ ؟ فَقَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوْضُأً وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ . فَقُلْتُ لَهُ : أَقْبَلَ الْمَائِدَةَ أَمْ (١) بَعْدَ الْمَائِدَةِ ؟ فَقَالَ : مَا أَسَلَمْتُ إِلَّا بَعْدَ الْمَائِدَةِ « . حَدَّثَنَا (٢) بِذَلِكَ قَتَيْبَةُ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ زَيْيَادٍ التَّرْمِذِيُّ عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ جَرِيرٍ (٣) .

قال (٤) : وَرَوَى (٥) بَقِيَّةٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَدَمَ عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ جَرِيرٍ (٦) .

وهذا حديثٌ مُفَسَّرٌ ، لأنَّ بعضَ من أنكر المسحَ على الخُفَّينِ تأوَّلَ أنَّ مسحَ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على الخُفَّينِ (٧) كانَ قبلَ نُزُولِ المائدةِ ، وذَكَرَ

(١) في هـ و ك « أو » .

(٢) في س « قال حدثنا » .

(٣) هنا في ح زيادة « بذلك » وهي غير جيدة . ورواية شهر هذه إسنادهما صحيح . وقد تابعه عليها أبو زرعة بن عمرو بن جرير عن جده جرير بن عبد الله البجلي ، فروى أبو داود (١ : ٥٩) عن أبي زرعة : « أن جريرا بال ثم توضأ فمسح على الخفين ، وقال : ما يعني أن أمسح وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح الخفان » . وإنما كان ذلك قبل نزول المائدة ؟ قال : ما أحلت إلا بعد نزول المائدة . ورواه الحاكم في المستدرک (١ : ١٦٩) وصححه ووافقه الذهبي . ونقل الزيلعي في نصب الراية أن ابن خزيمة رواه أيضا في صحيحه .

(٤) كلمة « قال » ليست في ح .

(٥) في ج « ورواه » .

(٦) رواية بقية بن الوليد رواها البيهقي (١ : ٢٧٣ - ٢٧٤) بإسنادين عنه ، وقال في أولهما : « حدثني إبراهيم بن آدم » فارتفعت شبهة الدليس في الرواية .

(٧) قوله « على الخفين » ليس في ح .

جرير في حديثه أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين بعد
تُرْوَلِ الْمَاءِ .

٧١

باب

المسح على الخفين للمسافر والمقيم

٩٥ - حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ مَسْرُوقٍ ^(١)
عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ عَنْ عُمَرَ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ عَنْ خَزِيمَةَ
ابْنِ ثَابِتٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ ؟
فَقَالَ : لِلْمَسَافِرِ ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْمَقِيمِ يَوْمٌ ^(٢) . »
وَذَكَرَ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ صَحَّحَ حَدِيثَ خَزِيمَةَ [بِنِ ثَابِتٍ ^(٣)]
فِي الْمَسْحِ ^(٤) .

(١) سعيد هذا هو والد سفیان الثوري . والحديث رواه أحمد في المسند (٥ : ٢١٤)
و (٢١٥) عن عبد الرحمن بن مهدي وأبي نعيم وعن عبدالرزاق كانه عن سفیان الثوري
عن أبيه ، ورواه ابن ماجه (١ : ١٠١) من طريق وكيع عن سفیان .
(٢) هكذا في ب وفي ج « للمسافر ثلاثة أيام ، وللمقيم يوما وليلة » وفي هـ و
« للمسافر ثلاث ، وللمقيم يوم » وفي نسخة عند هـ « للمسافر ثلاثا ، وللمقيم يوما » .
(٣) الزيادة من ج .
(٤) الجملة كلها لم تذكر في هـ و لـ وإثباتها هو الصواب .

وأبو عبد الله الجَدَلِيُّ أَنَّمَا : «عَبْدُ بْنُ عَبْدِ» [ويقال: «عَبْدُ الرَّجْمِ
بْنُ عَبْدِ» (١)].

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح (٢).

وفي الباب عن علي، وأبي بكر (٣)، وأبي هريرة، وصفوان بن
عسال (٤)، وعوف بن مالك، وابن مهران، وجريير.

٩٦ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ عَامِرِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ

عَنْ زُرَّ (٥) بْنِ حُبَيْشٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (٦)
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا أَنْ لَا نَتَزِعَ خِفَانَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ
وَلَيْلَاتٍ إِلَّا مِنْ جَنَابَةِ، وَاسْكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ» (٧).

= ويؤيده أن الزيلعي نقل في نصب الرابة (١ : ٩٢) كلام الترمذي بعد الحديث على
النسب والترتيب المذكورين هنا إلى قوله «هذا حديث حسن صحيح».

(١) الزيادة من س و ح .

والجمله كلها من أول قوله «وأبو عبد الله الجدلي» مؤخره في ح عقب قوله «وليلتين»
في آخر حكاية قول الثوري ومن معه . وموضعها هنا أنسب ، وهو الثابت في كل الزيلعي
عن الترمذي كما قدمنا .

وأبو عبد الله الجدلي هذا ثقة ، وثقه أحمد وابن معين وابن حبان ، وتكلم فيه
بعضهم بما لا يقدح في صحة روايته . و «الجدلي» بالميم والدال المهملة المفروقين .

(٢) في ح «هذا حديث خزيمة حديث حسن صحيح» .

(٣) في ح «وأبي بكر» وما هنا أصح ، وحديث أبي بكر رواه البيهقي (١ : ٢٧٦)

و (٢٨١) ونسبه الزيلعي (١ : ٨٨) لابن خزيمة في صحيحه والطبراني في معجمه .

(٤) صفوان ذكر في ح مؤخره بعد جريير .

(٥) «زر» بكسر الزاي وتشديد الراء .

(٦) في ح «كان للنبي» .

(٧) الحديث نسبته ابن حجر في التلخيص (٥٨) إلى العاصم وأحمد والنسائي وابن ماجه

وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والبيهقي . ورواه أيضا الخطابي بإسناده في معالم =

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .
 وقد روى الحكم بن عتيبة^(١) وحماد عن إبراهيم النخعي^(٢) عن
 أبي عبد الله الجدلي عن خزيمه بن ثابت . ولا يصح^(٣) .
 قال علي بن المديني : قال يحيى [بن سعيد^(٤)] قال شعبة : لم يسمع
 إبراهيم النخعي من^(٥) أبي عبد الله الجدلي حديث المسح^(٦) .
 وقال زائدة عن منصور : كُفنا في حجرة إبراهيم التيمي ، ومعنا إبراهيم
 النخعي ، فحدثنا إبراهيم التيمي عن عمرو بن ميمون عن أبي عبد الله الجدلي

= السنن (١ : ٦٠ - ٦٢) مطولا ، وشرحه شرحا جيدا ، وبما قال هناك : « قوله :
 لكن من غائط وبول : كلفه « لكن » . وضوغة للاستدراك ، وذلك لأنه تقدمه نفي
 واستثناء ، وهو قوله : كان يأمرنا أن لا نترج خفافنا ثلاثة أيام وليلالحت إلا من
 جنابه . ثم قال : لكن من بول وغائط ونوم . فاستدركه بلكن ليعلم أن الرخصة
 إنما جاءت في هذا النوع من الأحداث دون الجنابه ، فإن المسافر الماسح على خفه إذا
 أجنب كان عليه ترج الخف وغسل الرجل مع سائر البدن . وهذا كما تقول : ما جاء في
 زيد لكن عمرو ، وما رأيت زيدا لكن خالدًا » .

(١) « قتيبة » بضم القين المهملة ، وبالطاء المثناة الفوقية والباء الموحدة المفتوحين بينهما ياء
 تحتيه ساكنة . وفي « قتيبة » وهو خطأ وتحرير .

(٢) في ح « عن إبراهيم بن خالد » وهو خطأ غريب ، وإبراهيم النخعي هو : إبراهيم
 ابن يزيد بن قيس بن الأسود ، وإبراهيم التيمي هو : إبراهيم بن يزيد بن شريك .

(٣) رواية إبراهيم النخعي رواها الطيالسي (رقم ١٢١٩) عن شعبة عن الحكم وحماد ،
 ورواها أحمد بأسانيد متعددة (٥ : ٢١٣ - ٢١٥) وأبو داود (١ : ٦٠) والبيهقي
 (١ : ٢٧٨) كلهم من طريق الحكم وحماد .

(٤) لزيادة من ب .

(٥) في ح و « عن » بدل « من » .

(٦) في التهذيب (١ : ١٧٨) : « قال أحمد عن حماد بن خالد عن شعبة : لم يسمع النخعي
 من أبي عبد الله الجدلي حديث خزيمه بن ثابت في المسح . وفي العلل الكبير لترمذی :
 سمع إبراهيم النخعي حديث أبي عبد الله الجدلي من إبراهيم التيمي ، والتيمي لم يسمعه
 منه » .

عن خزيمة بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم في المسح على الخفين (١).
قال محمد [بن إسماعيل (٢)]: أحسنُ شيء في هذا الباب حديث صفوان
بن عسال [المرادي (٣)].

قال أبو عيسى: وهو قول أكثر العلماء (٤) من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء، مثل: سفيان الثوري، وابن
البارك، والشافعي، وأحمد: وإسحق: قالوا: يمسح المقيم يوماً وليلة،
والمسافر ثلاثة أيام وليلتين.

قال [أبو عيسى (٥)]: وقد روى عن بعض أهل العلم: أنهم لم يؤقتوا
في المسح على الخفين، وهو قول مالك بن أنس.
[قال أبو عيسى (٦)]: [و (٧)] التوقيت أصح.

(١) قصة زائدة بن قدامة عن منصور رواها البيهقي (٢٧٧: ٦) من طريق شجاع بن
الوليد عن زائدة، والكنن فيها: «كنا في حجرة إبراهيم النخعي ومعا إبراهيم التيمي»
والأمر بينهما قريب. والحديث رواه أحمد أيضاً بإسنادين: عن أبي الصمد العمي،
وعن سفيان الثوري، كلاهما عن منصور عن التيمي.

(٢) الزيادة من ع و س.

(٣) الزيادة من ع وقد نقل البيهقي (٢٧٦: ٦) والزيلعي (٨٨: ٦) عن الترمذي
في اللعل الكبير قال: «سألت محمداً - يعني البخاري - قلت: وأي حديث عندك
أصح في التوقيت في المسح على الخفين؟ قال: حديث صفوان بن عسال. وحديث ابن
أبي بكره حسن» هذا لفظ البيهقي. ونقل الخطابي (٦٠: ١) عن البخاري نحوه.

(٤) كذا في س. وفي ع «بعض العلماء»، وفي ه و ك «وهو
قول العلماء».

(٥) الزيادة من ع.

(٦) الزيادة من س.

(٧) الزيادة من ع و ه و ك.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ أَيْضًا (١) مِنْ غَيْرِ حَدِيثٍ

عَاصِمٍ (٢) .

٧٢

بَاب

[مَا جَاءَ (٣) فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ : أَعْلَاهُ وَأَسْفَلُهُ (٤)]

٩٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الدَّمَشَقِيُّ حَدَّثَنَا الْوَالِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا نَوْزُ

بْنُ بَرِيدٍ عَنْ رَجَاءِ بْنِ خَيْمَةَ عَنْ كَاتِبِ الْمَغِيرَةِ عَنْ أُبَيِّ بْنِ شُعْبَةَ : « أَنْ

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلَهُ » .

(١) كلمة « أيضا » لم تذكر في ح .

(٢) الزيادة من ب و ح . وقد أشار الترمذی بهذا إلى الرد على من زعم أن مدار هذا الحديث على عاصم بن أبي النجود وادعى انفراجه به .

ونقل ابن حجر في التلخيص (ص ٥٨) عن ابن منده أنه تابع عاصمًا عليه عبد الوهاب ابن نخت وإسماعيل بن أبي خالد وطلحة بن مصرف والنهال بن عمرو وعبد بن مسودة وغيرهم . قال ابن حجر : « ومراده أصل الحديث ، لأنه في الأصل طويل مشتمل على التوبة ، والمرء مع من أحب ، وغير ذلك ، ولكن حديث طلحة عند الطبرانی بإسناد لا بأس به . وقد روى الطبرانی أيضا حديث المسح من طريق عبد الكريم أبي أمية عن حبيب بن أبي ثابت عن زر ، وعبد الكريم ضعيف ، ورواه البيهقي من طريق أبي روق عن أبي التريفي عن صفوان بن عسال » .

والحديث يطوله سيأتي في هذا الكتاب في (أبواب الدعوات) في « باب فضل التوبة والاستغفار » (ج ٢ ص ٢٦٩ طبعة بولاق) و (ج ٤ ص ٢٦٩ من شرح الميزاب كפורی) وقد رواه الخطابي مطولا أيضا كما أشرنا إليه .

(٣) الزيادة من ح .

(٤) كذا في كل الأصرار . قال الشارح : « أي أعلى كل واحد من الخفين وأسفله . وكان للترمذی أن يقول : أعلما وأسفلما ، أو بقره : على الخف أعلاه وأسفله » .

قال أبو عيسى : وهذا قول غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه
والتابعين [ومن بعدهم من الفقهاء ^(١)] وبه يقول مالك ، والشافعي ،
وإسحق ^(٢) .

وهذا حديث مملول ، لم يُسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم .
[قال أبو عيسى ^(٣)] : وسألت أبا زرعة ومحمد [بن إسماعيل ^(٤)] عن
هذا الحديث ؟ فقالا : ليس بصحيح ، لأن ابن المبارك روى هذا عن ثور
عن رجاء [بن حيوة ^(٥)] قال : حدثت عن كاتب المغيرة ! مرسل ^(٦) عن
النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يُدكر فيه المغيرة ^(٧) .

(١) الزيادة من ع .

(٢) في س و ع زيادة « واحد » وهي زيادة غير جيدة ، لأن الترمذي سيفذكر في الباب
التالي أن أحمد ممن يقول بالمشح على ظاهر المنقبين ، وكذلك نقل أبو داود في كتاب
(مسائل الإمام أحمد ص ٩) وهو كتاب ألفه أبو داود في مسائل سأل عنها شيخه أحمد
ابن حنبل وجمع فيه الأسئلة والإجابات منها ، قال : « قال لأحمد بن حنبل المشح على أعلى
الحنف وأسفله ؟ قال : أرجو أن يميزه أعلى الحنف ، وقد روى فيه عن غير واحد » .
وظاهر صنيع الترمذي أن الشافعي ممن يقول بوجود المشح على أعلى الحنف وأسفله ،
وهو غير المعروف من مذهبه ، والنصوص عليه في مختصر الزني (١ : ٥٠ - ٥١)
أنه إن مسح على باطن الحنف وترك الظاهر أعاد ، وإن مسح الظاهر وترك الباطن
أجزأه . وكذلك قال النسوي في المجموع (١ : ٥٢١) : « إن مذهبنا استحباب
مسح أسفله ، وإن الواجب أقل جزء من أعلاه » .

(٣) الزيادة من ع و س .

(٤) في نسخة عندك « مرسلا » وكلاهما صحيح .

(٥) الحديث رواه الشافعي (في مختصر الزني ١ : ٥٠) عن ابن أبي يحيى عن ثور بن يزيد ،
ورواه أبو داود (١ : ٦٤) وابن ماجه (١ : ١٠١) وابن الجارود (ص ٤٨)
والدارقطني (ص ٧١) والبيهقي (١ : ٢٩٠٤) كلهم من طريق الوليد بن مسلم عن
ثور بن يزيد . وقال أبو داود : « بلنبي أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من وجاء » .
وقال الدارقطني : « رواه ابن المبارك عن ثور قال : حدثت عن رجاء بن حيوة =

عن كتاب المغيرة • وكذلك نقل البيهقي عن الدارقطني • وقال ابن حجر في التلخيص (ص ٥٨) : « قال الأثرم عن أحمد : لأنه كان يضمه ويقول : ذكرته لعبد الرحمن ابن مهدي فقال عن ابن المبارك عن ثور : حدثت عن رجاء عن كتاب المغيرة ، ولم يذكر المغيرة . قال أحمد : وقد كان نعيم بن حماد حدثني به عن ابن المبارك كما حدثني الوليد بن مسلم به عن ثور ، فقلت له : لئنا يقول هذا الوليد ، فأما ابن المبارك فيقول : حدثت عن رجاء . ولا يذكر المغيرة ؟ فقال لي نعم : هذا حديثي الذي أسأل عنه ، فأخرج إلى كتابه القديم بخط عتيق فإذا فيه ملحق بين السطرين بخط ليس بالقديم : عن المغيرة ، فأوقفته عليه وأخبرته أن هذه زيادة في الإسناد لأصل لها ، فجعل يقول : «ناس بعد ، وأنا أسمع : اضربوا على هذا الحديث » .

فكلام أحمد وأبي داود والدارقطني يدل على أن العلة أن ثورا لم يسمعه من رجاء ، وهو يناق ما نقله الترمذى هنا عن البخارى وأبي زرعة : أن العلة أن رجاء لم يسمعه من كتاب المغيرة . وأنا أظن أن الترمذى نسي فأخطأ فيما نقله عن البخارى وأبي زرعة . وهذه العلة التي أعل بها الحديث ليست عندية بمعنى .

أولاً : لأن الوليد بن مسلم كان ثقة حافظاً متقناً ، فإن خالفه ابن المبارك في هذه الرواية فإنما زاد أحدهما عن الآخر ، وزيادة الثقة مقبولة .

وثانياً : لأن الدارقطني والبيهقي زوياه من طريق داود بن رشيد - وهو ثقة - ورشيد بالتصغير : « ثنا الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد ثنا رجاء بن حيوة » فقد صرح ثور في هذه الرواية بالسماع من رجاء .

وثالثاً : لأن الشافعى رواه عن إبراهيم بن أبي يحيى عن ثور كرواية الوليد عن ثور ، وإبراهيم بن أبي يحيى ضفه عامة المحدثين لأنه كان من أهل الأهواء ، بل زماه بعضهم بالكذب ، ولكن الشافعى تلميذه أعرف به . ففي التهذيب : « قال الربيع : سمعت الشافعى يقول : كان إبراهيم بن أبي يحيى قدريا . قيل للربيع : فما حل الشافعى على أن روى عنه ؟ قال : كان يقول : لأن يجر إبراهيم من بعد أحب إليه من أن يكذب ، وكان ثقة في الحديث » .

ونقل أيضاً عن الشافعى في كتاب اختلاف الحديث أنه قال : « ابن أبي يحيى أحفظ من الأروادى » .

وليس في حديث ثور عن رجاء ما يناق الروايات الأخرى الآتية في المسح على ظاهر الخفين : لأن ثبوت المسح على أسفلهما زيادة ثقة ، ولأنها لا تنل على وجوب ذلك ، ولأن الأسمان جائزان ، والمسح على ظاهرهما فقط مجزئ ، وإن مسح أعلاهما وأسفلهما فقد أحسن .

٧٣
باب

[ماجاء^(١)] في المسح على الخفين : ظاهرهما^(٢)

٩٨ - حدثنا علي بن حجر قال حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن عروة بن الزبير عن المغيرة بن شعبة قال : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين : على ظاهرهما » .

قال أبو عيسى : حديث المغيرة حديث حسن^(٣) . وهو حديث عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن عروة عن المغيرة . ولا نعلم أحداً يذكر^(٤) عن عروة عن المغيرة « على ظاهرهما » غيره^(٥) .

== وكاتب المنيرة هو « وراد - بفتح الواو وتشديد الراء - أبو سعيدانقي » وقد اشتهر بهذا اللقب حتى صار كالمعلم عليه ، وقد صرح باسمه في رواية ابن ماجه في هذا الحديث .

- (١) الزيادة من ع .
- (٢) في ع « على ظاهر الخفين » .
- (٣) في ت « حسن صحيح » ، وزيادة « صحيح » مخالفة لسائر الأصول الصحيحة ، ويؤيد ذلك أن النووي في المجموع (١ : ٥١٧) وابن العربي في شرح الترمذي (١ : ١٤٦) والمنذرى فيها حكاه في عون المبرود (١ : ٦٣) والجد بن تيمية في المنتقى (١ : ٢٣٢٧ من نيل الأوطار) : « نقلوا عن الترمذي أنه قال : « حديث حسن » .
- (٤) في ع « يذكره » .
- (٥) الحديث رواه البخارى في التاريخ الأوسط فيما نقله عنه ابن حجر في التلخيص (ص ٥٩) ورواه أبو داود (١ : ٦٣) كلاهما عن محمد بن الصباح عن عبد الرحمن بن أبي الزناد =

وهو قولٌ غير واحد من أهل العلم ، وبه يقولُ سفيانُ الثوريُّ ، وأحمدُ .
قال محمدٌ : وكان مالكُ بنُ أنسٍ ^(١) [يُشـيرُ بعبد الرحمن
ابن أبي الزناد ^(٢) .

== وعندهما كما عند الترمذی هنا : « عن عروة بن الزبير » . ورواه الطيالسی (رقم ٦٩٢)
عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن عروة بن المغيرة بن المغيرة بن شعبة : « أن النبي وصلى الله
عليه وسلم مسح على ظاهر خفيه » ورواه التيهقي (١ : ٢٩١) من طريق الطيالسی .
فاختلفت الرواية على ابن أبي الزناد عن أبيه كما ترى : فقال بعضهم : « عن عروة
ابن الزبير » وقال بعضهم : « عن عروة بن المغيرة » قال البيهقي بعد ذكر رواية الطيالسی :
« كذا رواه أبو داود الطيالسی عن عبد الرحمن بن أبي الزناد ، وكذلك رواه إسماعيل
ابن موسى عن ابن أبي الزناد . ورواه سليمان بن داود الهاشمي ومحمد بن الصباح وعلى
ابن حجر عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن عروة بن الزبير عن المغيرة » فإن كانت
الروايتان محفوظتين ، وإلا كانت إحداهما والأخرى صوابا ، ولا ضرر في ذلك ،
لأنه تردد بين روايتين ثقتين : عروة بن الزبير وعروة بن المغيرة .

(١) الزيادة من ع .

(٢) قوله « يشير بعبد الرحمن » أي بضمه ويتكلم فيه . قال في التهذيب : « تكلم فيه مالك
لروايته عن أبيه كتاب السبعة ، يعني الفقهاء ، وقال : أين كنا عن هذا الكلام ؟ »
مالك فيه من كلام الأقران الذي نستخير الله في الإعراض عنه . قال الشافعي : « كان
ابن أبي الزناد يكاد يجاوز القصد في ذم مذهب مالك » ، فهذا كما ترى ا ومسح ذلك
فإن موسى بن سلابة قال : « قدمت المدينة فأتيت مالك بن أنس ، فقلت له : إني قدمت
إليك لأسمع العلم وأسمع ممن تأمرني به ، فقال : عليك بابن أبي الزناد . وهذا صنيع
الرجال المنصفين . وقد ضمه غير مالك أيضاً ، والحق أنه ثقة ولا حجة لمن ضمه . قال
أحمد : « أحاديث صحاح » وقال ابن معين : « عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه
عن الأعرج عن أبي هريرة حجة » وثقه المعجل والترمذی ، وصحح عدة من أحاديثه ،
وقال في القلباس : « ثقة حافظ » . كل ذلك نقاهه من التهذيب . وكان على الترمذی
لأنه يوضح حديثه أن يصحح هذا الحديث أيضاً ، فإن إسناده صحيح .

٧٤

باب

[مَا جَاءَ ^(١)] فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجُوزَيْنِ وَالْتِمَلِينَ

٩٩ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ وَعَمْرُو بْنُ غَيْلَانَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سُفْيَانَ
عَنْ أَبِي قَيْسٍ ^(٢) عَنْ هُزَيْلِ بْنِ شُرْحَبِيلٍ عَنِ الْمَعْبَرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ :
« تَوَضَّأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَسَحَ عَلَى الْجُوزَيْنِ وَالْتِمَلِينَ ^(٣) » .
قال أبو عيسى : هذا حديث ^(٤) حسن صحيح ^(٥) .

(١) الزيادة من ع .
(٢) أبو قيس اسمه « عبد الرحمن بن مروان الأودي » وهو ثقة ثبت .
(٣) « هزبل » بضم الهاء وفتح الزاي ، وهو ثقة من كبار التابعين ، ويقال إنه أدرك الجاهلية .
(٤) الحديث رواه أبو داود (١ : ٦١ - ٦٢) والنسائي في الرواية ابن الأحرر ، وهو مذکور بحاشية النسخة المطبوعة (١ : ٣٢) وابن ماجه (١ : ١٠٢) كلهم من طريق وكيع من الثوري . ورواه البيهقي (١ : ٢٨٣ - ٢٨٤) بإسنادين من طريق أبي حاتم عن الثوري . ونسبه الزيلعي في نصب الراية (١ : ٩٦) إلى صحيح ابن جبان .
(٥) في ع « حديث المعبرة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الجوزين : حديث » الخ .
(٦) هكذا صحح الترمذي هذا الحديث ، وقد صححه غيره أيضا ، وهو الحق . وقد أعله بعضهم بما لا يدع في صحته : فقال أبو داود : « كلك عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث ، لأن المعروف عن المعبرة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين » وقال النسائي : « ما تعلم أحدا تابع أبا قيس على هذه الرواية ، والصحيح عن المعبرة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين » . ونقل البيهقي عن علي بن اللديني قال : « حديث المعبرة في المسح رواه عن المعبرة أهل المدينة وأهل الكوفة رواه أهل تبصرة =

وهو قول غير واحد من أهل العلم . وبه يقول سفیان الثوري ، وابن المبارك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحق ، قالوا : يمسح على الجوربين وإن لم تكن نعلين ^(١) ، إذا كنا نحيين ^(٢) .

= ورواه هزيل بن شرحبيل عن المغيرة ، لإلأنه قال : ومسح على الجوربين ، وخالف الناس . ونقل البيهقي تضعيفه أيضا عن عبد الرحمن بن مهدي وأحمد وابن معين ومسلم بن الحجاج وغلا التوزي غلوا شديدا ، فقال في المجموع (١ : ٥٠٠) بعد نقل ذلك : « وهؤلاء هم أعلام أئمة الحديث ، وإن كان الترمذی قال : حديث حسن ، فهؤلاء مقدمون عليه ، بل كل واحد من هؤلاء لو انفرد قدم على الترمذی بانفاق أهل المعرفة ! » .

وليس الأمر كما قال هؤلاء الأئمة ، والصواب صريح الترمذی في تصحيح هذا الحديث ، وهو حديث آخر ، غير حديث المسح على الخفين . وقد روى الناس عن المغيرة أحاديث المسح في الوضوء ، فمنهم من روى المسح على الخفين ، ومنهم من روى المسح على العمامة ، ومنهم من روى المسح على الجوربين . وليس شيء منها يخالف للآخر ، إذ هي أحاديث متعدة ، وروايات عن حوادث مختلفة ، والمغيرة صحب النبي صلى الله عليه وسلم نحو خمس سنين ، فمن المعقول أن يشهد من النبي وقائم متعدة في وصوته ويحكها ، فيصح بعض الرواة منه شيئا ، ويسم غير شيئا آخر ، وهذا واضح بديهي .

(١) كذا في س و ج ، و ل ه و ك « يكن » بالياء ، وفي نسخة عند « يكونا » ونقل عن شرح الشيخ سراج أحمد أنه وقع في بعض النسخ : « وإن لم يكونا نعلين » وكل ذلك غير جيد في العبارة ، ما عدا الأخير ، والمراد واضح .

(٢) اشتراط أن يكونا نحيين ليس عليه دليل أصلا . وقد ثبت المسح على الجوربين من غير قيد بوصف معين ، فيبقى على الأصل في جوازه على كل جوربين ، وقد اختلفوا في ذلك اختلافا كثيرا ، وأطال الشارح الكلام عليه هنا (١ : ١٠٠ - ١٠٤) ، وانظر الحلبي لابن حزم (٢ : ٨٤ - ٨٧) . وقد صح القول به عن كثير من الصحابة ، قال أبو داود : « مسح على الجوربين على بن أبي طالب ، وابن مسعود ، والبراء بن عازب ، وأنس بن مالك » وأبو أمامة ، وسهول بن سعد ، وعمرو بن حريث . وروى ذلك عن عمر بن الخطاب ، وابن عباس .

وبما صح من ذلك عن أنس ما نقله ابن حزم : « من طريق الضحاك بن مخلد عن الثوري حدثني طامم الأحول قال : رأيت أنس بن مالك مسح على جوربيه . وعن =

[قال ^(١)] وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي مُوسَى .

[قال أبو عيسى : سمعتُ صالح بن محمد الترمذی قال : سمعتُ أبا مقاتل السمرقندی يقولُ : دخلتُ على أبي حنيفة في مرضه الذي مات فيه ، فدعا بماء فعوضاً ، وعليه جَوْزَبَانٍ ، فمسح عليهما ، ثم قال : فعلتُ اليومَ شيئاً لم أكنُ أفعلهُ : مسحتُ على الجوربين وهما غيرُ مُتَعَلِّينَ ^(٢)] .

== حماد بن سلمة عن ثابت البناني وعبيد الله بن أبي بكر بن أنس بن مالك قالوا جميعاً : كان أنس بن مالك يمسح على الجوربين والحفنين والعمامة . . . وهذا إسنادان صحيحان . ونقل الزيلعي في نصب الراية (١ : ٩٧ - ٩٨) عن عبد الرزاق في مصنفه قال : « أخبرنا معمر عن قتادة عن أنس بن مالك : أنه كان يمسح على الجوربين . » وروى الدولابي في الكشي والأسماء (١ : ١٨١) عن النسائي عن الفلاس قال : « أخبرني سهل بن زياد أبو زياد الطحان قال : حدثنا الأزرق بن قيس قال : رأيت أنس بن مالك أحدث فغسل وجهه ويديه ، ومسح على جوربين من صوف ، فقلت : أتمسح عليهما ؟ فقال : لئنهما خفان ولستكنهما من صوفٍ . وهذا إسناد جيد ، سهل بن زياد : ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الذهبي : « ماضفوه » وأما قول الأزدي « منكر الحديث » : فإنه لا يقبل منه انفراد بالجرح ، لأنه غير ثقة ، والأزرق ابن قيس : تابعي ثقة مأمون .

وهذا الأثر عن أنس يدل على أنه - وهو من أهل اللغة - يرى أن الجوربين يطلقان عليهما اسم « الحفنين » أيضاً ، وأن المقصود من ذلك ما يستر الرجلين ، من غير نظر إلى ما يصنع منه : جاداً أو صوفاً أو غير ذلك .

(١) الزيادة من ع . و ج .

(٢) الزيادة من ع . ويظهر أنها زيادة نادرة لم تذكر إلا في القليل من نسخ الترمذی . ولم يطلع عليها الحافظ المزني ، ولا الحافظ ابن حجر ، لأنهما لم يترجما « صالح بن محمد الترمذی » ، وترجما أبا مقاتل السمرقندی « في الكشي من التهذيب » ، ولم يذكرهما عنه شيئاً .

وترجحه ابن حجر في لسان الميزان (٢ : ٢٢٢ - ٢٢٣) وسماه « حفص بن سلم » وقال : « وله ذكر في المال التي في آخر الترمذی وأغفله المزني ، والموضع الذي أشار إليه هروي في الترمذی (٢ : ٣٣٤ طبعة بولاق) فهذا يدل أيضاً على أن ابن حجر لم يطالع على هذه الزيادة التي هنا ، وهي قائدة لأبأس بها .

٧٥

باب

ما جاء في المسح على العمامة^(١)

١٠٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَمِيْعٍ الْقَطَّانُ عَنْ
 سُلَيْمَانَ النَّيْسَابِيِّ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرِّيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ ابْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ
 شُعْبَةَ^(٢) عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « تَوَضَّأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ
 وَالْعِمَامَةِ » . قَالَ بَكْرٌ : وَقَدْ سَمِعْتُ^(٣) مِنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ .

(١) هذا هو الصواب الموافق لما في ع . ونسخة مخطوطة عتيقة نقل عنها الفارح .
 وفي س و ه و ك « في المسح على الجوربين والعمامة » . وذكر « الجوربين » هنا
 لاموضع له ، ولم يذكر في حديث الباب .

(٢) ابن المغيرة بن شعبة في هذا الإسناده هو « حمزة » ، والمغيرة ابنان : حمزة وعروة ،
 وكلاهما روى هذا الحديث ، ولكن رواية بكر المزي لتمامي عن حمزة ، كما بين ذلك
 في رواية النسائي والبيهقي . ورواه مسلم (١ : ٩٠ - ٩١) عن محمد بن عبد الله
 ابن زريع عن يزيد بن زريع عن حميد الطويل عن بكر المزي عن عروة بن المغيرة عن
 أبيه . قال النووي (٣ : ١٧١) : « قال الحافظ أبو علي النسائي : قال أبو مسعود
 الدمشقي : هكذا يقول مسلم في حديث ابن زريع عن يزيد بن زريع : عن عروة بن
 المغيرة ، وخطه الناس ، فقالوا فيه : حمزة بن المغيرة ، بدل عروة . وأما أبو الحسن
 الدارقطني فنسب الهم فيه إلى محمد بن عبد الله بن زريع ، لا إلى مسلم . والظاهر أن
 رأى الدارقطني أرجح ، لأن النسائي رواه (١ : ٣٠) عن عمرو بن علي وحيد بن مسعدة
 عن يزيد بن زريع ، ورواه البيهقي (١ : ٦٠) من طريق حميد بن مسعدة أيضا
 و (١ : ٥٨) من طريق مسدد عن يزيد بن زريع ، وقالوا كلهم : « عن حمزة
 ابن المغيرة » ، فقالوا محمد بن عبد الله بن زريع .

(٣) في ع و ه و ك « سمعته » وهو موافق لرواية النسائي ، وما هنا
 موافق لرواية مسلم .

قال : وذكر محمد بن بشار في هذا الحديث في موضع آخر : أنه مسح على ناصبته وعمامة^(١) .

وقدر روى هذا الحديث من غير وجه عن المغيرة بن شعبة : ذكر بعضهم مسح على الناصية والعمامة ، ولم يذكر بعضهم « الناصية » .

وسمعت أحمد بن الحسن يقول : سمعت أحمد بن حنبل يقول : ما رأيت بمعنى مثل يحيى بن سعيد القطان .

[قال ^(٢)] : وفي الباب عن عمرو بن أمية ، وسلمان ، وقوبان ، وأبي أمية .

قال أبو عيسى : حديث المغيرة بن شعبة حديث حسن صحيح . وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، منهم : أبو بكر ، وعمر ، وأنس . وبه يقول الأوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق ، قالوا : يمسح على العمامة .

وقال غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والقابضين : لا يمسح على العمامة إلا أن يمسح برأسه مع العمامة . وهو قول سفیان الثوري . ومالك بن أنس ، وابن المبارك ، والشافعي .

[قال أبو عيسى ^(٣)] : وسمعت الجارود بن مآذ يقول : سمعت وكيع بن الجراح يقول : إن مسح على العمامة يجزئه للأثر^(٤) .

(١) رواية مسلم عن محمد بن بشار ومحمد بن حاتم كلاهما عن يحيى القطان لفظها : « نوحا مسح ناصبته وعلى العمامة وعلى الخفين » .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) الزيادة من ع و س .

(٤) كلمة وكيع هذه ذكرت في س بين الحديثين (رقم ١٠١ و ١٠٢) وذكرت =

- ١٠١ - حَدَّثَنَا هِنَادٌ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ الْحَكَمِ
عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ عَنِ بِلَالٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَّحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْحِمَارِ ^(١) » .
- ١٠٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ [بِنُ سَمِيْدٍ ^(٢)] حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنِ

= ه و ك عتب حكاية قول من أجاز المسح على العمامة ، وقبل حكاية قول سفيان
الثوري ومن معه : وقد اخترنا مكانها هنا ، ووافقه لنا ق ح .

(١) هذا حديث صحيح . رواه مسلم (١ : ٩١) من طريق أبي معاوية وعيسى بن يونس
وعلى بن مسهر كلهم عن الأعمش ، ورواه النسائي (١ : ٢٩) من طريق أبي معاوية
وعبد الله بن غير كلاهما عن الأعمش ، ورواه ابن ماجه (١ : ١٠٢) من طريق عيسى
ابن يونس عن الأعمش ، ورواه البيهقي (١ : ٦١) من طريق أبي معاوية عن الأعمش ،
كلهم قال : « عن الأعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة
عن بلال » .

قال النووي في شرح مسلم (٢ : ١٧٤) : « اعلم أن هذا الإسناد الذي ذكره
مسلم رحمه الله مما تكلم عليه الدارقطني في كتاب العلال ، وذكر الخلاف في طريقه ،
والخلاف عن الأعمش فيه ، وأن بلالاً أسقط منه عند بعض الرواة واقتصر على كعب
ابن عجرة ، وأن بعضهم عكسه فأسقط كعباً واقتصر على بلال ، وأن بعضهم زاد البراء
بين بلال وابن أبي ليلى ، وأكثر من رواه روه كلاهما في مسلم ، وقد رواه بعضهم
عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن بلال » .

ورواية من ذكر في الإسناد « البراء بن عازب » بدل « كعب بن عجرة » عند
النسائي من طريق زائدة وحفص بن غياث عن الأعمش ، ورواية من جعله « عن
عبد الرحمن بن أبي ليلى عن بلال » عنده أيضاً من طريق وكيع عن شعبة عن الحكم .
والصحيح الراجح رواية الأثرين ، كما رواه الترمذی ومسلم . والحكم في هذا الإسناد
هو الحكم بن عتيبة .

[تنبيه] : في حاشية ب في آخر هذا الحديث أن في نسخة « والعمامة » ولم
ييس كاتبها لأن كانت هذه الكلمة بدل « والحمار » أو زيادة في الحديث في بعض النسخ .
وعلى كل فإن هذه اللفظة لم أجدتها في سائر الروايات من هذا الحديث .

(٢) الزيادة من ح و ه و ك .

عبد الرحمن بن إسحاق [هو القرشي ^(١)] عن أبي عبيدة بن محمد بن عمارة بن ياسر ^(٢) قال : « سألت جابر بن عبد الله عن المسح على الخفين ؟ فقال : السنة يا ابن أخي . [قال ^(٣)] : وسألته عن المسح على العمامة ؟ فقال : أمس الشعر الماء ^(٤) . »

٧٦

باب

ما جاء في الغسل من الجنابة

١٠٣ — حدثنا هناد حدثنا وكيع عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد

(١) الزيادة من ع وهو : عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كنانة العامري القرشي ، وهو ثقة ، وثقه البخاري وابن معين وأبو داود وغيرهم .

(٢) أبو عبيدة بن محمد بن عمارة هذا : اختلفوا فيه ، فبعضهم قال إنه هو سلمة بن محمد ابن عمارة ، وخالقهم البخاري وغيره . وقال عبد الله بن أحمد في مسنده أبيه (رقم ٧٠٣٨ ج ٢ ص ٢١٩) : « أبو عبيدة هذا اسمه محمد : ثقة ، وأخوه سلمة بن محمد بن عمارة : لم يرو عنه إلا على بن زيد ولا نعلم خبره » . وأبو عبيدة وثقه أيضا ابن معين وغيره .

(٣) الزيادة من ع .

(٤) « أمس » أمر من الفعل الرباعي ، يقال « أمسسته الماء » . وما هنا هو الموافق لما في ع و س ونسخة بحاشية ه . وفي ه و ك : « مس الشعر » بحذف الهمزة في أوله وحذف كلمة « الماء » وهو أمر من « مس » فعل ثلاثي ، من بابي « فهم » و « رد » ولذلك تدمى لفعول واحد فقط .

وهذا الحديث عن جابر إسناده صحيح . ولم أجد من رواه غير الترمذي ، نعم ، روى مالك في الموطأ (١ : ٥٦) : « أنه بلغه : أن جابر بن عبد الله الأنصاري سئل =

عن كُرَيْبٍ عن ابن عَبَّاسٍ عن خَالَتِهِ مَيْمُونَةَ قَالَتْ: «وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غُسْلًا»^(١)، فَأَغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ: فَأَكْفَأَ الْإِنَاءَ بِشِمَالِهِ عَلَى يَمِينِهِ، فَغَسَلَ كَفَيْهِ، ثُمَّ أَذَى يَدَهُ»^(٢) فِي الْإِنَاءِ فَأَفَاضَ عَلَى فَرْجِهِ، ثُمَّ ذَلِكَ بِيَدِهِ الْخَائِطَ، أَوْ الْأَرْضَ، ثُمَّ مَضَمَضَ وَأَسْتَفْشَقَ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَوِزْرَاعَيْهِ، ثُمَّ أَفَاضَ»^(٣) عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا»^(٤)، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، ثُمَّ تَفَخَّحَى فغَسَلَ رِجْلَيْهِ»^(٥).

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

وفي الباب عن أم سلمة، وجابر، وأبي سعيد، وجبير بن مطعم، وأبي هريرة.

١٠٤ - حدثنا ابن أبي عمير حدثنا سفيان [بن عيينة]^(١) عن

هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه»^(٢) قبل أن يدخلهما

عن المسح على العمامة؟ فقال: لا، حتى يمسح الشعر بالماء» ورواه محمد بن موطئه

(ص ٧٠) بلفظ «حتى يمس الشعر بالماء».

[تذييه]: هذا الحديث ذكر في هـ و ك بعد كلمة وكيع بن الجراح، وختم الباب

فيهما بالحديث (رقم ١٠١) حديث بلال.

(١) «الفضل» بضم العين وإسكان السين: الماء الذي يغتسل به، كالأكل لما يؤكل، قاله في النهاية.

(٢) في نسخة بحاشية ب «يديه».

(٣) في هـ و ك «فأفاض». وفي نسخة بحاشية ب «ثم أفاض الماء».

(٤) كلمة «ثلاثا» لم تذكر في ع.

(٥) الحديث رواه أحمد وأصحاب الكتب الستة.

(٦) الزيادة من ع و ت.

(٧) في هـ و ك «بدأ يغسل يديه».

الإناء، ثمَّ غَسَلَ^(١) فَرَجَهُ ، وَيَقْوِضُ مَضْوِءَهُ لِلصَّلَاةِ ، ثُمَّ يُشْرَبُ^(٢) شَعْرَهُ الْمَاءَ ، ثُمَّ يَمْحِي بِكُلِّ رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَمِيَّاتٍ^(٣) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

وهو الذي أَخْبَارَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْمَسْئَلِ مِنَ الْجَنَابَةِ : أَنَّهُ يُتَوَضَّأُ وَضْوَاءَهُ لِلصَّلَاةِ ، ثُمَّ يُفْرِغُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ ، ثُمَّ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالُوا : إِنْ أَنْفَسَ الْجَمْبُ فِي الْمَاءِ وَلَمْ يَقْوِضْ أَجْزَاءَهُ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَاحِدًا وَإِسْحَاقَ .

٧٧

بَاب

هَلْ تَنْقُضُ الْمَرْأَةُ شَعْرَهَا عِنْدَ الْغُسْلِ ؟

١٠٥ — حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سَفِيَّانُ عَنْ أَبِي يُونُسَ بْنِ مَوْسَى عَنْ

(١) في هـ و ك « ثم يغسل » وما هنا في هذا الموضع وفي الموضع الذي قبله هو للوافق لسائر الأصول ولنسخة خطية صحيحة نقل عنها الفارح .

(٢) بتشديد الراء المكسورة ، من التشريب ، ويجوز تخفيفها مع إسكان الشين من الإشراب . وقد جاء ذلك مفسراً عند مسلم (١ : ٩٩) من رواية أبي معاوية عن هشام بن عروة : « ثم يأخذ الماء فيدخل أسابه في أصول الشعر ، حتى إذا رأى أن قد استبرأ حفن على رأسه ثلاث حفنات ، ثم أقاض على سائر جسده ، ثم غسل رجليه » .

(٣) « حثا يمحون حثوا » و « حتى يمحي حثيا » وواو ويأى . قال في اللسان : « والياء أعلى » وهو الرمي . « وثلاث حثيات » : أي ثلاث غرف بيديه ، واحدها حثية ، قاله في النهاية واللسان . والحديث رواه أيضاً البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي .

[سميد^(١)] المقبري عن عبد الله بن رافع عن أم سلمة قالت : « قلتُ :
يا رسول الله ، إن امرأة أشدُّ ضفراً^(٢) رأسي ، أفأنتفضه لغسل الجنابة ؟ قال :
لا ، إنما يكفيك أن تحنن^(٣) على رأسك ثلاث حثيات من ماء ، ثم

(١) الزيادة من ع و س .

(٢) « ضفر » بفتح الصاد المعجمة وإسكان الفاء : إما مصدر ، وهو نسج الشعر أو غيره ،
والتضفير مثله . وإما أن يكون اسماً ، قال في اللسان : « ويقال للذؤابة ضفيرة » . وكل
خصلة من خصل المرأة تضفر على حمتها ضفيرة ، وجمعها ضفائر . قال ابن سيده :
والضفر كل خصلة من الشعر على حمتها » ثم قال : « والضفيرة كالضفر » .

ومن هذا يبين خطأ القاضي أبي بكر بن العربي في قوله في شرح هذا الحرف :
« يقرؤه الناس بإسكان الفاء ، وإنما هو بفتحها ، لأنه مسكن مصدر ضفر رأسه يضره
ضفراً ، وبالفتح هو الشيء المضمور » : لأننا أثبتنا أن الحرف بالإسكان يكون بمعنى
المصدر ، ويكون اسماً للمضمور ، ومعنى الكلام يستقيم عليهما .

وقال النووي في شرح مسلم (٤ : ١٨) : « هو بفتح الصاد وإسكان الفاء .
هذا هو المشهور المروف في رواية الحديث ، والمستفيض عند المحدثين والفقهاء وغيرهم
وممنه : أحكم نحل شعري . وقال الإمام ابن بري في الجزء الذي صنفه في لحن النفاة
من ذلك قولهم في حديث أم سلمة : أشد ضفر رأسي ، بقولونه بفتح الصاد وإسكان
الفاء ، وسوابه بضم الصاد والفاء ، جمع ضفيرة ، كقافية وسفن . وهذه التي أنكروه
رحم الله ليس كما زعمه ، بل الصواب جواز الأمرين ، ولكل منهما معنى صحيح ،
ولكن يرجح ما قدمناه لكونه المروي المسموع في الروايات النابتة المتصلة » .

(٣) في ع و ه و ه « أن نحنى » ب حذف النون على إعمال « أن » الناصية . على الجارة
وما هنا صواب ، وله وجه في العربية ، وهو ثابت في بعض نسخ النسائي (١ : ٤٨)
قال شارحه السدي : « وكأنه على إعمال أن ، تشبيهاً لها بما التصيرية » .

وقد ورد مثل ذلك في الحديث كثيراً ، قال العلامة ابن مالك في كتاب (شواهد
التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح طبع الهند من ١١٧ - ١١٨) : « وفي :
قاموا قياماً حتى يروته قد سجد لإشكال ، لأن حتى فيه معنى إلى أن ، والفعل مستقبل =

تَفِيضِينَ (١) عَلَى سَائِرِ جَمَعِ الْمَاءِ فَتَطَهَّرِينَ (٢) . أَوْ قَالَ : فَإِذَا أَنْتِ
خَلَدْتَ تَطَهَّرْتِ (٣) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

والعمل على هذا عند أهل العلم : أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا آغْتَسَلَتْ مِنَ الْجَنَابَةِ
غَلَمٌ (٤) تَنْقُضُ شَعْرَهَا أَنْ ذَلِكَ يُجْزئُهَا بَعْدَ أَنْ تَفِيضَ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهَا .

== بالنسبة إلى القيام ، فحقه أن يكون بلا نون ، لاستحقاقه النصب ، لكنه جاء على لغة
من يرفع الفعل بعد أن حلا على أحدها ، كقراءة مجاهد ، لمن أراد أن يتم الرضاعة ،
بضم الميم ، وكقول الشاعر :
أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا
مَنْ السَّلَامَ وَأَنْ لَا تَقْرَأَ أَحَدًا
وكقول الآخر :

أَبِي عَمَاءَ النَّاسِ أَنْ يَحْسِرُونِي
بِنَاطِقَةِ خِرْسَاءٍ مِثْلِهَا حَجْرٌ
وَإِذَا جَازَ تَرَكَ لِإِعْمَالِهَا ظَاهِرَةً فَتَرَكَ لِإِعْمَالِهَا مُضْمَرَةً أَوَّلَ بِالْجَوَازِ . وَلَوْلَا : خَدِثَتْ أَنْ
أَخْرَجَكَ فَنَمَشُونَ : عَلَى تَقْدِيرِ : فَأَنْتُمْ تَمَشُونَ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا عَلَى أَنْ أَخْرَجَكَ
وَتَرَكَ نَصْبَهُ عَلَى اللُّغَةِ الَّتِي ذَكَرْتَهَا ، فَيَكُونُ الْجَمْعُ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ بِمِثْلَةِ قَوْلِكَ
مَازِيدٌ فَأَمَّا وَلَا عَمْرُو مَنْطُوقٌ ، فَيَجْمَعُ فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ بَيْنَ اللُّغَةِ الْحِجَازِيَّةِ وَاللُّغَةِ الشَّامِيَّةِ .
وَقَدْ اجْتَمَعَ الْإِعْمَالُ وَالْإِعْمَالُ فِي الْبَيْتِ الْمَبْدُوءِ بِأَنْ تَقْرَأَ .

وَالكَلَامُ عَلَى : فَيَعْبُودُهُ ، كَالكَلَامِ عَلَى : فَنَمَشُونَ . وَفِي حَدِيثِ النَّارِ : فَإِذَا
وَجَدْتَهُمَا رَاقِدَيْنِ فَجَمْتِ عَلَى رُءُوسِهِمَا حَتَّى يَسْتَيْقِظَانِ مَتَى اسْتَيْقِظَا ، وَهُوَ مِثْلُ : حَتَّى
يُرَوِّدُهُ سَجْدًا .

وبيت الألفية في ذلك مشهور :

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلَى مَا أَحْتَمَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا
وَقَالَ الْأَشْمُونِيُّ فِي شَرْحِهِ : « ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ لِإِعْمَالِهَا مَقِيسًا » . وَانظُرْ
شَرْحَ ابْنِ عَيْشٍ عَلَى الْفَصْلِ (٧ : ٩ وَ ١٥) .

(١) فِي هـ وَ ك « ثُمَّ تَفِيضُ » بِحَدْفِ النَّوْنِ ، وَهِيَ نَائِبَةٌ فِي ع وَ ب وَ تَقِيلُ السَّنْدِي
لِإِبْتِهَاتِهَا فِي بَعْضِ نَسَخِ النَّسَائِيِّ ، وَقَالَ : « وَكَأَنَّهُ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ » . وَالرَّجْعُ نَحْوُ كُنَّا لَكَ
مَنْ قَبْلُ .

(٢) النَّوْنُ هُنَا نَائِبَةٌ فِي كُلِّ الْأَصُولِ ، قَالَ الشَّارِحُ « أَيْ فَأَنْتِ تَطَهَّرِينَ » . وَلَا دَعَايَ لِذَلِكَ
مِمَّنْ لِإِبْتِهَاتِ النَّوْنِ فِي كُلِّ مَنَابِلِهِ .

(٣) الْحَدِيثُ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ .

(٤) فِي ب « وَلَمْ » .

٧٨

باب

ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة

١٠٦ - حدثنا نصر بن علي حدثنا الحرث بن وحيه قال حدثنا مالك بن دينار عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «تحت كل شعرة جنابة، فأغسلوا الشعر وأتقوا البشر»^(١). [قال^(٢)]: وفي الباب عن علي، وأنس.

قال أبو عيسى: حديث الحرث بن وحيه حديث غريب لا نعرفه إلا من حديثه.

وهو شيخ^(٣) ليس بذلك^(٤). وقد روى عنه غير واحد من الأئمة. وقد تفرد بهذا الحديث عن مالك بن دينار. ويقال «الحرث بن وحيه» ويقال «أن وحيه»^(٥).

(١) في س «البقرة» وهو مخالف لسائر الأصول، ولأكثر الروايات، ولكنه يوافق رواية ابن ماجه (١: ١٠٧). والحديث رواه أيضا أبو داود (١: ١٠٢) والبيهقي (١: ١٧٥).

(٢) الزيادة من س.

(٣) في س «وهو حديث» وهو خطأ مخالف لسائر الأصول، ومخالف لما نقله العلماء في كتب الرجال وغيرها عن الترمذي.

(٤) في ك «بذلك».

(٥) «وحيه» بكسر الهمزة وبمد ما ياء تحتية مشاة، و«وحيه» بإسكان الهمزة وفتح ما =

٧٩

باب

[ما جاء^(١)] في^(٢) الوضوء بعد الغسل

١٠٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ
عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يَتَوَضَّأُ
بِمَعْدِ الْغُسْلِ^(٣) » .

= الوحدة . والحديث هذا هو أبو محمد الراسبي ، ليس له في الكتب الستة إلا هذا الحديث . قال أبو داود : « الحديث بن وجيه حديثه منكر وهو ضعيف » . وقال ابن حجر في التلخيص (ص ٢٠٤) : « قال البار قطفي في اللعل : إنما يروى هذا عن مالك ابن دينار عن الحسن مرسلا ، ورواه سميد بن منصور عن هشيم عن يونس عن الحسن قال : ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكره . ورواه أبان المطار عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة قوله وقال الشافعي : هذا الحديث ليس بثابت . وقال البيهقي : أنكره أهل العلم بالحديث : البخاري وأبو داود وغيرهما » .

والحديث الصحيح في هذا الباب حديث علي القتي أشار إليه الترمذي ، رواه أبو داود (١ : ١٠٣) وابن ماجه (١ : ١٠٧ - ١٠٨) عن علي قال : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسلها فقل بها كذا وكذا من النار . قال علي : فن ثم عادت رأسي ، فن ثم عادت رأسي فن ثم عادت رأسي : وكان يجز شعره رضى الله عنه » . قال ابن حجر في التلخيص : « إسناده صحيح ، فإنه من رواية عطاء بن السائب ، وقد سمع منه ماد بن سلمة قبل الاختلاط . لكن قيل : إن الصواب وقفه على علي » . وهذا التعليل الأخير الذى أشار إليه ابن حجر ليس بثبت ، وسياق الحديث ينافيه ، كما هو ظاهر .

(١) الزيادة من ح .

(٢) كلمة « في » سقطت من ه و ك .

(٣) الحديث رواه أيضا أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

[قال أبو عيسى ^(١) : هذا ^(٢) حديث حسن صحيح ^(٣) .

قول أبو عيسى : وهذا ^(٤) قول غير واحد من [أهل العلم : ^(١)] أصحاب
النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والتابعين : أن لا يَقْوَصَ بَعْدَ الْفَسْلِ ^(٥) .

٨٠

باب

ما جاء : إذا التقي الختانانِ وجبَ الفسْلُ

١٠٨ - حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ لُدُنِّي حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ
الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « إِذَا جَاوَزَ

(١) الزيادة من ع .

(٢) في س « وهو » .

(٣) في ه و ك لم يذكر كلام الترمذی على الحديث . ونقل الشارح عن الشوكاني كلام
الترمذی هذا ثم قال : « ليس في النسخ الموجودة عندنا قول الترمذی » . وهذا
اختلاف قديم في النسخ ، قال الشوكاني (١ : ٣١٠) : « قال ابن سيد الناس : إنها
تختلف نسخ الترمذی في تصحيحه ، وأخرجه البيهقي بأسانيد جيدة .

[تنبيه] : كلام الترمذی على الحديث ، وآخر في ع إلى آخر الباب بعد حكاية
أقوال العلماء .

(٤) في ع « وهو » .

(٥) الجملة كلها من أول قوله « قال أبو عيسى » سقطت من ك خطأ في الطبع فقط . لأن
الشارح تكلم عليها ، فقال : « بل لم يختلف فيه العلماء ، كما صرح به ابن العربي » .

الِخْتَانُ الْخِطْمَانُ [فَقَدْ (١)] وَجَبَ الْغُسْلُ ، فَحَمَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَغْتَسَلْنَا (٢) .

[قال (٣)] : وفي البابِ عن أبي هريرة ، وعبد الله بن عمرو ، ورافع بن خديج .

(١) الزيادة من س فقط . وهي ثابتة أيضاً في رواية أحمد في السند ، وفي رواية ابن ماجه وغيرهما .

(٢) هذا حديث صحيح ، ونقل ابن حجر في التلخيص (ص ٤٩) أنه صححه ابن حبان وابن القطان . وسيأتي تصحيح الترمذي لحديث عائشة بعد ذكر الإسناد الآخر له ، والظاهر أنه يريد صحة الحديث بالإسنادين ، وأنهما عنده صحيحان . والحديث من طريق الأوزاعي رواه الشافعي في اختلاف الحديث (المطبوع بهامش الأم . ج ٧ ص ٩٠ - ٩١) : « أخبرنا الثقة عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ، أو عن يحيى بن سعيد عن القاسم عن عائشة » . ورواه الزنبي في مختصره (المطبوع بهامش الأم ج ١ ص ٢٠ - ٢١) عن الشافعي : « أخبرنا الثقة هو الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة » . ثم رواه الزنبي : « حدثنا موسى بن عاصر الدمشقي وغيره قالوا : حدثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي في هذا الحديث مثله » . ورواه أيضاً أحمد في السند (٦ : ١٦١) عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي ، كرواية الترمذي هنا ، ورواه ابن ماجه (١ : ١٠٩) عن علي بن محمد الطائفي وعبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي ، كلاهما عن الوليد بن مسلم . وقال ابن حجر في التلخيص : « أهله البخاري بأن الأوزاعي أخطأ فيه ، ورواه غيره عن عبد الرحمن بن القاسم مرسلًا . واستدل على ذلك بأن أبا الزناد قال : سألت القاسم بن محمد : سمعت في هذا الباب شيئاً ؟ فقال : لا . وأجاب من صححه بأنه يحتمل أن يكون القاسم كان نسبه ثم تذكر فحدث به ابنه ، أو كان حدث به ابنه ثم نسى . ولا يخلو الجواب عن نظر » . والجواب صحيح ، لأن الأوزاعي إمام حجة ، ونسيان القاسم محتمل وقد تأيد حفظ الأوزاعي برواية غيره له ، والله أعلم .

وقوله : « إذا تجاوز الختان الختان » موقوف على عائشة في هذا الإسناد ، وسيأتي مرفوعاً في الإسناد بعده ، وجاء مرفوعاً بأصانيد أخرى صحاح ، فتشيراً إليها إن شاء الله .

(٣) الزيادة من ح و س .

۱۰۹ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سَفِيَانَ ^(۱) عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ ^(۲) عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ النَّبِيُّ ^(۳) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ وَجِبَ الْغُسْلُ » ^(۴) .

(۱) سفیان هنا هو الثوری ، والحديث رواه أيضاً سفیان بن عیینة عن علی بن زید ، كما سند کرم .

(۲) علی بن زید بن جدهان ، بضم الجیم وإسکان الدال وفتح العین المهملة ، وجدهان جده الأعلى ، واشتهر بالنسبة لایه ، وعلى هذا ثقة ، تكلم فيه بعضهم بغير حجة .

(۳) ق ه و ك « رسول الله » .

(۴) الحديث رواه الشافعی فی اختلاف الحديث (۷ : ۹۰) عن إسماعیل بن إبراهيم عن

علی بن زید بإسناده ، ورواه أيضاً فيه وق الأم (۱ : ۳۱) عن سفیان بن عیینة عن

علی بن زید عن سعید بن المسیب : « أن أبا موسى الأشعري سأل عائشة عن التثاء

الختانين ! فقالت عائشة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا التقى الختانان أو مس

الختان الختان فقد وجب الغسل » . ورواه أحمد فی المسند (۶ : ۴۷ و ۹۷ و ۱۱۲

و ۱۳۵) من طريق علی بن زید ، وق بعض طرقه ذكر سؤال أبي موسى لعائشة .

ورواه أيضاً أحمد (۶ : ۱۲۳ و ۲۲۷ و ۲۰۹) بأسانيد من طريق حماد بن سلمة

عن ثابت البناني عن عبد الله بن رباح عن عبد العزيز بن النعمان عن عائشة مرفوعاً :

« إذا التقى الختانان اغتسل » وفي الرواية الأخيرة « وجب الغسل » وهذه أسانيد

ضخام ، لأن عبد الله بن رباح تابعي ثقة جليل ، وعبد العزيز بن النعمان وثقة ابن حبان .

وقال البخاري : « لا يعرف له سماع من عائشة » . وهذا غير جارح كما هو معروف

والمعاصرة تكفي ، ومع ذلك فإن عبد الله بن رباح سمع الحديث من عائشة أيضاً ،

فقد روى أحمد (۶ : ۲۶۵) من طريق قتادة عن عبد الله بن رباح : « أنه دخل على

عائشة فقال : إني أريد أن أسألك عن شيء ، وإنني أستحييك ؟ فقالت : سل ما بدا

لك ، فإني أمك . فقلت : يا أم المؤمنين ، ما يوجب الغسل ؟ فقالت : إذا اختلف

الختانان وجبت الجنابة . فكان قتادة يتبع هذا الحديث : أن عائشة قالت : قد علمت أنا

ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاعتسلنا . فلا أدري أشيء في هذا الحديث ؟ أم كان

قتادة يقوله ؟ . يريد الراوي أن قتادة كان يذكر المرفوع بمد الموقوف ، وأنه

لا يدري . أهو بالإسناد عن عبد الله بن رباح عن عائشة ؟ أم هو مرسل رواه قتادة

ولم يذكر إسناده ؟ ! ويظهر من كل هذا أن عبد الله بن رباح سمع اللفظ موقوفاً من =

قال أبو عيسى : حديث عائشة حديث حسن صحيح .
 [قال ^(١)] : وقد روي هذا الحديث عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه : « إِذَا جَاوَزَ الْخِطَّانَ الْخِطَّانَ [فقد ^(٢)] وَجِبَ الْغُسْلُ » .
 وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ^(٣) صلى الله عليه وسلم ، منهم : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وعائشة - : والقهاء من التابعين ومن بعدهم ، مثل : سفيان الثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .
 قالوا : إِذَا تَلَقَّى الْخِطَّانَ وَجِبَ الْغُسْلُ .

٨١

باب

مآء : أَنَّ الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ ^(٤)

١١٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنَا

عائشة ، وسمعه مرفوعاً من عبد العزيز عنها . وأما سؤال أبي موسى لعائشة فإنه ثابت في صحيح مسلم (١ : ١٠٦ - ١٠٧) من رواية أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه ، وفيه قالت عائشة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شَيْبَيْهِ الْأَرْبَعِ وَسِ الْخِطَّانِ الْخِطَّانَ : فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ » .

(١) الزيادة من ع و ه و ك .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) ق و ه و ك « رسول الله » .

(٤) قال الشارح : مقصود الترتيب من عقد هذا الباب أن حديث « الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ » : =

بونس بن يزيد عن الزهري عن سهل بن سعد عن أبي بن كعب قال :
 « إنما كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام ، ثم نهى عنها » .
 ١١٦ - حدثنا أحمد بن منيع حدثنا [عبد الله^(١)] بن المبارك
 أخبرنا معمر عن الزهري ، بهذا الإسناد مثله^(٢) .

= منسوخ . وهذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري قال :
 « خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين إلى قباء ، حتى إذا كنا في
 بني سالم وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم على باب عتيان ، فصرخ به ، فخرج يجر
 لوزاره ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « جعلنا الرجل . فقال عتيان : أ رأيت
 الرجل يجعل عن امرأته ولم ين ، ماذا عليه ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 إنما الماء من الماء » . والمراد بالماء الأول ماء القليل ، وبالتالي المني ، وفيه جناس
 تام . اه .

(١) الزيادة من ع .

(٢) الحديث رواه أيضا أحمد (٥ : ١١٥ - ١١٦) بأسانيد متعددة عن الزهري عن
 سهل بن سعد ، ورواه ابن ماجه (١ : ٦٠٩) من طريق الزهري أيضا ، ورواه
 أحمد من طريق رشدين بن سعد ، وأبو داود (٩ : ٨٦) من طريق ابن وهب ،
 كلاهما عن عمرو بن الحرث عن الزهري : « حدثني بعض من أروى عن سهل بن سعد
 أن أبا حدثته : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعلها رخصة للمؤمنين لقلة ثيابهم ،
 ثم لك رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها بعد ، يعني قولهم : الماء من الماء »
 هذا لفظ المسند . قال ابن حجر في التلخيص (ص ٤٩) : « وجزم موسى بن هرون
 والدارقطني بأن الزهري لم يسمعه من سهل . وقال ابن خزيمة : هذا الرجل الذي لم
 يسمه الزهري هو أبو حازم ، ثم ساقه من طريق أبي حازم عن سهل عن أبي :
 أن النبي التي كانوا يفتون أن الماء من الماء - كانت رخصة رخصها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في بدء الإسلام ثم أمر بالاعتزال بعد . وقد وقع في رواية لابن
 خزيمة من طريق معمر عن الزهري : أخبرني سهل ، فهذا يدفع قول من جزم بأنه
 لم يسمعه منه ، لكن قال ابن خزيمة : أهاب أن تكون هذه اللفظة غلطا من محمد
 ابن جعفر الراوي له عن معمر . قلت : أحاديث أهل البصرة عن معمر يقيم فيها الوهم ،
 لكن في كتاب ابن شاهين من طريق عملي بن منصور عن ابن المبارك عن بونس عن =

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .
 وإِنَّمَا كَانَ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ، ثُمَّ نُسِّخَ بَعْدَ ذَلِكَ .
 وهكذا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ^(١) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مِنْهُمْ :
 أَبِي بِنُ كَعْبٍ ، وَرَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ .
 والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم : عَلَى أَنَّهُ إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ
 أَمْرَانَهُ فِي الْفَرْجِ وَجِبَ عَلَيْهِمَا الْغُسْلُ ، وَإِنْ لَمْ يُنْزِلَا .

== الزهري : حدثني سهل ، وكذا أخرجه يحيى بن مخلد في مسنده عن أبي كريب عن ابن
 المبارك . وقال ابن حبان : يحتمل أن يكون الزهري سمعه من رجل عن سهل ثم لم ي
 سهلاً فحدثه ، أو سمعه من سهل ثم ثبته فيه أبو حازم . ورواه ابن أبي شيبة من طريق
 شعبة عن سيف بن وهب عن أبي حرب بن أبي الأسود عن عميرة بن يثرب عن أبي
 ابن كعب نحوه . . والإسناد الأخير الذي رواه ابن أبي شيبة لإسناد حسن لا بأس به :
 سيف بن وهب التيمي أبو وهب البصري : ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أبو عاصم :
 كان حسن الحديث ، وضمه يحيى بن سعيد والنسائي . وعميرة — بفتح الهمزة وكسر
 الميم — بن يثرب : ذكر البقاعي في التاريخ الصغير (ص ٤٥) أنه كان قاضي عمر بن
 الخطاب ، وترجم له ابن سعد في الطبقات (ج ٧ ق ١ ص ١٠٨) وقال : « كان على
 قضاء البصرة بعد كعب بن صور الأزدي ، وكان معروفاً قليل الحديث » . ومثل هذا
 أقل أحواله أن يكون مستوراً مقبول الرواية ، إذ هو من كبار التابعين . وقد جاء
 الحديث من طريق أخرى صحيحة عن سهل بن سعد ، فروى أبو داود (١ : ٨٦) :
 حدثنا محمد بن مهران البزار الرازي قال : ثنا ميسرة الحلبي عن محمد بن غسان عن أبي
 حازم عن سهل بن سعد قال : حدثني ابن كعب : إن الغتيا التي كانوا يفتنون أن
 الماء من الماء — كانت رخصة رخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم في بدء
 الإسلام ، ثم أمر بالاعتسال بعد . . ورواه الدارمي (١ : ١٩٤) عن محمد بن مهران ،
 ورواه البيهقي (١ : ١٦٥ - ١٦٦) من طريق أبي داود ومن طريق موسى بن
 هرون عن محمد بن مهران ، ووصفه بأنه إسناد موصل صحيح ، ونسبه الزيلعي في نصب
 الرضاة (١ : ٤٣) إلى ابن حبان في صحيحه .

(١) في ه و ك « رسول الله » .

١١٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي الْجَحَافِ (١)
 عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ فِي الْأَحْتِلَامِ (٢) » .
 قَالَ أَبُو عَيْسَى : سَمِعْتُ الْجَارُودَ يَقُولُ : سَمِعْتُ وَكَيْمًا يَقُولُ : لَمْ يَحْدِثْ
 هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا عِنْدَ شَرِيكٍ .

[قَالَ أَبُو عَيْسَى (٣)] : [وَ (٤)] أَبُو الْجَحَافِ اسْمُهُ « دَاوُدُ بْنُ
 أَبِي عَوْفٍ » .

وَبُرُوزِيُّ (٥) عَنْ سَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ [قَالَ (٦)] : حَدَّثَنَا أَبُو الْجَحَافِ
 وَكَانَ مَرْضِيًّا .

[قَالَ أَبُو عَيْسَى (٧)] : وَفِي الْبَابِ (٨) عَنْ عُمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، وَعَلِيِّ بْنِ
 أَبِي طَالِبٍ ، وَالزُّبَيْرِ ، وَطَلْحَةَ ، وَأَبِي أَيُّوبَ ، وَأَبِي سَعِيدٍ : عَنْ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [أَنَّهُ (٩)] قَالَ : « الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ (٩) » .

(١) « أبو الجحاف » : فتح الجيم ولشدب الماء المهملة وآخره فاء .

وفي حاشية س أن في بعض النسخ « أبي الجحان » وهو تصحيف سخيف .

(٢) هذا رأى لابن عباس ، يتأول به الحديث ، ولعله لم يبلغه التفصيل الذي في الأحاديث

الأخرى ، كحديث أبي سعيد الذي نقلناه عن صحيح مسلم في أول الباب ، فإنه صريح
 في نفي هذا التأويل .

(٣) الزيادة من س و ع .

(٤) الزيادة من ه و ك .

(٥) ق ه و ك « وروى » .

(٦) الزيادة من ع و ه و ك .

(٧) الزيادة من س و ع .

(٨) من هنا إلى آخر الباب مقدم في ه و ك قبل قوله « وأبو الجحاف » النخ .

(٩) لم يرد عنهم جميعا الحديث بهذا اللفظ ، وإنما أراد الترمذی أنهم رَوَوْا هذا المعنى =

أو ما يقاربه عن النبي صلى الله عليه وسلم : فروى البخارى في صحيحه (١ : ٣٢٨ -
 ٣٤٠ فتح) عن يحيى بن أبى كثير قال : « أخبرنى أبو سلمة أن عطاه بن يسار أخبره
 أنه سأل عثمان بن عفان ، فقال : أرأيت إذا جامع الرجل امرأته فلم يمن ؟ قال عثمان :
 يتوضأ كما يتوضأ للصلاة وينسل ذكره . قال عثمان : سمته من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم . فسألت عن ذلك على بن أبى طالب والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله
 وأبى بن كعب فأمروه بذلك . قال يحيى : وأخبرنى أبو سلمة أن عروة بن الزبير
 أخبره أن أبى أيوب أخبره أنه سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم روى
 البخارى عن يحيى عن هشام بن عروة قال : « أخبرنى أبى قال : أخبرنى أبو أيوب
 قال : أخبرنى أبى بن كعب أنه قال : يا رسول الله ، إذا جامع الرجل المرأة فلم ينزل ؟
 قال : يغسل مامس المرأة منه ثم يتوضأ ويصل » . وروى أحمد في المسند (٥ : ١١٥)
 عن يحيى بن آدم عن زهير وعبد الله بن لادريس عن محمد بن إسحق : « عن يزيد بن
 أبى حبيب عن معمر بن أبى حبيبة عن عبيد بن رفاعة بن رافع عن أبيه رفاعة بن رافع
 وكان عقيبا بدرى ، قال : كنت عند عمر فقيل له : إن زيد بن ثابت يفتى الناس
 فى المسجد يرأيه فى الذى يجمع ولا ينزل ، فقال : اعجل به ، فأتى به فقال :
 يا عدو نفسه . أو قد بلغت أن تفتى الناس فى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يرأيك ؟ قال : ما فعلت ، ولكن حدثنى عمومتى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .
 قال : أى عمومتك ؟ قال : أبى بن كعب وأبو أيوب ورفاعة بن رافع . فالتفت لى :
 ما يقول هذا الفتى ؟ فقلت : كنا نعلمه فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال ؟
 فسأتم عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : كنا نعلمه على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ، وانفق الناس على أن الماء لا يسكون إلا من الماء - : إلا لرجلين
 على بن أبى طالب ، ومعاذ بن جبل ، قال : إذا جاوز الحتان الحتان فقد وجب الغسل .
 قال : فقال لى : يا أمير المؤمنين ، إن أعلم الناس بهذا أزواج رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ، فأرسل لى حفصة ، فقالت : لا أعلم لى . فأرسل لى عائشة ، فقالت : إذا
 جاوز الحتان الحتان وجب الغسل . قال : فتحطم عمر ، يعنى تقيظ ، ثم قال : لا يبلغنى أن
 أحداً فعله ولا يغسل إلا أنه يكتمه عقوبة » ورواه عبد الله بن أحمد عن أبى بكر بن أبى
 شيبة عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن ابن إسحق . ورواه الطحاوى فى معانى الآثار
 (١ : ٣٥ - ٣٦) من طريق عبد الله بن لادريس وعبد الأعلى بن عبد الأعلى كلاهما
 عن ابن إسحق . ورواه أيضا من طريق ابن لهيعة عن يزيد بن أبى حبيب ، ولكن =

ذكر أن الذى حضر مجلس عمر هو عبيد بن رفاعه ، استدل به ابن حجر فى الإصابة على أن عبيدا ولد فى عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنا أرجح أن هذا خطأ من بعض الرواة ، وأن الصواب ما ذكره ابن إسحق أنه « عن عبيد بن رفاعه عن أبيه رفاعه » وروى الطحاوى أيضا نحو هذه القصة من طريق الليث بن سعد عن معمر بن أبي حبيبة عن عبيد الله بن عدى بن الحيار - بكسر الحاء المعجمة وتخفيف الباء التحتية -

وهذه أسانيد كلها صحاح : معمر بن أبي حبيبة : ثقة ، وثقه ابن معين وغيره . وعبيد بن رفاعه : مدينى تابعى ثقة ، وذكره بعضهم فى الصحابة . وعبيد الله بن عدى بن الحيار تابعى من كبار التابعين ، وذكره بعضهم فى الصحابة أيضا ، وابن إسحق وابن لثيمة : ثقتان عندنا وعند كثير من أهل العلم بالحديث ، وليس فى واحد منهما مطعن مقبول . وقد كان الخلاف فى هذه المسئلة بين الصحابة كما ترى ، ثم استمر بين العلماء

بعدهم إلى عصر المؤلفين من الأئمة ، حتى قال البخارى فى صحيحه بعد الحديثين اللذين نقلنا عنه : « قال أبو عبد الله : الفسل أحوط ، وذلك الأخير ، وإنما بينا لاختلافهم » وكان البخارى يحمل بهذا إلى أنه لم يثبت عنده السج ، ولكنه يرى أن الفسل أحوط فقط . وقد شنع القاضى أبو بكر بن العربي فى شرح الترمذى على البخارى ، زعما منه أن الإجماع انعقد على وجوب الفسل فى ذلك ، فقال : « وانعقد الإجماع على وجوب الفسل بالتقاء المتنازعين وإن لم ينزل ، وما خالف فى ذلك إلا داود ، ولا يبا به ، فإنه لولا الخلاف ما عرف ! ! وإنما الأمر الصواب خلاف البخارى فى ذلك ، وحسبكه أن الفسل مستحب ! ! وهو أحد أئمة الدين وأجل علماء الساميين معرفة وعدلا ، وما بهذه المسئلة خفاء ، فإن الصحابة اختلفوا فيها ، ثم رجعوا عنها ، واتفقوا على وجوب الفسل بالتقاء المتنازعين وإن لم يكن ليزال » .

ودعوى الإجماع لا يثبتك عنها كثير من العلماء على غير وجهها ، ويشنعون بها على خصومهم إذا أعوزتهم الحجة . وقد بينا خطئها وخطأها فى كتابنا (نظام الطلاق فى الإسلام) بيانا شافيا . والله الحمد .

والمجيب حقا أن المحافظ ابن حجر ينقل عن القاضى أبي بكر دعوى الإجماع فى هذه المسئلة محججا بكلامه ولا يتبعه ، فى كتابه التلخيص الحبير (ص ٤٩) . ثم ينقل ذلك عنه ويرد عليه ردا جيدا فى الفتوح دافعا عن البخارى ! ! والله الهادى إلى سواء السبيل .

ولا عبرة بما قال القاضى أبو بكر بن العربي عن داود الظاهرى ، فإن عداوته لظاهرية معروفة مشهورة ، ولا يقبل مثل هذا عند أهل العلم .

وما يرد دعوى الإجماع أن الشافعى قال فى اختلاف الحديث (٧ : ٩١) : « وحديث الماء من الماء : ثابت الإسناد ، وهو عندنا منسوخ بما حكيت ، فيجب =

٨٢

باب

[ما جاء^(١)] فيمن يستيقظُ فيرسي^(٢) بللاً، ولا^(٣) يذكُرُ احتلاماً

١١٣ - حَدَّثَنَا أَحَدُ بَنِي مَنِيعٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ خَالِدِ الْخَلِيطِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ [هُوَ الْعُمَرِيُّ^(١)] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ

== الفصل من الماء ، ويجب إذا غيب للرجل ذكره في فرج المرأة حتى يوارى حشفته ثم قال « نخالفنا بعض أصحاب الحديث ، من أهل فاحيتنا وغيرهم ، فقالوا : لا يجب على الرجل إذا بلغ من امرأته منشاء : الفصل ، حتى يأتي منه الماء الدافق ، واحتج بحديث أبي بن كعب وغيره بما يوافقه ، وقال : أما قول عائشة : فملته أنا ورسول الله فاغتسلنا - : فقد يكون تطوعاً منهما بالفصل ، ولم نقل إن النبي عليه السلام قال عليه النسل . قال الشافعي : فقلت له : الأغلب أن عائشة لا تقول إذا مس الختان الختان أو جاوز الختان الختان فقد وجب الفصل ، وتقول فملته أنا ورسول الله فاغتسلنا - : إلا خبراً عن رسول الله بوجوب الفصل منه . قال : فيحتل أن تكون لما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم اغتسلت ورأته واجبا ولم تسمع من النبي صلى الله عليه وسلم إيجابه ؟ فقلت : نعم . قال : فليس هذا خبراً عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قلت : الأغلب أنه خير عنه . »

إذن فقد كان الخلاف ثابتاً في المسئلة في عصر الشافعي ، وهيئات التي يثبت بعد ذلك ادعاء الاجماع ، وقد انتشر العلماء في أقطار الأرض .

وأما النسخ فإنه ثابت بالأحاديث الصحاح التي ذكرناها وأشرنا إليها ، وحديث عائشة قد ثبت من طرق صحيحة أنها روتها مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم تكن هذه الطرق قد وصلت للشافعي ، لذلك قال لناظره : « الأغلب أنه خير عنه . »

(١) الزيادة من ع .

(٢) في هـ و ك « ويرى » .

(٣) في ع « ولم » .

عائشة قالت : « سئل رسول الله ^(١) صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجرد
البلل ولا يذكركم احتلاماً ؟ قال : يقبسل . وعن الرجل يرى ^(٢) أنه
قد احتلم ولم يجد بلبلاً ؟ قال ، لا غسل عليه . قالت أم سلمة :
يا رسول الله ، هل على المرأة ترى ذلك غسل ؟ قال : نعم ، إن النساء
شقائق الرجال ^(٣) » .

قال أبو عيسى : وإنما روى هذا الحديث عبد الله بن عمر عن عبيد الله
بن عمر : حديث عائشة في الرجل يجرد البلل ولا يذكركم احتلاماً (وعبد الله
[بن عمر ^(٤)] ضعفه يحيى بن سعيد من قبل حنظل [في الحديث ^(٥)] .

- (١) في هـ و ك « النبي » .
(٢) في س « وعن الرجل أنه يرى » وزيادة « أنه » ليست جيدة ، ولا توجد في سائر
الأصول ، ولا في الروايات الأخرى للحديث .
(٣) قال الخطابي في المسالم (١ : ٧٩) : « أي نظائرهم وأمثالهم في الخلق والطباع ،
فكأنهن شقائق من الرجال » .
والحديث رواه أحمد في المسند (٦ : ٢٥٦) عن حماد بن خالد ، ورواه أبو داود
(١ : ٩٥ - ٩٦) عن قتيبة بن سعيد عن حماد بن خالد ، ولفظها في آخره : وإنما
النساء شقائق الرجال » . ورواه الدارمي (١٠ : ١٩٥ : ١٩٦) عن يحيى بن موسى
عن عبد الرزاق عن عبد الله العمري مختصراً . ورواه ابن ماجه (١ : ١١٠) عن
أبي بكر بن أبي شيبة عن حماد بن خالد مختصراً أيضاً .
(٤) الزيادة من ح .
(٥) الزيادة من ح و هـ و ك . أما عبد الله وعبيد الله فهما ابنا عمر بن حفص بن عاصم
بن عمر بن الخطاب . وكلاهما من علماء المدينة ، عبيد الله : اسمه مضر ، وهو الأكبر
في العلم والسن ، وهو أحد الفقهاء السبعة مات سنة ١٤٧ . وعبد الله اسمه مكبر ،
وهو أصغر من أخيه سنا ، وشاركه في كثير من شيوخه ، وروى عنه أيضاً . قال
أحمد : « يروى عبد الله عن أخيه عبيد الله ، ولم يرو عبيد الله عن أخيه عبد الله
شيئاً . كان عبد الله يسأل عن الحديث في حياة أخيه فيقول : أما وأبو عثمان حمي فلاه .
ومات عبد الله سنة ١٧١ ، أو سنة ١٧٢ ، والحق أنه ثقة ، وإن كان في حفظه شبهة .
روى عثمان الدارمي عن ابن ميمون أنه قال فيه : « صالح ثقة » . فهذا إسناد صحيح .

وقال الشوكاني في نيل الأوطار (١ : ٢٨٦) : « وقد تفرّد به المذكور - يريد العمري - عند من ذكره المصنف من المخرجين له ، ولم نجد من غيره ، وهكذا زواه أحمد وابن أبي شعبة من طريقه ، فالحديث معلول بطنتين : الأولى العمري المذكور ، والثانية التفرّد وعدم المتابعات ، فنصر عن درجة الحسن والصحة » .
 ولم يفعل الشوكاني شيئاً فيما قال ، فإن العمري أقلّ حاله أن يكون حديثه حسناً ، وأما زعم التعليل بالتفرّد فإنه غير صواب ، لأن العبارة في ذلك بتضالفة الراوى غير ممن الرواة ، ممن يكون مثله أو أوثق منه ، وهناك ينظر في الجمع أو الترجيح ، وأما الافراد وحده فليس بمتة . ومع ذلك فإن العمري لم ينفرد بأصل القصة ، وهي معروفة في الصحيحين وغيرهما من حديث أم سلمة : « جاءت أم سليم إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، إن الله لا يستحي من الحق ، فهل على المرأة من غسل إذا احتلمت ؟ » الحديث (انظر صحيح مسلم ١ : ٩٨) وسيأتى في الترمذى برقم (١٢٢) ونحوه من حديث عائشة في مسلم أيضاً وأبي داود (١ : ٩٦ - ٩٧) ومن حديث أنس عند مسلم أيضاً .

وقد جاء ذلك من حديث أم سليم بنت ملحان ، وهي أم أنس بن مالك ، وهي التي سألت عن ذلك ، كما ثبت في أكثر الروايات : فروى أحمد في المسند (٦ : ٣٧٧) : « ثنا أبو المنيرة - أبو المنيرة هو عبد القدوس بن الحجاج المولاني ، ووقع في المسند : المنيرة ، وهو خطأ من الناسخ أو المصحح ، فليس وشيوخ أحمد ولا في تلاميذ الأوزاعي من يسمى المنيرة - قال : ثنا الأوزاعي قال : حدثني إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري عن جده أم سليم ، قالت : كانت مجاورة أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، فكانت تدخل عليها ، فدخل النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت أم سليم : يا رسول الله ، أرايت إذا رأيت المرأة أن زوجها يجامعها في المنام ، أتغسل ؟ فقالت أم سلمة : تربت يداك يا أم سليم ، فضحت النساء عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت أم سليم : إن الله لا يستحي من الحق ، وإنما إن نسأل النبي صلى الله عليه وسلم عما أشكل علينا خير لنا من أن نكون منه على عمياء ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : بل أنت تربت يداك ، نعم يا أم سليم ، عليها الفضل إذا وجدت الماء . فقالت أم سلمة : يا رسول الله ، وهل للمرأة ماء ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : فأني يشبهها ولها ؟ ! هن شقائق الرجال . وهذا إسناد صحيح ، ولكن أعلاه الحافظ الهيثمي في جم الزوائد (١ : ٢٦٧ - ٢٦٨) فقال : « وهو في الصحيح باختصار ، وإسحق لم يسمع من أم سليم » . ثم وجدت أن الدارمي رواه في سننه (١ : ١٩٥) موصولاً ، وجعله من مسند أنس فقال : أخبرنا محمد بن كثير من

وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
والتابعين : إذا استيقظ الرجل فرأى بِلَّةً (١) أنه بمنسِلٍ . وهو قول
سفيان [الثوري] (٢) [واحد .

وقال بعض أهل العلم من التابعين : إنما يجب عليه الغسل إذا كانت
البِلَّةُ بِلَّةً نَطْفَةً . وهو قول الشافعي وإسحاق .
وإذا رأى احتلاماً ولم يَرَ بِلَّةً فلا غُسلَ عليه عند عامة أهل العلم .

الأوزاعي عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس قال : دخلت على رسول الله
صلى الله عليه وسلم أم سليم ، وعنده أم سلمة ، فقالت : المرأة ترى في منامها ما يرى
الرجل ؟ فقالت أم سلمة : تربت يداك يا أم سليم ، فضحت النساء . فقال النبي صلى الله
عليه وسلم منتصراً أم سليم : بل أنت تربت يداك ، إن خيركن التي تسأل عما بينها ،
لذا رأت الماء فلتفتل ، قالت أم سلمة : وللنساء ماء يا رسول الله ؟ قال : نعم ، فأين
يشبهن الولد ؟ إنما هن شقائق الرجال . وهذا إسناد موصل ، ومن العروف أن
أناسم هذه القصة من أمه أم سليم ، ورويت عنه مختصرة ، كما في صحيح مسلم
(١ : ٩٨) وغيره من طريق قتادة عن أنس ، ورويت عنه مطولة كما في رواية الدارمي
التي نقلناها . وإسناد الدارمي إسناد صحيح ، رجاله ثقات ، إلا شيخه محمد بن كثير فهو
الثقفي الصنعاني الدهشقي ، ضعفه أحمد وغيره ، ووثقه ابن معين وابن سعد وغيرهما ، وهذا
الإسناد يقوى رواية أحمد التي لم يذكر فيها أنس ، وبها يكون الحديث صحيحاً ثابتاً
عن أم سليم ، ويكون شاهداً قوياً لحديث عائشة من رواية الصري .

(١) البِلَّةُ بكسر الباء وتشديد اللام : الندوة . وضبط في بعض الطبعات بفتح الباء ،
وهو لحن .

(٢) الزيادة من ح .

٨٣

باب

ما جاء في المنيّ والمذي^(١)

١١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو السَّوَّاقُ الْبَلْخِيُّ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ
 يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ ع [قَالَ (٢)] : وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ
 الْجَعْفِيُّ (٣) عَنْ زَائِدَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى
 عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : « سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمَذْيِ ؟ فَقَالَ : مِنْ
 الْمَذْيِ الْوُضُوءُ ، وَمِنَ الْمَنِيِّ الْغُسْلُ » (٤) .

(١) قال ابن حجر في الفتح (١ : ٣٢٥) : « في المذي لغات : أفصحها فتح الميم وسكون
 الدال المعجمة وتخفيف الباء ، ثم بكسر الدال وتشديد الباء - أي يوزن : مذي - وهو
 ماء أبيض رقيق لرج يخرج عند الملاعبة أو تذكر الجماع أو إرادته ، وقد لا يحس
 بخروجه » .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) في ع « الحسين بن علي الجعفي » .

(٤) الحديث رواه أحمد عن خلف بن أبي جعفر الرازي وخالد الطحان (رقم ٦٦٢ ج ١ ص ٨٧)
 وعن عبيدة بن حميد (رقم ٨٦٩ ص ١٠٩ - ١١٠) وعن إسحق بن إسماعيل عن
 محمد بن فضيل (رقم ٨٩٠) وعن وهب بن بقية الواسطي عن خالد (رقم ٨٩١ ص ١١١)
 وعن شيبان عن عبد العزيز بن مسلم (رقم ٨٩٣ ص ١١١ - ١١٢) ورقم ٩٢٧ ص
 ١٢١) كلهم عن يزيد بن أبي زياد . ورواه ابن ماجه (١ : ٩٤) عن أبي بكر بن
 أبي شيبة عن همام عن يزيد .

[قال (١)] : وَفِي الْبَابِ عَنِ الْمُقَدَّادِ بْنِ الْأَسْوَدِ ، وَأَبِيِّ بِنِ كَثْبٍ (٢)

قال أبو هديسي : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ (٣)

(١) الزيادة من ع و س .

(٢) حديث المقداد رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه ، وحديث أبي بن كعب قال الشارح :

« أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرُهُ » وَقَدْ وَجَدْتُهُ أَيْضاً عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ (١ : ٩٤٠) .

وفى الباب أيضاً عن عبد الله بن سعد ، روى أحمد في المسند (٤ : ٣٤٢) :

« حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ مَعَاوِيَةَ ، يَعْنِي ابْنَ صَالِحٍ ، عَنِ الْمَلَاءِ ، يَعْنِي ابْنَ

الْحَرِثِ ، عَنْ حِرَامِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ : أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَمَّا يُوجِبُ الْفِضْلَ ؟ وَعَنِ الْمَاءِ يَكُونُ بَعْدَ الْمَاءِ ؟ وَعَنِ الصَّلَاةِ فِي بَيْتِي ؟

وَعَنِ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ ؟ وَعَنِ مَوَاطَاةِ الْمَائِضِ ؟ فَقَالَ : لِأَنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَجِبُ مِنْ الْحَقِّ ،

أَمَا أَنَا فَإِذَا فُطِلْتُ كُنَّا وَكَذَا ، فَذَكَرَ الْفِضْلَ ، قَالَ : أَنْتَ وَضَوْئِي لِلصَّلَاةِ : أَعْسَل

فَرَجِي ، ثُمَّ ذَكَرَ الْفِضْلَ . وَأَمَّا الْمَاءُ يَكُونُ بَعْدَ الْمَاءِ فَذَلِكَ الَّذِي ، وَكُلُّ فَعْلٍ يَنْدَى ،

فَأَعْسَلُ مِنْ ذَلِكَ فَرَجِي وَأَنْتَ وَضَوْأُ . وَأَمَّا الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ وَالصَّلَاةُ فِي بَيْتِي فَقَدْ تَرَى

مَا أَقْرَبَ بَيْتِي مِنَ الْمَسْجِدِ ، وَلَآنَ أَسْلَى فِي بَيْتِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَسْلَى فِي الْمَسْجِدِ ، لِأَنَّ

أَنْ تَكُونَ صَلَاةً مَكْتُوبَةً . وَأَمَّا مَوَاطَاةُ الْمَائِضِ فَآكُلُهَا . » وَرَوَاهُ أَيْضاً ابْنُ سَعْدٍ

فِي الطَّبَقَاتِ (ج ٧ ق ٢ ص ١٩٣) . وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ . عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدِ الْأَنْصَارِيِّ

صَحَابِيٌّ مَعْرُوفٌ سَكَنَ دِمَشْقَ . وَابْنُ أَخِيهِ حِرَامٌ - يَفْتَحُ الْمَاءَ وَتَحْفِيفُ الرَّاءِ - بِنِ حَكِيمٍ :

ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي التَّلَقَاتِ ، وَوَفَّيْتُهُ لِمَسَارِقُطِيِّ ، وَضَعَفَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْمَحَلِّيِّ فِي الْمَثَلَةِ

(رَقْم ٢٦٠) بِغَيْرِ مُسْتَدَدٍ ، وَوَقَعَ اسْمُهُ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ « حِرَامُ بْنُ مَعَاوِيَةَ » فَظَنَّهُمَا

الْبَخَارِيُّ رَجُلَيْنِ ، قَالَ الْخَطِيبُ : « وَهِيَ الْبَخَارِيُّ فِي فَصْلِهِ بَيْنَ حِرَامِ بْنِ حَكِيمٍ وَبَيْنَ حِرَامِ

ابْنِ مَعَاوِيَةَ ، لِأَنَّهُ رَجُلٌ وَاحِدٌ ، اِخْتَلَفَ عَلَى مَعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ فِي اسْمِ أَبِيهِ . »

أَقُولُ : وَالِاخْتِلَافُ لَيْسَ عَلَى مَعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ ، بَلْ هُوَ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ ،

لِأَنَّ أَحْمَدَ سَمَاهُ فِي رِوَايَتِهِ عَنِ ابْنِ مَهْدِيٍّ « حِرَامُ بْنُ حَكِيمٍ » وَابْنُ سَعْدٍ سَمَاهُ فِي رِوَايَتِهِ

عَنْهُ أَيْضاً « حِرَامُ بْنُ مَعَاوِيَةَ » . وَالْمَلَاءُ بْنُ الْحَرِثِ : ثِقَةٌ مَعْرُوفٌ .

وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَى التِّرْمِذِيُّ قِطْعَةً مِنْهُ فِي مَوَاطَاةِ الْمَائِضِ (١ : ٢٨ - ٢٩ طَبْعَةٌ

بِوَلَايَةِ وَ ١ : ١٢٥ شَرْحُ الْمُبَارَكْفُورِيِّ) وَسَتَأْتِي بِرَقْمِ (١٣٣) وَرِوَاها ابْنُ مَاجَةَ

(١ : ١١٦) وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ أَيْضاً قِطْعَةً مِنْهُ فِي الصَّلَاةِ فِي الْبَيْتِ (١ : ٢١٤ - ٢١٥)

كُلُّ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ (١ : ٨٥) وَابْنُ الْجَارُودِ

(س ١٤) قِطْعَةً مِنْهُ فِي الْمَذْيِ ، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهَبٍ عَنِ مَعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ .

(٣) قال الشوكاني في نيل الأوطار (١ : ٢٧٥) : « فِي إِسْنَادِ الْحَدِيثِ الَّذِي صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ =

وقد روى عن علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير

يزيد بن أبي زياد ، قال علي ويحيى : ضعيف لا يحتج به ، وقال ابن المبارك : ارم به ، وقال أبو حاتم الرازي : ضعيف الحديث ، كل أحاديثه موضوعة وباطلة . وقال البخاري . منكر الحديث ذاهب ، وقال النسائي : متروك الحديث ، وقال ابن حبان : صدوق إلا أنه لما كبر ساء حفظه وتغير ، وكان يلقن مالمقن ، فوعدت المناكير في حديثه ، فسمع من سمع منه قبل التغير صحيح . والترمذي قد صحح حديث يزيد المذكور في مواضع هذا أحدها ، وفي حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم ، وفي حديث : إن العباس دخل على النبي صلى الله عليه وسلم مضطرباً ، وقد حزن أيضاً حديثه في حديث : أنها أدخلت العمرة في الحج . فعمل التصحيح والتحسين بمشاركة الأمور الخارجة عن نفس السند ، من اشتها الثبوت ونحو ذلك ، وإلا فيزيد ليس من رجال الحسن فكيف الصحيح ؟ ! وأيضاً : الحديث من رواية ابن أبي ليلى عن علي ، وقد قيل لأنه لم يسمع منه .

وقد أخطأ الشوكاني خطأ شديداً فيما قال ، فإن عبد الرحمن بن أبي ليلى سمع من علي ، كما صرح به ابن معين فيما نقله في التهذيب ، وأيضاً فإن في رواية أحمد في المسند (رقم ٨٩٠) التي أشرنا إليها فيما مضى : « عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : سمعت علياً رضي الله عنه يقول « الحج . وابن أبي ليلى ولد قبل وفاة عمر بست سنين ، كما نقله ابن أبي حاتم في المراسيل بإسناده (ص ٤٧) وعمر قتل سنة ٢٣ فيسكون ابن أبي ليلى ولد سنة ١٧ تقريباً . وعلى قتل سنة ٤٠ فسكانت سن ابن أبي ليلى إذ ذاك نحو ٢٣ سنة . وأما ما نقله الشوكاني في الطعن في يزيد بن أبي زياد فإن أكثره لم نجده في كتب الرجال ، وأظن أنه اشتبه عليه الأمر فنقل كلام بعضهم في « يزيد بن زياد ، ويقال : ابن أبي زياد القرشي الدمشقي » وهو خطأ ، فإن الذي معنا « يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي أبو عبد الله الكوفي » ويزيد هذا ضعفه بعضهم من قبل أنه شيعي ، ومن قبل أنه اختلط في آخر حياته ، والحق أنه ثقة ، قال ابن شاهين في الثقات : « قال أحمد ابن صالح المصري : يزيد بن أبي زياد ثقة ، ولا يعجبني قول من تكلم فيه » وقال ابن سعد في الطبقات (٦ : ٢٣٧) : « وكان ثقة في نفسه ، إلا أنه اختلط في آخر عمره فجاه بالمعجب » . ونقل الذهبي في الميزان عن شعبة أنه قال : « كان يزيد بن أبي زياد رفاها » . ونقل عنه أيضاً أنه قال : « ما أبالي إذا كتبت عن يزيد بن أبي زياد أن لا أكتب عن أحد » وهذا نهاية التوثيق من شعبة ، وهو إمام الجرح والتعديل ، والثقة إذا خالف غيره نظراً في أمره ، ولم يخالف يزيد أحداً في هذا الحديث ، بل رواه غيره كروايته ، كما سيأتي ، فقد أصاب الترمذي في تصحيحه ، وأخطأ الشوكاني فيما صنع .

وَجَهْرٍ : « مِنْ الْمَذْيِ الْوُضُوءِ ، وَمِنْ الْمَذْيِ الْغُسْلُ » (١) .

(١) روى أحمد في السنند (رقم ٨٦٨ ج ١ ص ١٠٩) « ثنا عبيدة بن حميد التيمي أبو عبد الرحمن حدثني ركين عن حصين بن قبيصة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : كنت رجلاً مذاه ، فخطت أغتسل في الشتاء حتى تشقق ظهري . قال : فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، أو ذكر له ، قال : فقال : لا تفعل ، إذا رأيت المذي فاغسل ذكرك وتوضأ وضوءك للصلاة ، فإذا فضخت الماء فاغتسل » وهذا إسناد صحيح . و « عبيده » بفتح العين المهملة ، وفي آخره هاء . وأبوه « حميد » بالتصغير ، ووقع في السنند « عبيدة بن عبيد » وهو خطأ . و « الركين » بضم الراء وفتح الكاف وهو « ابن الربيع الفزاري » . و « حصين » بضم الحاء وفتح الصاد المهملتين . و « قبيصة » بفتح القاف . وقوله « فضخت » هو بالضاد والهاء المعجمتين : أى دفقت الماء ، والفضخ : الدفق .

وهذا الحديث رواه أيضاً أبو داود (١ : ٨٣ - ٨٤) عن قبيصة ، ورواه النسائي (١ : ٤١) عن قبيصة وعلي بن حجر ، كلاهما عن عبيدة بن حميد . ورواه الطيالسي (رقم ١٤٥) عن زائدة عن الركين بن الربيع . ورواه النسائي عن عبيد الله بن سعيد عن عبد الرحمن ، ورواه أيضاً عن إسحاق بن إبراهيم عن أبي الوليد ، كلاهما عن زائدة .

ورواه أحمد أيضاً (رقم ٨٤٧ ج ١ ص ١٠٧) عن أبي أحمد الزبيري عن رزام بكسر الراء - بن سعيد التيمي عن جواد التيمي عن يزيد بن شريك التيمي عن علي . وهو إسناد صحيح ، لأن جواد - بتشديد الواو - بن عبيد الله التيمي ثقة ، تكلم فيه بعضهم بالتشيع والإرجاء ، وهذا لا يؤثر في صدق روايته على التحقيق .

ورواه أحمد أيضاً (رقم ٨٥٦ ج ١ ص ١٠٨) عن أسود بن عامر عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن هاني بن هاني عن علي . وهو إسناد جيد أيضاً . هاني الهمداني ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال النسائي : « ليس به بأس » .

فائدة : ورد في الصحيحين وغيرها من حديث علي أنه أمر المقداد بن الأسود بسؤال النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، لاستجابه أن يسأله بنفسه لكان فاطمة منه . وفي رواية للنسائي أنه أمر عمار بن ياسر بذلك . وقال الحفاظ في الفتح (١ : ٣٢٦) « جم ابن حبان بين هذا الاختلاف بأن علياً أمر عماراً أن يسأل ، ثم أمر المقداد بذلك ثم سأل بنفسه . وهو جم جيد لا بالنسبة إلى آخره ، لكونه مفايراً لقوله لأنه استجابه عن السؤال بنفسه لأجل فاطمة ، فيتبين جملة على الحجاز بأن بعض الرواة أطلق أنه سأل =

وهو قولُ عامَّةِ أهل العلم من (١) أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين [وَمَنْ بَعْدَهُمْ (٢)] وبه يقولُ سفيانُ، والشافعيُّ : وأحمدُ، وإسحاقُ.

٨٤

باب

[ما جاء (٣) في المَذْيِ يُصِيبُ الثَّوْبَ]

١١٥ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ سَمِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، هُوَ ابْنُ السَّبَّاقِ (٣)، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَهْلِ بْنِ حَنْفِيٍّ قَالَ : « كُنْتُ أَلْقِي مِنَ الْمَذْيِ شِدَّةً وَعِنَاءً، فَكُنْتُ أَكْثَرُ مِنْهُ لِلْفُضْلِ. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَأَلْتُهُ عَنْهُ ؟ فَقَالَ : « إِنَّمَا يُجْزِيكَ مِنْ ذَلِكَ الْوَضُوءُ . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ بَعَا يُصِيبُ ثَوْبِي مِنْهُ ؟ قَالَ : « يَكْفِيكَ أَنْ تَأْخُذَ

= لكونه الأمر بذلك ، وبهذا جزم الإسماعيلي ثم النووي . ويؤيد أنه أمر كلا من المقداد وعمار بالسؤال عن ذلك : مارواه عبد الرزاق من طريق عائش بن أنس قال : تذاكر علي والمقداد وعمار المذي ، فقال علي : « إن رجل مذاء ، فاسألا عن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، فسأله أحد الرجلين . وصحح ابن بشكوال أن الذي تولى السؤال عن ذلك هو المقداد . وعلى هذا فتسبب عمار إلى أنه سأل عن ذلك بحمولة على المجاز أيضاً . لكونه قصده ، لكن تولى المقداد الخطاب دونه . »

(١) في س « عن » بدل « من » وهو خطأ .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) بفتح السين المهملة وتشديد الباء الموحدة .

كفأ من ماء فتفصح به ثوبك حيث ترى (١) أنه أصاب منه (٢) .
 قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، [و (٣)] لانفرقه إلا من
 حديث محمد بن إسحاق في المذی مثل هذا (٤) .
 وقد اختلف أهل العلم في المذی يصيب الثوب . فقال بعضهم : لا يجزئ (٥)
 إلا الغسل ، وهو قول الشافعي ، وإسحاق . وقال بعضهم : يجزئهُ النضح .
 وقال أحمد : أرجو أن يجزئهُ النضح بالماء .

٨٥

باب *

[ما جاء (٣)] في المنيّ يصيب الثوب

١١٦ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا أَبُو معاويةَ عن الأعمشِ عن إبراهيمَ

(١) في س و ع « حتى » بدل « حيث » وهو خطأ ، وما هنا هو الصواب ، وهو
 الموافق لسائر الأصول ولجميع روايات الحديث التي سنشير إليها بعد . وقوله « ترى »
 بضم التاء بمعنى تظن ، وبفتحها بمعنى تبصر .

(٢) رواه أحمد (٣ : ٤٨٥) والدارمي (١ : ١٨٤) وأبو داود (١ : ٨٤ - ٨٥)
 وابن ماجه (١ : ٩٤) وفي كل هذه الروايات - ماعدا الدارمي - صرح ابن إسحاق
 بسماعه من سعيد بن عبيد .

(٣) الزيادة من ع .

(٤) في ه و س « ولا نفرق مثل هذا إلا عن حديث محمد بن إسحاق في المذی مثل هذا »
 وهو تكرار غير جيد .

(٥) في ع « لا يجزئهُ » .

* تنبيه : من أول هذا الباب وقعت لنا نسخة مخطوطة من الترمذی ، لأبأس بها =

عن همام بن الحرث قال : « ضاقت عائشة ضيفا^(١) ، فأوردت له بمِلْحَفَةٍ صفراء ، فقامَ فيها ، فأختم ، فاستحيا أن يرسلَ بها^(٢) وبها أُنزِلَ الإحتلام ، فغمسها في الماء ، ثم أرسلَ بها ، فقالت عائشة : لم أفسد علينا موبنا ؟ إنما كان يكفيه أن يفرُّكه بأصابعه . ورؤيا قرأته من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصابعي^(٣) . »

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح^(٤) .

وهو قولٌ غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم [والتابعين^(٥)]

= وليست بالعتيقة ، ويغاب على الظن أنها مكتوبة بعد القرن العاشر ، وهي ناقصة كراسة واحدة في أواخر (أبواب الحج) وثلاث ورقات في آخر الكتاب . ويرمز إليها من الآن بحرف (به) .

(١) أي نزل بها وصار لها ضيفا . وفي نسخة بهامش ك « ضاقت عائشة ضيفا » وهو غير جيد إلا على تأويل ، لأن الفعل الثلاثي هنا يكون أيضا بمعنى : طلبت منه الضيافة . والاستعمال الصحيح في مثل هذا أن يكون من الرباعي « أضاف » بالهمزة ، لأنهم يقولون « أضفته وضيفته » بالهمزة وبالتضعيف : أي أنزلته ضيفا على وعرضه ، وهذا الضيف هو عيد الله بن شهاب الحولاني ، فقد روى مسلم عنه (١ : ٩٤) أنه نزل على عائشة فاحتم في ثوبه الخ . ولكن في رواية أبي داود (١ : ١٤٣) من طريق شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن همام بن الحرث « أنه كان عند عائشة فاحتم الخ فالظاهر أنهما حادثان .

(٢) في هـ و ك « أن يرسل إليها » : وفي زه « أن يرسلها إليها » وما هنا أصح .

(٣) سيأتي تخريجه في آخر الباب .

(٤) في ح « حديث عائشة في فرك إلى هذا حديث حسن صحيح » . وهذه الزيادة غير جيدة . وفي هامش س ما يفيد أن في بعض النسخ هنا زيادة « وفي الباب عن ابن عباس » .

(٥) الزيادة من ع .

وَمَنْ بَدَعَهُمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ ^(١) ، مِثْلَ سَفِيَانَ [النُّورِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ] ^(٢) ، وَاحِدًا ،
وَأَسْحَقُ ، قَالُوا فِي الْمَنِيِّ بِصِيبِ التَّوْبِ : يَجْزِيهِ الْفَرْكُ وَإِنْ لَمْ يُنْسَلْ ^(٣) .
وَهَكَذَا رَوَى عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحُرثِ عَنْ عَائِشَةَ :
مِثْلَ رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ .

وَرَوَى أَبُو مَعْشَرَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ .
وَحَدِيثُ الْأَعْمَشِ أَصَحُّ ^(٤) .

(١) في هـ و هـ و ك • وهو قول غير واحد من الفقهاء • الخ .

(٢) الزيادة من نسخة يهاتش س .

(٣) في هـ و هـ و ك • وإن لم ينسله •

(٤) هكذا قال الترمذی ، وهو خطأ منه . فإن الحديث ثابت من رواية همام بن الحرث
عن عائشة ، ومن رواية الأسود عن عائشة ، وأبو معشر : هو زياد بن كليب التيمي
الحنظلي الكوفي ، وهو ثقة ، قال ابن خبان : « كان من الحفاظ المتقين » ومع ذلك
فإنه لم ينفرد برواية الحديث عن إبراهيم عن الأسود ، بل تابعه عليه غيره • ومنهم
الأعمش نفسه كما ستري ، فليس من الصواب ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى ،
فإنهما - كليهما - روايتان صحيحتان .

والحديث رواه مسلم (١ : ٩٤) والنسائي (٩ : ٥٦) من طريق الأعمش
ومنصور عن إبراهيم عن مسلم بن الحرث عن عائشة . ورواه ابن ماجه (١ : ٩٠)
من طريق الأعمش عن إبراهيم عن همام . ورواه ابن الجارود (س ٧١ - ٧٢) من
طريق منصور عن إبراهيم عن همام . ورواه أبو داود (١ : ١٤٣) والنسائي من
طريق شعبة بن الحسك عن إبراهيم عن همام . ورواه مسلم أيضا من طريق أبي معشر
عن إبراهيم عن علقمة والأسود ، كلاهما عن عائشة . ورواه أيضا من طريق أبي معشر
ومغيرة وواصل الأحمد ومنصور ، كلهم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة .
ورواه النسائي وابن الجارود من طريق أبي معشر عن إبراهيم عن الأسود ، ورواه أيضا
النسائي وابن ماجه من طريق مغيرة عن إبراهيم عن الأسود ، ورواه أبو داود وابن
الجارود من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن الأسود . ||

٨٦

[باب]

[غَسَلِ الْمَغْيَّ مِنَ الثَّوْبِ]^(١)

١١٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو معاوية^(٢) عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ^(٣) عَنْ سَلْيَانَ بْنِ يَسَارٍ^(٤) عَنْ عَائِشَةَ : « أَنَّهَا غَسَلَتْ مَغْيًّا مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ »^(٥) .
قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

[وفي الباب عن ابن عباس]^(١) .

وحديث عائشة : « أَنَّهَا غَسَلَتْ مَغْيًّا مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

وقال أبو داود : « وافقه مغيرة وأبو معشر وواصل » يعني أنهم وافقوا حماد بن أبي سليمان في روايته عن إبراهيم عن الأسرد . وهذه الروايات بعضها مطول وبعضها مختصر .

فهؤلاء : مغيرة وواصل الأحدب وحماد بن أبي سليمان والأعمش ومنصور .
كلهم وافقوا أبا معشر على روايته أن الحديث رواه إبراهيم عن الأسرد عن عائشة ، وهو عند بعضهم أيضاً عن إبراهيم عن هام عن عائشة . فالروايتان صحيحتان ثابتتان والحمد لله .

(١) الزيادة من س و ع .

(٢) في نه « أبو عوانة » وهو خطأ .

(٣) « مهبران » بكسر الميم .

(٤) في ع « عن سليمان بن يسار » وهذه الزيادة غلط .

(٥) الحديث أخرجه الأئمة الستة .

عليه وسلم : « ليس بخالفٍ لحديثِ الفركِ ، لأنه وإن كان الفركُ يجزئُ : فقد يستحبُّ للرجلِ أن لا يرى عليَّ ثوبه أثرُهُ . قال ابن عباسٍ : المنى بمنزلة الخاطِ ، فأمطهُ عنك ولو بأذخِرةٍ (١) .

٨٧

باب

[ما جاء (٢)] في الجنبِ ينَامُ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ

١١٨ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنِ عَائِشَةَ قَالَتْ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنَامُ وَهُوَ جُنْبٌ [وَ (٣)] لَا يَمْسُ مَاءً . »

١١٩ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنِ سَفْيَانَ عَنِ أَبِي إِسْحَاقَ : نَجْوَةٌ (٥) .

(١) الإطاة : الإزالة . و « الإذخر » بكسر الهمزة وإسكان الذال وكسر الخاء المعجمتين : حشيش طيب الريح . وقد جمع الخطابي في معالم السنن (١ : ١١٥) بين الحديتين بذلك أيضاً فقال : « هذا لا يخالف حديث الفرك ، وإنما هذا استحباب واستظهار بالنظافة كما قد يصل الثوب من النظامة والخطا ونحوه . والحديثان إذا أمكن استعمالهما لم يجز أن يحمل على التناقض » .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) في ه و ك و ن « كان النبي » .

(٤) الزيادة من ع و ه و ك و ن .

(٥) الحديث رواه الطيالسي (رقم ١٣٩٧) عن سفیان عن أبي إسحاق . ورواه أحمد =

قال أبو عيسى : وهذا قولُ سعيدِ بنِ المسيَّبِ وغيرِهِ ^(١) .
 وقد رَوَى غيرُ واحدٍ عن الأسودِ عن عائشةَ عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ : « أَنَّهُ كَانَ يَتَوَضَّأُ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ » ^(٢) .
 وهذا أصحُّ من حديثِ أبي إسحاقَ عن الأسودِ .
 وقد رَوَى عن أبي إسحاقَ هذا الحديثَ شُعْبَةُ والثَّوْرِيُّ وغيرُ واحدٍ .
 وَيَرَوْنَ أَنَّ هَذَا غَلَطٌ ^(٣) مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ ^(٤) .

= (٦ : ٤٣) عن أبي بكر بن عياش من الأعمش . ورواه أيضاً (٦ : ١٧١) عن
 هشيم عن إسماعيل بن أبي خالد عن أبي إسحاق . ورواه أبو داود (١ : ٩٠) من
 طريق الثوري عن أبي إسحاق . ورواه ابن ماجه (١ : ١٠٦) من طريق الأعمش
 وأبي الأحوس والثوري ، كلهم عن أبي إسحاق .

(١) كلمة « وغيره » لم تذكر في ع وهي ثابتة في سائر الأصول .

(٢) رواه الطيالسي (رقم ١٣٨٤) عن شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن
 عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان جنباً فأراد أن ينام أو يأكل
 ترضاً » . ورواه البيهقي (١ : ٢٠٢) من طريق الطيالسي عن شعبة . ورواه مسلم
 (١ : ٩٧) وأبو داود (١ : ٨٩) والنسائي (١ : ٥٠) من طرق عن شعبة .
 وورد مثل ذلك من غير رواية الأسود عن عائشة عند البخاري ومسلم وغيرهما .

(٣) في س « ويرون هذا غلطاً » . وما في سائر الأصول هو الأصح ، لأنه موافق لما نقله
 ابن حجر في التلخيص (ص ٥٢) عن الترمذي .

(٤) روى ابن أبي حاتم في العلل (رقم ١١٥ ج ١ ص ٤٩) عن أبيه قال : « سمعت
 نصر بن علي يقول : قال أبي : قال شعبة : قد سمعت حديث أبي إسحاق أن النبي
 صلى الله عليه وسلم كان ينام جنباً - ولكنني أتقيه » . وقال أبو داود : « ثنا الحسن
 بن علي الواسطي قال سمعت يزيد بن هرون يقول : هذا الحديث وهم ، يعني حديث أبي
 إسحاق » . ونقل الحافظ في التلخيص عن أحمد أنه قال : « لأنه ليس بصحيح » ثم قال
 الحافظ (ص ٥١) : « وأخرج مسلم الحديث دون قوله : ولم يمس ماء ، وكأنه
 حذفها عمداً ، لأنه علمها في كتاب التمييز ، وقال عن أحمد بن صالح : لا يحل أن يروى
 هذا الحديث . وفي علل الأثرم : لو لم يخالف أبا إسحاق في هذا إلا لإبراهيم وحده
 لكنني ، فكيف وقد وافقه عبد الرحمن بن الأسود ، وكذلك روى عروة وأبوسلمة =

عن عائشة . وقال ابن مفلح : أجمع المحدثون على أنه خطأ من أبي إسحق . كذا قال ،
وتساهل في نقل الإجماع ! فقد صححه البيهقي ، وقال : إن أبا إسحق قد بين سماعه من
الأسود في رواية عنه . وجمع بينهما ابن سيرين على ما حكاه الحاكم عن أبي الوليد الفقيه
عنه . وقال الدارقطني في الملل : يشبه أن يكون الخبران صحيحين ، قاله بعض أهل العلم .
ثم قال الحافظ (ص ٥٢) : « ويؤيده ما رواه هشيم عن عبد الملك عن عطاء عن
عائشة مثل رواية أبي إسحق عن الأسود ، وما رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما
عن ابن عمر : أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم : أينام أحداً وهو جنب ؟ قال : نعم ،
ويتوضأ إن شاء . وأصله في الصحيحين دون قوله إن شاء . »

هكذا قال العلماء في تعليل الحديث ، وأغرب القاضي أبو بكر بن العربي في شرح
الترمذي (١ : ١٨١ - ١٨٢) فزعم أن وجه الخطأ من أبي إسحق أنه اختصر
الحديث ، وتبعه في ذلك المباركفوري في شرحه أيضاً (١ : ١١٥) والشوكاني في نيل
الأوطار (١ : ٢٧٣ - ٢٨٤) قال ابن العربي : « تفسير غلط أبي إسحق هو أن
هذا الحديث الذي رواه أبو إسحق ههنا مختصراً اقتطعه من حديث طويل ، فأخطأ
في اختصاره لياه . ونس الحديث الطويل ما رواه أبو غسان : حدثنا زهير بن حرب حدثنا
أبو إسحق قال : أتيت الأسود بن يزيد ، وكان لي أخا وصديقاً ، فقلت : يا أبا عمرو
حدثني ما حدثتك عائشة أم المؤمنين عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال
قلت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام أول الليل ويحيي آخره . ثم إن كانت
له حاجة قضى حاجته ثم ينام قبل أن يمس ماء ، فإذا كان عند النداء الأول وثب ،
وربما قالت : قام ، فأفاض عليه الماء ، وما قالت اغتسل ، وأنا أعلم ما تريد ، وإن نام
جنباً توضأ وضوء الرجل للصلاة . فهذا الحديث الطويل فيه : وإن نام وهو جنب
توضأ وضوءه للصلاة ، فهذا يدل على أن قوله : فإن كانت له حاجة قضى حاجته ثم
ينام قبل أن يمس ماء - أنه يحتمل أحد وجهين : إما أن يريد بالحاجة حاجة الإنسان
من البول والغائط ، فيقضيها ثم يستنجي ولا يمس ماء وينام ، فإن وطئ توضأ ، كما
في آخر الحديث ، ويحتمل أن يريد بالحاجة حاجة الوطء ، وبقوله : ثم ينام ولا يمس ماء
يعني الاغتسال ، ومتى لم يحتمل الحديث على أحد هذين الوجهين تناقض أوله وآخره ،
فتوهم أبو إسحق أن الحاجة هي حاجة الوطء ، فنقل الحديث على معنى ما فهم . »

والذي حاوله القاضي أبو بكر رحمه الله مقوض بشئ واحد ، وهو أن الرواية التي =

== وامت له من هذا الحديث المطول معرفة ، فشيء عليه ، ولم يتبين له تحريفها ، فتأول الخطأ على أبي إسحاق بما ترى .

والصواب في رواية الحديث ما رواه البيهقي (١ : ٢٠١ - ٢٠٢) من طريق يحيى بن يحيى وأحمد بن بنونس وعمرو بن خالد ، ثلاثتهم عن زهير بن معاوية عن أبي إسحاق قال : « سألت الأسود بن يزيد ، وكان لي جاراً وصديقاً ، عما حدثته عائشة عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال قالت : كان ينام أول الليل ويحيى آخره ، ثم إن كانت له إلى أهله حاجة قضى حاجته ، ثم ينام قبل أن يمس ماء ، فإذا كان عند النداء الأول ، قالت : وثب ، فلا والله ما قالت قام ، وأخذ الماء ، ولا والله ما قالت اغتسل ، وأنا أعلم ما تريد ، وإن لم يكن له حاجة توضأ وضوء الرجل للصلاة ، ثم صلى الركعتين » .

ورواه أحمد (٦ : ١٠٢) من طريقين عن زهير بنحوه . ورواه الطيالسي (رقم ١٣٨٦) : « حدثنا شعبة عن أبي إسحاق قال : سمعت الأسود يقول : سألت عائشة عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل ؟ فقالت : كان ينام أول الليل ، فإذا كان الحر أوتر ، ثم يأتي فراشه ، فإن كان له حاجة إلى أهله ألم بهم ثم ينام ، فإذا سمع النداء ، وربما قالت الأذان ، وثب ، وما قالت قام ، فإن كان جنباً أفاض عليه الماء ، وما قالت اغتسل ، وإن لم يكن جنباً توضأ ثم خرج إلى الصلاة » . وقد حذف خضبة أيضاً أو الطيالسي كلمة « ولم يمس ماء » وهذا لا يؤثر في ثبوتها وصحتها .

قال البيهقي : « أخرجه مسلم في الصحيح عن يحيى بن يحيى وأحمد بن بنونس دون قوله : قبل أن يمس ماء - هو في صحيح مسلم (١ : ٢٠٥) - وذلك لأن الحفاظ طعنوا في هذه اللفظة ، وتوهموها مأخوذة عن غير الأسود ، وأن أبا إسحاق ربما دلس ، فأروها من تدليساته ، واحتجوا على ذلك برواية إبراهيم النخعي وعبد الرحمن بن الأسود عن الأسود بخلاف رواية أبي إسحاق » .

ثم قال البيهقي : « وحديث أبي إسحاق السبيعي صحيح من جهة الرواية ، وذلك أن أبا إسحاق بين سماعه من الأسود في رواية زهير بن معاوية عنه ، والمدلس إذا بين سماعه ممن روى عنه وكان ثقة : فلا وجه لرده » . ثم نقل عن أبي العباس بن سريج أنه جمع بين هذا الحديث وحديث عمر في إثبات الوضوء للجنب إذا أراد النوم : بأن عائشة إنما أرادت أنه كان لا يمس ماء للغسل ، وأن حديث عمر مفسر ذكر فيه ==

٨٨

باب

[ما جاء ^(١) في الوضوء للجنب إذا أراد أن ينام]

١٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبِي عُمَرَ عَنْ عُمَرَ : « أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيُّنَا أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، إِذَا تَوَضَّأَ ^(٢) » .

= الوضوء . وتمتبه ابن الترمذی فی الجوهر النقی بأن هذا الجمع مخالف لمذهب الشافعی ، لأن الوضوء عنده مستحب ، قال : « وكان يمكنه الجمع على وجه لا يخالف مذهب إمامه وهو : أن يحمل الأمر بالوضوء على الاستنجاب ، وقوله عليه السلام على الجواز ، فلا تعارض . ويؤيد ذلك ما ورد في صحيح ابن حبان عن عمر : أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أي نأ أحدنا وهو جنب ؟ فقال : نعم ، وإذا توضعاً إن شاء . »

وهذا الجمع هو الصواب ، وإليه ذهب ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث (ص ٣٠٦) قال : « إن هذا كله جائز : فمن شاء أن يتوضأ وضوءه للصلاة بعد الجماع ثم ينام ، ومن شاء غسل يده وذكره ونام ، ومن شاء نام من غير أن يمس ماء ، غير أن الوضوء أفضل . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل هذا مرة ليدل على الفضيلة ، وهذا مرة ليدل على الرخصة ، ويستعمل الناس ذلك ، فمن أحب أن يأخذ بالأفضل أخذ ، ومن أحب أن يأخذ بالرخصة أخذ . »

والروايات التي ذكرناها في حديث أبي إسحاق تدل على صحته كما قال البيهقي ، لأنه ذكر ألفاظ الحديث وتثبت منها ، ولم يستعمل في بعضها الرواية بالمعنى ، ثم هو قد صرح بالسماع من الأسود في رواية زهير وشعبة عنه ، وتابعه على روايته هشيم عن عبد الملك عن عطاء عن عائشة كما نقل ابن حجر ، فارتفعت شبهة الطلط ، وصح الحديثان جميعاً : بالوضوء وبتركه ، وأن الأمر على التخيير ، والوضوء أفضل .

(١) الزيادة من ع .

(٢) الحديث رواه أحمد وأصحاب الكتب الستة . وقد قلنا في الباب السابق عن ابن حجر =

قال: وفي الباب عن عمّارٍ ، وعائشةَ ، وجابرٍ ، وأبي سعيدٍ ، وأمّ سلمةَ .
قال أبو عيسى : حديثُ عمرٍ أحسنُ شيءٍ في هذا الباب وأصحُّ .
وهو قولُ غيرِ واحدٍ من أصحابِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم والتابعينَ ،
وبه يقولُ سفيانُ الثوريُّ ، وابنُ المباركِ ، والشافعيُّ ، وأحمدُ ، وإسحاقُ ،
قالوا : إذا أراد الجنبُ أن ينامَ تَوْضِئاً قبلَ أن ينامَ .

٨٩

باب

ما جاء في مُصَافِحَةِ الجنبِ

١٢١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ
حَدَّثَنَا حَمِيدُ الطَّوِيلُ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرِّيِّ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ :
« أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقِيَهِ وَهُوَ جُنُبٌ ، قَالَ : [فَأَنْبَجَسَتْ أَيْ (١)]

في التلخيص أنه نقل هذا الحديث عن ابن عمر بزيادة « إن شاء » في آخره ، ونسبه
لصحيح ابن خزيمة وابن حبان ، ونقلنا عن ابن الترمكاني في الجوهر النقي أنه نقله عن
عمر بهذه الزيادة ونسبه لصحيح ابن حبان . والذي أظنه أن الرواية عند ابن خزيمة
وابن حبان بهذه الزيادة لأنها هي من حديث عمر ، وأن ما في التلخيص خطأ من النسخ
أو الطبع ، بل هذا هو الراجح عندي ، لأن الحديث معروف أنه حديث عمر ، وإن
جاء في بعض الأسانيد ما يفهم منه أنه من حديث ابن عمر ، وانظر فتح الباري (١)

٣٣٥ - ٣٣٦ .

(١) الزيادة من ع . وإنما رجعنا لإبانتها في الأصل لأن اللفظ ذكر في الفتح =

فَأَخْتَسْتُ ، فَأَخْتَسْتُ ثُمَّ جِئْتُ بِهِ ، فَقَالَ : أَيْنَ كُنْتَ ؟ أَوْ : أَيْنَ ذَهَبْتَ ؟
 قُلْتُ : إِنِّي كُنْتُ جُنُبًا . قَالَ : إِنْ الْمُسْلِمَ (١) لَا يَنْجُسُ .
 قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ حُدَيْفَةَ ، [وَابْنِ عَبَّاسٍ (٢)] .
 قَالَ أَبُو عِيسَى : [وَ (٣)] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ [أَنَّهُ لَقِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ جُنُبٌ] : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .
 وَقَدْ رُخِّصَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مَصَاحِفِ الْجُنُبِ ، وَلَمْ يَرَوْا
 بِعَرَقِ الْجُنُبِ وَالْحَائِضِ بَأْسًا .
 [وَمَعْنَى قَوْلِهِ « فَأَخْتَسْتُ » يَعْنِي : تَنَحَّيْتُ عَنْهُ (٤)] .

= (١ : ٣٣٣ - ٣٣٤) أنه ثبت في رواية الترمذی أنه بلفظ « فانيجست » بالنون ثم
 الباء للوحدهم الجيم ، ولأن القاضي أبا بكر بن العربي شرحها فقال : « وقوله : فانيجست
 بالنون ثم الباء المعجمة بواحدة ، بمعنى اندفعت منه ، من قوله تعالى : فانيجست منه
 اثنتا عشرة عينا ، أي تفجرت واندفعت » .

وهذه الكلمة اختلفت ألفاظها في روايات هذا الحديث ، ومنها ما متقارب : ففي
 رواية عند البخاري « فانيجست » بالنون ثم الحاء المعجمة ثم النون ، والمعنى : مضيت
 عنه مستخفيا . ولذلك وصف الشيطان بالحناس . وفي أخرى عنده « فانسلت »
 وفي أخرى أيضاً « فانيجست » بنون ثم تاء مثناة فوقية ثم جيم ، أي اعتقدت نفسي نجساً
 بالإضافة إلى طهارته وجلالته . وفي رواية أبي داود (١ : ٩٢) « فاختسست » بالحاء
 المعجمة ثم التاء المثناة ثم النون ثم السين . والمعنى : تأخرت وتواريت .

(١) في هـ و هـ و هـ « إن المؤمن » ، وهو موافق لرواية البخاري
 (١ : ٣٣٣ - ٣٣٤) ومسلم (١ : ١١١) . والحديث رواه أيضاً أبو داود
 والنسائي وابن ماجه .

(٢) الزيادة من ع ونسخة بهابش س .

(٣) الزيادة من ع .

(٤) الزيادة من س و ع ، ولكن الجملة كلها مقدمة في ع عقب قوله « حديث
 حسن صحيح » .

٩٠

باب

ما جاء في المرأة ترمى في المنام ^(١) مثل ما يرمى الرجل

١٢٢ - حدثنا ابن أبي عمير حدثنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة قالت : « جاءت أم سلمة بنت ^(٢) ولجآن ^(٣) إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، إن الله لا يستحي من الحق ، فهل ^(٤) على المرأة - تغني غسلاً ^(٥) - إذا هي رأت في المنام مثل ما يرمى الرجل ؟ قال : نعم ، إذا هي رأت الماء فلتغتسل . قالت أم سلمة : قلت لها : فصحت النساء يا أم سلمة ^(٦) ١١ » .

(١) كلمة « مثل » لم تذكر في نسخة .

(٢) في نسخة « ولجآن » .

(٣) « ملجان » بكسر الميم وإسكان اللام وبالماء للجملة . وأم سلمة هي أم أنس بن مالك ابن النضر ، قتل مالك مشركاً ، فأسلمت هي بعده ، وخطبها أبو طلحة فأبى أن يتزوجها إلا أن يسلم ، فأسلم وتزوجها .

(٤) في نسخة « هل » بدون الفاء ، وهو مخالف لسائر الأصول .

(٥) في نسخة « النسل » وكان أصل الكلمة فيها « غسلاً » ثم صححت « الغسل » .

(٦) الحديث رواه مالك في الموطأ (١ : ٧٢ - ٧٣) مختصراً عن هشام بن عروة ، ورواه البخاري (١ : ٣٣١ - ٣٣٢) من طريق مالك ، ورواه أيضاً من طريق أخرى من هشام بن عروة (١ : ٢٠٢ و ٦ : ٢٦١ و ١٠ : ٤٢١ و ٤٣٥) . ورواه مسلم (١ : ٩٨) من طريق ، ومنها عن ابن أبي عمير كإسناد الترمذي ، وقد

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .
وهو قول عامة الفقهاء : أن المرأة إذا رأت في المنام ^(١) مثل ما يرى
الرجل فأنزلت : أن عليها الغسل . وبه يقول سفيان الثوري ، والشافعي .
[قال ^(٢)] : وفي الباب عن أم سليم ، وجولة ، وعائشة ، وأنس .

٩١

باب

[ما جاء ^(٣) في الرجل يستد في المرأة بعد الغسل]

١٢٣ - حدثنا هناد حدثنا وكيع عن حريث ^(٤) عن الشفي عن

== سبق الكلام على رواية أنس لثل هذا الحديث عن أمه أم سليم : في شرحنا على

الحديث (رقم ١١٣) .

(١) في « إذا رأت الماء في المنام » وزيادة كلمة « الماء » خطأ ، ولا وجه لها ، وهي

مخالفة لسائر الأصول .

(٢) الزيادة من ج و س .

(٣) الزيادة من ج .

(٤) « حريث » بالحاء المهملة المضرومة وفتح الراء وآخرة تاء مثلثة . وفي ج « حريث

ابن أبي بكر » وهو خطأ ، إذ هو « حريث بن أبي مطر » بالميم والطاء المهملة والراء

وأبوه أبو مطر اسمه « عمرو » . وحريث هذا هو الفزاري الحنط . بالحاء المهملة

والنون - الكوفي ، وأكثبه « أبو عمرو » وقد ضعفه أكثر العلماء ، وقال البخاري :

« فيه نظر » وقال مرة أخرى : « ليس بالقوي » عندهم .

مُشْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : «رُبَّمَا اغْتَسَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ الْجَنَابَةِ ثُمَّ جَاءَ فَاسْتَدْنَأَنِي ^(١) فَضَمَمْتُهُ إِلَى بَوْلِي وَأَغْتَسِلُ ^(٢) ». قَالَ أَبُو عَيْسَى : هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ بِإِسْنَادِهِ بِأَسْنَدٍ . وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ : أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا اغْتَسَلَ فَلَا بَأْسَ بِأَنْ ^(٣) يَسْتَدْفِي بِأَمْرَانِهِ وَيَنَامُ مَعَهَا قَبْلَ أَنْ تَقْتَدِلَ لِلرَّأَةِ . وَبِهِ يَقُولُ سَفِيحَانُ الثُّمُورِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَاحِدٌ ، وَإِسْحَاقُ .

باب

[ما جاء في ^(٤) التيمم للجنب إذا لم يجد الماء]

١٢٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَا : حَدَّثَنَا

(١) هذا هو الصواب ، وفي نسخة : « فاستدناي » بالنون . وفي رواية ابن ماجه : « ثم يستدني » في قول أن اغتسل
 (٢) رواه ابن ماجه (١ : ١٠٥) عن أبي بكر بن أبي عبيدة عن شريك عن حريث
 (٣) قال المصنف أبو بكر بن العزني في شرحه (١ : ١٩١) : « حديث لم يصح ولم يستقم فلا يثبت به شيء » ونقل الباركفوري في شرحه (١ : ١١٧) أن القاري قال في المرقاة : « سنده حسن »
 (٤) في نسخة « وأن »
 (٥) الزيادة من ج

أبو أحمد الزُّبَيْرِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ^(١) عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ^(٢) عَنْ أَبِي قِلَابَةَ^(٣) عَنْ
عَمْرِو بْنِ مُجْدَانَ^(٤) عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورٌ الْمُسْلِمِ^(٥) ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرًا سَبْعِينَ ،
فَإِذَا^(٦) وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيُمِسَّهُ بِبَشْرَتِهِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ » .

وقال محمود في حديثه : « إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ وَضُوهُ الْمُسْلِمِ » .

[قال^(٧)] : وفي الباب عن أبي هريرة ، وعبد الله بن عمرو ، وعمران

بن حصين .

قال أبو عيسى : وهذا كذا روى غير واحد عن خالد الحذاء عن

أبي قلابَةَ عن عمرو بن مُجْدَانَ عن أبي ذرٍّ .

و [قد^(٨)] روى هذا الحديث أبو بوب عن أبي قلابَةَ عن رجلٍ من بني

(١) سفیان : هو الثوري .

(٢) « الحذاء » بفتح الحاء المهملة وتشديد الذال المعجمة وهو خالد بن مهران - بكسر الميم -
قال ابن سعد في الطبقات (ج ٧ [ق ٢ ص ٢٣]) : « لم يكن بحذاء ، ولكن كان يجلس
إليهم ، وقال نهد بن حيان النيسبي : لم يجد خالد قط ، وإنما كان يقول : اهدوا على هذا
النحو ، واقب الحذاء » .

(٣) « قلابَة » بكسر الفاء وتخفيف اللام .

(٤) « مجدان » بضم الميم الواحدة وإسكان الجيم والذال المهملة وآخره نون . وفي ج
« مجدان » بالنون في أوله ، وفي نه « مجدان » بالميم ، وكلاما خطأ وتحريرا .

(٥) في ب « وضوه المسلم » وهو مخالف لسائر الأصول ، وهو خطأ أيضا ، لأن الترمذی
سبذكر عقب هذا أن لفظ « وضوه المسلم » في رواية محمود بن غيلان ، فهذا يدل على أن
رواية محمد بن بشر تخالف ذلك في اللفظ .

(٦) في ج « وإذا » وما هنا هو الواو لسائر الأصول .

(٧) الزيادة من ج و ب .

(٨) الزيادة من ه و ك و ه .

(٩) في ب « وضوه المسلم »

(١٠) في ب « وضوه المسلم »

عَامِرٍ عن أَبِي ذَرٍّ ، ولم يُسَمِّ .

[قال (١)] : وهذا حَدِيثٌ حَسَنٌ [صَحِيحٌ (٢)] .

(١) الزيادة من ع .

(٢) للزيادة من ع و س و ه و إثباتها هو الصواب ، لأن المحدث بن أبيه نقله في المتن وقيل عن الترمذي تصحيحه (١ : ٢٣٧ في الأوطار) ، وكذلك المنذرى في اختصاره لسائر أبي داود فيها حكاه عنه في عون المعبود (١ : ١٣١) ، وكذلك غيرهم مما استفاد في السلام على الحديث .

وهذا الحديث رواه أحمد في المسند (٥ : ١٨٠) عن أبي أحمد الزبيري بهذا الإسناد ، وفيه « وضوء المسلم » كرواية عمود بن غيلان .

ورواه أبو داود (١ : ١٢٩ - ١٣٠) والحاكم (١ : ١٧٦ - ١٧٧) والبيهقي (١ : ٢٢٠) من طريق خالد الواسطي عن خالد الهذلي . ورواه الدارقطني (س ٦٨) والبيهقي (١ : ٢١٢ و ٢٢٠) من طريق يزيد بن زريع عن خالد الهذلي ، كما هو يقول : « عن خالد الهذلي عن أبي قلابة عن عمرو بن بجدان عن أبي ذر » كرواية الترمذي . ورواية أبي داود والحاكم والبيهقي أطول من هذه الرواية .

ورواه النسائي (١ : ٦١) عن عمرو بن هشام عن غنم بن يزيد عن الثوري عن أيوب السخيتي عن أبي قلابة عن عمرو بن بجدان عن أبي ذر . ورواه الدارقطني (س ٦٨) من طريق عبد الحميد بن محمد بن المنتم - بضم الميم وإسكان السين المهملة - وفتح التاء المثناة الفوقية ، وهو ثقة ، ورواه البيهقي (١ : ٢١٢) من طريق عمرو بن هشام وأحمد بن بكر ، ثلاثهم عن غنم بن يزيد عن الثوري عن أيوب السخيتي وخالد الهذلي معاً عن أبي قلابة عن عمرو بن بجدان عن أبي ذر .

وقال البيهقي : « تفرد به غنم مكناً ، وغيره برواه عن الثوري عن أيوب عن أبي قلابة عن رجل عن أبي ذر ، وعن خالد عن أبي قلابة عن عمرو بن بجدان عن أبي ذر ، كما رواه سائر الناس » .

والروايات التي يشتمل عليها البيهقي منها ما رواه أحمد في المسند (٥ : ١٥٥) : « حدثنا عبد الرزاق أخبرنا سفيان عن أيوب السخيتي وخالد الهذلي عن أبي قلابة ، كلامها ذكره : خالد عن عمرو بن بجدان ، وأيوب عن رجل عن أبي ذر » . وتفسير هذا : أن عبد الرزاق رواه عن الثوري عن رجلين : هما أيوب وخالد ، وأنها كلامهما =

= روياه عن أبي قلابه ، ولكن اختلفا في شيخ أبي قلابه ، فذكر خالد اسمه ، وقال : « عن عمرو بن مجدان » واتهمه أيوب فلم يذكر اسمه ، وقال : « عن رجل » .
ولكن رواية محمد بن يزيد عن الثوري - التي ذكرتها - دلت على أن أيوب يعرف اسم هذا الرجل المجهول ، وأنه هو عمرو بن مجدان الذي ذكره خالد الحذاء . فظاهر أن أيوب كان يعرف اسم هذا الشيخ ، وينسب في بعض أحيائه ، فتارة يسميه وتارة يسميه . ومحمد بن يزيد ثقة ، واسمته لشيخ أبي قلابه زيادة منه مقبولة ، وقد تأيدت صحة هذه الزيادة برواية خالد الحذاء .

وأما الرواية التي أشار الترمذی إلى أن أيوب رواها عن أبي قلابه عن رجل من بني عامر ، فهي رواية مطبوعة ، رواها أحمد في المسند (٥ : ١٤٦) عن إسماعيل بن علية : « ثنا أيوب عن أبي قلابه عن رجل من بني عامر ، قال : كنت كافراً فهداني الله للإسلام ، وكنت أعزب عن الماء ومعى أهلي ، فتصيبني الجنابة ، فإذا شئخ في نفسي ، وقد نعت لي أبو ذر ، فخرجت فدخلت مسجد بني ، فمرته بالعت ، فإذا شيخ معروف آدم ، عابه حلة قطري ، فدمعت حتى قتل إلى جنبه وهو يصل ، فبليت عليه فلم يرد علي ، ثم صل صلاه ، أتتها وأحسنها وأطولها ، فلما فرغ ردت علي ، قلت : أنت أبو ذر ؟ قال : إن أهلي ليرحمون ذلك ! قال : كنت كافراً فهداني الله للإسلام ، وانعمي ديني ، وكنت أعزب عن الماء ومعى أهلي ، فتصيبني الجنابة ، فوقع ذلك في نفسي ؟ قال : هل تعرف أبا ذر ؟ قلت : نعم ، قال : فإن اجنوبت المدينة ، قال أيوب : أو كلمة نحوها ، فأمر لي رسول الله صلى الله عليه وسلم بدود من لابل وغنم ، فكنت أكون فيها ، فكنت أعزب عن الماء ومعى أهلي ، فتصيبني الجنابة ، فوقع في نفسي أني قد هلكت ، فعدت على بهير منها ، فالتببت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم نصف النهار ، وهو جالس في ظل المسجد في ثمر من أصحابه ، فترأت عن البعير ، وقلت : يا رسول الله هلكت ! قال : وما أم لك ؟ فغذته ، فضحك ، فدعا إنساناً من أهله ، فقامت جارية سوداء بهي فيه ماء ، فاهو به لأن ، إنه ليتضحضض ، فاستترت بالبعير ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من القوم فترني ، فاعتذرت ، ثم أتيتهم ، فقال : إن الصائيد الطيب ظهوره فام تجلد الماء ، ولو إلى عشر حجج ، فإذا وجدت الماء فأمن بشرك . قوله : شيخ معروف : هو بالقف ، أي قليل اللحم . ووقع في المسند : معروف وبالفاء ، وهو خطأ . وقوله : قطري : هو بكسر القاف وإسكانه الطاء المهمله . وهو : ضرب من البرود فيه =

حرة ولها أعلام فيها بعض المشقة ، وقيل : حل جراد تحمل من العيرين ،
قاله في النهاية .

وهذه القصة الطويلة رواها أحمد أيضاً بنحو ذلك (١٤٦ : ١٤٧) عن
عبد بن جعفر عن سعيد بن أبي عروبة عن أيوب عن أبي قلابة عن رجل من بني قشير
عن أبي ذر ، وهذا الرجل هو الأول نفسه ، لأن بني قشير من بني عامر ، كما في
الاشتقاق لابن دريد (ص ١٨١) وهو عمرو بن بجدان نفسه .

ورواها أبو داود في سننه (١ : ١٣١) بقية من الاختصار ، من طريق حماد
ابن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن رجل من بني عامر .

وقد صحح الحاكم في المستدرک هذا الحديث من رواية خالد الخذاء ، كما صححه الترمذی
ووافقته الذهبي على تصحيحه ، ومن المجهول أن الذهبي يوافق الحاكم على تصحيحه ،
وهو يقول في البرهان (٢ : ٢٧١) في ترجمة عمرو بن بجدان في الكلام على هذا
الحديث نفسه : « حسن الترمذی ، ولم يرق إلى الصحة لجهالة بحال حمزو ، روى
عنه أبو قلابة وما قال سمعت ، ورواه أيوب عن أبي قلابة عن رجل من بني عامر ،
ومرة جاء عن أيوب عن أبي قلابة عن رجل من بني قشير ، وقيل غير ذلك ، وقد
وثق عمرو مع جهالة » ! ! ونقل الذهبي عن الترمذی أنه لم يصححه بخالفه الثابت
في الأصول الصحيحة ، وحقاقه الثابت في نقل غيره عن الترمذی تصحيحه ، وينافض
الذهبي نفسه في إقرار هذا مع إقراره تصحيح الحاكم إياه ! !

ونقل الزيلعي في نصب الراية (١ : ٧٧ - ٧٨) أن ابن حبان رواه أيضاً في
صححه ، ثم قال :

« وضعف ابن القطان في كتابه « الروم والإيهام » هذا الحديث ، فقال : وهذا حديث
ضعيف بلا شك ، إذ لا بد فيه من عمرو بن بجدان ، وعمرو بن بجدان لا يعرف له
حال ، وإنما روى عنه أبو قلابة ، واختلف عنه : فقال خالد الخذاء عنه : من حمزو
ابن بجدان ، ولم يختلف على خالد في ذلك ، وأما أيوب فإنه رواه عن أبي قلابة ،
واختلف عليه : فتمم من يقول عنه عن أبي قلابة : عن رجل من بني قلابة - كذا
في الأصل ، ولله تحريف ، صوابه : من بني عامر ، كما سبق مراراً - ومنهم من يقول :
عن رجل ، فقط ، ومنهم من يقول : عن عمرو بن بجدان ، كقول خالد ، ومنهم
من يقول : عن أبي الملب ، ومنهم من لا يجعل بينهما أحداً ، فيجعل عن أبي قلابة
عن أبي ذر ، ومنهم من يقول : عن أبي قلابة أن رجلاً من بني قشير قال : يا بني الله ما كنت

وهو قول عامة الفقهاء : أن الجُبَّ والحائضَ إذا لم يجِدَا^(١) الماءَ
تيمماً وصلياً .

ويزُوى^(٢) عن ابن مسعود : أنه كان لا يرى التيممَ للجفبِ ، وإن لم
يجد الماءَ .

ويزُوى عنه : أنه رَجَحَ عن قوله ، فقال : يتيممُ إذا لم يجد الماءَ .

== هذا كله اختلاف على أيوب في روايته عن أبي قلابة ، وجميه في سنن السارقطين وعمله ، انتهى . قال الشيخ تقي الدين - يعني ابن دقيق العيد - في الإمام : ومن العجب كون ابن القطان لم يكتب بتصحيح الترمذى في معرفة حال عمرو بن مجدان مع تفردته بالمديث وهو قد نقل كلامه : هذا حديث حسن صحيح ، وأى فرق بين أن يقول : هو ثقة ، أو يصحح له حديثاً مفرداً به ؟ وإن كان توقف عن ذلك لكونه لم يرو عنه إلا أبو قلابة ، فليس هذا بمقتضى مذهبه ، فإنه لا يلتفت إلى كثرة الرواة في نفي جهالة الحال ، فكذلك لا يوجب جهالة الحال بالإنفراد أو واحد عنه بعد وجود ما يقتضى تدبيره ، وهو تصحيح الترمذى . وأما الاختلاف الذى ذكره من كتاب الدارقطين فينبى على طريقته وطريقة الفقه أن ينظر في ذلك ، إذ لا تعارض بين قولنا : عن رجل ، وبين قولنا : عن رجل من بني عامر ، وبين قولنا : عن عمرو بن مجدان ، وأما من أسقط ذكر هذا الرجل فيؤخذ بالزيادة ويحكم بها ، وأما من قال : عن أبي المهب : فإن كان كنية لعمرو فلا اختلاف ، وإلا فهي رواية واحدة مخالفة احتمالاً ، لا يقيناً ، وأما من قال : إن رجلاً من بني قشير قال يابى الله : فهي بخالفة ، فسكان يجب أن ينظر في إسنادها على طريقته ، فإن لم يكن ثابتاً لم يعلل بها . انتهى كلامه .

أقول : وهذا الذى حققه ابن دقيق العيد بديع منيع ، وهو الصواب المطابق لأصول هذا الفن . وأنا أظن أن رواية من قال : إن رجلاً من بني قشير قال يابى الله - : فيها خطأ ، وأن أصلها ما ذكرته من رواية ابن أبي عروبة عند أحدى السند . عن رجل من بني قشير ، فذكر الفصة في أنه أتى أبا ذر وسأله وأجاب ، وأن يكون سقط من بعض الرواة ذكر أبي ذر خطأ فقط .

(١) في هـ و ك « لم يجد » بالإنفراد ، وهو خطأ .

(٢) في ج « وروى » .

وبه يقولُ سفيانُ [الثوري^(١)] ومالكُ ، والشافعيُّ ، وأحمدُ ،
وإسحقُ .

٩٣

باب

[ما جاء ^(٢) في المُسْتَحَاضَةِ]

١٢٥ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ وَعَبْدَةُ وَأَبُو مَعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ
بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ ^(٣) أَبِي حُبَيْشٍ ^(٤)
إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَمْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ
فَلَا أَطْمُ ، أَفَادَعُ الصَّلَاةَ ؟ قَالَ : لَا ، إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ ^(٥) ، وَلَيْسَتْ
بِالْحَيْضَةِ ^(٦) ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ نَدَعِيَ الصَّلَاةَ ، وَإِذَا أُدْبِرَتْ فَاغْسِلِي
مَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي » .

(١) الزيادة من ه و ك و ه .

(٢) الزيادة من ح .

(٣) في ه و ك و ه « ابنة » .

(٤) « حبيش » بضم الهاء المهملة وفتح الباء الموحدة وآخره شين معجمة .

(٥) بكسر الميم وإسكان الراء .

(٦) قال الخافظ في الفتح (١ : ٣٤٨) : « بفتح الهاء ، كما نقله المطايين عن أكثر
المحدثين أو كاهم ، وإن كان قد اختار الكسر على إرادة الحالة ، لكن الفتح هنا
أظهر . وقال النووي : وهو « تعين أو قريب من التعين ، لأنه صلى الله عليه وسلم
أراد إثبات الاستحاضة ونفى الحيض . وأما قوله : فإذا أقبلت الحيضة : فيجوز فيه
الوجهان معاً جوازاً حسناً . انتهى كلامه . وأقوى في روايتنا بفتح الهاء في الموضعين ،
واقف أعلم » . وكذلك هو بفتح الهاء في الموضعين رواية واحدة بدون خلاف في اللغة
اليونانية من البخاري (١ : ٦٨ - ٦٩) .

قال أبو معاوية في حديثه: «وقال: تَوَضَّئُ^(١) لِكُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يَجِيءَ ذَلِكَ الْوَقْتُ^(٢)» .

(١) في س و ح . قال أبو معاوية في حديثه : تَوَضَّئُ ه الخ ، وما هنا هو الموافق لما في ه و ك و ن ، وإنما رجحناه لأن الزبلي نقل ذلك عن الترمذی بهذا اللفظ في نصب الراية (١ : ١٠٦ - ١٠٧) وابن حجر نقل العبارة في التلخيص (ص ٦٢) بما يوافق ما في س و ح ، ولكن المعروف بالتتبع أن الزبلي يحرص على النقل بانص السكامل ، وابن حجر يختصر في بعض الأحيان .

(٢) الحديث رواه مالك في الموطأ (١ : ٧٩ - ٨٠) والبخاري من طريق مالك (١ : ٣٤٨) . ورواه ابن سعد (٨ : ١٧٨) عن وكيع بن الجراح ، والدارمي (١ : ١٩٨) عن جعفر بن عون . ورواه البخاري أيضاً من طريق ابن هبيرة وأبي أسامة وزهير بن معاوية (١ : ٣٥٧ و ٣٦٠ و ٢٦٣) : كلهم عن هشام بن عروة . ورواه مسلم بأسانيد من طريق هشام (١ : ١٠٣) . ورواه أبو داود (١ : ١١٣ - ١١٤) من طريق زهير ومالك عن هشام . ورواه النسائي (١ : ٤٥ و ٦٥) عن إسحاق بن إبراهيم عن عبدة ووكيع وأبي معاوية ، كما رواه الترمذی ، ورواه أيضاً في الموضعين بأسانيد أخرى من طريق هشام . ورواه ابن ماجه (١ : ١١١) من طريق حماد بن زيد ووكيع . والدارمي (١ : ١٩٩) من طريق حماد بن سلمة . وإنما الجارود (ص ٥٩ - ٦٠) من طريق جعفر بن عون : كلهم عن هشام . ورواه أحمد في المسند (٦ : ١٩٤) من طريق يحيى بن سعيد النطنان ووكيع عن هشام ، ورواه في آخره : « قال يحيى : قلت لهشام : أغسل واحداً ، فتسل ، وتوضأ عند كل صلاة ؟ قال : نعم » .

والزيادة التي زادها أبو معاوية في روايته رواها البخاري أيضاً (١ : ٢٨٦) إذ روى الحديث من طريق أبي معاوية عن هشام عن أبيه ، وقال في آخره : « قال يحيى وقال أبي : ثم تَوَضَّئُ لِكُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يَجِيءَ ذَلِكَ الْوَقْتُ » . فخطأه . قال يحيى عن هشام ، وأنه هو عروة بن الزبير . وصحح البخاري هذا أو لم يمتحن الناس أن هذا القول معلق ، وليس موصولاً بالإسناد ، منهم ، الزبلي في نصب الراية (١ : ١٠٦ - ١٠٧) ، وهو خطأ . قال الحافظ في الفتح : « وادعى بعضهم أن هذا معلق ، وليس بصواب » . بل هو بالإسناد المذكور عن محمد بن أبي معاوية عن هشام ، وقد بين ذلك الترمذی في روايته . فادعى آخرون أن هذا القول من كلام عروة ، وليس من الحديث المرزوق عن أبيه .

[قال (١)] : وفي الباب عن أم سلمة .
قال أبو عيسى : حديث عائشة [: « جاءت فاطمة (٢) »] حديث
حسن صحيح .

وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
والتابعين .

مدرج فيه . قال الجافظ : « وفيه نظر ، لأنه لو كان كلامه لقال : ثم تنوضاً : بصيغة
الإخبار ، فلما أتى به بصيغة الأمر شاكله الأمر الذي في المرفوع ، وهو قوله : فاغسل . »
ورواه النسائي (١ : ٤٥) من طريق حماد بن زيد عن هشام ، وقال فيه : « وإذا
أدبرت فاغسل عنك أثر الدم وتوضئ ، فأما ذلك عرق وليست بالحیضة . فيسأل له :
فاغسل ؟ قال : ذلك لا يشك فيه أحد . » ثم قال النسائي . « لأعلم أحداً ذكر في هذا
الحديث : وتوضئ : غير حماد بن زيد . وقد روى غير واحد عن هشام ولم يذكر فيه :
وتوضئ . » وصح مسلم في صحيحه نحوه من هذا تطيلاً لهذه الكلمة ، فروى الحديث
من طريق حماد بن زيد ، ولم يذكرها ، وقال : « وفي حديث حماد بن زيد زيادة حرف
تركنا ذكره . »

وهذا التطليل من مسلم والنسائي لهذا الحرف في رواية حماد بن زيد : « ليس بجيدة
لأن أبا معاوية نابه عليه كما ترى عند الترمذي والبخاري . »

وأيضاً فقد تابعهما عليه حماد بن سلمة فرواه الدارمي (١ : ١٩٩) من طريق
حماد بن سلمة عن هشام ، وقال فيه : « فإذا ذهب قدرها فاغسل عنك الدم وتوضئ
وسل . قال هشام : فكان أبي يقول : يغسل غسل الأول ، ثم ما يكون بعد ذلك فإنها
تطهر وتصل . »

وأيضاً فقد تابعهم عليه أبو حمزة السكري ، فذكر الزبيري في نصب الراية (١ :
١٠٦) أن ابن جبان رواه في صحيحه من حديث محمد بن علي بن الحسين بن شقيق : سمعت
أبي يقول : ثنا أبو حمزة عن هشام بن عروة النخ ، وقال فيه : « فإذا أدبرت فاغسل ،
وتوضئ لكل صلاة . »

وانظر تظهير المبير (ص ٦٢) .

(١) لزيادة من -

(٢) الزيادة من ح .

وبه يقول سفيان الثوري، ومالك، وابن المبارك، والشافعي: أن
المستحاضة إذا تجاوزت أيام أقرانها أغتسلت وتوضأت لكل صلاة.

٩٤

باب

ما جاء أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة.

١٢٦ - حدثنا قتيبة حدثنا شريك عن أبي اليعقوبان عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في المستحاضة: «تدع الصلاة أيام أقرانها التي كانت تحيض فيها، ثم تغتسل وتوضأ عند كل صلاة، وتصوم وتصلّي».

١٢٧ - حدثنا علي بن حنبل أخبرنا شريك: نحوه بمعناه^(١). قال أبو عيسى: هذا حديث قد تفرده به شريك عن أبي اليعقوبان. [قال^(٢)]: وسألت محمداً عن هذا الحديث، فقلت: عدي بن ثابت عن أبيه عن جده، جد عدي ما اسمه؟ فلم يعرف محمداً اسمه. وذكر^(٣)

(١) الحديث رواه الدارمي (١: ٢٠٢) عن محمد بن عيسى وأبو داود (١: ١١٩) - (١٢٠) عن محمد بن جعفر بن زياد وعثمان بن أبي شيبة وأبو ماجه (١: ١١٦) عن أبي بكر بن أبي شيبة وإسماعيل بن موسى: كلهم عن شريك، وهو شريك بن عبد الله النخعي قاضي الكوفة.

(٢) الزيادة من س و ح .

(٣) في س «وذكر» بالبناء المفعول.

لحمدي قول يحيى بن معين: أن اسمه «دينار» فلم يقبأ به^(١).
وقال أحد وإحقيق في المستحاضة: «إن اغتسأت لكل صلاة هو أحوط
لها، وإن قومتها لكل صلاة أجزأها، وإن جمعت بين الصلاتين^(٢)
بفسل [واحد^(٣)] أجزأها».

٩٥

باب

[ما جاء^(٤)] في المستحاضة:

أنها تجمع بين الصلاتين بفسل واحد

١٢٨ - حدثنا محمد بن بشر حدثنا أبو عامر العقدي^(٥) حدثنا زهير
بن محمد عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه

(١) الحديث ضعفه أبو داود أيضا . وأبو اليقظان اسمه «عثمان بن عمير» بالتصغير ، وهو
ضعيف جدا ، قال أبو حاتم : «ضعيف الحديث ، منكر الحديث ، كان شعبة لا يرضاه ،
وذكر أنه حضره فروى عن شيخ ، فقال له شعبة : كم سلك ؟ فقال : كذا ، فإذا قد
مات الشيخ وهو ابن سنتين .»

وجد عدي بن ثابت لم يعرف ، ونضاربت فيه الأقوال جدا ، وانظر تفصيل ذلك
في التهذيب في ترجمة ثابت الأنصاري (٢ : ١٩ - ٢٠) .

(٢) في ع . بين صلاتين .

(٣) الزيادة من ع و هـ .

(٤) الزيادة من ع .

(٥) «العدي» بالعين المهملة والفاء المفتوحة . وأبو عامر اسمه : عبد الملك بن عمرو .

عمران بن طاحنة عن أمه حمنة بنت^(١) جعش^(٢) قالت: «كنت أستحاض^(٣) حيضة كثيرة^(٤) شديدة، فأبیت النبي صلى الله عليه وسلم أسفنتيه وأخبره فوجدته في بيت أختي زينب بنت^(٥) جعش فقلت: يا رسول الله، إني أستحاض^(٦) حيضة كثيرة^(٧) شديدة، فما تأمرني فيها، فقد^(٨) تمنعتي الصيام والصلاة؟ قال: أفت لك الكرسف، فإنه يذهب الدم^(٩) قالت: هو أكثر من ذلك؟ قال: فقلجبي^(١٠) قالت: هو أكثر من ذلك؟ قال: فأتخذني ثوباً^(١١). قالت: هو أكثر من ذلك، إنما نبيج نخباً^(١٢) فقل

(١) في ع و ه و ك « ابنة » .

(٢) « حمنة » بفتح الحاء المهملة وإسكان الميم وفتح النون ، وحمنة بنت جعش هي أخت زينب بنت جعش أم المؤمنين رضي الله عنها ، وهي زوجة طلحة بن عبيد الله أحد العشرة المبشرين بالجنة .

(٣) « كثيرة » بالناء المثناة . وفي نسخة عند ه و ك « كبيرة » بالباء الموحدة . ونقل الشارح عن دلا على الفارسي قال : « كثيرة في السكبية ، شديدة في الكيفية » والمراد واضح بكل حال .

(٤) في ع « ابنة » .

(٥) في ه و ك « فقد » .

(٦) « الكرسف » بضم الكاف وإسكان الراء وضم السين المهملة وآخره فاء ، وهو القطن . كأنه ينضغ لها لتجشئ به فيمنع نزول الدم ثم يقطعه .

(٧) قال القاضي أبو بكر البرقي : « قوله : للجمي » كلمة غريبة ، لم يقع لي تفسيرها في كتاب وإنما أخذتها اجترأ . قال الحليل : اللجام معروف . أخذناه من هذا ، كأن معناه : افعل فملا ينم سيلانه واحترساله ، كما ينم اللجام استرسال الدابة . وقال ابن الأثير في النهاية : « أي اجعل موضع خروج الدم عصابة تمنع الدم ، تشبهها بوضع اللجام في فم الدابة » .

(٨) يعني أن تجعل ثوباً تحت اللجام ، مبالغة في الاحتياط من خروج الدم .

(٩) « النج » بالناء المثناة والميم : صب الدم وسيلانه بشدة .

للنبي صلى الله عليه وسلم : سَأْمُرُكَ بِأَمْرَيْنِ : أَيْهِمَا (١) صَنَعْتَ أَجْزَأُ عِنْدَكَ ، فَإِنْ قَوَّيْتَ عَلَيْهِمَا قَانَتْ أَعْلَمُ . فقال : إِنَّمَا هِيَ رَكْعَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ (٢) ، فَتَحَيِّضُنِي سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سِتَّةَ أَيَّامٍ (٣) ، فِي عِلْمِ اللَّهِ ، ثُمَّ أَغْتَسِلِي ، فَإِذَا رَأَيْتِ

(١) بالنصب ، مفعول مقدم .

(٢) قال الخطابي في المعلى (١ : ٨٩ - ٩٠) : « أصل الركن الضرب بالرجل والإصابة به . يريد به الإضرار والإفساد ، كما تركز الدابة وتغيب برجلها . ومعناه - والله أعلم - : أن الشيطان قد وجد بذلك طريقاً إلى التلبس عليها في أمر دينها ، ووقت ظهورها وصلاتها ، حتى أنساها ذلك ، فصار في التندير كأنه ركعة نالتها من ركضاته . وإضافة النسيان في هذا إلى فعل الشيطان كقوله سبحانه : فَأَنْبِأَهُ الشَّيْطَانُ ذَكَرَ رَبَّهُمْ وَقَالَ كَبُولُ اللَّهِ عَلَى رَسُولٍ لَنْ نَأْتِيَ الشَّيْطَانَ شَيْئاً مِنْ صَلاَةٍ فِيبَهِمْ . أو كما قال ، أي : إن ليس على » .

(٣) قال في النهاية : « تحيض المرأة : إذا قدمت أيام حيضها تنتظر انتطاعه . أراد : عدى نفسك جازياً وفعلياً ، فانتفعل الحائض . وإنما خص الست والسبع لأنهما الغالب على أيام الحيض » .

وقال الخطابي في المعلى : « إنما هي امرأة مبتدأة ، لم يتقدم لها أيام ، ولا هي مميزة بحديثها ، وقد استمر بها الدم حتى غلبها ، فرد رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها سبيلك للمعرف الظاهر والأمر الغالب من أحوال النساء ، كاحل أمرها في تحيضها كل شهر مرة أو أعمدة على الغالب من عاداتهن . وبدل على ذلك قوله : كما تحيض النساء ويظهرن من سيقانهم حيضهن » . وظهر من هذا أصل في قياس أمر النساء بمضن على بعض باب الحيض والحمل والبلوغ ، وما أشبه هذا من أمورهن . ويشبه أن يكون ذلك حجة على الله عليه وسلم على غير وجه التخيير بين السنة والسنة . ولكن على معنى اعتبار من طأها وهللها من هي عليها وفي مثل سننها من نساء أهل بيتها ، فإن كانت مادة مثلها منهن فإن أن تعيد ستاً قدمت ستاً ، وإن سبعا فببأ . وهذا هو المعنى الذي قلنا في باب الحيض .

وهذا الذي قلنا أبو سليمان الخطابي جيد ، إلا فيما جزم به أن حنة كانت مبتدأة لا تميز دوماً : فإن هذا لم أجد نصاً فيه من قبل الرواية ، والخبر يثل . لذا من غير قول الصحيح لا يقبل . وسواء تأمر بهذا إلى ما يقول للفقهاء من التفرقة بين المبتدأة وبين غيرها . وإلى الجمع بين الأحاديث ، والواقع والصحيح أن مرد الأمر في هذا إلى عادات النساء وما يفرق من حيضهن وطهرهن ، وإلى لباس من ليست لها عادة معروفه ، أو كانت

أَنَّكَ قَدْ طَهَّرْتِ وَأَسْتَفْتَاتِ^(١) فَصَلِّيْ أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً أَوْ ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً^(٢) وَأَيَّامَهَا، وَصُومِيْ وَصَلِّيْ^(٣)، فَإِنْ ذَلِكَ يُجْزِئُكَ وَكَذَلِكَ فَافْعَلِيْ، كَمَا

= لها ونسيتها : على الغالب من أحوال النساء ممن هن في مثل سنها ومثل حالها وصحتها وسقمها . ولا يقاس على الأمر النادر والشاذ من أحوال النساء ، ومن أعرف بهذا كله من الرجال .

(١) قال الشارح (١ : ١٢٠) : « قال أبو البقاء : كذا وقع في هذه الرواية بالألف ، والصواب : استفتيت ، لأنه من : تفتى الصبي وأتبعه ، إذا نظفته ، ولا وجه فيه للألف ولا لهجرة ، انتهى . وقال القاري في المرقاة : قال في المغرب : الاستفتاء مبالغة في تغذية البدن ، قياس ، ومنه قوله : إذا رأيت أنك طهرت واستفتيت ، والهجرة فيه خطأ » انتهى . قال : وهو في الفسخ كلها ، يعنى نسخ الشكاة ، بالهمز ، مضبوط ، فيكون جرأة عظيمة من صاحب المغرب بالذنب إلى المدول الضابطين المافظين ، مع إمكان حمله على الشذوذ ، إذ الياء من حروف الإبدال ، وقد جاء : ششة ، مهموز بدل من : شمية ، شاذاً ، على ما في الشافية » .

أقول : والذي قاله العلامة ملا على القاري في شرح المشكاة جيد وصواب ، إلا في حل هذا الحرف على الشذوذ ، فإنه ليس شاذاً ، بل هو استعمال جائز وسموع ، إذ أن همز مائيس بهموز كثير في كلام العرب . قال يونس : « أهل مكة يخالفون غيرهم عن العرب ، فيهمزون النبيء والبريشة والذريشة والحاشية » نقله السيوطي في الزهر (ج ٢ ص ١٢٣) . وقال الجوهرى في الصحاح (مادة رث ي) : « ابن الكيث قالت امرأة من العرب : رثأت زوجي بأبيات ، وهمزت ، قال الفراء : ربما خرجت بهم فصاحتهم إلى أن همزوا مائيس بهموز ، قالوا : رثأت الميت ، ولبات بالبح ، وحلأت السويق تحمية وإنما هو من الحلاوة » .

وهذا الحرف « استفتات » لم أره في شيء من روايات هذا الحديث مروياً بالياء ، إلا في رواية الذارقطى . وأما أبو داود والنسفي والحاكم فإنه مروى عندهم بالهجرة ، وكذلك هو بالهجرة في نسخة مخطوطة صحيحة عتيقة من التحقيق لابن الجوزي ، رواه فيه بإسناده من طريق مسند أحمد بن حنبل ، وكذلك في نسخة مخطوطة صحيحة قديمة من التنقيح للجد بن تيمية .

(٢) كذا في ح وهو الصواب ، وفي سائر الأصول « أربعة وعشرين ليلة أو ثلاثة وعشرين ليلة » .

(٣) في س « فصل وصومي » .

تَحِيضُ النِّسَاءِ وَكَأَيُّهَا تَأْتِي حَيْضُهُنَّ وَطَهْرُهُنَّ ، فَإِنْ قَوِيَتْ عَلَى أَنْ تُؤَخَّرِي الظُّهْرَ وَتُعْجَلِي المَصْرَ (١) ، ثُمَّ تَفْتَسِلِينَ حِينَ تَطْهَرِينَ (٢) ، وَتُصَلِّيْنَ الظُّهْرَ وَالمَصْرَ جَمِيعًا ، ثُمَّ تُؤَخَّرِينَ (٣) المَغْرِبَ ، وَتُعْجَلِينَ العِشَاءَ ، ثُمَّ تَفْتَسِلِينَ ، وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ - : فَأَقَمَلِي ، وَتَفْتَسِلِينَ مَعَ الصُّبْحِ وَتُصَلِّيْنَ (٤) ، وَكَذَلِكَ فَأَقَمَلِي ، وَصُومِي إِنْ قَوِيَتْ عَلَى ذَلِكَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : [وَ] (٥) هُوَ أَعْجَبُ الأَمْرَيْنِ إِلَى (٦) .
قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

ورواه عبيد الله (٧) بن عمرو ، وأبي عبيد الله ، وابن جريج ، وشريك : عن عبد الله

(١) في نسخة التحقيق لابن الجوزي - التي أشر إليها آتفا - : « على أن تؤخرين الظهر وتمجلين المصرا » بإجمال « أن » الناصبة ، وهو شاهد آخر لما قلناه في شرح الحديث (رقم ١٠٥) .

(٢) في « حتى تطهرين » وهو خطأ .

(٣) في « وتؤخرين » .

(٤) كلمة « وتصلين » لم تذكر في « ع » .

(٥) الواو لم تذكر في « س » .

(٦) الحديث رواه الشافعي في الأم (١ : ٥١ - ٥٢) عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى - وهو ثقة عند الشافعي - عن عبد الله بن محمد بن عقيل . ورواه أحمد في المسند (٦ : ٣٨١ - ٣٨٢ و ٤٣٩ - ٤٤٠) من طريق شريك بن عبد الله ، و (٦ : ٤٣٩) من طريق زهير ، وأبو داود (١ : ١١٦ - ١١٧) من طريق زهير أيضا ، وابن ماجه (١ : ١١١) من طريق ابن جريج ، والدارقطني (س ٧٩) من طريق زهير ، والحاكم (١ : ١٧٢ - ١٧٣) من طريق زهير أيضا ومن طريق عبيد الله بن عمرو الرقي : كلهم عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، ورواه البيهقي (١ : ٣٣٨ - ٣٣٩) من طريق الحاكم ومن طريق أبي داود ، وبعض هذه الروايات مطول وبعضها مختصر .

(٧) « عبيد الله » بالتصغير ، وفي « ع » و « ه » والمستدرک « عبد الله » بالكبير ، وهو خطأ .

بن محمد بن عقيل عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمرو عمران عن أمه
حننة إلا أن ابن جريج يقول : « عمر بن طلحة » ، والصحيح « عمران »
بن طلحة^(١) .

[قال]^(٢) : وسألتُ محمداً عن هذا الحديث ؟ فقال : هو حديث حسن

[صحيح]^(٣) .

[و]^(٤) هكذا قال أحمد بن حنبل : هو حديث حسن صحيح^(٥) .

(١) رواية ابن جريج عند ابن ماجه كما ذكرنا آنفاً .

(٢) الزيادة من ج .

(٣) الزيادة من ب و ج .

(٤) الزيادة من ج و ه و ك و ن .

(٥) اختلفت أقوالهم في هذا الحديث : فقال أبو داود في السنن : « سميت أحمد يقول :

حديث ابن عقيل في نفسه منه شيء » . وهذا يخالف ما نقله الترمذی عنه هنا من تصحيحه
وأعله يربط إلى أن في نفسه شيئاً من جهة الفقه والاستنباط والجمع بينه وبين الأحاديث
الأخرى ، وإن كان صحيحاً ثابتاً عنده من جهة الإسناد .

وقال ابن أبي حاتم في التلخيص (رقم ١٢٣ ج ١ ص ٥١) : « سألت أبي عن حديث
رواه ابن عقيل عن إبراهيم بن محمد عن عمران بن طلحة عن أمه حننة بنت جحش
في الخيض ؟ فوهنه ولم يقو إسناده ! » .

وقال الخطابي في معالم السنن (١ : ٨٩) وقد ترك بعض العلماء القول بهذا الخبر ،
لأن ابن عقيل راويه ليس بذلك .

وقال البيهقي : « بلغني عن أبي عيسى الترمذی أنه سمع محمد بن إسماعيل البخاری
يقول : حديث حننة بنت جحش في المتعامة هو حديث حسن ، إلا أن إبراهيم بن محمد
ابن طلحة هو أقدم ، لأدري سمع منه عبد الله بن محمد بن عقيل أم لا ؟ وكان أحمد بن
حنبل يقول هو حديث صحيح » .

أما ابن عيبر فقد قدمنا أنه ثقة صحيح الحديث ، ولا حجة لمن تسكلم فيه .

وأما المسألة الأخرى التي نقلها البيهقي عن الترمذی عن البخاری في الشك في سماع
ابن عقيل من إبراهيم بن محمد بن طلحة : فإنها علة لا تقوم لها قائمة ، لأن ابن عقيل
تابى سمع كثيراً من الصحابة ، ومات بن سنن ١٤٠ و ١٤٥ ويقال سنة ١٤٢ =

وقال أحمد وإسحق في المستحاضة : إذا كانت تعرف حَيْضَهَا بِإِقْبَالِ
 الدَّمِ وَإِدْبَارِهِ ، وَإِقْبَالُهُ ^(١) أَنْ يَكُونَ أَسْوَدَ ، وَإِدْبَارُهُ أَنْ يَتَغَيَّرَ إِلَى
 الصُّفْرِ ^(٢) . - فَالْحُكْمُ لَهَا ^(٣) عَلَى حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ ، وَإِنْ
 كَانَتْ الْمُسْتَحَاضَةُ لَهَا أَيَّامٌ مَعْرُوفَةٌ قَبْلَ أَنْ تُسْتَحَاضَ : فَإِنَّهَا تَدَعُ الصَّلَاةَ
 أَيَّامَ أَقْرَأَتْهَا ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَتُصَلِّي ، وَإِذَا اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ
 وَلَمْ يَكُنْ لَهَا أَيَّامٌ مَعْرُوفَةٌ وَلَمْ تَعْرِفِ الْحَيْضَ بِإِقْبَالِ الدَّمِ وَإِدْبَارِهِ : فَالْحُكْمُ
 لَهَا عَلَى حَدِيثِ سَخْمَةَ بِنْتِ جَحْشٍ .
 [وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ ^(٤)] .

== وإبراهيم بن محمد بن طلحة مات سنة ١١٠ فهما متماصران ، وابن عقيل سمع من م
 أقدم موتا من إبراهيم هذا .

والحديث كما قال أحمد بن حنبل والترمذي : حديث حسن صحيح .

وقوله في آخر الحديث : « وهو أحب الأمرين إلى » : هو مرفوع من كلام النبي
 صلى الله عليه وسلم ، كما هو ظاهر واضح . وقال أبو داود بعد روايته : « رواه عمرو
 ابن ثابت عن ابن عقيل فقال : قالت حممة : هذا أحب الأمرين إلى » - لم يجمله قول
 النبي صلى الله عليه وسلم ، جملة كلام حممة . قال أبو داود : كان عمرو بن ثابت رافضيا
 وذكره عن يحيى بن معين .

يعني أن أبا داود ذكر عن يحيى بن معين الطعن في عمرو بأنه كان رافضيا .
 وهذه العبارة نقلها ابن حجر في التهذيب (٨ : ١٠) بزيادة عما في نسخة السنن
 قال : « وقال أبو داود في السنن لأثر حديث في الاستحاضة . ورواه عمرو بن ثابت
 عن ابن عقيل وهو رافضى خبيث ، وكان رجل سوء ، زاد في رواية ابن الأعرابي :
 ولكنه كان صدوقا في الحديث » .

وعمره هذا ضغفه أكثر أهل المسلم ، وقال ابن حبان : « يروى الموضوعات عن
 الأئمة » . وأحسن أمره أن يكون صدوقا في الرواية كما روى ابن الأعرابي عن
 أبي داود ، فإن قيل حديثه في ذاته : فلا يقبل ما يخالف فيه الثقات الحافظين للمروفين .

(١) في ه و ك « إقباله » .

(٢) في ع « إلى صفرة » .

(٣) في ه و ك « فالحكم فيها » .

(٤) الزيادة من ع .

وقال الشافىء : المستحاضة^(١) إذا استمر بها الدم في أول ما رأت
فَدَامَتْ^(٢) على ذلك : فإنها تدع الصلاة ما بينها وبين خمسة عشر يوماً ،
فإذا طهرت في خمسة عشر يوماً أو قبل ذلك : فإنها أيام حيض ، فإذا رأت
الدم أكثر من خمسة عشر يوماً : فإنها تقضى صلاة أربعة عشر يوماً ، ثم
تدع^(٣) الصلاة بعد ذلك أقل ما يحيض النساء^(٤) ، وهو يوم وليلة .
قال أبو عيسى : واختلف^(٥) أهل العلم في أقل الحيض وأكثره .
فقال بعض أهل العلم : أقل الحيض ثلاثة^(٦) ، وأكثره عشرة .
وهو قول سفيان الثورى وأهل الكوفة ، وبه يأخذ^(٧) ابن المبارك .
وروى عنه خلاف هذا .

وقال بعض أهل العلم ، منهم عطاء بن أبى رباح : أقل الحيض يوم
وليلة^(٨) ، وأكثره خمسة عشر [يوماً]^(٩) .
وهو قول مالك ، والأوزاعى ، والشافىء ، وأحمد ، وإسحق ،
وأبى عبيد^(١٠) .

(١) في ج « وقال الشافىء في المستحاضة » الخ .

(٢) في نه « ودامت » .

(٣) في ج « وتدع » .

(٤) في نسخة عند ك « يحيض النساء » .

(٥) في هـ و ك « واختلف » .

(٦) في هـ و ك « ثلاث » .

(٧) في س « وبه أخذ » .

(٨) كلمة « وليلة » محذوفة في نه ونسخة في ك .

(٩) الزيادة من نه ونسخة في ك .

(١٠) كلمة « وأبى عبيد » محذوفة في نه ونسخة في ك .

٩٦

باب

ما جاء في المستحاضة :

أَنَّهَا تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ

١٢٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : « اسْتَفْتَيْتُ أُمَّ حَبِيبَةَ ابْنَةَ جَحْشٍ ^(١) رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَتْ : إِنِّي اسْتَحَاضُ فَلَا أُطَهِّرُ ، أَفَادَعُ الصَّلَاةَ ؟ فَقَالَ ^(٢) : لَا ، إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقِي ، فَأَغْتَسِلِي ثُمَّ صَلِّي . فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ » .
 قَالَ قُتَيْبَةُ : قَالَ اللَّيْثُ : لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أُمَّ حَبِيبَةَ أَنْ تَغْتَسِلَ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ ^(٣) ، وَلَكِنَّهُ شَيْءٌ فَعَلَّتْهُ هِيَ ^(٤) .

(١) في س « بنت جحش » . قال الأمير الصنعاني في سبل السلام (١ : ١٣٩) : « أم حبيبة كانت تحت عبد الرحمن بن عوف ، وبنات جحش ثلاث : زينب أم المؤمنين ، وحمنة ، وأم حبيبة ، قيل لانهن كن مستحاضات كاهن ، وقد ذكر البخاري ما يدل على أن بعض أمهات المؤمنين كانت مستحاضة ، فإن صح أن الثلاث مستحاضات فهي زينب ، وقد عدت العلماء المستحاضات في عصره صلى الله عليه وسلم فبلغن عشر نسوة » .

(٢) في ع « قال » .

(٣) في ع « لكل صلاة » .

(٤) قال الشافعي في الأم (١ : ٥٣ - ٥٤) : « إنما أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغتسل وتصلى ، وليس فيه أنه أمرها أن تغتسل لكل صلاة . . . ولا أشك - إن شاء الله تعالى - أن غسلها كان تطوعا ، غير ما أمرت به ، وذلك واسع لها » .

قال أبو عيسى : وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ
عَائِشَةَ قَالَتْ : « اسْتَفْتَيْتُ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ [رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] ^(١) .

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : الْمُسْتَحَاضَةُ تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ .
وَرَوَى ^(٢) الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَمْرَةَ وَعَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ ^(٣) .

(١) الزيادة لم تذكر في ه و ك .

(٢) في نه « ورواه » .

(٣) ليس ما ذكر أبو عيسى تمليلاً للحديث ولا اختلافاً بين الرواة ، وإنما الزهري سمعه من
عمرو بن الزبير ومن عمرة كلاهما عن عائشة ، فكان مرة يرويه عنهما ، ومرة يذكر
هذا ، ومرة يذكر تلك ، وكل صحيح ثابت .

والحديث رواه مسلم (١٠٣ : ١) والنسائي (١ : ٤٤ و ٦٥) عن قتيبة
بإسناده كما هنا .

ورواه البخاري (١ : ٣٦١ - ٣٦٢) وأحمد (٦ : ١٤١) من طريق ابن
أبي ذئب ، ومسلم وأبو داود (١ : ١١٤) والنسائي (١ : ٤٤) من طريق عمرو
ابن الحرث ، والدارمي (١ : ١٩٦) وابن ماجه (١ : ١١١) من طريق الأوزاعي
والنسائي (١ : ٤٣ - ٤٤) من طريق النعمان والأوزاعي وأبي معبد ، وأحمد في المسند
(٦ : ٨٢) من طريق الليث : كل هؤلاء عن الزهري عن عمرو بن الزبير وعمرة
بنت عبد الرحمن ، كلاهما عن عائشة .

ورواه الشافعي في الأم (١ : ٥٣) عن إبراهيم بن سعد وسفيان ، وأحمد في المسند
(٦ : ١٨٧) ومسلم (١ : ١٠٣) من طريق إبراهيم بن سعد ، والنسائي (١ :
٦٥) من طريق سفيان : كلهم عن الزهري عن عمرة عن عائشة .

ورواه الدارمي (١ : ١٩٨ و ٢٠٠) من طريق ابن إسحاق ، و (١ : ١٩٩)
من طريق الأوزاعي : كلاهما عن الزهري عن عمرو عن عائشة .
وهذه أسانيد ثابتة صحيحة ، لا مطلق في شيء منها ، والحمد لله .

* فائدة : ذكر القاضي أبو بكر بن العربي في شرحه هنا تقسيم أحوال النساء في الحيض
والاستحاضة ، ولخص أحوال الفقهاء والملاء في ذلك تلخيصاً جيداً ، وقد أحببنا أن
ننقل كلامه بشيء من الصبر البسيط ، لتحرير النسخة المطبوعة ، ونصحه على قدر
الإمكان . التماساً للفائدة فيما نقل ، على أننا لا نلتزم شيئاً مما اختاره هو أو ذهب إليه .
قال رضى الله عنه :

النساء على ضربين : ظاهر وحائض . والحائض شيء كتبه الله سبحانه على بنات آدم ، والتصير في علومه ومسائله أمر لم يزل يتقاهم ، وقد كنا جنما عليه نحواً من خمسمائة ورقة ، أحاديثه نحو من مائة ، وطرقتها نحو من مائة وخمسين ، ومسائله بتفريدها ودليلها مثلها ، إلا أنه أمر يأكل الكبد ، ريمض الكند ، ولا ينهض به منكم أحد . فنفير إلى الأصح نحو مقصد أبي عيسى ، إذ لم يذكر منه إلا رموزاً ، فنقول :

إذا كان الحائض شيئاً كتبه الله على بنات آدم ولزمهن ذلك بقضاء الله سبحانه : صار عادة مستمرة ، وقضية مسبقرة ، لكن للنساء لسن فيه على باب واحد ، ولا في حصة مفردة ، بل تختلف فيه أخواتهن باختلاف البلدان ، والأسنان ، والأهوية ، والأزمان وترخي الرحم الدم لإرخاء مختلفاً بحسب ذلك ، فيكثر تارة ويقل أخرى .

لهذا اختلف فيه فتوى العلماء بحسب عادة ما رأوا وسموا ، وعلموا أن ذلك أمر حينا على العادة . فكان مالك يقول : أقله خمسة ، وكان الشافعي يقول : أقله يوم وليلة وكان أبو حنيفة يقول : أقله ثلاثة أيام ، وكان ابن الماجشون يقول : أقله خمسة أيام .

وكل يحيل على الوجود ، وربما تطلق بظاهر من ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم للأصل لبعضها ، ولا حجة فيما صح منها . وكذلك منهم من يقول : أكثر الحيض عشرة أيام ، وهو أبو حنيفة ، ومنهم من يقول : خمسة عشر يوماً ، قاله الشافعي ، ومنهم من يقول : سبعة عشر يوماً ، قاله مالك ، وقد كنّ لهما ابن الماجشون يحضن "سبعة عشر يوماً ، ومنهم من يقول : ثمانية عشر يوماً ، قاله ابن ذائع ، وكل منهم إنما أحال على عادة رأها أو سمعها .

فإذا ثبت أن ذلك يختلف باختلاف الماني ، كما قدمناه : ركبت المسائل على ذلك ، جردت معاني الآثار المختلفة إليه . فنقول :

الحائض على ضربين : مبتدأة ومعنادة ، فأما المبتدأة فإن حاضت حيض لداتها ، - بمعنى أهل سننها ، وقيل أقرانها - : حكم لها بحكم الحيض ، وإن زادت عليه فقبل تستظهر بثلاث ، وهو ضعيف ، فإن الاستظهار في الحديث إنما جاء بقي المعنادة ، وليست المبتدأة في معناه . وقيل أكثر الحيض ، وقيل أيام لداتها خاصة . والأوسط من الأقوال الأوسط .

وأما المعنادة ففيها خمسة أقوال : الأول : تقيم خمسة عشر يوماً ، ثم هي مستحاضة . الثاني : عاداتها خاصة . الثالث : تستظهر بثلاثة أيام ، وعليه ظاهر الحديث ، وإن كان ضعيفاً لكنه حسن ، وعليه ثبت مالك . الرابع : تنقل عند الزيادة على العادة ، ثم تصوم وتصل ، ولا يأتها زوجها ، ثم تنظر إلى حالها : فإن كان انتقلاً لم يحضرها فامتناع الوطء ، وإن كانت استحاضة كانت قد احتاطت ، قاله المغيرة وأبو مصعب ، =

== فإن حق الزوج أولى أن يثبت من حق إله سبحانه ، لحاجة الزوج وانقاره ، وغنى إله سبحانه عن ذلك كله . الخامس : مثله ، ويصحبها زوجها ، قاله ابن الناصب في كتاب عمده .

إذا ثبت هذا فإذا تمادى بها الدم وحكنا أنها مستحاضة على أى هذه الأقوال حملت وجرت أحكامها - قلنا : المستحاضة على قسمين : مبتدأة ومتأدة ، وهما على قسمين مميزة وغير مميزة . فهي إذن على أربعة أقسام : الأولى : مبتدأة مميزة ، الثانية : مبتدأة غير مميزة ، الثالثة : متأدة من غير تمييز ، الرابعة : متأدة بتمييز .

فأما الأولى فحيضها مدة تمييزها ، بشرط أن لا يزيد على أكثر الحيض ، فإن زاد على أكثره لم يكن حيضاً . والأصل في اعتبار التمييز حديث لأبأس به يرويه العلماء عن فاطمة بنت أبي حبيش : « إن دم الحيض أسود يبرق » وقد خرّجناه من طريق حسنة لها مدخل في الصحة ، يعضده قوله في الصحيح - حسب ما قدمناه - لها : « إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة » وفي هذا الحديث عندي نظر عظيم ، والأول أقرب إلى الحجية وأسلم ، واضح الحجية .

وأما الثانية ، وهي مبتدأة من غير تمييز : وقد تقدم للمذهب فيها ، فالصحيح جالوسها خمسة عشر يوماً ، ثم يحكم لها بالاستحاضة .

وأما الثالثة ، وهي المتأدة من غير تمييز : فإنها على أربعة أقوال : أحدها : تفقد عادتها ، قاله المنيرة وأبو مصعب وابن القاسم ، على تفصيل متقدم ، وهو الصحيح ، وعليه يدل حديث أم سلمة المتقدم . الثاني : تبلغ خمسة عشر يوماً . الثالث : سبعة عشر يوماً . الرابع : ثمانية عشر يوماً ، وهو أصحها عندي ، اعتباراً بالوجود الذي عليه معمول القول في الحيض .

وأما الرابعة ، وهي في المتأدة بتمييز : فالرد إلى العادة يدل عليه حديث أم سلمة ، والرد إلى التمييز يدل عليه حديث فاطمة : « إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة » وقد اختلف العلماء في ذلك على قولين ، ومذهب مالك اعتبار التمييز ، لأنه جمع بين الحديثين ، ولأن التمييز أولى ، لأن العادة قد تختلف ، والتمييز لا يختلف ، ولأن النظر إلى اللون اجتهاد ، والنظر إلى العادة تقليد ، والاجتهاد أولى من التقليد .

خاتمة : إذا ثبت هذا القول التأسيل والبناء ، فإن القول في التفريع على هذه الأصول - لتعارضها ودخول بعضها على بعض - لا تحتمله هذه المعارضة ، وفي هذا القدر كفاية ، لكن لا بد من التعرض لتراجم قصدها أبو عيسى ، لئلا نكون ممن تكلم =
سبب ثم أغفل ذلك السبب .

== وهي أربعة مسائل : الأولى : حقيقة المستحاضة ، وقد تقدم بيانها . الثانية : هل تتوضأ المستحاضة لكل صلاة ؟ وعندنا لا تتوضأ إلا استنجاباً ، وقال الشافعي وأحمد : تتوضأ ، لأن قوله « تتوضأ لكل صلاة » إنما هو من قول عروة ، لأن قول النبي صلى الله عليه وسلم ، ولأن حكم حدث الميض قد سقط فلا يوجب طهارة . الثالثة : متى تغتسل المستحاضة ؟ فمتدنا إن كانت مميزة من طهر إلى طهر ، وإن لم تكن مميزة فغسلها عند الحكم بالاستحاضة يجزئها ، وقال أحمد : يستحب لها أن تغتسل لكل صلاة ، وقال ابن المسيب : تغتسل المستحاضة من طهر إلى طهر ، واختلف في روايته : فمنهم من رواه بالطاء المهمله ، ومنهم من رواه بالظاء المعجمة ، وكلا الروايتين عن مالك « واستبعد المطايب أن يكون « من طهر إلى طهر » بالظاء المعجمة ، وقال : وأي معنى له ؟ ! وإنما علق الفيل على الطهر بالتمييز أو المادة . والذي استبعد صحيح ، لأنه إذا سقط لأجل المشقة عنها الاغتسال لكل صلاة فلا أقل من الاغتسال مرة في كل يوم عند الطهر في داء النهار ، وذلك لتنظيف . والصحيح سقوط الاغتسال بسقوط الحكم بأنه حدث . الرابعة : هل تجتمع المستحاضة بفعل واحد بين صلاتين ؟ روى ذلك كما تقدم في حديث عمران عن حنة ، وذلك صحيح كما بيناه ، فينبغي أن يكون مستنجباً ، وذلك أولى من قول ابن المسيب من رأيه . انتهى كلام القاضى أبي بكر ابن العربي .

وقوله في أول كلامه : « وبهيض الكتند » بفتح الياء ، من قولهم « هاض العظم يهيضه هيضاً فانهاض » وهو فعل ثلاثي : أى كسره بعد ما كاد ينجز ، فهو « مهيض » و « الكتند » بفتح التاء المثناة وبكسرها : مجتمع الكتفين . فكأنه يريد أن هذا الجمل ينوبه سامه ، ويكاد يكسر عظامه من ثقله ، ووقع في النسخة المطبوعة « يهيض » بالميم بدل الماء ، وهو تصحيف وتعمير .

٩٧

باب

ما جاء في الخائض :

أنها لا تقضى الصلاة

١٣٠ - حدثنا قتيبة حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن معاذة^(١) : « أن امرأة سألت عائشة ، قالت^(٢) : أتقضي إحدانا صلاتها أيام حيضها^(٣) ؟ فقالت : أحرورية أنت^(٤) ؟ لقد كانت إحدانا تحيض »

(١) « معاذة » بضم الميم وتخفيف الميم المهملة وفتح الذال المعجمة ، وهي معاذة بنت عبد الله العدوية ، وهي ممدودة في فقهاء التابعين .

(٢) في ح « فقالت » وهذه المرأة المهمة في هذه الرواية هي معاذة نفسها ، وقد بين ذلك في رواية عند مسلم وأخرى عند الاسماعيلي .

(٣) في ح « أيام حيضها » .

(٤) قال في الفتح (١ : ٣٥٨) : « الحروري : منسوب إلى حروراء ، بفتح الحاء وضم الراء المهملتين وبعد الواو الساكنة راء أيضاً : على ميلين من الكوفة ، والأشهر أنها بالمد . قال المبرد النسبة إليها حروراوى ، وكذلك كل ما كان في آخره ألف تأنيث ممدودة ، ولكن قيل الحروري بحذف الزوائد . ويقال لمن يمتد مذهب الخوارج : حروري : لأن أول فرقة منهم خرجوا على علي بالبلدة المذكورة ، فاشتهروا بالنسبة إليها ، وهم فرق كثيرة ، لكن من أصولهم للنفق عليها بينهم الأخذ بما دل عليه القرآن ورد ما زاد عليه من الحديث مطلقاً ، ولهذا استفهمت عائشة معاذة استفهاماً لانسكار . وزاد مسلم في رواية عاصم عن معاذة : هتلت لا ، ولكني لأسأل . أي سؤالاً مجرداً لطلبت العلم لالتفتت ، وضممت عائشة عنها طلب الدليل ، فاقصرت في الجواب عليه دون التعليل . والذي ذكره العلماء في الفرق بين الصلاة والصيام : أن الصلاة تتكرر ، فلم يجب قضاؤها ، للخرج ، بخلاف الصيام ، ولم يقول بأن الخائض مخاطبة بالصيام أن يفرق بأنها لم تخاطب بالصلاة أصلاً . وقال ابن دقيق العيد : =

فَلَا تُؤْمَرُ بِقَضَاءِ (١) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .
 وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ : أَنَّ الْخَائِضَ لَا تَقْضَى الصَّلَاةُ .
 وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ ، لِأَخْتِلَافِ بَيْنَهُمْ [فِي] (٢) أَنَّ الْخَائِضَ تَقْضَى
 الصَّوْمَ وَلَا تَقْضَى الصَّلَاةُ (٣) .

== اكتفاء عائشة في الاستدلال على إسقاط القضاء بكونها لم تؤمر به : يحتمل وجهين :
 أحدهما : أنها أخذت إسقاط القضاء من إسقاط الأداء « فيتسك به حتى يوجد
 المعارض ، وهو الأمر بالقضاء ، كما في الصوم . ثانيهما - قال : وهو أقرب - : أن
 الحاجة داعية إلى بيان هذا الحكم لتكرر الحيض منهن عنده صلى الله عليه وسلم ، وحيث
 لم يبين دل على عدم الوجوب ، لاسيما وقد اقترن بذلك الأمر بقضاء الصوم ، كما في رواية
 عاصم عن معاذة عند مسلم .

أقول : وأمر الخائض بقضاء الصوم وترك أمرها بقضاء الصلاة لأنما هو تعبد صرف
 لا يتوقف على معرفة حكمته ، فإن أدركناها فذاك ، وإلا فالأمر على العبد والرأس ،
 وكذلك الشأن في جميع أمور الشريعة ، لا كما يفعل الجوارح ، ولا كما يفعل كثير من
 أهل هذا العصر : يريدون أن يحكموا عقولهم في كل شأن من شؤون الدين ، فاقبلته
 قبله ، وما عجزت عن فهمه وإدراكه أنكروه وأعرضوا عنه ، وشاعت هذه الآراء
 المنكرة بين الناس ، وخاصة التعللين منهم ، حتى ايسكاد أكثرهم معرض عن كثير من
 العبادات ، وينكر أكثر أحكام الشريعة في المعاملات ، اتباعا للهوى ، ويزعمون أن
 هذا هو ما يسمونه روح التفرغ أو حكمة التفرغ . ولأنه ليضشى على من ينهب هذا
 المذهب الرديء أن يخرج به من ساحة الإسلام النيرة إلى ظلام الكفر والردة . والبياد
 بالله من ذلك ، ونسأله أن يعصمنا باتباع الكتاب والسنة ، والاهتداء بهديهما .

(١) الحديث رواه أصحاب الكتب الستة ، ورواه أيضاً الدارمي (١ : ٢٣٣) وابن
 الجارود (ص ٥٦) .

(٢) الزيادة من ح و ه و ك و ن .

(٣) قال في الفتح (١ : ٢٥٧) : « نقل ابن المنذر وغيره لإجماع أهل العلم على ذلك .
 وروى عبد الرزاق عن معمر : أنه سأل الزهري عنه ؟ فقال اجتمع الناس عليه .
 وحكى ابن عبد البر عن طائفة من الجوارح أنهم كانوا يوجبونه . وعن سمرة بن جندب

٩٨

باب

مَا جَاءَ فِي الْجُنُبِ وَالْحَائِضِ :

أَنَّهُمَا لَا يَقْرَأَنَّ الْقُرْآنَ (١)

١٣١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَالْحَسَنُ بْنُ هُرَاقَةَ قَالَا : حَدَّثَنَا
 إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَقْرَأُ (٢) الْحَائِضُ ، وَلَا الْجُنُبُ شَيْئًا مِنَ
 الْقُرْآنِ » .

[قَالَ] (٣) : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ (٤) .

قال أبو عيسى : حديث ابن عمر حديث لا يعرفه إلا من حديث إسماعيل
 بن عيَّاش عن موسى بن عُقْبَةَ عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال : « لا يَقْرَأُ الْجُنُبُ وَلَا الْحَائِضُ » .

وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين
 ومن بعدهم ، مثل : سفينان [الثوري] (٥) ، وابن المبارك ، والشافعي ، وأحمد ،

= أنه كان يأمر به ، فأسكت عليه أم سلمة . لكن استقر الإجماع على عدم الوجوب ،
 كما قاله الزهري وغيره .

(١) في نه « باب الجنب لا يقرأ القرآن » وهو غير جيد ، ومخالف لسائر الأصول .

(٢) بكسر الهمزة للتخاص من النقاء الساكنين ، وهو نهي ، وضبط بذلك في ع .

وإن قرئ بضم الهمزة : كان نفيًا ، ومعناه النهي أيضا ،

(٣) الزيادة من س و ع .

(٤) حديث على صيأتي في الباب (رقم ١١١) إن شاء الله .

(٥) الزيادة من ه و ك و ن .

وإسحق ، قالوا : لا تَقْرَأُ الحَائِضُ [ولا] ^(١) الجنبُ من القرآن شيئاً ، إلاَّ طَرَفَ الآيَةِ والحَرْفِ ^(٢) . ونحو ذلك ، وَرَخَّصُوا للجنبِ والحائضِ في التَّسْبِيحِ والتَّهْلِيلِ .

قال : وسمعتُ محمدَ بنَ إسماعيلَ يقول : إنَّ إسماعيلَ بنَ عيَّاشٍ يروى عن أهلِ الحجازِ وأهلِ العِراقِ أحاديثَ منَّا كبر ^(٣) . سمأه ضَعْفُ روايته عنهم فيما ينفردُ به ^(٤) . وقال : إنما حديثُ إسماعيلَ بنِ عيَّاشٍ عن أهلِ الشامِ .
وقال أحمدُ بنُ حنبلٍ : إسماعيلُ بنُ عيَّاشٍ أصْلَحُ من بَيْتِيَّةٍ ، ولِبَيْتِيَّةٍ أحاديثُ منَّا كبر ^(٥) الذَّماتُ ^(٦) .

قال أبو عيسى : حدثني أحمدُ بنُ الحسنِ قال : سمعتُ أحمدَ بنَ حنبلٍ يقول ذلك ^(٨) .

- (١) كلمة « لا » سقطت من س ، وهو خطأ ، ومخالف لسائر الأصول .
(٢) « والحرف » بالنصب معطوف على « طرف » وضبط في ك بالجر ، وهو غير جيد .
(٣) كلمة « أحاديث منَّا كبر » سقطت من ع ، وهو خطأ ، ومخالف لسائر الأصول .
(٤) في هـ و ك « ينفرد » بالناء المثناة بدل التون .
(٥) في هـ و ك « من » بدل « عن » وهو خطأ .
(٦) هنا في نه زيادة حديث على « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ القرآن على كل حال مالم يكن جنباً » وهي زيادة وإن كانت مناسبة للباب ، إلا أنها زيادة غير جيدة ، لأن هذا الحديث سيأتي في الباب (رقم ١١١) في جميع الأصول بما فيها نسخة نه « ثم إن زيادة هذا الحديث هنا فيها غرابة ، لأنه وضع بين كلمة أحمد بن حنبل وبين إسناد الترمذي الذي رواها به .
(٧) في ع « أخيراً » .
(٨) في ع و نه « سمعت أحمد بن حنبل بذلك » ، وهو مخالف لسائر الأصول .
وإسماعيل بن عيَّاش ثقة ، وما تكلم فيه أحد بمجعة ، وأكثر ما زعموا أنه يخطئ في روايته عن أهل الحجاز والده - ران ، ولا بأس بذلك ، فإذا علمنا خطأه في حديث احتزنا منه ، وكل الرواة يخطئون ، فمنهم الأكثر ومنهم الأقل . قال ابن المديني : « رجلان هما صاحبنا حديث بلدهما : إسماعيل بن عيَّاش وعبدالله بن لهيعة » ، وقال

= يعقوب بن سفيان : تكلم قوم في إسماعيل ، وإسماعيل ثقة عدل ، أعلم الناس بحديث الشام . وأكثر ما قالوا : يقرب عن ثقات المدنيين والمكيين ، وقال يزيد بن هرون : « ما رأيت أحفظ من إسماعيل بن عياش ، ما أدري ما سفيان الثوري ؟ ! » وهذه الشهادة من يزيد بن هرون غاية في التوثيق ، إذ فضله على سفيان الثوري في الحفظ ، وقد وثقه يحيى بن معين فيما رواه عنه أبو داود وعباس .

والحديث رواه ابن ماجه (١ : ١٠٧) والدارقطنى (ص ٤٣) والبيهقى (١ : ٨٩) كلهم من طريق إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة ، ورواه الدارقطنى أيضاً من طريق إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة وعبيد الله بن عمر : كلاهما عن نافع . وقد سأل عبد الله بن أحمد أباه عن هذا الحديث فقال : « هذا باطل » كما نقله الذهبي في الميزان وابن حجر في التهذيب . ونقل ابن أبي حاتم في الملل (رقم ١١٦ ج ١ ص ٤٩) عن أبيه قال : « هذا خطأ ، لأننا هو عن ابن عمر قوله . يعني أن الصواب وثقه على ابن عمر ، ولكن أين الدليل ؟ ! »

ورواه الدارقطنى أيضاً من طريق عبد الملك بن مسلمة : « حدثني المغيرة بن عبد الرحمن عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يقر الجنب شيئاً من القرآن » وهذا الإسناد متابعه جيدة لرواية إسماعيل بن عياش ، وهو إسناد صحيح ، فإن المغيرة بن عبد الرحمن الخزامي ثقة ، وعبد الملك بن مسلمة وثقه الدارقطنى . فقد قال بعد ذكر الحديث : « عبد الملك هذا كان بصراً ، وهذا غريب عن مغيرة بن عبد الرحمن ، وهو ثقة » . والتوثيق هنا من الدارقطنى واضح أنه يريد به عبد الملك ، ولذلك صحح ابن سيد الناس هذا الإسناد كما حكاه عنه ابن حجر في التلخيص (ص ٥١) ثم عقب عليه . بأنه خطأ في ذلك ، لأن عبد الملك بن مسلمة ضعيف « فلو سلم منه لصح إسناده » ، ولم أجد لعبد الملك هذا ترجمة إلا في الميزان ، ونقل عن ابن يونس أنه قال فيه : « منكر الحديث » وعن ابن حبان قال : « يروى منكراً كثيرة من أهل المدينة » . نقل ذلك في إسان الميزان ولم يزد عليه ، ويعارض هذا توثيق الدارقطنى وتصحيح ابن سيد الناس ، وأكثر ما في رواية بن عياش خوف الغلط منه ، فتابعه مثل عبد الملك بن مسلمة له ترفع احتمال الخطأ ، وتؤيد صحة الحديث .

٩٩

باب

ما جاء في مُباشرةِ الخائضِ (١)

١٣٢ - حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سَفِيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا حَضَتْ يُأْمُرُنِي أَنْ أَنْزَرَ ، ثُمَّ يُبَاشِرُنِي (٣) » .

قال (٤) : وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ، وَمَيْمُونَةَ .

قال أبو عيسى : حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وهو قولٌ غير واحدٍ من أهل العلم ، من أصحاب النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْعَابِدِينَ ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ .

(١) من أول هذا الباب تبدأ نسخة دار الكتب المصرية ، التي رمزنا إليها بحرف م .
 (٢) في ح « حدثنا محمد بن بشار » وهو نفسه ، و « بNDAR » لقب له ، وأصلها كلمة أجمية ، تطلق على « من يكون كثيراً من شيء » ، يشتري منه من هو أسفل منه وأخف حالاً وأقل مالاً منه ، ثم يبيع ما يشتري منه من غيره » كما قال السمعاني في الأنساب . وإنما لقب محمد بن بشار بذلك لأنه كان بNDARاً في الحديث ، جمع حديث بلده .
 (٣) الحديث رواه الشيخان وغيرهما .
 (٤) « قال كلمة » سقطت من ه و ه و ه .

١٠٠

باب

ما جاء في مؤاكلة الخائض وسؤرها^(١)

١٣٣ - حَدَّثَنَا عِبَّاسُ الْمَنْبَرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَا حَدَّثَنَا
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا مَعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَرِثِ عَنْ
حِرَامِ بْنِ مَعَاوِيَةَ^(٢) عَنْ عَمَّةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ : « سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ مُؤَاكَلَةِ الْخَائِضِ ؟ فَقَالَ : « وَآكَلَهَا^(٣) » .

[قَالَ]^(٤) : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ ، وَأَنْسِ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(٥) .

(١) في هـ و ك « مؤاكلة الخائض وسؤرها » وهو غير جيد ، إذ لا مناسبة هنا
لذكر الخائض ، والصواب ما في سائر الأصول .

(٢) هكذا سمي في هذا الإسناد في جميع الأصول « حرام بن معاوية » . ويظهر أنه هكذا
في رواية الترمذی ، وفي نسخة عند الشارح « حرام بن حكيم » وهي مخالفة لسائر الأصول
ولأن كان هذا هو الراجح في نسبه ، فإنه « حرام بن حكيم بن خالد بن سعد بن الحكم
الأنصاري » وسماه بعض الرواة « حرام بن معاوية » . وظنمما البخاري شخصين ففصل
بينهما ، والصحيح أنه هو هو . وقد وثقه المعجل والدارقطني وغيرهما ، وضعفه بعضهم
بغير مستند . وله ترجمة في تاريخ ابن عساکر (٤ : ١٠٤) .

(٣) في ن « وآكلها » وهو خطأ يخالف لسائر الأصول .

والحديث سبق الكلام عليه في التعليق على الحديث رقم (١١٤) ص ١٩٤ تفصيلا .

(٤) الزيادة من م و س .

(٥) بل هو حديث صحيح ، كما قلنا آنفا .

وهو قولُ عامةِ أهلِ العلمِ : لم يَرَوْا بِمُواكَلَةِ^(١) الحائضِ بأساً .
 واختلفوا في فضلِ وضوئِها^(٢) : فرَخَّصَ في ذلكَ بعضهم ، وَكَرِهَ بعضهم
 فَضْلَ طَهْوِهَا .

١٠١

باب

ما جاء في الحائض

تتناولُ الشيءَ من المسجد

١٣٤ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عُبَيْدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ
 مَائِتِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ : قَالَتْ [لِي ^(٣)] عَائِشَةُ : « قَالَ لِي
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : نَأْوِلِيَنِ الْحُمْرَةَ ^(٤) مِنَ الْمَسْجِدِ . قَالَتْ : قُلْتُ :

(١) كلمة « مواكلة » ذكرت هنا وفيما مضى من العنوان ، والحديث بلفظ « مواكلة » بالهمز
 في النسخ المطبوعة ، وذكرت في الأصول المخطوطة بدون الهمز ، وكلاهما جائز ، ولكننا
 رجحنا عدم الهمز لمناسبة ذكر المادة بالواو في لفظ النبوي ، في قوله « واكلاها » ولم
 يقل « آكلاها » .

(٢) في ع « طهورها » وعنده في نسخة بحاشيته « وضوئها » وهو الموافق لما في سائر
 الأصول ، وقد وضع عليه في م علامة الصحة .

(٣) الزيادة من م .

(٤) الحُمْرَةُ : بضم الماء المعجمة وإسكان الهم ، قال ابن الأثير في النهاية : « هي مقدار ما يضع
 الرجل عليه وجهه في سجوده » من حصير أو نبيجة خوس ، ونحوه من النبات ، =

إني حائضٌ . قال : إنَّ حَيْضَتَكَ ^(١) لَيْسَتْ فِي يَدِكَ .

[قال ^(٢)] : وفي الباب عن ابن عمر ، وأبي هريرة .

قال أبو عيسى : حديثُ عائشةَ حديثٌ حسنٌ [صحيح ^(٣)] .

وهو قولُ عامَّةِ أهلِ العلمِ ، لا نعلمُ بينهم اختلافًا في ذلك : بأنَّ لا بأسَ
أنْ تناولَ الحائضُ شيئًا من المسجدِ .

١٠٢

باب

ما جاء في كراهية إتيان الحائض

١٣٥ - حدثنا بُنْدَارٌ حدثنا يحيى بن سعيدٍ وعبدُ الرحمن بن

= ولا تكونُ نجسةً إلا في هذا المقدار ، وسميتُ نجسةً لأنَّ خبوطها مستورةٌ بسفنها . . .
هكذا فسرت ، وقد جاء في سنن أبي داود عن ابن عباس قال : جاءت قارةٌ فأخذتُ حجرًا
الفتيلة فجاءت بها فألقتها بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم على الحجر الذي كان قاعدًا
عليها فأحرقت منها مثل موضع درهم . وهذا صريحٌ في إطلاقِ الحجرِ على الكبيرِ من
نوعها .

(١) بفتح الحاء المهملة ، كما ثبت في الأصول الصحيحة ، قال القاضي عياض في مشارق
الأنوار (١ : ٢١٧) : « كذا ضبطه الرواة والفقهاء بفتح الحاء ، وزعم أبو سليمان
الخطابي أن صوابه بكسر الحاء ، كالعقدة والجلسة ، يريد حالة الحيض أو الإسهال .
قال القاضي رحمه الله : والذي عندي أن الصواب ما عند الجماعة ، لأن النبي صلى الله
عليه وسلم إنما نهي عن يدها الحيض الذي هو الدم والنجاسة التي يجب تجنبها واستفادها .
فأما حكم الحيض وحالتها التي تصف بها المرأة فلازم يدها وجميعها ، وإنما جاءت الفتلة
في ميثاق الأفعال كالعقدة والجلسة ، لافي الأحكام والأحوال » .

(٢) طة قال ، ليست في نه وه و ك .

(٣) الزيادة من م وه و ك . وهي زيادة جيدة ، لأن الحديث صحيح ، رواه مسلم

(١ : ٩٦) وأصحاب السنن وغيرهم .

مهديٌّ وبهزُّ بنُ أسدٍ قالوا : حدثنا حمادُ بنُ سلمةَ عن حكيمِ الأثرمِ عن
أبي تميمَةَ المَجْشَمِيِّ عن أبي هريرةَ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ
أتى حائِضًا أو امرأةً في دُبُرِها أو كاهِنًا : فَقَدَ كَفَرَ بما أنزَلَ على مُحَمَّدٍ »
[صلى الله عليه وسلم ^(١)] .

قال أبو عيسى : لا نَعْرِفُ هذا الحديثَ إلا من حديثِ حكيمِ الأثرمِ
عن أبي تميمَةَ [المَجْشَمِيِّ ^(٢)] من أبي هريرة .
وإنما معنَى هذا عند أهل العلم على التعليل .
وقد رَوَى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ أتى حائِضًا فَلْيَتَصَدَّقْ
بدينارٍ ^(٣) » .

فلو كان إتيانُ الحائِضِ كُفْرًا لم يُؤْمَرُ فيه بالكفارة .
وضَعَفَ محمدٌ هذا الحديثَ من قِبَلِ إسناده .
وأبو تميمَةَ المَجْشَمِيُّ اسْمُهُ « طَرِيفُ بنُ مُجَالِدٍ ^(٤) » .

(١) الصلاة لم تذكر في م و ه و ه . وهي زيادة من الناسخين في باقي الأصول ،
وليست من اللفظ النبوي كما هو واضح .
(٢) الزيادة من ع و ه و ه و ه .
(٣) في س « بدينار » وهو خطأ ، وكذلك في م ولكن كتب بحاشيتها
« بدينار » وعليه علامة التصحيح . وهو الصواب الموافق لسائر الأصول ، وبؤيده
أن السند في حاشيته على ابن ماجه (١ : ١١٤) نقل كلام الترمذي بلفظ « بدينار » .
(٤) « أبو تميمَةَ » بفتح التاء للثناة الوقفية ، و « المَجْشَمِيُّ » بضم الهاء وفتح الجيم .
و « طريف » بفتح الطاء المهملة . و « مجالد » بضم الميم وبالجم .
والحديث رواه أحمد في المسند من عفان ومن وكيع كلام من حدثني سلمة =

١٠٣
باب

ما جاء في الكفارة في ذلك

١٣٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا مَرْيَمُ عَنْ خُصَيْفٍ (١) عَنْ

= (رقم ٩٢٧٩ و ١٠١٧٠ ج ٢ ص ٤٠٨ و ٤٧٦) ورواه أيضا الدارمي (١) : (٢٥٩) وأبو داود (٤ : ٢١ - ٢٢) وابن ماجه (١ : ١١٤) وابن الجارود (ص ٥٨) : كلهم من طريق حماد بن سلمة ، وكلهم يذكر في الكافين « أو كما هنا فصدقه بما يقول » ، واهل الترمذی اختصره .

ونسبه في عون المعبود أيضا للحاكم . ونقل عن المنذرى قال : « وأخرجه البخاري في تاريخه الكبير عن موسى بن اسمعيل عن حماد بن سلمة عن أبي تيمية ، وقال : هذا حديث لم يقابح عليه » ، ولا يعرف لأبي تيمية سماع من أبي هريرة . وقال الدارقطني : تفرد به حكيم الأثرم عن أبي تيمية ، وتفرد به حماد بن سلمة عنه ، يعني عن حكيم . وقال محمد بن يحيى اليبسبوري : قلت لأمالي بن المديني : حكيم الأثرم من هو ؟ قال : عيانا هذا . »

هكذا نقل النيسابوري عن ابن المديني ، وقال ابن أبي شيبة « سألت عنه ابن المديني ؟ فقال : ثقة عندنا » . نقله في التهذيب ، ونقل أيضا توثيقه عن أبي داود وابن حبان . فهذا يرد تضعيف الحديث ، ويجعل إسناده صحيحا .

وقد روى أحمد في المسند بعض هذا الحديث بإسناد آخر (رقم ٩٥٣٢ ج ٢ ص ٤٢٩) قال : « ثنا يحيى بن سعيد عن عوف قال : ثنا خلائس عن أبي هريرة والحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من أتى كاهنا أو عرافا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد » .

وهذا إسناد صحيح ، متصل من حديث أبي هريرة : خلاص - بكسر الخاء المعجمة وتخفيف اللام وآخره سين مهملة - بن عمرو : تابعي ثقة ، اختلفوا في سماعه من أبي هريرة ، وهو معاصر له بكل حال ، وهو كاف في اتصال الإسناد كما هو معروف . وحديث الحسن مرسل اعتضد بالموصول ، وكلاهما متابعة جيدة لحديث حكيم الأثرم في بعض روايته ، وتؤيد أنه حديث صحيح .

(١) « خصيف » بضم الخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة ، وهو ابن عبد الرحمن الجزري =

مِقْسَمٌ^(١) عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم : « في الرجل يَمِيعُ عَلَى
أمرَأَتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ ، قال : يَتَصَدَّقُ بِنِصْفِ دِينَارٍ »^(٢) .

١٣٧ - حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ أَخْبَرَنَا^(٣) الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ
أَبِي حَمْزَةَ الشُّكْرِيِّ^(٤) عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ^(٥) عَنْ مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا كَانَ دَمًا أَحْمَرَ فَدِينَارٌ ، وَإِذَا كَانَ^(٦)
دَمًا أَصْفَرَ فَنِصْفُ دِينَارٍ »^(٧) .

قال أبو عيسى : حديثُ الكَفَّارَةِ في إتيانِ الحائِضِ قد رُوِيَ عن
ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً^(٨) .

= الحضري - بكسر الحاء وإسكان الضاد المعجمتين ، نسبة إلى قرية من قرى اليمامة -
ضمه بعضهم من قبل حفظه ، ووثقه ابن معين وأبو زرعة وابن سعد وغيرهم .

(١) « قسم » بكسر الميم وإسكان القاف وفتح السين المهملة ، وهو ابن بجرة أو نجدة .
ويقال له : مقسم مولى ابن عباس ، للزومه له . وإنما هو مولى عبد الله بن الحارث
ابن نوفل . وقد ضمّه بعضهم بغير حجة ، قال أحمد بن صالح المصري : « ثقة ثبت لاشك
فيه » وقال المعلى : « مكى تابعي ثقة » ووثقه أيضاً يعقوب بن سفيان والدارقطني وغيرهم .
(٢) سيأتي الكلام على طرق الحديث وألفاظه وتعليقه .

(٣) في ع « حدثنا » .

(٤) « الشكري » بضم السين المهملة وتشديد الكاف المفتوحة ، قال الدوري : « لم يكن
يباع السكر ، وإنما سمي الشكري لخلاوة كلامه » وأبو حمزة هذا اسمه « محمد بن يونس
المروزي » .

(٥) عبد الكريم هنا هو « عبد الكريم بن مالك الجزري الحضري أبو سعيد » وهو ابن
عم خفيف . وليس بابن أبي الخارق ، لأن عبد الكريم بن أبي الخارق أبا أمية لم يذكر
في الرواية عن مقسم ، ولا في شيوخ أبي حمزة الشكري .

(٦) في ع و ه و ك « وإن كان » .

(٧) سيأتي الكلام عليه أيضاً .

(٨) في س « قد روى عن ابن عباس مرفوعاً وهو خطأ واضح . وفي ع
« قد روى عن ابن عباس موقوفاً » . وفي م مثل ذلك ، إلا أن كلمة « موقوف » =

وهو قولُ بعضِ أهلِ العالمِ . وبه يقولُ أحمدُ ، وإسحاقُ .

= رسمت هكذا بدون ألف ، على قاعدة من يكتب المنسوب بغير الألف ، وكتب فوقها هكذا .

وحديث ابن عباس هذا في كفاية إتيان الخائض قد روى بأسانيد كثيرة ، وبألفاظ مختلفة ، واضطربت فيه أقوال العلماء جدا . وسنحاول أن نبين وجه الضراب فيه .
وتصحیح الصحيح من رواياته .

ولقد وجدت له نحواً من خمسين طريقاً أو أكثر ، وذكرها بمفصلة يطول به الأمر كثيراً . وسأشير إليها وإلى مواضعها بالإيجاز مع الدقة في التعليل والترجيح ، إن شاء الله تعالى .

ومداره في أكثر الأسانيد على مقسم مولى ابن عباس عن ابن عباس . وهو الجادة في روايته . ورواه بعضهم من طريق عكرمة عن ابن عباس ، وليس بالثابت ، لضعف روايته عن عكرمة ، وقد يكون هذا شاهداً فقط لحديث مقسم ، كما سيحیی .

وقد ذكر الترمذی من طرقه لإسنادين . هما صحيحان في أصل رواية الحديث :

أولهما : رواية شريك عن خصيف عن مقسم ، وقد رواه نحوه الدارمی (١ : ٢٥٤) وأبو داود (١ : ١٠٩) وأحمد في المسند (رقم ٨ : ٢٤ ج ١ ص ٢٧٢) والبيهقي (١ : ٣١٦) : كلهم من طريق شريك عن خصيف عن مقسم عن ابن عباس صرفواً .

ورواه أيضاً الدارمی (١ : ٢٥٤) من طريق الثوري عن خصيف ، نحو رواية شريك .

ورواه أحمد في المسند (رقم ٢٩٩٧ ج ١ ص ٣٢٥) من طريق الثوري عن خصيف ، ورواه البيهقي (١ : ٣١٦) من طريق الثوري عن خصيف وعلى بن بديعة كلاهما عن مقسم عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يذكر فيه ابن عباس عندهما ، ولكن قال أحمد عقب روايته : « وقال شريك : عن ابن عباس » ، ورواية الدارمی له من طريق سفيان الثوري موصولاً تدل على أن سفيان كان يرويه مرسلًا وموصولاً ، فأرساله لا يقصر . إذ ثبت أنه موصول عنده .

الإستناد الثاني : رواية أبي حنزة السكري عن عبد الكريم عن مقسم . وقد رواه نحوه الدارمی (١ : ٢٥٥) والدارقطني (ص ٤١٠ - ٤١١) كلاهما من طريق أبي جعفر الرازي عن عبد الكريم عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً .

ورواه ابن ماجه (١ : ١١٦) من طريق أبي الأحوس ، وابن الجارود (ص ٥٩) والبيهقي (١ : ٣١٧) من طريق سعيد بن أبي عروبة : كلاهما عن عبد الكريم بهذا الإستناد .

وقال ابن المبارك : يستغفرُ ربّه ، ولا كفارةَ عليه .

== وعبد الكرمي في هذه الأسانيد - عندنا - هو الثقة عبد الكرمي بن مالك الجزري .
ورواه الدارمي (١ : ٢٥٤) من طريق الثوري عن ابن جريج عن عبد الكرمي
عن رجل عن ابن عباس موقوفاً : ورواه أحمد (رقم ٣٤٧٣ ج ١ ص ٣٦٧) عن
عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الكرمي وغيره عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً .
ورواه البيهقي (١ : ٣١٦) من طريق نافع بن يزيد عن ابن جريج عن عبد الكرمي
عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً أيضاً ، ولكن فيه التصريح بأن عبد الكرمي هو
أبو أمية البصري ، وأخشى أن يكون التصريح بأنه أبو أمية خطأً من أبي الأسود
التضريبي عن عبد الجبار الذي رواه عن نافع بن يزيد ، فإن أبا الأسود ثقة وليس بالمافظ .
وهاتان الروايتان ، رواية عبد الرزاق ونافع بن يزيد : فيهما بيان الميم الذي
في رواية الثوري . وفيهما زيادة رفم الحديث ، وهما زيادتان من ثقتين ، وهما مقبولتان .
ورواه الدارقطني (ص ٤١١) من طريق ابن لهيعة عن ابن جريج عن عبد الكرمي
البصري ، أنه أخبره أن مقسماً مولى ابن عباس حدثه أنه سمع ابن عباس ، فذكره
مرفوعاً .

وهذا إسناد جيد ، ولعل ابن جريج سمعه من عبد الكرمي بن مالك الجزري ومن
عبد الكرمي بن أبي الخارق البصري . والله أعلم بصواب ذلك .

ورواه البيهقي (١ : ٣١٧) من طريق هشام الدستوائي عن عبد الكرمي عن
مقسم عن ابن عباس موقوفاً ، وصرح بأن عبد الكرمي هو أبو أمية ، يعني البصري .
ورواه الدارقطني (ص ٤١٠) من طريق عبد الله بن محرز ، ومن طريق عبد الله
ابن يزيد بن الصلت : كلاهما عن عبد الكرمي وخصيف وعلی بن بذيمة - بفتح الياء
الموحدة وكسر الذال المعجمة - : ثلاثتهم عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً ، باقظين
مختلفين ، وصرح في رواية ابن محرز بأن عبد الكرمي هو ابن مالك ، يعني الجزري ،
وهذان إسنادان ضعيفان جداً ، أضعف ابن محرز وابن الصلت .

والحديث رواه عن مقسم أيضاً ثقات آخرون . منهم : قتادة :

فرواه أحمد (رقم ٢١٢١ و ٢١٢٥ و ٢٨٤٤ و ٣١٤٥ ج ١ ص ٢٢٧ و
٣١٢ و ٢٣٦) والبيهقي (١ : ٣١٥) من طريق عن سعيد بن أبي عروبة عن
قتادة عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً ، وقال أحمد عقب الحديث (٢١٢٢) :
« ورواه عبد الكرمي أبو أمية مثله بإسناده » .

ولقد زعم البيهقي أن قتادة لم يسمعه من مقسم ، وسنتكم هل ذلك قريباً إن شاء الله .
ومنهم : يعقوب بن عطاء بن أبي رباح ، وهو مقبول الحديث ، وضعفه أحمد وابن

معين وغيرهما ، وقال ابن عدى : « له أحاديث صالحة ، وهو ممن يكتب حديثه ، وعنده غرائب » وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : « مات سنة ١٥٥ ، وكان له يوم مات ٨٦ سنة ، وربما أخطأ ، يعتبر حديثه من غير رواية زعمة عنه ، فإن المعتبر إذا اعتبر حديثه الذى بين السماع فيه ، ولم يرو عنه إلا ثقة : لم يجز إلا الاستقامة » . وقال ابن التزكائى فى الجوهر النقى (١ : ٣١٨) : « أخرج له ابن حبان فى صحيحه والحاكم فى المستدرک ، وذكر ابن عدى أنه ممن يكتب حديثه ، نأقل أحواله أن يتابع بروايته . اتقدم » :

فرواه البيهقى (١ : ٣١٨) والدارقطنى (ص ٤١٠) كلاهما من طريق أبى بكر ابن عباس عن مقسم عن ابن عباس مرفوعا ، وأبو بكر بن عباس ثقة .
ومنه : أبو الحسن الجزرى الشافى ، قال ابن المدينى « مجهول » وقال الحاكم فى المستدرک (١ : ١٧٢) : « أبو الحسن عبد الحميد بن عبد الرحمن الجزرى ثقة مأمون » ولم يتعبه الذهبى فى مختصره :

فرواه أبو داود (١ : ١٠٩ و ٢ : ٢١٧) والحاكم (١ : ١٧٢) والبيهقى (١ : ٣١٨) من طريق على بن الحكم عن أبى الحسن الجزرى عن مقسم عن ابن عباس موقوفا .

قال الحاكم ؟ قد أرسل ههنا الحديث وأوقت أيضا ، ونحن على أصلنا الذى أصلناه : أن القول قول الذى يستند ويصل ، إذا كان ثقة ، ووافقه الذهبى .

وممن رواه عن مقسم أيضا : عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب المدنى وهو ثقة مأمون ، وكان واليا على الكوفة لعمر بن عبد العزيز ، ومن طريقه جاءت الأسانيد الصراح فى هذا الحديث ، بل من أصح أسانيد وأوثقها :

فروى أبو داود فى سننه (١ : ١٠٨ - ١٠٩) قال : « حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن شعبة قال حدثنى الحكم عن عبد الحميد بن عبد الرحمن عن مقسم عن ابن عباس عن النبى صلى الله عليه وسلم فى الذى يأتى امرأته ومى حائض ، قال : يتصدق بدينار أو نصف دينار . قال أبو داود : هكذا الرواية الصحيحة ، قال : دينار أو نصف دينار وربما لم يرفعه شعبة » .

والحكم هو ابن عتيبة - بضم العين المملة وفتح التاء المثناة الفوقية وإسكان الياء العتيبة وفتح الياء الموحدة - الكندى ، وهو إمام تابعى مشهور ، وكان ثقة فوته فقيها عالما زاهيا كثير الحديث . وكان معاصرا لمقسم ، فإن قسما مات سنة ١٠١ والحكم مات ما بين سنتى ١١٣ و ١١٥ ، ومع ذلك فإن العلماء اختلفوا فى سماعه من =

مقسم ، وجزم أحمد بن حنبل ويحيى القطان بأنه لم يسمع منه إلا خمسة أحاديث ، ذكرها في التهذيب ، ومنها هذا الحديث في إتيان المائض ، وهذا يرد على أبي حاتم ماجزم به من أن الحكم لم يسمه من مقسم . (انظر علل ابن أبي حاتم رقم ١٢١ ج ١ ص ٥٠ - ٥١) . ولكن أكثر الروايات التي سنذكرها رواها فيها للحكم عن عبد الحميد بن مقسم ، فيظهر أنه سمعه من مقسم ومن عبد الحميد عن مقسم ، فكان يرويه على الوجهين .

ورواه النسائي (١ : ٥٥ و ٦٦) عن عمرو بن علي عن يحيى ، ورواه ابن ماجه (١ : ١١٤) عن محمد بن بشر عن يحيى بن سعيد ومحمد بن جعفر وابن أبي عمير ، ورواه أحمد (رقم ٢٠٣٢ ج ١ ص ٢٢٩ - ٢٣٠) عن يحيى وعمد بن جعفر (رقم ٢٥٩٥ ج ١ ص ٢٨٦) عن محمد بن جعفر ، ورواه ابن الجارود (ص ٥٨ - ٥٩) عن محمد بن يحيى عن وهب بن جرير ، وعن أحمد بن محمد الشافعي عن الحسن بن علي الملواني عن سعيد بن عامر ، ورواه الحاكم في المستدرک (١ : ١٧١ - ١٧٢) من طريق مسدد عن يحيى ، ورواه البيهقي (١ : ٣١٤) من طريق الفضل بن عبد الجبار عن النضر بن شميل : كل هؤلاء عن شعبة عن الحكم عن عبد الحميد عن مقسم عن ابن عباس مرفوعا .

ورواه البيهقي (١ : ٣١٥) من طريق إبراهيم بن طهمان عن مطر الوراق عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس مرفوعا ، ولم يذكر فيه عبد الحميد .

وقال البيهقي : هكذا رواه جماعة عن الحكم بن عتيبة عن مقسم . وفي رواية شعبة عن الحكم دلالة على أن الحكم لم يسمه من مقسم ، لأنما سمعه من عبد الحميد ابن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن مقسم .

هكذا قال البيهقي ! وليس ذلك بجديد . بعد أن صرح أحمد ويحيى بأن هذا الحديث بما سمع الحكم من مقسم . ولا مانع أن يرويه عنه مباشرة ويرويه عنه بواسطة إذ كان سمعه منهما معا .

وقد اختلف في رقم هذا الحديث ووقفه من طريق الحكم ، وحكى شعبة هذا الاختلاف بألفاظ متعددة ، وكان يرويه موقوفا في بعض أحيانه ، ولكن رواية مطر الوراق تؤيد رقمه ، خصوصا وأن شعبة واثق من رفته وموقن ، ولكن رواية غيره بالوقف جعلته يتردد في بعض أحيانه فيرويه موقوفا ، وفي بعضها يرويه مرفوعا ، كما حكاه عنه أبو داود فيما مضى .

ومن رواه موقوفا : الأعمش : فروى الدارمي (١ : ٢٥٥) عن عبد الله بن محمد عن حفص بن غياث عن الأعمش عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس موقوفا .

= ومنهم : ابن أبي ليلى : رواه عن مقسم وعن عطاء كلاهما عن ابن عباس موقوفا ، وقد رواه الدارمی (١ : ٢٥٥ - ٢٥٦) عن عبید الله بن موسى عن ابن أبي ليلى عن مقسم ، وعنه عن ابن أبي ليلى عن عطاء ، كلاهما عن ابن عباس ، وعن عمرو بن عرون عن خالد بن عبد الله عن عطاء عن ابن عباس .

فهذا الاختلاف في الرفع والوقف كان له أثره عند شعبة ، ولكن القاعدة الصحيحة أن الرفع إذا كان من ثقة فإنه زيادة مقبولة ، ولا يملأ المرفوع بالوقوف ، إلا أن يكون الرفع ممن لا تقبل زيادته .

وهذه كلمات شعبة التي وجدتها منقولة عنه في السلام على رفته ووقفه ، ليتبين أن الحق ما قلناه من ترجيح الرفع :

نقل ابن أبي حاتم في العلل (رقم ١٢١ ج ١ ص ٥٠ - ٥١) عن أبيه قال : « اختلفت الرواية : فمنهم من يروي عن مقسم عن ابن عباس موقوفا ، ومنهم من يروي عن مقسم عن النبي صلى الله عليه وسلم مراسلا . وأما من حديث شعبة فإن يحيى بن سعيد أسنده ، وحكى أن شعبة أسنده وقال : أسنده لي الحكم مرة ووقفه مرة . »
ورواه الدارمی (١ : ٢٥٤) عن أبي الوليد عن شعبة موقوفا ، وعن سعيد بن عامر عن شعبة موقوفا أيضا ، وقال : « قال شعبة : أما حفظي فهو مرفوع ، وأما فلان وفلان فقلالا غير مرفوع . قال بعض القوم : حدثنا بحفظك ودع ما قال فلان وفلان ! فقال : والله ما أحب أني عمرت في الدنيا عمر نوح وأني حدثت بهذا أو سكت عن هذا ! » .

وقد ذكرنا فيما مضى رواية ابن الجارود من طريق سعيد بن عامر عن شعبة ، وفيها الحديث مرفوع ، وقد حكى عقبها عن شعبة مثل ما حكاه الدارمی هنا .

ثم رواه ابن الجارود (ص ٥٩) عن محمد بن زكريا الجوهري عن بشارة عن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة موقوفا ثم قال : « قال عبد الرحمن : فقال رجل لشعبة : إنك كنت ترفعه ؟ قال : كنت مجنوناً فصححت ! » .

ونقل البيهقي نحو هذا عن شعبة (١ : ٣١٥) من طريق أحمد بن حنبل عن عبد الرحمن بن مهدي ، ولم أجده في مسند أحمد ، ولكن أشار لي ذلك في المسند عقب روايته عن يحيى ومحمد بن جعفر عن شعبة مرفوعاً (رقم ٢٠٣٢) فقال : « ولم يرفعه عبد الرحمن ولا بهز » .

فهذه الروايات عن شعبة تفهم منها أنه كان دائماً من حفظه وموقوفا برفعه ، ثم تردد واضطرب حين رأى غيره يخالفه في رويته موقوفا ، ثم جعل هو يرويها موقوفا أيضاً وهذا عندنا لا يؤثر في بينة الأول برفعه ، وقد تابعه فيه غيره . =

وقد ظهر من كل ما ذكرنا أن الحديث في أصله صحيح ، وأن الاختلاف بين الرفع والوقف وبين الإرسال والوصل - لا يؤثر في صحته ، وأن القول قول من زاد الرفع والوصل .
وقد ذكرنا فيما مضى أيضاً رواية أحمد والبيهقي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً ، وأشرنا إلى تعليل البيهقي لها ، فقد قال (١ : ٣١٥ - ٣١٦) : « لم يسمعه قتادة من مقسم » ، ثم رواه من طريق موسى بن الحسن بن عبادة عن عبد الله بن بكر عن سعيد عن قتادة عن عبد الحميد عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً ، ثم قال : « ولم يسمعه أيضاً من عبد الحميد » ، ثم رواه من طريق هدية بن خالد : « حدثنا حماد بن الجعد حدثنا قتادة حدثني الحكم بن عتيبة أن عبد الحميد ابن عبد الرحمن حدثه أن مقسماً حدثه عن ابن عباس » فذكر الحديث مرفوعاً .

ولست أدري ما قيمة هذا التعليل ؟ ! فإنه إن صح ما ذكره كان الحديث موصولاً معروفاً المخرج في وصله . وإن لم يصح كان إسناده الأول على الوصل . وفتادة تابعي ثقة ، مات سنة ١١٧ أو ١١٨ ، وكان معاصراً للمقسم ، وسمع من ثم أقدم منه ، فلا يبعد سماعه منه .

والإستاذان اللذان ذكر البيهقي في الأول منهما « موسى بن الحسن بن عبادة » لأدري من هو ؟ ولم أجده ترجمته . وفي الثاني منهما « حماد بن الجعد » متكلم فيه ، خفضه ابن معين والنسائي وغيرهما ، وقال ابن حبان « منكر الحديث » . وأنا أرجح أنه ثقة ، لأن أبا داود الطيالسي تلميذه قال : « كان إمامنا أربعين سنة ، مارأينا إلا خيراً » والنفس مطمئن إلى شهادة من عرفه أربعين سنة وروى عنه .

وقد رواه أيضاً عكرمة عن ابن عباس ، وإن كانت الأسانيد إليه غير صحيحة ، ولكنها قد تصلح متابعة أو شاهداً :

فرواه أحمد (٢٢٠١ ج ١ ص ٢٤٥) عن يونس عن حماد بن سلمة ، و (٢٧٨٩ ج ١ ص ٣٠٦) عن سريج - بضم السين المهملة وآخره جيم - عن أبي أسامة حماد ابن أسامة ، و (٣٤٢٨ ج ١ ص ٣٦٣) عن أبي كامل مظفر بن مدرك الحارثي عن حماد بن سلمة ، ورواه البيهقي (١ : ٣١٨) من طريق محمد بن المنهال عن يزيد ابن زريع : كاهم عن عطاء المطار عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً ، وعطاء بن عجلان الحنفي العطار ضعيف جداً ، ورواه البيهقي أيضاً (١ : ٣١٧) من طريق سعيد =

= ابن أبي عروبة عن عبد الكريم أبي أمية عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً . وقد سبق أن ذكرنا أن سعيداً رواه عن عبد الكريم عن مقسم ، ورواه عن قتادة عن مقسم ، فإن كان عبد الكريم هو أبو أمية : كان له شيخان : مقسم وعكرمة ، وإن كان هو الجزري : كان لكل منهما شيخ فيه ، وكل ذلك محتمل ، ولا يؤثر في أصل صحة الحديث ، إذ أنه قد ثبت من طرق أخرى .

هذا عن أصانيد الحديث وتعليقها وتصحيح الصحيح منها وقد اختلفت الروايات أيضاً في متنه ، فروى بألفاظ متعددة :

فمنهم من رواه « يتصدق بدينار أو نصف دينار » ومنهم من رواه « بدينار » ومنهم من رواه « بنصف دينار » ومنهم من جعل التفصيل « بدينار فإن لم يجد فنصف دينار » ومنهم من جعل التفصيل موقفاً بوقت الدم ، إن كان في أول الحيض أو في حمرة الدم فدينار ، وإن كان في أواخره أو في صفرة الدم فنصف دينار .

وهذه الروايات - فيما نرى والله أعلم - من تصرف الرواة وخضهم في الحفظ . وأصحها عندنا رواية من قال : « بدينار أو نصف دينار » وهي التي صحح لفظها أبو داود بقوله : « هكذا الرواية الصحيحة » ، قال : بدينار أو نصف دينار ، وهذه الرواية هي اللفظ في جميع الروايات التي ذكرناها عن الحكم بن عتيبة ، وتاجه عليها قتادة ومقبوب بن عطاء عن مقسم ، وكذلك عبد الكريم عن مقسم في بعض الروايات عنه ، وغيرهم .

وقد روى الدارمي في رواية أبي الوليد عن شعبة عن الحكم - موقوفاً « بدينار أو نصف دينار » أن شعبة قال : « شك الحكم » . وقد يكون هذا صواباً لو انفراد الحكم بهذا اللفظ ، أما وقد ثبت من غير طريقه عن مقسم : فإنه يدل على أنه ليس التردد بين الدينار ونصف الدينار شكاً من الحكم .

والذي أرجحه أن الروايات التي فيها الاختصار على الدينار وحده ، والتي فيها الاختصار على نصف الدينار - : إنما هي اختصار من الرواة أو سهو .

وأما التفصيل بين حالي الدم أو وقتيه : فإنه تفسير من الرواة قطعاً ، ثم دخل على بعض الرواة عنهم فظوه من متن الحديث ، فنقلوه كذلك ، وقد حفظ لنا سعيد بن أبي عروبة الدليل الصريح على أن التفسير أو التفصيل إنما هو من بعض الرواة ، ففي رواية البيهقي (١ : ٣١٥) من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بن قتادة عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً بدينار أو نصف دينار : « ففسره قتادة قال : إن كان واحداً فدينار ، وإن لم يجد فنصف دينار » . وفي رواية أيضاً (١ : ٣١٧) =

== من طريق عبد الوهاب عن سعيد عن عبد الكريم عن مقسم عن ابن عباس مرفوعا : « وفسر ذلك مقسم ، فقال : إن غشيها في الدم فدينار ، وإن غشيها بدم انقطاع الدم قبل أن تقتل فنصف دينار » . وفي رواية أيضا من طريق روح بن عبادة عن سعيد عن عبد الكريم أبي أمية عن عكرمة عن ابن عباس ، فذكر نحو هذا ، ونسب التفسير إلى مقسم أيضا ، مع أنه ليس في هذا الإسناد .

وقتل الخطابي في المعالم (١ : ٨٤) أن أحمد بن حنبل كان يقول : « هو غير بين الدينار والنصف دينار » . وهذا يدل على أن أحمد كان يرى أن أصل اللفظ في الحديث على التخيير ، لا على الشك كما نقل عن شعبة ، ولا على التفصيل كما رواه بعض الرواة . وإذ ثبت أن أصل الحديث الأمر بالتخيير بين الدينار وبين نصف الدينار : فإن رى أن الأمر فيه ليس للوجوب ، ولا للندب ، لأن الأصل في الأمر أن يكون للوجوب على الحقيقة ، ولا يكون للندب إلا مجازا ، والمجاز لا بد له من قرينة تمنع إرادة المعنى الحقيقي ، والقرينة هنا في نفس اللفظ ، لأن التخيير في الأمور به بين أن يكون قليلا أو كثيرا من نوع واحد : يدل على أن الزائد عن القليل ليس واجبا ، لأن الدينار الواحد له نصفان ، وقد أمر بخيرا بين أدائه كله وبين أداء نصف من نصفه ، فإذا أدى النصف كان آميا بالأمور به في أحد شقي الأمر ، ولم يأت إلا ببعضه في الشق الآخر ، وبرئت ذمته بما أتاه من الأمور به ، فكان الذي لم يأت به غير واجب عليه ، بنفس دلالة اللفظ ، فدل لفظ الأمر على أن بعض مدلوله ليس مرادأ به الوجوب ، فخرج بذلك عن الحقيقة إلى المجاز ، وإذا خرج في بعض مدلوله عن الحقيقة لهذه القرينة الفاطمة : خرج في كل مدلوله ، لا امتناع استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه معا ، وتحقيق ذلك في موضعه من علم الأصول .

وليس هذا من باب الواجب الخير — المعروف في الفقه والأصول — لأن الواجب الخير إما أن يكون في التخيير بين أنواع مأمور بها ، لافي التخيير بين القليل والكثير من خوع واحد ، وهذا ثابت بالتنوع ، وواضح بالبدئية .

وبعد : فإننا لم نفرده بتصحيح هذا الحديث ، وإن انفردنا بتحقيقه على هذا الوجه الذي لم نسبق إليه فيما رأينا مما بين أيدينا من الكتب ، والحمد لله على التوفيق .

وقد صححه كثير من العلماء السابقين . قال ابن التركاكي في الجوهر النقي (١ : ٣١٤ - ٣١٥) : « أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه ، ومقسم أخرجه البخاري . وعبد الحميد أخرجه له الشيبان » . وكل من في الإسنادين قبله من رجال الصحيحين ، فلهذا أخرجه الحاكم في مستدركه وصححه . وصححه أيضا ابن القطان ، ==

وقد روى نحو^(١) قول ابن المبارك عن بعض القابدين ، منهم : سعيد بن جبير ، وإبراهيم [الفخمي . وهو قول عامة علماء الأئصار^(٢)] .

١٠٤

باب

ما جاء في غسل دم الحيض من الثوب

١٣٨ - حدثننا ابن أبي عمير حدثنا سفينان [بن عيينة^(٣)] عن

= وذكر الخلال عن أحمد قال : ما أحسن حديث عبد الحميد ، يعني هذا الحديث ، قيل له : تذهب إليه ؟ قال : نعم ، إنما هو كفارة .

وقال المافظ في التلخيص (ص ٦١) : « والاضطراب في إسناد هذا الحديث ومثله كثير جداً » . ثم قال : « وقد أمن ابن القطان القول في تصحيح هذا الحديث ، والجواب عن طرق الظمن فيه بما يراجع منه ، وأقر ابن دقيق العيد تصحيح ابن القطان ولو أنه في الإمام ، وهو الصواب ، فكر من حديث قد احتجوا به فيه من الاختلاف أكثر مما في هذا ، كحديث بئر بضاعة وحديث القلتين ونحوهما . وفي ذلك ما يرد على النووي في دعواه في شرح المذهب والتفويض والملاحة أن الأئمة كاهم خالفوا الحاكم في تصحيحه ، وأن الحق أنه ضعيف باتفاقهم ، وتبع النووي في بعض ذلك ابن الصلاح . فهؤلاء : أحمد بن حنبل ، والحاكم ، وابن القطان ، وابن دقيق العيد ، والذهبي في تلخيص المستدرک ، وابن حجر : كلهم ذهبوا إلى صحة هذا الحديث ، وهو الذي ذهبت إليه ورجحناه ، بتطبيق القواعد الصحيحة ، مع الإنصاف والتزهد عن العصبية والحمد لله رب العالمين .

(١) في هـ و ك « مثل » .

(٢) الزيادة من م و ح و س ، ما عدا كلمة « عامة » فإنها زيادة من م وحدها .

(٣) الزيادة من م و س .

هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت (١) أبي بكر :
 « أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الثوب يصبه الدم من
 الخيضة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **حُتِيهِ** (٢) ، ثم اقرصيه
 بالماء (٣) ، ثم رشه ، وصلى فيه » .

[قال (٤) :] وفي الباب عن أبي هريرة ، وأم قيس بنت محصن .
 قال أبو عيسى : حديث أسماء في غسل الدم حديث حسن صحيح (٥) .
 وقد اختلف أهل العلم في الدم يكون على الثوب فيصلى فيه قبل أن يغسله :
 قال (٦) بعض أهل العلم من التابعين : إذا كان الدم مقدار الدرهم فلم
 يغسله وصلى فيه أعاد الصلاة .

وقال بعضهم : إذا كان [الدم (٧)] أكثر (٨) من قدر الدرهم (٩) أعاد
 الصلاة . وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك .

- (١) في ع و ه « آية » .
 (٢) « حثيه » بإلقاء المعلقة والتاء المثناة التوقية ، قال في النهاية : الحك والمث والفسر :
 سواء .
 (٢) قال في النهاية « الفرس : الدلك بأطراف الأصابع والأظفار مع صب الماء عليه حتى
 يذهب أثره ، والتريص مثله ، يقال : قرصته وقرصته وهو أبلغ في غسل الدم
 من غسله بجميع اليد » .
 (٤) الزيادة من م و ح و س و ن .
 (٥) الحديث زواه الشيخان وغيرهما .
 (٦) في ع و ه و ك . فقال
 (٧) الزيادة من ع و ه و ك .
 (٨) « أكبر » رسمت في م و ح بدون نقط ، فيمكن أن تقرأ « أكثر » بالنون الثلاثة
 و « أكبر » بالياء الموحدة ، وكبت بالثلاثة في سائر الأصول .
 (٩) في ع « من درهم » .

قال أبو عيسى : هذا حديث [غريب^(١)] لا نعرفه إلا من حديث
 أبي سهل عن مُسَّة [الأزدية^(٢)] عن أم سلمة .
 واسم أبي سهل « كثير بن زياد^(٣) » .
 قال محمد بن إسماعيل : علي بن عبد الأملئ ثقة ، وأبو سهل ثقة .
 ولم يعرف محمد هذا الحديث إلا من حديث أبي سهل^(٤) .

(١) الزيادة من م .

(٢) الزيادة من هـ و هـ و هـ .

(٣) هو البرساني ، بضم الباء الموحدة وإسكان الراء وبالسين المهملة وبمد الألف نون ،
 وهو من أكابر أصحاب الحسن ، ووثقه أيضا ابن معين وأبو حاتم والنسائي .

(٤) الحديث رواه أبو داود (١ : ١٢٣) والحاكم (١ : ١٧٥) والدارقطني (ص ٨٢)
 والبيهقي (١ : ٣٤١) : كلهم من طريق زهير عن علي بن عبد الأعلى ، ورواه
 ابن ماجه (١ : ١١٥) عن علي بن نصر الجهضمي شيخ الترمذي هنا بإسناده .
 ورواه البيهقي أيضا من طريق أبي بدر الكندي ، والدارقطني من طريق يعقوب
 ابن إبراهيم : كلاهما عن شجاع بن الوليد .

ورواه أيضا أبو داود والحاكم والبيهقي من طريق عبد الله بن المبارك عن يونس بن
 خانع عن كثير بن زياد قال : « حدثني الأزدية يمنية مسة قالت : حججت فدخلت على
 أم سلمة ، فقالت : يا أم المؤمنين ، إن سمرة بن جندب يأمر النساء يقضين صلاة الخيض ؟
 فقالت : لا يقضين ، كانت المرأة من نساء النبي صلى الله عليه وسلم تقعد في النفاس أربعين
 ليلة لا يأمرها النبي صلى الله عليه وسلم يقضاه صلاة النفاس » ، هذا لفظ أبي داود .
 والمراد بنساء النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث غير أزواجه من سرية أو بنت
 أو قريبة لله ، كما هو ظاهر ، لأن نساء الرجل أعم من زوجاته ، لدخول البنات وسائر
 القرابات تحت ذلك .

ورواه أيضا الدارقطني من طريق عبد الرحمن بن محمد المرزى — بتقديم الراء على
 الزاى — عن أبيه عن الحكم بن عتيبة عن مسة عن أم سلمة ، مرفوعا مختصرا .
 وهذا إسناد ضعيف ، لضعف محمد بن عبيد الله المرزى .

أما الإسنادان الأولان فصحيحان ، أحدهما أتى عليه البخاري ، وهو طريق علي
 بن عبد الأعلى ، والآخر صححه الحاكم وقال : « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه »

وقد أجمع أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين
ومن بعدهم على أن النفساء تدع الصلاة أربعين يوماً ، إلا أن ترى الطهر
قبل ذلك ، فإنها تتنسل وتصلى (١) .

فإذا رأته الدم بعد الأربعين : فإن أكثر أهل العلم قالوا : لا تدع
الصلاة بعد الأربعين ، وهو قول أكثر الفقهاء .
وبه يقول سفيان [الثوري (٢)] ، وابن المبارك ، والشافعي ، وأحمد
وإسحق .

ويزيد عن الحسن البصري أنه قال : إنها تدع الصلاة خمسين يوماً
إذا لم تر الطهر (٣) .

= ولا أعرف في معناه غير هذا « وواقفه الذهبي ، ونقل ابن حجر في بلوغ المرام تصحيح
الحاكم وأقره فلم يعترض عليه .

وقال في التلخيص (ص ٦٣) : « أم بسة مة : مجهولة الحال ، وقال الدارقطني :
لا يقوم بها حجة . وقال ابن القطان : لا يعرف حالها ، وأغرب ابن حبان فضغفه
بكتير بن زياد ! فلم يصعب . وقال النووي : قول جماعة من مصنفى الفقهاء : إن هذا
الحديث ضعيف — : مردود عليهم . »

و « مة » هذه قال عنها ابن حجر في التقریب : « مقبولة » . ونقل صاحب
عون المعبود (١ : ١٢٣) عن البدر المنير الإجابة عن قول من ضعفها بجهالة حالها وعينها
فقال : « لأن سلم جهالة عينها ، وجهالة حالها مرتفعة ، فإنه روى عنها جماعة : كثير
ابن زياد والحسين بن عتبة وزيد بن علي بن الحسين ، ورواه محمد بن عبيد الله المرزى
عن الحسن بن مة أيضا ، فهؤلاء رووا عنها ، وقد أتى على حديثها البخاري ،
وصحح الحاكم لإسناده ، فأقل أحواله أنه يكون حسنا . »

(١) هذا هو الصحيح الموافق للحديث ، وقد زعم ابن حزم في المحلى (٢ : ٢٠٣) أن
أكثر النفاس سبعة أيام فقط ، وقاس ذلك على أيام الحيض ، ولئن لم يعترف بأئدة أس
بل أغرب فزعم أن دم النفاس دم حيض ! وهذا الذي قاله لم نجد مثله عن أحد
من العلماء .

(٢) الزيادة من به و ه و ك .

(٣) في ه و ك « إذا لم تطهر » .

وَبُرِّوَى عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ وَالشَّافِعِيِّ : سَتَيْنِ يَوْمًا (١) .

١٠٦

باب

مَا جَاءَ فِي الرَّجْلِ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ

١٤٠ - حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ [مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ (٢)] حَدَّثَنَا أَبُو أَحَدٍ (٣)

حَدَّثَنَا سَفِيَّانٌ (٤) عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ (٥) : « أَنَّ النَّبِيَّ (٦) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَطُوفُ كُلِّي نِسَائِهِ فِي غُسْلٍ وَاحِدٍ (٧) » .

(١) في س و ح زيادة « وهو قول للشافعي » . وفي هامش م « وبه يقول الشافعي »
ورمز إليها بعلامة نسخة . وهذه الزيادة غير جيدة ، لأنه سبق أن نسب الترمذي للشافعي القول بأربعين يوما ، وإن خالف ذلك مذهب الشافعي .
ويؤيد صحة نسبة الترمذي للقول بالأربعين إلى الشافعي أن التردوي قال في المجموع (٢ : ٥٢٢) « وحكى أبو عيسى الترمذي في جامعه عن الشافعي أنه قال : أكثره أربعون ، وهذا عجيب ، والعروف في اللذهب لمسبق » أي ستون .
ويظهر له أن بعض الشافعية زاد هذه الزيادة في بعض النسخ لما يعرفه من مذهبه ، ونسى أن الترمذي نسب له غير ذلك .

(٢) الزيادة من م و س .

(٣) هو محمد بن عبد الله بن الزبير : الزبيرى الكوفي .

(٤) هو : الثوري .

(٥) في نه « عن أنس بن مالك » .

(٦) في ه و ك « رسول الله » .

(٧) الحديث نسبته المجد بن تيمية في المنتقى للجماعة إلا البخارى ، وتعمقه الشوكانى في نيل الأوطار (١ : ٢٨٩) فقال . « الحديث أخرجه البخارى أيضا من حديث قتادة عن أنس بلفظ : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدور على نساءه في الساعة الواحدة =

[قال ^(١)] : وفي الباب عن أبي رافع ^(٢) .
قال أبو عيسى : حديث أنسٍ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ [أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوفُ على نسائه بفلسٍ واحدٍ ^(٣)] .
وهو قولٌ غير واحدٍ من أهل العلم ، منهم الحسن البصريُّ : أن لا بأسَ أن يعودَ قبلَ أن يتوضأ .
وقد روى محمد بنُ يوسفَ هذا عن سفيانَ قتالَ : عن أبي هريرة ^(٤) عن أبي الخطاب عن أنسٍ .
وأبو عروة هو : « معمر بن راشد » . وأبو الخطاب : « قتادة بن دعامة ^(٥) » .
[قال أبو عيسى : ورواه بعضهم عن محمد بن يوسف عن سفيان عن ابن أبي هريرة ^(٦) عن أبي الخطاب .

= من الليل والنهار ، ومن إحدى عشرة . قال : قلت لأنس بن مالك : أو كان يطيقه ؟ قال : كنا نتحدث أنه أعطى قوة ثلاثين » .

(١) الزيادة من م و ع و س .
(٢) حديث أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه أبو داود (١ : ٨٨) : « أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف ذات يوم على نسائه ، يفلس عند هذه وعند هذه ، قال : فقلت له : يا رسول الله ، ألا تجعله غسلاً واحداً ؟ قال : هذا أركي وأطيب وأطهر » .

ورواه أيضاً ابن ماجه (١ : ١٠٧) ونسبه الشوكاني في نيل الأوطار (١ : ٢٨٩) للترمذی ، وهو خطأ ، تبع فيه الحافظ ابن حجر في التلخيص (ص ٥٢) إذ نسبه لأصحاب السنن ، ولم أجده في سنن النسائي أيضاً ، ولعله في السنن الكبرى .
(٣) الزيادة من ع .

(٤) في م « عن أبي عروة » وكتب بحاشيتها بنفس الخط مانصه : « رواه : أبو هريرة واسمه معمر بن راشد » .

(٥) « دعامة » بكسر الهمزة .

(٦) في م « عن أبي عروة » وهو خطأ . من الناسخ قطعاً في هذا الموضع ، لأن =

وهو خطأ ، والصحيح : عن أبي عروة^(١) .

١٠٧

باب

ما جاء [في الجنب^(٢)] إذا أراد أن يعودَ تَوَضُّأً

١٤١ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ عاصمِ الْأَحْوَلِ
عَنْ أَبِي التَّوَكُّلِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« إِذَا آتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَمُودَ فَلْيَتَوَضَّأْ بَيْنَهُمَا وَضُوءًا^(٣) .
[قال^(٤)] : وفي الباب عن عُمر^(٥) .

قال أبو عيسى : حديثُ أبي سعيدٍ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

= الترمذى يحكى ما أخطأ فيه بعضهم ، وأنه جعل اسم الراوى « ابن أبى عروة » وأن
الصحيح فيه « عن أبى عروة » .

(١) الزيادة من م و ع .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) الحديث رواه الجماعة إلا البخارى ، كما قال المجدى المتقى . وقال الشوكانى (١ : ٢٧١) :
« ورواه ابن خزيمة وابن حبان والمالك وزادوا : فإنه أنشط للعود » .

(٤) الزيادة من م و ع و س .

(٥) كذا فى ع و ه و ك و ن . وفى م و س « عن ابن عمر » ولم يمكن
الترجيح بينهما أيهما الصحيح ، فإنى لم أجد حديثا فى هذا الباب عن عمر ، ولا عن
ابن عمر . وقال الشوكانى (١ : ٢٧٢) : « قدروى عن عمر وابن عمر
ياستنادين ضعيفين » وقال الشارح المباركفورى (١ : ١٣١) : « لم أقف على من
أخرج حديثهما » .

وهو قولُ هرَب بن الخطاب .

وقال به غيرُ واحد من أهل العلم ، قالوا : إذا جامع الرجل أمراته ثم أراد أن يمود فليتوضأ قبل أن يمود .

وأبو المتوَكَّل اسمه « عَلِيُّ بْنُ دَاوُدَ »^(١) .

وأبو سعيد الخدرى اسمه « سَعْدُ بْنُ مَالِكِ بْنِ سِنَانٍ » .

١٠٨

باب

ما جاء إذا أُقيمت الصلاةُ ووجدَ أحدُكم الخلاءَ فليبدأ بالخلاءِ

١٤٢ - حَدَّثَنَا هَنَّادُ [بْنُ السَّرِيِّ]^(٢) [حَدَّثَنَا أَبُو مَعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ

عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ قَالَ^(٣) : أُقِيِمَتِ الصَّلَاةُ فَأَخَذَ بِيَدِ رَجُلٍ قَدَمَهُ ، وَكَانَ إِمَامًا قَوْمِهِ^(٤) ، وَقَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) فى م « دؤاد » بضم الدال المهملة فى أوله وبعدها همزة مضمومة ثم ألف ليننة وآخره دال مهملة أيضا . ولا يمكن الترجيح بين الروایتين ، لأن هذا الاسم مختلف فيه بهذين القولين : « داود » و « دؤاد » كما فى التهذيب والتقريب والمشتبه لذمى .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) الفائل « قال » هو عروة بن الزبير ، كما هو واضح ، لا عبد الله بن الأرقم ، إذ هو المحكى عنه . ويبين هذا رواية مالك فى الموطأ (١ : ١٧٤) عن هشام بن عروة عن أبيه : أن عبد الله بن الأرقم كان يؤم أصحابه ، فحضرت الصلاة يوما ، فذهب لحاجته ، ثم رجع فقال : إنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا أراد أحدكم الغائط فليبدأ به قبل الصلاة .

(٤) فى ع و ه و هـ « وكان إمام القوم » :

يقول : « إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَوَجَدَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ فَلْيَمِذْ بِالْخَلَاءِ »^(١) .
 قال^(٢) : وفي الباب من عائشة ، وأبي هريرة ، وثوبان ، وأبي أمية .
 قال أبو عيسى : حديثُ عبد الله بن الأرقم حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .
 هكذا^(٣) روى مالكُ بن أنسٍ ويحيى بن سعيد القطان^(٤) وغيرُ
 واحدٍ من الحفاظِ عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الأرقم .
 وروى وهيب^(٥) وغيره عن هشام بن عروة عن أبيه عن رجلٍ عن
 عبد الله بن الأرقم^(٦) .

(١) الحديث رواه أيضاً أحمد بن المنذر (٣ : ٤٨٣ و ٤ : ٣٥) وأبو داود (١ : ٣٣) والدارمي (١ : ٣٣٢) والحاكم (١ : ١٦٨) وقال « صحيح على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي .

(٢) كلمة « قال » لم تذكر في هـ و ك . وفي نه « قال أبو عيسى » .

(٣) في ع « وهكذا » .

(٤) كلمة « القطان » لم تذكر في ب .

(٥) في ع « زهير » وهو خطأ ، لأن زهيراً رواه عند أبي داود كرواية مالك ومن معه .

(٦) من أول قوله « وروى وهيب » إلى هنا سقط خطأ من م . وأما ب فضطوؤها أفحش ، فإن فيها « هكذا » : روى مالك بن أنس ويحيى بن سعيد وغير واحد من الحفاظ عن هشام بن عروة عن أبيه عن رجل عن عبد الله بن الأرقم ، فحذف ما حكى عن وهيب ، وجمله هو رواية مالك ومن معه ، وهو خطأ صرف .
 والذي حكاه الترمذي حكى نحوه أبو داود ، قال : « روى وهيب بن خالد وشعيب بن إسحق وأبو ضمرة هذا الحديث عن هشام بن عروة عن أبيه عن رجل حدثه عن عبد الله بن الأرقم ، والأكثر الذين رووه عن هشام قالوا كما قال زهير » .

وقال الزرقاني في شرح الموطأ (١ : ٢٨٨) : « قال ابن عبد البر : لم يختلف على مالك في هذا الإسناد ، وتابعه زهير بن معاوية وسفيان بن عيينة وحفص بن غياث ومحمد بن إسحاق وشجاع بن الوليد وحامد بن زيد ، ووكيع وأبو معاوية ، والمفضل ابن فضالة ، ومحمد بن كنانة : كلهم رووه عن هشام كما رواه مالك . ورواه وهيب ابن خالد وأنس بن عياض وشعيب بن إسحاق عن هشام بن عروة عن أبيه عن رجل =

وهو قول غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين .
 وبه يقول أحدُ وإسحقُ ، قالوا : لا يقومُ إلى الصلاة وهو يحدُّ شيئاً من
 الغائط والبول . وقالوا : إن دخل في الصلاة فوجد شيئاً من ذلك فلا ينصرفُ
 ما لم يشغله .

وقال بعضُ أهل العلم : لا بأس أن يصليَّ وبه غائطٌ أو بولٌ ، ما لم يشغله
 ذلك عن الصلاة .

١٠٩

باب

ما جاء في الوضوء من الموطأ^(١)

= حدثه عن عبد الله بن الأرقم ، فأدخلوا بين عروة وبين عبد الله بن الأرقم رجلاً .
 ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن أيوب بن موسى عن هشام بن عروة [عن أبيه]
 قال . خرجنا في حج أو عمرة مع عبد الله بن الأرقم الزهري ، فأقام الصلاة ، ثم قال
 صلوا ، وذهب لحاجته ، فلما رجع قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا
 أقيمت الصلاة وأراد أحدكم الغائط فليبدأ بالغائط ، فهذا الإسناد يشهد بأن رواية مالك
 ومن تابعه متصلة ، لتصريحه بأن عروة سمعه من عبد الله بن الأرقم ، وابن جريج
 وأيوب ثقتان حافظان .

وقد سقط من نسخة الزرقاني في إسناد رواية عبد الرزاق كلمة «عن أبيه» وزدناها
 بين قوسين كما ترى ، لأن ذلك ضروري في الإسناد ، والواضح أنه سبو من الناسخين
 وقد احتج الزرقاني بهذه الرواية على سماع عروة ، فلو كان قوله «عن أبيه» غير موجود
 لعله من سماع هشام بن عروة .

(١) هذا الحرف اختلفت نسخ الترمذی جدا في ضبطه ، هنا وفي حديث ابن مسعود الذي
 سيأتى في الباب .

فرس في س «الموطأ» هكذا بدون همز ، ولم يضبط ، وقد ضبطناه في
 مستننا «الموطأ» أي بفتح الميم وإسكان الواو وفتح الطاء المهملة وكسر الهمزة ، =

== وهو الصواب كما صنف ذكره بعد . ورسم في ه و ك و ن « المَوْطِيءِ »
 وضبطه الشارح بفتح الميم وكسر الطاء ، ورسم في ع « المَوْطِيءِ » بضم الميم مع
 فتح الطاء ، وأما م فإنه كتب فيها في عنوان الباب « المَوْطَاءُ » وكتب فوقه
 علامة التصحيح « صح » وكتب بحاشيته مستخان مكثرا « المَوْطُوءُ » و« المَوْطِيءُ »
 وفي الحديث الآتي كتب فيها « المَوْطِيءِ » وكتب بحاشيتها « المَوْطَاءُ » وعليه علامة
 التصحيح أيضا .
 وكتب أيضا في نسخة ع من سنن أبي داود في حديث ابن مسعود هذا
 « من مَوْطِيءٍ » بدون همز ، وضبط بتشديد الباء في آخره .
 وكل هذه الأوجه في كتابته غير جيدة ، إلا الوجه الذي اختراه « المَوْطَاءُ »
 فإنه هو الصواب ، وبذلك ضبط في النهاية بالقلم ، ولكنه لم يضبط بالحروف . وكذلك
 في لسان العرب .
 قال في القاموس مع شرحه للزبيدي : « والوطأة موضع القدم » كالمَوْطَاءِ
 بالفتح شاذ « وَالمَوْطِيءِ » بالكسر على القياس ، وهذه عن الليث ، يقال : هذا
 موطيء قدمك .
 ونقل صاحب اللسان عن الليث قال : « المَوْطِيءُ الموضع ، وكل شيء يكون
 الفعل منه على فَعَلٍ يَقَعْلُ فالفعلُ منه مفتوح العين ، إلا ما كان من بنات
 الواو على بناء وَطِيءٍ بَطَأٌ وَطَاءٌ ، وإنما ذهبت الواو من يَطَأٌ فلم تثبت كما
 تَثَبَّتْ في وَجَلٍ يَوْجَلُ : لأن وَطِيءٍ بَطَأٌ بُني على توهم فَعَلٍ يَقَعْلُ ، مثل :
 وَرِمَ يَرِمُ ، غير أن الحرف الذي يكون في موضع اللام من يَقَعْلُ في هذا الحد
 إذا كان من حروف الخلق الستة : فإن أكثر ذلك عند العرب مفتوح ، ومنه ما يُقرءُ
 على أصل تأسيده ، مثل وَرِمَ يَرِمُ ، وأما وَسِعَ يَسِعُ : فتفتحت لتلك العلة .
 وقد نقل شارح القاموس كلام الليث مختصراً ، ثم تعقبه فقال . « قال في المشرف :
 وكان الليث نظر إلى أن الأصل هو الكسر ، كما قال صيبويه ، فيكون كالوعد ، =

١٤٣ - حَدَّثَنَا [أَبُو رَجَاءَ^(١)] : قَتَيْبَةُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أُمِّ وَلَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ
قَالَتْ^(٢) : قُلْتُ لِأُمِّ سَلَمَةَ : « إِنِّي أَمْرَأَةٌ أُطِيلُ ذَيْلِي وَأَمْشِي فِي الْمَكَانِ
الْقَدِيرِ ؟ فَقَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يُطَهَّرُهُ مَا بَعْدَهُ^(٣) . »

= لكن هذا أصل مرفوض فلا يفتد به ، وإنما يعتبر اللفظ المستعمل ، فذلك كان الفتح
هو القياس .

وقال القاضى أبو بكر بن العربى فى شرح الترمذى (١ : ٢٣٧) : « الموطى » :
مفعل ، بكسر الميم ، من وطى ، وهو اسم للوضع ، فيكون معناه : الوضوء من
الموضع القدير ، والتقدير : الوضوء من وطء الموضع القدير . ويكون بفتحها ، والمعنى
واحد . وفيه كلام كثير .

وقد عرف ما فيه مما مضى ، والظاهر من هذا كله أن فتح الطاء أعلى وأرجح
من كسرها .

(١) الزيادة من س .

(٢) فى س « قال » وهو خطأ واضح .

(٣) الحديث فى موطأ مالك من رواية يحيى (١ : ٤٧) ومن رواية محمد بن الحسن

(ص ١٦٣) . ورواه أيضا الدارمى (١ : ١٨٩) وأبو داود (١ : ١٤٧)

وإبن ماجه (١ : ٩٨) : فلا تتم من طريق مالك . وعندهم جميعا ، عن أم ولد لإبراهيم

ابن عبد الرحمن بن عوف ، كما سيصححه الترمذى فى آخر الباب ، وهو الصواب .

والحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى . وقال القاضى أبو بكر بن العربى : « هذا

الحديث مما رواه مالك فصح ، وإن كان غيره لم يره صحيحا . »

والعلة فيه جهالة أم الولد هذه . وقال الذهبى فى الميزان : حميدة : سألت أم سلمة ،

هى أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، تفرد عنها محمد بن إبراهيم التيمي .

وأما ابن حجر فى التهذيب فإنه لم يجزم بأن حميدة هى أم الولد ، بل جوز ذلك فقط ،

وقال فى التقريب لأنها مقبولة . وهذا هو الراجح ، فإن جهالة المال فى مثل هذه التسمية

لا يضر ، وخصوصا مع اختيار مالك حديثها وإخراجها فى موطئه ، وهو أعرف الناس

بأهل المدينة ، وأشدهم احتياطاً فى الرواية عنهم .

قال^(١): «وفى الباب عن عبد الله بن مسعود قال: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ^(٢) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَانْتِوَضًا مِنَ الْمَوْطِ^(٣)» .

قال أبو عيسى: وهو قول غير واحد من أهل العلم، قالوا: إذا وَطِئَ الرَّجُلُ عَلَى الْمَسْكَانِ الْقَدْرَ أَنَّهُ^(٤) لَا يَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ الْقَدَمِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَطْبًا فَيُغْسَلُ مَا أَصَابَهُ .

[قال أبو عيسى^(٥)] وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ «عَنْ أُمِّ وَلَدِهِ لُؤُودِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ» .

(١) كلمة «قال» لم تذكر في ه و ه .

(٢) في س «مع النبي» .

(٣) في ح و ه و ه و ه «كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نتوضأ من الموطأ» مع الاختلاف السابق ذكره في رسم كلمة «الموطأ» وهذا اللفظ موافق لرواية الحاكم (١: ١٣٩) .

والحديث رواه أيضا أبو داود (١: ٨٢ - ٨٣) ولفظه: «قال عبد الله: كنا لا نتوضأ من موطئ ولا نكف شعرا ولا ثوبا» . ورواه ابن ماجه (١: ١٦٧) ولفظه: «عن عبد الله قال: أمرنا أن لا نكف شعرا ولا ثوبا ولا نتوضأ من موطئ» . قال الخطابي في المعالم (١: ٧٣) «ولأنما أراد بذلك أنهم كانوا لا يبيدون الوضوء للأذى إذا أصاب أرجلهم، لأنهم كانوا لا يغسلون أرجلهم ولا ينظفونها من الأذى إذا أصابها» .

ويتبعو هذا قال صاحب التهامة ومن تبعه من أهل اللغة، كاللسان والقاموس . ولكن يظهر أن الترمذي لم يفهمه على هذا النحو، ولأنما تأوله على أنه لا يغسل قدمه إذا وطئ على قدر يابس، ولأنما يغسلها إذا كان القدر رطبا، وقد نقل ذلك عن غير واحد من أهل العلم .

(٤) في ح و ه و ه و ه «أن» .

(٥) الزيادة من م و ح و ه و س .

وهو وهم ، [وليس لعبد الرحمن بن عوف ابن يقال له
«هُود»^(١)] .

وإما هو «عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن
أم سلمة» وهذا الصحيح^(٢) .

١١٠

باب

ما جاء في التيمم

١٤٤ - حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسُ^(٣) حَدَّثَنَا يَزِيدُ
بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ^(٤) عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَزْرَةَ^(٥) عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
بْنِ أَبِي زَيْدٍ^(٦) عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ : «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) الزيادة من م و ع و س . وانظر أسماء أولاد عبد الرحمن بن عوف وأسماء
أمهاتهم في طبقات ابن سعد (ج ٣ ق ١ ص ٩٠) .

(٢) في نه «وهو الصحيح» . وتختلف نسخ الترمذی بالتقديم والتأخير بين كلمات الترمذی
في هذا الباب ، من أول قوله «وفي الباب» إلى هنا ، مما لم نر حاجة إلى بيانه ، تفاديا
من الإطالة .

(٣) «عمرو» بفتح العين ، و «الفلّاس» بالفاء . وفي س «عمر» و «الفلّاس»
وهو تحريف .

(٤) هو سعيد بن أبي عروبة .

(٥) «عزرة» بفتح العين المهملة وإسكان الزاي وفتح الراء ، وفي م و نه و س

«عروة» وهو خطأ . وعزرة هو ابن عبد الرحمن بن زرارة الخزاعي الكوفي ،
وهو ثقة ، وثقه ابن معين وابن المديني وابن حبان وغيرهم .

(٦) «أبزي» بفتح الهمزة وإسكان الباء الموحدة وفتح الزاي ، مقصور ، وعبد الرحمن =

أَمْرُهُ بِالتَّيْمُمِ لِلْوَجْدِ وَالسَّكْفَيْنِ (١).

[قال (٢)] : وفي الباب عن عائشة ، وابن عباس .

قال أبو عيسى : حديثُ عَمَّارٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ مُصَحِّحٌ . وقد رُوِيَ عن

عَمَّارٍ من غير وجه .

وهو قولٌ غير واحدٍ من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ،

منهم : عليٌّ ، وعَمَّارٌ ، وابنُ عباسٍ ، وغيرُ واحدٍ من التابعين ، منهم :

السَّعْدِيُّ ، وعطاءٌ ، ومكحولٌ ، قالوا : التَّيْمُمُ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْدِ وَالسَّكْفَيْنِ .

وبه يقول أحمدٌ وإسحاقُ .

وقال بعضُ أهل العلم ، منهم ابنُ عمرَ ، وجابرٌ ، وإبراهيمُ ، والحسنُ ،

== بن أبيزى صحابي ، ولد مكة في عهد عمر ، فنفى صحیح مسلم أن عمر قال لنافع بن الحرث

الخرامی : « من استعملت على مكة ؟ قال : عبد الرحمن بن أبيزى ، قال : استعملت عليهم

مولی ؟ قال : إنه قارئ الكتاب الله عالم بالفرائض » . نقله الحافظ في الإصابة .

وابنه سعيد وثقه النسائي وغيره .

(١) الحديث رواه البخاري (١ : ١٩٠) وأحمد في المسند (٤ : ٢٦٣) وأبو داود

(١ : ١٢٨) وابن الجارود (ص ٦٧) والبيهقي (١ : ٢١٠) : كلهم من طريق

قتادة . قال الدارمي بعد روايته : « صح إسناده » .

وقد روى البخاري ومسلم وغيرهما من حديث عبد الرحمن بن أبيزى قال : « جاء

رجل لله عمر بن الخطاب فقال : لاني أجنبت فلم أصب الماء ، فقال عمار بن ياسر لعمر بن

الخطاب : أما تذكر أنا كنا في سفر ، أنا وأنت ، فأما أنت فلم تصل ، وأنا ما أنا فتصمكت

فصليت ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إنما

كان يكفيك هكذا : وضرب النبي صلى الله عليه وسلم بكتفيه الأرض وفتح فيها ثم مسح

بهما وجهه وكفيه . » اللفظ لبخاري ، وانظر فتح الباري (١ : ٣٧٥ - ٣٧٧) .

(٢) الزيادة من ع وفي نه قال أبو عيسى .

قالوا^(١) : التميم ضربة للوجه وضربة لا يدين إلى المرتقين .
 وبه يقول سفيان [الثوري^(٢)] ، ومالك ، وأبو المبارك ، والشافعي .
 وقد روى هذا الحديث^(٣) عن عمار في التميم أنه قال : « للوجه
 والكفين^(٤) » من غير وجه .

وقد روى عن عمار أنه قال : « تيممنا مع النبي صلى الله عليه وسلم
 إلى المناكب والآباط^(٥) » .

فَضَعَفَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ حَدِيثَ عَمَارٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فِي التَّمِيمِ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ لَمَّا رُويَ عَنْهُ حَدِيثُ الْمَنَاكِبِ وَالْآبَاطِ .

قال إسحاق بن إبراهيم [بن مخلد الخنظلي^(٦)] حديث عمار في التميم
 للوجه والكفين : هو^(٧) حديث [حسن^(٨)] صحيح . وحديث عمار « تيممنا

(١) كلمة « قالوا » لم تذكر في ه و ك .

(٢) الزيادة من ه و ه و ك .

(٣) في ه و ك « هذا الوجه » وهو غير جيد . قال الشارح : « و نسخة قلبية صحيحة .

وقد روى هذا الحديث عن عمار ، وهو الظاهر » .

(٤) في م و ه و ك « الوجه والكفين » بدون حرف الجر ، قال الشارح : بالجر
 على الحكاية » .

(٥) رواية التميم إلى المناكب والآباط عند أبي داود والنسائي وابن ماجه . وانظر نصب
 الراية (١ : ٨١) .

(٦) الزيادة من ع . وهو المعروف بإسحاق بن راهويه . وفي هامش الملامة نقلنا عن

تهذيب المزي : « قال أبو الفضل أحمد بن سلمة : سمعت إسحاق بن إبراهيم يقول :

قال لي عبد الله بن طاهر : لم قيل لك ابن راهويه ؟ وما معنى هذا ؟ وهل يكره أن

يقال لك هذا ؟ قال : اعلم أيها الأمير أن أبي ولد في طريق مكة ، فقالت المراوزة :

راهويه ، بأنه ولد في الطريق ، وكان أبي يكره هذا ، وأما أنا فقلت أكرمه » .

(٧) في ع « وهو » وزيادة الواو هنا غير جيدة .

(٨) الزيادة من م و س .

مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المنكب والآباط: ليس هو ^(١) بِمُخَالَفٍ ^(٢) لحديث الوجه والكفين ، لأن عماراً لم يذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم بذلك ، وإنما قال : « فَمَلْنَا كَذَا وَكَذَا ^(٣) » فلما سأل النبي صلى الله عليه وسلم أمره بالوجه والكفين [فانتَهَى إِلَى مَا عَلَّمَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الْوَجْهَ وَالْكَفَيْنِ ^(٤)] ، والدليل على ذلك : ما أَفْتَى بِهِ عَمَارٌ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي التَّيْمِيمِ أَنَّهُ قَالَ : « الْوَجْهَ وَالْكَفَيْنِ » ففِي هَذَا دَلَالَةٌ أَنَّهُ ^(٥) أَنْتَهَى إِلَى مَا عَلَّمَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [فَعَلَّمَهُ إِلَى الْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ ^(٤)] .

[قال : وسمعتُ أبا زُرْعَةَ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ يَقُولُ : لَمْ أَرَ بِالْبَصْرَةِ أَحْفَظَ مِنْ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ : عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ ، وَابْنُ الشَّاذِ كُونِي ^(٦) ، وَعَمْرٍو وَبْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسِ ^(٤)] .

(١) كلمة « هو » لم تذكر في هـ و ك .

(٢) في م « مخالف » وضبط بالرفع ، وهو خطأ .

(٣) في م و هـ و س « فملنا مع النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا » وما هنا هو الموافق لما في م و هـ و ك .

(٤) الزيادة من م .

(٥) في هـ و ك « دلالة على أنه » .

(٦) « الشاذكوني » بفتح الشين والذال للمعجمين وبينهما ألف وبضم الكاف وفي آخره نون . قال السمعاني في الأنساب (ورقة ٣٢٤) : « هذه النسبة إلى شاذ كونة . قال أبو بكر بن مردويه الحافظ الأصبهاني في تاريخه : إنما قيل له الشاذكوني لأن أباه كان يصجر إلى اليمن ، وكان يبيع هذه اللضربات الكبار ، وتسمى شاذكونه ، فنسب إليها . والشهور بهذه النسبة : أبو أيوب سليمان بن داود بن بشر بن زياد النخعي البصري ، المعروف باسم الشاذكوني ، من أهل البصرة ، كان حافظاً مكثرًا ، جالس الأئمة والحفاظ ببغداد ، ثم خرج إلى إصبهان فسكنها ، وانتشر حديثه بها . وله ترجمة في اللبزان ولسان اللبزان ، وقد تكلم فيه بعض العلماء وضمفوه من جهة صدقه ، =

[قال أبو زُرْعَةَ : وَرَوَى عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ عَلِيٍّ حَدِيثًا^(١) .]

١٤٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى^(٢) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا

هَشِيمٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الْقُرْمِيِّ عَنْ دَاوُدَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ

أَبْنِ عَبَّاسٍ : « أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ التَّيْمِمِ ؟ فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ قَالَ فِي كِتَابِهِ حِينَ ذَكَرَ

الْوُضُوءَ : (فَانْسِلُوا وَجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ) ، وَقَالَ فِي التَّيْمِمِ :

(فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ) وَقَالَ : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا

أَيْدِيَهُمَا) فَكَانَتِ السُّنَّةُ فِي الْقَطْعِ الْكُفَّيْنِ ، لِأَنَّهَا هُوَ الْوَجْهُ وَالْكَفَّانِ^(٣) ،

يَعْنِي التَّيْمِمَ^(٤) .

ودافع عنه بعضهم ، ومات سنة ٢٣٤ ، وله ترجمة أيضاً في تاريخ إصبهان لأبي نعيم

(١ : ٣٣٣ - ٣٣٤) وتذكرة الحفاظ للذهبي (٢ : ٦٥ - ٦٦) .

(١) الزيادة من ع . ويؤيد صحة ثبوتها هنا أن الحفاظ نقلها في التهذيب عن الترمذی

باختصار في ترجمة الفلاس (٨ : ٨١) ، ثم وجدتها هي والزيادة التي قبلها تابعتان

في م في الباب (رقم ١١٤) بعد قول البخاري في الكلام على الحديث (رقم ١٥١)

« أخطأ فيه محمد بن فضيل » . ولا موضع لهما هناك ولا مناسبة ، بل موضعها

المناسب هنا .

(٢) في نه « يحيى بن محمد » وهو خطأ ، فإنه « يحيى بن موسى البصري » .

(٣) في م و ه و ك . « والسكفين » بالجر . قال الشارح : « والظاهر أن يقول :

السكفان : لأنه خبر هو بطريق العطف ، إلا أن يقال . إنه بمحذوف المضاف وإبقاء جر

المضاف إليه على حاله ، أي : إنما هو مسح الوجه والسكفين ، وهو قليل ، ولكنه وارد

كقراءة ابن جازر (والله يريد الآخرة) بجزر الآخرة ، أي : عرض الآخرة ، أي متاعها

قاله أبو الطيب السدي » .

(٤) هذا الحديث من النوادر التي تستفاد من كتاب الترمذی وحده ، فإن لم أجده مروياً

في شيء من كتب السنة التي بين يدي ، ومنها مسند أحمد على سبعة ، ولم أجده أحدًا من

العلماء نقله أو تكلم عليه ، وهو حديث مرفوع حكما ، لقول ابن عباس : « فكانت

السنة » ، والصحيح عند علماء الحديث أن قول الصحابي « من السنة كذا » : من

للمرفوع . وانظر تدريب الراوي (ص ٦٢) وشرحنا على ألفية السيوطي (ص ٢٣) =

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب صحيح^(١) .

١١٢

[ما جاء^(٢)] في الرجل يقرأ القرآن على كمال حال

مالم يكن جنباً^(٣)

١٤٦ - حدثنا^(٤) أبو سعيد [عبد الله بن سعيد^(٥)] الأشجعي حدثنا

= وفيه من الفوائد أنه يقال للسته في التيمم ، واحتجاج لها باستنباط دقيق من القرآن ، وقد حكى القاضى أبو بكر بن العربي في شرحه (١ : ٢٤١ - ٢٤٢) عن سماه « بعض الجهلة » أنه اعترض على هذا الاستنباط بقوله : « كيف نحمل عبادة على عقوبة ! » قال القاضى : « فيجمله نظر إلى ظاهر الحال ، وخفى عليه في ذلك وجه التبخر في العلم ! » ثم قال : « فهذه إشارة خبر الأمة وترجان القرآن : إن الله حدد الوضوء إلى المرفقين ، فوقفنا عند تحديده ، وأطلق القول في اليدين [في التيمم] ، فحملناه على ظاهر مطلق اسم اليد ، وهو الكفان ، كما فعلنا في السرقة ، فهذا أخذ بالظاهر . لا قياس للعبادة على العقوبة . »

وقد روى ابن جرير في تفسيره (٥ : ٧٠) عن مكحول نحو هذا الاستنباط في التيمم ، ولم يذكر حديث ابن عباس .

(١) في هـ و ك « حسن صحيح غريب » وفي ع و ن « حسن صحيح » وفي م « حسن صحيح » وكتب بالهوامش « غريب » وفوقها علامة التصحيح (ح) .

(٢) الزيادة من س .

(٣) لم يذكر من العنوان إلا كلمة « باب » في ن ه و ه و ك .

(٤) في ت « أخيراً » .

(٥) الزيادة من م و س .

حفص بن غياث وعقبة بن خالد قالا : حدثنا الأعمش وابن أبي ليلى عن
 عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة^(١) عن علي قال : « كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقرأنا^(٢) القرآن على كل حالٍ مالم يكن^(٣) جنباً^(٤) .
 قال أبو عيسى : حديث علي [هذا^(٥)] حديث حسن صحيح^(٦) .

(١) سلمة ه هنا بفتح السين المهملة وكسر اللام ..

(٢) ق ع « يقرأ بنا » وهو خطأ .

(٣) ق م « نكن » بالنون في أوله ، وهو خطأ أيضاً .

(٤) الحديث رواه أحمد في المسند (رقم ٦٢٧ و ٦٢٩ و ٨٤٠ و ١٠١١ و ١١٢٣)

ج ١ ص ٨٣ و ٨٤ و ١٠٧ و ١٢٤ و ١٣٤) وأبو داود (١ : ٩٠ - ٩١)

والنسائي (١ : ٥٢) وابن ماجه (١ : ١٠٧) وابن الجارود (ص ٥٢ - ٥٣)

والحاكم (٤ : ١٠٧) .

(٥) الزيادة من ع و م .

(٦) الحديث صححه الحاكم أيضاً ووافقه الذهبي ، وقال ابن الجارود بعد أن رواه من طريق

يحيى بن سعيد عن شعبة عن عمرو بن مرة : « قال يحيى : وكان شعبة يقول في هذا

الحديث : نعرف وننكر . يعنى : أن عبد الله بن سلمة كان كبير حيث أدركه عمرو .

وتقل في هون المعبود عن الحافظ المنذرى قال : « ذكر أبو بكر البرار أنه لا يروى

عن علي إلا من حديث عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة . وحكى البخارى عن عمرو

ابن مرة : كان عبد الله يعنى بن سلمة يحدثنا فنعرف وننكر . وكان قد كبر ، لا يتابع

في حديثه . وذكر الإمام الشافعى رضى الله عنه هذا الحديث وقال : لم يكن أهل الحديث

يشبهونه . قال البيهقى : وإنما توقف الشافعى في ثبوت هذا الحديث لأن مسنده على

عبد الله بن سلمة الكوفى ، وكان قد كبر وأنكر من حديثه وعقله بعض التكررة ،

ولما روى هذا الحديث بعد ما كبر . قاله شعبة . هذا آخر كلامه . وذكر المطايع

أن الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه كان يوهن حديث علي هذا « ويضعف أمر

عبد الله بن سلمة » .

وعبد الله بن سلمة هذا قال المجلى : « تابعى ثقة » وقال يعقوب بن شيبة :

« ثقة ، يعد في الطبقة الأولى من فقهاء الكوفة بعد الصحابة » . وقد توبع عبدالله =

وبه قال غير واحد من أهل العلم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
والتابعين .

قالوا : يَقْرَأُ الرَّجُلُ الْقُرْآنَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ ، وَلَا يَقْرَأُ فِي الْمُصْحَفِ إِلَّا
وَهُوَ طَاهِرٌ .

وبه يقول سفیانُ الثوريُّ ، والشافعيُّ ، وأحمدُ ، وإسحاقُ .

١١٢

باب

ما جاء في البول يُصِيبُ الْأَرْضَ

١٤٧ — حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ قَالَا :

= ابن سلمة في معني حديثه هذا عن علي ، فارتفعت شبهة الخطأ عن روايته ، إذا كان سيء
اللفظ في كبره كما قالوا .

فقد روى أحمد في المسند (رقم ٨٧٢ ج ١ ص ١١٠) : « حدثنا عائذ بن حبيب
حدثني عامر بن السمط عن أبي الفريفي قال : أتى علي رضي الله عنه بوضوء ، فضمض
واستنشق ثلاثا ، وغسل وجهه ثلاثا ، وغسل يديه وفراعيه ثلاثا ثلاثا ، ثم مسح
برأسه ، ثم غسل رجله ، ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ
ثم قرأ شيئا من القرآن ، ثم قال : هذا لمن ليس بجنب ، فأما الجنب فلا ، ولا آية .
وهذا إسناد صحيح جيد . عائذ بن حبيب أبو أحمد العباسي شيخ الإمام أحمد : ثقة
ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الأثرم : « سمعت أحمد ذكره فأحسن الثناء عليه ،
وقال : كان شيخنا جليلا عاقلا » . ورواه ابن معين بالزيادة ورد عليه أبو زرعة
بأنه صدوق في الحديث . وعاصم بن السمط — بكسر السين المهملة وإسكان الميم — :
وثقه يحيى بن سعيد والنسائي وغيرهما . وأبو الفريفي — بفتح الفين الموحدة وكسر الراء
وآخره فاء — : اسمه « عبيد الله بن خليفة الهمداني المرادي » ذكره ابن حبان في =

حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : « دخل أعرابي المسجد ، والنبي صلى الله عليه وسلم جالس ، فصلي ^(١) ، فلما فرغ قال : اللهم أرخني ومحمدًا ولا ترحم معنا أحدًا ، فالتفت إليه النبي صلى الله عليه وسلم فقال : لقد تحجرت واسعًا ، فلم يلبث أن بال في المسجد ، فأمرع إليه الناس ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أهريقوا ^(٢) عليه سجالًا ^(٣) من ماء ، أو دلوًا من ماء ، ثم قال : إنما يُعْتَمُّ مَيْسَرِينَ ^(٤) ولم تبعثوا ميسرين ^(٥) . »

١٤٨ — قال سعيد : قال سفيان : وحدثني يحيى بن سعيد عن أنس بن مالك نحو هذا ^(٥) .

= الثقات ، وكان على شرطة علي ، وأقل أحواله أن يكون حسن الحديث ، يقبل متابته لغيره .

(١) كلمة « فصلي » لم تذكر في م وهو خطأ ظاهر .
 (٢) في النهاية : « الماء في : هراق : بدل من همزة : أراق ، يقال : أراق الماء يريقه ، وهراقه يهريقه ، بفتح الهاء ، هراقة . ويقال فيه : أهرقت الماء أهرقه إهراقًا ، فيجمع بين البدل والبدل » وفي ذلك كلام طويل . ينظر في شرح القاموس مادة (هرق) .

(٣) السجل - بفتح السين المهملة وإسكان الجيم - : الدلو للأنثى ماء ، ويجمع على سجال ، بكسر السين . قاله في النهاية . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : « الدلو مؤنثة ، والسجل يذكر ، فإن لم يكن فيها ماء فليست بسجل ، كما أن القدح لا يقال له كأس إلا إذا كان فيه ماء . »

(٤) الحديث رواه أحمد في المسند (رقم ٧٢٥٤ ج ٢ ص ٢٣٩) عن سفيان بن عيينة عن الزهري . ونسبه في المنتقى (١ : ٥١ . نيل الأوطار) للجماعة إلا مسلمًا .

(٥) حديث أنس رواه الشيخان وغيرهما ، وانظر نيل الأوطار (١ : ٥٣) .

[قال ^(١)] : وفي الباب عن عبد الله بن مسعود ، وابن عباس ،
ووائللة ^(٢) بن الأستقع .

قال أبو عيسى : [و ^(٣)] هذا حديث [حسن ^(٤)] صحيح .
والعمل على هذا عند بعض ^(٥) أهل العلم . وهو قول أحمد ، وإسحاق .
وقد روى يونس هذا الحديث عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله
عن أبي هريرة ^(٦) .

[آخر كتاب الوضوء ^(٧)]

-
- (١) الزيادة من ع .
(٢) « وائلة » بالناء المثلثة ، وفي بعض الطبعات حمل بالهمزة بدل الناء ، وهو تصحيف
شنيع .
(٣) الزيادة من م و س .
(٤) الزيادة من ع و ه و ه و ك .
(٥) كلمة « بعض » لم تذكر في ع .
(٦) رواه أحمد (رقم ٧٧٨٦ و ٧٧٨٧ ج ٢ ص ٢٨٢) من طريق معمر ومن طريق
يونس كلاهما عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة .
(٧) الزيادة من س .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أبواب الصلاة

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١)

١١٣

باب

ما جاء في مَوَاقِيتِ الصلاة

[عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٢)]

١٤٩- حَدَّثَنَا هَنَّادُ [بْنُ السَّرِيِّ^(٣)] حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزُّنَادِ

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحُرْثِ بْنِ عِيَّاشِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَكِيمٍ، وَهُوَ^(٤)

(١) كذا في ع ولم تذكر البسمة والعنوان في س و[ما ذكرها بهما مشها نقلها عن بعض

الفسخ . وفي ه و ه و ه ذكر العنوان أولا والبسمة ثانياً . وفي م لم تذكر

البسمة وكتب العنوان « كتاب الصلاة » .

(٢) الزيادة من ع و ه و ه و ه . وفي ه « عن رسول الله صلى الله

عليه وسلم » .

(٣) الزيادة من ع و ه و ه و ه و ه .

(٤) كلمة « وهو » لم تذكر في ع .

ابن عَبَادِ بْنِ حَنْبَلٍ^(١)، أَخْبَرَنِي نَاعِمُ بْنُ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ^(٢) قَالَ: أَخْبَرَنِي
 ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَمَّنِي جِبْرِيلُ [عليه السلام]^(٣)»
 عِنْدَ الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ، فَصَلَّى الظُّهْرَ فِي الْأُولَى مِنْهُمَا حِينَ كَانَ النَّوْءُ مِثْلَ
 الشَّرَاكِ^(٤)، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ حِينَ كَانَ كُلُّ شَيْءٍ مِثْلَ ظِلِّهِ^(٥)، ثُمَّ
 صَلَّى الْمَغْرِبَ حِينَ وَجَبَتِ الشَّمْسُ^(٦) وَأَفْطَرَ الصَّائِمُ، ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ حِينَ
 غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ حِينَ بَرَقَ الْفَجْرُ وَحَرَّمَ الطَّعَامُ عَلَى الصَّائِمِ
 وَصَلَّى الْمَرَّةَ الثَّانِيَةَ الظُّهْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ^(٧)، لَوْ قَتِ الْعَصْرَ
 بِالْأَمْسِ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَيْهِ، ثُمَّ صَلَّى لِلْمَغْرِبِ
 لَوْ قَتَهُ الْأَوَّلَ، ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ^(٨) حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، ثُمَّ صَلَّى

(١) «عباد» بفتح العين المهملة وتشديد الباء الواحدة، و«حنبل» بضم الحاء المهملة.
 وحكيم بن حكيم هذا ثقة. ووفقه النجاشي، وذكره ابن حبان في الثقات، وصححه أيضاً
 الترمذي وابن خزيمة وغيرهما.

(٢) «جبير» بضم الجيم، أو «مطعم» بضم الميم وكسر العين المهملة.

(٣) الزيادة من م و س .

(٤) «النو» : ظل الشمس بعد الزوال، سمي بذلك لأنه ينفذ، أي يرجع من جانب الغرب إلى
 جانب الشرق. والفراراك : قال ابن الأثير في النهاية : «أحد سيور النعل التي تكون
 على وجهها، وقدره هنا ليس على معنى التحديد، ولكن زوال الشمس لا يبين إلا بأقل
 ما يرى من الظل، وكان حينئذ يحكى هذا القدر. والظل يختلف باختلاف الأزمنة
 والأمكنة، وإنما يتبين ذلك في مثل مكة من البلاد التي يقل فيها الظل، فإذا كان أطول
 النهار واستوت الشمس فوق الكعبة : لم ير لشيء من جوانبها ظل، فكل بلد يكون
 أقرب إلى خط الاستواء ومعدل النهار يكون الظل فيه أقصر، وكل ما بعد عنهما إلى
 جهة الشمال يكون الظل أطول» .

(٥) في س «حين كان ظل كل شيء مثل ظله» وكذلك في م ولكن فيها «صار»
 بدل «كان» .

(٦) أصل الوجوب : السقوط والتوقوع ومنه «وجبت الشمس وجيا» بفتح الواو وإسكان
 الجيم - ووجوباً أي غابت، كأنها تسقط مع الغيب .

(٧) كلمة «كل» سقطت من ح خطأ .

(٨) في ع و ه «الآخرة» .

الصُّبْحِ حِينَ أُسْقِرَتِ الْأَرْضُ ، ثُمَّ الْعَمَّتْ إِلَى جِبْرِيلَ فَنَالَ . يَا مُحَمَّدُ ، هَذَا
وَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ ^(١) ، وَالْوَقْتُ فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ ^(٢) الْوَقْتَيْنِ ^(٣) .

(١) قال القاضي أبو بكر بن العربي في العارضة (١ : ٢٥٧ - ٢٥٨) : « قوله : هذا وقت الأنبياء قبلك : يفترق إلى بيان المراد به ، فإن ظاهره يوم أن هذه الصلوات في هذه الأوقات كانت مشروعة لمن قبله من الأنبياء ، فهل الأمر كذلك أم لا ؟ والوجه فيه أن تقول والله الموفق : ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن جبرئيل قال له ذلك ، والمعنى فيه : هذا وقتك الم شروع لك ، يعنى الوقت الموسع المحدود بطرفين : الأول والآخر ، وقوله : ووقت الأنبياء قبلك : يعنى ومثله وقت الأنبياء قبلك ، أى كانت صلواتهم واسعة الوقت وذات طرفين مثل هذا ، وإلا فلم تكن هذه الصلوات على هذا المقامات إلا لهذه الأمة خاصة . وإن كان غيرهم قد شاركهم في بعضها . »

(٢) كلمة « هذين » لم تذكر في ع .

(٣) الحديث رواه أحمد في السنن عن عبد الرزاق وعن أبي نعيم : كلاهما عن سفيان عن عبد الرحمن بن الحرث بن عباد (رقم ٣٠٨١ و ٣٠٨٢ ج ١ ص ٢٣٣) ، ورواه مختصراً عن وكيع عن سفيان (رقم ٣٢٢٢ ج ١ ص ٣٥٤) . ورواه أبو داود (١ : ١٥٠ - ١٥١) عن مسدد عن يحيى عن سفيان . ورواه ابن الجارود (ص ٧٧ - ٧٩) عن أحمد بن يوسف بن عبد الرزاق عن سفيان ، وعن محمد بن يحيى عن أبي نعيم ومحمد بن يوسف كلاهما عن سفيان . ورواه الحاكم أيضاً (١ : ١٩٣) من طريق سفيان ومن طريق عبد العزيز بن محمد كلاهما عن عبد الرحمن بن الحرث . وسفيان في هذه الأصناف هو الثوري ، وعبد العزيز في إسناد الحاكم هو الدراوردي . ونسبه في التلخيص (ص ٦٤) للشافعي وابن خزيمة والدارقطني ، ونقل تصحيحه عن ابن عبد البر . وصححه القاضي أبو بكر بن العربي في شرح الترمذى (١ : ٢٥٠ - ٢٥١) ، ورواه بإسناده من طريق البخاري في غير الصحيح . وقال : « ورواه حديث ابن عباس هذا كلهم ثقات مشاهير ، لاسيما وأصل الحديث صحيح في صلاة جبرئيل بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما هذه الرواية تفسير مجمل ولا يوضح مشكل » .

وقال الزيلعي في نصب الرتبة (١ : ١١٦) : « وعبد الرحمن بن الحرث هذا - يعنى ابن عباس بن أبي ربيعة - تكلم فيه أحمد ، وقال : متروك الحديث ، هكذا حكاه ابن الجوزي في الضعفاء ، وليته للنسائي وابن معين وأبو حاتم الرازي ، ووثقه ابن سعد وابن حبان . قال في الإمام : ورواه أبو بكر بن خزيمة في صحيحه . وقال ابن عبد البر في التمهيد : وقد تكلم بعض الناس في حديث ابن عباس هذا بكلام لا وجه له ، ورواه =

قال أبو عيسى: [هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ (١)] .

[و (٢)] حديثٌ ابن عباسٍ حديثٌ حسنٌ [صحيحٌ (٣)] .

وقال محمدٌ : أصحُّ شيءٍ في المواقيتِ حديثُ جابرٍ عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

= العصر ، فقال : قم فصله . فصلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله ، أو قال : صار ظله مثله ، ثم جاء المغرب ، فقال : قم فصله ، فصلى حين وجبت الشمس ، ثم جاءه العشاء ، فقال : قم فصله ، فصلى حين غاب الشفق ، ثم جاء الفجر ، فقال : قم فصله ، فصلى حين برق الفجر ، أو قال : حين سطع الفجر ، ثم جاءه من الغد للظهر ، فقال : قم فصله ، فصلى الظهر حين صار ظل كل شيء مثله ، ثم جاءه للعصر ، فقال : قم فصله ، فصلى العصر حين صار ظل كل شيء مثليه ، ثم جاءه المغرب وقتاً واحداً لم يزل عنه ، ثم جاء للعشاء حين ذهب نصف الليل ، أو قال : ثلث الليل ، فصلى العشاء ثم جاءه للفجر حين أسفر جداً ، فقال : قم فصله ، فصلى الفجر ، ثم قال : ما بين هذين وقت .

قال الحاكم : « هذا حديث صحيح مشهور من حديث عبد الله بن المبارك ، والشيخان لم يخرجاه لقله حديث الحسين بن علي الأصغر » ووافقه الذهبي .

(١) الزيادة من ع . وهي زيادة جيدة ، لأن حذفها إسقاط لفائدة الكلام على حديث وهب بن كيسان عن جابر ، وهو حديث صحيح ، كما صححه الحاكم والذهبي ، وفي وصف الترمذي له بأنه « غريب » : نظر ، لأنه سيذكر من رواه عن جابر غيره وهب ، وبذلك لا يكون غريباً .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) الزيادة من ع ومن نسخة بهامش س . وهي زيادة جيدة أيضاً ، إذ هي تدل على تصحيح الترمذي لحديث ابن عباس ، وإن خالف في ذلك بعضهم . نعم قد أقل المجد بن تيمية في المنتقى في الكلام عليه أن الترمذي قال : « هذا حديث حسن » . انظر نيل الأوطار (١ : ٢٨١) وكذلك في نسخة عتيقة مخطوطة من المنتقى ، ولكن يعارضه أن الزيلعي نقل في نصب الراية (١ : ١١٦) أن الترمذي قال : « حديث حسن صحيح » .

فيظهر أن النسخ القديمة من الترمذي فيها اختلاف : بعضها فيه التحسين فقط ، وبعضها فيه التحسين والتصحيح ، والحديث صحيح بكل حال .

قال : وحديثُ جابرٍ في المواقيتِ قد رواه عطاء بنُ أبي رباحٍ وعمرو
ابنُ دينارٍ وأبو الزُّبيرِ عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
نحوَ حديثِ وهبِ بنِ كيسانَ عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم (١) .

١١٤

[باب]

[منه (٢)]

١٥١ - حدَّثنا هنادٌ حدثنا محمد بنُ فضيلٍ (٣) عن الأعمشِ عن
أبي صالحٍ عن أبي هريرةَ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنَّ
للصلاةِ أولاً وآخراً ، وإنَّ أوَّلَ وقتِ صلاةِ الظُّهرِ حينَ تزولُ الشمسُ ، وآخِرَ
وقتِها حينَ يدخلُ وقتُ العَصْرِ ، وإنَّ أوَّلَ وقتِ صلاةِ (٤) العَصْرِ حينَ يدخلُ

(١) لم أجِد من هذه الروايات إلا رواية عطاء بن أبي رباح ، فرواه أحمد في المسند (رقم
١٤٨٤٦ ج ٣ ص ٣٥١ - ٣٥٢) من طريق سليمان بن موسى عن عطاء . ورواه
النسائي (١ : ٨٩) من طريق قدامة بن شهاب . والحاكم (١ : ١٩٦) والبيهقي
(١ : ٣٦٨ - ٣٦٩) من طريق عمرو بن بشر الحارثي : كلاهما عن برد بن سنان
عن عطاء .

(٢) العنوان زيادة من ع و ه و ه و ك .

(٣) « فضيل » بالصغير ، وفي م و س « محمد بن الفضل » وهو خطأ ، بل هو محمد
ابن فضيل بن غزوان الضبي .

(٤) كلمة « صلاة » لم تذكر في ع .

وَقْتُهَا ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ تَصْفَرُ الشَّمْسُ ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْمَغْرَبِ حِينَ
تَغْرُبُ الشَّمْسُ ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ يَغِيبُ الْأَفُقُ^(١) ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ
الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ حِينَ يَغِيبُ الْأَفُقُ^(٢) ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ يَنْتَصِفُ
اللَّيْلُ ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْفَجْرِ حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ
تَطْلُعُ الشَّمْسُ^(٣) .

[قال (٤)] : وفي الباب عن عبد الله بن عمرو .

قول أبو عيسى (٥) : [و (٦)] سمعتُ محمداً يقولُ : حديثُ الأعمشِ عن
مجاهدٍ في الواقيتِ : أصحُّ من حديثِ محمد بن فضيلٍ عن الأعمشِ ، وحديثُ
محمد بن فضيلٍ خطأ ، أخطأ فيه محمد بن فضيلٍ (٧) .

حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ [أَبِي إِسْحَاقَ^(٨)] الْفَزَارِيِّ
عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مجَاهِدٍ قَالَ : كَانَ يُقَالُ : إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا ؛ فَدَكَرَ
نَحْوَ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ فَضَيْلٍ عَنِ الْأَعْمَشِ ، نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ^(٩) .

(١) كذا في م و ن ه و س ، ووضع فوفه في م علامة الصحة (صح) وهو الموافق

لما في مسند أحمد وسنن البيهقي . وفي ع و ه و ك « الشفق » والمراد واحد .

(٢) في ع « الشفق » وما هنا هو الذي في سائر الأصول .

(٣) سيأتي الكلام عليه قريباً .

(٤) الزيادة من م و س .

(٥) قوله « قال أبو عيسى » لم يذكر في ن ه .

(٦) الزيادة من م و ن ه و س .

(٧) في ن ه و ه و ك « الفضيل » بزيادة « أل » .

(٨) الزيادة من ع و ن ه و ه و ك .

(٩) حديث محمد بن فضيل عن الأعمش رواه أيضاً أحمد في المسند (رقم ٧١٧٢ ج ٧ ص

٢٣٢) عن محمد بن فضيل بإسناده . وزواه البيهقي في السنن (١ : ٢٧٥ - ٢٧٦) .

وابن حزم في المحلى (٣ : ١٦٨) من طريق ابن فضيل .

= وأراد الترمذى برواية أثر مجاهد أن يذكر لإسناده ليدل على الرواية التي رآها البخارى صوابا وهي أن هذا الحديث موقوف من كلام مجاهد .

وكذلك فعل البيهقي ، فقد زوى هذا الأثر بإسناده من طريق زائدة عن الأعمش عن مجاهد ، ثم قال : « وكذلك رواه أبو إسحق إبراهيم بن محمد الفزاري وأبو زيد عيثر بن القاسم عن الأعمش عن مجاهد » .

ولم يتفرد البخارى بتعليل حديث ابن فضيل المرفوع بأثر مجاهد الموقوف ، فقد نقل ابن أبي حاتم في اللؤلؤ (رقم ٢٧٣ ج ١ ص ١٠١) عن أبيه أنه قال : « هذا خطأ ، وهم فيه ابن فضيل ، يرويه أصحاب الأعمش عن الأعمش عن مجاهد ، قوله » .

ونقل البيهقي عن العباس بن محمد الدوري قال : « سمعت يحيى بن معين يضعف حديث محمد بن فضيل عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ، أحسب يحيى يريد : إن الصلاة أولا وآخرأ ، وقال : إنما يروى عن الأعمش عن مجاهد » .

وهذا التعليل منهم خطأ ، لأن محمد بن فضيل ثقة حافظ ، قال ابن المديني : « كان ثقة نبيا في الحديث » ولم يظعن فيه أحد إلا برميته بالتشيع ، وليست هذه التهمة بما يؤثر في حفظه وثبته .

وقدر ابن حزم هذا التعليل وقال : « وما يضر إسناده من أسند لإيقاف من أوقف » .

ونقل الزيلعي في نصب الراية (١ : ١٢٠ - ١٢١) عن ابن الجوزي أنه قال في التحقيق : « ابن فضيل ثقة ، يجوز أن يكون الأعمش سمعه من مجاهد مرسلا ، ومن أبي صالح مستندا » .

ونقل أيضا عن ابن القطان قال : « ولا يبعد أن يكون عند الأعمش طريقان : إحداهما مرسلة ، والأخرى مرفوعة ، والذي رفعه صدوق من أهل العلم ، وثقه ابن معين ، وهو محمد بن فضيل » .

والتي أختاره أن الرواية المرسلة أو الموقوفة تؤيد الرواية المتصلة المرفوعة ، ولا تكون تمليلا لها أصلا .

١١٥

[باب]

[منه^(١)]١٥٢ - حَدَّثَنَا أَحَدُ بَنِي مَنِيعٍ^(٢) وَالْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَرَّازِ^(٣)وَأَحَدُ بَنِي مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى ، اللَّعْنَى وَاحِدٌ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُوسُفَ الْأَزْرَقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ^(٤) [عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ بَرِيدَةَ^(٥)]

عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ ؟ فَقَالَ : أَقِمَّ مَعَنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَأَمَرَ بِإِلَاءٍ فَأَقَامَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى الظُّهْرَ ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ بَيضاءُ مُرْتَفِعَةٌ ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْمَغْرِبِ حِينَ وَقَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعِشَاءِ فَأَقَامَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ ، ثُمَّ أَمَرَهُ مِنَ الْعَدِ قَنُورَ الْفَجْرِ ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالظُّهْرِ فَأَبْرَدَ وَأَنْعَمَ^(٦) أَنْ يُبْرِدَ ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعَصْرِ فَأَقَامَ وَالشَّمْسُ آخِرَ وَقْتِهَا فَوَفَى مَا كَانَتْ ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَخَّرَ الْمَغْرِبَ إِلَى قُبَيْلِ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ ،

(١) العنوان زيادة من م .

(٢) « منيع » بفتح الميم .

(٣) « الصباح » بتشديد الباء الموحدة وآخره جاء مهملة . وفي « هـ و ك » صباح . بدون « آل » و « البراز » بزاي ثم راء .

(٤) الزيادة من م و هـ و س .

(٥) « بريدة » بالباء الموحدة والتصغير ، وهو صحابي معروف ، وهو ابن الحصيب - بالخاء والصاد المهملتين مضمراً - الأسلمي .

(٦) « أنعم » : أي أفضل وزاد ، قال في النهاية : « أي أطال الإبراد وأخر الصلاة ، ومنه قولهم : أنعم النظر في الشيء » : إذا أطال التفكير فيه .

ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعِشَاءِ فَأَقَامَ حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ . ثُمَّ قَالَ : أَيْنَ السَّائِلُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ : أَنَا ، فَقَالَ : مَوَاقِيتُ الصَّلَاةِ كَمَا بَيَّنَّ هَذَيْنِ « .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب^(١) صحيح .

[قال^(٢)] : وقد رواه شعبة عن علقمة بن مرثد أيضاً^(٣) .

١١٦

باب

ما جاء في التَّمْلِيسِ^(٤) بالفجر

١٥٣ — حَدِيثًا قُتَيْبَةَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ^(٥) قَالَ : وَحَدَّثَنَا

الأنصاريُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ^(٦) عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ

(١) قوله « غريب » لم يذكر في له .

(٢) الزيادة من م و ه و س .

(٣) الحديث رواه أحمد في المسند (٥ : ٣٤٩) عن إسحاق بن يوسف الأزرق . ورواه مسلم

(١ : ١٧١) وابن الجارود (س ٧٩ — ٨٠) كلاهما من طريق الأزرق أيضاً .

ورواه النسائي (١ : ٩٠) من طريق محمد بن يزيد عن الثوري . ورواه ابن ماجه

(١ : ١١٨) من طريق الأزرق ومحمد ماً .

وأما رواية شعبة التي أشار إليها الترمذي فإنها في صحيح مسلم (١ : ١٧١) .

(٤) في ع « بالتفليس » وهو خطأ . والتفليس : التكبير في الفليس — بالذين المعجمة واللام

المفتوحتين — وهو طلعة آخر الليل إذا اختلطت بضوء الصباح .

(٥) هنا في ه و ك زيادة حرف ح إشارة إلى تحويل المسند .

(٦) في ع « مالك بن أنس » .

قالت: « إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي الصُّبْحَ فَيَنْصَرِفُ^(١) النساء ، قال الأنصاري : فَيَمْرُؤُ^(٢) النساءِ مُتَلَفَعَاتٍ بِرُوطِهِنَّ مَا يُعْرَفُنَّ مِنَ الْفَلَسِ » وقال قتيبة : « مُتَلَفَعَاتٍ^(٣) » .

[قال^(٤)] : وفي الباب عن ابن عمر ، وأنس ، وقيلة بنت^(٥) مخزومة^(٦) .
قال أبو عيسى : حديث عائشة حديث حسن صحيح .

(١) في نه « فنصرف » . وما هنا هو الذي في الموطأ .

(٢) في ع و ه و ه و ك « فتمر » .

(٣) المروط : جمع مرط ، بكسر الميم وإسكان الراء ، وهو كساء يكون من صوف أو خز ، و « متلفعات » بقاء بعد ما عين مهملة : هو بمعنى « متلفعات » بقاءين . قال ابن الأثير : « أرى متلفعات بأكتيتمن ، واللفاع ثوب يجلب به الجسد كله ، كساء كان أو غيره ، وتلفع بالثوب : إذا اشتمل به » .

ورواية الموطأ « متلفعات » بالعين . وقال السيوطي في شرحه : « قال ابن عبد البر : رواية يحيى بقاءين ، وتسمه جماعة ، ورواه كثير منهم بقاء ثم عين مهملة . وعزاه القاضي عياض لأكثر رواة الموطأ » .

والحديث في الموطأ (١ : ٢٠٠ - ٢٢) . وأخرجه أحمد وأصحاب الكعبة السنة ، كما في المنتقى (١ : ٤٢٠ من نيل الأوطار) .

(٤) الزيادة من م و س .

(٥) في ه و ك « ابنة » .

(٦) « قيلة » بفتح القاف واللام وبينهما ياء تحته مائة ساكنة ، و « مخزومة » بفتح الميم والراء وبينهما خاء معجمة ساكنة : وقيلة هذه صحابية تيمية من بني العنبر ، لها ترجمة في التهذيب والإصابة (٨ : ١٧١ - ١٧٣) وطبقات ابن سعد (٨ : ٢٢٨) . وحديثها في قصة طويلة ، ذكرها ابن حجر في الإصابة ، وأنها للطبراني وابن منده ، ونقل عن ابن عبد البر قال : « هو حديث طويل أفصح حسن ، وقد شرحة أهل العلم والغريب » .

ومرضع الشاهد منه قولها في حكاية زحلتها إلى المدينة : « حتى قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي بالناس صلاة الغداة ، قد أقيمت حين نشق =

[وقد رواه الزهري عن عروة عن عائشة نحوه ^(١)] .
 وهو الذي اختاره غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه
 وسلم ، منهم : أبو بكر ، وعمر ، ومن بعدهم من التابعين .
 وبه يقول الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق : يَسْتَحِبُّونَ التَّفْلِيسَ
 بصلاة الفجر .

١١٧

باب

ما جاء في الإسفار بالفجر

١٥٤ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ [هو ابن سليمان ^(٢)] عن محمد
 بن إسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن أبيه عن رافع
 بن خديج ^(٣) قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « أُسْفِرُوا
 بِالْفَجْرِ ، فَإِنَّهُ أَكْبَرُ الْأَجْرِ » .

== الفجر ، والنجوم شابكة في السماء ، والرجال لانكاد تمارف مع ظلمة الليل ، فصفت
 مع الرجال ، وأنا امرأة حديثة عهد بالجاهلية ، فقال لي الرجل الذي يأتي من الصف :
 امرأة أنت أم رجل ؟ فقلت : لا ، بل امرأة ، فقال : إنك كدت تفتنيني ، فصرى وراءك
 في النساء ، إلى آخر الحديث .

(١) الزيادة من ع . وهي زيادة جيدة ، ورواية الزهري عن عروة في الصحيحين
 وغيرهما . فقد رواه الزهري عن عروة وعن عمرة كلاهما عن عائشة والروايتان
 صحيحتان .

(٢) الزيادة من م و س . وفي ع ه عبدة بن سليمان .

(٣) « خديج » بفتح الحاء المعجمة وكسر الدال المهملة وآخره جيم .

وقال الشافعي وأحمد وإسحاق: معنى الإسفار: أن يَضِحَ (١) الفجرُ فلا يُشَكُّ فيه ، ولم يَرَوْا أن معنى الإسفار تأخيرُ الصلاة (٢) .

(١) « يضح » بفتح الياء وكسر الصاد المعجمة وآخره حاء مهملة : مضارع « وضع » يقال : وضع الفجر يضح : إذا أضاء ، ولى س « يضيء » وهو خطأ مخالف لسائر الأصول ، وقد نقل ابن حجر في التلخيص (ص ٦٨) عبارة الترمذي كما هنا ، وشرح الكلمة بما شرحناها به .

(٢) قد حاول بعض العلماء تضعيف حديث رافع بن خديج ، لعظمتهم أنه يمرض الأمر بالإسفار ، فلم يحسنوا في ذلك ، إذ هو حديث صحيح ، وحاول بعضهم الجمع بينهما ، كما نقل الترمذي هنا عن هؤلاء الأئمة الثلاثة ، وكما فعل الخطابي في المعالم (١ : ١٣٣) .
ونقل الشارح هنا بعض أقوال العلماء في التأويل للجمع بين الحديثين ، ثم قال (١ : ١٤٥) :

« أسلم الأجوبة وأولها ما قاله الحافظ ابن القيم في إعلام الموقعين ، بعد ذكر حديث رافع بن خديج ما لفظه : وهذا بعد ثبوته لأنما المراد به الإسفار دواماً ، لا ابتداء ، فيدخل فيها مغسلاً ، ويخرج مسفراً ، كما كان يفعله صلى الله عليه وسلم ، فقوله موافق لفظه ، لا مناقض له ، وكيف يظن به المواظبة على فعل ما الأجر الأهم في خلاله ؟ انتهى كلام ابن القيم ، وهذا هو الذي اختاره الطحاوي في شرح الآثار ، وقد بسط الكلام فيه ، وقال في آخره : فالذي يذهب في الإسفار في وقت الفجر في وقت التلخيص ، والمخرج منها في وقت الإسفار ، على موافقة ما روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن . انتهى كلام الطحاوي . »

وهو الذي اختاره أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
ومن بعدهم .

قال علي [بن المدني ^(١)] : قال يحيى بن سعيد : وقد تكلم شعبه في

= عن إبراهيم ، ورواه أيضا البيهقي في السنن (١ : ٤٣٦) من طريق سفيان أيضا
عن حكيم .

وهو حديث صحيح ، وإنما حسنه الترمذي فقط لمكان حكيم بن جبير فيه وتوهم أنه
انفرد به ، وسيأتي الكلام على حكيم ، ومع ذلك فإنه لم ينفرد به ، فقد قال البيهقي :
« هكذا رواه الجماعة عن سفيان الثوري ، ورواه إسحاق الأزرق عن سفيان عن
منصور عن إبراهيم » . ثم رواه بإسناده من طريق أبي عبد الرحمن الأذري - بفتح
المهزة وإسكان الدال المعجمة وفتح الراء وبعدها ميم - عن إسحاق بن يوسف الأزرق
وقال : « فذكره بنحوه هون قوله : ما استئنت أباه ولا عمر ، وهو وهم والصواب
رواية الجماعة ، قاله ابن حنبل وغيره ، وقد رواه إسحاق مرة على الصواب » .

ورواية إسحاق التي بشر لها البيهقي رواها أحمد في المسند (٦ : ٢١٥ - ٢١٦)
عن إسحاق عن سفيان عن حكيم بن جبير . ويريد البيهقي بذلك أن يعلل الرواية
الأخرى التي رواها إسحاق عن الثوري عن منصور عن إبراهيم . وأيس ذلك بملة ،
لأن إسحاق بن يوسف الأزرق ثقة مأمون ، فروايته الحديث على الوجهين : مرة عن
سفيان عن حكيم بن جبير عن إبراهيم ، ومرة عن سفيان عن منصور عن إبراهيم - :
دليل على أن الحديث عنده عن سفيان عن الراويين ؛ وبذلك يرتفع توهم الخطأ من حكيم
بن جبير ، وثوقه بصحة الحديث .

فائدة : لفظ الحديث في المسند من رواية وكيع : « ما رأيت أحداً كان أشد تعجيلاً
لظهور من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أبي بكر ولا عمر » وهو مقارب لما رواه
الترمذي هنا وموافق له في المعنى . ولفظه عند البيهقي والطحاوي : « ما استئنت أباه
ولا عمر » . والتي أرجحها هو رواية أحمد والترمذي ، لأنها من رواية وكيع ،
وناهيك به في الحفظ والتثبت .

(١) الزيادة من م و ح و س .

حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ مِنْ أَجْلِ حَدِيثِهِ الَّذِي رَوَى^(١) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ سَأَلَ النَّاسَ وَلَهُ مَا يُفْنِيهِ^(٢) » .

قال يحيى : وروى له سفيان وزائدة ، ولم يري يحيى بحديثه بألفاً .

قال محمد : وقد روى عن حكيم بن جبير عن سعيد بن جبير عن عائشة

عن النبي صلى الله عليه وسلم في تمجيد الظاهر^(٣) .

١٥٦ - حدثنا الحسن بن علي الخلواني أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا

معمّر عن الزهري قال : أخبرني أنس بن مالك : « أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم صلى الظهر حين زالت الشمس » .

(١) في ح « رواه » .

(٢) سيأتي هذا الحديث في الترمذی في « باب من تحمل له الزكاة » (ج ١ ص ١٢٦ من

طبعة بولاق ، وج ٢ ص ١٩ من شرح الباركفوري) .

(٣) أما حكيم بن جبير فمتخبر الله في توثيقه ، وإن ضعفه شعبة وغيره ، وإنما تنكلم فيه

شعبة وترك الرواية عنه من أجل حديث ابن مسعود في سؤال الناس ، وقد قال

الترمذی هناك (١ : ٢٢٦ طبعة بولاق) : « وقد تنكلم شعبة في حكيم بن جبير من

أجل هذا الحديث » ثم رواه عن محمود بن غيلان عن يحيى بن آدم : « حدثنا سفيان

عن حكيم بن جبير بهذا الحديث ، فقال له عبد الله بن عثمان صاحب شعبة : لو غير حكيم

حدث بهذا الحديث ؟ فقال له سفيان : وما لحكيم ؟ لا يحدث عنه شعبة ؟ قال :

نعم . قال سفيان : سمعت زبيدا يحدث بهذا عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد » .

فهذا سفيان الثوري ينسكرك على شعبة ترك الحديث حكيم ، ويؤكد إنكاره بأن زبيدا

روى الحديث كروايته ، فلم ير في ذلك وجها لترك الرواية عن حكيم . وقد وثقه أيضا

أبو زرعة ، فقل في التهذيب عن ابن أبي حاتم قال : سألت أبا زرعة عنه ؟ فقال :

في رأيه شيء ، قلت : ماعله ! قال : الصدق إن شاء الله » . ورأيه الذي يشير

إليه أبو زرعة : أنه كان شيعيا ، وليس هذا سببا للجرح إذا كان الراوى من

أهل الصدق .

[قال أبو عيسى^(١)]: هذا حديث صحيح^(٢). [وهو أحسن حديث في هذا الباب^(٣)] [وفي الباب عن جابر^(٤)].

١١٩.

باب

ما جاء في تأخير الظهر في شدة الحر

١٥٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ^(٥) إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ قَيْحِ جَهَنَّمَ^(٦)».

(١) الزيادة من ع . وفي م « قال : وهذا » .

(٢) في م « حسن صحيح » .

(٣) الزيادة من ع .

(٤) الزيادة من م و ع . وهي زيادة لا لزوم لها بعد أن ذكر فيما مضى من روى عنهم في الباب ، ولولا أنها في نسختين صحيحين لما أثبتناها . وحديث أنس هذا قال الشارح : « أخرجه البخاري بلفظ : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج حين زاغت الشمس فصلى الظهر . الحديث » .

(٥) في م « بالظهر » بدل « عن الصلاة » وهو مخالف لسائر الأصول ، ولجميع الروايات في هذا الحديث ، وإن كان المراد بهذه الصلاة الظهر ، كما هو واضح ، وكما ورد في حديث أبي سعيد عند البخاري بلفظ « أبردوا بالظهر » .

(٦) الحديث نسبة المجد بن تيمية في المنتقى لأحمد وأصحاب الكتب الستة . واظفر نيل الأوطار (١ : ٣٨٤) .

قال : المطابق في المعالم (١ : ١٢٨٠ - ١٢٩) : « معنى الإبراد في هذا =

[قال^(١)] : وفي الباب عن أبي سعيدٍ ، وأبي ذرٍّ ، وابنِ عمرَ ، والنخعيِّ ،
والقاسمِ بنِ صفوانَ عن أبيه^(٢) ، وأبي موسى ، وابنِ عباسٍ ، وأنسٍ .
[قال^(٣)] : ورؤيَ عن عمرَ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم في هذا ،
ولا يصح^(٤) .

قال أبو عيسى : حديثُ أبي هريرةَ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .
وقد اختار قومٌ من أهل العلم تأخيرَ صلاةِ الظهرِ في شدةِ الحرِّ .
وهو قولُ ابنِ المباركِ ، وأحمدَ ، وإسحاقَ .
قال^(٥) الشافعيُّ : إنَّما الإبرادُ بصلاةِ الظهرِ إذا كان مسجداً^(٦) يفتابُ

= الحديث انكسار شدة حر الظهيرة . وقال محمد بن كعب القرظي : نحن نكون في
السفر ، فإذا قامت الأقياء ، وهبت الأرواح قالوا : أبردم فالرواح . . . وقوله
عليه الصلاة والسلام : فيح جهنم ، معناه : سطوع حرها وانتشاره ، وأصله في
كلامهم : السعة والانتشار ، ومنه قولهم مكان أفيح ، أي واسع ، وأرض فيحاء ، أي
واسعة . ومعنى الكلام يحتمل وجهين : أحدهما : أن شدة الحر في الصيف من
وهج جهنم في الحقيقة ، وروى : إن الله تعالى أذن لجهنم في نسين ، نفس في الصيف
ونفس في الشتاء ، فأشد ما تجذونه من الحر في الصيف فهو من نفسها ، وأشد ماترونه
من البرد في الشتاء فهو منها . والوجه الآخر : أن هذا الكلام إنما خرج مخرج اللغيب
والتقريب ، أي كأنه نار جهنم ، فأحذروها واجتنبوا ضررها .

(١) الزيادة من م و ع و س .
(٢) أبوه هو صفوان بن خزيمة القرشي الزهري ، وحديثه نسبة ابن حجر في الإصابة (٣ :
٢٤٩) لأحمد والحاكم ، ونسبه الهيثمي في مجمع الزوائد (١ : ٣٠٦) للطبراني
في الكبير .

(٣) الزيادة من ح .
(٤) ما روى عن عمر ذكره الهيثمي في المجمع (١ : ٣٠٦) ونسبه إلى أبي بلي والبراز .
وقال : « فيه محمد بن الحسن بن زبالة ، نسب إلى وضع الحديث » .

(٥) في م و ه و ه و ه . وقال . . .

(٦) في م . للسجد . . .

أهله من البعد، فأما المصلّي وحده والذي يصلّي في مسجد قوميه : فالذي أحبُّ له أن لا يؤخّر الصلاة في شدة الحر^(١).

قال أبو عيسى : ومَعْنَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى تَأْخِيرِ الظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ هُوَ أَوْلَى وَأَشْبَهُ بِالِاتِّبَاعِ .

وأما ما ذهب إليه الشافعي أن الرخصة لمن ينتاب من البعد والاشقة^(٢) على الناس - : فإن في حديث أبي ذرٍّ ما يدلُّ على خلاف ما قال الشافعي .

قال أبو ذرٍّ : « كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَأَذَّنَ بِلَالٌ بِصَلَاةِ الظُّهْرِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا بِلَالُ أَبْرِدْ نَمَّ أَبْرِدْ » .

فلو كان الأمر على ما ذهب إليه الشافعي : لم يكن للإبرادِ في ذلك الوقت معنى ، لاجتماعهم في السفر ، وكانوا لا يحتاجون أن ينتابوا من البعد .

١٥٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَمِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ [الطيالسي^(٣)] :

قال : أنبأنا شعبة عن مهاجرِ أبي الحسن^(٤) عن زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ عن أبي ذرٍّ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ^(٥) فِي سَفَرٍ وَمَعَهُ بِلَالٌ ، فَأَرَادَ^(٦) ،

(١) انظر الأم للشافعي (١ : ٦٣) .

(٢) في ه و ك و ن « والاشقة » ، والمعنى فيهما واحد ، لأن قوله « والاشقة » معطوف على قوله « من ينتاب » .

(٣) أن زيادة من م و ع .

(٤) كتبت في ع « أبي الجيش » وهو خطأ ، ثم صححت فيها تصحيحاً غير واضح . ومهاجر هنا هو أبو الحسن التيمي الكوفي الصائغ مولد بني تيم الله ، وهو تابعي ثقة . ووقع اسمه في مسند الطيالسي في هذا الحديث (رقم ٤٤٥) « مهاجر بن الحسن » وهو خطأ .

(٥) كلمة « كان » سقطت من ع خطأ .

(٦) في س « فأراد بلال » ، وهذه الزيادة لم تذكر في سائر الأصول ، ولا في

مسند الطيالسي .

أَنْ يُقِيمَ ، فَقَالَ : أَبْرِدْ ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (١) : أَبْرِدْ فِي الظُّهْرِ ، قَالَ (٢) : حَتَّى رَأَيْنَا فِيهِ التَّلْوِلَ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ ، فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ (٣) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

١٢٠

باب

ما جاء في تعجيل العصر

١٥٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنهَا قَالَتْ : « صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ العَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا ، لَمْ يَظْهَرَ النَّيُّ مِنْ حُجْرَتِهَا (٤) » .

(١) في ع « فقال : أبرد » وفي م « فقال رسول الله : أبرد » .

(٢) كلمة « قال » لم تذكر في م .

(٣) الحديث رواه أيضا أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود .

(٤) الحديث رواه البخاري (٢ : ٢٠ من فتح الباري) والنسائي (١ : ٨٨) كلاهما عن

قتيبة بن سعيد بهذا الإسناد ، وقالوا فيه أيضا : « لم يظهر النى من حجرتها » .

ورواه أحمد في لسانه (٦ : ٣٧) عن سفيان بن عيينة عن الزهري ، وفيه :

« لم يظهر النى بعد » . ورواه البخاري (٢ : ٢٠) ومسلم (١ : ١٧٠)

وابن ماجه (١ : ١٢٠) من طريق ابن عيينة بنحوه . ورواه مسلم أيضا من طريق

== يونس عن الزهري ، وفيه : « لم يظهر النبي في حجرتها » . ورواه أحمد (٦ : ٢٠٤) عن وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والشمس واقمة في حجرتي » . ورواه مسلم كذلك من طريق وكيع . ورواه أحمد أيضاً (٦ : ٨٥) عن محمد بن مصعب عن الأوزاعي عن الزهري ، بلفظ : « يصلي العصر وإن الشمس لاطالمة في حجرتي » ، و (٦ : ١٩٩) عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري ، بلفظ : « يصلي العصر قبل أن تخرج الشمس من حجرتي طالمة » . ورواه البخاري أيضاً من طريق أنس بن عياض عن هشام عن أبيه بلفظ : « يصلي العصر والشمس لم تخرج من حجرتها » وقال البخاري : « وقال أبو أسامة عن هشام : من قرع حجرتها » .

ورواه مالك في الموطأ (١ : ١٩) عن الزهري عن هروة قال : « ولقد حدثتني طائفة زوج النبي صلى الله عليه وسلم : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي العصر والشمس في حجرتها قبل أن تظهر » ورواه البخاري (٢ : ٦٦) ومسلم (١ : ١٧٠) وأبو داود (١ : ١٥٨) من طريق مالك بهذا اللفظ .

ففي لفظ مالك عن الزهري : أن الشمس لم تظهر ، وفي لفظ الليث وابن عيينة ويونس عن الزهري : أن النبي لم يظهر .

قال الخطابي في العالم (١ : ١٣٠) شرحاً للفظ مالك : « معنى الظهور هونها للمعمود ، يقال : ظهرت على الشيء : إذا علوته ، ومنه قول الله تعالى : ومعارج عليها يظهرون . قلت . وحجرة عائشة ضيقة الرقعة ، والشمس تقامس عنها سريماً ، فلا يكون مصلياً العصر قبل أن تصعد الشمس عنها إلا وقد بكر بها » .

وقال البخاري بعد روايتي الليث وابن عيينة عن الزهري : « وقال مالك ويحيى بن سعيد وشعيب وابن أبي حفصة : والشمس قبل أن تظهر » .

قال الحافظ في الفتح (٢ : ٢٠ - ٢١) : « وقوله : لم يظهر النبي : أي في الموضع الذي كانت الشمس فيه ، وقد تقدم في أول المواقيت من طريق مالك عن الزهري بلفظ : والشمس في حجرتها قبل أن تظهر ، أي ترتفع . فهذا الظهور غير ذلك الظهور . وعصاه : أن المراد بظهور الشمس خروجها من الحجرة ، وبظهور النبي انبساطه في الحجرة ، وليس بين الروایتين اختلاف ، لأن انبساط النبي لا يكون إلا بعد خروج الشمس » . ثم قال « والمستفاد من هذا الحديث تعجيل صلاة العصر ==

[قال (١)]: وفي الباب عن أنس، وأبي أرؤي (٢)، وجابر، ورافع بن خديج.

[قال (٣)]: ويروى عن رافع أيضاً عن النبي صلى الله عليه وسلم في تأخير العصر، ولا يصح (٤).

قال أبو عيسى: حديث عائشة حديث حسن صحيح.

وهو الذي اختاره بعض [أهل العلم من (٥) أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، منهم: عمر، وعبد الله بن مسعود، وعائشة، وأنس، وغير واحد من التابعين: تمجيل (٦) صلاة العصر، وكرهوا تأخيرها (٧).
وبه يقول عبد الله بن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق.

= في أول وقتها، وهذا هو الذي فهمته عائشة، وكذا الراوي عنها عروة، واحتج به على عمر بن عبد العزيز في تأخيره صلاة العصر، كما تقدم.

(١) الزيادة من م و س. وفيه «قال أبو عيسى».

(٢) «أروي» بفتح الهمزة وإسكان الراء وفتح الواو.

(٣) الزيادة من م و ه و س.

(٤) في ه «ولا يصح هذا» وكلمة «هذا» ليست في سائر الأصول، وما أظنها ثابتة.

وهذا الذي ضعفه الترمذی نسبة الزيلعي في نصب الراية (١: ١٢٨) للدارقطني والبيهقي والبخاري في التاريخ الكبير، وتقل تضعيفه أيضا عن هؤلاء الثلاثة.

والحديث الصحيح عن رافع بن خديج مارواه أحد البخاري ومسلم قال: «كنه صلى العصر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نحر الجزور فقسّم عشر قسم، ثم تطبخ فنا كل لحمه نضيجا قبل مغيب الشمس» وانظر نيل الأوطار (١: ٣٩٢).

(٥) الزيادة من ح و ه و ه و ك.

(٦) في ح «في تمجيل» وفي ه «رأوا تمجيل».

(٧) في ح «تأخيره».

١٦٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ مِنَ الْعَلَاءِ
 بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: « أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فِي دَارِهِ بِالْبَصْرَةِ حِينَ أَنْصَرَفَ
 مِنَ الظُّمْرِ ، وَدَارُهُ بِمِحْنَبِ الْمَسْجِدِ ^(١) ، فَقَالَ : قَوْمُوا فَصَلُّوا الْعَصْرَ ، قَالَ : فَمَمْنَا
 فَصَلَّيْنَا ، فَلَمَّا أَنْصَرَفْنَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : تِلْكَ
 صَلَاةُ الْمُتَأَقِّقِ ، يَجْلِسُ يَرْتُقِبُ الشَّمْسَ ، حَتَّى إِذَا كَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ ^(٢)

(١) في م « تحت المسجد » وهو مخالف لسائر الأصول وسائر الروايات .

(٢) قال الخطابي في المعجم (١ : ١٣٠ - ١٣١) : « اختلفوا في تأويله على وجوه :
 فقال قائل : معناه مقارنة الشيطان لشمس عند دنوها للغروب ، على معنى ما روى : إن
 الشيطان يقارنها إذا طلعت ، فإذا ارتفعت فارقها ، فإذا استوت قارنها ، فإذا زالت
 فارقها ، فإذا دنت للغروب قارنها ، فإذا غربت فارقها . فخرت الصلاة في هذه
 الأوقات الثلاثة لذلك . وقيل : معنى قرن الشيطان : قوته ، من قولك : أنا مقرون
 لهذا الأمر ، أي مطبق له قوى عليه ، وذلك لأن الشيطان لما يقوى أمره في هذه
 الأوقات ، لأنه يسوّل لعبدة الشمس أن يسجدوا لها في هذه الأزمان الثلاثة .
 وقيل : قرنه حزه وأصحابه الذين يعبدون الشمس ، يقال : هؤلاء قرن ، أي نشء
 جاءوا بعد قرن مضى . وقيل : إن هذا تمثيل وتشبيه ، وذلك أن تأخير الصلاة
 إنما هو من تسويل الشيطان لهم ، وتزيينه ذلك في قلوبهم ، وذوات القرون إنما تتعالمج
 الأشياء وتدفعها بقرونها ، فكأنهم لما دافعوا الصلاة وأخروها عن أوقاتها بتسويل
 الشيطان لهم حتى اصفرت الشمس - : صار ذلك منه بمنزلة ما تتعالمج ذوات القرون
 بقرونها وتدفعه بأرواقها . وفيه وجه خامس ، قاله بعض أهل العلم ، وهو : أن
 الشيطان يقابل الشمس حين طلوعها ، وينتصب دونها ، حتى يكون طلوعها بين
 قرنيه ، وهما جانباً رأسه ، فيقلب سجود الكفار للشمس عبادة له . وقرنا الرأس
 فوداه وجانباه . »

وقال ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث (ص ١٥٤ - ١٥٦) في الرد على
 من أنكر الأحاديث التي فيها النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس لطلوعها بين قرني
 الشيطان : « فكفره لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصلي في الوقت الذي يسجد
 فيه عبدة الشمس للشمس ، وأعلمنا أن الشياطين حينئذ ، أو أن إبليس في ذلك الوقت
 في جهة مطلع الشمس ، فهم يسجدون له بسجودهم للشمس . ولم يرد بالقرن ما نصوره »

قَامَ فَتَقَرَّرَ أَرْبَعًا لَا يَدَّ كُرُّ اللَّهِ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا (١) .
قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

١٢١

باب

ما جاء في تأخير [صلاة (٢)] العصر

١٦١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْبَةَ عَنْ أَيُّوبَ

= في أشهرهم من قرون البقر وقرون النعام ، ولأنما القرن ههنا حرف الرأس ، والرأس قرنان ، أي جرفان وجانبان ، ولا أرى القرن الذي يطلع في ذلك الموضع سمي قرنا : إلا باسم موضعه ، كما تسمى العرب الشيء باسم ما كان له موضعاً أو سبباً ، فيقولون : رفع عقيرته ، يريدون صوته ، لأن رجلاً قطعت رجلاه واستغاث من أجلها ، فيقبل لمن رفع صوته : رفع عقيرته . ومثل هذا كثير في كلام العرب . وكذلك قوله في المشرق : من ههنا يطلع قرن الشيطان - : لا يريد به ما سبق إلى وعم السامع من قرون البقر ، وإنما يريد : من ههنا يطلع رأس الشيطان . . . والقرون أيضاً خصل الشعر ، كل خصلة قرن ، ولذلك قيل للروم : ذات القرون ، يراد أنهم يطولون الشعر . فأراد صلى الله عليه وسلم أن يعلمنا أن الشيطان في وقت طلوع الشمس وعند سجود عبادتها لها : مائل مع الشمس ، فالشمس تجري من قبل رأسه ، فأمرنا أن لا نمص في هذا الوقت الذي يكفر فيه هؤلاء ويصلون للشمس وللشيطان ؛ وهذا أمر متعب عنا ، لا نعلم منه إلا ما علمنا . والذي أخبرتك به شيء يحتمله التأويل . وما قاله ابن قتيبة واضح وصحيح .

(١) الحديث رواه أيضاً مسلم (١ : ١٧٣) عن يحيى بن أيوب ومحمد بن الصباح وقتيبة وعلي بن حجر : كلهم عن إسماعيل بن جعفر ، ورواه النسائي (١ : ٨٩) عن علي بن حجر وحده ، ورواه أيضاً مالك في الوطأ (١ : ٢٢١) عن العلاء بن عبد الرحمن ، ورواه أبو داود (١ : ١٥٩ - ١٦٠) من طريق مالك .

(٢) الزيادة من س و ه و ك .

عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة أنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أشدَّ تعجيباً لظهور منسكُم ، وأنتم أشدُّ تعجيباً للهِمَر منه » .

قال أبو عيسى : وقد روى هذا الحديث [عن إسماعيل بن عليّة ^(١)]

عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة نحوه .

١٦٢ — [ووجدت في كتابي : أخبرني علي بن حنبل عن إسماعيل

بن إبراهيم عن ابن جريج] .

١٦٣ — [وحدثنا بشر بن معاذ البصرى قال : حدثنا إسماعيل بن

عليّة عن ابن جريج بهذا الإسناد نحوه] .

[وهذا أصح ^(٢)] .

(١) الزيادة من ع . وفي نسخة جهامش م « عن ابن عليّة » .

(٢) هذه الزيادات ، من أول قوله « ووجدت في كتابي » : من ع . وهي زيادات جيدة زاد لنا بها إسنادهان لهذا الحديث .

وأراد الترمذى بكل هذا أن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بابن عليّة روى عنه هذا

الحديث من طريقين : أحدهما عن ابن جريج ، والآخر عن أيوب ، ورجح الترمذى

أن الأصح أن ابن عليّة رواه عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة .

وهذا الترجيح عندنا تحسباً لادليل عليه ، لأن علي بن حجر رواه عن ابن عليّة على

الوجهين كما ترى ، وعلى بن حجر ثقة حافظ متقن ، فلا نرميه بالوهم في روايته عن ابن

عليّة عن أيوب إلا للدليل صحيح قوى ، ولم يوجد .

وأما رواية بشر بن معاذ وغيره للحديث عن ابن عليّة عن ابن جريج : فإنما تكون

تأييداً لرواية ابن حجر الثانية ، ولإثباتنا لأن ابن جريج حافظ عن ابن عليّة من

الطريق الأخرى .

والحديث رواه أيضاً أحمد في المسند مرتين (٦ : ٢٨٩ و ٣١٠) عن إسماعيل

=

بن عليّة عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة .

١٢٢

باب

ما جاء في وقت المغرب

١٦٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ^(١) حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلْمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَتَوَارَتْ بِالْحِجَابِ^(٢) » .

[قَالَ^(٣)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ ، [وَالصَّنَابِجِيِّ^(٤)] ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ ، وَأَنْسٍ ، وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ، وَأَبِي أَيُّوبَ ، وَأُمِّ حَبِيبَةَ ، وَعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، [وَابْنِ عَبَّاسٍ^(٥)] .

= وهذان الإسنادان للحديث صحيحان . ولم أجده في شيء من الكتب الستة وغيرها إلا في الترمذی ومسنده أحمد .

(١) في نه « حدثنا قتيبة قال نا علي بن حجر نا حاتم بن إسماعيل » وزيادة « علي بن حجر » في الإسناد هنا خطأ ، ومخالفة لسائر الأصول .

(٢) الحديث رواه البخاري (٢ : ٣٦) عن المسكي بن إبراهيم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة قال : « كنا نصل مع النبي صلى الله عليه وسلم المغرب إذا توارت بالحجاب » هكذا رواه مختصراً ، وهو من ثلاثياته . أي التي يروها وبينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة شيوخ فقط . ورواه مسلم (١ : ١٧٦) عن قتيبة ، كرواية الترمذی هنا . ورواه أيضاً أحمد وأبو داود وابن ماجه .

(٣) الزيادة من م و س . وفي نه « قال أبو عيسى » .

(٤) الزيادة من ع ونسخة بهامش م . وهي زيادة جيدة ، لأن حديث الصنابجي رواه الطبراني في الكبير وزجاله ثقات ، كما نقل ذلك الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (١ : ٣١١) .

(٥) الزيادة من م وكتب فوقها « خ » علامة أنها نسخة ، وهي زيادة جيدة . لأن =

وحدِيثُ العباسِ قد رُوِيَ موقوفًا عنه ، وهو أصحُّ (١) .
 [والصَّنَائِحِيُّ لم يَسْمَعْ من النبيِّ صلى الله عليه وسلم . وهو صاحبُ
 أبي بكرٍ رضي الله عنه (٢)] .

قال أبو عيسى : حديثُ سَلَمَةَ بنِ الأَكْوَعِ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .
 وهو قولُ [أكثرِ (٣)] أهلِ العلمِ من أصحابِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم
 ومن بعدهم مِنَ القابِضِينَ : اختارُوا تمجيلَ صلاةِ المغربِ ، وكرهوا تأخيرَها ،
 حتَّى قال بعضُ أهلِ العلمِ : ليس لصلاةِ المغربِ إلاَّ وقتٌ واحدٌ ، وذَهَبُوا
 إلى حديثِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم حيثُ صلى به جبريلُ (٤) .
 وهو قولُ ابنِ المباركِ ، وللشافعيِّ .

- == حديث ابن عباس في المواقيت مضمي برقم (١٤٩) وفيه « ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس » وفيه في المرة الثانية « ثم صلى المغرب لوقته الأول » .
- (١) حديث العباس رواه ابن ماجه (١ : ١٢١) عن محمد بن يحيى عن إبراهيم بن موسى عن عباد بن العوام عن عمر بن إبراهيم عن قتادة عن الحسن عن الأحنف بن قيس عن العباس بن عبد المطلب مرفوعا : « لا تزال أمتي على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب حتى تشتبك النجوم » . ونقل شارحه السندي عن الزوائد أنه قال : « لإسناده حسن » . وقال ابن ماجه : سمعت محمد بن يحيى يقول : اضطرب الناس في هذا الحديث بيننا . فذهبت أنا وأبو بكر الأعمش إلى العوام بن عباد بن العوام ، فأخرج إلينا أصل أبيه ، فإذا الحديث فيه .
- (٢) الزيادة من ع . وقد مضى الكلام على الصنائحي في الباب (رقم ٢ من ٧ - ٨) .
- (٣) الزيادة من ع و ه و ك .
- (٤) كما مضى في حديث ابن عباس (رقم ١٤٩) .
- (٤٠ - سنن الترمذي - ١)

١٢٣

باب

ما جاء في وقت صلاة العشاء الآخرة

١٦٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَّازِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَابِتٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ : « أَنَا أَعْلَمُ النَّاسِ بِوَقْتِ هَذِهِ الصَّلَاةِ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِهَا لِسُقُوطِ الْقَمَرِ لِمَالِدَةَ ^(١) » .

١٦٦ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ أُبَيَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ ^(٢) .

قال أبو عيسى : رَوَى ^(٣) هَذَا الْحَدِيثَ هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ . وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ « هُشَيْمٌ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَابِتٍ » . وَحَدِيثُ أَبِي عَوَانَةَ أَصَحُّ هَذَا ، لِأَنَّ يَزِيدَ بْنَ هُرُونَ رَوَى مِنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ نَحْوَ رِوَايَةِ أَبِي عَوَانَةَ ^(٤) .

(١) سبأني السلام على الحديث في آخر الباب .

(٢) هذا الإسناد مؤخر في م و س في آخر الباب ، ونكاته هنا ألب ، وهو الذي في سائر الأصول .

(٣) في س « وروى » .

(٤) قال القاضي أبو بكر بن العربي في العارضة (١ : ٢٧٧) : « حديث النعمان حديث صحيح ، وإن لم يخرج الإمامان ، فإن أبا داود أخرجه عن مسدد ، والترمذي عن =

= ابن أبي الشوارب ، كلاهما عن أبي عوانة عن أبي بشر جعفر بن أبي وحشية عن بشير بن ثابت عن حبيب بن سالم . فأما حبيب بن سالم مولى النعمان بن بشير : فقال أبو حاتم هو ثقة ، وأما بشير بن ثابت . فقال يحيى بن معين : لأنه ثقة . فلا كلام فيمن دونهما ، وإن كان هشيم قد رواه عن أبي بشر عن حبيب بن سالم بإسقاط بشير ، وما ذكرناه أصح ، وكذلك رواه شعبة وغيره . وخطأ من أخطأ في الحديث لا يخرج عن الصحة .
والحديث رواه أحمد (٤ : ٢٧٤) عن عفان ومريج ، ورواه الدارمي (١ : ٢٧٥) عن يحيى بن حماد ، ورواه أبو داود (١ : ١٦١) عن مسدد ، ورواه النسائي (١ : ٩٢) عن عثمان بن عبد الله عن عفان ، ورواه الحاكم (١ : ١٩٤ - ١٩٥) من طريق أبي النعمان محمد بن الفضل ، ورواه البيهقي (١ : ٤٤٨ - ٤٤٩) من طريق مسدد : كلهم عن أبي عوانة بهذا الإسناد ونحوه .

ورواه أحمد (٤ : ٢٧٢) عن يزيد بن هرون ، والحاكم (١ : ١٩٤) من طريق يزيد بن هرون عن شعبة عن أبي بشر ، نحو رواية أبي عوانة .

ورواه أيضا أحمد (٤ : ٢٧٠) وأبو داود الطيالسي (رقم ٧٩٧) كلاهما عن هشيم ، ورواه الحاكم (١ : ١٩٤) من طريق عمرو بن عون عن هشيم : عن أبي بشر عن حبيب بن سالم ، ولم يذكر في الإسناد « بشير بن ثابت » .

قال الحاكم : « تابعه رقية بن مصقلة عن أبي بشر . هكذا اتفق رقية وهشيم على رواية هذا الحديث عن أبي بشر عن حبيب بن سالم ، وهو إسناد صحيح . وخالفهما شعبة وأبو عوانة ، فقالا : عن أبي بشر عن بشير بن ثابت عن حبيب بن سالم » .

ورقية بن مصقلة الذي أشار الحاكم إلى روايته : ثقة . و « رقية » بالراء والقاف واللام ، ويقال فيه « مقلة » بالسين المهملة بدل الصاد .

وروايته عند النسائي (١ : ٩٢) عن محمد بن قدامة عن جرير بن عبد الحميد عن رقية .

فقد اختلفت الرواية عن أبي بشر كما ترى ، فبعضهم رواه عنه عن حبيب بن سالم مباشرة ، وبعضهم رواه عنه عن بشير بن ثابت عن حبيب . وقد رجح الترمذي وتابعه ابن العربي رواية من زاد « عن بشير بن ثابت » وصرح ابن العربي بأن هشيم أخطأ في روايته ، ولكن متابعة رقية بن مصقلة له تبعه احتمال الخطأ ، والظاهر أن أبا بشر سمعه من حبيب وسمعه من بشير بن ثابت عن حبيب ، فكان يرويه مرة مكثرا =

= ومرة هكذا ، كما نراه كثيراً في صنيع الرواة ، والإستاد صحيح في الحالين .
ثم إن في الحديث شيئاً من الاختصار هنا عند الترمذی ، فإن في سائر الروايات
ذكر بيان « هذه الصلاة » أنها « صلاة العشاء الآخرة » وإن كان ذلك مفهوماً فيه
من عنوان الباب .

وأيضاً فإن شعبة كان يشك في الليلة التي حكاهما الثعمان فيقول : « كان يصلها
مقدار ما يقرب القمر ليلة ثالثة أو رابعة » . هذا لفظ روايته في مسند أحمد ، ونحوه في
المستدرک ، وصرح بأن الشك من شعبة .

والروايات الأخرى كلها ليس فيها هذا الشك ، فالصحيح أن الوقت الليلة الثالثة .
والمراد بقوله « السقوط القمر لثالثة » : وقت مغيب القمر في الليلة الثالثة من الشهر .
وقد استدلل بعض علماء الشافعية بهذا الحديث على استحباب تعجيل العشاء ،
(انظر المجموع للنووي) (٣ : ٥٥ - ٥٨) وتفهيم ابن التركاني في الجوهر النقي
(١ : ٤٥٠) فقال : « إن القمر في الليلة الثالثة يسقط بعد مضي ساعتين ونصف
ساعة ونصف سبع ساعة من ساعات تلك الليلة الجزأة على ثمان عشرة ساعة ، والشفق
الأحمر ينشب قبل ذلك بزمن كثير ، فليس في ذلك دليل على التعديل عند الشافعية
ومن يقول بقولهم » .

وقد يظهر هذا النقد صحيحاً دقيقاً في بادي الرأي ، وهو صحيح من جهة أن
الحديث لا يدل على تعجيل العشاء ، وخطأ من جهة حساب غروب القمر ، فعمل
ابن التركاني راقب غروب القمر في ليلة ثالثة من بعض الشهور ، ثم ظن أن موعد غروبه
متحد في كل ليلة ثالثة من كل شهر .

وليس الأمر كذلك ، كما يظهر لك من الجدول الآتي لوقت غروب القمر في الليلة
الثالثة من كل شهر من شهور العام الهجري الحاضر ، وهو عام ١٣٤٥ هـ وقد استخرجناه
من التقويم الرسمي للحكومة المصرية ، المسمى « نتيحة الحب » وقد ذكرنا فيه وقت
العشاء ووقت الفجر ووقت غروب القمر ، بالساعة التي تسمى في اصطلاح أهل المصر
الحاضر الساعة العربية ، بتقسيم اليوم واللييلة إلى ٢٤ ساعة ، واحتساب مبدئها من
غروب الشمس .

ومنه يظهر خطأ ابن التركاني ، فإنك إذا قسمت الوقت بين غروب الشمس وبين
طالع الفجر إلى اثني عشر قسماً سماها ابن التركاني ساعات - وجدت أن القمر يقرب
في بعض الأيام الثالثة قبل الوقت الذي ذكر ، وفي بعض الأيام بعده .

== ومنه يظهر أيضا أن النعمان بن بشير لم يستقر أوقات صلاة النبي صلى الله عليه وسلم العشاء استقراء تاما ، ولعله صلاها في بعض المرات في ذلك الوقت ، فظن النعمان أن هذا الوقت يوافق غروب القمر لثلاثة دائما .

ومما يؤيد ذلك أن رسول الله لم يكن يلتزم وقتاً معيناً في صلاتها ، كما قال جابر بن عبد الله في ذكر أوقات صلاة النبي صلى الله عليه وسلم : « والعشاء أحيانا يؤخرها وأحيانا يسجل : إذا رأيتم اجتمعوا عجل ، وإذا رأيتم أبطئوا أخر » . وهو حديث صحيح رواه أحمد والبخارى ومسلم وأبو داود والنسائي .

وها هو الجدول الذى وعدنا به فيما مضى ، ولقد رجعت أيضاً إلى تقاويم لسنين أخرى غير هذه السنة ، فوجدت أن ما ذكرته من اختلاف وقت غروب القمر صحيح ، ولولا خشية الإطالة لذكرت في الجدول بضع سنين .

جدول أوقات غروب القمر

في الليالى الثالثة من شهور سنة ١٣٤٥

بحساب مدينة القاهرة المعزية

اليوم	العشاء		الفجر		غروب القمر	
	ق	س	ق	س	ق	س
الثلاثاء ٣ محرم ١٦ يوليو سنة ١٩٢٦	١	٢٢	٨	٢١	١	٥٧
الأربعاء ٣ صفر ١١ أغسطس	١	٢٥	٩	٣	١	٢٥
الجمعة ٣ ربيع الأول ١٠ سبتمبر	١	١٩	١٠		١	٣٣
الأحد ٣ ربيع الثانى ١٠ أكتوبر	١	١٧	١٠	٥٦	١	٤٧
الاثنين ٣ جمادى الأولى ٨ نوفمبر	١	١٩	١١	٤٢	١	٣١
الأربعاء ٣ جمادى الثانية ٨ ديسمبر	١	٢٣	١٢	١١	٢	٦
الجمعة ٣ رجب ٧ يناير سنة ١٩٢٧	١	٢٣	١٢	١٠	٢	٥١
السبت ٣ شعبان ٥ فبراير	١	١٩	١١	٤٠	٢	٢٤
الاثنين ٣ رمضان ٧ مارس	١	١٧	١٠	٥٢	٣	٤
الثلاثاء ٣ شوال ٥ أبريل	١	١٩	٩	٥٦	٢	٣٩
الخميس ٣ ذى القعدة ٥ مايو	١	٢٥	٨	٥٩	٣	٢١
الجمعة ٣ ذى الحجة ٣ يونيو	١	٢٢	٨	١٨	== ٢	٤٦

١٢٤

باب

ما جاء في تأخير صلاة العشاء الآخرة

١٦٧ - حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سَعِيدِ
الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ (١) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « تَوَلَّأَ أَنْ أَشُقَّ

== تنبيه : هذا البحث كتبه في سنة ١٣٤٥ في شرحي على كتاب المتحقق لابن
الجوزي ، ولكنه لم يطبع ، ولذلك نقلته هنا .

وزيادة في تأييد ماقلته أنقل جدولاً آخر بهذه المواقيت عن السنة الحاضرة
سنة ١٣٥٦ :

اليوم		العشاء		العجس		غروب القمر	
س	ق	س	ق	س	ق	س	ق
الثلاثاء	٣ محرم ١٦ مارس سنة ١٩٣٧	١	١٧	١٠	٣٥	٣	٣
الأربعاء	٣ صفر ١٤ أبريل	١	٢٠	٩	٣٨	٢	٤٥
الخميس	٣ ربيع الأول ١٣ مايو	١	٢٧	٨	٤٥	٢	١٧
السبت	٣ ربيع الثاني ١٢ يونية	١	٣٤	٨	١١	٢	٣٠
الأحد	٣ جادى الأولى ١١ يوليو	١	٣٢	٨	١٩	١	٤٢
الثلاثاء	٣ جادى الثانية ١٠ أغسطس	١	٢٥	٩	١	١	٣٩
الأربعاء	٣ رجب ٨ سبتمبر	١	١٩	٩	٥٦	١	١٦
الجمعة	٣ شعبان ٨ أكتوبر	١	١٧	١٠	٥٢	١	٤١
السبت	٣ رمضان ٦ نوفمبر	١	١٩	١١	٣٩	١	٣٣
الاثنين	٣ شوال ٦ ديسمبر	١	٢٣	١٢	١٠	٢	٩
الأربعاء	٣ ذى القعدة ٥ يناير سنة ١٩٣٨	١	٢٣	١٢	١٢	٢	٣٣
الخميس	٣ ذى الحجة ٣ فبراير	١	٢٠	١١	٤٣	١	٥٥

(١) في ج « رسول الله » .

عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُؤَخَّرُوا الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ أَوْ نِصْفِهِ (١) .

(١) في نه « أو إلى نصفه » . والحديث رواه أحمد في المسند (رقم ٧٤٠٦ و ٩٥٨٩ و ٩٥٩٠ ج ٢ ص ٢٥٠ و ٤٣٣) . من طريق سعيد الله عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة . ورواه أيضاً ابن ماجه (١ : ١٢٦) من طريق عبيد الله عن سعيد عن أبي هريرة . وفي هذه الروايات الشك في ثلث الليل أو نصفه . ورواه الحاكم (١ : ١٤٦) من طريق عبد الرحمن السراج عن سعيد بن أبي هريرة ، وفيه « إلى نصف الليل » بغير شك .

ورواه أحمد أيضاً بإسناد آخر (رقم ١٠٠٦٢٦ ج ٢ ص ٥٠٩) قال : حدثنا ابن أبي عمير عن محمد بن إسحاق عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عطاء مولى أم صبية - قال أحمد : وقال يعقوب : صبية ، وهو الصواب - عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ، ولأخرت صلاة العشاء الآخرة إلى ثلث الليل الأول» فإنه إذا مضى ثلث الليل الأول هبط إلى السماء الدنيا إلى طلوع الفجر ، يقول قائل : ألا داع يجاب له ، ألا سائل يعطيه ، ألا مذهب يستغفر فيغفر له .

و « صبية » بضم الصاد المهملة وفتح الباء الموحدة ، وهو الصواب ، ومن قال « أم صبية » فقد أخطأ وصحح .

وسعيد بن أبي سعيد المقبري سمع من أبي هريرة . ومن غيره من الصحابة ، فلا يبعد أن يكون سمع هذا الحديث من أبي هريرة ومن عطاء مولى أم صبية عن أبي هريرة ، وقد يكون أرسله عن أبي هريرة ولم يسمه منه ، والأمر قريب بكل حال ، لأن عطاء مولى أم صبية ثقة .

ويظهر من هذه الروايات أن الشك في ثلث الليل أو نصفه إنما هو من سعيد المقبري أو من الرواة عنه .

وقد رواه أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة بلفظ « إلى ثلث الليل » من غير شك . قال أحمد في المسند (رقم ٧٥٠٤ ج ٢ ص ٢٥٨ - ٢٥٩) : « حدثنا أبو عبيدة الحداد ، كوفي ثقة ، عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم عند كل صلاة بوضوء ، أو مع كل وضوء سواك ، ولأخرت عشاء الآخرة إلى ثلث الليل » وهذا بإسناد صحيح .

[قال^(١)] : وفي الباب عن جابر بن سمرّة ، وجابر بن عبد الله ،
وَأبي بَرْزَةَ ، وابنِ عباسٍ ، وأبي سعيدٍ [الخدري^(٢)] ، وزيد بن خالد ،
وَأبنِ عمرَ .

قال أبو عيسى : حديثُ أبي هريرة حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .
وهو الذي أَخْبَرَهُ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَالْقَابِلِينَ [وغيرهم^(٣)] : رأوا^(٤) : تأخيرَ صلاةِ^(٥) العشاءِ الآخرةِ .
وبه يقولُ أحمدُ ، وإسحقُ .

١٢٥

باب

مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّوْمِ قَبْلَ الْمَشَاءِ وَالسَّمْرِ بَعْدَهَا

١٦٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا عَوْفٌ^(١) .

(١) الزيادة من م و س .

(٢) الزيادة من ه و ك .

(٣) الزيادة من م .

(٤) كلمة « رأوا » لم تذكر في م .

(٥) كلمة « صلاة » لم تذكر في ح .

(٦) في ح « عون » وهو خطأ . وإنما هو « عوف » بالناء في آخره ، وهو

ابن أبي جيلة - يفتح الجيم - المروفي في الأعرابي .

قال أحدٌ : وحدثنا عبادُ [بنُ عبادٍ ^(١)] [هو المهلبُ ^(٢)] وإسماعيلُ بنُ
 عليّةَ : جميعاً عن عوفٍ ^(٣) عن سيارِ بنِ سلامةَ [هو أبو المنهالِ الرّياحِي ^(٤)]
 عن أبي بَرزَةَ ^(٥) قال : « كان النهيُ صلى الله عليه وسلم : بِسَكْرَةِ النَّوْمِ
 قَبْلَ الْعِشَاءِ ^(٦) وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا ^(٧) » .

- (١) الزيادة من م و ح و ه و ح .
 (٢) الزيادة من ح و ه و ك ، وفي س « وللهي » بواو العطف ، وهو خطأ .
 وهو عباد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة الأزدي الديلمي ، بالسين المهملة
 والناء المثناة المفتوحتين .
 (٣) في ه و ك « عون » . وقال ك : « كذا في النسخ المطبوعة بالنون ، والظاهر
 أنه تصحيف من السكتاب ، والصحيح : عوف ، بإلقاء ، وهو ابن أبي جبلة الأعرابي ،
 وأمه أعلم ، ومقصود الترمذي بهذا : أن لأحد بن منيع ثلاثة شيوخ : هشيم ، وعباد
 بن عباد ، وإسماعيل بن عليّة : فروى هشيم هذا الحديث عن عوف بلفظ : أخبرنا ،
 ورواه عباد بن عباد وإسماعيل بن عليّة عن عوف بلفظ : عن » .
 (٤) الزيادة من م و س و « سيار » بفتح السين المهملة وتشديد الباء المثناة التحتيّة و
 « الرياحي » بكسر الراء وتخفيف الباء المثناة التحتيّة وكسر الحاء المهملة والذي يفهم
 من كلام الذهبي في المتعبه (ص ٢١٣) أنه نسبة إلى « رياح بن يربوع ، بطن من تميم » .
 (٥) « برزة » بفتح الباء الموحدة وإسكان الراء وفتح الزاي . وأبو برزة اسمه : فضلة
 بن عبيد الأسدي ، وهو صحابي معروف ، و « فضلة » بفتح اللون وإسكات الضاد
 المعجمة ، و « عبيد » بالتصغير .
 (٦) في ح « قبل صلاة العشاء » .
 (٧) الحديث رواه أحد (٤ : ٤٢٣) قاله : « حدثنا محمد بن جعفر ثنا عوف عن أبي
 المنهال قال : قال لي أبي : انطلق لي أبي برزة الأسدي ، فانطلقت معه حتى دخلنا
 عليه في داره ، وهو قاعد في ظل علو من قصب ، فجلسنا إليه في يوم شديد الحر ،
 فسأله أبي : حدثني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلّي المكتوبة ؟ قال :
 كان يصلّي المغرب التي تدعوها الأولى حين تدحض الشمس ، وكان يصلّي المصير ثم
 يرجع أحدنا إلى رحله في أقصى المدينة والشمس حية ، قال : ونسبت ما قال في المغرب
 قال : وكان يستحب أن يؤخر العشاء التي تدعوها القصة ، قال : وكان يكره »

[قال ^(١)] وفي الباب عن عائشة ، وعبد الله بن مسعود ، وأنس .
قال أبو عيسى : حديثُ أبي بَرزَةَ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .
وقد كَرِهَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ النَّوْمَ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ^(٢)] والحديثُ
بعدها ^(٣)] ورخصَ في ذلكَ بعضهم .
وقال ^(٤) عبدُ اللَّهِ بنُ المباركِ : أَكْثَرُ الْأَحَادِيثِ عَلَى الْكِرَاهِيَةِ ^(٥) .
ورخصَ بعضهم في النومِ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ^(٦) في رمضانَ .
[وسَيَّارُ بنُ سلامةَ : هو أَبُو الْفَهَّالِ الرَّيَّاحِيُّ ^(٧)] .

== النوم قبلها والحديث بعدها ، قال : وكان يتفعل من صلاة الغداة حين يعرف أحدنا جلسه ، وكان يقرأ بالستين إلى المائة . ورواه أيضاً (٤ : ٤٢٥) عن حجاج عن شعبة عن سيار ، وقال فيه : « وكان يقرأ فيها مابين الستين إلى المائة ، قال سيار : لأدرى في إحدى الركعتين أو في كليهما » .
ولم يرو الترمذی في كتابه من هذا الحديث إلا القطعة التي هنا ، اختصره اختصاراً ، ورواه أحمد أيضاً (٤ : ٤٢٠ و ٤٢٤) مطولاً ، و (٤٢١ و ٤٢٣) مختصراً ، ورواه الطيالسي عن شعبة (رقم ٩٢٠) مطولاً ، ورواه البخاري (٢ : ٥٩ - ٦٠ و ٢٠٩) ومسلم (١ : ١٧٨ - ١٧٩) والدارمي (١ : ٢٩٧ - ٢٩٨) وأبو داود (١ : ١٥٥) والنسائي (١ : ٩١ و ٩٢) مطولاً ، ورواه أيضاً البخاري (٢ : ٤١) وابن ماجه (١ : ١٢٣) ومحمد بن نصر الروزي في قيام الليل (ص ٤٥) مختصراً ، وروى النسائي (١ : ١٥١) قطعة منه ، وابن ماجه (١ : ١١٩ و ١٤١) قطعتين منه .

- (١) الزيادة من م و ع و ب ، وفي نه « قال أبو عيسى » .
- (٢) في نه « العشاء الآخرة » .
- (٣) الزيادة من ع و ب و س ونسخة بهامش م .
- (٤) في نه « قال » وهو غير جيد .
- (٥) وضع طيب في م علامة الصحة « صح » . وفي هـ و ك « الكراهة » .
- (٦) في نه « العشاء الآخرة » .
- (٧) الزيادة من ع وهي مناسبة عنده ، لأنه لم يذكر ذلك في أثناء الإسناد .

١٢٦

باب

ما جاء من الرخصة في السَّمرِ بعد العشاء

١٦٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو معاويةَ عن الأعمشِ عن إبراهيمَ عن علقمةَ عن عمرَ بن الخطاب قال : « كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يَسْمُرُ مع أبي بَكْرٍ في الأمرِ من أمرِ المُسلمينَ وأنا مَعَهُمَا » .
وفي الباب عن عيد الله بن عمرو^(١) ، وأوسِ بنِ حذيفةَ ، [وعمرانِ بنِ حصينِ^(٢)] .

قال أبو عيسى : حديثُ عمرَ حديثٌ حسنٌ .

وقد رَوَى هذا الحديثَ الحسنُ بنُ عُبَيْدِ اللهِ عن إبراهيمَ عن علقمةَ عن رجلٍ [من^(٣)] جُمُعِيٍّ^(٤) يقال له « قَيْسٌ » أو « ابنُ قَيْسٍ » عن عمرَ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم : هذا الحديثُ في قصةٍ طويلةٍ^(٥) .

(١) هذا هو الصواب ، وحديث عبد الله بن عمرو نسبة الشارح إلى أبي داود وصحيح

ابن خزيمة ، وفي س و ه « عبد الله بن عمر » وهو خطأ .

(٢) الزيادة من م و ح و ه و ه و ه .

(٣) كلمة « من » لم تذكر في ع .

(٤) في م « جمع » .

(٥) في ح و م « عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ، وفي الحديث قصة طويلة » .

ثم إن من أول قوله « وقد روى هذا الحديث الحسن » إلى هنا : مقدم في م و س

قبل قوله « وفي الباب » وما هنا هو الذي في باقي الأصول ، وهو أجود وأنب

في ترتيب الكلام .

== والحديث نصه الشوكاني (١ : ٤١٧) للنسائي ورواه محمد بن نصر المزوزي ، في قيام الليل (ص ٤٦) : « حدثنا أبو معاوية حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عمر بن الخطاب قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال يسمر عند أبي بكر الليلة كذلك في الأمر من أمور المسلمين ، وإنه سمر عنده ذات ليلة وأنا معه . وذكر الحديث » .

ورواه أحمد في المسند مطولا (رقم ١٧٥ ج ١ ص ١٥) قال : « حدثنا أبو معاوية حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال : جاء رجل إلى عمر بن الخطاب وهو يعرفه قال [أبو] معاوية : وحدثنا الأعمش عن خيثمة عن قيس بن مروان : أنه أتى عمر بن الخطاب فقال : جئت يا أمير المؤمنين من الكوفة ، وتركت بها رجلا يعلى المصاحف من ظهر قلبه ، فغضب وانفخ ، حتى كاد يملا ما بين شعبي الرجل ! فقال : ومن هو ويحك ؟ قال : عبد الله بن مسعود ، فما زال يطقأ ويسرى عنه الغضب ، حتى طاد إلى حاله التي كان عليها ، ثم قال : ويحك ! والله ما أعلمه بقى من الناس أحد هو أحق بذلك منه ، وسأحدثك عن ذلك : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال يسمر عند أبي بكر بن عبد الله بن الخطاب ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال يسمر عنده ذات ليلة وأنا معه ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وخرجنا معه ، فإذا رجل قائم يصلي في المسجد فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يستمع قراءته ، فلما كدنا أن نعرفه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من سره أن يقرأ القرآن رطبا كما أنزل فيقرأه على قراءة ابن أم عبد ، قال : ثم جاس الرجل يدعو فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول له : سل تعطه ، سل تعطه ، فقال عمر بن الخطاب عنه . قلت : والله لأغدوَنَّ إليه فلا يبشره ، قال : فغدوت إليه لأبشره ، فوجدت أبا بكر بن عبد الله بن الخطاب قد سبقني إليه فبشره ، والله ما سبقته إلى خير قط إلا وسبقني إليه » .

ورواه أيضاً ابن أبي داود في كتاب المصاحف (ص ١٣٧) من طريق أحمد بن سنان ، ورواه البيهقي (١ : ٤٥٢) من طريق أحمد بن عبد الجبار : كلاهما عن أبي معاوية ، ولكن لم يذكر البيهقي رواية الأعمش عن خيثمة ، وإنما أشار إليها تعليقا .

تنبيه : جاءت كلمة « الرجل » في المسند وكتاب المصاحف والبيهقي « الرجل » بالميم ، وهو تصحيف ، وصوابه بالحاء المهملة الساكنة .

وروى البيهقي قطعة من أوله (١ : ٤٥٣) من طريق أبي نعيم عن الأعمش ==

== عن إبراهيم عن علقمة ، ثم قال : « وفي آخره : قال محمد بن الطائر للأعمش : أليس قال خيثمة إن اسم الرجل قيس بن مروان ؟ قال : نعم » .

وهذان الإسنادان للحديث - إسناد إبراهيم عن علقمة ، وإسناد خيثمة عن قيس بن مروان ، كلاهما عن عمر - : إسنادان صحيحان . وسنتكلم على إسناد علقمة قريباً .
وأما الإسناد الآخر : فإن خيثمة هو ابن عبد الرحمن بن أبي سبرة ، ثقة من ضمير خلاف ، قال العجل : « كوفي تابعي ثقة ، وكان رجلاً صالحاً ، وكان سخيلاً ، ولم ينج من فتنه ابن الأشت إلا هو وإبراهيم النخعي » . وقيس بن مروان ، وهو قيس بن أبي قيس الجعفي : تابعي ثقة ، ذكره ابن حبان في الثقات .

وأما إسناد إبراهيم عن علقمة : فقد أشار الترمذي إلى تعليقه بأن علقمة لم يسمعه من عمر ، وإنما رواه « عن رجل من جمعي يقال له قيس أو ابن قيس عن عمر » ونسب ذلك لرواية الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم عن علقمة .

وقد أخطأ الترمذي في هذا في موضعين ، أحدهما : أن الحسن بن عبيد الله إنما رواه عن إبراهيم عن علقمة عن القرئع - بفتح القاف وإسكان الراء وفتح التاء الثلاثة وآخره عين مهملة - عن قيس أو ابن قيس عن عمر ، وثانيهما : أنه لم يذكر في روايته قصة السمر . وهذا نص رواية الحسن بن عبيد الله :

قال أحمد في المسند (رقم ٢٦٥ ج ١ ص ٣٨) : « حدثنا عفان حدثنا عبد الواحد بن زياد حدثنا الحسن بن عبيد الله حدثنا إبراهيم عن علقمة عن القرئع عن قيس أو ابن قيس ، رجل من جمعي ، عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : مر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا معه وأبو بكر رضى الله عنه على عبد الله بن مسعود وهو يقرأ ، فقام فسمع قراءته ، ثم ركب عبد الله وسجد ، قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سل تعطه ، سل تعطه . قال : ثم مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : من سره أن يقرأ القرآن غصاً كما أنزل فليقرأه من ابن أم عبد . قال : فأدخلت إلى عبد الله بن مسعود لأبشره بما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فلما ضربت الباب ، أو قال : لما سمع صوتي قال : ما جاء بك هذه الساعة ؟ قلت : جئت لأبشرك بما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : قد سبقك أبو بكر رضى الله عنه . قلت : إن يفعل فإنه سبق بالخيرات ، ما سبقنا خيراً قط إلا سبقنا إليها أبو بكر » .

وقد أشار البيهقي إلى ذلك (١ : ٤٥٣) فقال : « وهذا الحديث لم يسمعه علقمة ==

وقد اختلف أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين
ومن بعدهم في السَّمَرِ بعد [صلاة^(١)] العشاء الآخرة: فسكروه قومٌ منهم السمرَ
بعد صلاة العشاء، ورخصَ بعضهم إذا كان في مَتَعَى العلم وما لا بُدَّ منه^(٢)
من الحوائج. وأكثُرُ الحديث على الرخصة.

= من قيس عن عمر، إنما رواه عن الفرهم عن قيس عن عمر، ثم أسنده من طريق
عفان عن عبد الواحد بن زياد، فذكر أوله ثم قال: «فذكر القصة بعنايه، إلا أنه لم
يذكر قصة السمر».

وأخطأ الحافظ ابن التركمان في تعقبه على البيهقي هنا إذ قال: «عائمة سمع من عمر
حديث «الأعمال بالنيات» خرجه الجماعة من روايته عنه، فيجعل على أنه سمع منه حديث
الصمر بلا واسطة مرة وبواسطة مرة أخرى، ويدل على ذلك أن الترمذی خرج
الحديث من طريق عائمة عن عمر وحسنه، فدل على أنه متصل عنده»: فإن عائمة
راوى هذا الحديث: هو عائمة بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي الكوفي، وأما
عائمة راوى حديث «الأعمال بالنيات» فهو عائمة بن وقاص بن عاصم الأبني، وكلاهما
من الحضرمين الذين ولدوا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وعائمة بن قيس اختلفوا
في تاريخ وفاته ما بين سنتي ٦١ و ٧٣ ومات وله ٩٠ سنة، وقد سمع من عمر ومن
غيره من كبار الصحابة، ويحتمل - كما قال ابن التركمان - أن يكون سمع هذا الحديث
من عمر مباشرة وسمعه عنه بواسطة. والإسناد صحيح بكل حال.

والحسن بن عبيد الله - الذي روى الزيادة في الإسناد - كوفي ثقة، وسب
البخاري الاضطراب إلى عامة رواياته، وعلى كل الأحوال فإن الأعمش أوثق منه وأحفظ
فلا يمل ما يرويه الأعمش بما يرويه الحسن، وقال الحافظ في التمهيد: «ضعفه الدارقطني
بالنسبة للأعمش، فقال في الملل بعد أن ذكر حديثنا للحسن خالفه فيه الأعمش»: الحسن
ليس بالقوي، ولا يقاس بالأعمش».

وقد روى الحاكم من هذا الحديث قوله: «من أحب أن يقرأ القرآن غصا كما أنزل
فليقرأه على قراءة ابن أم عبد» من طريق سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن عائمة
عن عمر (٣: ٣١٨) وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

(١) الزيادة من ج.

(٢) كلمة «منه» لم تذكر في ج و هـ.

وقد رُوِيَ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَا تَمْرَ إِلَّا أُصَلِّ »
 أَوْ مُسَافِرٍ (١) .

١٢٧

باب

ما جاء في الوقت الأول من الفضل

١٧٠ - حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى
 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو الْعُمَرِيِّ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَقَّامٍ عَنْ عَمَّتِهِ أُمِّ فَرْوَةَ، وَكَانَتْ

(١) رواه أحمد في المسند (رقم ٣٦٠٣ ج ١ ص ٣٧٩) عن جرير عن منصور عن خيثة
 عن رجل من قومه عن عبد الله بن مسعود ، بلفظ : « لا يمر بعد الصلاة ، يعني للمشاء
 الآخرة ، إلا لأحد رجلين : مصلا أو مسافرا » . ورواه أيضا عن يحيى عن سفيان عن
 منصور مختصراً (رقم ٤٢٤٤ ج ١ ص ٤٤٤) ورواه عن عفان وعن محمد بن جعفر :
 كلاهما عن شعبة عن منصور عن خيثة عن عبد الله مرفوعاً (رقم ٣٩١٧ و ٤٤١٩
 ج ١ ص ٤١٢ و ٤٦٣) ورواه الطيالسي (رقم ٣٦٥) عن شعبة عن منصور عن
 خيثة عن عبد الله بن مسعود . ورواه البيهقي (١ : ٤٥٢) من طريق سفيان عن
 منصور ، وذكر فيه الراوى المهم .

وقال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (١ : ٣١٤ - ٣١٥) : « رواه أحمد
 وأبو يئلى والطبراني في الكبير والأوسط ، فأما أحمد وأبو يئلى فقالا : عن خيثة عن
 رجل عن ابن مسعود ، وقال الطبراني : عن خيثة عن زياد بن حدير ، ورجال الجميع
 ثقات ، وعند أحمد في رواية : عن خيثة عن عبد الله ، بإسقاط الرجل » .
 وذكر الشوكاني في نيل الأوطار هذا الحديث (١ : ٤١٦) ونسبه قترمذى ،
 وهو سهو منه ، فإن الترمذى لم يخرج به ، وإنما ذكره مطلقاً كما يرى ،

مِنْ بَابِ (١) النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ: «سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: الصَّلَاةُ لِأَوَّلِ وَقْتِهَا» (٢).

١٧١ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ عَنْ سَعِيدِ

بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجُهَنِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ: «يَا عَلِيُّ، ثَلَاثٌ (٤) لَا تُؤَخَّرُهَا: الصَّلَاةُ إِذَا آتَتْ (٥)، وَالْجَنَازَةُ إِذَا حَضَرْتَ، وَالْأَيْمُ (٦) إِذَا وَجَدْتَ لَهَا كُفُوًا» (٧).

(١) ف ب و ه و ك «بايع» وما هنا هو القى في النسخ المخطوطة

م و ع و ه .

(٢) سيأتي السلام على هذا الحديث عند كلام الترمذی عليه .

(٣) كلمة «قال» لم تذكر في م و ه .

(٤) في ع «ثلاثة» .

(٥) «آتت» مثل «حانت» وزنا ومعنى . وفي م و ه «آتت» بتاءين من

الإيمان ، وما رواه ياقان معروفان في نسخ الترمذی . قال القاضي أبو بكر بن العربي

في المعارضة (١ : ٢٨٤) : «كذا رويته بتاءين كل واحدة منهما معجمة بتائيتين من

فوقها ، وروى : إذا آتت ، بنون وناه معجمة بتائيتين من فوقها ، بمعنى حانت» تقول

آن العشي يبين أيننا ، أمي : حان يحين حيننا .

ونقل الشارح المباركفوري (١ : ١٥٥) عن المرافة للاعلى الفارسي قال :

«قال الثوريشتي : في أكثر النسخ المقرورة : آتت ، بالتاءين ، وكذا عند أكثر

المحدثين ، وهو تصحيف ، والمخفوظ من ذوى الإتيان : آتت على وزن حانت ،

ذكره الطيبي .

والصحيح أنهما روايتان صحيحتان ، ومعناهما متقارب .

(٦) «الأيمن» بفتح الهمزة وكسر الياء المشددة : هي التي لأزوج لها ، بكرأ كانت أو ثيبا ،

مطلقة كانت أو متوفى عنها .

(٧) الحديث رواه أيضا أحمد في المسند (رقم ٨٢٨ ج ١ من ١٠٥) عن هرون

بن معروف عن ابن وهب . ونسبه ابن حجر في التلخيص (ص ٦٩) والسيوطي =

[قال أبو عيسى : هذا حديثٌ غريبٌ حسنٌ ^(١)] .

١٧٢ - حَدَّثَنَا ^(٢) أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ الْوَالِيدِ الْمَدَنِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْوَقْتُ الْأَوَّلُ مِنَ الصَّلَاةِ رِضْوَانُ اللَّهِ ، وَالْوَقْتُ الْآخِرُ عَقُوبُ اللَّهِ ^(٣) » .

= في الجامع الصغير لمستدرك الحاكم ، ولم أجده فيه ، ويحتاج إلى بحث عنه . وروى ابن ماجه منه النهى عن تأخير الجنازة فقط (١ : ٢٣٣) عن حرمة بن يحيى عن ابن وهب .

(١) الزيادة من س و ع واسخه في م . ولكن قوله « قال أبو عيسى » لم يذكر في ع .

وهذا الحديث إسناده صحيح ، ورواه ثقات .

وقد نقله الزيلعي في نصب الراية (١ : ١٢٨) عن الترمذى ، ونقل أنه قال : « حديث غريب وما أرى إسناده يتصل » . وهكذا نقل الحافظ في التلخيص أيضا (ص ٦٩) عن الترمذى ، وليس في شيء من النسخ التي معى من الترمذى عبارة « وما أرى إسناده يتصل » وكذلك قال للشارح المباركفورى (١ : ١٥٥) إن هذه العبارة ليست في النسخ المطبوعة والفدية الموجودة عنده . وأنا أظن أن الحافظ الزيلعي انتقل نظره حين الكتابة إلى كلام الترمذى على حديث عائشة بالآتي برقم (١٧٤) وأن الحافظ ابن حجر نقل منه تقليدا له فقط .

(٢) هذا الحديث مقدم في م و ه و ك عقب الحديث (رقم ١٧٠) .

(٣) الحديث رواه الحاكم (١ : ١٨٩) بلفظ : « خير الأعمال الصلاة في أول وقتها » وقال : « يعقوب بن الوليد هذا شيخ من أهل المدينة ، سكن بغداد ، وليس من شرط هذا الكتاب إلا أنه شاهد » . وتسميه الذهبي فقال : « يعقوب : كذاب » .

ورواه الدارقطنى (ص ٩٢) بإسنادين باللاظنين : لفظ الترمذى ولفظ الحاكم . ورواه البيهقى (١ : ٤٣٥) من طريق أحمد بن منيع شيخ الترمذى . ونقل عن أبي أحمد بن عدى الحافظ أنه قال : « هذا الحديث بهذا الإسناد باطل » . ثم قال البيهقى : « هذا حديث يعرف بيعقوب بن الوليد المدنى ، ويعقوب منكر الحديث ، ضعفه يحيى بن معين وكتبه أحمد بن حنبل وسائر الحفاظ ، وتسموه إلى الوضع ، فعوذ بالله من الخذلان » .

[قال أبو عيسى : هذا حديثٌ غريبٌ ^(١)] .

[وقد روى ابن عباسٍ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم نحوه ^(٢)] .

[قال ^(٣)] : وفي الباب عن عليٍّ ، وابنِ عمرَ ، وعائشةَ ، وابنِ مسعودٍ .

= وقال الزيلعي في نصب الراية (١ : ١٢٧) : « قال ابن حبان : يعقوب بن الوليد كان يضع الحديث على الثقات ، لا يصح كتب حديثه إلا على شيبان التميمي ، وما رواه إلا هو . انتهى . وقال أحمد : كان من الكذابين الكبار . وقال أبو داود : ليس بثقة . وقال النسائي : متروك الحديث . وقال البيهقي في المعرفة : حديث الصلاة في أول الوقت رضوان الله : إنما يعرف يعقوب بن الوليد ، وقد كذبه أحمد بن حنبل وسائر الحفاظ ، قال : وقد روى هذا الحديث بأسانيد كلها ضيقة ، وإنما يروى عن أبي جعفر محمد بن علي من قوله . انتهى . وأنكر ابن القطان على أبي محمد عبد الحق كونه أعل الحديث بالمعنى وسكت عن يعقوب ! قال : ويعقوب هو عاتق ، فإن أحمد قال فيه : كان من الكذابين الكبار وكان يضع الحديث ، وقال أبو حاتم : كان يكذب والحديث الذي رواه موضوع ، وابن عدي إنما أعله به ، وفي باب ذكره . انتهى كلامه » .

وبما لا أنزال أعجب منه أن الشافعي رحمه الله يذكر هذا الحديث محتجا به بدون إسناد وهو حديث غير صحيح ، بل هو حديث باطل ، كما نص عليه العلماء الحفاظ فيما قلناه عنهم ! أفيلق الشافعي ذكره في كتاب اختلاف الحديث (ص ٢٠٩ من هامش الجزء السابق من الأم) فقال : « وقال رسول الله : أول الوقت رضوان الله » وذكره مرة أخرى (ص ٢١٠) فقال : « وأثبت الحجج وأولاهها ما ذكرنا من أمر الله بالمحافظة على الصلوات ، ثم قول رسول الله : أول الوقت رضوان الله » . وكذلك احتج به في الرسالة من غير أن يذكر إسناده (ص ٤٩ طمسة بولاق) وانظر أيضا الأم (ج ١ ص ٦٨) .

(١) الزيادة من م و ع و س .

(٢) الزيادة من ع و م و س ، إلا أن في م و س : رواه ، بدل « روى » وفي س لم تذكر كلمة « نحوه » .

وحديث ابن عباس هذا الذي أشار إليه الترمذی : نسبه ابن حجر في التلخيص (ص ٦٧) إلى البيهقي في الخلافيات ، وقال : « فيه نافع ، أبو هرير ، وهو متروك » .

(٣) الزيادة من ع .

قال أبو عيسى : حديث أم فروة لا يُروى إلا من حديث عبد الله
 [بن عمر (١)] العمرى وليس [هو (٢)] بالقوى عند أهل الحديث .
 واضطربوا (٣) [عنه (٤)] في هذا الحديث [وهو صدوق ، وقد تكلم فيه
 يحيى بن سعيد من قبل حفظه (٥)] .

- (١) الزيادة من م و ع و ه و ه و ك .
 (٢) الزيادة من ع و ه و ك . وفي ه و س « وهو ليس بالقوى » .
 (٣) في ع « اضطربوا » .
 (٤) للزيادة من ع و نسخة في م .
 (٥) الزيادة من م و ع و س . ولكن قوله « وهو صدوق » . مؤخر في ع بعد
 كلام يحيى بن سعيد .

وهذا الحديث مضطرب الإسناد ، كما قال الترمذى ، ولكن ليس اضطرابه من
 قبل عبد الله بن عمر العمرى ، بل من قبل شيخه القاسم بن غنام الأنصارى البياضى ،
 وقد ذكره ابن حبان في الثقات ، وذكره العقيلى في الضعفاء ، وقال : « في حديثه
 اضطراب » . والذي يظهر لى أنه روى هذا الحديث عن امرأة من أهله ، هي جدته
 الدنيا ، أو هي جدته أم أبيه ، كما بين في بعض الروايات ، عن جدته العليا : أم فروة ،
 فصار يرويه تارة فيذكر الوسطة المبهمة ، ويرويه أخرى فيحذفها ويقول : « عن
 أم فروة » .

وقد وصف جدته أم فروة في بعض الروايات بأنها كانت ممن بايع تحت الشجرة ،
 وبأنها كانت من المهاجرات الأول (الحاكم ١ : ٦٨٩ والدارقطنى ص ٩٢) .

وأم فروة هذه اختلف فيها : لفرجع الطيبى . أنها أنصارية ، أخذ ذلك من ظاهرها
 بعض الروايات أنها جدة القاسم بن غنام الأنصارى ، وتيمه غيره من العلماء ، وجزم
 القاضي أبو بكر بن العرينى في المعارضة (١ : ٢٨٢) بأنها : « هي بنت أبي عفاة ،
 أخت أبي بكر الصديق لأبيه ، زوجها أبو بكر الأشعث بن قيس ، فولدت له محمد
 بن الأشعث وغيره ، وقد قال فيه بعضهم : إنها أنصارية ، وهو غلط » . وقال
 المنذرى - فيما نقل صاحب عون المعبود (١ : ١٦٣) - : « أم فروة هذه هي
 أخت أبي بكر الصديق لأبيه ، ومن قال فيها : أم فروة الأنصارية فقد وهم » .
 وهذا هو الراجح عندنا ، والظاهر أنها جدة عليا للقاسم بن غنام الأنصارى من جهة =

= أمه أو أم أبيه . وقد صرح في بعض الروايات بأنها من المهاجرات الأول ، فهذا يدل على غلط من ظن أنها أنصارية .

وعبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ثقة ، وليس ضعف هذا الحديث من قبله ، إنما ضعفه من إلهام الوسطة بين القاسم بن غنم وبين جدته النليا الصحابية .

وقد وهم الترمذی في جزمه بأن هذا الحديث « لا يروى إلا من حديث عبد الله بن عمر العمري » لأنه رواه غيره ، كما سيظهر من الروايات الآتية :

والحديث رواه عن القاسم بن غنم ثلاثة : عبد الله بن عمر العمري ، وأخوه عبيد الله بن عمر العمري ، والضحاك بن عثمان الأسدي الخزاعي - بكسر الماء المهملة ، وفتح الزاي - المدني القرشي .

أما رواية الضحاك بن عثمان فقد رواها الدارقطني (ص ٩٢) من طريق ابن أبي فديك : « أخبرني الضحاك بن عثمان عن القاسم بن غنم البياضي عن امرأة من المبيعات » ونسبها ابن حجر في الإصابة لطبراني (٨ : ٢٦٦) .

وأما رواية عبد الله - بالتصغير - فرواها أبو داود عن محمد بن عبد الله بن عثمان الخزازي وعبد الله بن مسلمة (١ : ١٦٣) ، ورواها ابن سعد في الطبقات عن يزيد بن هرون والفضل بن ذكين (٨ : ٢٢٢) ، ورواها أحمد في المسند عن أبي عاصم وعن منصور بن سلمة الخزازي وعن يونس عن الليث بن سعد وعن يزيد بن هرون (٦ : ٣٧٤ - ٣٧٥ و ٤٤٠) ، ورواها الدارقطني من طريق الوليد بن مسلم ومن طريق إسحق بن سليمان ومن طريق الليث بن سعد (ص ٩٢) : كلهم عن عبد الله بن عمر العمري .

وأما رواية - عبيد الله - بالتصغير - فرواها الحاكم من طريق منصور بن سلمة الخزازي ومن طريق الليث بن سعد : كلاهما عن عبيد الله . وأنا أخشى أن يكون ذكر عبيد الله - بالتصغير - في المستدرک : خطأ من الناسخين أو من العالِم ، لأن الحاكم قال بعد رواية هذين الإسنادين : « سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب يقول : سمعت العباس بن محمد الدوري يقول : سمعت يحيى بن معين يقول : قد روى عبد الله بن عمر عن القاسم بن غنم ، ولم يرو عنه أخوه عبيد الله بن عمر » ولكني لم أنجزم بأن هذا غلط في نسخة المستدرک لأن الحافظ ابن حجر ذكر في الإصابة (٨ : ٢٦٦) أن الحاكم رواه « من طريق عبيد الله المصغر أيضا » وذكر في التهذيب (٨ : ٢٢٨) =

١٧٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ النَّهْزَارِيُّ عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ ^(١) عَنِ الْوَالِيدِ بْنِ الْعِزَّارِ ^(٢) عَنِ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ ^(٣) : « أَنَّ

= الرواة عن القاسم بن غنم : « الضحاك بن عثمان الحزامي وعبيد الله بن عمر العمري وأخوه عبد الله بن عمر » . ولعل الحاكم نقل كلام ابن معين ليظهر خطأه فيما جزم به . ورواه الدارقطني أيضا (ص ٩٢) من طريق معتمر بن سليمان ومن طريق محمد بن بشر العبدي ، ومن طريق قزعة بن سويد : ثلاثهم عن عبيد الله - بالتصغير - عن القاسم .

وهذه الروايات اضطربت عن القاسم بن غنم : ففي بعضها « عن أم فروة » بدون واسطة ، وفي بعضها « عن بعض أمهاته » وفي بعضها « عن أهل بيته » وفي بعضها « عن عماته » وفي بعضها « عن بعض أهله » : كل هؤلاء عن أم فروة . وأوضح الروايات روايتا الحاكم : ففي الأولى منهما : « عن القاسم بن غنم عن جدته الدنيا عن جدته أم فروة ، وكانت ممن بارعت النبي صلى الله عليه وسلم ، وكانت من المهاجرات الأول : أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم : وسئلت عن بعض الأعمال فقال : الصلاة لأول وقتها . » وفي الثانية : « عن القاسم بن غنم الأنصاري عن جدته أم أبيه الدنيا عن أم فروة جدته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحوه » . ولعلنا قد نفهم من هذا الإسناد أن الضمير في « جدته » عائد إلى « أبيه » فتكون أم فروة جدة أبيه ، ويكون القاسم قد رواه عن جدته أم أبيه عن أمها جدة أبيه . واستانرضى الجزم بشيء من هذا .

والحديث ضميم بكل حال ، لجهل الواسطة بين القاسم بن غنم وبين أم فروة .

(١) « يعفور » بفتح الياء التثنية والتحتية وإسكان العين المهملة وضم الفاء وآخره راه - ونقل الشارح المباركفوري (١ : ١٥٦) أنه وقع في بعض نسخ الترمذي « أبي يعقوب » قال : « وهو غلط » وهو كما قال .

وأبو يعفور هذا هو : عبد الرحمن بن عبيد - بالتصغير - بن أسطاس ، بكسر الهمزة وإسكان السين المهملة ، الثعلبي ، بالناء المثناة ، وهوتقة .

(٢) « العيزار » بفتح العين المهملة وإسكان الياء التحتية وفتح الزاي وآخره راه ، والواليد هذا عبدي كوفي ثقة ،

(٣) « الشيباني » بالشين المعجمة ، وأبو عمرو هذا اسمه « سعد بن إلياس » وهو ثقة يجمع على توثيقه ، وهو من المخضرمين ، عاش ١٢٠ سنة ومات سنة ١٥٠ أو ١٦٠ وشهد القادسية وعمره نحو ٤٠ سنة . وقد ذكره بعضهم في الصحابة .

رَجُلًا قَالَ لِابْنِ مَسْعُودٍ : أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : سَأَلْتُ عَنْهُ ^(١) رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ فَقَالَ : الصَّلَاةُ عَلَى مَوَاقِيتِهَا . قُلْتُ : وَمَاذَا يَأْرَسُولُ اللَّهِ ؟ قَالَ : وَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ . قُلْتُ : وَمَاذَا يَأْرَسُولُ اللَّهِ ؟ قَالَ : [وَ ^(٢)] الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ .

قال أبو عيسى : وهذا حديث حسن صحيح .

وقد رَوَى الْمَسْعُودِيُّ وَشُعْبَةُ وَ[سَلِيْمَانُ ^(٣)] [هُوَ أَبُو إِسْحَاقَ ^(٤)] الشَّيْبَانِيُّ وَغَيْرُهُ وَاحِدٌ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْمَيْزَانِ : هَذَا الْحَدِيثُ ^(٥) .

(١) كلمة « عنه » لم تذكر في ع ،

(٢) الزيادة من م و س .

(٣) الزيادة من م و ع .

(٤) الزيادة من ع . وأبو إسحاق الشيباني هو « سليمان بن أبي سليمان » .

(٥) الحديث رواه الطيالسي والداري والبخاري ومسلم والنسائي ، ورواه أيضاً الترمذی فيما سيأتي في أبواب البر والصلة (١ : ٣٤٦ من طبعة بولاق و ٣ : ١١٦ من شرح المباركفوري) .

وقوله « الصلاة على ميقاتها » اختلفت فيه ألفاظ الرواة ، وسيأتي في الترمذی بلفظ « الصلاة لميقاتها » . وفي لفظ شعبة عند البخاري « الصلاة على وقتها » . قال الحافظ في الفتنج (٢ : ٨) : « اتفق أصحاب شعبة على اللفظ المذكور في الباب » وهو قوله : على وقتها ، وخالفهم هلى بن حفص ، وهو شيخ صدوق من رجال مسلم ، فقال : الصلاة في أول وقتها ، أخرجه الحاكم . والدارقطني والبيهقي من طريقه ، قال الدارقطني : ما أحسبه حفظه ، لأنه كبير وتغير حفظه . قلت : ورواه الحسن بن علي العمري في اليوم واليلة عن أبي موسى محمد بن المثنى عن غندر عن شعبة كذلك . قال الدارقطني : نفي ذلك العمري ، فقد رواه أصحاب أبي موسى عنه بلفظ : على وقتها . ثم أخرجه الدارقطني عن الجماهلي عن أبي موسى كرواية الجماعة ، وهكذا رواه أصحاب غندر عنه ، والظاهر أن العمري وهم فيه ، لأنه كان يحدث من حفظه . وقد أطلق النووي في شرح المذهب : أن رواية في أول وقتها ضعيفة اه لكن لها طريق أخرى أخرجه ابن خزيمة في صحيحه والحاكم وغيرهما من طريق عثمان بن عمر عن =

مالك بن مغول عن الوليد ، وتفرّد عثمان بذلك ، والمعروف عن مالك بن مغول كرواية الجماعة ، كذا أخرجه المصنف - يعنى البخارى - وغيره . وكان من رواها كذلك ظن أن المعنى واحد ، ويمكن أن يكون أخذ من لفظة : على : لأنها تقتضى الاستسلام على جميع الوقت ، فيتمين أوله . قال القرطبي وغيره : قوله : لوقتها : اللام للاستقبال ، مثل قوله تعالى : فطلقوهن لعدتهن ، أى مستقبلات عدتهن ، وقيل : للابتداء ، كقوله تعالى : أقم الصلاة لذوك الشمس ، وقيل : بمعنى فى : أى فى وقتها . وقوله : على وقتها قيل على بمعنى اللام ، فيه ما تقدم ، وقيل لإرادة الاستسلام على الوقت ، وفائدته تحقق دخول الوقت يقع الأداء فيه .

والروايات التى فيها « فى أول وقتها » رواها الحاكم (١ : ١٨٨ - ١٨٩) من طريق الحسن بن مكرم وبندار كلاهما عن عثمان بن عمر عن مالك بن مغول عن الوليد بن العيزار ، وقال : « هذا حديث يعرف بهذا اللفظ بحمد بن بشار بنندار عن عثمان بن عمر ، وبندار من الحفاظ المتقين الأبيات » . ثم قال : « فقد صحت هذه اللفظة باتفاق المتقين : بندار بن بشار والحسن بن مكرم : على روايتها عن عثمان بن عمر - وهو صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » ووافقه الذهبي على ذلك .

ثم رواه من طريق حجاج بن الشاعر عن على بن حفص المدائنى عن شعبة بن الوليد كذلك ، وقال : « قد روى هذا الحديث جماعة عن شعبة » ، ولم يذكر هذه اللفظة غير حجاج بن الشاعر عن على بن حفص ، وحجاج حافظ ثقة ، وقد احتج مسلم بعلى بن حفص .

ثم رواه من طريق محمد بن المثنى : « حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة أخبرنى عبيد المكتب قال : سمعت أبا عمرو الشيبانى يحدث عن رجل من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أى الأعمال أفضل ؟ قال : الصلاة فى أول وقتها » قال الحاكم : « الرجل هو عبد الله بن مسعود ، لإجماع الرواة فيه على أبى عمرو الشيبانى » .

و « المكتب » بضم الميم وإسكان الكاف وكسر التاء « وقد يضبط بفتح الكاف وتشديد التاء مع كسرها أيضاً ، وهو : عبيد بن مهران الكوفى ، وهو ثقة . فهذا الإسناد صحيح أيضاً ، وجبالة الصحابى لا تنضر ، ومع ذلك فقد عرف أنه ابن مسعود كما قال الحاكم .

۱۷۴ - حَدَّثَنَا قَتِيبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ خَالِدِ بْنِ بَزِيدٍ ^(۱) عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ ^(۲) عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمْرٍو ^(۳) عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةً لَوْ قَتَمَهَا الْآخِرُ مَرَّتَيْنِ ^(۴) حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ [حَسَنٌ ^(۵)] غَرِيبٌ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ ^(۶).

- (۱) هو الجعفی - بضم الجیم وفتح المیم وبالهاء المهملة - المصری ، وهو ثقة ، من رجال الكتب الستة .
- (۲) سعید بن أبی هلال اللیثی المصری : ثقة معروف ، وهو من شیوخ اللیث بن سعید . سكنه روی عنه هنا بالواسطة . ووقع اسمه في المستدرک « سعید بن هلال » وهو خطأ مطبعی فیما أرى .
- (۳) فی نه « عن أبی إسحاق بن عمر » وهو خطأ .
- (۴) اختلفت نسخ الترمذی في هذه الجملة اختلافاً كثيراً : فإما هنا هو الذي في ب و ه و ه و ه وهو الموافق لرواية الحاكم من طريق قتيبة ، ولرواية البيهقي عن الحاكم . وفي م بخط كلمة « مرتين » وهو خطأ من الناسخ فيما أظن . وفي نه « لوقيتها الآخر إلا مرتين » بزيادة « إلا » وهو يوافق ما نقله الزيلعي في نصب الراية (۱ : ۱۲۷) وصاحب جمع القوائد (۱ : ۶۰) كلاهما عن الترمذی . وفي ع « لوقيتها الآخر إلا مرتين من عذرين » وبزيادة « من عذرين » لم أجد لها ما يؤيدها .
- (۵) الزيادة من م و ع و ح . ولم يذكرها الزيلعي في نصب الراية ولا ابن حجر في التهذيب في ترجمة إسحاق بن عمر عند ما نقل كلام الترمذی .
- (۶) الحديث رواه الحاكم (۱ : ۱۹۰) من طريق محمد بن شاذان من قتيبة ، ورواه البيهقي (۱ : ۴۳۵) عن الحاكم ، ورواه الدارقطني (ص ۹۲) من طريق هرون بن عبد الله عن قتيبة . قال البيهقي : « هذا مرسل ، إسحاق بن عمر لم يدرك عائشة » . قال الزيلعي (۱ : ۱۲۷) : « وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : إسحاق بن عمر روى عن موسى بن وردان ، روى عنه سعيد بن أبی هلال : مجهول ، انتهى . وكذلك قال ابن البطان في كتابه : إنه منقطع ، وإسحاق بن عمر مجهول ، انتهى . ولم يميزه الشيخ تقي الدين في الإمام لإلا للدارقطني فقط ، ونقل عن ابن عبد البر أنه =

قال الشافعي : والوقتُ الأولُ من الصلاةِ أفضلُ . ومما يدلُّ على فضلِ أولِ الوقتِ على آخره : اختيارُ النبيِّ صلى الله عليه وسلم وأبي بكرٍ وعمرَ ، فلم يكونوا يختارونَ إلا ما هو أفضلُ ، ولم يكونوا يدعونَ الفضلَ ، وكانوا يُصلُّونَ في أولِ الوقتِ .

== قال : إسحاق بن عمر أحد المجاهيل ، روى عنه سعيد بن أبي هلال ، انتهى . وأخرجه الدارقطني أيضا عن عمرة عن عائشة نحوه ، وفي سنده : معلى بن عبد الرحمن ، قال ابن أبي حاتم : سألتُ أبي عنه ؟ فقال : متروك الحديث . وأخرجه أيضا عن أبي سلمة عن عائشة نحوه ، وفيه الواقدي ، وهو معروف عندهم .

وقد ترك الزيلعي أسح لإسناد لهذا الحديث : فقد روى الحاكم (١ : ١٩٠) من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم قال : « حدثنا الليث بن سعد عن أبي النضر عن عمرة عن عائشة قالت : ماضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة لوقتها الآخر حتى قبضه الله » . قال الحاكم : « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي ورواه البيهقي (١ : ٤٣٥) عن الحاكم .

وأبو النضر - شيخ الليث - هو سالم أبو النضر مولد عمر بن عبید الله ، وهو يجمع على توثيقه .

وهذا الحديث هو الذي أشار الزيلعي إلى أن الدارقطني رواه من طريق معلى بن عبد الرحمن عن الليث ، وهو في سنن الدارقطني (ص ٩٢) ، وقد أشار البيهقي إلى رواية معلى ، ومعلى هذا ليس بثقة ، كان يضع الحديث ، ولكن الرواية صحت برواية أبي النضر هاشم بن القاسم عن الليث .

قال الحاكم : « وله شاهد آخر من حديث الواقدي ، وليس من شرط هذا الكتاب » ثم رواه من طريق محمد بن علي الأزرق عن محمد بن عمر الواقدي عن ربيعة بن عثمان بن عمران بن أبي أنس عن أبي سلمة عن عائشة . وكذلك رواه الدارقطني (ص ٩٢) من طريق إسحاق بن أبي إسحاق الصقار ، عن الواقدي عن ربيعة ، وعن الواقدي عن عبد الرحمن بن عثمان بن وثاب عن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة . وقد صرح الواقدي بإسحاق بن ربيعة بن عثمان ، ومن عبد الرحمن بن عثمان بن وثاب . وهذان الإسنادان من طريق الواقدي شاهدان جيدان بعد صحة الإسناد الأول .

قال (١) : حدثنا بذلك أبو الوليد المسكيني عن الشافعي (٢).

١٢٨

باب

ما جاء في السهو عن وقت صلاة العصر

١٧٥ - حدثنا قتيبة حدثنا الأئمة [بن سعيد (٣)] عن نافع عن

(١) الزيادة من ب

(٢) لم أجد هذا الذي رواه الترمذی عن الشافعي في شيء من كتب الشافعي المطبوعة .

وقال القاضي أبو بكر بن البرقي في العارضة (١ : ٢٨٤ - ٢٨٥) : « اتفق أكثر الفقهاء على أن الصلاة في أول الوقت أفضل ، ولم يختلف أبو حنيفة وأصحابه في أن تأخيرها أفضل ، وهذا يفتي على خلاف في مسألة أخرى ، وهي : أن الصلاة هل تجب في أول الوقت أم لا ؟ ولو شاء ربك لم يخلف أحد في مثل هذا مع ظهوره ، ولكن القلوب والخواطر بيد مالك النواصي ، يصرف الكل كيف يشاء . وصورة المذهب : أن الشمس إذا زالت توجه الخطاب على المكلف بالأمر ، وضرب له في امتثاله أحداً موسماً يربى على صورة الفعل . وأبو حنيفة قد وافقنا على الواجب الواسم الوقت ، كالكفارات وقضاء رمضان ، ولا خلاف بين الأمة فيه ، والدليل عليه قوله تعالى : أقم الصلاة لدلوك الشمس . وأياً ما كان اللوك : الزوال أو الغروب . فهو حجة لنا ، فإن الخطاب بالأمر يتوجه فيه ، فالفاعل يكون تمتلأه . والمسئلة أصولية ، وقد بيناها في كتاب الحصول . وإذا ثبت هذا فالبحارة إلى امتثال الأمر ، والمساواة إلى قضاء الواجب : متفق عليه من الأئمة ، وإنما يخالف أبو حنيفة وأصحابه في فضل تقديم الصلاة ، لاعتقادهم أن الصلاة تجب في آخر الوقت ، فقالوا : إن وقت الوجوب أفضل ، وقد بينا فساده . والله أعلم . »

والذي نقله القاضي أبو بكر عن أبي حنيفة وأصحابه ليس معروفاً عندهم ، وهو يخالف المنصوص عليه في كتبهم .

(٣) الزيادة من ع .

ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الَّذِي تَفَوُّتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ فَكَأَنَّمَا وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ » (١) .

وفي الباب عن بُرَيْدَةَ ، وَنَوْفَلِ بْنِ مُعَاوِيَةَ .

قال أبو عيسى : حديثُ ابنِ عمر حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

(١) الحديث رواه . مالك في الموطأ (١ : ٢٩ - ٣١) عن نافع عن ابن عمر ، ورواه البخاري (٢ : ٢٤) ومسلم (١ : ١٧٤) وأبو داود (١ : ١٦٠) والنسائي (١ : ٨٩) : كلهم من طريق مالك . ورواه أيضاً الدارمي (١ : ٢٨٠) ومسلم والنسائي وابن ماجه (١ : ١٢٠) من طريق الزهري عن سالم . ورواه الدارمي أيضاً من طريق عبيد الله عن نافع .

وقوله « أهله وماله » : قال الحافظ في الفتح : « هو بالنصب عند الجمهور ، على أنه مفعول ثانٍ لوتر ، وأضمر في وتر مفعول لم يسم فاعله ، وهو عائد على الذي فاتته . فالعنى : أصيب بأهله وماله وهو متمد إلى مفعولين ... وقيل : وتر هنا بمعنى نقص ، فعلى هذا يجوز نصبه ورفعهُ ، لأن من ردَّ النقص إلى الرجل نصب وأضمر ما يقوم مقام الفعل ، ومن رده إلى الأهل رفعه . وقال القرطبي : يروى بالنصب ، على أنه وتر بمعنى سلب ، وهو يتمدى إلى مفعولين ، وبالإرفع على أن وتر بمعنى أخذ ، فيكون أهله هو المفعول الذي لم يسم فاعله » .

ثم قال الحافظ : ويؤتى التزمذي على حديث الباب : ما جاء في السهو عن وقت مصر . فعمله على السامى ، وعلى هذا فالمراد بالحديث : أنه يلحقه من الأصف عند معاينة الثواب لمن صلى - : ما يلحق من ذهب منه أهله وماله ... ويؤخذ منه التنبيه على أن أسف العامد أشد ، لاجتماع فقد الثواب وحصول الإثم . قال ابن عبد البر : في هذا الحديث إشارة إلى تحقير الدنيا ، وأن قليل العمل خير من كثير منها . وقال ابن بطال لا يوجد حديث يقوم مقام هذا الحديث ، لأن الله تعالى قال : حافظوا على الصلوات . وقال : لا يوجد حديث فيه تكليف المحافظة غير هذا الحديث .

وقال الخطابي في العالم (١ : ١٣١) : « معنى وتر : أى نقص أو سلب ، فيترى وترأ فرداً ، بلا أهل ولا مال . يريد : فليكن حذرته من فوتها كحذرته من ذهاب أهله وماله » .

وقد^(١) رواه الزهري [أيضاً^(٢)] عن سالم عن أبيه [ابن عمر^(٣)] عن النبي صلى الله عليه وسلم .

١٢٩

باب

ما جاء في تعجيل الصلاة إذا أخرجها الإمام

١٧٦ - حدثنا محمد بن موسى البصري حدثنا جعفر بن سليمان الضبي^(٤) عن أبي عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت^(٥) عن أبي ذر قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «يَأْبَا ذَرٍّ ، أَمْرًا يَكُونُونَ بَعْدِي يُمَيِّتُونَ الصَّلَاةَ^(٦) ،

(١) في م «قد» بدون الواو .

(٢) الزيادة من ع و ن ه و ه و ك .

(٣) الزيادة من ع .

(٤) «الضبي» بضم الصاد المعجمة وفتح الباء الموحدة وبالعين المهملة ، نسبة إلى « بني

ضبيعة - بوزن جهينة - بن قيس » وعم بطن من بكر بن وائل . وكان جعفر بن سليمان

يترلق في بني ضبيعة فنسب لأبهم ، وهو مولى بني الحريش .

(٥) عبد الله بن الصامت : هو الفقاري - بكسر الهمزة المعجمة وتخفيف الفاء - البصري ،

وهو ابن أخي أبي ذر ، سمع من عمه ، وهو تابعي ثقة .

(٦) قال النووي في شرح مسلم (٥ : ١٤٧) : « معنى يميتون الصلاة : يؤخرونها فيجعلونها

كالكأيت الذي خرجت روحه ، والمراد بتأخيرها عن وقتها : أي وقتها المختار لا عن جميع

وقتها ، فإن المنقول عن الأمراء المتقدمين والمتأخرين إنما هو تأخيرها عن وقتها المختار ،

ولم يؤخرها أحد منهم عن جميع وقتها ، فوجب حمل هذه الأخبار على ما هو الواقع .

وقال المافظ في الفتح (٢ : ١١) : « قال المهلب : المراد بتضييعها تأخيرها عن

وقتها المستحب ، لا أنهم أخرجوها عن الوقت . كذا قال ، وتبعه جماعة ، وهو

فَصَلِّ الصَّلَاةَ لَوْ قَرَّبَهَا ، فَإِنْ صَلَّيْتَ ^(١) لَوْ قَرَّبَهَا كَانَتْ لَكَ نَافِلَةً ، وَإِلَّا كُنْتَ قَدْ أَحْرَزْتَ صَلَاتَكَ .

وفي الباب عن عبد الله بن مسعود ، وعبدادة بن الصامت .

قال أبو عيسى : حديث أبي ذرٍّ حديثٌ حسنٌ ^(٢) .

وهو قولٌ غير واحدٍ من أهل العلم : يَسْتَجِيبُونَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ الصَّلَاةَ لِمِيقَاتِهَا ^(٣) إِذَا أَحْرَزَهَا الْإِمَامُ ، ثُمَّ يُصَلِّيَ مَعَ الْإِمَامِ ، وَالصَّلَاةُ الْأُولَى هِيَ الْمَكْتُوبَةُ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

وأبو عمرٍوَانِ الْجَوْزِيُّ فِي اسْمِهِ «عَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ» ^(٤) .

== مخائف للوائح : فقد صح أن الحجاج وأمه الوليد وغيرها - : كانوا يؤخرون الصلاة عن وقتها ، والآثار في ذلك مشهورة ، منها : مارواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : أخر الوليد الجمعة حتى أمسى ، فحُثَّتْ فصليت الظهر قبل أن أجلس ، ثم صليت العصر وأنا جالس ليماء وهو يخطب . وإنما فعل ذلك عطاء خوفاً على نفسه من القتل . ومنها : مارواه أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة من طريق أبي بكر بن عتبة قال : صليت لى جنب أبي جعيفة ، فسى الحجاج بالصلاة ، فقام أبو جعيفة فصلى . ومن طريق ابن عمر : أنه كان يصلى مع الحجاج ، فلما أخرج الصلاة ترك أن يشهدا معه ومن طريق محمد بن أبي إسماعيل قال : كنت بجي وصعفت تقرأ للوليد ، فأخروا الصلاة فنظرت لى سعيد بن جبير وعطاء يومئذ ليماء ، وهما قاعدان .

(١) «صليت» بالبناء النجوهول ، أى : إن صلى الأمراء صلاتهم في وقتها وصليتها أنت معهم كانت صلواتك معهم نافلة ، وإن أخروها فلم يصلوها في الوقت : كنت قد احتطت لصلواتك وحصلتها وصلتها .

(٢) بل هو حديث صحيح . رواه مسلم (١ : ١٧٩ - ١٨٠) وأبو داود (١ : ١٦٤) والدارمي (١ : ٢٧٩) . ونسبه المنذرى أيضاً للنسائي وابن ماجه .

(٣) في «هـ» «لوقتها» .

(٤) «الجوزي» بفتح الجيم وإسكان الواو وبالنون : نسبة لى «جون» بطن من الأزدي . =

١٣٠

باب

ما جاء في النوم عن الصلاة

١٧٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتِ الْبَغَائِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ [الأنصاري^(١)] عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ : « ذَكَرُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَوْمَهُمْ عَنِ الصَّلَاةِ ؟ فَقَالَ : إِنَّهُ لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَفْرِيطٌ ، إِنَّمَا التَّفْرِيطُ فِي التَّقْطَعِ ، فَإِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ صَلَاةً أَوْ نَامَ عَنْهَا فَأَيُّصَلَهَا إِذَا ذَكَرَهَا^(٢) » .

وفي الباب عن ابن مسعود ، وأبي مرثم ، وعمران بن حصين ، وجبير بن مطعم ، وأبي جحيفة ، [وأبي سعيد^(٣)] ، وعمرو بن أمية الضمري^(٤) ، وذو مخبر [ويقال ذى مخمر^(٥)] وهو ابن أخي النجاشي .

= وم بنو الجون بن أنمار بن عوف بن خزيمية بن مالك بن الأزدي . وانظر الأنساب

للسمعي (١٤٣ ف) والاشتقاق لابن دريد (ص ٢٩١) .

(١) الزيادة من ه و ه و ه .

(٢) الحديث فيه قصة طويلة رواها أحمد في المسند (٥٠١٨١ و ٢٩٨١ و ٣٠٢ و ٣٠٧) [ومسلم

(١ : ١٨٩ - ١٩٠) وأبو داود (١ : ١٦٧ - ١٦٩) بروايات بعضها مطول

وبعضها مختصر ، ورواه النسائي مختصراً (١ : ١٠٠ - ١٠١) وابن ماجه

(١ : ١٢٢) .

(٣) الزيادة من م و ح و ب .

(٤) بفتح الصاد المعجمة وإسكان الميم ، نسبة إلى « بني ضمرة بن بكر » .

(٥) الزيادة من ع و ه و ه و « مخبر » بكسر الميم وإسكان الحاء المعجمة وفتح =

قال أبو عيسى : وحديثُ أبي قتادةَ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .
 وقد اختلف أهلُ العلمُ في الرجلِ يَنَامُ عن الصلاةِ أو يَنَسَاهَا فَيَسْتَيْقِظُ
 أو يَذْكُرُ وهو في غير وقتِ صَلَاةٍ (١) ، عند طُلُوعِ الشَّمْسِ أو عند غروبِها :
 فقال بعضهم : يُصَلِّيها إذا استيقظ أو ذكر (٢) ، وإن كان عند طُلُوعِ
 الشَّمْسِ أو عند غروبِها . وهو قولُ أحدٍ ، وإسحاقُ ، والشافعيُّ ، ومالكٌ (٣) .
 وقال بعضهم : لا يُصَلِّي حتى تَطْلُعَ الشَّمْسُ أو تَغْرُبَ .

١٣١

باب

ما جاء في الرجلِ يَنَسِي الصلاةَ

١٧٨ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَبِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ
 قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ [بن مالكٍ (٤)] قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

= الباء الموحدة ، ويقال بذلك الباء مع . وفي التهذيب أن الأوزاعي كان لا يقوله إلا بالميم .
 وقال ابن سعد في الطبقات (ج ٧ ق ٢ من ١٤١) : « ونجر أصوب وأكثر » .

(١) في ع « الصلاة » وهو غير جيد .

(٢) في ه و ه « وذكر » .

(٣) لم يذكر في م و س « والشافعي ومالك » ولم يذكر في ع و ه

« ومالك » .

(٤) الزيادة من م و ع و س .

« مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا ^(١) » .

وفي الباب عن سمرة ، وأبي قتادة .

قال أبو عيسى : حديث أنس حديث حسن صحيح .

ويروى عن علي بن أبي طالب : أنه قال في الرجل ينسى الصلاة

[قال ^(٢)] : يُصَلِّيَهَا مَتَى [مَا ^(٣)] ذَكَرَهَا فِي وَقْتٍ أَوْ فِي غَيْرِ وَقْتٍ . وهو

قول [الشافعي ، و ^(٤)] أحمد [بن حنبل ^(٥)] ، وإسحاق .

ويروى عن أبي بكر : أنه نام عن صلاة العصر ، فاستيقظ عند

غروب الشمس ، فلم يصل حتى غربت الشمس ^(٦) .

وقد ذهب قوم من أهل الكوفة إلى هذا .

وأما أصحابنا ^(٧) فذهبوا إلى قول علي بن أبي طالب [رضي الله عنه ^(٨)] .

(١) قال للشارح « رواه الجماعة » يعني أحمد وأصحاب الكتب الستة . ورواه أيضا الدارمي

(١ : ٢٨٠) وابن الجارود (س ١٢٥) .

(٢) الزيادة من م و ع و س .

(٣) الزيادة من م و ع و ه و س .

(٤) الزيادة من م و ع ونسخة بهامش س .

(٥) الزيادة من ه .

(٦) لم يقف الشارح على من أخرج أثره على وأبي بكر اللذين علمتهما الترمذی ، وإنما لم

أجدها أيضاً .

(٧) يعني أهل الحديث .

(٨) الزيادة من ع و ه و س .

١٣٢

باب

ما جاء في الرجل تفوته الصلوات بأيتها ينبدأ

١٧٩ - حَدَّثَنَا هَمَادٌ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ [بْنِ مَسْعُودٍ^(١)] قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ [بْنُ مَسْعُودٍ^(٢)] : « إِنَّ الْأَشْرِكِينَ سَفَعُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ يَوْمَ الْخَنْدَقِ حَتَّى ذَهَبَ مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ ، فَأَمَرَ بِإِلَاقَةِ قَائِدِنَ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعِشَاءَ » .

قال^(٣) : وفي الباب عن أبي سعيد ، وجابر^(٤) .

(١) الزيادة من ع و ه .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) كلمة « قال » لم تذكر في ه .

(٤) أما حديث جابر فسأني . وأما حديث أبي سعيد فرواه الشافعي في الأم (١ : ٧٥) : « أخبرني ابن أبي نديك من ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبي سعيد المدري قال : حبسنا يوم الخندق عن الصلاة ، حتى كان بعد المغرب بهوى من الليل حتى كفيينا . وذلك قول الله عز وجل : « وكفى الله المؤمنين القتال وكان الله قويا عزيزا . فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا ، فأمره فأقام الظهر فصلاها ، فأحسن صلاتها ، كما كان يصلها في وقتها ، ثم أقام العصر فصلاها كذلك ، ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ، ثم أقام العشاء فصلاها كذلك أيضا . قال : =

قال أبو عيسى : حديثُ عبدِ اللهِ ليس بإسناده بأسٌ ، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من عبدِ اللهِ (١) .

وهو الذي اختاره بعضُ أهلِ العلم في الفوائتِ : أن يُقيمَ الرجلُ لكلِّ صلاةٍ إذا قضاها . وإن لم يُقيمَ أجزاءها . وهو قولُ الشافعي (٢) .

١٨٠ [و] حَدَّثَنَا (٣) مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ [بُدَّارٌ (٤)] حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنِي (٥) أَبِي هِنِّئَةَ بْنُ أَبِي كَثِيرٍ حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ : « أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ ، وَجَعَلَ يَسُبُّهُ

= وذلك قبل أن ينزل الله تعالى في صلاة الخوف : فرجالا أو ركباناً . ونقل للشوكاني (٢ : ٨) : عن ابن سيد الناس أنه قال : « هذا إسناد صحيح جليل » وهو كما قال . ورواه أيضا الطيالسي في مسنده مختصراً ، برقم (٢٢٣١) : « حدثنا ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري قال : حدثني عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه » . ورواه أيضا أحمد في المسند من طريق ابن أبي ذئب (رقم ١١٢١٦ و ١١٢١٧ و ١١٤٨٥ و ١١٦٦٧ ج ٣ من ٢٥ و ٤٩ و ٦٧ - ٦٨) . ورواه النسائي (١ : ١٠٧) والبيهقي (١ : ٤٠٢) كلاهما من طريق ابن أبي ذئب ونسبه ابن حجر في التلخيص أيضا (من ٧٣) لابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما ، وقال : « وصححه ابن السكن » .

(١) حديث ابن مسعود رواه أيضا أحمد في المسند (رقم ٣٥٥٥ و ٤٠١٣ ج ١ من ٣٧٥ و ٤٢٣) والنسائي (١ : ١٠٧) كلاهما من طريق أبي الزبير . وهو منقطع ، كما قال الترمذي ، ولكنه يمتد بحديث أبي سعيد الخدري ، وقد ذكرناه وصححناه آنفا . (٢) من أول قوله « قال أبو عيسى : حديث عبد الله » إلى هنا : مؤخر في ج في آخر الباب بعد حديث جابر .

(٣) في « و » وحدثننا وهذا الحديث ذكر في م في أول الباب الآتي ، وهو وضع غير جيد ، لأنه لا مناسبة له به .

(٤) الزيادة من ج .

(٥) في م و ب « حدثنا » .

كُفَّارَ قُرَيْشٍ ، قال : يا رسول الله ؟ ما كِدْتُ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى تَقْرُبَ (١) الشَّمْسُ ، فقال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَاللَّهِ إِنْ صَلَّيْتُمَا (٢) . قال : فَتَزَلْنَا بِطَحَّانٍ (٣) ، فَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَوَضَّأْنَا ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ (٤) . [قال أبو عيسى (٥)] : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

١٣٣

باب

ما جاء (٣) فِي صَلَاةِ الْوَسْطَى (٦) أَنَّهَا الْعَصْرُ

[وقد قيل : إنها الظهر (٧)]

١٨١ - حَدِيثُ (٨) مُحَمَّدِ بْنِ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ

(١) لى ع « غربت » وكذلك في حاشية م على أنها نسخة ، ووضع فيها فوق « تقرب » علامة الصححة « صح » .

(٢) أى : ما صليتما ، و « إن » نافية .

(٣) « بطحان » بضم الباء الموحدة وإسكان الطاء وفتح الحاء المهملة ونون ، قال بالفوت في معجم البلدان : « كذا يقوله المحدثون أجمعون . وحكى أهل اللغة بطحان بفتح أوله وكسر ثانيه ، وكذا قيده أبو علي القالى في كتاب البارع وأبو حاتم والبكري وقال : لا يجوز غيره . وقرأت بخط أبي الطيب أحمد بن أخى محمد الشافعى ، وخطه حجة بطحان بفتح أوله وسكون ثانيه . وهو : واد بالمدينة ، وهو أحد أوديتها الثلاثة ، وهى : العقيق ، وطحان ، وقدا » .

(٤) الحديث رواه أيضا أحمد والبخارى ومسلم والنسائى . وانظر الفتح (٢ : ٥٥ - ٥٧) .

(٥) الزيادة من م و ه و س .

(٦) فى م و ه و ه و ك « الصلاة الوسطى » .

(٧) الزيادة من م و ع و س .

(٨) هذا الحديث وتصحيح الترمذى له : لم يوجد فى م وهو فى ه و ه و ك

وأبو النضر عن محمد بن طلحة بن مُصَرِّفٍ (١) عن زُبَيْدٍ (٢) عن مُرَّةِ
الهمداني (٣) عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : « صَلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الْعَصْرِ » (٤) .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ [حسنٌ] (٥) [صحيحٌ] .

١٨٢ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ سَعِيدٍ (٦) عَنْ قَتَادَةَ عَنْ

الْحَسَنِ (٧) عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ (٨) عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ :

= مؤخر بعد الحديث الآتي (رقم ١٨٢) ولإنيته في النسخ هو الصواب ، لأنه قد ذكره
المجد بن تيمية في المنتقى (١ : ٣٩٧ من نيل الأوطار) ونسبه للترمذي ، وكذلك
السيوطي في الدر المنثور (١ : ٣٠٣) وغيرهما .

(١) « مصرف » بضم الميم وفتح الصاد المهملة وكسر الزاء المشددة .

(٢) « زيد » بالنضيم ، وهو بالزاي والباء الموحدة ، وهو ابن الحارث بن عبد الكريم
وهو ثقة .

(٣) « مرّة » بضم الميم ، وهو ابن شراحيل - بفتح الشين المعجمة - ويلقب « مرّة الطيب »
و « مرّة الخير » : لعبادته . وهو تابعي ثقة .

(٤) الحديث رواه أبو داود الطيالسي في مسنده (رقم ٣٦٦) بهذا الإسناد مطولاً ،

واقطعه : « سئلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ، ملأ الله بيوتهم وقبورهم ناراً » .

ورواه أحمد في السند (٣٧١٦ ج ١ ص ٢٩٢) عن يزيد بن محمد بن طلحة . ورواه

مسلم (١ : ١٧٤) عن عون بن سلام عن محمد بن طلحة . ورواه غيرهم ، وسيأتي

الحديث بهذا الإسناد في الترمذي في كتاب « التفسير » (ج ٢ ص ١٦٣ طبعة بولاق

وج ٤ ص ٧٧ من شرح المباركفوري) .

(٥) الزيادة من ... وهي زيادة صحيحة ، فإنها توافق ما نقله المجد بن تيمية في المنتقى
عن الترمذي

(٦) « سعيد » هو ابن أبي مروبة ، وزعم الشارح المباركفوري أنه سعيد بن المييب ،
وهو خطأ .

(٧) « الحسن » هو البصري .

(٨) « سمرة » بفتح السين المهملة وضم الميم وفتح الراء و « جندب » بضم الجيم وإسكان

النون وضم الال المهملة ويجوز فتحها أيضا .

« صلاة الوُسْطَى (١) صلاة العصر (٢) » .

[قال (٣)] : وفي الباب عن عليّ ، [وعبد الله بن مسعود (٤)] ، [وزيد بن ثابت (٥)] ، وعائشة ، وحفصة ، وأبي هريرة ، وأبي هاشم بن عتبة (٦) .
قال أبو عيسى : قال محمد : قال علي بن عبد الله : حديث الحسن عن

(١) في ع و ه و ك « أنه قال في صلاة الوسطى » . وفي نه « في

الصلاة الوسطى » وما هنا موافق لباقي الروايات ولما سيأتي في كتاب التفسير .

(٢) الحديث رواه أيضا أحمد في المسند (ج ٥ ص ٧ و ١٢ و ١٣) . ورواه أيضا الترمذي

فيما سيأتي في كتاب التفسير (١ : ١٦٣ طبعة بولاق) .

(٣) الزيادة من م و س .

(٤) الزيادة من م و ع و س . وهي زيادة لأبس بها ، ولكن حديث

ابن مسعود مضى قبل هذا .

(٥) الزيادة من م و ع و نه . وهي زيادة جيدة ، لأن الترمذي ذكر

ذلك فيما سيأتي في كتاب التفسير . وكأنه يريد بذكر زيد بن ثابت أن له حديثا في أن

الصلاة الوسطى هي الظهر ، وحديثه هذا رواه أحمد وأبو داود وغيرهما . وانظر نيل

الأوطار (١ : ٤٠١) والدر المنثور (١ : ٣٠١) .

(٦) هو أبو هاشم بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس القرشي ، وهو خال معاوية بن أبي سفيان ،

وأسلم يوم الفتح . وحديثه هذا ذكره ابن حجر في الإصابة (٧ : ١٩٨) قال : « من

طريق كهيل بن حرملة قال : قدم أبو هريرة دمشق ، فنزل على أبي كلثوم الدوسي ،

فأبيناه ، فتذاكرنا الصلاة الوسطى ، فاختلفنا فيها ، فقال أبو هريرة : اختلفنا فيها

كما اختلفتم ، ونحن بفناء بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفينا الرجل الصالح :

أبو هاشم بن عتبة ، فقام فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان جريئا

عليه ، ثم خرج إلينا فأخبرنا أنها العصر » وذكره السيوطي في الدر المنثور بنحوه

(١ : ٣٠٤) ونسبه ابن حجر لأبي داود والترمذي والنسائي والبخاري والمصنفين

أحمد ، ونسبه السيوطي لابن سعد والبراء وابن جرير والطبراني والبخاري . وقد

بحث عنه في ابن داود والترمذي والنسائي فلم أجده . ويؤيد ذلك أن الحافظ الهيثمي

ذكره في مجمع الزوائد (١ : ٣٠٩) وقال : « رواه الطبراني في الكبير والبراء ،

وقال : لا أعلم روى أبو هاشم بن عتبة عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا هذا الحديث

وحديثنا آخر . قلت : ورجاله موثقون ، ولو كان مرويا في أحد الكتب الستة ، كما

سَمْرَةَ [بنِ جُنْدُبٍ ^(١)] حَدِيثٌ صَحِيحٌ ^(٢) ، وَقَدْ سَمِعَ مِنْهُ ^(٣) .
 وَقَالَ أَبُو عَيْسَى : حَدِيثُ سَمْرَةَ فِي صَلَاةِ الْوَسْطَى حَدِيثٌ حَسَنٌ ^(٤) .
 وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ .
 وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَعَائِشَةُ : صَلَاةُ الْوَسْطَى صَلَاةُ الظُّهْرِ .
 وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عُمَرَ ^(٥) : صَلَاةُ الْوَسْطَى صَلَاةُ الصُّبْحِ .
 حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا قُرَيْشُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ حَبِيبِ
 بْنِ الشَّهِيدِ قَالَ : قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ : سَلِ الْحَسَنَ : مِمَّنْ سَمِعَ حَدِيثَ
 الْمَقِيَّةِ ؟ فَسَأَلْتُهُ ، فَقَالَ ^(٦) : سَمِعْتَهُ مِنْ سَمْرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ .
 قَالَ أَبُو عَيْسَى : وَأَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا ^(٧) عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
 [بنِ الْمَدِينِيِّ ^(٨)] عَنْ قُرَيْشِ بْنِ أَنَسٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ .

= زعم الحافظ ابن حجر : لما ذكره الهيثمي في الزوائد . وأيضا : فإنه لم يذكره العلامة
 عبد المتقي التنايبي في ذخائر الموارث ، وهو أطراف الكتب الستة والنوطا ، ولو كان
 في واحدة منها لبيته . وكذلك لم أجده في طبقات ابن سعد . وقد رواه أيضا الحاكم
 أبو عبد الله في المستدرک (٣ : ٦٣٨) .

- (١) الزيادة من م و ه و س .
- (٢) في ه و ه و ه و ه « حديث حسن » . والذي هنا هو الصواب ، لما
 سيأتي من إعادة نحو هذا الكلام عن ابن المديني .
- (٣) في ه « وقد سمع من سمرة » . وفي ه و ه « وقد سمع عنه »
 وهو خير جيد .
- (٤) هذه العبارة كلها لم تذكر في ه . وحديث سمرة هذا حديث صحيح ، لصحة
 إسناده ، وليست له علة ، وقد صححه الترمذی فيما سيأتي في كتاب التفسير .
- (٥) في ع زيادة « وغيره » . ولو صحت إسناده الأحسن أن يقول « وغيرهما » .
- (٦) في ه و ه و ه « قال » .
- (٧) في ع « قال حدثني » وفي ه و ه و ه « عن » .
- (٨) الزيادة من م و ع و س .

قال محمدٌ : قال عليٌّ : وسماعُ الحسن من سمرّةٍ صحيحٌ . واحتجَّ بهذا الحديث^(١) .

١٣٤

باب

ما جاء في كراهية الصلاة بعد العصر وبعد الفجر

١٨٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ ، وَهُوَ ابْنُ زَادَانَ^(٢) عَنْ قَتَادَةَ [قَالَ^(٣)] : أَخْبَرَنَا^(٤) أَبُو الْعَالِيَةِ^(٥) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : سَمِعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، وَكَانَ مِنْ أَحَبِّهِمْ إِلَيَّ : « أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) في سماع الحسن من سمرّة خلاف طويل قديم ، والصحيح أنه سمع منه ، كما رجحه ابن اللبني والبخاري والترمذي والحاكم وغيرهم ، قال الحاكم في المستدرج بعد رواية حديث من الحسن عن سمرّة : « وحديث سمرّة لا يتوهم أن الحسن لم يسمع من سمرّة ، فإنه قد سمع منه » .

واظنر تفصيل الكلام في ذلك في التهذيب في ترجمة الحسن (٢ : ٢٦٣ - ٢٧٠) ونصب الرابة (١ : ٤٦ - ٤٨) .

وأما الخلاف في تفسير الصلاة الوسطى ، فإنه خلاف معروف في كتب التفسير والحديث ، والقول فيه يطول جدا ، والصحيح الذي تدل عليه الأحاديث الثابتة للراجحة هو أنها صلاة العصر

(٢) « زادان » بالزاي ثم قال المعجمين .

(٣) الزيادة من ع و ه .

(٤) في « ه » « أخبرني » .

(٥) أبو العالاية : اسمه « رفيع بن مهران الرياحي » ورفيع : بالتصغير ، ومهران : بكسر =

نَهَى مِنَ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَعَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ (١) .

[قال (٢)]: وفي الباب عن علي ، وابن مسعود ، وعقبة بن عامر ، وأبي هريرة ، وابن عمر ، وسمره بن جندب ، وعبد الله بن عمرو ، ومعاذ بن عفراء ، والصفنا بجي [ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم (٣)] ، وسلمة بن الأكواع ، وزيد بن ثابت ، وعائشة ، وكعب بن مرة ، وأبي أمامة ، وعمر بن عبسة (٤) ، [ويعل بن أمية ، ومعاوية (٥)] .

قال أبو عيسى: حديث ابن عباس عن عمر حديث حسن صحيح . وهو قول أكثر الفقهاء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم: أنهم كرهوا الصلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ، وبعد [صلاة (٦)] العصر حتى تغرب الشمس . وأما (٧) الصلوات الفوائت فلا بأس أن تُنْفَضَى بعد العصر وبعد الصبح .

قال علي بن المديني: قال يحيى بن سعيد: قال شعبة: لم يسمع قتادة من

= الميم وإسكان الهاء ، والرياحي: بكسر الراء وتخفيف الياء المثناة التحتية . وكسر الهاء المهملة .

- (١) اخذت رواه أيضا أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه .
- (٢) الزيادة من م و ع و س .
- (٣) الزيادة من م و ع و ه و ه و ك .
- (٤) عيبة ، بالعين المهملة والياء الموحدة والسين المهملة المفتوحات .
- (٥) الزيادة من ه و ك . وفيهما وفي ع مخالفة لما هنا في التقديم والتأخير في أسماء هؤلاء الصحابة .
- (٦) الزيادة من ع و ه .
- (٧) في ع و ه فأما .

أبي العالِيَةِ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ : حَدِيثَ عُمَرَ : « أَنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » وَحَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُؤُسُ بْنُ مَتَّى ^(١) » وَحَدِيثَ عَلِيٍّ : « الْقَضَاءُ ^(٢) ، ثَلَاثَةٌ ^(٣) » .

١٣٥

باب

ما جاء في الصلاة بعد العصر

١٨٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَطَّاهِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « إِذْ نَمَّا صَلَّى النَّبِيُّ ^(٤) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ لِأَنَّهُ أَتَاهُ مَالٌ فَشَغَلَهُ ^(٥) عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ ، فَصَلَّاهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ ، ثُمَّ لَمْ يَعُدَّ لَهُمَا ^(٦) » .
 وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ ، وَأُمِّ سَلَمَةَ ، وَمَيْمُونَةَ ، وَأَبِي مُوسَى .

(١) رواه البيهقي (٦ : ٣٢٤ و ١٣ : ٤٢٩) .

(٢) في س « قضاء » وهو خطأ .

(٣) حديث على هذا لم أجده مع كثرة البحث عنه . ولكن في معناه حديث بريدة ،

وسياتر في الترمذي إن شاء الله (١ : ٢٤٨ طبعة بولاق) .

(٤) في ه و ه « رسول الله » .

(٥) في ج « شغله » بدون الفاء .

(٦) سياتر الكلام على الحديث قريباً إن شاء الله .

قال أبو عيسى : حديثُ ابنِ عباسٍ (١) حديثٌ حسنٌ (٢) .
وقد رَوَى غيرُهُ واحدٌ عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٣) : « أَنَّهُ صَلَّى بَعْدَ
العصرِ ركعتينِ » .

وهذا خلافُ ما رَوَى [عنه (٤)] : « أَنَّهُ نَهَى مِنَ الصَّلَاةِ بَعْدَ العصرِ
حتى تغربَ الشمسُ » .

وحديثُ ابنِ عباسٍ أصحُّ (٥) حيثُ قال « لَمْ يَعْزُ لهُمَا (٦) » .

وقد رَوَى عن زيدِ بنِ ثابتٍ نحوُ حديثِ ابنِ عباسٍ (٧) .

- (١) قوله « حديث ابن عباس » لم يذكر في نه .
(٢) الحديث نسبة ابن حجر في التلخيص (س ٧١) لابن حبان أيضا . وقال في التلخيص
(٢ : ٥٢) : « هو من رواية جرير عن عطاء ، وقد سمع منه بعد اختلاطه » .
(٣) في نه « وقد روى غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم » .
(٤) الزيادة من ع و ه و ه و ه و ه .
(٥) في س « أصح حديث حيث قال ، وزيادة كلمة « حديث » خطأ صرف . ومخالفة
لسائر الأصول .

(٦) في نه « ثم لم يند لهما » .

- (٧) في ع « صفوان » بدل « ابن عباس » وهو خطأ . وحديث زيد بن ثابت في مسند
أحمد (٥ : ١٨٥) ونصه « حدثنا حسن بن موسى حدثنا ابن لهيعة حدثنا عبد الله
بن هبيرة قال : سمعت قبيصة بن ذؤيب يقول : إن عائشة أخبرت آل الزبير أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم صلى عندهما ركعتين بعد العصر ، فكانوا يصلونها . قال قبيصة :
فقال زيد بن ثابت : يفر الله لعائشة ! نحن أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم من
عائشة ! إنما كان ذلك ، لأن أناساً من الأعراب أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
بهجير ، فقدموا يسألونه ويفتيهم حتى صلى الظهر ولم يصل ركعتين ، ثم قدم يفتيهم حتى
صلى العصر ، فانصرف إلى بيته ، فذكر أنه لم يصل بعد الظهر شيئاً ، فصلاهما بعد
العصر ، يفر الله لعائشة ! نحن أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم من عائشة ! نهي
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة بعد العصر » .

وهذا الحديث ليس في الكتب الستة ، وإسناده عند أحمد إسناده صحيح .

وقد روى عن عائشة في هذا الباب روايات :

رُويَ عنها : « أن النبي صلى الله عليه وسلم ما دخلَ عَلَيَّهَا بعدَ العَصْرِ إِلَّا صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ^(١) » .

ورُويَ عنها عن أمِّ سلمة ^(٢) عن النبي صلى الله عليه وسلم ^(٣) « أنه نهى

(١) حديث عائشة بهذا رواه البخارى (٢ : ٥٢ - ٥٣) بمعناه بألفاظ مختلفة ، وكذلك مسلم (٢ : ٢٣٠) ورواه أيضا أحمد وغيره .

(٢) قوله « عن أم سلمة » ثابت في جميع الأصول ، إلا أن في م وضع عليه علامة الإنشاء : وضعت كلمة « لا » فوق العين من « عن » وكلمة « إلى » فوق الهاء من « سلمة » . وسيأتى الكلام على رواية أم سلمة في هذه المسألة .

(٣) في هذا الموضوع في ح زيادة نصها : « هذا . وروى عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم » وهذه الزيادة محل نظر ، لأن معنى إثباتها أن يكون المروي عن عائشة عن أم سلمة المواظبة على الركعتين بعد العصر ، وأن عائشة روى عنها النهى . وأما على حذفها فإلغى أن عائشة روى عنها أنها روت النهى عن أم سلمة . وهذا هو الذى وجدته أو قريبا منه في الروايات التى رأيتها ، ولم أجد فى شيء منها أن أم سلمة روت المواظبة على هاتين الركعتين . وعن هذا رجحت حذف هذه الزيادة .

ولبيان ذلك أذكر هنا الروايات التى وجدتها عن أم سلمة في هذا الباب ويكون لها أثر فيها كلام أو رواية ، وأذكر حديثا لها مشدداً يوافق رواية أم سلمة :

قال أحمد في المسند (٦ : ١٨٣ - ١٨٤) : « حدثنا علي بن عاصم قال أخبرنا حفظة السدوسي عن عبد الله بن الحرث بن نوفل قال : صلى معاوية بالناس العصر ، فالتفت فإذا أناس يصلون بعد العصر ، فدخل ودخل عليه ابن عباس وأنا معه ، فأوسع له معاوية على السرير ، فجلس معه ، قال : ما هذه الصلاة التى رأيت الناس يصلونها ، ولم أر النبي صلى الله عليه وسلم يصليها ولا أمر بذلك ؟ قال : ذلك ما يفتنهم ابن الزبير فدخل ابن الزبير فسلم فجلس ، فقال معاوية : يا ابن الزبير ! ما هذه الصلاة التى تأمر للناس يصلونها لم تر رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاها ولا أمر بها ؟ قال : حدثتني عائشة أم المؤمنين : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاها عندها فى بيتها . قال : فأمرني معاوية ورجلا آخر أن تأتي عائشة فنسألها عن ذلك . قال : فدخلت عليها ، فسألتها عن ذلك ، فأخبرتها بما أخبر ابن الزبير عنها : فقالت : لم يحفظ ابن الزبير ، وإنما حدثته : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى هاتين الركعتين بعد =

عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس»

= العصر عندي ، فسأله ، قلت : إنك صليت وكنتين لم تكن تصليهما ؟ قال : إنه كان أناني شيء فشققت في قسمته عن الركعتين بعد الظهر ، وأناني بلال فناداني بالصلاة ، فكبرته أن أحبس الناس ، فصليتهما . قال : فرجعت فأخبرت معاوية . قال : قال ابن الزبير : أليس قد صلاحهما ؟ ! فلا ندعهما . فقال له معاوية : لا تزال مخالفاً أبداً ؟ . وهذا إسناد حسن لأبأس به ، عبد الله بن الحرث بن نوفل تابعي ثقة معروف ، وهو ابن أخت معاوية ، وحظلة السدوسي ضعه بعضهم من أجل اختلاط روايته بعد ما كبر ، ولكنه صدوق وقد روى عنه شعبة ، وهو لا يروى إلا عن ثقة : وحسن له الترمذی حديثنا آخر .

وقد رواه أحمد بإسناد آخر مختصراً (٦ : ٣١١) قال : وحدثنا أحمد بن جعفر قال : حدثنا شعبة عن يزيد بن أبي زياد قال : سألت عبد الله بن الحرث عن الركعتين بعد العصر ؟ فقال : كنا عند معاوية فحدث ابن الزبير عن عائشة : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصليهما ، فأرسل معاوية إلى عائشة وأنا فيهم ، فسألناها ؟ فقالت : لم أسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن حدثتني أم سلمة . فسألناها ؟ فحدثت أم سلمة : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر ، ثم أتى بشيء فجعل يقسمه حتى حضرت صلاة العصر ، فقام فصلى العصر ، ثم صلى بعدها ركعتين ، فلما صلاهما قال : هاتان الركعتان كنت أصليهما بعد الظهر ، فقالت أم سلمة : ولقد حدثتني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنهما . قال : فأثبت معاوية فأخبرته بذلك ، فقال ابن الزبير : أليس قد صلاحهما ، لأزال أصليهما ؟ ! فقال له معاوية : إنك لمخالف ، لا تزال تحب الخلاف ما بقيت . ورواه أحمد أيضاً (٦ : ٣٠٣) عن عبيدة عن يزيد بن أبي زياد . وهذا إسنادان حسان أو صحيحان . يزيد بن أبي زياد صدوق ، تكلموا فيه من قبل حفظه فقط ، وقد تابعه على روايته هذه حظلة السدوسي ، فرواية كل منهما أقوى الأخرى ، إذ لا مزم عليهما في صدقهما ، وبذلك يكون الحديث صحيحاً .

وروى الدارمي (١ : ٣٣٤) عن كريب مولى ابن عباس : « أن عبد الله بن عباس وعبد الرحمن بن الأزهر والصور بن محرمة أرسلوه إلى عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : اقرأ عليها السلام منا جميعاً ، وسألها عن الركعتين بعد العصر ، وقل : إنا أخبرنا أنك تصلينهما ، وقد بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنهما ؟ قال ابن عباس : وكنت أضرب مسم عمر بن الخطاب الناس عليهما ، قال كريب : فدخلت عليهما ، وبلغتهما ما أرسلوني به . فقالت : سل أم سلمة ، فخرجت إليهم =

== فأخبرتهم بقولها ، فردوني إلى أم سلمة بمثل ما أرسلوني إلى عائشة ، فقالت أم سلمة : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عنهما ، ثم رأيتهم يصلحهما ، أما حين صلاحهما : فإنه صلى العصر ثم دخل وعندى الساعة من بني حرام من الأنصار فصلاحهما ، فأرسلت إليه الجارية ، فقالت : قومي بجنبه فقول : أم سلمة تقول : يا رسول الله ، ألم أسمعك تنهى عن هاتين الركعتين وأراك تصلحهما ؟ فإن أشار بيده فاستأخرى عنه ، قالت : فعملت الجارية ، وأشار بيده فاستأخرت عنه ، فلما انصرف قال : يا أباة أبي أمية ، سألت عن الركعتين بعد العصر ، لانه أتاني ناس من عبد القيس بالإسلام من قومهم ، ففتلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر ، فهما هاتان .

وهذا حديث صحيح . رواه البخارى فى أواخر (أبواب العمل فى الصلاة ج ٣ ص ٨٤ من الفتح) وفى (أبواب المغازى ج ٨ ص ٦٧) وروى قطعة منه بغير إسناد فى أبواب المواقيت (ج ٢ ص ٥٢) ويظهر أن الحافظ الزيلعى لم يتر عليه فى البخارى فقد نقل فى نصب الراية (١ : ١٣١) أن البخارى علقه ، ثم قال : « وينظر البخارى فى المغازى فكأنه وصله فيه » . ورواه أيضاً مسلم فى صحيحه (١ : ٢٢٩) .

وروى أحمد فى المسند (٦ : ٢٢٩ - ٣٠٠) قال : « حدثنا محمد بن عبد الله أبو أحمد الزبيرى قال : حدثنا عبيد الله بن عبد الله بن موهب قال : حدثنى عمى ، يعنى عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب ، قال : حدثنى أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام قال : أجمع أبى على العمرة ، فلما حضر خروجه قال : أى بنى المو دخلنا على الأمير فودعناه ، قلت : ماشئت ، قال : فدخلنا على مروان وعنده نمر ، فيهم عبد الله بن الزبير ، فذكروا الركعتين اللتين يصلحهما ابن الزبير بعد العصر ، فقال له مروان : ممن أخذتكما يا ابن الزبير ؟ قال : أخبرنى بهما أبو هريرة عن عائشة . فأرسل مروان إلى عائشة : ما ركعتان يدكرهما ابن الزبير أن أبا هريرة أخبره عنك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلحهما بعد العصر ؟ فأرسلت إليه : أخبرتنى أم سلمة . فأرسل إلى أم سلمة : ما ركعتان زعمت عائشة أنك أخبرتها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلحهما بعد العصر ؟ فقالت : يغفر الله لعائشة ! لقد وضعت أمرى على غير موضعه : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر وقد أتى بحال ، فقصدته يقصد حتى أتاه المؤذن بالعصر ، فصلى العصر ، ثم انصرف إلى ، وكان يومى ، فركع ركعتين خفيفتين ، فقالت : إهاتان الركعتان يا رسول الله ، أمرت بهما ؟ قال : لا ، ولكنهما ركعتان كنت أركعهما بعد الظهر ، فشملتنى قسم هذا المال حتى جئتني ==

والذي اجتمع (١) عليه أكثر أهل العلم : على كراهية الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس (٢) ، إلا ما استثنى من ذلك ، مثل الصلاة بمكة بعد العصر (٣) حتى تغرب الشمس ، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس بعد (٤) الطواف ، فقد (٥) روى عن النبي صلى الله عليه وسلم رخصة في ذلك (٦)

= المؤذن بالعصر ، فذكرت أن أدهما . فقال ابن الزبير : الله أكبر ، أليس قد صلاهما مرة واحدة ، والله لأدعهما أبداً ! قالت أم سلمة : ما رأيته صلاحاً قبلها ولا بعدها . وهذا إسناد صحيح .

وقال أحمد أيضاً (٦ : ٣٠٩) : « حدثنا ابن زبير قال : حدثنا طلحة بن يحيى قال : زعم لي عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، أن معاوية أرسل إلى عائشة يسألها : هل صلى النبي صلى الله عليه وسلم بعد العصر شيئاً ؟ قالت : أما عندي فلا ، ولكن أم سلمة أخبرتني أنه فعل ذلك ، فأرسل إليها فاسألها ، فأرسلت لي أم سلمة ، فقالت : نعم ، دخل على بعد العصر فصلى سجدتين ، قلت : يا نبي الله ، أزل عليك في هاتين السجدتين ؟ قال : لا ، ولكن صليت الظهر فشغلت ، فاستدركتهما بعد العصر . وهذا إسناد صحيح أيضاً . وروى البيهقي (٢ : ٤٥٧) حديثاً مختصراً بهذا المعنى عن ذكوان عن عائشة عن أم سلمة .

- (١) في م « أجمع » .
 (٢) من أول قوله « والذي اجتمع عليه » إلى هنا سقط من س وهو خطأ واضح ، وإثباته هو الصواب ، لأنفاق سائر الأصول عليه . وفي س خطأ أعرب الألف ذكر بدل هذا النص كله كلمة « بعد الطواف » وليس لها أي معنى في هذا المقام .
 (٣) قوله « بعد العصر » سقط من س وثبت في سائر الأصول .
 (٤) كلمة « بعد » سقطت من س خطأ .
 (٥) في ع و م « وقد » .

(٦) يشير به إلى حديث جبير بن مطعم : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار . وهو حديث صحيح ، سيأتي في هذا الكتاب ، إن شاء الله ، في أبواب الحج (١٦٤) =

وقد قال به قومٌ من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
ومن بعدهم .

وبه يقول الشافعي وأحمد ، وإسحاق .

وقد كرهه قوم من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن
بعدهم الصلاة بمكة أيضاً بعد العصر وبعد الصبح .

وبه يقول سفيان الثوري ومالك بن أنس ، وبعض أهل الكوفة .

١٣٦

باب

ما جاء في الصلاة قبل المغرب

١٨٥ — حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ كَهْمَسِ بْنِ الْحَسَنِ (١) عَنْ
عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن مغفل (٢) عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال (٣) : « بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ ، لِمَنْ شَاءَ (٤) » .

= ١٦٥ من طبعة بولاق وج ٢ ص ٩٤ - ٩٥ من شرح المباركفوري) وانظر نيل
الأوطار (٣ : ١١٥ - ١١٦) .

(١) في نه وه وه و ك « كهمس بن الحسين » وقال الشارح : « كذا في النسخ
الماضرة بالتصغير » وهو خطأ . والصواب « الحسن » بالتكبير ، كما في سنن
الأصول وكتب الرجال . و « كهمس » بفتح الكاف وإسكان الهاء وفتح الميم
وآخره سين موهلة .

(٢) « مغفل » بضم الميم وفتح الغين المعجمة وفتح الفاء المشددة .

(٣) في نه « أنه قال » .

(٤) هذا مختصر ، رواه مسلم (١ : ٢٣٠) بلفظ « بين كل أذنين صلاة » قالها ثلاثاً ، =

وفي الباب عن عبد الله بن الزبير^(١) .
 قال أبو عيسى : حديثُ عبد الله بن مفضل^(٢) حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .
 وقد اختلف أصحابُ النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة قبل المغرب :
 فلم يَرَ بعضهم الصلاة قبل المغرب .
 و [قد^(٣)] روى عن غير واحدٍ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم :
 أنهم كانوا يصلون قبل صلاة المغرب ركعتين ، بين الأذان والإقامة^(٤) .
 وقال أحمد وإسحاق : إن صلاحها فحسنٌ . وهذا عندهما^(٥) على
 الاستحباب^(٦)

- == قال في الثالثة : لمن شاء . . ورواه أيضاً نحوه وقال فيه : « قال في الرابعة : لمن شاء » .
 ورواه البخاري (٢ : ٨٨ - ٨٩ و ٩١) وليس فيه ذكر الرابعة . ورواه غيرهما .
 (١) حديث عبد الله بن الزبير رواه محمد بن نصر المروزي في قيام الليل (ص ٢٦) ولفظه :
 « ما من صلاة مفروضة إلا وبين يديها سجستان » . ونسبه الزيلعي في نصب الراية
 (١ : ٢٨٨) لصحيح ابن حبان .
 وفي الباب عن أنس بن مالك عند البخاري (٢ : ٨٩) قال : « كان المؤذن إذا
 أذن قام ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يندرون السواقي حتى يخرج النبي
 صلى الله عليه وسلم وهم كغله ، يصلون الركعتين قبل المغرب ، ولم يكن بينهما شيء » .
 ورواه مسلم أيضاً بنحوه .
 وفيه أيضاً عن عقبة بن عامر . روى البخاري (٣ : ٤٦) عن مرثد بن عبد الله
 البرقي قال : « أتيت عقبة بن عامر الجهني فقلت : ألا أعجبك من أبي عجم ! يركع
 ركعتين قبل صلاة المغرب ! فقال عقبة : إنا كنا نعلم على عبد النبي صلى الله عليه وسلم
 فقلت : فما يمنعك الآن ! قال : التمثل » .
 (٢) في ع « المنقل » بزيادة حرف التثنية .
 (٣) الزيادة من ع و ه و ه و ك .
 (٤) الروايات عنهم كثيرة ، قد روى بعضها محمد بن نصر المروزي في قيام الليل .
 (٥) في ع « عدنا » وهو غير جيد .
 (٦) قال القاضي أبو بكر بن العربي في العارضة في هذا الباب (١ : ٣٠٠) : « الحديث ==

١٣٧

باب

ما جاء فيمن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس

١٨٦ - حَدَّثَنَا [إسحاق بن موسى^(١)] الأنصاري حدثنا مَنُ

حدثنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار وعن بُسر بن سعيد وعن الأهرج يُحدِّثونه عن أبي هريرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ أدرك من الصُّبْحِ رَكْعَةً^(٢) قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصُّبْحَ ، ومن أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر^(٣) » .

= فيه صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم في كل صحيح ومُسند . واختلف فيه الصحابة ، ولم يفعله بعدهم أحد . وأظن الذي منع منه المبادرة بالإقبال على صلاة المغرب . وهذا تعليل غريب لمخالفة الأحاديث الصَّحاح ، وهو يعترف بصحتها ، وصدق يحيى بن آدم : « لا يحتاج مع قول رسول الله لي قول » ،

وقال الحفاظ في الفتح (٢ : ٩٠) : « وأما قول أبي بكر بن العربي : اختلف فيها الصحابة ولم يفعلها أحد بعدهم - فردود بقول محمد بن نمر : وقد روينا عن جماعة من الصحابة والتابعين أنهم كانوا يصلون الركعتين قبل المغرب . ثم أخرج ذلك بأسانيد متعددة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وعبد الله بن بريدة ، ويحيى بن عليل ، والأهرج ، وعامر بن عبد الله بن الزبير ، وعراك بن مالك . ومن طريق الحسن البصري أنه سئل عنهما فقال : حسنتين والله لمن أراد الله بهما . وعن سعيد بن المسيب أنه كان يقول : حق على كل مؤمن إذا أذن المؤذن أن يركع ركعتين » .

(١) الزيادة من م و ع و س .

(٢) في م و ه و ه و ك « عن » بدل « أن » .

(٣) في س « ركعة من الصُّبْحِ » .

(٤) الحديث نسبة المجدد للفتق لأحمد وأصحاب الكتب الستة . وانظر نيل الأوطار (١) : =

وَفِي الْبَابِ مِنْ عَائِشَةَ (١)

قَالَ أَبُو عَمِيْرٍ : حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيْحٌ .

وَبِهِ يَقُوْلُ أَصْحَابُنَا (٢) [وَ (٣)] الشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ .

وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَهُمْ لِصَاحِبِ الْعَدْرِ ، مِثْلُ الرَّجُلِ يَتَأَمُّ عَنِ الصَّلَاةِ (٤)

أَوْ يَسَاهَا فَيَسْتَمَقِظُ وَيَذْكُرُ (٥) عِنْدَ طُلُوْعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ (٦) غُرُوبِهَا (٧) .

١٣٨

بَابُ

مَا جَاءَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ [فِي الْخُضْبِ (٨)]

١٨٧ - حَدَّثَنَا أَبُو معاوية عن الأعمش عن حبيب

بن الحسن (س ١٢٨) . والحديث في الموطأ رواية يحيى (١ : ٢٢ - ٢٣) ورواية محمد

(١) حديث عائشة نسبة الفارح (١ : ١٦٥) لأحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه .

(٢) كلمة « أصحابنا » لم تذكر في نه .

(٣) الزيادة من ع و م .

(٤) في ع « عن صلته » .

(٥) في ع « فيذكر » .

(٦) في ع « أو عند » .

(٧) قال الحافظ في الفتح (٢ : ٤٦) : « نقل بعضهم الاتفاق على أنه لا يجوز لمن ليس له

عشر تأخير الصلاة حتى لا يبقى منها إلا هذا القدر » .

(٨) الزيادة من م و ع و نه ونسخة بهامش س .

بن أبي ثابت عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء بالمدينة ، من غير خوف ولا مطر . قال : فقيل لابن عباس : ما أراد بذلك ؟ قال (١) : أراد أن لا يخرج أمة (٢) . »

وفي الباب عن أبي هريرة .

قال أبو عيسى : حديث ابن عباس قد روى عنه من غير وجه : رواه (٣) جابر بن زيد وسعيد بن جبيرة وعبد الله بن شقيق العقيلي (٤) .

(١) في نه « فقال » .

(٢) « يخرج » بضم الياء المثناة التحتية ، مضارع « أخرج » و « أتمه » بالنصب مفعول . وبذلك ضبط في م . ونقل الشارح عن ابن سيد الناس أنه يجوز فيه أيضاً « تخرج » بفتح التاء التوقية وفتح الراء ويرفع « أتمه » على أنه فاعل . والمعنى صحيح في كليهما .

(٣) في نه « وقد رواه » .

(٤) « العقيلي » بضم العين المهملة وفتح القاف وإسكان الياء ، نسبة إلى المصنف . ووقع في س « العقلي » بحذف الياء وهو خطأ . والترمذي لم يبين درجة هذا الحديث من الصحة . وهو حديث صحيح ، رواه مالك وأحمد وأصحاب الكتب الستة وغيرهم .

أما الروايات التي أشار إليها : فإن رواية جابر بن زيد ، وهو أبو العشاء ، رواها البخاري ومسلم وغيرهما . وأما رواية سعيد بن جبيرة فإنها هنا في الترمذي وفي صحيح مسلم وغيرهما . وأما رواية عبد الله بن شقيق فإنها عند مسلم (١ : ١٩٧) : « عن عبد الله بن شقيق قال : خطبنا ابن عباس يوماً بعد العصر حتى هربت الشمس وبدت النجوم ، وجعل الناس يقولون : الصلاة ، الصلاة ! قال : فجاء رجل من بني تميم ، لا يفتر ولا ينثني : للصلاة ، الصلاة ! فقال ابن عباس : أتعلمون بالسنة لأم لك ؟ ثم قال . رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء . قال عبد الله بن شقيق . خالف في صدري من ذلك شيء » فأثبت أبا هريرة فسألته ؟ فصدق مقالته .

وقد روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا .
 ١٨٨ - حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف البصري حدثنا المعتمر بن سليمان
 عن أبيه عن حنّس عن عكرمة من أبي عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
 « مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ فَقَدْ أَتَى بَابًا مِنْ أَبْوَابِ الْكِبَايْرِ » (١) .
 قال أبو عيسى : وحنّس (٢) هذا هو : « أبو علي الرّحبي » وهو
 « حُسَيْنُ بْنُ قَيْسٍ » وهو ضعيفٌ عند أهل الحديث ، ضعفه أحمد وغيره (٣) .

= ورواه سعيد بن جبير رواها أيضا مالك في الموطأ (١ : ١٦٦) : « مالك عن أبي الزبير
 المكي عن سعيد بن جبير عن عبد الله بن عباس أنه قال : صلى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الظهر والعصر جميعاً ، والمغرب والعشاء جميعاً : في غير خوف ولا سفر .
 قال مالك : أرى ذلك كان في مطر » .
 هذا نص الموطأ . فقد جاء في بعض الروايات : « من غير خوف ولا مطر » ،
 وفي بعضها : « غير خوف ولا سفر » . ومالك سمع الثانية ولم يسمع الأولى فتأول
 الحديث على عذر المطر . قال ابن حجر في الفتح (٢ : ١٩) : « لكن رواه
 مسلم وأصحاب السنن من طريق حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير بافظ ، من
 غير خوف ولا مطر . فانهى أن يكون الجمع المذكور للخوف أو السفر أو المطر » .
 ونقل الثوكاني في نيل الأوطار (٣ : ٢٦٤) عن ابن حجر أنه قال : « واعلم
 أنه لم يقع مجموعاً بالثلاثة في شيء من كتب الحديث ، بل للجمهور : من غير خوف
 ولا سفر » . ولم أجد هذا القى نسبة إليه ، لاق الفتح ولا في التلخيص ، فانه أعلم .
 ولئن كان الحافظ قال ذلك فإنه مردود عليه بأن رواية مسلم وأصحاب السنن : « بالمدينة
 من غير خوف ولا مطر » : تنجم الثلاثة ، إلا إن كان يريد لفظ « سفر » بحروفه
 فقط لا بمعناه ! .

(١) نقل الشارح عن النازمي أن الحاكم رواه في المستدرک وصححه ، وأن الذهبي رد ذلك
 عليه . ولم أجده في المستدرک .
 (٢) « حنّس » بالهاء المهملة والنون المفتوحين والثين المعجمة ، وهو لقب له ، واسمه
 « حسين بن قيس الرحبي » بالراء والهاء المهملة المفتوحين والباء الموحدة ، نسبة إلى
 « رجة بن زرعة » . وفي « ر » و « ه » وهو حنّس بن قيس » ، وفي نسخة
 بهامش م « وهو حسين بن قيس » وهذا الأخير خطأ .
 (٣) حنّس هذا ضعيف جدا ، قال البخاري : « أحاديثه منكورة ، ولا يكتب حديثه » . =

والعمل على هذا عند أهل العلم : أن لا يجمع بين الصلاتين إلا في السفر
أو بعرفة .

ورخص بعض أهل العلم من التابعين في الجمع بين الصلاتين للمريض .
وبه يقول أحمد ، وإسحاق .

وقال بعض أهل العلم : يجمع بين الصلاتين في المطر .
وبه يقول الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

ولم ير الشافعي للمريض أن يجمع بين الصلاتين ^(١) .

= وقال العقيلي ؟ « في حديثه : من جمع بين صلاتين فقد أتى بابا من الكبائر - :
لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به ، ولا أصل له ، وقد صح عن ابن عباس : أن النبي
صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر الحديث .
(١) هكذا حكى الترمذی الأقوال هنا ، وقد قال في آخر كتابه ، في أول (العلل) (٢) :
٣٣١ س و ٤ : ٣٨٤ ك) : « جميع ما في هذا الكتاب من
الحديث فهو معمول به ، وقد أخذ به بعض أهل العلم ، ما خلا حديثين : حديث
ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بالمدينة والمغرب
والعشاء من غير خوف ولا سفر ولا مطر . وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
إذا شرب الخمر فاجلده فإن عاد في الرابعة فاقتلوه . وقد بينا مسألة الحديثين جميعا في
الكتاب . وهو هنا لم يبين مسألة لحديث ابن عباس ، بل ذكر حديثنا يمارض من
طريق حنش وضعفه من أجله ، وإنما احتج بالعمل فقط ، ونقل أقوال بعض الفقهاء .
وقد ردّ النووي على الترمذی في شرح مسلم (٥ : ٢١٨) فقال : « وهذا
الذي قاله الترمذی في حديث شارب الخمر هو كما قاله ، فهو حديث مفسوخ ، دل
الإجماع على نسخه . وأما حديث ابن عباس فلم يجمعوا على ترك العمل به ، بل لهم
أقوال : منهم من تأوله على أنه جمع بمذخر المطر ، وهذا مشهور عن جماعة من
الكبار المتقدمين ، وهو ضيف بالرواية الأخرى : من غير خوف ولا مطر ، ومنهم
من تأوله على أنه كان في غيم فصلى الظهر ثم انكشف الغيم وبأن وقت العصر دخل
فصلاهما ، وهذا أيضاً باطل ، لأنه وإن كان فيه أدنى احتمال في الظهر والعصر - :
لا احتمال فيه في المغرب والعشاء . ومنهم من تأوله على تأخير الأولى إلى آخر وقتها =

١٣٩

ما جاء في بدء الأذان

١٨٩ - حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي حدثنا أبي حدثنا محمد بن

فصلاها فيه ، فلما فرغ منها دخلت الثانية فصلاها ، فصارت صلانه صورة جمع ، وهذا أيضاً ضعيف أو باطل ، لأنه مخالف للظاهر مخالفة لا تحتمل ، وفعل ابن عباس الذي ذكرناه حين خطب ، واستدلاله بالحديث لتصويب فعله ، وتصديق أبي هريرة له ، وعدم إنكاره - : صريح في رد هذا التأويل . ومنهم من قال : هو محمول على الجمع يعذر المرض ، أو نحوه مما في معناه من الأعذار ، وهذا قول أحمد بن حنبل والغاضي حسين بن أصحابنا ، واختاره الخطابي والثوري والرويان من أصحابنا ، وهو المختار في تأويله ، لظاهر الحديث ، وفعل ابن عباس وموافقة أبي هريرة ، ولأن المشقة فيه أشد من المظر ، وذهب جماعة من الأئمة إلى جواز الجمع في الحضر للحاجة ، لمن لا يتخذ عادة ، وهو قول ابن سيرين وأشهب من أصحاب مالك ، وحكاها الخطابي عن الففال عن أبي إسحق المروزي عن جماعة من أصحاب الحديث ، واختاره ابن المنذر ، ويؤيده ظاهر قول ابن عباس : أراد أن لا يخرج أمته ، فلم يملكه بمرض ولا غيره .

وكلام الخطابي في العالم (١ ، ٢٦٥) نصه : « هذا حديث لا يقول به أكثر الفقهاء ، وإسناده جيد ، إلا ما تكلموا فيه من أمر حبيب ، وكان ابن المنذر يقول [به] ويحكيه عن غير واحد من أصحاب الحديث . وسمت أبا بكر الففال يحكيه عن أبي إسحق المروزي . قال ابن المنذر : ولا معنى لحل الأمر فيه على عذر من الأعدار ، لأن ابن عباس قد أخبر بالملّة فيه ، وهو قوله : أراد أن لا يخرج أمته ، وحكى عن ابن سيرين أنه كان لا يرى بأساً أن يجمع بين الصلاتين إذا كانت حاجة أو شيء ، ما لم يتخذ عادة . »

هذا هو الصحيح الذي يؤخذ من الحديث ، وأما التأويل بالمرض أو العذر أو غيره فإنه تكلف لادليل عليه ، وفي الأخذ بهذا رفم كثير من المخرج عن أناس =

إسحاق عن محمد بن إبراهيم [بن الحرث ^(١)] التيمي عن محمد بن عبد الله بن زيد عن أبيه قال : « لَمَّا أَصْبَحْنَا أَتَيْتَنَا ^(٢) رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَخْبَرْتُهُ بِالرُّؤْيَا ، فَقَالَ : إِنَّ هَذِهِ أَرْوِيَا حَقًّا ، فَتَمُّ مَعَ بِلَالٍ ، فَإِنَّهُ أُنْدَى ^(٣) وَأَمَدٌ ^(٤) صَوْتَا مِنْكَ ، فَأَلْقَ عَلَيْهِ مَا قِيلَ لَكَ ، وَلَيْتَاكَ بِذَلِكَ ، قَالَ ^(٥) : فَلَمَّا سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ نِدَاءَ بِلَالٍ بِالصَّلَاةِ خَرَجَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهُوَ يَجْرُ إِزَارُهُ ، وَهُوَ يَقُولُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ ، لَقَدْ رَأَيْتُ مِثْلَ الَّذِي قَالَ ^(٦) ، [قَالَ ^(٧)] : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَاللَّهُ الْحَمْدُ ، فَذَلِكَ أُتَيْتُ ^(٨) . [قَالَ ^(٩)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي عُمَرَ ^(١٠) . قَالَ أَبُو عَيْسَى : حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ [حَدِيثٌ ^(١١)] حَسَنٌ صَحِيحٌ .

قد اضطرب عملهم أو ظروف قاهرة إلى الجمع بين الصلاتين ، ويتأخرون من ذلك ويتعرجون ، ففي هذا ترويه لهم وإعانة على الطاعة ، ما لم يتخذ عادة ، كما قال ابن سيرين .

- (١) الزيادة من م و س .
- (٢) في ع و ه « أتيت » .
- (٣) « أندى » قال في النهاية : « أي أرفع وأعلى ، وقيل : أحسن وأعذب ، ونيل : أهد » . و « أمد » أي أطول .
- (٤) في م و س « أو أمد » .
- (٥) كلمة « قال » لم تذكر في ه .
- (٦) في ه « مثل الذي رأى » .
- (٧) الزيادة من م ع و ه و ك .
- (٨) سياق الكلام على الحديث قريباً .
- (٩) الزيادة من م و س .
- (١٠) لم تذكر الجملة كلها في ع . بل ذكر حديث ابن عمر عقب حديث عبد الله بن زيد مباشرة .
- (١١) الزيادة من ع و م و ه و ه و ك .

وقد رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ أَنَّهُمْ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ وَأَطْوَلُ، وَذَكَرَ فِيهِ قِصَّةَ الْأَذَانِ مَثْنَى مَثْنَى وَالْإِقَامَةَ مَرَّةً [مَرَّةً (١)].

(١) الزيادة من ع و ه و ه و ك .

ورواية إبراهيم بن سعد التي أشار إليها الترمذى رواها أحمد في المسند (٤ : ٤٣) عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، عن أبيه عن ابن إسحاق ، ورواها أبو داود (١ : ١٨٧ - ١٨٩) عن محمد بن منصور الطوسى عن يعقوب . والحديث رواه أيضاً ابن ماجه (١ : ١٢٤) عن أبي عبيد محمد بن عبيد بن ميمون عن محمد بن سلفة الحراني عن ابن إسحاق ، وفي كل هذه الروايات صرح ابن إسحاق بسماعه من محمد بن إبراهيم . ورواه أيضاً البيهقي في السنن الكبرى (١ : ٣٩٠ - ٣٩١) بأسانيد من طريق إبراهيم بن سعد . ثم روى عن محمد بن يحيى الذهلى قال : « ليس في أخبار عبد الله بن زيد في قصة الأذان خبر أصح من هذا ، يعني حديث محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي عن محمد بن عبد الله بن زيد ، لأن محمد أسمع من أبيه ، وابن أبي ليلى لم يسمع من عبد الله بن زيد . » ثم نقل عن كتاب العليل الكبير للترمذى قال : « سألت محمد بن إسماعيل البخارى عن هذا الحديث ؟ فقال : هو عندي حديث صحيح . »

وأصل الحديث مروى في سيرة ابن إسحاق التي هذبها ابن هشام وعرفت باسمه (ص ٣٤٦ - ٣٤٧ طبعة أوروبا و ٢ : ١٢٨ - ١٢٩ طبعة التجارية) ونصه : « قال ابن إسحاق ، فلما اطمان رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة واجتمع إليه الإخوان من المهاجرين ، واجتمع أمر الأنصار - : استحکم أمر الإسلام ، فقامت الصلاة ، وفرضت الزكاة والصيام ، وقامت الحدود ، وفرض الحلال والحرام ، وتبوأ الإسلام بين أظهرهم وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدمها إنما يجتمع الناس إليه للصلاة لحين موافقتها بغير دعوة ، نهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحمل يوقا كبوق يهود ، الذى يدعو به لصلاتهم ، ثم كرهه ، ثم أمر بالناقوس فنعت ليضرب به للمسلمين للصلاة ، فبينما هم على ذلك رأى عبد الله بن زيد بن ثعلبة بن عبد ربه أخو بھرت بن الخزرج النداء ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له : يا رسول الله ، إنه طاف في هذه الليلة طائف ، مر في رجل عليه ثوبان أخضران يحمل ناقوساً في يده ، فقلت : يا عبد الله ، أتبيع هذا الناقوس ؟ قال : وما تصنع به ؟ قال : قلت : ندعو به إلى الصلاة ، قال : أما ذلك على خير من ذلك ؟ قال : قلت : وما هو ؟ قال : تقول : الله أكبر الله أكبر ، الله أكبر الله أكبر الله أكبر =

وعبد الله بن زيد هو ابن عبد ربِّه ، [ويقال ابن عبد ربِّه ^(١)] .
ولا نعرف له عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً يصحُّ إلا هذا الحديث
الواحد في الأذان ^(٢) .

= أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ،
أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، حي
على الفلاح ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله . فلما أخبر بها رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : إنها لرؤيا حق إن شاء الله ، فقم مع بلال فألقها عليه ، فلوذن
بها ، فإنه أمدى صوتاً منك . فلما أذن بها بلال سمعها عمر بن الخطاب وهو في بيته ،
فخرج إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو يجرّ رداءه ، وهو يقول :
يا نبي الله ، والذي بيثك بالحق لقد رأيت مثل الذي رأي ، فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : فته الحمد .

والظاهر أن هذه الرواية رواية فيها شيء من التصرف من ابن إسحاق ، ليناسب سياق
السيرة ، وأن أول الحديث قوله « وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدمها » .
وقال ابن إسحاق بعد روايته : « حدثني بهذا الحديث محمد بن إبراهيم بن الحرث
عن محمد بن عبد الله بن زيد بن ثعلبة بن عبد ربه عن أبيه » .

(١) الزيادة من ح و ه و ه و ه . وهذا القول لم أجده في موضع
آخر ، ولما اختلف في نسب عبد الله بن زيد : فقال ابن إسحاق ما قلناه سابقاً ،
وساقه ابن سعد في الطبقات (ج ٣ : ٢ ص ٨٧) هكذا : « عبد الله بن زيد
بن عبد ربه بن ثعلبة بن زيد بن الحرث بن الخزرج » ثم قال : « وقال عبد الله
بن محمد بن عمارة الأنصاري : ليس في آياته ثعلبة ، وهو عبد الله بن زيد بن عبد ربه
بن زيد بن الحرث ، وثعلبة بن عبد ربه أخو زيد وعم عبد الله ، فأدخلوه في نسبه ،
وهذا خطأ . والنسب الذي ساقه ابن سعد هو الصحيح ، وكذلك ساقه الحاكم
في المستدرک (٣ : ٣٢٥) .

(٢) نقل ابن حجر في الإصابة : (٤ : ٧٢) كلام الترمذي هذا ؛ ثم قال : « وقال
ابن عدي : ولا نعرف له شيئاً يصح غيره . وأطلق غير واحد أنه ليس له غيره .
وهو خطأ ، فقد جاءت عنه عدة أحاديث ، ستة أو سبعة ، جمعها في جزئه . ثم
نقل أن له في سنن النسائي حديثاً ، وهو في المستدرک للحاكم (٣ : ٣٣٦) .
وذكر حديثاً آخر عن الطارنج الكبير للبخاري ، وهو في طبقات ابن سعد (ج ٣
ق ٢ ص ٨٧) والمسند (٤ : ٤٢) .

« كان المسلمون حين قَدِمُوا المدينةَ يَجْتَمِعُونَ فَيَتَحَيَّنُونَ ^(١) الصَّلَاةَ ،
وَلَيْسَ يُنَادَى بِهَا أَحَدٌ ، فَتَسْكَمُوا يَوْمًا فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : اتَّخِذُوا
نَاقُوسًا مِثْلَ نَاقُوسِ النَّصَارَى ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : اتَّخِذُوا ^(٢) قَرْنًا مِثْلَ قَرْنِ
الْيَهُودِ ^(٣) ، قَالَ ^(٤) : فَقَالَ عُمَرُ [بن الخطاب ^(٥)] : أَوْ لَا تَبْعَثُونَ ^(٦) رَجُلًا
يُنَادِي بِالصَّلَاةِ ؟ قَالَ ^(٤) : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا بِلَالُ ،
قُمْ فَنَادِ بِالصَّلَاةِ ^(٧) . »

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، غريب من حديث
ابن عمر ^(٨) .

(١) قال في الفتح (٢ : ٦٥) : « بجاء مهملة بعدها مثناة تحتانية ثم نون . أى يقدرُونَ

أحيانها ليأتوا إليها ، والحين : الوقت والزمان . »

(٢) كلمة « اتَّخِذُوا » لم تذكر في ع .

(٣) في رواية البخارى « يوقا مثل قرن اليهود » ، قال في الفتح : « ووقع في بعض

النسخ : قرنا ، وهى رواية مسلم والنسائى ، والبوق والقرن معروفان ، والمراد أنه

ينفخ فيه فيجتمعون عند سماع صوته ، وهو من شمار اليهود ، ويسمى أيضاً :

الشبور ، بالشين المعجمة المفتوحة والموحدة المضمومة الثقيلة . »

(٤) كلمة « قال » لم تذكر في ع .

(٥) الزيادة من ع .

(٦) هكذا في م و ه و ك ، وهو موافق لرواية البخارى وغيره .

قال في الفتح : « الهزمة للاستفهام ، والواو للمطف على مندر ، كما في نظائره .

قال الطيبى : الهزمة إنكار للجملة الأولى ، أى المقدره ، وتقرير للجملة الثانية . »

وفى م « أو لا تبعثوا » وفى س « ألا تبعثوا » وفى ع « ألا تبعث . »

(٧) فى ع « قم يا بلال فأذن بالصلاة . »

(٨) حديث ابن عمر رواه أيضاً البخارى (٢ : ٦٥ - ٦٦) ومسلم (١ : ١١٢)

والنسائى (١ : ١٠٢ - ١٠٣) وأحمد فى المسند (رقم ٦٣٥٧ ج ٢ ص ١٤٨) .

ويظهر أن القاضى أبابكر بن العربى نسى أن هذا الحديث فى الصحيحين ، فاقترن

على تصحيح الترمذى لرواه ، فقال (١ : ٣٠٧) : « ويجب لأبى عيسى بقول : =

== حديث ابن عمر صحيح ! وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالأذان لقول عمر ،
ولما أمر به أقول عبد الله بن زيد ، ولما جاء عمر بعد ذلك حين سمعه . . .

قال المافظ في الفتح (٢ : ٦٦) : « قوله : فناد بالصلاة . في رواية الاستيعاب :
فأذن بالصلاة . قال صياض : المراد الإعلام المحض بحضور وقتها ، لا خصوص الأذان
المشروع . وأغرب القاضي أبو بكر بن العربي غملاً قوله : أذن : على الأذان
المشروع ، وطعن في صحة حديث ابن عمر ، وقال : عجباً لأبي عيسى كيف صححه
والمعروف أن شرح الأذان إنما كان برؤيا عبد الله بن زيد ! انتهى . ولا تدفع
الأحاديث الصحيحة بمثل هذا مع إمكان الجمع ، كما قدمنا . وقد قال ابن منده في
حديث ابن عمر : لأنه يجمع على صحته . »

والجمع بينهما الذي أشار إليه المافظ قوله قبل ذلك (٢ : ٦٥ - ٦٦) :
« قال القرطبي : يحتمل أن يكون عبد الله بن زيد لما أخبر برؤياه وصدقه النبي
صلى الله عليه وسلم بادر عمر فقال : أولا تبعثون رجلاً يتأدى : أي يؤذن ، للرؤيا
المذكورة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : قم يا بلال ، فلي فاعلنا فالفاء في سياق
حديث ابن عمر هي الفصيحة ، والتقدير : فافتروا فرأى عبد الله بن زيد فجاء إلى
النبي صلى الله عليه وسلم فقص عليه فصدقه فقال عمر . قلت : وسياق حديث عبد الله
بن زيد يخالف ذلك ، فإن فيه : أنه لما قص رؤياه على النبي صلى الله عليه وسلم
فقال له : ألقها على بلال فليؤذن بها ، قال : فسمع عمر الصوت فخرج فأتى النبي
صلى الله عليه وسلم فقال : لقد رأيت مثل الذي رأى . فدل على أن عمر لم يكن حاضراً
لما قص عبد الله بن زيد رؤياه . والظاهر أن إشارة عمر بإرسال رجل يتأدى
للمصلاة كانت عقب المشاورة فيما يفعلونه ، وأن رؤيا عبد الله بن زيد كانت بعد ذلك ،
واقه أعلم . وقد أخرج أبو داود بسند صحيح إلى أبي عمير بن أنس عن عمومة من
الأصهار قالوا : أهتم النبي صلى الله عليه وسلم أصلاً كيف يجمع الناس لها ،
فقبل : انصب راية عند حضور وقت الصلاة فإذا رأوها آذن بعضهم بمضا ، فلم يجبه ،
الحديث ، وفيه : ذكروا القنم ، بضم القاف وسكون النون ، يعني البوق ،
وذكروا النافوس ، فانصرف عبد الله بن زيد وهو مهمم ، فأرى الأذان فنادى
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : وكان عمر رآه قبل ذلك ، فسكتهم عشرين
يوماً ، ثم أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : ما منكم أن تخبرنا ؟ قال :
سبقتني عبد الله بن زيد فاستجيبت . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا بلال
قم فانظر ما يأمرك به عبد الله بن زيد فافعله . ترجم له أبو داود : بدء الأذان . =

== وقال أبو عمر بن عبد البر : روى قصة عبد الله بن زيد جماعة من الصحابة بألفاظ مختلفة وممان متقاربة ، وهي من وجوه حسان ، وهذا أحسنها . قلت : وهذا لا يخالف ما تقدم أن عبد الله بن زيد لما قرأ مناهة فسمع عمر الأذان فجاء فقال قد رأيت - : لأنه يحمل على أنه لم يخبر بذلك عقب إخبار عبد الله ، بل متراحياً عنه ، لقوله : ما منكم أن تخبرنا ؟ أى عقب إخبار عبد الله ، فاعتذر بالاستحياء ، فدل على أنه لم يخبر بذلك على الفور ، وليس في حديث أبي عمير التصريح بأن عمر كان حاضراً عند قس عبد الله رؤاه ، بخلاف ما وقع في روايته التي ذكرتها : فسمع عمر الصوت فخرج فقال - : فإنه صريح في أنه لم يكن حاضراً عند قس عبد الله ، والله أعلم .
أقول : والذي جمع به الحفاظ بين الروايات ظاهر وجيد ، والرواة يختصرون في الروايات ، وبضمهم يذكرون ما لا يذكرون الآخر ، ولا تضرب بعضها ببعض . وقد جاء من حديث ابن عمر رواية أخرى فيها شيء من التفصيل : فروى ابن سعد في الطبقات (ج ١ ق ٢ ص ٨) من طريق الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن يجعل شيئاً يجمع به الناس للصلاة ، فذكر عنده البرق وأهله ، فكرهه ، وذكر النافوس وأهله ، فكرهه ، حتى أرى رجلاً من الأنصار يقال له عبد الله بن زيد الأذان ، وأرهبه عمر بن الخطاب تلك الليلة ، فأما عمر فقال : إذا أصبحت أخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأما الأنصاري فطرق رسول الله صلى الله عليه وسلم من الليل ، فأخبره ، وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فأذن بالصلاة ، وذكر أذان الناس اليوم ، قال : فزاد بلال في الصبح : الصلاة خير من النوم ، فأقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليست فيما أرى الأنصاري . ورواه ابن ماجه (١ : ١٢٤ - ١٢٥) بنحوه مع شيء من الاختصار ، وزاد في آخره : « قال عمر : يا رسول الله ، قد رأيت مثل الذي رأى ، ولكنه سبقني » .

وفي إسنادي ابن سعد وابن ماجه إلى الزهري شيء من الضعف ، ولكن اختلاف مخرج الإسنادين يجعل لهذه الرواية أصلاً ، مع ما يؤيدها من سائر الأحاديث في حكاية بدء الأذان .

۱۴۰

باب

ما جاء في الترجيع في الأذان^(۱)

۱۹۱ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ [البصري^(۲)] حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي مُحَمَّدُورَةَ [قال^(۳)] : أَخْبَرَنِي أَبِي وَجَدْتِي جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُحَمَّدُورَةَ : « أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقَامَهُ . وَالَّتِي عَلَيْهِ الْأَذَانُ حَرْفًا حَرْفًا . قَالَ إِبْرَاهِيمُ : مِثْلُ أَذَانِنَا . قَالَ بِشْرٌ : قُلْتُ لَهُ : أَعِدْ عَلَيَّ ، فَوَصَفَ الْأَذَانَ بِالترْجِيعِ . »

قال أبو عيسى : حديث أبي مُحَمَّدُورَةَ في الأذانِ حديثٌ صحيحٌ . وقد رُوِيَ منه من غير وجهٍ .

وعليه العملُ بمكة ، وهو قولُ الشافعي^(۴) .

- (۱) الترجيع : إعادة الشهادتين بصوت عال بعد ذكرهما بصوت منخفض .
 (۲) الزيادة من م و س .
 (۳) الزيادة من ع و ه و ه و ل .
 (۴) حديث أبي مُحَمَّدُورَةَ رواه الترمذی هنا مختصراً ، اكتفاء بما علم من ألفاظ الأذان بالتواتر العملي ، وهو مروى مفصلاً أيضاً في كتب السنة . ومن رواه مفصلاً الشافعي في الأم (۱ : ۷۳) عن مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي مُحَمَّدُورَةَ عن عبد الله بن محيرز - وكان يثبها في حجر أبي مُحَمَّدُورَةَ - عن أبي مُحَمَّدُورَةَ ، وقال ابن جريج في آخره : « فأخبرني ذلك من أدركت من آل أبي مُحَمَّدُورَةَ على نحو مما أخبرني ابن محيرز » .

ثم قال الشافعي : « وأدركت إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي مُحَمَّدُورَةَ يؤذن كما حكى ابن محيرز . قال الشافعي : وسمعت يحدث عن أبيه عن ابن محيرز =

١٩٢ - حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَفَّانُ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ
عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ (١) [الْأَحْوَلِ عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
مُحَيْرِيزٍ عَنْ أَبِي مَخْزُومَةَ : « أَنْ لَمَذَنِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَدَّةَ الْأَذَانِ
تِسْعَ عَشْرَةَ كَلِمَةً ، وَالْإِقَامَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ كَلِمَةً » .
قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

= عن أبي مخزومة عن النبي صلى الله عليه وسلم : معنى ما حكى ابن جريج . قال الشافعي :
وسمته يقيم - وحكى الشافعي الإقامة مفصلة - وحديثي سمته يحكى الإقامة خبراً كما
يحكى الأذان . قال الشافعي : والأذان والإقامة كما حكيت عن آل أبي مخزومة ،
فن نقص منها شيئاً أو قدم ، وخرأ أعاد ، حتى يأتي بما نقص ، وكل شيء منه
في موضعه .

والحديث رواه أيضاً الدارقطني (س ٨٦) والبيهقي (١ : ٢٩٣) من طريق
الشافعي عن مسلم بن خالد ، ورواه الطحاوي في معاني الآثار (١ : ٧٨) والدارقطني
(٨٦) وابن عبد البر في الاستيعاب (ص ٦٨٠) من طريق روح بن عبادة .
ورواه أبو داود (١ : ١٩٢) وابن ماجه (١ : ١٢٥) من طريق أبي عاصم .
ورواه النسائي (١ : ١٠٣ - ١٠٤) والدارقطني (س ٨٦) من طريق
حجاج : كلهم عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي مخزومة عن
عبد الله بن محيريز عن أبي مخزومة . ورواه أحمد في المسند (٣ : ٤٠٩) عن
روح بن عبادة ومحمد بن بكر كلاهما عن ابن جريج . ورواه أيضاً أحمد وأبو داود
والنسائي والدارقطني والطحاوي والبيهقي وابن عبد البر من طريق ابن جريج عن عثمان .
بن السائب عن أبيه السائب مولى أبي مخزومة وعن أم عبد الملك بن أبي مخزومة :
أتهما سمعا من أبي مخزومة ، فذكر الحديث .

- (١) الزيادة من م و س .
(٢) الحديث رواه الطيالسي مختصراً (رقم ١٣٥٤) ورواه أيضاً أحمد (٣ : ٤٠٩)
و (٦ : ٤٠١) . والدارمي (١ : ٢٧١) ومسلم (١ : ١١٢) وأبو داود
(١ : ١٩١ - ١٩٢) والنسائي (١ : ١٠٣) وابن ماجه (١ : ١٢٥) -
(١٢٦) وابن الجارود (س ٨٥ - ٨٦) كلهم من طريق طاهر الأحول . وفي
كثير من هذه الروايات ذكر ألفاظ الأذان والإقامة تفصيلاً .

وأبو مخذولة اسمه «سمرّة بن معير» (١) .
وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا في الأذان .
وقد روي عن أبي مخذولة : أنه كان يُفردُ الإقامة (٢) .

(١) «معير» بكسر الميم وإسكان العين المهملة وفتح الياء المثناة النجبية . وآخره زاء ،
بوزن «منبر» كما ضبط في المشتهر والتقريب والقاموس وغيرها . وفي م
«معير» وفي ع «معيرة» وكلاهما تصحيف ، واختلف في اسم أبي مخذولة ،
ف قيل «سمرّة» وقيل «سامة» وقيل «أوس» وهذا القول الأخير اختاره
ابن سعد في الطبقات (٥ : ٣٣٢) فقال : «أوس بن معير بن لؤذان بن ربيعة
بن عويج بن سعد بن جح . قال : وسميت من ينسب أبا مخذولة فيقول : اسمه
سمرّة بن عمير بن لؤذان بن وهب بن سعد بن جح . وكان له أخ من أبيه وأمه اسمه
أوس ، قتل يوم بدر كافراً ، وأسلم أبو مخذولة يوم فتح مكة ، وأقام بمكة
ولم يهاجر» . ثم نقل عن الواقدي قال : «فتوارت الأذان بسند بمكة : ولده
وولد ولده إلى اليوم في المسجد الحرام ، وتوفي أبو مخذولة بمكة سنة ٥٩ هـ .

(٢) قال النووي في شرح مسلم (٤ : ٨١) : وفي هذا الحديث حجة بينة ودلالة
واضحة لمذهب مالك والشافعي وأحمد ، وجمهور العلماء : أن الترجيع في الأذان ثابت
مفروق ، وهو المود إلى الشهادتين مرتين برفع الصوت بعد قولها مرتين يخفص
الصوت . وقال أبو حنيفة والكوفيون : لا يفرع الترجيع ، عملاً بحديث عبد الله
بن زيد ، فإنه ليس فيه ترجيع . وحجة الجمهور هنا الحديث الصحيح ، والزيادة
مقدمة ، مع أن حديث أبي مخذولة هذا متأخر عن حديث عبد الله بن زيد ، فإن
حديث أبي مخذولة سنة ثمان من الهجرة ، بعد حنين ، وحديث ابن زيد في أول
الأمر ، وانضم إلى هذا كله عمل أهل مكة والمدينة وسائر الأمصار ، وبالله التوفيق .
واختلف أصحابنا في الترجيع : هل هو ركن لا يصح الأذان إلاّ به ، أم هو سنة ليس
ركناً ، حتى لو تركه صح الأذان مع فوات كمال القضية ؟ - هل وجهين ، والأصح
عندهم أنه سنة ، وقد ذهب جماعة من المحدثين وغيرهم إلى التخيير بين فعل الترجيع
وترد ، والصواب إثباته .

وقد يكون الراجح عند علماء الشافعية أنه سنة وليس ركناً في الأذان ، فهم
أعلم بما يرجحه الدليل لديهم . ولكن لا يكون هذا قول الشافعي ورأيه ، فإن =

١٤١

باب

ما جاء في إفراد الإقامة

١٩٣ - حَدَّثَنَا قَتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ وَبَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ

= كلامه الذي نقلنا آنفا صريح في أنه ركن في الأذان عنده ، إذ يقول : « من قص منها شيئاً أو قدم مؤخراً : أعاد ، حتى يأتي بما نقص ، وكل شيء في موضعه » .

وفي الموطأ (١ : ٩١) : « سئل مالك عن ثنية الأذان والإقامة ؟ . . . فقال : لم يبلغي في النداء والإقامة إلا ما أدركت الناس عليه ، فأما الإقامة فإنها لا تنسى ، وذلك الذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا » . ومعنى هذا تواتر الأذان بالترجيح وبإفراد الإقامة في المدينة كما تواتر في مكة . وانظر شرح الباجي على الموطأ (١ : ١٣٤ - ١٣٥) .

وفي المدونة (١ : ٥٧ - ٥٨) حكى ابن القاسم الفاظ الأذان والإقامة عن مالك ثم قال : « قال ابن وهب : قال ابن جريج : قال عطاء : ما علمت تأذين من مضى يخالف تأذنيهم اليوم ، وما علمت تأذين أبي محذورة يخالف تأذنيهم اليوم ، وكان أبو محذورة يؤذن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم حتى أدركه عطاء وهو يؤذن . ابن وهب : وقال الليث ومالك » .

وقال الميهقي في السنن الكبرى : (١ : ٤١٩) : وفي رواية الحسن بن محمد بن الصباح الرضرائي عن الشافعي ، في مسألة كيفية الأذان والإقامة ، قال الشافعي : « الرواية في الأذان تكلف !! الأذان خمس مرات في اليوم والليله ، في المسجدين ، على رؤس الأنصار والمهاجرين ، ومؤذنو مكة آل أبي محذورة ، وقد أذن أبو محذورة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلمه الأذان ثم =

عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال : أمر بلال أن
يشفع الأذان ويوتر الإقامة (١) .

وفي الباب عن ابن عمر

قال أبو عيسى : [و (٢)] حديث أنس حديث حسن صحيح .
وهو قول بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين .
وبه يقول مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

١٤٢

باب

ما جاء أن الإقامة مثنى مثنى

١٩٤ - حدثنا أبو سعيد الأشج حدثنا عتبة بن خالد عن ابن أبي ليلى

= ولأه بمكة ، وأذن آل سعد القرظ منذ زمن رسول الله صلى الله عليه
وسلم بالمدينة ، وزمن أبي بكر رضى الله عنه : كأنهم يحكمون الأذان
والإقامة والثموي وقت الفجر كما قلنا ، فإن جاز أن يكون هذا عهدنا
من جماعتهم ، والناس بحضرتهم ، وبأئمتنا من طرف الأرض من يعلمنا :
جاز له أن يسألنا عن عرفة وعن منى ثم يخالفنا ۱۱ ولو خالفنا في المواقيت
كان أجوز له في خلافنا من هذا الأمر الظاهر المعمول به .

وهذا كله من أقوى الحجج على إثبات التجميع في الأذان والإقامة .

(١) الحديث رواه أحمد وأصحاب الكتب الستة .

(٢) الزيادة من .

وعبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من عبد الله بن زيد .
 وقال ^(١) بمض أهل العلم : الأذَانُ مَثْنَى مَثْنَى ، والإِقَامَةُ مَثْنَى مَثْنَى .
 وبه يقول سفيان [الثوري ^(٢)] ، وابن المبارك ، وأهل الكوفة .
 [قال أبو عيسى : ابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ،
 كان قاضي الكوفة ، ولم ^(٣) يسمع من أبيه شيئاً ، إلا أنه يروى عن رجل
 من أبيه ^(٤)] .

وهو متصل على مذهب الجماعة في عدالة الصحابة ، وأن جملة أسمائهم لا تضره . وهو
 في سنن البيهقي كما قال الزيلعي (١ : ٤٢٠) . وقال البيهقي : « مكذرا رواه جماعة من
 عمرو بن مرة ، وقيل عنه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ » ورواية
 عبد الرحمن عن معاذ فيها كلام ، لأنه لم يذكره أيضاً .

وهذه الرواية التي ذكرنا عن وكيع تدل على أن ما ألقيناه من الزيادة في رواية
 وكيع من تسغى ع و م هو الصواب ، وأن حذفها خطأ ، لأنه لا يحصل
 فرقا بينها وبين رواية شعبة ، وأن إثباتها في رواية شعبة - كما في ه و ه
 و ه - أشد خطأ .

ومما يؤيده أيضاً قول الفارقطي يمد روايته من طريق أبي سعيد الأشج بإسناده
 هنا : « ابن أبي ليلى هو القاضي محمد بن عبد الرحمن ، ضعيف الحديث سيء الحفظ ؛
 وابن أبي ليلى - يعني عبد الرحمن - لا يثبت سماعة من عبد الله بن زيد . وقال الأعمش
 والمسعودي : عن عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى عن معاذ بن جبل ، ولا يثبت ،
 والصواب ما رواه الثوري وشعبة عن عمرو بن مرة وحسين بن عبد الرحمن عن
 ابن أبي ليلى ، مرسلان . »

(١) في ه و ه . قاله بدون الواو .

(٢) الزيادة من ع و ه و ه و ه .

(٣) في م « لم بدون الواو . »

(٤) الزيادة من م و ع و س .

من شُرْبِهِ ، وَالْمُقَصِّرُ إِذَا دَخَلَ لِقَضَاءِ حَاجَتِهِ (١) ، وَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي .

١٩٦ — حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا يونسُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ الْمُنْعَمِ نَحْوَهُ (٢) .

قال أبو عيسى : حديثُ جابرٍ هذا حديثٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، من حديث عبد المنعم ، وهو إسنادٌ مجهولٌ .
[وعبدُ المنعم شيخُ بصريُّ (٣)] .

(١) « المتصر » بضم الميم وإسكان العين المهملة : هو الذي يحتاج إلى الغائط ليتأهب للصلاة قبل دخول وقتها ، وهو من المصر أو من المصر - الأول باسكان الصاد والثاني بفتحها مع فتح العين فيهما - وهو الملجأ والمستخفى . قاله في النهاية .

(٢) هنا في ح زيادة « قال أبو عيسى : عبد المنعم شيخ بصري » وستأتي هذه الجملة في آخر الباب من بعض اللسخ الأخرى ، وموضعها هناك أنسب .

(٣) الزيادة من م ولسخة بهامش س .

وعبد المنعم هذا هو ابن نعيم - بالتصغير - الأسواري صاحب السقاء ، وهو ضعيف ، قال البيهقي وأبو حاتم : « منكر الحديث » وقال النسائي : « ليس بثقة » . وليس له في الكتب الستة إلا هذا الحديث عند الترمذي وحده .

وشيخه « يحيى بن مسلم » هو يحيى البكاء . بفتح الموحدة وتشديد الكاف ، وهو ضعيف أيضا ، قال أحمد والنسائي : « ليس بثقة » . وضعفه أيضا أبو داود وابن حبان والدارقطني ، وقال ابن سعد : « كان ثقة إن شاء الله » ومدار هذا الحديث عليه ، وقد رواه عنه راو آخر ضعيف ، فرواه الحاكم في المستدرک (١) : (٢٠٤) من طريق عمرو بن فائد الأسواري « ثنا يحيى بن مسلم عن الحسن وعطاء عن جابر » ، فذكره ، وقال : هذا حديث ليس في إسناده مطعون فيه غير عمرو بن فائد ، والباقون شيوخ البصرة ، وهذه سنة غريبة ، لا أعرف لها إسنادا غير هذا ، ولم يخرجاه ، وتمتبه الذهبي فقال : « قال الدارقطني : عمرو بن فائد متروك »

ومن الطريف فيه أن له إسنادين ضعيفين عرف الترمذي أحدهما ولم يعرف الآخر وعرف الحاكم الثاني ولم يعرف الأول .

١٤٤

باب

ما جاء في إدخال الإصبع [في (١)] الأذن عند الأذان

١٩٧ - حدثنا محمود بن غيلان حدثنا عبد الرزاق أخبرنا سفيان [الثوري]^(٢) عن عوان بن أبي جحيفة^(٣) عن أبيه قال : « رأيت بلالاً يؤذّن ويُدورُ، ويُتبعُ فاه هاهنا وهاهنا :^(٤) ، وإصبعاهُ في أُذُنَيْهِ ، ورسولُ اللهِ صلى اللهُ عليه وسلم في قُبَّةٍ له كُحْرَاءُ أَرَاهُ قال : مِنْ أَدَمِ^(٥) ، فخرج بلالٌ بين يديهِ بِالْعِزَّةِ^(٦) وَرَكَزَهَا^(٧) بِالْبَطْجَاءِ^(٨) ، فَصَلَّى إِلَيْهَا رسولُ اللهُ صلى اللهُ

(١) الزيادة من م و ع و ه .

(٢) الزيادة من م و ع و ه و ه و ه .

(٣) بضم الجيم وفتح الهاء المهملة .

(٤) « يتبع » من الإتياع ، بمعنى يدير فاه ههنا وههنا ، يمينا وشمالا ، وفي رواية وكيم عن الثوري عند أحمد « فكنت أتبع فاه هكذا وهكذا : يميني يمينا وشمالا » وزاه في روايته عند سلم « يقول : حي على الصلاة ، حي على الفلاح » . وسند كل مواضع هذه الروايات ، قال الحافظ في الفتح (٢ : ٩٤) : « والحاصل أن بلالا كان يتبع بقية الناحيتين ، وكان أبو جحيفة ينظر إليه ، فكل منهما متبعم باعتبار » .

(٥) « آدم » بالهمزة والدال المهملة المفتوحين ، وهو جمع « آدم » وقيل اسم جمع ، والأدم : الجلد ما كان ، وقيل : الأحمر . وقيل : هو المدبوغ .

(٦) في ه « بالعزّة بين يديه » وهو مخاف لسائر الأصول في التقديم والتأخير . و « العزّة » بالعين المهملة والنون والزاي المفتوحات - : هي عصا مثل نصف الرمح أو أكبر شيئا ، وفيها سنان مثل سنان الرمح ، وللعكازة قريب منها . قاله في النهاية .

(٧) في ع « فوكزها » بالواو بدل الراء ، وهو خطأ ومدى ركزها : غرزها .

(٨) في ب « في البطجاء » وما هنا هو الموافق لسائر الأصول ولنسخة بهامش س =

عليه وسلم ، يَمْرُؤُ بَيْنَ يَدَيْهِ الْكَلْبُ وَالْحَمَارُ ، وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ حَمْرَاءُ (١) ، كَأَنَّي (٢)
أَنْظَرُ إِلَى بَرِيْقٍ سَاقِيَةٍ ، قَالَ سَفِيَانُ : زُرَاهُ حَبْرَةٌ (٣) .

= ورواية أحمد في المسند عن عبد الرزاق عن سفیان (٤ : ٣٠٨) . وبالطعام : يعنى
بطعام مكة ، وهو موضع خارج مكة ، وهو الذى يقال له : الأبطح ، ويقال له
أيضا : المحصب .

(١) قال فى النهاية : « الحلة ، واحدة اللؤلؤ ، وهى : برود العين ، ولا تسمى حلة إلا أن
تكون مويين من جنس واحد » .

(٢) فى م « فلكتانى » وهو مخالف لسائر الأصول .

(٣) « الحبرة » بكسر الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة وتفتح الراء : نوع من برود العين
يكون موشى مخططا . وقول سفیان هذا معناه أن شيخه حين حدثه وصف الحلة بأنها
حمراء ثم رجح سفیان أنه وصفها بأنها « حبرة » أى من هذا النوع ، إذ يكون فيه
لون أحمر . وقوله « تراه » بضم التاء فى أوله ، وفى ح و و ه « تراه »
بالتاء المثناة بدل التاء ، وهو غير جيد ، وما هنا هو الموافق لسائر الأصول وسائر
الروايات .

والحديث رواه الشيخان ، إلا أنهما لم يذكر فيه إدخال الأصبعين فى الأذنين
ولا الاستدارة ، كذا قال شارح . وقال الحافظ فى التلخيص (س ٧٦) : « وزواه
النسائي بلفظ : فجعل يقول فى أذانه هكذا ، ينحرف يمينا وشمالا . ورواه ابن ماجه
وعنده : فرأيت به يدور فى أذانه ، لكن فى إسناده حجاج بن أرطاة . ورواه الحاكم
من حديث أبى حنيفة بألفاظ زائدة ، وقال : قد أخرجهما إلا أنهما لم يذكر فى
إدخال الإصبعين فى الأذنين والاستدارة ، وهو صحيح على شرطهما . ورواه
ابن خزيمة بلفظ : رأيت بلالا يؤذن يتبع فيه يعيل رأسه يمينا وشمالا . ورواه من
طريق أخرى وفيه وضع الأصبعين فى الأذنين ، وكذا رواه أبو عوانة فى صحيحه .
ورواه أبو نعيم فى مستخرجيه وعنده : رأى بلالا يؤذن ويدور وإصبعاه فى أذنيه .
وكذا رواه البزار ، وقال البيهقى : الاستدارة لم ترد من طريق صحيحة ، لأن
مدارها على سفیان الثورى ، وهو لم يسمعه من عون ، إنما رواه عن رجل عنه ،
والرجل يتوهم أنه الحجاج ، والحجاج غير محتج به . قال : وروى عبد الرزاق فى لإدراجه .
ثم بين ذلك بما أوضحته فى المدرج ، وتمتبه ابن دقيق العيد فى الإمام بما يرجع منه «
والذى نقله الحافظ عن البيهقى فيه شيء من التصرف الذى أومأ أن الحديث لم يسمعه
سفیان من عون ، وإنما يريد البيهقى أن الاستدارة فى الأذنين هى التى لم يسمعا
سفیان . ونص كلامه فى السنن الكبرى (١ : ٣٩٦) : « وقد رواه بإجازة =

قال أبو عيسى : حديثُ أبي جَعْفَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .
وعليه العملُ عند أهل العلم : يَسْتَحْبِبُونَ أَنْ يَدْخُلَ الْمُؤَذِّنُ إِمْتِعِيهِ
في أذنيه في الأذان .
وقال بعض أهل العلم : وفي الإقامة أيضاً ، يَدْخُلُ إِمْتِعِيهِ في أذنيه .
وهو قولُ الأوزاعيِّ .

== عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عون بن أبي جعيفة مدرجا في الحديث ، وسفيان
لإعاروي هذه اللفظة في الجامع - رواية المدني عنه - : عن رجل لم يسه
عن عون .

وقد تعقبه ابن الترمذي في الجوهر النقي بأن الحديث رواه الترمذي والمحاكم وصحاحه ،
ثم قال : « وهذه حكاية فعل ، حكاه أبو جعيفة عن بلال ، فلا أدري ما معنى قول
البيهقي مدرجا في الحديث ؟ ١ وقد وقعت لهذه الرواية متابعة : فأخرجه أبو عوانة
الاسفرائيني في صحيحه من حديث مؤمل عن سفيان عن عون عن أبيه . وروى أبو نعيم
الحافظ في مستخرجه على كتاب البخاري من حديث عبد الرزاق عن سفيان عن عون
عن أبيه قال : رأيت بلالا يؤذن . ثم قال : وحدثنا أبو أحمد حدثنا المطرز حدثنا بندار
ويعقوب قالوا حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان عن عون عن أسامة رأى
بلالا يؤذن ويدور ، إلى آخره » ثم تعقب احتجاج البيهقي برواية المدني بأن المدني هو
عبد الله بن الوليد ، وأنه ضعيف جداً ، ضعفه علي بن المديني .

أقول : وعبد الله بن الوليد مختلف في ضعفه ، وقد وثقه الدارقطني ، وغيره ،
ولكن روايته لا تمل الروايات الأخرى ، وقد صرح الثوري بسماع الحديث من عون
في رواية وكيع عن الثوري عند مسلم (١ : ١٤٢) وعند أحمد (٤ : ٢٠٨ -
٢٠٩) ولفظ مسلم « فأذن بلال فجعلت أتبع فاه هنا وهناك ، بقول عينا وشمالا ،
يقول : حي على الصلاة ، حي على الفلاح » . وهذا معنى الاستدارة . وأما رواية
عبد الرزاق التي رواها الترمذي فإنها عند أحمد أيضاً (٤ : ٣٠٨) عن عبد الرزاق .
ولا تمل الأحاديث بمثل هذه التعميلات الواهية التي صنع البيهقي رحمه الله . وانظر نصب
الراية (١ : ١٤٥) .

وأبو جَعْفَةَ أَسْمَهُ « وَهَبُ » [بن عبد الله ^(١)] السَّوَّائِيُّ ^(٢) . «

١٤٥

باب

ما جاء في التَّوْبِيبِ فِي الْفَجْرِ

١٩٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ حَدَّثَنَا

أَبُو إِسْرَائِيلَ عَنِ الْحَكَمِ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ بِلَالٍ قَالَ : قَالَ ^(١) [رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تُشَوِّبَنَّ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ إِلَّا فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ ^(٢) » .

[قَالَ ^(٣)] : وَفِي الْبَابِ عَنِ أَبِي مُحَمَّدٍ ^(٤) .

- (١) الزيادة من م و ن و س .
 (٢) « السَّوَّائِيُّ » بضم السين المهملة وفتح الواو المثلثة ، والمهمزة ، نسبة إلى « بنى سِوَاءَ » بن عامر بن صعصعة « من هرازن . كما ضبط في الأنساب ، والقاموس وغيرهما .
 (٣) في س « بالفجر » وهو مخالفت لسائر الأصول ، وغير جيد أيضاً .
 (٤) سيأتي الكلام عليه قريباً إن شاء الله .
 (٥) الزيادة من ع و م و س ، وفي نه « قال أبو عيسى » .
 (٦) قال الشاذح (١ : ١٧٧) : « أخرجه أبو داود ، قال : قلت : يا رسول الله ، علمتي سنة الأذان ، الحديث ، وفي آخره : فإن كان صلاة الصبح قلت : الصلاة خير من النوم ، الصلاة خير من النوم ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله . ورواه ابن حبان في صحيحه . وفي الباب عن أنس قال : من السنة إذا قال المؤذن في أذان الفجر حي على الصلاة حي على الفلاح : الصلاة خير من النوم . أخرجه ابن خزيمة في صحيحه والدارقطني والبيهقي في سننهما ، وقال البيهقي : إسناده صحيح . كما في نصب الراية =

قال أبو عيسى : حديثُ بلالٍ لا نعرفه إلا من حديث أبي إسرائيل الملائى^(١) .

وأبو إسرائيل^(١) لم يسمع هذا الحديث من الحكم [بن عتيبة^(٢)]
قال : إنما رواه عن الحسن بن عماره عن الحكم [بن عتيبة^(٣)] .

وأبو إسرائيل اسمه « إسماعيل بن أبي إسحاق » ، وليس [هو^(٤)]
بذاك^(٥) القوي عند أهل الحديث^(٦) .

= وقال الحافظ في التلخيص (ص ٧٥) : « رواه أبو داود وابن حبان مطولا من حديثه ، وفيه هذه الزيادة ، وفيه محمد بن عبد الملك بن أبي مخذورة ، وهو غير معروف الخال ، والحريث بن عبيد ، وفيه مقال . وذكره أبو داود من طريق أخرى عن أبي مخذورة ، منها ما هو مختصر . وصححه ابن خزيمة من طريق ابن جريج قال : أخبرني عثمان بن السائب أخبرني أبي وأم عبد الملك بن أبي مخذورة عن أبي مخذورة . وقال يقي بن مخلد : حدثنا يحيى بن عبد الحميد حدثنا أبو بكر بن عياش حدثني عبد العزيز بن ربيع سمعت أبا مخذورة قال : كنت غلاما صبيتا فأذنت بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم الفجر يوم حنين ، فلما انتهيت إلى حى على الفلاح قال : ألحق فيها : الصلاة خير من النوم . وزواه النسائي من وجه آخر عن أبي جعفر عن أبي سلمان عن أبي مخذورة ، وصححه ابن حزم . »

والروايات الثلاث التي أشار إليها الحافظ ، وهي : رواية عثمان بن السائب ، ورواية أبي سلمان ، ورواية محمد بن عبد الملك - رواها أحمد في المسند (بأرقام ١٥٤٤١ و ١٥٤٤٣ و ١٥٤٤٤ ج ٣ ص ٤٠٨ - ٤٠٩) .

(١) « الملائى » بضم الميم وتخفيف اللام وكسر الهمزة . وضبطه في الأندلس بفتح الميم ، وهو خطأ ، ثم قال : « هذه النسبة إلى الملاء ، والملاء هو المرط الذي تستقر به المرأة إذا خرجت ، وظنى أن هذه النسبة إلى يمه » .

(٢) قوله « وأبو إسرائيل لم يسمع » إلى آخره - : « وخرق ع عقب قوله فيما يأتي وليس هو بالقوي عند أهل الحديث » .

(٣) الزيادة من ع و ه و ه و ه

(٤) الزيادة من م و ع و س

(٥) في ع و ه و ه و ك « بذلك » .

(٦) يظهر لى أن ضعفه أكثره من سوء حفظه ، فقد قال ابن معين : « صالح الحديث » =

وقد أَخَذَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَفْسِيرِ التَّثْوِيبِ :

فقال بعضهم : التَّثْوِيبُ أَنْ يَقُولَ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ : « الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ » وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْبَارِكِ وَأَحْمَدَ .

وقال ^(١) إِسْحَاقُ فِي التَّثْوِيبِ غَيْرَ هَذَا ، قَالَ : [التَّثْوِيبُ الْمَكْرُوهُ ^(٢)] هُوَ شَيْءٌ أَحَدُهُ النَّاسُ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، إِذَا أَذَّنَ لِلْوُضُوءِ فَاسْتَبَطَّ النَّوْمَ قَالَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ : « قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ » ، حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ ، حَتَّى عَلَى الْفَلَاحِ .

[قَالَ ^(٣)] : وَهَذَا الَّذِي قَالَ إِسْحَاقُ : هُوَ التَّثْوِيبُ الَّذِي [قَدْ ^(٣)] كَرِهَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ ، وَالَّذِي أَحَدَثُوهُ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

= وقال الفلاس : « ليس من أهل الكذب » وقال أبو حاتم : « حسن الحديث جيد اللقاء ، وله أغاليط ، ولا يمنح بحديثه ، ويكتب حديثه ، وهو سيء اللفظ » وقال ابن المبارك : « لقد من الله على المسلمين بسوء حفظ أبي إسرائيل » وقال ابن سعد : « يقولون : إنه صدوق » وقال حسين الجعفي : « كان طويلاً اللحية أحمر » .

وقد أَخْطَأَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ ، فِي كُنْيَتِهِ فِي التَّلْخِيسِ (ص ٧٥) فَقَالَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ : « فِيهِ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْمَلَانِيُّ » وَالْحَطَأُ أَصْلُهُ فِي السِّكِّابِ وَلَيْسَ مِنَ الْحَطَأِ الْمَطْبُوعِ ، لِأَنَّ الشُّوْكَانِيَّ نَقَلَ عَنِ التَّلْخِيسِ هَكَذَا (٢ : ١٧) .

وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ أَيْضاً ابْنُ مَاجَةَ (١ : ١٢٦) وَابْنُ بَيْهَقٍ (١ : ٤٢٤) كِلَاهِمَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْرَائِيلَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ بِلَالٍ . قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : « وَهَذَا أَيْضاً مَرْسَلٌ ، فَإِنَّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى لَمْ يَلِقَ بِلَالاً » .

وهذا الحديث وإن كان ضعيف الإسناد ، فإن معناه صحيح ، لأن قول المؤذن « الصلاة خير من النوم » لم يرد في الأحاديث إلا في أذان الفجر . وهو موضعه المناسب له ، إذ أن وقت الفجر وقت غفلة ونوم ، وأما الأوقات الأخرى فهي على غير ذلك .

(١) في ع « قال » بدون الواو .

(٢) الزيادة من م و ع و ه .

(٣) الزيادة من م و س .

والذي فسّر ابن المبارك وأحمدُ : أن التثويب أن يقول المؤذن
في أذان (١) الفجر : « الصلاة خيرٌ من النوم » .

وهو قول (٢) صحيح ، ويقال له « التثويب » (٣) أيضاً .
وهو الذي اختارهُ أهلُ العلم ورأوه .

وروى عن عبد الله ابن عمر أنه كان يقول في صلاة الفجر : « الصلاةُ
خيرٌ من النوم » .

وروى عن مجاهدٍ قال : دخلتُ مع عبد الله [بن عمر (٤)] مسجداً وقد (٥)
أذن [فيه (٦)] ، ونحن نريد أن نصل [فيه (٧)] ، فشوّب المؤذن ، فخرج

(١) كذا في م و ع وهو أجود ، وفي س و ه و ك « صلاة »
بدل « أذان » ، وفي نسخة بهامش س « في أذان صلاة الفجر » وكأنه من بعض
الناسخين ، جمع بين السختين .

(٢) في م و ه و ك « فهو قول » وما هنا أجود وأصح .

(٣) في س و ه و ك « التثويب » بالتاء المشاة ، والتاء المثناة المتوحيتين

مع ضم الواو المشددة ، وهو خطأ صرف ، لأن « التثويب » إنما يكون مصدر

« تفعل » ولا معنى هنا لفعل « تثويب » . ويظهر أنه تحريف من الناسخين ،

إذ لم يفهموا كلام الترمذي ، وظنوا أنه حين نقل تفسير ابن المبارك وأحمد للمعنى

« التثويب » أراد أن يذكر أن لهذا المعنى لفظاً آخر ، وهو « التثوب » وليس هذا

مراد الترمذي ، بل مراده : أن « التثويب » يطلق على المعنى الذي فسره إسحاق

بن راهويه ، ويطلق أيضاً على المعنى الذي فسره أحمد وابن المبارك ، فهو يريد أن

اللفظ له معنيان ، لا أن المعنى الأخير يدل عليه لفظان . ويؤيده استدلاله عقب ذلك بقول

ابن عمر ، إذ صنع التثويب المستحب ، وأنكر على المبدع التثويب الذي أحدهم للناس .

(٤) الزيادة من م و ه و س و ه و ك .

(٥) في م « قد » بدون الواو .

(٦) الزيادة من م و ع و ه و ه و ك .

عبد الله بن عمر من المسجد، وقل: أَخْرُجْ بنا من عندِ هذا المبتدِعِ ا
ولم يُصَلِّ^(١) فيه^(٢).

[قال^(٣)] وإنما كرهه^(٤) عبدُ الله الثَّوْبِيُّ الذي^(٥) أَحَدَثَهُ النَّاسُ
بَعْدُ^(٦).

(١) في ع « فصل » بالنون .

(٢) أخر ابن عمر ورواه أبو داود بلفظ آخر (١ : ٢١١ - ٢١٢) : « عن مجاهد قال : كنت مع ابن عمر فتوب رجل في الظهر ، أو العصر قال : اخرج بنا ، فإن هذه بدعة » وهذا لفظ مختصر وسواء أ كان الذي كرهه ابن عمر أن الثوب فعل ذلك في الظهر أو العصر ، أم أنه توب بلفظ غير الوارد في السنة - : فإن عمله في المأثور بدعة ومكروه ، لأنه تجاوز الحد المأثور به .

(٣) الزيادة من م و ع و س .

(٤) في نسخة بهامش ع « إن الذي كرهه » النج .

(٥) في ع « رأى » بدل « الذي » وهو خطأ ، لأن التركيب به يكون ناقصاً غير صحيح .

(٦) قال في لسان العرب : « يقال : تَوَبَّ الداعي تَتَوَباً : إذا عاد مرة بعد

أخرى . ومنه تَتَوَبُّ المؤذن إذا نادى بالأذان للناس إلى الصلاة ثم نادى

بعد المأذنين فقال : الصلاة رحمة الله ، الصلاة ، يدعو إليها هوداً بعد بدء .

والتتوب : هو الدعاء للصلاة وغيرها . وأصله : أن الرجل إذا جاء

مُسْتَضْرِحاً لَوْحٍ بثوبه ليرى وَيَشْتَهَرُ ، فكان ذلك كالدعاء ، فسُمِّي

الدعاء تَتَوَباً لذلك ، وكل داع مُتَوَبٌّ وقيل : إنما سُمِّي الدعاء

تَتَوَبياً - : من تَابَ يَتَوَبُّ إذا رجع ، فهو رَجوع إلى الأمر بالمبادرة إلى

الصلاة ، فإن المؤذن إذا قال حيَّ على الصلاة فقد دعاهم إليها ، فإذا قال

بعد ذلك : الصلاة خير من النوم : فقد رجع إلى كلام معناه المبادرة إليها . =

١٤٦

باب

ما جاء أن من أذّن فهو يُقيم

١٩٩ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ وَيَعْلَى [بنُ عَبْدِ اللَّهِ (١)] عَنْ
عبد الرحمن بن زياد بن أنعم (٢) الإفريقيّ عن زياد بن نعيم (٣) الحضرميّ
عن زياد بن الحرث الصدائي (٤) قال: « أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

= وقد ظهر من كل ما تقدم أن التثويب المسنون الوارد هو قول المؤذن في أذان العجر
خاصة « الصلاة خير من النوم » مرتين ، وأن ما عداه بدعة ، وقد اتفقت الناس
في الابتداء في ذلك بأنواع متعددة . كما مضى مما حكاه الزمذمي ، ومما نقله صاحب اللسان ،
وقال القاضي أبو بكر بن العربي في العارضة (١ : ٣١٣ - ٣١٤) : « وقد شاهدت
فنا من التثويب ، في دار السلام ، وهو أن يأتي المؤذن إلى دار الخليفة فيقول : السلام
عليك بأمر المؤمنين ، ورحمة الله وبركاته ، حتى على الصلاة ، مرتين ، حتى على الفلاح .
مرتين . ورأيت الناس في مساجدهم في بلاد إذا قامت الصلاة يخرج إلى باب المسجد من
ينادي : الصلاة رحمة الله ، وهذا كله تثويب مبتدع ، وإنما الأذان مشروع للإعلام
بالوقت إن بعد ، والإقامة لإعلام من حضر ، حتى لا تأتي العبادة على غفلة ، »

- (١) الزيادة من م .
(٢) « أنعم » بفتح الهزرة وإسكان التون وضم العين المهملة .
(٣) « نعيم » بالتصغير وبالعين المهملة ، وفي م « أنعم » وهو خطأ صرف . وزياد
هذا هو ابن ربيعة بن نعيم بن ربيعة بن عمرو الحضرمي ، نسب هنا إلى جده ، وهو
تابعي ثقة .
(٤) « الصدائي » بضم الصاد ، وتخفيف الدال المهملتين ، وكسر الهزرة ، نسبة إلى « بني
سداء » من قبائل مذحج من اليمن ، قال ابن دريد في الاشتقاق (ص ٢٤٢) :
« وسدء : فعال ، من قولهم : سمعت سدءاه ، أي صباحه » . وعلى هذا فالقياس في =

أَنْ أُوذِّنَ^(١) فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ ، فَأَذَّنْتُ ، فَأَرَادَ بِلَالٍ أَنْ يُقِيمَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ أَخَا صُدَايِرَ قَدْ أَذَّنَ ، وَمَنْ^(٢) أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ^(٣) . [قَالَ^(٤)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي حُمَيْرٍ .

قال أبو عيسى : وحديث^(٥) زيادٍ إنما نعرفه من حديث الإفريقي .
و [الإفريقي^(٦)] هو ضعيفٌ عند أهل الحديث ، ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره ، قال أحمد : لا أكتب حديث الإفريقي .
[قال^(٧)] : ورأيت محمد بن إسماعيل يقوى أمره ، ويقول : هو متقرب الحديث^(٨) .

= النسبة إليه « صدائي » كما ضبطناه ، وكما هو في كتب الحديث والقاموس ، وقال في لسان العرب (١٩ : ١٨٩) : « والنسب إليه صدأوى على غير قياس » .
وقال ابن سعد في الطبقات (ج ٧ في ٢ ص ١٩٥) : « ونزل زياد بن الحرث حصر » روى عنه الصريون .

- (١) في نه « أذن » فعل أمر .
- (٢) في م و س « فمن » .
- (٣) سأتى الكلام عليه قريباً إن شاء الله .
- (٤) الزيادة من م و ع و س .
- (٥) في نه « حديث » بدون الواو .
- (٦) الزيادة من ع و ه و س و ه و ك .
- (٧) الزيادة من م و ع و س و ه و ه و ك .
- (٨) عبد الرحمن بن زياد بن أنس الإفريقي سبق لنا الكلام في توثيقه مفصلاً ، في شرح الحديث رقم (٥٤) وبيننا هناك أنه ثقة ، وأن من ضعفه فقد أخطأ .

وكان عبد الرحمن هذا من كبار الرجال : شجاعة وقوة يقين ، نقل بالهوت في معجم البلدان عنه (١ : ٣٠٤ - ٣٠٥) قال : « كنت أطلب العلم مع أبي جعفر أمير المؤمنين قبل الخلافة ، فأدخلني يوماً منزله ، فقدم إلي طناً ومريقة من حبوب ، ليس فيها لحم ، ثم قدم إلي زبياً ، ثم قال : يا جارية اعدك حلواء ؟ قالت : لا ، قال ولا التمر ؟ قالت : ولا التمر افاصطفى ثم قرأ هذه الآية : [عسى ربك أن يهلك =

والعملُ على هذا عند [أكثر^(١)] أهل العلم : [أن^(٢)] مَنْ أذِنَ

فهو يقيم^(٣) .

= عدوكم ويستخلفكم في الأرض فينظر كيف تعملون] قال : فلما ولي المنصور الخلافة أرسل إلى ، فقدمت عليه ، فدخلت والريبع قائم على رأسه . فاستدناي ، وقال : يا عبد الرحمن ! بلنتي أنك كنت تفد إلى بني أمية ؟ قلت : أجل ، قال : فكيف رأيت سلطاناً من سلطانهم ؟ وكيف ما مررت به من أعمالنا حتى وصلت إلينا ؟ قال : فقلت : يا أمير المؤمنين ! رأيت أعمالاً سيئة ، وظالماً فاشياً . ورافقه - يا أمير المؤمنين - ما رأيت في سلطانهم شيئاً من الجور والظلم إلا ورأيت في سلطانك ، وكنت ظننته لبعده البلاد منك ، فبجعت كلما دنوت كان الأسر أعظم ، أتذكر - يا أمير المؤمنين - يوم أدخلتني منزلك فقدمت إلي طاماً ومريقة من حبوب لم يكن فيها لحم ثم قدمت زبيباً ثم قلت : يا جارية عندك حلواه ؟ قالت لا قلت : ولا التمر قالت ولا التمر فاستلكت ثم نلوت [عسى ربكم أن يهلك عدوكم ويستخلفكم في الأرض فينظر كيف تعملون] - : فند - والله - أهلك عدوك ، واستخلفك في الأرض ، ما تمهل ؟ ! قال : فنكس رأسه طويلاً ، ثم رفع رأسه إلى ، وقال : كيف لي بالرجال ؟ قلت : أليس عمر بن عبد العزيز كان يقول : إن الوالي بمنزلة السوق : يجلب إليها ما ينفق فيها ، فإن كان برأ أتوه يهرم ، وإن كان فاجراً أتوه بفجورهم ! فأطرق طويلاً ، فأوماً إلى الربيع : أن اخرج ، فخرجت وما عدت إليه .

(١) الزيادة من م و ع و س و ه و ه .

(٢) الزيادة من م و ع و ه و س .

(٣) حديث زياد بن الحرث الصدائي فيه قصة طويلة ، قد اختصر الترمذي منه ما رواه هنا ، ورواه أبو داود (١ : ٢٠١) من طريق عبد الله بن عمر بن غانم ، وابن ماجه (١ : ١٢٦) من طريق يعلى بن عبيد ، والبيهقي (١ : ٣٩٩) من طريق سفيان الثوري : كلهم من عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ، روه مختصراً كما هنا .

ورواه أحمد في السنن (٤ : ١٦٩) عن وكيع عن الثوري عن عبد الرحمن بن زياد ، ورواه أيضاً عن محمد بن يزيد الكلاعي الواسطي عن عبد الرحمن . ولكن وقع في نسخة للسنن المطبوعة خطأ في الإسناد الأخير ، لأنه فيه « حدثنا محمد بن يزيد الواسطي الإفريقي عن زياد بن نعيم الحضرمي » وهذا خطأ صوابه « عن الإفريقي » أو « حدثنا الإفريقي » .

= وقد ذكر الحافظ ابن حجر في الإصابة (٣ : ١٨) أن أحمد أخرج الحديث بطوله ،
ولكن لم أجده فيه مطولاً ، فلا أدري هل سقط من نسخة المسند التي طبع منها ؟
أوسها الحافظ فظن أنه في المسند وليس فيه ؟

وقد روى البيهقي في السنن (١ : ٣٨١) قطعة مطولة منه من طريق أبي بكر
القطيعي عن الحافظ بشر بن موسى الأسدي عن عبد الله بن يزيد المقرئ عن
عبد الرحمن بن زياد .

ورواه الحافظ اللزى بطوله في تهذيب السكّال بإسناده إلى القطيعي عن بشر
بن موسى ، وطبع متن الحديث بحاشية (تهذيب التهذيب) للحافظ بن حجر بدون
الإسناد .

ورواه عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم في كتاب فتوح مصر (ص ٣١٢ -
٣١٣ طبعة لندن) عن عبد الله بن يزيد المقرئ عن عبد الرحمن بن زياد .
وقد رأينا نقله بنصه هنا من رواية ابن عبد الحكم ، لما فيه من فوائد كثيرة ،
ولأنه حديث صحيح ، ورواياته ثقات ، ولم يتكلموا فيه إلا من أجل الإفريقي ، وقد رجحنا
لأنه ثقة :

قال زياد بن الحرث الصدائي : « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
فبايعته على الإسلام ، فأخبرت أنه قد بعث جيشاً إلى قومي ، فقلت :
يا رسول الله ، أزدد الجيش وأمالك بإسلام قومي وطاعتهم ، فقال :
أذهب فردم ، فقلت : يا رسول الله ، إن راحلتي قد كَلَّتْ ، ولكن
بعث إليهم رجلاً ، قال : فبعث إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
رجلاً ، وكتبت معه إليهم ، فردم ، قال الصدائي : فقدم وقدم بإسلامهم ،
فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أبا صَدَاء ، إنك لمطاع في
قومك ، قلت : بل الله هداهم للإسلام ، فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : أفلا أوامرُك عليهم ؟ قلت : بلى ، فكتب لي كتاباً بذلك ، =

=قلت : يا رسول الله ، مُرّني بشيء من صدقاتهم ، فكتب لي كتاباً آخر بذلك ، وكان ذلك في بعض أسفاره ، فنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم منزلاً ، فأتى أهل ذلك المنزل يشكّون عاملهم ، يقولون : أخذنا بشيء كان بيننا وبينه في الجاهلية ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أو فعلوا ؟ قالوا : نعم ، فالتفت إلى أصحابه وأنا فيهم فقال : لا خير في الإمارة لرجل مؤمن ، قال الصدائي : فدخل قوله في نفسي ، قال : ثم أتاه آخر ، فقال : يا رسول الله ، أعطني ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من سأل الناس عن ظهر غني فهو صداع في الرأس وداء في البطن ، فقال السائل : فأعطني من الصدقة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره [في الصدقات] حتى حكم هو فيها ، فجزأها ثمانية أجزاء ، فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك - أو أعطيتك - حقتك ، قال الصدائي : فدخل ذلك في نفسي ، لأنني سألته من الصدقات وأنا غني ، ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتشى من أول الليل ، فلزمته ، وكنت قوياً ، وكان أصحابه يفتطمون عنه ويستأخرون ، حتى لم يبق معه أحدٌ غيري ، فلما كان أو ان صلاة الصبح أمرني فأذنت ، وجعلت أقول : أقيم يا رسول الله ؟ فينظر إلى ناحية المشرق ويقول : لا ، حتى إذا طلع الفجر نزل فبهرز ، ثم انصرف إلى وقد تلاحق أصحابه ، فقال : هل من ماء يا أخا صداء ؟ فقلت : لا ، إلا شيء قليل لا يكفيك ، فقال : اجعله في إناء ثم اثنى به ، فقلت =

= فوضع كفه في الإناء ، فرأيت بين كل إصبعين من أصابعه عييناً تَقُورُ ،
 فقال : لولا أني أسعجني من ربي - يا أخا صدائ - لَسَقَيْنَا واستقمينا ،
 نادٍ في الناس : مَنْ لَهُ حَاجَةٌ فِي الْمَاءِ ، فَنَادَيْتُ فِيهِمْ ، فَأَخَذَ مِنْ أَرَادَ
 مِنْهُمْ ، ثُمَّ جَاءَ بِلَالٍ فَأَرَادَ أَنْ يَقِيمَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 إِنْ أَخَا صَدَائِ أَذَّنَ ، وَمَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ ، قَالَ الصَّدَائِيُّ : فَأَقَمْتُ ، فَلَمَّا
 قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاتَهُ أَنْتَبَهَ بِالْكَتَابَيْنِ ، فَقُلْتُ :
 يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَعَفِنِي مِنْ هَٰذَيْنِ ، فَقَالَ : وَمَا بَدَا لَكَ ؟ فَتَلَمْتُ : إِنِّي سَمِعْتُكَ
 تَقُولُ : لِأَخِيرِ فِي الْإِمَارَةِ لِرَجُلٍ مُؤْمِنٍ ، وَأَنَا أَوْ مِنْ بِلَالٍ وَرَسُولِهِ ، وَسَمِعْتُكَ
 تَقُولُ لِلسَّائِلِ : مَنْ سَأَلَ عَن ظَهْرِ غَنِيٍّ فَهُوَ صَدَاعٌ فِي الرَّأْسِ وَدَاءٌ فِي الْبَطْنِ ،
 وَقَدْ سَأَلْتُكَ وَأَنَا غَنِيٌّ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هُوَ ذَاكَ ،
 إِنْ شِئْتَ فَلَا يَقْبَلُ وَإِنْ شِئْتَ فَدَعُ [فقلت: أَدْعُ] فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَذُلُّنِي عَلَى رَجُلٍ أَوْ مَرَّةً عَلَيْهِمْ ، فَدَلَلْتَهُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْوَفْدِ الَّذِينَ
 قَدِمُوا عَلَيْهِ ، فَأَمَّرَهُ عَلَيْنَا ، ثُمَّ قَلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ لَنَا بَيْرٌ إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ
 وَسَعَيْنَا مَآوَاهَا فَاجْتَمَعْنَا عَلَيْهَا ، وَإِذَا كَانَ الصَّيْفُ قَلَّ مَآوَاهَا فَتَفَرَّقْنَا عَلَى
 مِيَاهِ حَوْلِنَا ، وَقَدْ أَسْلَمْنَا ، وَكُلُّ مَنْ حَوْلَنَا لَنَا عَدُوٌّ ، فَادْعُ اللَّهُ لَنَا
 فِي بَيْرِنَا أَنْ يَسَعَنَا مَآوَاهَا فَاجْتَمَعَ عَلَيْهَا وَلَا تَفْرَقَ ، قَالَ : فَدَعَا بِسَبْعِ
 حَصِيَّاتٍ ، فَعَرَكَنَ فِي يَدِهِ وَدَعَا فِيهِنَّ ، ثُمَّ قَالَ : اذْهَبُوا بِهَذِهِ الْحَصِيَّاتِ ،
 فَإِذَا أَنْتُمْ الْبَيْرُ فَأَلْفَوْهَا وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ ، قَالَ =

١٤٧

باب

ما جاء في كراهية الأذان بغير وضوء

٣٠٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ معاوية بن يحيى [الصدقي^(١)] عن الزُّهْرِيِّ عن أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ^(٢): « لَا يُؤْذَنُ إِلَّا مُتَوَضِّئًا » .

=الصدائى : ففعلنا [ما قال لنا] ، فاستطعنا بعد ذلك أن ننظر في قَعْرِهَا ، يَعْنِي الْبَيْتَ » .

هذا لفظ ابن عبد الحكم ، وقد صححنا بعض أحرف فيه وزدنا بعض أحرف ، من رواية المزي المطبوعة بحاشية التهذيب ، وما زدناه كتبناه بين قوسين هكذا [] . وقوله في الحديث « اعتنى من أول الليل » : قال في النهاية : « أى سار وقت المساء ، كما يقال : استجر وابكر » .

(١) الزيادة من ع . و « الصدق » بفتح الصاد والـدال المهملتين وبالفاء ، نسبة إلى « الصدف » بفتح الصاد وكسر الدال ، وهي قبيلة من حمير نزلت مصر . ومعاوية بن يحيى هذا ضعيف جداً ، قال ابن حبان : « كان يشتري الكعب ، ويحدث بها ، ثم تغير حفظه فكان يحدث بالوهم » . وقال الساجي : « كان اشترى كتاباً للزهري من السوق فروى عن الزهري » .

والإسناد في س فيه زيادة غريبة في هذا الموضع ، هي خطأ صرف ، ونصه : « حدثنا علي بن حجر حدثنا الوليد بن مسلم عن معاوية بن يحيى [عن الوليد حدثنا ابن مسلم عن معاوية بن يحيى] عن الزهري » .

(٢) في هـ « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال » وفي ع : « عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم » .

٢٠١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَوْسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ
عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ : قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : لَا يُنَادِي بِالصَّلَاةِ إِلَّا مَتَوَضَّئٌ .
[قَالَ أَبُو عِيَسَى ^(١)] : وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ .
[قَالَ أَبُو عِيَسَى ^(٢)] : وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ لَمْ يَرْفَعَهُ ابْنُ وَهْبٍ ، وَهُوَ
أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ الْوَلِيدِ بْنِ مَسْلَمٍ .
وَالزَّهْرِيُّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ^(٣) .
وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْأَذَانِ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ :
فَكَرَهُهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ .
وَرَخَّصَ فِي ذَلِكَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَبِهِ يَقُولُ سَفِيانُ ^(٤) [الثَّوْرِيُّ] ،
وَابْنُ الْمُبَارَكِ ، وَأَحْمَدُ .

(١) الزيادة من ع و ه و ه و ك .

(٢) الزيادة من م و س .

(٣) الحديث لم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة إلا الترمذی . ورواه البيهقي (١) :

(٣٩٧) من طريق هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم عن معاوية بن يحيى عن الزهري
عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً . ثم قال البيهقي : « هكذا رواه معاوية
بن يحيى الصدقي ، وهو ضعيف ، والصحيح رواية يونس بن يزيد الأيلي وغيره عن
الزهري قال : قال أبو هريرة : لا ينادى بالصلاة إلا متوضئاً » .

وهو حديث ضعيف على كل حال ، للاختلاف بين الزهري وأبي هريرة ، ورواية
معاوية بن يحيى التي هنا ، ضعيفة بذلك وبضعف راويها ، ورواية البيهقي ضعيفة بمعاوية
هكذا أيضاً .

(٤) الزيادة من ع و ه .

٢٤٨

باب

ما جاء : أن الإمام^(١) أحق بالإقامة

٢٠٢ - حدثنا يحيى بن موسى حدثنا عبد الرزاق أخبرنا إسرائيل
أخبرني سماك بن حرب سمع جابر بن سمرة يقول^(٢) : « كان مؤذناً
رسول الله صلى الله عليه وسلم يمهّل فلا يُقيم ، حتى إذا رأى^(٣)
رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٤) قد خرج أقام الصلاة حين يراه » .
قال أبو عيسى : حديث جابر بن سمرة [هو^(٥)] حديث حسن
[صحيح^(٦)] .

وحديث [إسرائيل عن^(٧)] سماك لا يعرفه إلا عن هذا الوجه^(٨) .

- (١) في نه « أن الإمام » .
- (٢) كلمة « يقول » لم تذكر في نه .
- (٣) في نه « حتى يرى » وهو غير جيد .
- (٤) الصلاة على النبي لم تذكر في نه .
- (٥) كلمة « هو » لم تذكر في نه .
- (٦) الزيادة من نه وهي زيادة مفيدة ، لأن الحديث صحيح ، رواه مسلم كما سيأتي .
- (٧) الزيادة من نه و ب .
- (٨) الحديث رواه مسلم (١ : ١٦٨) من طريق تدهير عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة قال : « كان بلال يؤذن إذا حضرت ، فلا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم ، فإذا خرج أقام الصلاة حين يراه » . ونسبه في المتنق أيضاً لأحمد وأبي داود والنسائي : (٢ : ٣١ من نيل الأوطار) .

وحكذا قال بعض أهل العلم : إن المؤذن أملك بالأذان ، والإمام
أملك بالإقامة^(١) .

١٤٩

باب

ما جاء في الأذان بالليل

٣٠٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ
أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ^(ص) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنْ بَلَغَ الْيُوزُنُ بَابِلَ ، فَانْكَلُوا
وَاشْرَبُوا حَتَّى تَسْمَعُوا تَأْذِينَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ »^(٢) .

(١) - هذا لفظ حديث عن أبي هريرة مرفوعا : « المؤذن أملك بالأذان ، والإمام أملك
بالإقامة » ذكره الحافظ في بلوغ المرام (رقم ٢١٦٠) وقال : « رواه ابن عدي
وضمنه » .

قال القاضي أبو بكر بن العرين في العارضة (ج ٢ ص ٣) : « إن الإقامة حق
الإمام ، لا تقام إلا بأمره . وقد شاهدت جنازة في المسجد ، فأقام المؤذن الصلاة ،
وهو يستند أن الإمام قد حضر ، فإذا به قد وهم ، فلما طلبوا الإمام فلم يوجد قدموا
غيره ، فقامت لهم : أعيدوا الإقامة ، فأعادوها ، وأفكر ذلك جميع أهل المسجد
بجهلهم » .

(٢) في ح « أن رسول الله » .

(٣) ابن أم مكتوم : اختلاف في اسمه ، قال ابن سعد في الطبقات (ج ٤ ق ١ ص ١٥٠) :
أما أهل المدينة فيقولون : اسمه عبد الله ، وأما أهل العراق وهشام بن محمد بن السائب
فيقولون : اسمه عمرو ، ثم اجتمعوا على نسبه ، فقالوا : ابن قيس بن زائدة بن الأصم
النجدي . ثم قال : وأمه عاتكة ، وهي أم مكتوم بنت عبد الله بن عنكثة بن عامر =

قال [أبو عيسى ^(١)] : وفي الباب عن ابن مسعود ، وعائشة ،
وأبيسة ^(٢) ، وأنس ، وأبي ذر ، وسمرّة .

قال أبو عيسى ^(٣) : حديث ابن عمر حديث حسن صحيح .

وقد اختلف أهل العلم في الأذان بالليل :

فقال بعض أهل العلم : إذا أذن المؤذن بالليل أجزاء ولا يُعيد ^(٤) .

وهو قول مالك ، وابن المبارك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

وقال بعض أهل العلم : إذا أذن بليل ^(٥) أعاد . وبه يقول سفيان الثوري .

= بن مخزوم بن يقظة . وابن أم مكتوم هو الأعمى الذي مات الله نبيه صلى الله
عليه وسلم في شأنه .

والحديث رواه أيضا البخاري ومسلم وغيرهما .

(١) الزيادة من ه و ه و ك .

(٢) « أنيسة » بالتصغير ، وهي بنت خبيب ، بالحاء المعجمة والتصغير أيضا . روى عنها
ابن أخيها خبيب بن عبد الرحمن بن خبيب . وحديثها رواه أبو داود الطيالسي في
مسنده (رقم ١٦٦١) قال : « حدثنا شعبة عن خبيب بن عبد الرحمن قال : حدثني
عمتي أنيسة قالت : كان بلال وابن أم مكتوم يؤذنان للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن بلالا يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن
ابن أم مكتوم » فكنا نحبس ابن أم مكتوم عن الأذان فقول : كأنك حتى تنسحر؟!
ولم يكن بين أذانهم إلا أن ينزل هذا ويصعد هذا » . وهذا إسناد صحيح جدا ،
ورواه أيضا ابن سعد في الطبقات (٨ : ٢٦٥) عن أبي داود وأبي الوليد الطيالسين .
ورواه أحمد في المسند (٦ : ٤٣٣) عن عفان عن شعبة ، وعن محمد بن جعفر عن
سببة ، ورواه أيضا عن هشيم عن منصور بن زاذان عن خبيب ، ولكن فيه أن
الذي كان يؤذن أولا ابن أم مكتوم ، بعكس رواية شعبة ، ويظهر أن هذا سهو من
بعض الرواة . والحديث ذكره ابن حجر في الإصابة (٨ : ٢٢) ونسبه أيضا للنسائي
وابن خزيمة ، ونسبه الشارح المباركفوري (١ : ١٨٠) قلا عن الدراية لابن حبان .

(٣) قوله « قال أبو عيسى » لم يذكر في ه .

(٤) في ع « ولا يعيده » .

(٥) في ع و ه و ك ، إذا أذن بالليل ، وفي ه « إذا أذن المؤذن
بالليل » .

ورَوَى حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو: «أَنَّ بِلَالًا أذَّنَ^(١) بِلَيْلٍ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُنَادِيَ: «إِنَّ الْعَبِيدَ نَامَ»^(٢).
قال أبو عيسى: هذا حديثٌ غيرٌ محفوظٌ.

والصحيح ما رَوَى عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَغَيْرُهُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ بِلَالًا يُؤذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»^(٣).

[قال^(٤)]: ورَوَى عبد العزيز بن أبي رَوَادٍ عن نافع: أن مؤذناً لعمر^(٥) أذَّنَ بِلَيْلٍ، فأمره عمر^(٥) أن يُعيدَ الأذان^(٦).

(١) في «ه» «يؤذن» وهو خطأ.

(٢) رواية حماد بن سلمة رواها أبو داود (١: ٢٠٩ - ٢١٠) قال: «حدثنا موسى بن اسمعيل وداود بن شبيب، المعنى، قالوا: حدثنا حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر: أن بلالاً أذَّنَ قبل طلوع الفجر، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يرجع فينادي: ألا إن العبد نام، ألا إن العبد نام. زاد موسى فرجع فينادي: ألا إن العبد نام. قال أبو داود: وهذا الحديث لم يروه عن أيوب إلا حماد بن سلمة.

(٣) حديث عبيد الله بن عمر رواه مسلم (١: ٣٠١) قال: «حدثنا ابن عمير حدثنا ابن حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال: كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذنان: بلال وابن أم مكتوم الأعمى، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن بلالاً يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم. قال: ولم يكن بينهما إلا أن ينزل هذا ويرق هذا». ثم رواه بنفس الإسناد عن عبيد الله عن القاسم بن عائشة. ورواه أيضاً البخاري (٢: ٨٧).

(٤) الزيادة من «ه» و «ب».

(٥) لفظ «عمر» لم يذكر في «ه».

(٦) قوله «فأمره عمر أن يعيد الأذان» لم يذكر في «ه».

ورواية ابن أبي رَوَادٍ رواها أبو داود بعد حديث حماد بن سلمة (١: ٢١٠) قال: «حدثنا أيوب بن منصور حدثنا شبيب بن حرب عن عبد العزيز بن أبي رَوَادٍ أخبرنا نافع عن مؤذِّنٍ لعمر يقال له مسروح أذَّنَ قبل الصبح، فأمره عمر، فذكر نحوه». قال أبو داود: وقد رواه حماد بن زيد عن عبيد الله بن عمر عن نافع أو غيره: =

وهذا لا يصح [أيضاً^(١)] ، لأنه عن نافع عن عمر : مُنْقَطِعٌ .
ولعل حماد بن سلمة أراد هذا الحديث^(٢) .

والصحيح رواية عُبَيْدِ اللَّهِ وغير واحد عن نافع عن ابن عمر ،
والزهري عن سالم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن
بلالاً يُؤذِّنُ بليلٍ » .

قال أبو عيسى : ولو كان حديث حماد صحيحاً لم يكن لهذا الحديث معنى ،
إذ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن بلالاً يُؤذِّنُ بليلٍ » فَإِنَّمَا^(٣)
أَمَرَهُمْ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ ، فقال : « إن بلالاً يؤذن بليلٍ » ولو أنه أمره بإعادة
الأذان حين أذن قبل طلوع الفجر : لم يقل : « إن بلالاً يؤذن بليلٍ » .

قال علي بن المديني : حديث حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن
ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم : [هو^(٤)] غير متخوِّظٍ ، وأخطأ فيه
حماد بن سلمة^(٥) .

== أن مؤذنا لعمر يقال له مسروح . قال أبو داود : رواه الدراوردي عن عبيد الله عن
نافع عن ابن عمر قال : كان لعمر مؤذن يقال له مسعود ، وذكر نحوه . وهذا أصح
من ذلك .

(١) الزيادة من ح .

(٢) يعني : لعل حماد بن سلمة سمع حديث ابن أبي رواد في حادثة مؤذن لعمر ، فخافه حفظه
فأخطأ في التحديث ، ظنا منه ووهماً : أن الحادثة لبلال ، وأن الأمر بالإعادة هو
النبي صلى الله عليه وسلم .

(٣) في به « وإتسأه » .

(٤) الزيادة من ح و ه و ك .

(٥) قال الزيلعي في أصب الراية (١ : ١٤٩) : « قال البيهقي في الخلافيات ، بعد إخرجه
حديث حماد هذا - : وحماد بن سلمة أحد أئمة المسلمين » قال أحمد بن حنبل : إذا
رأيت الرجل يرمز حماد بن سلمة فاتهمه على الإسلام ، إلا أنه لما طعن في السن ساء
حفظه ، فلذلك ترك البخاري الاحتجاج بحديثه ، وأما مسلم فإنه اجتهد في أمره ، =

= وأخرج من أحاديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغيره ، وما سوى حديثه عن ثابت فلا يبلغ أكثر من اثني عشر حديثاً ، أخرجها في الشواهد دون الاحتجاج ، وإذا كان الأمر كذلك فلا حثياط أن لا يحتج بما يخالف فيه الثقات ، وهذا الحديث من جلتها . وانظر أيضا الملل لابن أبي حاتم (رقم ٣٠٨ ج ١ ص ١١٤) .

وأقول : أما أن يكون حماد خطأ في هذا الحديث فليس الخطأ يستبعد على لسان غير نبي ، ولكن أين الدليل على خطئه هنا ؟ وهذا حديث غير الحديث الأول ، ووقوع حادثة مؤذن عمر لا يمنع حدوث مثلها لبلال ، والجمع بين الروايات يمكن مظاهره ، إذ الغالب أن بلالا أذن قبل الفجر بوقت طويل ، على غير ما كان يؤذن عادة ، فإن المفهوم من الأحاديث أنه كان يؤذن ثم ينزل فيصعد ابن أم مكتوم .

وقد جمع الخطاي في العالم بينهما بإحتمالين آخرين ، فقال (١ : ١٥٧ - ١٥٨) : « ويشبه أن يكون هذا فيما تقدم من أول زمان الهجرة ، فإن الثابت عن بلال أنه كان في آخر أيام رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤذن بليل ثم يؤذن بعده ابن أم مكتوم مع الفجر ، وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : إن بلالا يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » . ثم قال : « وذهب بعض أصحاب الحديث إلى أن ذلك جائز إذا كان المسجد مؤذنان كما كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأما إذا لم يؤذن فيه إلا واحد : فإنه لا يجوز أن يفعله إلا بعد دخول الوقت . فيحتمل على هذا أنه لم يكن لمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوقت الذي نهى فيه بلالا : إلا مؤذن واحد ، وهو بلال ، ثم أجازته حين أقام ابن أم مكتوم مؤذنا ، لأن الحديث في تأذين بلال قبل الفجر ثابت من رواية ابن عمر » .

ولو ذهبنا إلى ما قالوا هنا من تعارض الروايتين كان معنى هذا أن عمر يمنع الأذان قبيل الفجر ، وهو يصرح أن ينزل كان يفعل ذلك على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وما نظن عمر ينكر عملا ظاهرا مثل هذا .

وأما كلامهم في حماد بن سلمة فليس فيه شيء من النصفة ، بل هو ثقة حجة . ويكنى أن يقول عبد الرحمن بن مهدي : « حماد بن سلمة صحيح السماع ، حسن الفتوى » . أدرك الناس ، لم يتهم بلون من الألوان ، ولم يلتبس بشيء ، أحسن ملكة فنه ولسانه ، ولم يظفقه على أحد ، فلم حتى مات . وقد رد ابن حبان على البخاري في تجنبه حديثه فقال : « ولم ينصف من جانب حديثه واحتج في كتابه بابي بكر بن عباس ، فإن كان تركه إياه لما كان يخطئ » . فقبره من أقرانه ، مثل الثوري وشعبة : كانوا يخطئون ، فإن زعم أن خطأه قد أكثر حتى تغير : فقد كان ذلك في أبي بكر =

١٥٠

باب

[ما جاء^(١)] في كراهية الخروج من المسجد بعد الأذان

٢٠٤ - حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ^(٢) عَنْ أَبِي الشَّيْثَانِ قَالَ : « خَرَجَ رَجُلٌ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ مَا أُذِّنَ فِيهِ بِالْمَعْرِ^(٣) ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : أَمَّا هَذَا فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٤) . »

قال [أبو عيسى^(٥)] : وفي الباب عن عثمان .

[قال أبو عيسى^(١)] : حديثُ أبي هريرة حديثٌ حسنٌ صحيحٌ^(٧) .

== بن عياش موجوداً ، ولم يكن من أقران حاد بن سلمة بالبصرة مثله في لفظه والدين والنسك والعلم والكتب والجمع والصلابة في السنة والقيم لأهل البدع . وقال ابن حزم في المحلى (٦ : ٢١) ردّاً على ابن معين إذ خطأ رواية لحاد بن سلمة - : « وأما دعوى ابن معين أو غيره ضعف حديث رواه الثقات أو ادعوا فيه أنه خطأ ، من غير أن يذكروا فيه تدليسا - : فكلامهم مطرح مردود ، لأنه دعوى بلا برهان . »

(١) الزيادة من ع و ه و ه و ه و ه .

(٢) في ه و ه و ه و ه « مهاجر » .

(٣) في ع « المعصر » ، بحذف باء الجر .

(٤) الحديث رواه أحمد وأصحاب الكتب الستة إلا البخاري .

(٥) الزيادة من ه و ه و ه و ه .

(٦) الزيادة من ع ، م ، س .

(٧) كلمة « صحيح » لم تذكر في ب و حذفها خطأ ، لمخالفتها سائر الأصول . ولأن

الحديث صحيح .

وهي هذا للعمل^(١) عند أهل العلم من أصحاب النبي^(ص) صلى الله عليه وسلم
ومن بدم: أن^(٢) لا يخرج أحد من المسجد بعد الأذان إلا من عذر:
أن يكون^(٣) على غير وضوء، أو أمر لا بد منه.

ويروي عن إبراهيم النخعي^(٥) أنه قال: يخرج مالم يأخذ المؤذن في الإقامة.
[قول أبو عيسى^(٦)]: وهذا^(٧) عندنا لمن له عذر في الخروج منه.
وأبو الشعثاء اسمه «سليم»^(٨) بن أسود^(٩) وهو والد أشعث بن
أبي الشعثاء.

وقد روى أشعث بن أبي الشعثاء هذا الحديث عن أبيه^(١٠).

(١) في نه « والعمل على هذا » .

(٢) في ح « من أصحاب رسول الله » .

(٣) كلمة « أن » لم تذكر في نه .

(٤) في نه « أو أن يكون » وهو غير جيد ، لأن المراد بيان أمثلة العذر .

(٥) كلمة « النخعي » لم تذكر في نه .

(٦) الزيادة من نه و ه و ك .

(٧) في ح « وهو » .

(٨) في نه « سليمان » وهو خطأ .

(٩) في نه و ه و ك « الأسود » .

(١٠) رواية أشعث عن أبيه رواها مسلم (١ : ١٨١) من طريق عمر بن سعيد عن أشعث^(١)
ورواها أحمد (رقم ١٩٥٧٩ ج ٢ ص ٥٠٦) من طريق المسعودي عن أشعث ،
ورواها أيضا (رقم ١٠٩٤٦ ج ٢ ص ٥٣٧) من طريق المسعودي وشريك كلاهما
عن أشعث بن عمرو ، وزاد في آخره ما نصه : « قال : وفي حديث شريك : ثم قال :
أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كنتم في المسجد فنودي بالصلاة فلا يخرج
أحدكم حتى يصلي » .

وفي رواية شريك التي روى أحمد : فائدة جلية ، وهي التصريح برفع الحديث إلى
النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن قول الصحابي « من فعل كذا فقد عصي الرسول »
ونحو ذلك : مما اختلف في أنه مرفوع أو موقوف ، والصحيح الراجح أنه مرفوع .
انظر تدريب الراوي (ص ٦٤) وشرحنا على ألفية السيوطي في المصطلح (ص ٢٣) .

١٥١

باب

ما جاء في الأذان في السفر

٢٠٥ - حدثنا محمود بن غيلان حدثنا وكيع عن سفيان عن
 خالد الخذاء عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث^(١) قال : « قَدِمْتُ عَلَى
 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا وَابْنُ عَمِّي ، فَقَالَ لَنَا : إِذَا سَافَرْتُمَا
 فَأَذِّنَا وَأَقِمَّا ، وَلْيَوْمَكُمَا أَكْبَرُ كَمَا^(٢) . » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

والعمل عليه^(٣) عند أكثر أهل العلم : اختاروا الأذان في السفر .
 وقال بعضهم : يُجزئُ الإقامة ، إنما الأذانُ على من يريدُ أن يجمعَ الناسَ -
 والقولُ الأوَّلُ أصحُّ . وبه يقولُ أحمدُ ، وإسحاقُ .

(١) « الحويرث » بالخاء المهملة وبالنون .

(٢) الحديث رواه أحمد (٣ : ٤٣٦ و ٥ : ٥٣) ورواه أيضا أصحاب الكتب الستة .

وفيه قصة ، وبعضهم أطال وبعضهم اختصر ، والمعنى متقارب .

(٣) في «هـ» والمل على هذا .

١٥٢

باب

ما جاء في فضل الأذان

٢٠٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو تَمِيمَةَ (١) حَدَّثَنَا أَبُو حَمْزَةَ عَنْ جَابِرٍ عَنْ مجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « مَنْ أَدَانَ سَمِعَ سِنِينَ مُخْتَسِبًا كَتَبَتْ (٢) لَهُ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ (٣) » .

(١) « تيملة » بضم التاء المثناة في أوله وفتح الميم ، ووقع في ب هنا وفيها سيأتي « تيملة » بالثالثة ، وهو تصحيف .

(٢) في م و ب « كتب » وهو موافق لرواية ابن ماجه ، وكلاهما جائز .

(٣) الحديث رواه أيضا ابن ماجه (١ : ١٢٨) عن كريب عن مختار بن غسان عن

حفص بن عمر الأزرق ، وعن روح بن الفرخ عن علي بن الحسن بن شقيق عن

أبي حمزة : كلاهما عن جابر الجعفي عن عكرمة عن ابن عباس . فقد رواه جابر الجعفي

لأذن عن رجلين عن ابن عباس ، هما مجاهد وعكرمة ، ورواه أبو حمزة السكري عن

الجعفي بالوجهين ، والحديث ضعيف بكل حال ، لانفراد الجعفي به ، وسيأتي الكلام عليه

وقد كان للترمذي مندوحة أن يروي في فضل الأذان أحاديث صحاحاً بما أشار

هو إلى أنه في الباب « وبدع هذا الحديث الضعيف ، ومن الصحاح حديث معاوية عند

مسلم (١ : ١١٣) قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : المؤذنون

أطول الناس أعتاقاً يوم القيامة » . قال الفاضل أبو بكر بن العربي في العارضة (٢ : ٨) :

« روى بفتح الهمزة وكسرهما ، فإذا فتحت كانت جمع عنق ، يريد بطول أعتاقهم

الحقيقة ، وأنهم يبرزون على الخلق بطوله الأعتاق ، حتى يظهروا بينهم فخراً ، كما علوا

عليهم في المنارات ، أو يريد أنهم آمنون لا يخافون ، فهم لا يتطأطؤون ولا يستخزون ،

وهو مجاز حسن . وإن كسرت الهمزة يريد بذلك العنق - بفتحتين - ضرباً من السير ،

يعنى سرعتهم إلى الجنة قبل غيرهم » . وذكر في النهاية نحو ذلك ، وزاد أنه على الفتح

يكون أيضاً بمعنى « أكثر أعمالاً » ، يقال : فلان عنق من الخير ، أى قطعة ، وبمعنى

« أنهم يكونون يومئذ رؤساء سادة ، والعرب تصف السادة بطول الأعتاق » .

قال [أبو عيسى ^(١)] : وفي الباب من [عبد الله ^(٢)] بن مسعود ،
ووثوبان ، ومماوية ، وأنس ، وأبي هريرة ، وأبي سعيد ^(٣) .

[قال أبو عيسى ^(٤)] : حديث ابن عباس حديث غريب .

وأبو نميلة اسمه « يحيى بن واضح » .

وأبو حزة السكرى اسمه « محمد بن ميمون » .

وجابر بن يزيد الجعفي ضَعْفُوهُ ، تركه يحيى بن سعيد وعبد الرحمن

بن مهدي .

قال [أبو عيسى ^(١)] : سمعتُ الجارودَ يقول : سمعتُ وكيعاً يقول :

لولا جابرُ [الجعفي ^(١)] لكان أهلُ الكوفة بغير حديثٍ ، ولولا حمادُ

الكان أهلُ الكوفة بغير غيره ^(٥) .

(١) الزيادة من ع و ه و ه و ه .

(٢) الزيادة من ه .

(٣) في أسماء هؤلاء الصحابة في ه تقديم وتأخير ، من غير زيادة ولا نقص .

(٤) الزيادة من م و ع و س .

(٥) جابر بن يزيد الجعفي ، بضم الجيم واسكان العين المهملة - ضعيف جدا ، قال ابن سعد في الطبقات (٦ : ٢٤٠) : « كان ضعيفا جدا في رأيه وحديثه ، قال ابن عيينة : كنت معه في بيت فتكلم بكلام ينقض البيت أو كانه ينقض أو نحو هذا » . وقد تجنب الأئمة في كتبهم الرواية عنه ، فلم يرو له البخاري ولا مسلم ولا النسائي ، وروى له أبو داود حديثا واحدا في السهو في الصلاة (١ : ٣٩٨ - ٣٩٩) ثم قال : « ليس في كتابي عن جابر الجعفي إلا هذا الحديث » . وقد اتهمه ابن مدين وضميره بالكذب في الحديث .

١٥٣

باب

ما جاء أن الإمام ضامنٌ والمؤذن مؤتمنٌ

٢٠٧ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ وَأَبُو معاويةَ عَنْ
 الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم : « الإمام ضامنٌ ^(١) ، والمؤذن مؤتمنٌ ^(٢) ، اللهم أرشد الأئمة
 واغفر للمؤذنين ^(٣) . »

[قال أبو عيسى ^(٤) : وفي الباب عن عائشة ، وسهل بن سعد ، وعقبة

بن عامر .

(١) قال في النهاية : « أراد بالضمان ههنا الحفظ والرعاية ، لاضمان الترامة ، لأنه يحفظ على
 القوم صلاتهم . وقيل : إن صلاة المنتدبين به في عهده ، وصحتها مقرونة بصحة صلاته ،
 فهو كالتسكف لهم بصحة صلاتهم . »

وقال الخطابي في المعالم (١ : ١٥٦) : « قال أهل اللغة : الضامن في كلام العرب
 معناه الراعى ، والضمان معناه الرعاية . » . والإمام ضامن : يعني أنه يحفظ الصلاة وعدد
 الركعات على القوم ، وقيل : معناه ضامن الدعاء بجمعهم به ولا يختص بذلك دونهم ،
 وليس الضمان الذي يوجب الترامة من هذا في شيء . . وقد تأوله قوم على معنى أنه
 يتحمل القراءة عنهم في بعض الأحوال ، وكذلك يتحمل القيام أيضا إذا أدركه ركعة كما
 وهذا التأول الأخير الذي ذكر الخطابي - : بعيد من اللفظ والسياق .

(٢) قال في النهاية : « مؤتمن القوم : الذي يتقون إليه ويتخذونه أمينا حافظا ، يقال :
 اتقمت الرجل فهو مؤتمن ، يعني أن المؤذن أمين الناس على صلاتهم وصيامهم . »

(٣) سيأتي الكلام على صحة الحديث قريبا إن شاء الله .

(٤) الزيادة من ع و ه و ه و ه .

[قال أبو عيسى ^(١)] : حديثُ أبي هريرة رَوَاهُ سفيانُ الثوريُّ وحفصُ بن غِيَاثٍ ، وغيرُ واحدٍ عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(٢) .

وَرَوَى أسباطُ بن محمدٍ عن الأعمش قال : حَدَّثْتُ ^(٣) عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(٤) .

وَرَوَى نافعُ بن سليمانَ عن محمد بن أبي صالح عن أبيه عن عائشة عن

(١) الزيادة من ع و م و س .

(٢) قوله « عن النبي صلى الله عليه وسلم » لم يذكر في نه .

ورواية حفص بن غياث لم أجدها ، ورواية الثوري رواها أحمد في المسند عن عبد الرحمن بن مهدي ، وعن وكيع : كلاهما عن سفيان الثوري (رقم ٩٩٤٣ و ١٠١٠٠ ج ٢ ص ٤٦١ و ٤٧٢) .

ورواه أيضاً أحمد عن عبد الرزاق عن معمر والثوري : كلاهما عن الأعمش (رقم ٧٨٠٥ ج ٢ ص ٢٨٤) ورواه أيضاً من محمد بن عبيد عن الأعمش ، وعن أسود بن عامر عن شريك عن الأعمش (رقم ٩٤٧٢ و ٩٤٧٣ ج ٢ ص ٤٢٤) ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن زائدة عن الأعمش (رقم ٢٤٠٤) : كل هؤلاء يقولون : عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ، كرواية أبي الأحوص وأبي معاوية ورواه أيضاً الشافعي في الأم (١ : ١٤١) عن سفيان بن عيينة عن الأعمش

(٣) في س « حديث » وهو خطأ وتصحيف .

(٤) رواية أسباط بن محمد لم أجدها ، وقد روى أحمد في المسند : « حدثنا محمد بن فضيل حدثنا الأعمش عن رجل عن أبي صالح عن أبي هريرة » الحديث (رقم ٧١٦٩ ج ٢ ص ٢٣٢) ورواه أبو داود في السنن عن أحمد بهذا الإسناد (١ : ٢٠٣ - ٢٠٤) . وقد روى أحمد أيضاً في المسند : « حدثنا عبد الله بن نمير عن الأعمش قال : حدثت عن أبي صالح ، ولا أراي إلا قد سمعته عن أبي هريرة » الحديث (رقم ٨٩٥٨ ج ٢ ص ٣٨٢) ورواه أبو داود في السنن . « حدثنا الحسن بن علي حدثنا ابن نمير عن الأعمش قال : أثبت عن أبي صالح ، قال : ولا أراي إلا قد سمعته منه ، عن أبي هريرة » .

النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث (١) .
 قال [أبو عيسى (٢)] : وسمعتُ أبا زُرْعَةَ يقولُ : حديثُ أبي صالح عن
 أبي هريرة أصحُّ من حديث أبي صالح عن عائشة .
 قال [أبو عيسى (٣)] : وسمعتُ محمداً يقولُ : حديثُ أبي صالح عن عائشة
 أصحُّ . وَذَكَرَ عن عليِّ بنِ المَدِينِي (٤) أنه (٥) لم يُثْبِتْ حديثَ [أبي صالح
 عن (٦)] أبي هريرة ، ولا حديثَ أبي صالح عن عائشة في هذا (٧) .

(١) رواية نافع بن سليمان لم أحدهما ، واسكنها في مسند أحمد ، كما يقمهم من صحيح الحفاظ
 ابن حجر في تعجيل اللقمة ، إذ ترجم لنافع هذا (ص ٤١٩) ورمز له برمز مسند
 أحمد . وقد ترجم أيضاً في التهذيب لمحمد بن أبي صالح وانتقد الزبي لأنّه لم يرمز له
 برمز الترمذی مع أنه أخرج له هذا الحديث المعلق ، ولكن فاة الحفاظ أن يستدرك
 على المزى فيترجم في التهذيب لنافع بن سليمان ، فوقع فيما أنكره على المزى .
 ونافع بن سليمان وثقه ابن معين ، وقال أبو حاتم : « صدوق يحدث عن الضعفاء
 مثل بقية » ، وصيأتي الكلام على محمد بن أبي صالح .

(٢) الزيادة من ع و ه و ك . ولم تذكر الجملة كلها في نه .

(٣) الزيادة من ه و ك .

(٤) يعني أن البخاري نقل للترمذی عن علي بن المديني ما سيأتي ، وق ع « قال : وذكر

علي بن المديني » بحذف « عن » ليكون برفع « علي » .

(٥) ق نه « أنه قال » فيكون قوله « لم يثبت » — على هذا — يفتح الياء ،

مضارع الثلاثي .

(٦) هذه الزيادة حذف في س و كتبت في الهاش على أنها نسخة ، ولانباتها أول ،

كما في أكثر الأصول .

(٧) الجملة كلها مختصرة في م ونصها « أنه لم يثبت حديث أبي هريرة ولا حديث

عائشة » .

وهكذا اختلف العلماء في صحة هذا الحديث : فبعضهم رجح أنه عن أبي هريرة ،

وبعضهم رجح أنه عن عائشة ، وبعضهم ضمه من الروايتين . ولعل هذا هو الذي =

= عمل البخارى ومسلماً على أن تجنبنا لإخراجه في الصحيحين ، وهو حديث صحيح ثابت كما يظهر مما سنذكره إن شاء الله .

قال ابن أبي حاتم في المعال (رقم ٢١٧ ج ١ ص ٨١) : « سمعت ابن هـ وذكر سميل بن أبي صالح وعباد بن أبي صالح فقال : هما أخوان ، ولا أعلم لهما أخ ، إلا ما رواه حيوة بن شريح عن نافع بن سليمان بن محمد بن أبي صالح عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم أرشد الأئمة واعترف للمؤذنين » . والأعمش يروى هذا الحديث عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، [قلت] : فأيهما أصح ؟ قال : حديث الأعمش ، وناقم [ابن سليمان ليس بقوى] ، قلت : فمحمد بن أبي صالح هو أخو سميل وعباد ؟ قال : كذا يروونه » .

ونقل في التهذيب (٩ : ١٥٨) عن ابن عدى قال : « من جعل محمداً هذا أخاً لسميل فقد وهم ، ليس في ولد أبي صالح من اسمه محمد » ثم قال : « وقد ذكره أبو داود في الإخوة ، وكذا أبو زرعة الدمشقي » .

والراجح عندي أن محمد بن أبي صالح كان موجوداً ، فقد نقل في التهذيب أنه روى عنه هشيم أيضاً ، فلم ينفرد ناظم بن سليمان بالرواية عنه ، ولعله كان غير مشهور في الرواية ، فلذلك خفي أمره على بعض العلماء ، وقد نقل في التهذيب أن ابن حبان ذكره في الثقات وقال « يحظى » ، ونقل فيه وفي التلخيص أن ابن حبان أخرج حديثه هذا في صحيحه ، ووقع الخطأ من الراوى في بعض رواياته لا يمنع إصابته فيما لم يخالفه فيه غيره ، وأولى أن يصيب فيما وافق غيره فيه .

وقد روى أحمد في المسند (رقم ٩٤١٨ ج ٢ ص ٤١٩) : « حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا عبد العزيز بن محمد عن سميل عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الإمام ضامن ، والمؤذن مؤتمن ، فأرشد الله الأئمة ، وغفر للمؤذنين » وهذا إسناد صحيح ، لامطمن فيه . ونقل ابن حجر في التلخيص (ص ٧٧) عن الحافظ ابن عبد الهادي قال : أخرج مسلم بهذا الإسناد نحواً من أربعة عشر حديثاً . ونقل أيضاً أن الشافعي رواه عن إبراهيم بن أبي يحيى عن سميل عن أبيه عن أبي هريرة ، وأن ابن حبان رواه من طريق الدراوردي - هو عبد العزيز بن محمد - عن سميل به .

وقد نقل في التلخيص أيضاً في تعليقه كلاماً غريباً ! قال : وقال أحمد : ليس لحديث

== الأعمش أصله وقال ابن المديني : لم يسمع سهيل هذا الحديث من أبيه ، وإنما سمعه من الأعمش ، ولم يسمعه الأعمش من أبي صالح بيقين ، لأنه يقول فيه : ثبت عن أبي صالح . وكذا قال البيهقي في المعرفة . وقال الدارقطني في الملل : رواه سليمان بن بلال وروح بن القاسم ومحمد بن جعفر وغيرهم عن سهيل عن الأعمش ، قال : وقال أبو بدر عن الأعمش : حدثت عن أبي صالح ، وقال ابن فضال عنه : عن رجل عن أبي صالح . وقال عباس عن ابن معين : قال الثوري : لم يسمع الأعمش هذا الحديث من أبي صالح .

وهذا كله كلام لا يصلح طعنا في صحته ، لأن سهيل بن أبي صالح ثقة ، وقد قال فيه ابن عدى : « حدث عن أبيه وعن جماعة عن أبيه ، وهذا يدل على تمييزه : كونه ميز ما سمع من أبيه وما سمع من غير أبيه ، وهو عنده ثبت لا بأس به مقبول الأخبار ، . فمثل هذا لا يدل على أن أبيه في الرواية ، وأعله سمعه من أبيه وسمعه من الأعمش ، فرواه مرة هكذا ومرة هكذا ، كما يحصل ذلك من كثير من الرواة . وأما الأعمش فالظاهر أنه سمعه من أبي صالح ثم وقع في نفسه الشك في سماعه ، فكان تارة يرويه عن أبي صالح ، وتارة يرويه عن رجل عنه ، وتارة يقول : « ثبت عن أبي صالح ولا أراي إلا قد سمعته منه ، كما ذكرنا فيما مضى في روايتي أحمد وأبي داود . وقد نقل الشوكاني (٢ : ١٣) عن سنن الدارقطني أن في رواية لمريم بن حميد الرؤاسي : « قال الأعمش : وقد سمعته من أبي صالح » وأن في رواية هشيم عن الأعمش : « حدثنا أبو صالح عن أبي هريرة ، فهاتان الروايتان تكفيان في ترجيح سماع الأعمش لإياه ، وإن شك فيه بعد ذلك .

وقد وجدت للحديث إسناداً آخر صحيحاً لا يملأ فيه ، قال أحمد في المسند (رقم ٨٨٩٦ و ١٠٦٧٦ ج ٢ ص ٣٧٧ - ٣٧٨ و ص ٥١٤) : « حدثنا موسى بن داود حدثنا زهير بن أبي إسحق عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : المؤذن مؤتمن ، والإمام ضامن ، اللهم أروشد الأمة واغفر للمؤذنين » . فهذا زهير بن معاوية يرويه عن أبي إسحق السبيعي عن أبي صالح وهما إمامان ثقات ، فقد ثبت أن الحديث رواه أبو صالح بيقين ، فلو شك الأعمش في سماعه منه لم يكن ذلك بضاراً شيئاً .

وقد صحح ابن حبان الحديث من رواية أبي هريرة ومن رواية عائشة ، ثم قال : « قد سمع أبو صالح هذين الخبرين من عائشة وأبي هريرة جميعاً » فله الحافظ في التلخيص . وهو الحق الذي قامت عليه الأدلة الواضحة ، والحمد لله رب العالمين .

١٥٤

باب

[ما جاء (١)] ما يقول [الرجل (٢)] إذا أذن المؤذن

٢٠٨ -- حدثنا [إسحاق بن موسى (٣)] الأنصاري حدثنا معن
 حدثنا مالك [قال (٤)] : وحدثنا قتيبة بن مالك (٥) عن الزهري عن مطاء
 بن يزيد [اللبني (٦)] عن أبي سعيد (٧) قال : قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم (٨) « إذا سمعتم النداء ، فقولوا مثل ما يقول المؤذن (٩) » .

- (١) الزيادة من ع .
 (٢) الزيادة من م و هـ و س .
 (٣) الزيادة من ع و هـ و هـ و ك .
 (٤) الزيادة من م و ع .
 (٥) في م « ثنا مالك » .
 (٦) الزيادة من هـ و هـ و هـ . وهي ثابتة في الموطأ من رواية يحيى (١) :
 (٨٧ - ٨٦) ومن رواية محمد بن الحسن (ص ٨٥) .
 (٧) في م « عن أبي هريرة » وهو خطأ . وفي الموطأ « عن أبي سعيد الخدري » .
 (٨) في الموطأ « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال » .
 (٩) الحديث رواه أحد وأصحاب الكتب الستة . وقوله « مثل ما يقول المؤذن » يعني يقول
 كل ألفاظ الأذان التي يقول المؤذن . وقد جاء في حديثين صحيحين : أحدهما عن
 معاوية في صحيح البخاري ، والآخر عن عمر في صحيح مسلم - : أن السامع يقول :
 « لا حول ولا قوة إلا بالله » عند قول المؤذن « حي على الصلاة » و « حي على الفلاح »
 قال الحافظ في الفتح (٢ : ٧٥) : « قال ابن المنذر : يمتثل أن يكون ذلك من
 الاختلاف المباح ، فيقول تارة كذا وتارة كذا . وحتى بعض المتأخرين عن بعض
 أهل الأصول : أن الحاص والغام إذا أمكن الجمع بينهما وجب لإعمالهما ، قال : فلم
 لا يستحب للسامع أن يجمع بين الجملة والحرفلة ، وهو وجه عند الحنابلة ؟ » ثم =

قال [أبو عيسى ^(١)] : وفي الباب عن أبي رافع ، وأبي هريرة ،
وأُمّ حَبِيبَةَ ، وعبد الله بن عمرو ، وعبد الله بن ربيعة ، وعائشة ، ومعاذ
بن أنس ، ومعاوية .

قال أبو عيسى : حديثُ أبي سعيدٍ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

وهكذا رَوَى مَعْمَرٌ وَغَيْرُهُ وَاحِدٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ مِثْلَ حَدِيثِ مَالِكٍ .
وَرَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ عَنِ الزَّهْرِيِّ ^(٢) هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ سَعِيدِ

بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَرِوَايَةُ مَالِكٍ أَصَحُّ ^(٣) .

= أجباب عن ذلك بكلام طويل .

والظاهر عندي ما ذهب إليه ابن المنذر : أنه من الاختلاف المباح ، وأن السامع مخير
بين هذا وذاك ، لأن الجمع بينهما عمل زائد لم يؤمر به ، ولا علمناه .
أثورا عن أحد يقتدى به ، وإنما هو تكلف .

(١) الزيادة من قوله « قال أبو عيسى » لم يذكر في هـ و ك .
(٢) في س « وروى عبد الرحمن بن إسحاق وغير واحد عن الزهري » وزيادة قوله
« وغير واحد » بخالفة لسائر الأصول ، وهي خطأ أيضا ، لأن الظاهر من أقوال
العلماء هنا أن عبد الرحمن بن إسحاق انفرد بهذه الرواية عن الزهري ، ولم يتابعه
عليها أحد .

(٣) عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحرث بن كنانة الناهزي المدني ، يقال له أيضا
« عباد بن إسحاق » وهو ثقة ، أخرج له مسلم ، وتكلم فيه بعضهم من قبل حفظه .

وروايته عن الزهري - التي أشار إليها الترمذی هنا - أخرجها ابن ماجه (١) :
(٢٢٧) وقد نسبها الحافظ في الفتح إلى النسائي ، ولم أجد لها في السنن ، ولها في الدين
الكبرى ، ولم أجد لها أيضا في مسند أحمد على سبيله .

وقال في الفتح (٢ : ٧٤) : « اختلف على الزهري في إسناد هذا الحديث ، وعلى
مالك أيضا ، لكنه اختلف لا يقدح في صحته : فرواه عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري
عن سعيد عن أبي هريرة ، أخرجه النسائي وابن ماجه . وقال أحمد بن صالح وأبو حاتم
وأبو داود والترمذی : حديث مالك ومن تابعه أصح . ورواه يحيى القطان عن مالك =

١٥٥

باب

ما جاء في كراهية أن يأخذ [المؤذن^(١)] على الأذان أجراً^(٢)

٢٠٩ — حَدَّثَنَا أَبُو زُبَيْدٍ وَهُوَ عَبَثُ بْنُ الْقَاسِمِ^(٣) عَنِ

أَشْعَثَ^(٤) عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ^(٥) قَالَ: «إِنَّ مِنْ آخِرِ مَا عَاهَدَ

عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ . أَخْرَجَهُ مُسَدَّدٌ فِي مُسْنَدِهِ عَنْهُ . وَقَالَ الدَّارِقُطِيُّ :

لأنه خطأ ، والصواب الرواية الأولى .

(١) الزيادة من هـ و هـ و ك وهي مكتوبة في ع ولكنها مضروبة عليها لإلغائها .

(٢) في هـ « أجرة » .

(٣) قوله « وهو عبث بن القاسم » لم يذكر في هـ و « أبو زيد » بالتصغير وآخره أدل ، و « عبث » بفتح العين المهملة وإسكان الباء الموحدة وفتح التاء المثناة ، ووقع في س « عنتر » بالنون والتاء المشددة ، وهو تصحيف .

(٤) في ع « الأشعث » وأشعث زعم الشارح أنه هو ابن سوار - بفتح السين

المهملة وتشديد الواو - الكندي ، وهو ثقة ، وضافه بعضهم من قبيل خطأه في بعض رواياته . وقال البزار : « لا أعلم أحداً ترك حديثه إلا من هو قبيل المعرفة » .

ولم أجد ما يؤيد ما ذهب إليه الشارح من أنه ابن سوار ، بل وجدت ما ينفيه ، قال

ابن حزم روى هذا الحديث في المحلى (٣ : ١٤٥) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة « ثنا حفص بن غياث عن أشعث ، هو ابن عبد الملك الحراني ، عن الحسن » الخ

وأشعث بن عبد الملك ثقة مأمون .

(٥) في س « العاصي » بإثبات الباء في آخره .

(٦) كلمة « من » لم تذكر في هـ .

إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ آتِخِذَ^(١) مُؤَدَّةً لَا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ
أَجْرًا .

قال أبو عيسى : حديثُ عثمانَ حديثٌ حسنٌ [صحيحٌ^(٢)]
والعملُ على هذا عند أهل العلم : كَرِهوا أن يأخذَ المؤذنُ على الأذانِ
أجراً ، واستحبُّوا للمؤذنِ أن يَحْتَسِبَ في أذانه^(٣) .

(١) « آخذ » بوصول الهمزة وبالسكون في آخره ، فعل أمر ، وكذلك ضبط في م
ويجوز أن يقرأ بقطع الهمزة وبالنصب ، فعلا مضارعاً .
(٢) الزيادة من م و س و . ويظهر أن نسخ الترمذى مختلفة في إثباتها اختلافاً قديماً ،
فإن نسخة م نسخة صحيحة قديمة ، ولكن الزيلعي في نصب الزاوية والنووي في المجموع
وابن قدامة في المنى نقلوا عن الترمذى تحسينه فقط . والحديث صحيح على كل حال .
فقد رواه أيضاً ابن ماجه (١ : ١٢٦) عن أبي بكر بن أبي شيبة عن حفص
بن غياث ، كرواية ابن حزم التي أشرنا إليها آنفاً . وهو إسناد صحيح لاعتداله .
ورواه أيضاً أحمد (٤ : ٢١ و ٢١٧) وأبو داود (١ : ٢٠٩) والنسائي (١ :
١٠٩) : كلهم من طريق حماد بن سلمة عن سعيد بن لباس الجريري عن أبي العلاء
يزيد بن عبد الله بن الشخير عن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن عثمان بن أبي العاص
قال : « قلت : يا رسول الله ، اجعلني إمام قومي ، قال : أنت إمامهم ، وأقرب بأضعفهم ،
وآخذ مؤدَّة لا يأخذ على أذانه أجراً » . وهذا إسناد صحيح لاعتداله . ورواه أيضاً
الحاكم في المستدرک بأسانيد من طريق حماد بن سلمة (١ : ١٩٩ و ٢٠١) وصححه
على شرط مسلم ووافقه الذهبي . وروى مسلم (١ : ١٣٥) وابن ماجه (١ : ١٦١)
من طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن سعيد بن المسيب قال : « حدث عثمان بن أبي
العاص قال : آخر ما عهد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أمت قوماً فأخف
بهم الصلاة » . وروى ابن ماجه نحو هذا أيضاً من طريق ابن إسحاق عن سعيد بن
أبي هند عن مطرف عن عثمان بن أبي العاص . وهذه الروايات تؤيد رواية أشعث
عن الحسن عن عثمان .

(٣) قال الشافعي في الأم (١ : ٧٢) : « وأحب أن يكون المؤذن متطوعين ، وليس
للإمام أن يرزقهم ولا واحداً منهم وهو يجد من يؤذن له متطوعاً ، بمن له أمانة ،
لأن يرزقهم من ماله . ولا أحسب أحداً ببلد كثير الأهل يعوزه أن يجد مؤدَّة أمينا =

١٥٦

باب

[ما جاء^(١)] ما يقول [الرجل^(٢)] إذا أذن المؤذن [من الدعاء^(٣)]

٢١٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ الْحَكِيمِ^(٤) بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ^(٥) عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

= لازماً يؤذن متطوعاً ، فإن لم يجده فلا بأس أن يرزق مؤذناً ، ولا يرزقه إلا من خمس الخمس : سهم النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يجوز له أن يرزقه من غيره من النبي ، لأن لكله مال كما موصوفاً . قال الشافعي : ولا يجوز له أن يرزقه من الصدقات شيئاً ، ويجوز المؤذن أخذ الرزق إذا رزق من حيث وصفت أن يرزق ، ولا يحل له أخذه من غيره بأثر رزق .

وقال القاضي أبو بكر بن العربي في المارضة (٢ : ١٢ - ١٣) : « وأكثر علمائنا على جواز الإجارة على الأذان ، وكرهها الشافعي وأبو حنيفة . وقال الأوزاعي : يجاعل عليه ولا يؤاجر ، كأنه ألغى بالعمل المجهول . والصحيح جواز أخذ الأجرة على الأذان والصلاة والقضاء وجميع الأعمال الدينية ، فإن الخليفة يأخذ أجرته على هذا كله ، وينيب في كل واحد منها ، فيأخذ النائب أجره ، كما يأخذ المستنيب . والأصل في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم : ما تركت بعد نفقة عبلي ومؤنة عاملي فهو صدقة . قال الشوكاني في نيل الأوطار (٢ : ٤٤) : « يقاس المؤذن على العامل ، وهو قياس في مصادمة النص » .

وانظر الفتى لابن قدامة (١ : ٤٣٠) والمجموع للنووي (٣ : ١٢٥ - ١٢٨) .

- (١) الزيادة من ع .
- (٢) الزيادة من م و س .
- (٣) الزيادة من ه و ك .
- (٤) « الحكيم » بالهاء المهملة والنصغير ، وفي م و س « حكيم » بحذف الألف واللام .
- (٥) في ع « سعيد » وهو خطأ ، لأنه « عامر بن سعد بن أبي وقاص » وهو يروي هذا الحديث عن أبيه .

قَلَيْدٍ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ الْمُؤَذِّنَ (١) : وَأَنَا (٢) أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ . وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، رَضِيَ اللَّهُ بِرَبِّهِ وَبِحَمْدِهِ رَسُولًا وَالْإِسْلَامَ دِينًا - غُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ (٣) . »
 قَالَ أَبُو عَيْسَى : وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ (٤) غَرِيبٌ ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ (٥) بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حُكَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ .

(١) في هـ و ك بعد قوله « حين يسمع المؤذن » زيادة « حين يؤذن » ولا توجد في سائر الأصول ، ولا في شيء من روايات الحديث التي اطلمت عليها ، وانما كانت شبيهة بشرح مجاشية بعض النسخ فظنها الناسخون من لفظ الحديث فأدرجوها فيه .

(٢) كلمة « وأنا » ثابتة في حديث قتيبة بن سعيد عند كل من رواه عنه من سنذكره ، إلا في صحيح مسلم ، فإنه رواه عن محمد بن ربيع وقتيبة ، ثم قال : « ولم يذكر قتيبة قوله : وأنا » فلهذا قتيبة اختصر في بعض أحيائه ، أو اعل مسلما لم يسمع هذا الحرف منه .

(٣) في ع و ز ه « غفر الله له ذنوبه » وهو مخالف لسائر الأصول ، ولسائر روايات الحديث .

والحديث رواه مسلم (١ : ١١٣) وأبو داود (١ : ٢٠٧) والنسائي (١ : ١١٠) وأحمد (١ : ١٨١) : كلهم عن قتيبة عن الأبي ، وكذلك رواه الحاكم في المستدرک (١ : ٢٠٣) من طريق قتيبة . ورواه أيضا مسلم وابن ماجه (١ : ١٢٧) عن محمد بن ربيع عن الأبي ، ورواه أحمد عن يونس بن محمد عن الأبي ، ورواه ابن السني في عمل اليوم والليلة عن النسائي (رقم ٩٥) .

وقد ذكر الشارح المباركفوري (١ : ١٨٥) اعتراض ميرك على الحاكم في إخراجه في المستدرک مع أنه في صحيح مسلم واعتراضه على الذهبي في تقريره ذلك ، وأن ملا على الفاري قال في المرقاة : « لعل لإخراج الحاكم له بغير السند الذي في مسلم : فليظرفيه ليعلم ما فيه ! » . وقد ظهر مما مضى أن الاعتراض صحيح ، لأن الحاكم إنما رواه من

طريق قتيبة بن سعيد ، وهو شيخ مسلم في هذا الحديث .

(٤) كلمة « صحيح » لم تذكر في م وثباتها هو الصواب .

(٥) في م و ب « ليت » بخذف الألف واللام .

١٥٧

باب

مِنْهُ آخِرٌ (١)

٢١١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ عَسْكَرٍ الْبَغْدَادِيُّ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ قَالَا : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عِيَّاشٍ (٢) [الْحَمِصِيُّ (٣)] حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ حَدَّثَنَا (٤) مُحَمَّدُ بْنُ الْمُذَكِّدِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ : اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ وَأَبْعَثْهُ مَعَنَا مُحَمَّدًا (٥) الَّذِي وَعَدْتَهُ (٦) » - : إِلَّا حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

(١) كلمة « آخر » لم تذكر في م . وفي ع « باب آخر منه » وفي ه و ك « باب منه أيضاً » .

(٢) « عياش » بفتح العين المهملة وتشديد الياء المثناة التنوينية وآخره شين معجمة . وعلى بن عياش هذا من كبار شيوخ البخاري ، لم يلقه من الأئمة أصحاب الكتب الستة غيره .

(٣) الزيادة من م و ع و س .

(٤) في م « أنا » وهو اختصار « أنبأنا » .

(٥) قال الحفاظ في الفتح (٢ : ٧٨) : قال النووي : ثبت الرواية بالتنكير ، وكأنه حكاية للفظ القرآن . وقال الطبري : إنما نكره لأنه أفغم وأجزل ، كأنه قيل : « قما أي مقام ، محموداً بكل لسان . قلت : وقد جاء في هذه الرواية بعينها من رواية علي بن عياش شيخ البخاري فيه : - بالتعريف ، عند النسائي ، وفي صحيح ابن خزيمة وابن حبان أيضاً ، وفي الطحاوي ، والطبراني في الدعاء والبيهقي ، وفيه تعقب علي من أنكر ذلك كالنووي .

(٦) قال أيضاً في الفتح « زاد في رواية البيهقي : لك لا تخلف المياد . وقال الطبري : =

قال أبو عيسى : حديثُ جابرٍ حديثٌ [صحيحٌ ^(١)] حسنٌ غريبٌ . من
 حديثِ محمد بن المنكدرِ ، لأنهم ^(٢) أحداً رواه غيرُ شعيبِ بن أبي حمزة
 [عن محمد بن المنكدر ^(٣)] .
 [وأبو حمزة اسمه « دينارٌ » ^(٤)] .

== المراد بذلك قوله تعالى [عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً] وأطلق عليه الوعد ، لأن
 عسى من الله واقع ، كما صح عن ابن عيينة وغيره والوصول إما بديل أو عطف بيان
 أو خير مبتدأ محذوف ، وليس صفة للنكرة ، ووقع في رواية النسائي وابن خزيمة
 وغيرها : المقام المحمود : بالالف واللام ، فيصح وصفه بالموصول . والله أعلم .
 وأقول : إن الوصول صفة للنكرة أيضاً على الرواية الراجعة بحذف الألف واللام
 لأنه ليس نكرة في المعنى ، وإن كان لفظه لفظ النكرة ، لأن الحديث أشار إلى
 المذكور في الآية ، وكأنه صار علماً عليه وخاصاً به ، فيصح أن يعامل بمعاملة
 المعرفة . وقد وجدت العلامة العيني أشار إلى ذلك إشارة مختصرة في شرحه على البخاري
 (٥ : ١٢٣) .

وقد نقل المباركفوري في شرح الترمذی (١ : ١٨٥) عن ملا علي القاري في
 المراقبة قال : « أما زيادة : الدرجة الرفيعة : المشهورة على الألسنة - فقال البخاري :
 لم أرد في شيء من الروايات » . وكذلك قال الحافظ في التلخيص (ص ٧٨) : « ليس
 في شيء من طرقه ذكر الدرجة الرفيعة » .
 (١) الزيادة من س وحدها ، وهي زيادة جيدة ، وإن لم تذكر في سائر الأصول
 لأن الحديث صحيح كما سيأتي .

(٢) في س ه ولا تعلم .

(٣) الزيادة من م .

(٤) الزيادة من ح و م .

والحديث رواه البخاري (٢ : ٧٧ - ٧٩) وأحمد في المسند (رقم ١٤٨٧٣
 ج ٣ ص ٣٥٤) كلاهما عن علي بن عياش الحمصي ، ورواه أبو داود (١ : ٢٠٨ -
 ٢٠٩) عن أحمد بن حنبل ، والنسائي (١ : ١١٠) عن عمرو بن منصور ، وابن ماجه
 (١ : ١٢٧) عن محمد بن يحيى والعباس بن الوليد ومحمد بن أبي الحسين : كلهم عن
 علي بن عياش الحمصي ، ورواه ابن السني في عمل اليوم والليلة عن النسائي (رقم ٩٣) ||

١٥٨

باب

ما جاء في [أن (١)] الدعاء [لا يُردُّ (١)] بين الأذان والإقامة

٢١٢ - حَرِّشَ مُحَمَّدُ [بن غَيْلَانَ (٢)] حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ (٣)
وَأَبُو أَحْمَدَ وَأَبُو نَعْمٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سَفِيَّانُ (٤) عَنْ زَيْدِ الْعَمِيِّ (٥) عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ

= قال الحافظ في الفتح (٢ : ٧٧) ؛ « ذكر الترمذى أن شعيباً تفرد به عن ابن المنكدر ، فهو غريب مع صحته . وقد توبع ابن المنكدر عليه عن جابر ، أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق أبي الزبير عن جابر نحوه . »

وطريق أبي الزبير التي يشير إليها الحافظ وجدها أيضاً في مسند أحمد (رقم ١٤٦٧٢ ج ٣ ص ٣٣٧) وانظرها : « حدثنا حسن حدثنا ابن لهيعة حدثنا أبو الزبير عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من قال حين ينادى المنادى : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة صلِّ على محمد وارض عنه رضاً لا تسخط بدمه - : استجاب الله له دعوته . » ورواه ابن السني في عمل اليوم والليلة من طريق أبي خيثمة عن الحسن بن موسى عن ابن لهيعة (رقم ٩٤) . وهذا إسناد صحيح ، ولكن المتابعة فيه بييدة ، والطاهر أن دعاء آخر له ثوابه ، وليس هو الدعاء الذي رواه ابن المنكدر .

- (١) الزيادة في الموضوعين من ه و ه و ه .
- (٢) الزيادة من م و ع و ه و س .
- (٣) في ع « وكيع بن عبد الرزاق » وهو خطأ واضح .
- (٤) سفيان هو الثوري .

(٥) « العمي » بفتح العين المهملة وتشديد الميم المكسورة . واختلاف في سبب نسبة هذه الأفعال بعضهم : هو منسوب إلى « بني العم » وهم بطن من بني تميم . وقال علي بن مصعب : « سمي : العمي » : لأنه كان كلما سئل عن شيء قال : حتى أسأل عمي ! .
وزيد هذا هو أبو الحواري زيد بن الحواري - بفتح الحاء المهملة وتخفيف الواو =

معاوية بن قرة عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« الدعاء لا يردُّ بين الأذان والإقامة » .

قال أبو عيسى : حديث أنس حديث حسن [صحيح ^(١)]
وقد رواه أبو إسحاق الهمداني ^(٢) عن يزيد بن أبي مرزوم ^(٣) عن
أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل هذا ^(٤) .

= وكسر الراء وتشديد الياء - البصري فاضى هراة ، وهو صدوق ، في حفظه شيء ،
وقد ضمه بعضهم جداً ، والمحق أنه ثقة ، وثقه الحسن بن سفيان ، وإذا أخطأ فشيء .
من قبل حفظه رد ما أخطأ فيه .

(١) الزيادة من ع و م . وهي زيادة جيدة ، وأنا أرى صحة هذا الحديث ،
كما سيأتي .

(٢) « الهمداني » بإسكان الميم وبالمدال المهملة ، وهو أبو إسحاق السبيعي - بفتح السين
المهملة وكسر الياء الموحدة - والسبيع : بطن من همدان وأبو إسحاق اسمه « عمرو
بن عبد الله » وهو تابعي ثقة ، مات سنة ١٢٩ تقريباً واند ناهز المائة ، وهو أكبر
من شيخه في هذا الحديث يزيد بن أبي مرزوم الذي مات سنة ١٤٤ .

(٣) « يزيد » بضم الياء الموحدة وفتح الراء المهملة وهو كذلك . في ع و ه
و ك . وفي م و س « يزيد » بفتح الياء التحتية وبالزاي ، وكذلك
في الثلخيس (ص ٧٩) وهو تصحيف ، ولم ينقط في ع ولكن فيها « بن أبي قرة »
بدل « بن أبي مرزوم » وهو خطأ .

ويوجد في هذه الطبقة راويان متشابهان « يزيد بن أبي مرزوم » ويقال « يزيد بن ثابت
بن أبي مرزوم » وهو دمشق ، لإمام الجامع بدمشق ، لم يرو عن أحد من الصحابة سماعاً ،
ولكنه رأى واثلة بن الأسقع ، ومات يزيد هذا سنة ١٤٤ أو سنة ١٤٥ ، وليس
هو راوي هذا الحديث ، ولم يرو عنه أبو إسحاق السبيعي ولا ابنه يونس بن
أبي إسحاق .

(٤) الحديث رواه أحمد رقم ١٢٢٢٦ ج ٣ ص ١١٩ (وأبو داود (١ : ٢٠٥ - ٢٠٦)
كلاماً من طريق زيد العمى . ورواه أيضاً أحمد عن أسود وحسين بن محمد كلاهما عن =

٢٥٩

باب

[ما جاء ^(١)] كم فرض الله على عباده من الصلوات

٢١٣ — حدثنا محمد بن يحيى [النيسابوري^(٢)] حدثنا عبد الرزاق
 أخبرنا مَعْمَرٌ عن الزهري عن أنس بن مالك قال : « فُرِضَتْ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةٌ أُسْرِي بِهَا الصَّلَوَاتُ ^(٣) خَمْسِينَ ، ثُمَّ نُقِصَتْ حَتَّى جُعِلَتْ خَمْسًا ، ثُمَّ نُودِيَ : يَا مُحَمَّدُ ، إِنَّهُ لَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ ، وَإِنَّ لَكَ بِهَذِهِ ^(٤) الْخَمْسِ خَمْسِينَ » .

= إسرائيل عن أبي إسحاق عن يزيد بن أبي حريم عن أس (رقم ١٢٦١١ و ١٣٧٠٣ ج ٣ ص ٢٥٥ و ٢٥٤) يرواه ابن السني في عمل اليوم والليلة من طريق يزيد بن زريع عن إسرائيل (رقم ١٠٠) ورواه أيضاً أحمد عن إسماعيل بن عمر الواسطي — وهو ثقة — عن يونس بن أبي إسحاق السبيعي عن يزيد بن أبي حريم عن أنس (رقم ١٣٣٩٠ ج ٣ ص ٢٢٥) وهذه الأسانيد صحاح لاهلة لها . ونسبه لحافظ في التلخيص (ص ٧٩) للنسائي وابن خزيمة وابن حبان من حديث يزيد بن أبي حريم عن أنس .

(١) الزيادة من ع و ه و ه و ه .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) في ع و ه و ه و ه « الصلاة » بالإنفراد ، وهو جائز ، يراد به الجنس .

(٤) في س و ه و ه و ه « بهذا » ويحتاج لتأويل ، وما هنا هو الذي في النسخ الثلاث المخطوطة .

[قال (١)]: وفي الباب عن عبادة بن الصامت ، وطلحة بن عبید الله ،
وأبي ذرٍّ ، وأبي قزاة ، وبالك بن صمصمة ، وأبي سعيد الخدري (٢) .
قال أبو عيسى : حديث أنس حديث حسن صحيح [غريب] (٣) .

١٦٠

باب

[ما جاء (٤)] في فضل الصلوات الخمس

٢١٤ - حدثنا علي بن حجر أخبرنا إسماعيل بن جعفر عن العلاء
بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : « الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة كفارات لما بينهن ، ما لم تغش
الكبائر » (٥) .

(١) الزيادة من ع و م و س وفي نسخة « قال أبو عيسى » .

(٢) من أول قوله « وأبي قزاة » إلى هنا لم يذكر في نسخة .

(٣) الزيادة من ع و ه و ك وفي م « حسن غريب صحيح » .

والحديث قال الشارح (١ : ١٨٦) : « أخرجه أحمد والنسائي ، والحديث طرف
من حديث الإسراء القاضيل ، أخرجه الشيخان مطولا » .

(٤) الزيادة من م و ع و س .

(٥) في ه و ك « ما لم تغش الكبائر » فتجوز قراءتها أيضاً بفتح الياء في أوله على البناء
للفاعل مع نصب « الكبائر » على المفعولية .والحديث رواه مسلم (١ : ٨٢) عن يحيى بن أيوب وقتيبة وعلي بن حجر
ثلاثتهم عن إسماعيل بن جعفر . ورواه أحمد عن عبد الرحمن بن مهدى عن زهير عن
العلاء عن أبيه (رقم ١٠٠٣٩٠ - ج ٢ ص ٤٨٤) ، ورواه مسلم أيضاً من طريق

[قال (١)] : وفي الباب عن جابر ، وأنس ، وعَنْظَلَةَ الأَسَيْدِيِّ (٢) .
قال أبو عيسى : حديثُ أبي هريرة حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

== عبد الأعلى عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة ، ورواه أحمد من طريق عباد بن العوام عن هشام (رقم ٨٧٠٠ ج ٢ ص ٣٥٩) . ورواه مسلم أيضا من طريق ابن وهب عن أبي صخر حميد بن زياد عن عمر بن إسحاق مولى زائدة عن أبيه عن أبي هريرة ، ورواه أحمد من طريق ابن وهب أيضا (رقم ٩١٨٦ ج ٢ ص ٤٠٠) ولفظه : « الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكفرات ما بينهن ما اجتنبت الكبائر » . ورواه أحمد أيضا مختصراً من طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد وصالح العلم وحيد ويونس عن الحسن بن أبي هريرة (رقم ٩٣٤٥ ج ٢ ص ٤١٤) .

ورواه أيضا أحمد مطولا بسياق آخر (رقم ١٠٥٨٤ ج ٢ ص ٥٠٦) قال : « حدثنا يزيد حدثنا العوام حدثني عبيد الله بن السائب عن رجل من الأنصار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الصلاة إلى الصلاة التي قبلها كفارة ، والجمعة إلى الجمعة التي قبلها كفارة ، والشهر إلى الشهر الذي قبله كفارة ، إلا من ثلاث . قال : فمرغنا أنه أمر حدث . إلا من الشرك بالله ، ونسكت الصفة ، وترك السنة . قال : قلنا : يا رسول الله ، هذا الشرك بالله قد عرفناه ، فما نسكت الصفة وترك السنة ؟ قال : أما نسكت الصفة فأن تمطى رجلا بيهتك ثم تقاتله بسيفك ، وأما ترك السنة فالخروج من الجماعة » . ورواه أيضا نحو هذا (رقم ٧١٢٩ ج ٢ ص ٢٢٩) عن هشيم عن العوام بن حوشب عن عبد الله بن السائب عن أبي هريرة ، ولم يذكر الرجل المبهم الذي في الإسناد السابق . وهو إسناد صحيح لولا إبهام الوسيلة بين عبد الله بن السائب وأبي هريرة ، ولكنه شاهد جيد لحديث الباب .

(١) الزيادة من م و ح و س وفي نه « قال أبو عيسى » .

(٢) « الأسيدي » بضم الهمزة وفتح السين المهملة وتشديد الياء المثناة التحتية المكسورة نسبة إلى أحد أجداده « أسيد بن عمرو بن تميم » وحظلة هذا هو ابن الربيع بن صفي بن رياح بن الحرث التميمي ، وهو حظلة السكاك ، قال ابن سعد في الطبقات (٦ : ٣٦) : « قال محمد بن عمر : كتب للنبي صلى الله عليه وسلم مرة كتابا فسمى بذلك : السكاك ، وكانت الكتابة في العرب قليلا » .

١٦١

باب

ما جاء في فضل الجماعة

٢١٥ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ نَافِعٍ
عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ
عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحَدَهُ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً ^(١) » .
[قَالَ ^(٢)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، وَأَبِي [بِنِ كَعْبٍ ^(٣)]
وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ، وَأَبِي سَمِيْدٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَنَسِ [بِنِ مَالِكٍ ^(٤)] .
قَالَ أَبُو عِيْسَى : حَدِيثُ ابْنِ عَمْرٍو حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيْحٌ .
وَهَكَذَا رَوَى نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ :
« تَفْضُلُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ ^(٥) عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحَدَهُ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً ^(٦) » .
[قَالَ أَبُو عِيْسَى ^(٧)] : وَعَامَةٌ مِنْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا

(١) الحديث أخرجه أيضا أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم .

(٢) الزيادة من م و ح و س .

(٣) الزيادة من ع و ه و ك .

(٤) الزيادة من ع و ه و ه و ك .

(٥) في ع « الجماعة » وفي ه « الجم » .

(٦) لعل الترمذی نقله بالمعنى لأذرواه معلقا بدون إسناد ، والحديث رواه مالك في الموطأ

(١ : ١٤٨) « عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة » وكذلك رواه البخاري (٢ :

١٠٩ - ١١٠) عن عبد الله بن يوسف عن مالك .

(٧) الزيادة من م ه .

قالوا « خَمْسٍ »^(١) وعشرين « إلا ابن عمر فإنه قال : « بسبع وعشرين » ،
 ٢١٦ — حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ حَدَّثَنَا
 مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ^(٢)
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنَّ صَلَاةَ الرَّجُلِ فِي الْجُمُعَةِ تَزِيدُهُ عَلَى صَلَاتِهِ وَحَدَّةً
 بِخَمْسَةٍ^(٣) وَعَشْرِينَ جُزْءًا^(٤) » .
 قال أبو عيسى : لهذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ^(٥) .

- (١) في م « خمسة » وضبط فيها منصوبا ، وفي م « خسا » .
 (٢) في م « أن النبي » .
 (٣) كذا في م و م وهو الموافق لما في الموطأ (١ : ١٤٩ - ١٥٠) وصحيح مسلم من طريق مالك (١ : ١٨٠) وفي ع و س و ه و ك « بخمس » .
 (٤) في م « درجة » وهو مخالف لسائر الأصول .
 (٥) الحديث رواه أحمد والبخاري ، وقد أشرنا إلى روايته في الموطأ وصحيح مسلم ، ورواه غيرهم أيضا .

قال الحفاظ في الفتح (٢ : ١١٠) : « قال الترمذي : عامة من رواه قالوا : خسا وعشرين ، إلا ابن عمر ، فإنه قال : سبعا وعشرين . قلت : لم يختلف عليه في ذلك ، إلا ما وقع عند عبد الرزاق عن عبد الله العمري عن نافع فقال فيه : خمس وعشرين ، لكن العمري ضعيف . ووقع عند أبي عوانة في مستخرجه من طريق أبي أسامة عن سعيد الله بن عمر عن نافع ، فإنه قال فيه : بخمس وعشرين ، وهي شاذة مخالفة لرواية الحفاظ من أصحاب عبيد الله وأصحاب نافع ، وإن كان راويها ثقة . وأما ما وقع عند مسلم من رواية الضحاك بن عثمان عن نافع باللفظ : بضع وعشرين : فليست بخاتمة لرواية الحفاظ ، لصدق البضع على السبع . وأما غير ابن عمر : فصح عن أبي سعيد وأبي هريرة ، كما في هذا الباب - يعني في البخاري - وعن ابن مسعود عند أحمد وابن خزيمة ، وعن أبي بن كعب عند ابن ماجه والمالك ، وعن عائشة وأنس عند السراج ، وورد أيضا من طرق ضعيفة عن ماذ وصهيب وعبد الله بن زيد وزيد بن ثابت ، وكلاهما عند الطبراني ، وانفق الجميع على : خمس وعشرين ، سوى رواية =

١٦٢

باب

ما جاء فيمن يسمع ^(١) النداء فلا ^(٢) يجيب

٢١٧ - حدثنا هناد بن خالد وكيع عن جعفر بن برقان ^(٣) عن يزيد بن الأصم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ^(٤) : « لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمَرَ فِتْيَتِي أَنْ يَجْمَعُوا حُزْمَ الْخُطْبِ ، ثُمَّ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ فَنُتْقِمَهُمْ ، ثُمَّ أَحْرَقْتُ

= أبي ، فقال : أربع أو خمس ، على الشك ، وسوى رواية لأبي هريرة عند أحمد ، قال فيها : سبع وعشرين » وفي إسنادها شريك القاضي وفي حفظه ضعف ، وفي رواية لأبي عوانة : بضاً وعشرين ، وليست مغايرة أيضاً ، لصدق البضم على الحس . فرجحت الروايات كلها إلى الحس والسبع ، إذ لا أثر للشك : واختلف في أيهما أرجح ؟ فقيل : رواية الحس لكثرة رواياتها ، وقيل : رواية السبع ، لأن فيها زيادة من عدل حافظ . ووقع الاختلاف في موضع آخر من الحديث ، وهو يميز العدد المذكور : ففي الروايات كلها التفسير بقوله : درجة ، أو حذف الميز ، لإطراق حديث أبي هريرة ، ففي بعضها : ضعفاً ، وفي بعضها : جزءاً ، وفي بعضها : درجة ، وفي بعضها : صلاة ، ووقع هذا الأخير في بعض طرق حديث أس . والظاهر أن ذلك من تصرف الرواة ، ويحتمل أن يكون ذلك من التفتن في العبارة . وقال الحافظ أيضاً : « إن الحكمة في هذا العدد الخاص غير محققة المعنى . » ونقل الطيبي عن التوريشي ما حاصله : أن ذلك لا يدرك بالرأي ، بل مرجعه إلى علم النبوة التي قصرت علوم الألباء عن إدراك حقيقتها كلها .

(١) في هـ و ك « سمع » .

(٢) في ح « ولا » .

(٣) « برقان » بضم الباء الموحدة وإسكان الراء .

(٤) في هـ « أنه قال » .

على أقوامٍ لا يشهدون الصلاة^(١) .

[قال أبو عيسى^(٢)] : وفي الباب عن [عبد الله^(٣)] بن مسعود ،
وأبي الدرداء ، وابن عباس ، ومعاذ بن أنس ، وجابر .

قال أبو عيسى : حديثُ أبي هريرة حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

وقد روى عن^(٤) غير واحدٍ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنهم
قالوا : من سمعَ النداء فلم يُجب^(٥) فلا صلاةَ له .

وقال بعضُ أهل العلم : هذا على التقليظِ والتشديدِ ، ولا رخصةَ لأحدٍ
في تركِ الجماعةِ إلا من عذر^(٦) .

٢١٨ — قال^(٧) مجاهدٌ : « وسئل ابنُ عباسٍ عن رجلٍ يصومُ النهارَ

(١) الحديث رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه من طريق ، وفي رواية
لأبي داود (١ : ٢١٥) من طريق يزيد بن يزيد عن يزيد بن الأصم زيادة :
« قلت ليزيد بن الأصم : يا أبا عرف ، الجمعة عنى أو غيرها ؟ قال : صدنا أذناى إن لم
أكن سمعت أبا هريرة بأثره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ذكر جمعة
ولا غيرها . »

(٢) الزيادة من م و ع و س .

(٣) الزيادة من م و ع و ه و س .

(٤) كلمة « عن » لم تذكر في نسخة وهو خطأ .

(٥) في ع « فلا يجيب » .

(٦) يعنى أنهم ذهبوا إلى أن صلاته صحيحة ولكنه آثم ، وذهب بعضهم إلى أن صلاته غير
صحيحة إلا في الجماعة إلا من عذر ، ومن ذهب إلى ذلك ابن حزم ، وقد أطال الكلام
في ذلك في المحلى (٤ : ٨٨ - ١٩٦) .

(٧) في ع « وقال » وهو غير جيد ومخالف لمعنى الأصول ، لأنه يوم أن هذا قول
آخر مقابل للقول قبله . ولكن الترمذى لما أراد به أن يكون دليلا لما نقل عن
بعض أهل العلم .

ويقوم الليل ، لا يشهد الجمعة ولا جماعة ؟ قال (١) : هو في الفار « [قال (٢)] :
 حدثنا بذلك هناد بن حذاف حدثنا المحاربي عن كيث عن مجاهد (٣) .
 [قال (٤)] : ومعنى الحديث (٥) : أن لا يشهد الجماعة والجمعة وزغبة
 عنها ، واستغناءً بجمعها ، وتهاوناً بها .

١٦٣

باب

ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة

٢١٩ - حدثنا أحمد بن منيع حدثنا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا يَعْلَى بْنُ عَطَاءٍ
 حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ [العامري (٦)] عن أبيه قال : « شهدت مع

(١) في ه و ك « قال » .

(٢) الزيادة من م و ح و س .

(٣) هذا إسناد صحيح ، وهذا الحديث وإن كان موقوفاً ظاهراً على ابن عباس إلا أنه مرفوع حكماً ، لأن مثل هذا مما لا يعلم بالرأى ، وليس من القسم ينقل عن أهل الكتاب وغيرهم ، ولا يجزم ابن عباس في رجل يصوم النهار ويقوم الليل بأنه في النار - : إلا عن خبر عنده عن رسول الله إن شاء الله .

(٤) الزيادة من م و ح .

(٥) في ه « ومعنى هذا الحديث » .

(٦) الزيادة من م . وفي التهذيب « الخراعن » ، ويقال : العامري « وفي طبقات

ابن سمه (٥ : ٣٧٨) « العامري من بني سواة » . وسواة : بضم السين

وتخفيف الواو .

النبي صلى الله عليه وسلم حَجَّتهُ ، فصليتُ معه صلاةَ الصبحِ في مسجدِ الحَيْفِ (١) ،
 [قال (٢)]: فلما قَضَى صَلَاتَهُ وانحرفَ (٣) إذا هو (٤) برجلينِ في أُخرَى القومِ (٥)
 لم يُصَلِّيا معه ، فقال : علىَّ بهما ، انجى بهما تُرْعَدُ فَرَأَيْتُهُمَا (٦) ، فقال :
 ما مَنَعَكُمَا أن تُصَلِّيا مَعَنَا ؟ فقالا : يا رسولَ اللهِ ، إِنَّا كُنَّا قد صَلَّينا (٧)
 في رحالنا ، قال : فلا تَفْعَلَا ، إذا صَلَّيتُمَا في رحالِكُمَا أُتَيْتُمَا مسجدَ جماعةٍ
 فَصَلِّيا مَعَهُمْ ، فإنها لَكَا نَافِلَةٌ (٨) .

- (١) « الحيف » بفتح الحاء المعجمة وإسكان الياء .
 (٢) الزيادة من ع .
 (٣) في هـ و هـ و ك « انحرف » بدون الواو .
 (٤) في ع و هـ و هـ و ك « فإذا هو » ولكن كلمة « هو »
 لم تذكر في هـ .
 (٥) أُخرى القوم : من كان في آخرهم . كما في الفاموس والمعيان .
 (٦) الفرائس بالصاد المهملة : جم « فريضة » وهى اللجمة التى بين الجنب والكف تهتم
 عند الفزع ، و « ترعد » بالبناء للفعل : أى ترجف وتضطرب من الخوف .
 (٧) في ع و س « قد كنا صلينا » .
 (٨) الحديث رواه الطيالسى (رقم ١٢٤٧) عن شعبة ، ورواه أحمد (٤ : ١٦٠ -
 ١٦١) عن هشيم ، وعن عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان ، وعن يهز عن أبي عوانة ،
 وعن يزيد بن هرون عن هشام بن حسان وشعبة وشريك ، وعن محمد بن جعفر عن
 شعبة ، ورواه ابن سعد فى الطبقات (٥ : ٣٧٨) عن يزيد بن هرون عن هشام ،
 ومن الطيالسى عن شعبة ، ورواه أبو داود (١ : ٢٢٥) عن حفص بن عمر عن
 شعبة ، وعن ابن معاذ عن أبيه عن شعبة ، ورواه النسائى (١ : ١٣٧) عن زياد
 بن أبوب عن هشيم ، ورواه الحاكم (١ : ٢٤٤ - ٣٤٥) من طريقين عن سفيان
 الثورى : كل هؤلاء عن يعلى بن عطاء عن جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه .
 قال الحاكم : « هذا حديث رواه شعبة وهشام بن حسان ، وغيلان بن جامع
 وأبو خالد الدالانى وعبد الملك بن عمير ومبارك بن فضالة وشريك بن عبد الله وغيرهم
 عن يعلى بن عطاء ، وقد احتج مسلم بيعلى بن عطاء » ووافقه الذهبي على ما قال .
 وقد نسبة المافظق التلخيص أيضا (ص ١٢٢) لابن حبان والدارقطنى ، ونقل =

[قال (١)] : وفي الباب عن مَحَجْنِ [الدبلي (٢)] ، ويزيد بن عامر (٣)
قال أبو عيسى : حديثُ يزيد بنِ الأسودِ (٤) حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .
وهو قولٌ غير واحدٍ من أهل العلم .
وبه يقولُ سفيانُ الثوريُّ (٥) ، والشافعيُّ ، وأحمدُ ، وإسحاقُ .

= تصحيحه عن ابن السكن ، ثم قال : « وقال الشافعي في القديم : إسناده مجهول ، قال البيهقي : لأن يزيد بن الأسود ليس له راو غير ابنه ، ولا لابنه جابر راو غير يعلى . قلت : يعلى من رجال مسلم ، وجابر وثقة النساء وغيره . وقد وجدنا الجابر بن يزيد راويا غير يعلى : أخرجه ابن منده في المعرفة من طريق بقية عن إبراهيم بن ذى حيازة عن عبد الملك بن عمير عن جابر . »

(١) الزيادة من م و ع و س و ق و ه « قال أبو عيسى » .
(٢) الزيادة من م و ع و ه . وهو محجن بن أبي محجن الدبلي . وحديثه في الموطأ (١ : ١٥٣) : « مالك عن زيد بن أسلم عن رجل من بني الدبيل يقال له بشر بن محجن عن أبيه محجن : أنه كان في مجلس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأذن بالصلاة ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ، ثم رجع ومحجن في مجلسه لم يصل معه ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما منعك أن تصلي مع الناس ، ألسنت برجل مسلم ؟ ! فقال : بلى ، يا رسول الله ، ولسكني قد صليت في أهلي . فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا جئت فصل مع الناس وإن كنت قد صليت » .
ورواه أيضا أحمد في المسند (٤ : ٣٤) من طريق الثوري . ومالك عن زيد بن أسلم . ونسبه الحافظ في التلخيص (س ١٢٢) للنسائي وابن حبان والحاكم ، ونسبه أيضا في الإصابة (٦ : ٤٧) للبخاري في الأدب المفرد وابن خزيمة . وهو في المستدرک (١) : (٢٤٤) من طريق مالك ، ومن طريق الشافعي عن عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم . ثم قال الحاكم : « هذا حديث صحيح ، ومالك بن أنس الحكم في حديث المدنيين ، وقد احتج به في الموطأ ، وهو من النوع الذي قدمت ذكره : أن الصحابي إذا لم يكن له راويان لم يخرج » .

(٣) حديث يزيد بن عامر رواه أبو دارد (١ : ٢٢٥ - ٢٢٦) .

(٤) في ع « حديث جابر بن يزيد بن الأسود » .

(٥) كلمة « الثوري » لم تذكر في م .

قالوا: إذا صلى الرجل وحده ثم أدرك الجماعة فإنه يُعِيدُ الصلوات^(١) كلها في الجماعة، وإذا صلى الرجل المغرب وحده^(٢) ثم أدرك الجماعة. قالوا: فإنه يصلها معهم وَيَشْفَعُ بِرَكَعَتِهِ، والتي صَلَّى وحده هي المكتوبةُ عندهم.

١٦٤

باب

ما جاء في الجماعة في مسجدٍ قد صَلَّى فيه مرّةً

٢٢٠ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا عَمِيْدَةُ عَنْ سَعِيْدِ بْنِ أَبِي عَرُوْبَةَ عَنْ سَلِيْمَانَ النَّجَّابِيِّ [البصري^(٢)] عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ عَنْ أَبِي سَعِيْدٍ قَالَ: «جاء رجلٌ وقد صَلَّى رسول الله^(٤) صلى الله عليه وسلم فقال: أَيُّكُمْ يَتَجَرَّرُ^(٥) على هذا؟»

(١) في س الصلاة .

(٢) في ع « وإذا صلى الرجل وحده المغرب » .

(٣) الزيادة من ع .

(٤) في ع « صلى الي » .

(٥) قال الزمخشري في الفائق (١ : ٩) : « في الحديث في الأصاحي : كلوا وادخروا

[وائْتَجِرُوا] : أي اتخذوا الأجر لأنفسكم بالصدقة منها ، وهو من باب الاشتواء

والاذتباح [أجزوا] على الإدغام : خطأ ، لأن الممزة لا تدغم في التاء ، وقد

غلط من قرأ [الذي آمن] ، وقولهم [انزِر] : عابى والنصحاء على [انزِر]

وأما ماروي : أن رجلا دخل المسجد وقد قضى النبي صلى الله عليه وسلم صلاته فقال =

= من [يَتَجَرُّ] فيقوم فيضلي معه - : فوجهه - إن صحت الرواية - أن يكون من التجارة ، لأنه يشتري بعمله الثوبه .

ونقل ابن الأثير في النهاية في مادة [أجز] عن الهروي جواز الإدغام ، وقال في مادة [أزر] : « وقد جاء في بعض الروايات : وهي [مُتَزِرَةٌ] ، وهو خطأ ، لأن الهمزة لا تندغم في التاء . »

وفي لسان العرب في مادة [تحخذ] في الكلام على قوله [اتخذ] : « وليس من [أخذ] في شيء ، فإن الافتعال من أخذ [اتخذ] ، لأن فاءها همزة ، والهمزة لا تندغم في التاء . قال الجوهري : [الاتخاذ] افتعال من الأخذ ، إلا أنه أذغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء ، ثم لما كثر استعماله بلنظ الافتعال توهموا أن الهاء أصلية ، فبنوا منه [فَعَلَ يَقَعْل] قالوا : [تَحَلَّ بِتَحَدُّ] ، قال : وأهل العربية على خلاف ما قال الجوهري . »

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (١ : ٣٤٤) في تفسير قول عائشة [أُنْزِرُ] وقد مضى في الحديث (رقم ١٣٢) : « كذا في روايتنا وغيرها ، بتشديد التاء المثناة بعد الهمزة ، وأصله : فأُنْزِر ، بهمزة ساكنة بعد الهمزة المفتوحة ثم المثناة ، يوزن : أفتعل ، وأُنْزِر أكثر النجاة الإدغام ، حتى قال صاحب الفصاح لأنه خطأ ، لكن نقل غيره أنه مذهب الكوفيين ، وحكاه الصنفاي في بحم البحرين ، وقال ابن مالك : إنه مقصور على السماع ، ومنه قراءة ابن محيصن [فليؤد الذي أتمن] بالتشديد . »

وقال القاضي البيضاوي : « وقرئ [الذي أيتمن] بقلب الهمزة ياء ، و [الذي أتمن] بإدغام الياء في التاء ، وهو خطأ ، لأن المنقلبة عن الهمزة في حكمها فلا تندغم ، قال الشهاب الحفاج في حاشيته (٢ : ٣٥٢) : « قوله : وهو خطأ الخ - : تبع فيه الكشاف وأهل التصريف ، حيث قالوا : إن الياء الأصلية قبل تاء الافتعال تقاب تاء وتدغم ، نحو [أيتسر] وأما الهمزة والياء المنقلبة عنها فلا يجوز فيها ذلك ، وقول

فقام رجلٌ فصلَّى معه ^(١) .

[قال ^(٢)] : وفي الباب عن أبي أُمَامَةَ ، وأبي موسى ، والحكم

بن عُمَيْرٍ .

قال أبو عيسى : [و ^(٣)] حديثُ أبي سعيدٍ حديثٌ حسنٌ ^(٤) .

وهو قولٌ غير واحدٍ من أهل العلم من أصحابِ النبي صلى الله عليه وسلم

وغيرهم من التابعين .

= الناس [أنزُر] : خطأ . وهم كلهم مخطئون فيه ، فإنه مسموع في كلام العرب كثيراً ،

وقد نقل ابن مالك جوازه ، لكنه قال : لأنه مقصور على السماع ، قال : ومنه قراءة

ابن محيصن [أتمن] . ونقل الصغاني أن القول بجوازه مذهب الكوفيين .

وقالت عائشة رضي الله عنها : كان صلى الله عليه وسلم يأمرني [فأَنزُر] كما في

البخاري . قال الكرماني رحمه الله : فإن قلت : لا يجوز الإدغام فيه عند الصرفيين ،

وقد قال في المفصل : وقول من قال [أنزُر] خطأ ؟ قلت : قول عائشة ، وهي من

الفصحاء : حجة على جوازه ، فالخطأ "مخطن" .

وكلمة الكرماني هنا فيصل في موضع الخلاف .

(١) سيأتي الكلام على الحديث إن شاء الله .

(٢) الزيادة من م و ع و س .

(٣) الزيادة من ن ه و ه و ك .

(٤) الحديث رواه أيضاً أحمد من طريق سعيد بن أبي عروبة عن سليمان (رقم ١١٠٣٢)

و ١١٤٢٨ ج ٣ ص ٥ و ٤٥) ومن طريق وهيب عن سليمان (رقم ١١٦٣٦ ج

٣ ص ٦٤) ورواه أيضاً عن علي بن عاصم عن سليمان (رقم ١١٨٣١ ج ٣ ص

٨٥) . ورواه الدارمي (١ : ٣١٨) وأبو داود (١ : ٢٢٤ - ٢٢٥) والمحاكم

(١ : ٢٠٩) كلهم من طريق وهيب عن سليمان . ورواه ابن حزم في المحلى (٤ :

٢٣٨) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن عبدة بن سليمان عن سعيد بن أبي عروبة .

وصححه المحاكم وواقفه الذهبي . وقال ابن حزم : لو ظفروا - يعني خصوه - بمثله

هذا اطاروا به كل مطار . يريد بذلك أنه صحيح عنده لا مطمئن فيه .

قالوا : لا بأس أن يصلي القوم جماعة في مسجدٍ قد صلى فيه جماعة^(١) .
وبه يقول أحمد وإسحاق .

وقال آخرون من أهل العلم : يُصَلُّونَ فُرَادَى .

وبه يقول سفیان ، وابن المبارك ، ومالك^(٢) ، والشافعي : يَحْتَأَرُونَ
الصلاة فُرَادَى^(٣) .

(١) كتب في رد « صلا » بالالف ، فهو دليل على أنه مبنى للفاعل ، وضبط في
م بفتح الصاد أيضا ورفع « جماعة » . وفي هـ و ك بحذف « جماعة »
فيتعين فيهما أن يكون « صلى » مبنيا للمفعول .

(٢) في م و ن بتقديم « مالك » على « ابن المبارك » .

(٣) قال الشافعي في الأم (١ : ١٣٦ - ١٣٧) : « وإذا كان للمسجد إمام راتب ففاتت
رجلا أو رجلا فيه الصلاة : صلوا فرادى ، ولا أحب أن يصلوا فيه جماعة ، فإن فعلوا
أجزأهم الجماعة فيه . وإنما كرهت ذلك لهم لأنه ليس بما فعل السلف قبلنا ، بل
قد عابه بعضهم . قال الشافعي : وأحسب كراهية من كره ذلك منهم وإنما كان لفرق
الكلمة ، وأن يرغب الرجل عن الصلاة خلف إمام جماعة فيتخلف هو ومن أراد عن
المسجد في وقت الصلاة ، فإذا قضيت دخلوا جمعوا ، فيكون في هذا الاختلاف وتفرق
كلمة ، وفيهما المنكروه ، وإنما أكره هذا في كل مسجد له إمام ويؤذن ، فأما
مسجد بني على ظهر الطريق أو ناحية ، لا يؤذن فيه . ويؤذن راتب ، ولا يكون له إمام
معلوم ، ويصلي فيه المارة ويستظلون - : فلا أكره ذلك فيه ، لأنه ليس فيه المعنى
الذي وصفت : من تفرق الكلمة ، وأن يرغب رجال عن إمامة رجل ، فيتخذون
إماما غيره . وإن صلى جماعة في مسجد له إمام ، ثم صلى فيه آخرون في جماعة بعدهم - :
كرهت ذلك لهم ، لما وضعت ، وأجزأتهم صلاتهم » .

وفي المدونة (١ : ٨٩) : « قلت : فلو كان رجل هو إمام مسجد قوم ومؤذنه ،
أذن وأقام ، فلم يأت أحد فصل وحده ، ثم أتى أهل المسجد الذين كانوا يصلون فيه ؟
قل : فليصلوا أفتأذنا ، ولا يجمعوا ، لأن إمامهم قد أذن وصلى . قال : وهو قول
مالك . قلت : أرأيت إن أتى هذا الرجل القى أذن في هذا المسجد وصلى وحده ،
أتى مسجدا فأقيم الصلاة - : أي بعد أم لا ، في جماعة ، في قول مالك ؟ قال : لا أحفظ
من مالك فيه شيئا ، ولكن لا يبعد ، لأن مالكا قد جمعه وحده جماعة » .

وقال القاضي أبو بكر بن العربي في المارضة (٢ : ٢١) : « هذا معنى محفوظ في »

== الشريعة عن زرع للبتة ، ثلاثا يتخاف عن الجماعة ثم يأتي فيصل بإمام آخر ، فذهب
حكمة الجماعة وسنتها ، لكن ينبغي إذا أذن الإمام في ذلك أن يجوز ، كما في حديث
أبي سعيد ، وهو قول بعض علمائنا .

والذي ذهب إليه الشافعي من المعنى في هذا الباب صحيح جليل ، ينبي عن نظر ثاقب ،
وعظم دقيق ، وعقل دراك لروح الإسلام ومقاصده ، وأول مقصد الإسلام ، ثم
أجله وأخطرته - : توحيد كلمة المسلمين ، وجمع قلوبهم على غاية واحدة ، هي إعلاء
كلمة الله ، وتوحيد صفوفهم في العمل لهذه الغاية . والمعنى الروحي في هذا اجتماعهم على
الصلاة وتبوية صفوفهم فيها ، أولاً ، كما قال رسول الله : « لتسوّن صفوفكم أو
ليخالفن الله بين وجوهكم » وسيأتي (رقم ٢٢٧) وهذا شيء لا يدرك إلا من أنار
الله بصيرته لافقه في الدين ، والنوص على درره ، والسمو إلى مداركه ، كالشافعي
وأضرابه . وقد رأى المسلمون بأعينهم آثار تفرق جماعتهم في الصلاة ، واضطراب
صفوفهم ، وسوا ذلك بأيديهم ، إلا من بطلت حاجته ، وطمس على بصره . ولأنك
لتدخل كثيراً من مساجد المسلمين فتري قوماً يعزلون الصلاة مع الجماعة ، طلباً للسهلة كما
زعموا ! ثم يقيمون جماعات أخرى لأنفسهم ، ويظنون أنهم يقيمون الصلاة بأفضل
مما يقيدها غيرهم ، ولئن صدقوا لقد حملوا من الوزر ما أضاع أصل صلاتهم ، فلا ينفعهم
ماظنوه من الإنسكار على غيرهم في ترك بعض السنن أو التذويبات . وتري قوماً آخرين
يعزلون مساجد المسلمين ، ثم يتخذون لأنفسهم مساجد أخرى ، ضراراً وتفريقاً
لكلمة ، وشقاً لعصا المسلمين . نسأل الله العصمة والتوفيق ، وأن يهدينا إلى جمع
كلمتنا ، إنه سميع الدعاء .

وهذا المعنى الذي ذهب إليه الشافعي لا يعارض حديث الباب ، فإن الرجل الذي فاتته
الجماعة لمتر ، ثم تصدق عليه أخوه من نفس الجماعة بالصلاة معه - وقد سبقه بالصلاة
فيها - هذا الرجل يذمر في داخله نفسه كأنه متجدد مع الجماعة قلباً وروحاً ، وكأنه لم
تفته الصلاة . وأما الناس الذين يجتمعون وحدهم بعد صلاة جماعة المسلمين فإنما يشعرون
أنهم فريق آخر ، خرجوا وحدهم ، وصلوا وحدهم .

وقد كان عن لساهل المسلمين في هذا ، وظنهم أن إعادة الجماعة في المساجد جائزة
مطلقاً - أن فشت بدعة منكورة في الجوامع العامة ، مثل الجامع الأزهر والمسجد
المنسوب للمدين عليه السلام وغيرها بصر ، ومثل غيرها في بلاد أخرى ، فحملوا في
المسجد الواحد لإمامين راتبين أو أكثر ، ففي الجامع الأزهر - مثلاً - لإمام للقبلة =

- [وسليمانُ النَّجَاشِيُّ بَصْرِيُّ ، ويقال « سليمان بن الأسود^(١) »] .
 [وأبو المتوكل اسمه « علي بن داود^(٢) »] .

القديعة ، وآخر للقبلة الجديدة ، ونحو ذلك في مسجد الحسين عليه السلام ؛ وقد رأينا فيه أن الشافعية لهم إمام يصلي بهم الفجر في الفلس ، والخفيفون لهم آخر يصلي الفجر بإسفار ، ورأينا كثيراً من المنفيين من عراق وطلاب وغيرهم ينتظرون إمامهم ليصلي بهم الفجر ، ولا يصلون مع إمام الشافعيين ، والصلاة قاعة ، والجماعة حاضرة ، ورأينا فيهما وفي غيرهما جماعات تقام متعددة في وقت واحد ، وكلهم آمنون ، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ، بل قد بلغنا أن هذا المنكر كان في الحرم المكي ، وأنه كان يصلي فيه أئمة أربعة ، يزعمونهم للمذاهب الأربعة ، ولكننا لم نردك ، إذ أننا لم ندرك هذا العهد بمكة ، ولما حججنا في عهد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود حفظه الله ، وسعنا أنه أبطل هذه البدعة ، وجم الناس في الحرم على إمام واحد راتب ، وترجوا أن يوفق الله علماء الإسلام لإبطال هذه البدعة من جميع المساجد في البلدان ، بفضل الله وعونه ، إنه سميع الدعاء .

(١) « الناجي » بالثون والجم قال ابن سعد في الطبقات (ج ٧ ق ٢ من ٤٠) : « كان نازلا في بني ناجية ، لا تدري كان من أنفسهم أو مولى لهم ؟ وكانت عنده أحاديث . وسماه بعضهم « سليمان بن الأسود » كما قال الترمذی هنا ، وبعضهم يقول « سليمان الأسود » . وقد أخطأ الخاتم في المستدرک (١ : ٢٠٩) فقال : « سليمان الأسود » هذا هو سليمان بن سحيم ، قد احتج به مسلم ، لأن مسلما لم يرو لسليمان الأسود ، وهو ناجي بصرى ، يكنى أبا محمد ، وسليمان بن سحيم مدني مولى الخزاعة ، ويقال مولى آل حنين ، وكنى أبا أيوب . ومن الغريب أن الذهبي تبع الخاتم في خضئه ولم يقب عليه . والناجي هذا وثقه ابن معين وابن خبان وابن المديني وأحمد بن صالح وغيرهم .

(٢) « داود » بفتح الدال الأولى ، على اسم النبي داود ، ويقال أيضا « علي بن دؤاد » بضم الدال الأولى وفتح الهزرة ، ويجوز تسهيلها فيكون بفتح الواو . وأبو المتوكل هذا ناجي بصرى أيضا ، وهو تابعي ثقة .

١٦٥

باب

ما جاء في فضل العشاء والفجر في الجماعة^(١)

٢٢١ - حَدَّثَنَا ^(٢)محمودُ بنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ ^(٣)عَنْ عُمَانَ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ عَنْ عُمَانَ بْنِ سَفِيَانَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ شَهِدَ الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ كَانَ لَهُ قِيَامٌ ^(٤)نِصْفَ لَيْلَةٍ ، وَمَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ فِي جَمَاعَةٍ كَانَ لَهُ كَقِيَامِ لَيْلَةٍ ^(٥) . » . [قال ^(٦)] : وفي الباب عن ابن عمر ، وأبي هريرة ، وأنس ، وعمرارة بن رؤيبة ، وجندب [بن عبد الله بن سفيان البجلي ^(٧)] ، وأبي [بن كعب ^(٨)]

(١) في ه و ك في جماعة : وفي ه « جماعة » بحذف في .

(٢) في ع و ه « أخبرنا » .

(٣) هو الثوري .

(٤) في ع و م « قيام » .

(٥) الحديث رواه أحمد (رقم ٤٠٨ و ٤٩١ ج ١ ص ٥٨ و ٦٨) ومسلم (١ : ١٨٢) كلاهما من طريق الثوري : ورواه أيضاً مسلم من طريق عبيد الواحد بن زياد عن عثمان بن حكيم . ورواه أحمد (رقم ٤٠٩ ج ١ ص ٥٨) من طريق محمد بن إبراهيم التيمي عن عثمان بن عفان ، وهذا الأخير لإسناد منقطع ، لأن محمد بن إبراهيم لم يدرك عثمان .

(٦) الزيادة من م و ع و س .

(٧) الزيادة من ع و س ، قال ابن سعد في الطبقات (٦ : ٢٢) : « جندب

بن عبد الله بن سفيان البجلي ، وهو الملقب ، وعلاقة : بطن من بجيلة ، وبعضهم ينسبه إلى أبيه فيقول : جندب بن عبد الله ، وبعضهم ينسبه إلى جده فيقول : جندب بن سفيان . وهو واحد » . و « علة » بالعين المهملة واللام المفتوحتين .

(٨) الزيادة من ع و ه و ك .

وأبي موسى، ورُبْدَةَ .

قال أبو عيسى : حديثُ عثمان (١) حديثٌ حسنٌ صحيحٌ (٢) .

وتدروى هذا الحديثُ عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن عثمان موقوفاً (٣) ، وروى من غير وجهٍ عن عثمان مرفوعاً (٤) .

٢٢٢ - حدثنا محمد بن بشرٍ حدثنا يزيد بن هرون أخبرنا داود

بن أبي هندٍ عن الحسن بن جندب بن سفيان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من صلى الصبح فهو في ذمة الله ، فلا تخمروا الله (٥) في ذمته » .

[قال أبو عيسى : حديثٌ حسنٌ صحيحٌ (٦)] .

(١) في م « هذا حديث » .

(٢) كلمة « صحيح » لم تذكر في م .

(٣) في م « موقوف » بالرفع ، وكتب فوجه « كذا » .

(٤) في م « مرفوع » بالرفع ، وكتب فوجه « كذا » . والكلام على حديث عثمان هذا

من أول قوله « قال أبو عيسى ، إلى هنا - مؤخر في الأصول - فيما عدا ع - بعد

الحديث الآتي (رقم ٢٢٢) واتبعنا ما نسخة ع لأنه أنصب للبيان .

(٥) « تخمروا » من الرباعي ، قال في النهاية : « أخفرت الرجل : إذا نفقت عهده

وذمامه ، والمخزرة فيه الإزالة ، أي أزلت خفارته ، ككثرت كفته : لذا أزلت شكايته ،

وهو المراد في الحديث » .

(٦) الزيادة من ع وعن زيادة جيدة ، ولم تقع في سائر الأصول ، ولذلك قال الخارج

(١ : ١٩٢) : « لم يحكم الترمذی على حديث جندب بن سفيان بشيء » ، وهو حديث

صحيح ، أخرجه مسلم .

والحديث رواه الطيالسي (رقم ٩٣٨) : « حدثنا شعبة عن أنس بن سيرين سمع

جندبا الجبلي يقول : من صلى الصبح فهو في ذمة الله عز وجل » ، ومن أخفرت ذمة الله

كبه الله على وجهه في النار » . ثم قال : « وروى هذا الحديث بشر بن الفضل

عن خالد الحذاء عن ابن سيرين عن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم » .

ورواية بشر بن الفضل التي أشتار إليها رواها مسلم (١ : ١٨٢) عن أنس بن مالك

الجهمي عن بشر ، فذكره مرفوعاً ، ورواه أيضاً عن يعقوب الدورق عن إسماعيل

٢٢٣ - حَدَّثَنَا عَبَّاسُ الْعَنْبَرِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ أَبُو غَسَّانَ الْعَنْبَرِيُّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْكُحَّالِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَوْسٍ الْخُزَاعِيِّ عَنْ بُرَيْدَةَ الْأَسَدِيِّ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « بَشِّرِ الْمَشَّائِينَ فِي الظُّلَمِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِالنُّورِ الْقَامِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

[قَالَ أَبُو عِيسَى ^(١)] : هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ [مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ^(٢)] [مَرْفُوعٌ ، هُوَ صَحِيحٌ مُسْنَدٌ وَمَوْقُوفٌ إِلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَمْ يُسْنَدْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(٣)] .

١٦٦

باب

ما جاء في فضل الصَّفِّ الْأَوَّلِ

٢٢٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « خَيْرُ

= عَنْ خَالِدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ جَنْدَبِ مَرْفُوعاً . فَلَا يَضُرُّ وَقِفَ شَعْبَةَ لِأَيِّهِ بِمَذَلِكَ

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٤ : ٣١٢ وَ ٣١٣) بِإِسْنَادَيْنِ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ جَنْدَبِ مَرْفُوعاً .

وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ أَيْضاً مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ .

(١) الزيادة من م و س .

(٢) الزيادة من م و ع .

(٣) الزيادة من ع . والمحدث رواه أبو داود (١ : ٢٢٠) عن يحيى بن معين عن

أبي عبيدة الخدادي عن إسماعيل الكحال بإسناده هنا . ونقل شارحه عن المنذرى عن

الدارقطني قال : « تفرد به إسماعيل بن سليمان الضبي البصري للكحال عن عبد الله =

صُوفِ الرِّجَالِ أَوْلَهَا ، وَشَرُّهَا آخِرُهَا ، وَخَيْرُ صُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا ،
وَشَرُّهَا أَوْلُهَا (١) .

[قال (٢)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، [وَابْنِ عُمر (٣)] ،
وَأَبِي سَمِيدٍ ، وَأَبِي ، وَعَائِشَةَ ، وَالْعِرْبَابِضِ بْنِ سَارِيَةَ ، وَأَنْسٍ .
قال أبو عيسى : حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .
وَقَدَرُوهُ عَنِ الْعَبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَنَّهُ كَانَ يَسْتَعْفِرُ لِلصَّفِّ
الْأَوَّلِ ثَلَاثًا ، وَالثَّانِي (٤) مَرَّةً (٥) » .

ابن أوس . وقال المنذرى في الترغيب (١ : ١٢٩) : « رجال إسناده ثقات .
ورواه ابن ماجه بلفظه من حديث أنس . »
وإسماعيل الكحال قال أبو حاتم : « صالح الحديث » وذكره ابن حبان في الثقات
وقال : « مخطئ » وذكره في الضعفاء وقال : « يتفرد عن المشاهير بمناكير » .
وعبد الله بن أوس الخزامي ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن القطان : « مجهول
الحال ، ولا نعرف له رواية إلا بهذا الحديث من هذا الوجه . » ولكن توثيق الحافظ
المنذرى لرجال إسناده يكفي في تصحيح الحديث أو تحسينه ، وتفرد إسماعيل . وعبد الله
به لا يضر ، لأن له شواهد كثيرة بمناه ، وبعضها بلفظه أو بنحوه ، وبعض
أسانيدها صحاح وبعضها حسان ، من أحاديث بعض الصحابة ، وكلها مرفوع إلى النبي
صلى الله عليه وسلم ، وانظرها في الترغيب (١ : ١٢٩ - ١٣٠) وجمع الزوائد
(٢ : ٣٠ - ٣١) .

(١) الحديث رواه أحمد وأصحاب الكتب الستة إلا البخارى ، كما نسبه في المنتقى (٣ :
٢٢٤ من نيل الأوطار) .

(٢) الزيادة من م و ح و س .

(٣) الزيادة من نه وحدها ، ولست أتق بصحتها ، ولم أجد حديثا لابن عمر في ذلك ،
ولكن في جمع الزوائد (٢ : ٩٣) حديث لعمر بن الخطاب مرفوعا بلفظ حديث
الباب ، وقال : « رواه الطبرانى في الأوسط » وفيه يزيد بن عبد الملك التوفى ،
ضعفه الجمهور ، ووقفه ابن معين في رواية وضعفه في أخرى .

(٤) في هـ و ك . والثاني ، بدون اللام .

(٥) ورد هذا مرفوعا من حديث العرياض بن سارية . رواه أحمد بأسانيد ممتدة (٤ : ٤) =

٢٢٥ — وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لو أن الناس يعلمون ما في الذداء والصف الأول ثم لم يجذوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا عليه ^(١) » .
 [قال ^(٢)] حدثنا بذلك إسحاق بن موسى الأنصاري حدثنا معن حدثنا مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم :
 مثله ^(٣) .

٢٢٦ — وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ تَحْوَهُ ^(٤) .

(١٢٦ - ١٢٨) ورواه أيضا المنذاري (١ : ١٣١) وابن ماجه (١ : ١٦٢) والمالك (١ : ٢١٤) وقال « صحيح الإسناد » ووافقه الذهبي .

وفي مجمع الزوائد (٢ : ٩٢) : « عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استنفر للصف الأول ثلاثا ، ولثلاث مرتين ، ولثالث مرة . رواه البزار وفيه أيوب بن عتبة ، ضعف من قبل حفظه » ، ولو صح هذا لم يمرض حديث العرياض ، لانهما حكايان عن واقفي حال . فعلى هذا مرة ، وهذا أخرى .

(١) الاستهم : قال الحفاظ في الفتح (٢ : ٧٩) : « أى الاقتراع ، ومنه قوله تعالى : [فساهم فسكران من الله حزين] قاله الخطابي وغيره : قول له الاستهم : لأنهم كانوا يكتبون أسماءهم على سهام إذا اختلفوا في الشيء ، فن خرج سهمه غلب » . وقوله « عليه » قال في الفتح أيضا (٢ : ٨٠) : « أى على ما ذكر ، ليشمل الأمرين : الأذان والصف الأول ، وبذلك يصح تبويب المصنف — يعني البخاري — وقال ابن عبد البر : الهاء عائدة على الصف الأول ، لا على النداء ، وهو حق الكلام ، لأن الضمير يعود لأقرب مذكور ، ونازعه القرطبي ، وقال : لأنه يلزم منه أن يبقى النداء ضائعا لاقائده له ! قال : والضمير يعود على معنى الكلام المتقدم ، ومثله قوله تعالى : [ومن يفعل ذلك بلقأ لماماً] أى جميع ذلك » .

(٢) الزيادة من م و س .

(٣) كلمة « مثله » لم تذكر في م . وفي « مثله » وفي « فيه بمثله » .

(٤) هذا الإسناد لم يذكر في م ، وذكر في م وعليه علامة أنه نسخة ، وأما « و » فإن إسناده الحديث فيهما مكفيا : « حدثنا بذلك إسحاق بن موسى =

١٦٧

باب

ما جاء في إقامة الصفوف^(١)

٢٢٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنِ
النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسَوِّي صُفُوفَنَا،
فَيُخْرِجُ يَوْمًا فَرَأَى رَجُلًا خَارِجًا صَدْرُهُ مِنَ الْقَوْمِ، فَقَالَ: لَتَسَوِّنَّ صُفُوفَكُمْ
أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجْهِكُمْ»^(٢).

[قال^(٣)]: وفي الباب عن جابر بن ممرّة، والبراء، وجابر بن عبد الله،
وأبي هريرة، وأبي هريرة، وعائشة.

= الأنصاري نا معن نا مالك ح وثنا قتيبة عن مالك عن سمي عن أبي صالح عن
أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. وذكر في هامش ك أن في نسخة
«بنا».

والحديث اختصره الترمذی، وهو في الموطأ (١ : ٨٧ - ٨٨) ورواه البخاري
في مواضع من طريق مالك، ونسبه العيني في شرحه (٥ : ١٢٤) لمسلم والنسائي أيضا.
(١) في م و س «الصف» بالإفراد.

(٢) قال القاضي أبو بكر بن العربي في المارضة (٢ : ٢٥): «بني مقاصدكم، فإن استواء
القلوب يستدعي استواء الجوارح واعتدالها فإذا اختلفت الصفوف دل على اختلاف
القلوب». فلا تزال الصفوف تضطرب وتهمل حتى يبطل الله باختلاف المقاصد، وقد
قل، ونسأل الله حسن الخاتمة.

والحديث رواه أبو داود (١ : ٢٥٠) ونقل شارحه عن الترمذی قال:
«وأخرجه مسلم والترمذی والنسائي وابن ماجه»، وأخرج البخاري ومسلم من حديث
سالم بن أبي الجعد عن النعمان بن بشير - الفصل الأخير منه -

(٣) الزيادة من م و س و ج و س.

قال أبو عيسى : حديثُ النعمان [بن بشير^(١)] حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .
وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من تمام الصلاة
إقامة الصف^(٢) » .

وروى عن عمر : أنه كان يؤكلُ رجلاً^(٣) بإقامة الصفوفِ فلا^(٤) يكبرُ
حتى يُخبرَ أن الصفوفَ قد استقرت^(٥) .

وروى عن عليٍّ وعثمانَ : أنهما كانا يتعاهدانِ ذلك ، ويقولانِ :
استموا^(٦) .

وكان صلى الله عليه وسلم يقولُ : تقدم يا فلانُ ، تأخر يا فلانُ .

(١) الزيادة من ه و ه و ه .

(٢) روى أحمد في السند (رقم ١٤٥٠٦ ج ٣ ص ٣٢٢) : « حدثنا عبد الرزاق حدثنا
مسعر عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : إن من تمام الصلاة إقامة الصف » . وهذا إسناد صحيح ، ونسبه الميمني
في مجمع الزوائد (٢ : ٨٩) أيضاً لأبي يعلى والطبراني في الكبير والأوسط ، وروى
أحمد والشيخان من حديث أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « سـووا
صفوفكم ، فإن تسوية الصف من تمام الصلاة » . وانظر نيل الأوطار (٣ : ٢٢٩) .

(٣) في ع و ه و ه و ه « رجلاً » بالإنفراد .

(٤) في ع و ه و ه و ه « فلا » .

(٥) في الموطأ (١ : ١٧٣) : « نالكم عن نافع : أن عمر بن الخطاب كان يأمر بتسوية
الصفوف ، فإذا جاءوه فأخبروه أن قد استقرت - كبر » .

(٦) في الموطأ أيضاً شىء عن عثمان نحو ما رواه عن عمر .

(٧) في س « وتأخر » وزيادة الواو مخالفة لسائر الأصول ، وهي نافية عن موضعها صناء
وحذفها أعلى وأفصح .

١٦٨

باب

ما جاء ليليني^(١) منكم أولو الأحلام والنهي

٢٢٨ - حدثنا نصر بن على الجاهضمي حدثنا يزيد بن زريع
 حدثنا خالد الحذاء عن أبي معشر عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليليني^(٢) منكم أولو الأحلام

(١) سياتى الكلام على إثبات الياء قبل النون ، وهى ثابتة فى كل الأصول ، ووضع عليها
 فى م علامة الصحة « صح » .

(٢) قال النووى فى شرح مسلم (٤ : ١٥٤ - ١٥٥) : « ليلنى : هو بكسر اللامين
 وتخفيف النون من غير ياء قبل النون ، ويجوز لإثبات الياء مع تشديد النون على
 التوكيد » . وهكذا طبع فى صحيح مسلم بحذف الياء فى طبعة بولاق (١ : ١٢٨)
 وفى طبعة الاصطفاة (٢ : ٣٠) فى حديثى أبى مسعود وابن مسعود ، وكتب بهامشها
 فى حديث أبى مسعود أن فى نسخة « ليلينى » وضبط بتشديد النون وفتح الياء قبلها ،
 وأسكن فى نسخة مخطوطة عندى من صحيح مسلم ، يقلب عليها الصحة ، بإثبات الياء
 فيها من غير ضبط ، وكتب بهامشها فى الموضعين أن فى نسخة « ليلنى » بحذف الياء .
 وقال الشارح المباركفورى (١ : ١٩٣) : « قد وقع فى بعض نسخ الترمذى : ليلنى
 بحذف الياء قبل النون ، وفى بعضها بإثباتها » .

أقول : ولانى لم أرها فى شىء من نسخ الترمذى بحذف الياء ، وأظن أن حذفها
 فيه وفى غيره من تصرف الناسخين ، وكذلك ضبط الكلمة على إثبات الياء : بقدها
 وتشديد النون ، ذهاباً منهم إلى الجادة فى قواعد النحو ، يجوز الفعل المعتل بحذف
 حرف العلة ، وقد رأيت كثيراً من الناسخين والعلماء يجهلون لأنفسهم تغيير ماخالف
 القواعد المعروفة ، ظناً منهم أنه خطأ ، والدليل دلى ظن التصرف منهم أن الشارح =

والنهي^(١) ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم ، وإياكم وميشات الأسواق^(٢) .

[قال^(٣)] : وفي الباب عن أبي بن كعب ، وأبي مسعود^(٤) ، وأبي سعيد ،

== نقل عن الطيبي قال : « من حق هذا اللفظ أن يحذف منه الياء ، لأنه على صيغة الأمر وقد وجدنا بانيات الياء وسكونها في سائر كتب الحديث ، والظاهر أنه غلط » .
وليس هذا غلطاً كما زعم الطيبي ، بل إثبات حرف العلة في مثل هذا ورد في الحديث كثيراً ، وله شواهد من الشعر ، وقد بحث فيسه العلامة ابن مالك في كتاب (شواهد التوضيح) بمنا طويلاً (ص ١١ - ١٥) وذكر من شواهد في البخاري قوله عائشة : « إن أبا بكر رجل أسيف ، ولأنه متى يقوم مقامك لا يسم الناس » وحديث : « من أكل من هذه الشجرة فلا ينشأنا » وحديث « مروا أبا بكر فليصل بالناس » ووجه ذلك بأوجه متعددة ، أحسنها عندى الوجه الثالث : « أن يكون أجرى المعتل مجرى الصحيح ، فأثبت الألف - يعنى أو الواو أو الياء - واكتفى بتقدير حذف الضمة التي كان ثبوتها منوياً في الرفع » .

(١) نقل الشارح (١ : ١٩٣) عن ابن سيد الناس قال : « الأحلام والنهي بمعنى واحد ، وهى المقول . وقال بعضهم : المراد بأولى الأحلام : البالفون ، وبأولى النهى : الغلاء . فعلى الأول يكون العطف من باب قوله : وألى قولها كذباً وميناً . وهو أن تباير اللفظ قائم مقام تباير المعنى ، وهو كثير في الكلام ، وعلى الثاني يكون لكل لفظ معنى مستقل » .

وقال الخطابي في العالم (١ : ١٨٤ - ١٨٥) : « لما أمر صلى الله عليه وسلم أن يليه ذرؤ الأحلام والنهى ليعقلوا عنه صلته ، ولكي يخلفوه في الإمامة إن حدث به حدث في صلته ، وليرجع إلى قولهم إن أصابه سهو أو عرض في صلته عارض ، في نحو ذلك من الأمور » .

(٢) قال الخطابي : « هيشات الأسواق : ما يكون فيها من الجلبة وارتفاع الأصوات وما يحدث فيها من الفتن . وأصله من الهوش ، وهو الاختلاط ، يقال : تهاوش الفوم : إذا اختلطوا ودخل بعضهم في بعض ، وبينهم تهاوش ، أى اختلاط واختلاف » . وسأيت الكلام على تخريج الحديث .

(٣) الزيادة من م و ع و ه و س .
(٤) في س و ه « وابن مسعود » وهو خطأ واضح ، وكذلك كانت في م .
ولكن صححت فيها بنفس الخط إلى الصواب .

والبراء ، وأئیس .

قال أبو عيسى : حديث ابن مسعود حديث حسن [صحيح ^(١)] غريب .
و [قد ^(٢)] روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه كان يُعجبه أن
يليه المهاجرون والأنصار ، ليحفظوا عنه ^(٣) » .

[قال ^(٤)] : وخالد الخدّاء هو « خالد بن مهران » يُسكني « أبا المنازل ^(٥) » .
[قال ^(٦)] : [و ^(٧)] سمعتُ محمد بن إسماعيل يقول : [يقال ^(٨)] : إن

(١) الزيادة من م . وهي زيادة جيدة ، لأن هذا الحديث صحيح ، فقد رواه أيضا
أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي ، كما في عون المعبود (١ : ٢٥٣) . ونيل الأوطار
(٣ : ٢٢٢) . وثقاهن الترمذی أنه قال : « حسن غريب » . فيظهر أن اختلاف
النسخ فيه قديم . ونقل الشوكاني عن ابن سيد الناس قال : « لأنه صحيح ثقة رواه
وكثرة الشواهد له ، ولذلك حكم مسلم بصحته ، وأما غرابته فليست تنافي الصيغة في
بعض الأحيان » .

ومن شواهد حديث أبي مسعود الأنصاري قال : « كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يسح منا كثيرا في الصلاة ، ويقول : استموا ، ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم ،
ليأني منكم أولو الأحلام والنهي ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم . قال أبو مسعود :
فأتم اليوم أشد اختلافاً » ، رواه مسلم (١ : ١٢٨) . ونسبه في المنقضي أيضا لأحمد
والنسائي وابن ماجه . (٢) الزيادة من ع و ه .

(٣) رواه ابن ماجه (١ : ١٦٠) من حديث أنس ، وإسناده صحيح .

(٤) الزيادة من م و ع و س .

(٥) « مهران » بكسر الميم ، و « المنازل » بضم الميم ، كما ضبطه الذهبي في المشبه والتفني
في المعنى والزبيدي في شرح القاموس . ونقل الحافظ في التقريب فيه قولاً آخر أنه
يفتحها ، ولم أجد له متابعا على ذلك .

(٦) الزيادة من م و ع و س .

(٧) الزيادة من م و ع و ه و س .

(٨) الزيادة من م و س . وفي ع « ويقال » .

خالدًا الخذاء ما حَدَا نِعْلًا قَطُّ ، إِنَّمَا كَانَ يَجْلِسُ إِلَى حَدَاةٍ قَنَسَبَ إِلَيْهِ .
[قال (١)] : وَأَبُو مَعْشَرٍ أَسَمَهُ « زَيْادُ بْنُ كُكَيْبٍ (٢) » .

١٦٩

بَاب

مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الصَّفِّ بَيْنَ السَّوَارِي

٢٢٩ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ يَحْيَى بْنِ هَانِيٍّ
بِئْنَ عُرْوَةَ الْمُرَادِيِّ (٣) عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ مَحْمُودٍ (٤) قَالَ : صَافَيْنَا خَلْفَ أَمِيرٍ
مِنَ الْأُرَاءِ ، فَأَضْطَرَّ نَا لِلنَّاسِ (٥) فَصَلَيْنَا بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ (٦) ، فَلَمَّا صَلَيْنَا
قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ (٧) : كُنَّا نَتَّقِي هَذَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٨) .

- (١) الزيادة من م و س .
(٢) بينما لها مضى أنه ثقة ، في شرح الحديث (١١٦) .
(٣) في ع و س « عن عروة المرادي » وهو خطأ ، فإن « عروة المرادي »
جده يحيى بن هانيء ، لا شيخه ، ويحيى هذا ثقة ، قال شعبة : « كان سيد أهل
الكوفة » ووثقه ابن معين والنسائي وغيرهما .
(٤) عبد الحميد بن محمود هو « المعول » بفتح الميم وكسرهما . لم يسكن العين المهملة وفتح
الواو وتخفيف اللام . وهو ثقة ، وقال عبد الحق في الأحكام : « لا يحتاج به » فرد
ذلك عليه ابن القطان وقال : « لم أر أحداً ذكره في الضمفاء » .
(٥) في م و س « فاضطرب الناس » .
(٦) في م و س « بين ساريتين » .
(٧) هاني في ع زيادة « قال » وهي خطأ .
(٨) الحديث رواه أحمد في المسند (رقم ١٢٣٦٦ ج ٣ ص ١٣١) عن عبد الرحمن بن =

وفي الباب عن قُرَّةَ بن إِبْرَاهِيمَ المَزْنِيَّ (١) .

قال أبو عيسى : حديث أنسٍ حديثٌ حسنٌ [صحيحٌ] (٢) .

وقد كرهه قوم من أهل العلم أن يُصَفَّ بين السواري .

وبه يقول أحمد ، وإسحاق .

وقد رخص قوم من أهل العلم في ذلك (٣) .

= مهدي ، وأبو داود (١ : ٢٥٢) عن محمد بن بشار عن ابن مهدي ، والنسائي (١ : ١٣١ - ١٣٢) عن عمرو بن منصور عن أبي نعيم : كلاهما عن سفیان الثوري بهذا الإسناد ، ولفظ أبي داود : « عن عبد الحميد بن محمود قال : صليت مع أنس بن مالك يوم الجمعة ، فقدمنا إلى السواري ، فقدمنا وتأخرنا ، فقال أنس : كنا نتقي هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » . ورواه أيضا الحاكم بأسانيد متعددة من طريق سفیان الثوري (١ : ٢١٠ و ٢١٨) وصححه هو والذهبي .

(١) « لباس » بكسر الهمزة وتخفيف الياء المثناة التحتية .

وحديث قرّة هذا رواه الطيالسي (رقم ١٠٢٣) وابن ماجه (١ : ١٦٣) والحاكم (١ : ٢١٨) من طريق هرون بن مسلم عن قتادة عن معاوية بن قرّة عن أبيه قال : « كنا نهي أن نضع بين السواري على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واطرد عنها طرداً » هذا لفظ ابن ماجه ، وصححه الحاكم والذهبي ، وسماه ابن حجر في التمهيد (١١ : ١١) أيضاً لابن خزيمة . وهرون بن مسلم قال أبو حاتم « مجهول » وذكره ابن حبان في الثقات .

(٢) الزيادة من هـ و ك . والذي نقل في نيل الأوطار (٣ : ٢٣٥) وعون المعبود (١ : ٢٥٢) عن الترمذی : التحسين فقط .

(٣) قال القاضي أبو بكر بن العربي في المارضة (٢ : ٢٧ - ٢٨) في تعليق النبي : « إما لانقطاع الصف ، وهو المراد من التبويب ، وإما لأنه موضع جمع النعال ، والأول أشبه ، لأن الثاني محدث . ولا خلاف في جوازه عند الضيق ، وأما مع السعة فهو مكروه للجماعة ، فأما الواحد فلا بأس به ، وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم في السكبة بين سواريها » .

١٧٠

باب

ما جاء في الصلاة خلف الصفِّ وحدهُ

٢٣٠ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ (١) عَنْ حُصَيْنٍ (٢) عَنْ هِلَالِ بْنِ سِافٍ (٣) قَالَ : أَخَذَ زِيَادُ بْنُ أَبِي الْجَمْدِ (٤) بِيَدِي وَنَحْنُ بِالرَّقَةِ (٥) ، فَنَامَ بِي عَلَى شَيْخٍ يُقَالُ لَهُ وَابِصَةٌ بِنُ مَعْبِدٍ (٦) مِنْ بَنِي أَسَدٍ فَقَالَ زِيَادٌ (٧) : حَدَّثَنِي هَذَا الشَّيْخُ : « أَنْ رَجُلًا صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَحَدَهُ - وَالشَّيْخُ يُسْمَعُ - (٨) »

(١) « أبو الأحوص » بالحاء والصاد المهملتين ، هو : سلام بن سليم - بالتصغير - الحنفي الكوفي الحافظ .

(٢) « حصين » بالحاء والصاد المهملتين وبالتصغير ، و في ح « حسين » وهو خطأ ، وهو : حصين بن عبد الرحمن السلمي - بضم السين المهملة وفتح اللام - وهو تابعي ثقة مأمون ؛ مات سنة ١٣٦ .

(٣) « ساف » بكسر الياء وتخفيف السين المهملة ، كذا ضبطه الحافظ في التقريب ، ونقل في القاموس أنها قد تفتح ، وضبطه بالفتح آخرون . والراجح الكسر ، وقيل فيه أيضاً « إساف » بالهمزة بدل الياء مكسورة قولاً واحداً . وهلال هذا كوفي تابعي ثقة .

(٤) « الجمعد » بفتح الجيم وإسكان العين المهملة . وزیاد هذا ذكره ابن حبان في الثقات .

(٥) « الرقة » بفتح الزاء وتشديد القاف ، وهي مدينة مشهورة على الفرات .

(٦) « وابصة » بكسر الباء الموحدة وفتح الصاد المهملة ، و « معبد » بفتح الميم وإسكان العين المهملة .

(٧) في م « زيد » وهو خطأ واضح .

(٨) قوله « والشَّيْخُ يُسْمَعُ » جملة معترضة ، يريد بها هلال أن زياداً حدثه بالحديث عن وابصة بن معبد بحضرته وسماعه ، فلم ينكره عليه ، فيكون من باب القراءة على العالم ، وكان هلالاً سمعه من وابصة ، ولذلك كان هلال يرويه في بعض أحيائه عن وابصة =

فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يُعِيدَ الصلاة (١) .
 [قال أبو عيسى (٢)] : وفي الباب عن علي بن شيبان (٣) .

= بدون ذكر زياد ، وهي رواية متصلة ليس فيها تدليس ، وإلى هذا يشير قول الترمذی

فيما سيأتي : « وفي حديث حصين ما يدل على أن هلالاً قد أدرك وأبصت » .

(١) سيأتي الكلام على الحديث في آخر الباب إن شاء الله .

(٢) الزيادة من س و س .

(٣) كلمة « علي » لم تذكر في ح . . . وحديث علي بن شيبان رواه أحمد في السنن .

(٤ : ٢٣) قال : « حدثنا عبد الصمد وسريخ قالا : حدثنا ملازم بن عمرو حدثنا

عبد الله بن بدر أن عبد الرحمن بن علي حدثه أن أباة علي بن شيبان حدثه . أنه خرج

وافداً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فصلينا خلف النبي صلى الله عليه

وسلم ، فلمح مؤخر عينيه إلى رجل لا يقيم صلبه في الركوع والسجود ، فلما انصرف

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يا معشر المسلمين ، إنه لأصلاة لمن لا يقيم صلبه

في الركوع والسجود ، قال : ورأى رجلاً يصلي خلف الصف ، فوقف حتى انصرف

الرجل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : استقبل صلاتك ، فلا صلاة لرجل

فرد خلف الصف » .

ورواه ابن ماجه مختصراً (١ : ١٦٣) عن أبي بكر بن أبي شيبة عن ملازم

بن عمرو ، ورواه ابن حزم في المحلى (٤ : ٥٣) من طريق محمد بن وضاح عن

أبي بكر بن أبي شيبة ، ورواه البيهقي (٣ : ١٠٥) من طريق صالح بن حرب

وأبي الثمان والحسن بن الربيع : ثلاثهم عن ملازم بن عمرو ، ونسبه الزيلعي

في نصب الزاهية (١ : ٢٤٤) لابن حبان في صحيحه والبراء في منبده .

وهذا حديث صحيح : نقل السندي عن البوصيري في زوائد ابن ماجه أنه قال :

« إسناده صحيح ورجاله ثقات » ونقل المناظر في التلخيص (س ١٢٥) عن الأثرم

عن أحمد : « هو حديث حسن » ونقل الشارح المباركةوري (١ : ١٩٤) عن

ابن سيد الناس قال : « رواه ثقات معروفون » . وقال ابن حزم في المحلى :

« ملازم ثقة ، وثقة ابن أبي شيبة وابن نمير وغيرهما ، وعبد الله بن بدر ثقة مشهور ،

وما نعلم أحداً عاب عبد الرحمن بأكثر من أنه لم يرو عنه إلا عبد الرحمن بن بدر ،

وهذا ليس جرحاً » . وما قاله ابن حزم هو الصحيح ، ومع ذلك فإن عبد الرحمن

بن بدر روى عنه أيضاً ابنه يزيد ووعلة بن عبد الرحمن ، وذكره ابن حبان

في الثقات ، ووثقه أبو العرب التميمي .

وَأَبْنِ عَبَّاسٍ (١) .

قال [أبو عيسى (٢)] : [و (٣)] حديثُ وابصةٌ حديثٌ حسنٌ .

وقد كره قومٌ من أهل العلم أن يصلي الرجلُ خلفَ الصفِّ وحدهُ ،
وقالوا : يعيدُ إذا صلى خلفَ الصفِّ وحدهُ .

وبه يقولُ أحمدُ ، وإسحاقُ .

وقد قال قومٌ من أهل العلم : يُجزئه إذا صلى خلفَ الصفِّ وحدهُ (٤) .

وهو قولُ سفيانِ الثوريِّ ، وابنِ المباركِ ، والشافعيِّ .

وقد ذهب قومٌ من أهل الكوفةِ إلى حديثِ وابصةَ بنِ معبديٍّ أيضاً ،
قالوا : مَنْ صَلَّى خلفَ الصفِّ وحدهُ يعيدُ .

منهم حمادُ بنُ أبي سليمانَ ، وابنُ أبي ليلى ، ووكيعٌ .

وروى حديثَ حُصَيْنٍ عن هلالِ بنِ إسَافٍ غيرُ واحدٍ مثلَ روايةِ

أبي الأحوصِ عن زيادِ بنِ أبي الجعدِ عن وابصةَ [بنِ معبديٍّ (٥)] .

وفي حديثِ حُصَيْنٍ ما يدلُّ على أن هلالاً قد أدركَ (٦) وابصةَ .

واختلفَ (٧) أهلُ الحديثِ في هذا :

(١) حديث ابن عباس بمعنى حديث وابصة ، وهو حديث ضعيف ، نسبه في مجمع الزوائد

(٢) (٩٦ : ٢) للبخاري والطبراني الكبير والأوسط .

(٣) الزيادة من ح و ه و ه و ه .

(٤) الزيادة من م و س .

(٥) من أول قوله « وبه يقول أحمد » إلى هنا - سقط من م خطأ .

(٦) الزيادة من س .

(٧) في م « سمع » بدل « أدرك » .

(٨) في ه و ه « فاختلف » .

فقال بعضهم : حديث عمرو بن مُرّة عن هلال بن يساف عن عمرو بن راشد عن وابصة [بن معبد^(١)] : أصح .

وقال بعضهم : حديث حُصين عن هلال بن يساف عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة بن معبد : أصح .

قال أبو عيسى : وهذا عندی أصح من حديث عمرو بن مرة ، لأنه قد رُوِيَ من غير حديث هلال بن يساف عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة^(٢) .

٢٣١ - حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن

عمرو بن مرة عن هلال بن يساف عن عمرو بن راشد عن وابصة بن معبد : « أن رجلا صلى خلف الصف وحده فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يُعيد الصلاة^(٣) » .

(١) الزيادة من ع و ه .

(٢) عقب هذا في النسخ الثلاث المطبوعة ب و ه و ك زيادة نصها :

« حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة . قال : « و » . وهي زيادة لأصل لها ، وهي خطأ ، ولم تذكر في النسخ الثلاث المخطوطة م و ع و ه .

(٣) خلاصة القول في حديث وابصة : وجاء من رواية هلال بن يساف عن عمرو بن راشد عن وابصة ، وجاء من رواية هلال عن وابصة بغير واسطة ، وجاء بأسانيده أخرى سند كرها ، ثم اختلف المحدثون في أي هذه الروايات أرجح ؟

أما رواية هلال عن عمرو بن راشد عن وابصة : فقد رواها الترمذی هنا عن محمد بن بشار عن محمد بن جعفر عن شعبة عن عمرو بن مرة (رقم ٢٣١) ورواها الطيالسي (رقم ١٢٠١) قال : « حدثنا شعبة قال : أخبرني عمرو بن مرة قال : سمعت هلال بن يساف قال : سمعت عمرو بن راشد عن وابصة بن معبد : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلا يصلي في الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة » . وهذا إسناد متصل بالسماح . ورواه البيهقي في السنن الكبرى (٣ : ١٠٤) من طريق =

= الحديث من أبيه ، وسمعه من عمه ، فرواه كما سمع .

ولاختلاف هذه الأسانيد ظن بعض العلماء أن الحديث معلول أو مضطرب ، فقد نقل الريلمي ونصب الراية (١ : ٢٤٤) عن البيهقي في المعرفة قال : « وإنما لم يخرجناه صاحبنا الصحيح لما وقع في إسناده من الاختلاف » نقل من البراز أنه « رواه في مسنده بالأسانيد الثلاثة المذكورة ، ثم قال : أما حديث عمرو بن راشد فإن عمرو بن راشد رجل لا يعلم حديثه إلا بهذا الحديث ، وليس معروفًا بالمدالة ، فلا يخرج بحديثه . وأما حديث حصين فإن حصينا لم يكن بالمناظر ، فلا يخرج بحديثه . وقد روي عن شمر بن عطية عن هلال بن يساف عن وابصة ، وهلال لم يسمع من وابصة ، فأمكننا عن ذكره لإرساله » .

واختار بعض العلماء الترجيح بين هذه الأسانيد ، فرجع الترمذی هنا أن رواية حصين أصح ، وذكر ابن أبي حاتم في الملل (رقم ٢٧١ ج ١ ص ١٠٠) أنه سأل آباءه عن رواية حصين وعمرو بن مرة عن هلال : أيهما أشبه ؟ وأن آباءه قال : « عمرو بن مرة أحفظ » .

والراجح الصحيح أن هذه الروايات يؤيد بعضها بعضاً ، ولا يضرب بعضها ببعض ، وكلها أسانيد صحاح ، رواها ثقات . كما قدمنا ، والظاهر عندي أن هلال بن يساف سمعه من عمرو بن راشد عن وابصة ، ثم أتى وابصة بمحذور زياد بن أبي الجعد ، وأن زياداً حديثه به والشيوخ يسمون ، فصار يرويه في بعض أحبابه عن عمرو بن راشد ، في بعضها عن زياد عن وابصة ، إذ هو الذي حدث به ، وفي بعضها عن وابصة ، إذ سمع الشيخ حين التحديث ، وفي بعضها يحكى ما حصل من تحديث زياد بمحضرة وابصة ، وكل صحيح ، وكل ثابت ، وقد يكون اختلاف السيلقي في طريق زياد من تصرف للرواة ، ثم تأيد ذلك كله برواية يزيد بن زياد بن أبي الجعد عن عمه عن زياد . وهذا هو الذي رويته ابن حزم في المحلى (٤ : ٥٣ - ٥٤) قال : « ورواية هلال بن يساف حديث وابصة مرة عن زياد بن أبي الجعد ، ومرة عن عمرو بن راشد - قوة للعمرو ، وعمرو بن راشد ثقة ، وثقه أحمد بن حنبل وغيره » .

وقال الريلمي ونصب الراية (١ : ٢٤٤) : « ورواه ابن حبان وصححه بالإسنادين اللذين كورنته ثم قال : وهلال بن يساف سمعه من عمرو بن راشد ومن زياد بن أبي الجعد عن وابصة ، فالخبران محفوظان ، وليس هذا الخبر مما تفرد به هلال بن يساف ، ثم أخرجه عن يزيد بن زياد بن أبي الجعد عن عمه عبيد بن أبي الجعد عن أبيه زياد بن أبي الجعد عن وابصة ، فذكره » .

وللحديث إسناد آخر لا أس به يصلح للتبعية ، قال ابن أبي حاتم في الملل (رقم ٢٨١ ج ١ ص ١٠٤) : « سألت أبي عن حديث رواه عمر بن علي عن أشعث بن سواد عن بكير بن الأحنس عن جثن بن العتمر عن وابصة بن ميمونة عن النبي صلى الله عليه وسلم : أن رجلاً صلى خلف الصف وحده » . قاله أبي : رواه بعض السكونيين =

قال [أبو هيب^(١)] : [و^(٢)] سمعتُ الجارودَ يقولُ : سمعتُ وكيعاً يقولُ : إذا صَلَّى الرجلُ خَافَ الصَّفَّ وحده فإنه يُعِيدُ^(٣) .

١٧١

باب

ما جاء في الرجل يصلي^(٤) ومعه رجلٌ

٢٣٢ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّائِرُ عَنْ عَمْرٍو

= عن أشعث بن بكير عن وابصة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال أبي : أما عمر فحمله الصدق ، وأشعث هو أشعث ، قال أبو عمدة : يعني أنه ضعيف الحديث ، وهو أشعث بن سوار . قال أبو عمدة : قلت لأبي: حنش أدرك وابصة ؟ قال : لا أبعد . وأشعث بن سوار ونفثه ابن معين مرة وضعفه مرة ، وهو ممن يعتبر بحديثه ، ولد أخرج له مسلم في المناقب . وقد وقع في النسخة للطبوعة من اللؤلؤ بكير بن الأحفش ، وهو خطأ ، صوابه « بن الأخنس » بالنون والسين المهملة ، ووقع فيها أيضاً « حنش بن العتمر » وهو خطأ ، صوابه « حنش » بالنون والشين المعجمة .

(١) الزيادة من ع و ه و ه .

(٢) الزيادة من م .

(٣) هذا هو الحق الذي يؤيده حديث وابصة وحديث علي بن شيبان . وإليه ذهب أحمد بن حنبل ، ونقل عبد الله بن أحمد في المسند (٤ : ٢٣٨) بعد حديث وابصة قال : « وكان أبي يقول بهذا الحديث » . وإليه ذهب الدارمي أيضاً ، فقال في سنته بعد حديث وابصة : « قال أبو عمدة : أقول بهذا » .

وفي مسائل الإمام أحمد لأبي داود (م ٣٥) قال : « سمعت أحمد سئل عن رجل ركع دون الصف ثم مشى حتى دخل الصف ، وقد رفع الإمام قبل أن ينتهي إلى الصف ؟ قال : تجزئته ركعة ، وإن صلى خلف الصف وحده أعاد الصلاة » . والذي قال أحمد هو الجواب الراجح والجمع الصحيح بين حديث وابصة وبين حديث أبي بكر الذي رواه البخاري وغيره : « أنه انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو راكع فركع قبل أن يصل إلى الصف ، ثم مضى إلى الصف فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : زادك الله حرصاً ولا تعد » .

(٤) في ه « يصل وحده » وزيادة « وحده » خطأ صرف .

بن دينار عن كُرَيْبِ مولى ابن عباس عن ابن عباس قال : « صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلَةٍ ، فَقَعْتُ عَنْ يَسَارِهِ ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَأْسِي مِنْ وَرَائِي فَجَمَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ ^(١) » .

[قال أبو عيسى ^(٢)] : وفي الباب عن أنس .

قال [أبو عيسى ^(٣)] : [و ^(٢)] حديث ابن عباس حديث حسن صحيح .

والعمل على هذا عند أهل العلم ^(٤) من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وَمَنْ بَعْدَهُمْ ، قَالُوا : إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مَعَ الْإِمَامِ يَقُومُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ .

١٧٢

باب

ما جاء في الرجل يصلي مع الرجلين

٢٣٣ - حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَارٍ ^(٥) حَدَّثَنَا [محمد ^(٦)] بن

أبي عدي قال : أنبأنا إسماعيل بن مسلم عن الحسن بن سمرّة بن جندب

قال : « أمرنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كُنَّا ثَلَاثَةً أَنْ يَقْدَمَنَا ^(٧) »

(١) رواه البخاري ومسلم وغيرهما .

(٢) الزيادة من م و س .

(٣) الزيادة من ع و ه و ه و ك .

(٤) في ه « عندنا أكثر أهل العلم » .

(٥) في م « حدثنا بندار حدثنا محمد بن بشار » وهو خطأ .

(٦) الزيادة من ه و ه و ك .

(٧) اختلفت نسخ الترمذی في هذا الحرف كثيراً ، فاهنا هو الذي في ع و

ه و ك . وفي م « أن يتقدمنا إمامنا » . وفي ه « أن يتقدم أحدنا »

وهذه توافق ما نقله المحمّد بن تيمية في المنتقى (٣ : ٢١٩ من نيل الأوطار) =

أحدنا^(١) .

[قال أبو عيسى^(٢)] : وفي الباب عن ابن مسعود ، وجابر ، [وأنس

بن مالك^(٣)] .

قال [أبو عيسى^(٤)] : وحديثُ سمرة حديثٌ [حسن^(٥)] غريبٌ .

والعملُ على هذا عند أهل العلم^(٦) ، قالوا : إذا كانوا ثلاثة قام رجلان

خلف الإمام .

وروى عن ابن مسعود : أنه صلى بعلقة^(٧) والأسود فأقام^(٧) أحدهما

عن يمينه ، والآخر عن يساره ، ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٨) .

= وكذلك هو في مخطوط قديم من المتقي . وفي س « أن يتقدم منا أحدنا »
وأنا أظن أن هذا خطأ .

(١) هذا الحديث لم أجده مروياً في غير سنن الترمذي ، ولم أجد أحداً نسبته إلى غيرها .

(٢) الزيادة من م و س .

(٣) الزيادة من ع و م و س وهي زيادة جيدة - لأن حديث أنس في هذا
معروف ، وسيأتي في الباب التالي برقم (٢٣٤) .

(٤) الزيادة من ع و ه و ه و ك .

(٥) الزيادة من نسخة بهامش س ويرجح إثباتها أن الشوكاني نقل عن الأطراف
لابن عساكر أنه نقل عن الترمذي قوله فيه « حسن غريب » .

(٦) في ه زيادة « من أحب النبي صلى الله عليه وسلم » وليست في سائر الأصول .

(٧) من أول قوله « قام رجلان » إلى هنا سقط من م فاضطرب فيها الكلام ،
لأنه يكون هكذا : قالوا : « إذا كانوا ثلاثة أحدهم عن يمينه » الخ .

(٨) حديث ابن مسعود بهذا رواه مسلم (١ : ١٥٠) من طريق الأعمش عن إبراهيم
من الأسود وعلقة ، فذكره مطرلاً موقوفاً عليه ، ثم رواه أيضاً من طريق منصور
عن إبراهيم ، فذكره مختصراً ، وفي آخره : « فلما صلى قال : هكذا فعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، فهذا إذن مرفوع كله ، وتدوم من ظن من العلماء أن مسلماً
رواه موقوفاً ولم يروه مرفوعاً .

فَأَكَل مِنْهُ ، ثُمَّ قَالَ : قَوْمُوا فَلَنْصَلَّ بِكُمْ ، قَالَ أَنَسٌ : فَوَدَّتُ إِلَى حَصِيرِ لَنَا قَدْ

== « جدته » اختلف اختلافاً كثيراً في الضمير ، هل هو عائدة على أنس ، فتكون مليكة جدته هو ؟ أو على إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، فتكون جدة إسحاق ؟ وقد ادّعى ابن عبد البر أن مليكة هي أم أنس بن مالك ، وأنها هي أم سليم بنت ملحان زوج أبي طلحة الأنصاري ، وأن الضمير في « جدته » عائدة على إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، واستدل لذلك برواية عبد الرزاق لهذا الحديث عن مالك « عن إسحاق عن أنس : أن جدته مليكة ، يعني جدة إسحاق » وذكر الحديث يعني ما في الموطأ .
وقد كثير من العلماء ابن عبد البر في ذلك ، ورواية عبد الرزاق رواها أحمد في المسند (رقم ١٢٧٠٨ ج ٣ ص ١٦٤) وليس فيها قوله : « يعني جدة إسحاق » .

وما ذهب إليه ابن عبد البر خطأ ، فإن أم سليم بنت ملحان اختلفت في اسمها : فقيل النميماء ، وقيل : الرميماء ، وقيل : رميلة ، وقيل : رميثة ، وهذه الأسماء بضم الأول فيها كلها ، ولم يقل أحد إن اسمها « مليكة » . وأما مليكة فهي أمها ، وهي جدة أنس الأمه ، وهي جدة إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، لأنها جدة أبيه عبد الله لأمه ، وكانت ابنتها أم سليم تحت مالك بن النضر ، فولدت له أنساً في الجاهلية ، وأسدت مع السابقين من الأنصار ، ففضب مالك وخرج إلى الشام ومات بها ، فزوجها بعده أبو طلحة زيد بن سهل الأنصاري ، فولدت له عبد الله وأبا عمير ، وهؤلاء بنو ملحان معروفون ، لإخوة أشقاء : سليم وزيد وحرام وعباد وأم سليم وأم حرام ، أبوعم : ملحان ، بكسر الميم وإسكان اللام ، واسمه : مالك بن خالد بن زيد بن حرام ، من بني النجار ، هو أمهم : مليكة بنت مالك بن عدى بن زيد مناة بن عدى ، من بني النجار . (انظر الإصابة ج ٨ ص ١٩٠ - ١٩١ وطبقات ابن سعد ج ٣ ص ٧١ و ٧٢ وج ٨ ص ٣١٠) .

ويؤيد هذا ما نقله السيوطي في شرح الموطأ (١ : ١٦٩) عن فوائده العراقيين لأبي الشيخ من طريق القاسم بن يحيى المديني عن عبد الله بن عمر عن إسحاق بن أبي طلحة عن أنس قاله : « أرسلني جدتي إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، واسمها مليكة ، فجاءها فحضرت الصلاة . فهدأ مرجح في أنها جدة أنس لأمه . وانظر فتوح الباري (١ : ٤١١ - ٤١٢) .

اسودَّ مِنْ طُولِ مَا لَيْسَ (١) ، فَصَحَّحْتُهُ بِالْمَاءِ (٢) ، فَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَصَفَّتُ عَلَيْهِ (٣) أَنَا وَالْيَتِيمُ وَرِثَتُهُ ، وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا ، فَصَلَّى بِنَا (٤) رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ انصَرَفَ (٥) .

قال أبو عيسى : حديث أنس حديث حسن صحيح .

والعمل عليه (٦) عند [أكثر (٧)] أهل العلم ، قالوا : إذا كان مع الإمام

رجل وامرأة قام الرجل عن يمين الإمام والمرأة خلفهما .

وقد احتجَّ بعضُ الناس بهذا الحديث في إجازة الصلاة إذا كان الرجل

خلف الصفَّ وحده ، [و (٨)] قالوا : إن الصبي لم تسكن له صلاة وكانَّ

أنساً كان خلف النبي (٩) صلى الله عليه وسلم وحده [في الصف (١٠)] .

(١) « ليس » بضم اللام وكسر الباء الموحدة والسين المهملة ، من اللباس ، أي « استعمل » وليس كل شيء بحسبه ، ومنه يؤخذ أن الافتراش يسمى لبساً ، قال الرافعي : « كأنه يريد فرس . فإن ما فرس فقد ليسته الأرض ، كما أن ما يستر الكعبة والمودج يسمى لباساً لهما » .

ووقع في نسخة الموطأ طبعة الحلبي سنة ١٣٤٣ « لبث » وهو خطأ مطبعي ، وقد شرح السيوطي السكامة على أنها « ليس » وكذلك تم تذكر في الموطأ والبخاري .

(٢) في « ب » وهو الموافق لنا في الموطأ .

(٣) كلمة « عليه » لم تذكر في « ه » وكذلك تم تذكر في الموطأ والبخاري .

(٤) في الموطأ والبخاري « فصلي لنا » .

(٥) الحديث رواه أحمد وأصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجه .

(٦) في « ه » على هذا .

(٧) الزيادة من م و ن و ه .

(٨) الزيادة من م و ن و ه و ك .

(٩) في م و ن و ه و ك « وكان أنس خلف النبي » .

(١٠) الزيادة من ن و ه و ك .

وليس الأمرُ على ما ذهبوا إليه ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أقامه مع
اليتيم خلفه ، فلو لا أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جعل لليتيم صلاةً كما أقام
اليتيم معه ، [ولأقامه (١) عن يمينه (٢)] .

وقد روى عن موسى بن أنس عن أنس (٣) : « أنه صلى مع النبي صلى الله
عليه وسلم فأقامه عن يمينه (٤) » .

وفي هذا الحديث دلالةٌ أنه إنما صَلَّى تطوعاً ، أراد إدخال البركة
عليهم (٥) .

(١) في م و ع و س « ولا أقامه » وهو خطأ .

(٢) الزيادة من م و ع و س و ه و ك .

(٣) في ه « عن أبيه » بدل عن أنس .

(٤) رواية موسى بن أنس رواها أحمد في المسند من طريق شعبة عن عبد الله بن المختار عن

موسى بن أنس (رقم ١٣٠٥١ و ١٣٧٤٣ و ١٣٧٨٠ ج ٣ ص ١٩٤ - ١٩٥

و ٢٥٨ و ٢٦١) وفيها أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل أنساً عن يمينه ، وأمه

أم سليم وخالته أم حرام خلفهما ، وأسانيدهما صحاح . وروى أحمد هذا المعنى أيضاً

من حديث ثابت عن أنس (رقم ١٢٦٥٢ و ١٣٠٤٥ و ١٣٣٠٢ و ١٣٥٤٣

و ١٣٥٨٠ ج ٣ ص ١٦٠ و ١٩٣ - ١٩٤ و ٢١٧ و ٢٢٩ و ٢٤٢) .

وأسانيدهما صحاح أيضاً .

(٥) جاء في رواية المنبئ (١٢٦٥٢) التصريح بأنه صلى بهم تطوعاً . وليست صلاة

النبي صلى الله عليه وسلم في بيت أنس وأمه وخالته وجدته حادثة واحدة ، بل هي

حوادث متعددة ، في بعضها أن مليكة جدة أنس دعته إلى طعام ، كما في حديث الباب ،

وفي بعضها أنه دخل على أم سليم فأنته بتمر وسمن ، وكان صائماً ، فقال : أعيذوا

نمر في وعائه ، وسنكم في سقائه ، ثم قام إلى ناحية البيت ، فسلم ركبتين ، وصلينا

معه « الحديث ، رواه أحمد بإسنادين صحيحين (١٢٠٧٨ و ١٢٩٨٥ ج ٣ ص

١٠٨ و ١١٨٨) وفي بعضها أنه صلى في بيت أم حرام ، فأقام أنساً عن يمينه وأم حرام

خلفهما ، وهو في المسند بإسناد صحيح (رقم ١٣١٥٠ ج ٣ ص ٢٠٤) . وفي بعضها أنه

عن إسماعيل بن رجاء الزبيدي^(١) عن أوس بن ضَمَج^(٢) قال^(٣) :
 سمعتُ أبا مسعود الأنصاري يقول : قال رسولُ الله صلى اللهُ عليه وسلم :
 « يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سِوَاءً فَأَعْلَمَهُمْ
 جَالِسَتَهُ ، فَإِنْ كَانُوا فِي السَّنَةِ سِوَاءً فَأَقْدَمَهُمْ هِجْرَةً ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهَجْرَةِ
 سِوَاءً فَأَكْبَرَهُمْ سِنًا ، وَلَا يَوْمَ الرَّجُلِ فِي سُلْطَانِهِ ، وَلَا يَجْلِسُ هَلَى
 تَكْرِمَتِهِ^(٤) [في بيته^(٥)] إِلَّا بِإِذْنِهِ » . قال محمود [بن غيلان^(٦)] :
 قال ابنُ مُعْتَبِرٍ في حديثه : « أَقْدَمُهُمْ سِنًا^(٧) » .

- (١) « الزبيدي » بضم الزاي وبالذال ، وفي م « الزبيدي » بالراء ، وهو خطأ .
 (٢) « ضَمَج » بفتح الضاد المعجمة وإسكان الميم وفتح العين المهملة وآخره جيم . وأوس
 هذا تابعي كوفي ثقة ، أدرك الجاهلية .
 (٣) كلمة « قال » لم تذكر في م .
 (٤) في م « مكرمته » وهو خطأ . و « التكرمة » بفتح التاء ، قال في النهاية :
 « الموضع الخاص لجلوس الرجل من فراش أو سرير مما يعد لإكرامه ، وهي تفضله
 من الكرامة » .
 (٥) قوله في « بيته » لم يذكر في م و ع وهو ثابت في الحديث .
 (٦) الزيادة من م .
 (٧) يعني بدل « أكبرهم سنًا » .

والحديث رواه أحمد (٥ : ٢٧٢) عن أبي معاوية ، ومسلم (١ : ١٨٦) من
 طريق أبي خالد الأحمر وجرير وأبي معاوية وابن فضال وسنيان ، وأبو داود (١ :
 ٢٢٨) من طريق ابن نمير ، والنسائي (١ : ١٢٦) من طريق فضيل بن عياض ،
 وابن الجارود (ص ١٥٥) من طريق جرير : كلهم عن الأعمش بهذا الإسناد .
 ورواه أيضا الطيالسي (رقم ٦١٨) عن شعبة عن إسماعيل بن رجاء عن أوس بن ضَمَج
 عن أبي مسعود ، ورواه أحمد (٤ : ١١٨) عن عفان ، و (٤ : ١٢١) عن محمد
 بن جعفر ، و (٤ : ١٢١ - ١٢٢) عن يحيى : كلهم عن شعبة ، ورواه مسلم
 (١ : ١٨٦) من طريق محمد بن جعفر ، ورواه أبو داود (١ : ٢٢٧ - ٢٢٨)
 عن أبي الوليد الطيالسي وعن ابن معاذ عن أبيه : كلاهما عن شعبة ، ورواه ابن ماجه
 (١ : ١٦٠) من طريق محمد بن جعفر عن شعبة ، كرواية الطيالسي .

[قال أبو عيسى ^(١)] : وفي الباب عن أبي سعيد ، وأنس بن مالك ، ومالك بن الحويرث ، وعمر بن سلمة ^(٢) .

قال [أبو عيسى ^(٣)] : [و ^(٤)] حديثُ أبي مسعود ^(٥) حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

والعملُ على هذا ^(٦) عند أهل العلم .

قالوا : أحقُّ الناس بالإمامة أقرؤهم لكتاب الله وأعلمهم بالسنة .

وقالوا : صاحبُ المنزل أحقُّ بالإمامة .

وقال بعضهم : إذا أُذِنَ صاحبُ المنزل لغيره فلا بأس أن يصليَّ به ^(٧) .

وكرهه بعضهم ، وقالوا : السنةُ أن يصليَّ صاحبُ البيت .

قال ^(٨) أحمد بن حنبلٍ : وقولُ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « [و ^(٩)] لا

(١) الزيادة من م و س .

(٢) « سلمة » بفتح السين المهملة وكسر اللام .

قال الشارح : « أما حديثُ أبي سعيد فأخرجه مسلم والنسائي ، وأما حديثُ أنس فلم أقف عليه ، وأما حديثُ مالك بن الحويرث فأخرجه الجماعة ، وأما حديثُ عمرو ابن سلمة فأخرجه البخاري » .

أقول : حديثُ أنس وجدته في مسند أحمد مختصراً بلفظ : « يؤمُّ القوم أقرؤهم للقرآن » (رقم ١٢٦٩٢ ج ٣ ص ١٦٣) ولم أجده في شيء من كتب الحديث في غير هذا الموضع .

(٣) الزيادة من ع و ه و ه و ك .

(٤) الواو لم تذكر في ع .

(٥) في ع « ابن مسعود » وفي ه « أبي سعيد » وكلاهما خطأ .

(٦) في م و س « والعمل عليه » .

(٧) في ه و ك « أن يصليَّ به » .

(٨) في ع « وقال » .

يَوْمُ الرَّجُلِ فِي سُلْطَانِهِ وَلَا يُجَالَسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ^(١) [فِي بَيْتِهِ^(٢)] إِلَّا بِإِذْنِهِ» :-
فَإِذَا أُذِنَ فَأَرْجُو أَنْ الْإِذْنَ فِي الْكُلِّ ، وَلَمْ يَرَ [بِهِ^(٣)] بَأْسًا إِذَا أُذِنَ لَهُ
لَهُ أَنْ يَصَلِّيَ بِهِ^(٤) .

١٧٥

باب

مَا جَاءَ إِذَا أُمَّ أَحَدُكُمْ النَّاسَ^(٥) فَلْيُخَفِّفْهُ

٢٣٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ
عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا أُمَّ
أَحَدُكُمْ النَّاسَ^(٥) فَلْيُخَفِّفْهُ ، فَإِنَّ فِيهِمُ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَالْمَرِيضَ ،
فَإِذَا صَلَّى^(٦) وَحَدَهُ فَلْيُصَلِّ كَيْفَ شَاءَ^(٧) » .

(١) فِي ع « تَكْرِمَتِهِ » وَهُوَ خَطَأٌ .

(٢) الزِّيَادَةُ مِنْ م و ه و ه و ه و ه و ه وَنَسْخَةٌ بِهَامِشٍ ب .

(٣) الزِّيَادَةُ مِنْ ع و ه و ه و ه و ه وَك .

(٤) مَا قَالَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ اسْتِنْبَاطًا وَرَدَّ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ هَذَا الْحَدِيثِ نَصًا ، فَقَدْ ثَقُلَ الْحَدِيثُ
بِابْنِ تَيْمِيَّةٍ فِي الْمُنْتَقَى (٣ : ١٩٢) مِنْ نَيْلِ الْأَوْطَارِ قَالَ : « وَرَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ
لَكِنْ قَالَ فِيهِ : لَا يُؤْمَرُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، وَلَا يَقْعُدُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ فِي
بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ » . فَالْإِذْنَ فِي الْكُلِّ .

(٥) فِي ن ه « بِالنَّاسِ » فِي الْمَوْضِعَيْنِ .

(٦) فِي ن ه « فَإِنْ صَلَّى » .

(٧) الْحَدِيثُ رَوَاهُ أَيْضًا مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ (١ : ١٥٤) وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَخْبَابُ

السُّكَّابِ السُّتَةَ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ .

[قال أبو عيسى ^(١)] : وفي الباب عن عدي بن حاتم ، وأنس ، وجابر بن سمرة ، ومالك بن عبد الله ^(٢) ، وأبي واقد ^(٣) ، وعثمان بن أبي العاص ^(٤) ، وأبي مسعود ، وجابر بن عبد الله ، وابن عباس .

قال أبو عيسى : [و ^(٥)] حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح .

وهو قول أكثر أهل العلم : اختاروا ^(٦) أن لا يطيل الإمام الصلاة ، مخافة المشقة على الضعيف والكبير والمريض .

[قال أبو عيسى ^(٧)] : وأبو الزناد اسمه « عبد الله بن ذكوان » . والأعرج هو « عبد الرحمن بن هرمز المديني » ^(٨) [و ^(٩)] بكنى « أباداود » .

(١) الزيادة من س .

(٢) مالك بن عبد الله هو المزاعي ، وحديثه : « غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاصليت خلف إمام يؤم الناس أخف صلاة من رسول الله صلى الله عليه وسلم » : رواه ابن سعد في الطبقات (٦ : ٤١) ونسبه ابن حجر في الإصابة (٦ : ٢٦) للبغاري في التاريخ وابن أبي شعبة وابن أبي عاصم والبخاري ، ونسبه الهيثمي في مجمع الزوائد (٢ : ٧٠) لأحمد والطبراني في الكبير ، وقال : « رجاله ثقات » .

(٣) أبو وايد هو الليثي أو الكندي ، وحديثه : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخف الناس صلاة بالناس ، وأطول الناس صلاة لنفسه » رواه أحمد في المسند (٥ : ٢١٩) ونسبه الهيثمي أيضا لأبي يعلى والطبراني في الكبير ، وقال : « رجاله موثوقون » .

(٤) في س « العاصي » .

(٥) الزيادة من س و س .

(٦) في ع « اختاروا أهل العلم » الخ ، والزيادة غير جيدة ، ومخالفة لسائر الأصول .

(٧) الزيادة من ع .

(٨) في س « المديني » .

(٩) الزيادة من م و ع و ن و س .

٢٣٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ
[بن مالك^(١)] قال : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَحْفَفِّ
النَّاسِ صَلَاةً فِي تَمَامٍ^(٢) » .

[قال أبو عيسى^(١)] : [و^(٣)] هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

[واسم أبي عوانة « وَضَّاحٌ^(٤) »] .

قال أبو عيسى : سألت قُتَيْبَةَ ، قلتُ : أبو عوانة ما سمُّه ؟ قال : وضَّاحٌ .

(١) الزيادة من م و ع و س .

(٢) الحديث رواه أيضا أحمد في المسند (رقم ١١٩٩١ و ١٢٠١٥ و ١٢٦٨١ و ١٢٧٦٢ و ١٢٨٠١ و ١٢٨٧٣ و ١٢٩٠٩ و ١٢٩١٠ و ١٣١٥٨ و ١٣٤٤٧ و ١٣٤٧٩ و ١٣٤٨٢ و ١٣٤٨٣ و ١٣٥٥٧ و ١٣٧٩٤ و ١٣٧٩٥ و ١٣٩٦٩ و ١٣٩٨٧ و ١٣٩٨٨ و ١٤٠١٠ و ١٤٠٤٢ و ١٤٠٥٤ ج ٣ ص ١٠٠ و ١٠١ و ١٦٢ و ١٧٠ و ١٧٣ و ١٧٩ و ١٨٢ و ٢٠٥ و ٢٣١ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٤٠ و ٢٦٢ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٩ و ٢٨١ و ٢٨٢) ورواه أيضا الشيخان وغيرهما .

وليس معنى التخفيف والإيجاز في الصلاة ما يفهم بهض الناس ويفعلونه : أن يصلوا صلاة لا يكادون يقومون ركوعها ولا سجودها ، ويظنون أن من الإيجاز أن يأتي بأقل ما يجزئ من التسبيح في الركوع والسجود ، وبأقل ما يجزئ من القراءة والحركات في الأركان ، إنما الإيجاز أن لا يطيل طولاً يلهي المؤمن ويضجون منه ، وأن يأتي بصلاة بأناة وتمام ، وقد فسر الرواة عن أنس وصف هذا الإيجاز ، فروى أحمد في المسند (رقم ١٢٦٨٨ ج ٣ ص ١٦٢ - ١٦٣) : « عن سعيد بن جبير عن أنس بن مالك قال : ما رأيت أحداً أشبه بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا الغلام ، يعني عمر بن عبد العزيز ، قال : فحزرتا في الركوع عشر تسبيحات ، وفي السجود عشر تسبيحات » . وهو حديث صحيح ، ونسبه ابن حجر في التهذيب (٥ : ١٣٧) لأبي داود والنسائي .

(٣) الزيادة من م و ه و ع .

(٤) الزيادة من م و ع .

قلتُ: ابنُ مَنْ؟ قال: لا أدري، كان عبداً لامرأةٍ بالبصرة (١) [.

(١) الزيادة من ح .

وهكذا قال أيضاً ابن سعد في الطبقات (ج ٧ ق ٢ ص ٤٣) : « أبو عوانة واسمه الواح مولى يزيد بن عطاء ، وكان ثقة صدوقاً ، فلم يذكر اسم أبيه ، ولكن في اليزان والتهذيب والتقريب والملاصة « وضاح بن عبد الله الشكري » فسموا أباه « عبد الله » والله أعلم بصحة ذلك .

وقول قتيبة « كان عبداً لامرأة من البصرة » لم أجد ما يؤيده ، فإن المعروف أنه مولى يزيد بن عطاء ، وأن الذي أعتقه يزيد ، ولما تفتت قصة طريفة مروية بأوجه مختلفة ، تستفاد من التهذيب (١١ : ١١٨ - ١١٩) ومن تاريخ بغداد للخطيب (١٣ : ٤٦٠) .

الحمد لله وحده ، وصلى الله على محمد وآله ، وسلم تسليمًا .
 أتمت الجزء الأول من شرحى على الترمذى صبيحة يوم السبت ٢٨ ربيع الأول سنة ١٣٥٧ - ٢٨ مايو سنة ١٩٣٨ ، وأسأل الله سبحانه العون على إتمام شرح الكتاب كما بهدائه وتوفيقه . لأنه جميع الدعاء .
 عن كوبرى القبة بمصر

كتبه

زبراشين

محمد بن عبد الله

عفا الله عنه

تم الجزء الأول

ويليه الجزء الثانى ، وأوله :

« باب ما جاء فى تحريم الصلاة وتحليلها »

فهرس
الجزء الأول من سنن الترمذى

تفہیم

ما كتب في الفهرس بحرف صغير فهو من أبحاث الشرح

	رقم الباب	رقم الصفحة
أبواب الطهارة		٥
باب لا تقبل صلاة بغير طهور	١	٥
الصدقة من القبول		٦
« فضل الطهور »	٢	٦
« مفتاح الصلاة الطهور »	٣	٨
« ما يقول إذا دخل الخلاء »	٤	١٠
« » « خرج من الخلاء »	٥	١٢
« النهي عن استقبال القبلة بفائط أو بول »	٦	١٣
تأويل الشافعي وأحمد لمذاهب الباب		١٤
« الرخصة في ذلك »	٧	١٥
« النهي عن البول قائما »	٨	١٧
« الرخصة في ذلك »	٩	١٩
« الاستتار عند الحاجة »	١٠	٢١
« كراهة الاستنجاء باليمين »	١١	٢٣
« الاستنجاء بالحجارة »	١٢	٢٤
« » « بالحجرين »	١٣	٢٥
« كراهية ما يستنجى به »	١٤	٢٩

رقم الصفحة	رقم الباب	
٣٠	١٥	باب الاستنجاء بالماء
٣١	١٦	» أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أزداد الحاجة أبعد في المذهب
٣٢	١٧	» كراهية البول في الغتسل
٣٤	١٨	» السواك
٣٦	١٩	» إذا احتفظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يفضنها .

٣٧	٢٠	» التسمية عند الوضوء
٤٠	٢١	» المضمضة والاستنشاق
٤١	٢٢	» » » من كف واحد
٤٢		تذكير كلمة كفة وتأنيبها
٤٣		زيادة الثقة
٤٤	٢٣	» تحليل اللحية
٤٧	٢٤	» مسح الرأس : أنه يبدأ بمقدم الرأس إلى مؤخره
٤٨	٢٥	» أنه يبدأ بمؤخر الرأس
٤٩	٢٦	» مسح الرأس مرة
٥٠	٢٧	» يأخذ لرأسه ماء جديداً
٥١		تحقيق لفظ الحدث ومخطة الرمى في نقله عن ابن هبيرة
٥٢	٢٨	» مسح الأذنين ظاهرها وباطنها
٥٣	٢٩	» أن الأذنين من الرأس
		تحقيق القول في عدم إدراج هذه الجملة
٥٦	٣٠	» تحليل الأضراس
٥٨	٣١	» ويل للأعقاب من النار

رقم الباب	رقم الصفحة
باب الوضوء مرة مرة	٣٢ ٦٠
» الوضوء مرتين مرتين	٣٣ ٦٢
» » ثلاثا ثلاثا	٣٤ ٦٣
» » مرة ومرتين وثلاثا	٣٥ ٦٥
» فيمن يتوضأ بمحض وضوئه مرتين وبعضه ثلاثا	٣٦ ٦٦
» وضوء النبي صلى الله عليه وسلم كيف كان؟	٣٧ ٦٧
الرد على تطليطهم شعبة في اسم شيخه	٦٩
» الفضح بعد الوضوء	٣٨ ٧١
» إسباغ الوضوء	٣٩ ٧٢
» التتمدل بعد الوضوء	٤٠ ٧٤
» ما يقال بعد الوضوء	٤١ ٧٧
تحقيق القول في عدم اضطراب حديث الباب	٧٩
» الوضوء بالمد	٤٢ ٨٣
» كراهية الإصراف في الوضوء بالماء	٤٣ ٨٤
» الوضوء لكل صلاة	٤٤ ٨٦
» يعلى الصلوات بوضوء واحد	٤٥ ٨٩

» وضوء الرجل والمرأة من إناء واحد	٤٦ ٩١
» كراهية فضل طهور المرأة	٤٧ ٩٢
» الرخصة في ذلك	٤٨ ٩٤
» أن الماء لا ينجسه شيء	٤٩ ٩٥
» منه آخر [فيه حديث القاتين]	٥٠ ٩٧

رقم الصفحة	رقم الباب	
٩٨		تحقيق الكلام على حديث القلتين
١٠٠	٥١	باب كراهية البول في الماء الراكد
١٠٠	٥٢	» في ماء البحر أنه ظهور
١٠٢	٥٣	» التشديد في البول
١٠٣		بدعة وضع الزهور على القبور
١٠٤	٥٤	» نضح بول الغلام قبل أن يطعم
١٠٦	٥٥	» بول ما يؤكل لحمه
		بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
١٠٩	٥٦	» الوضوء من الريح
١١١	٥٧	» الوضوء من النوم
		تحقيق الكلام على حديث «إن الوضوء لا يجب إلا على من نام مضطجماً»
١١٤	٥٨	» الوضوء مما غيرت الفار
١١٦	٥٩	» ترك الوضوء مما غيرت النار
١٢٠		تحقيق الخلاف في ذلك
١٢٢	٦٠	» الوضوء من لحوم الإبل
١٢٤	٦١	» الوضوء من مس الذكر
		تحقيق صحة حديث بسرة في ذلك
١٣٢	٦٢	» ترك الوضوء من مس الذكر
١٣٣	٦٣	» ترك الوضوء من التيلة
١٣٥		تحقيق صحة حديث عائشة في ذلك
١٣٩		تحقيق الخلاف في الوضوء من لمس المرأة
١٤٢	٦٤	» الوضوء من القيء والرعاف
١٤٧	٦٥	» الوضوء بالنبهذ
١٤٩	٦٦	» اللضمضة من الابن

رقم الباب	رقم الصفحة
باب كراهة رد السلام غير متوضى	٦٧ ١٥٠
» سور الكلب	٦٨ ١٥١
» سور المزة	٦٩ ١٥٣
» المسح على الخطين	٧٠ ١٥٥
» » » المسافر والمقيم	٧١ ١٥٨
» » » أعلاء وأسفله	٧٢ ١٦٢
» » » ظاهرهما	٧٣ ١٦٥
» » » الجوربين والنعلين	٧٤ ١٦٧
» » » العمامة	٧٥ ١٧٠
» الفسل من الجنابة	٧٦ ١٧٣
» هل تنقض المرأة شعرها عند الفسل	٧٧ ١٧٥
الكلام على رفع الفعل بعد « أن »	١٧٦
» تحت كل شعرة جنابة	٧٨ ١٧٨
» البوضوء بعد الفسل	٧٩ ١٧٩
» إذا التقى الختانان وجب الفسل	٨٠ ١٨٠
» الماء من الماء	٨١ ١٨٣
تحقيق القول في هذا الباب	١٨٦
» فيمن يستيقظ فيرى بللا ولا يذكر الصلاة	٨٢ ١٨٩
» المنى والمذى	٨٣ ١٩٣
» المذى يصيب الثوب	٨٤ ١٩٧
» المنى	٨٥ ١٩٨

رقم الصفحة	رقم الباب	
٢٠١	٨٦	باب غسل المني من الثوب
٢٠٣	٨٧	» الجنب ينام قبل أن يغتسل
٢٠٣		تحقيق صحة حديث عائشة في ذلك
٢٠٦	٨٨	» الوضوء للجنب إذا أراد أن ينام
٢٠٧	٨٩	» مصالحة الجنب
٢٠٩	٩٠	» المرأة ترى في المنام منبل ما يرى الرجل
٢١٠	٩١	» الرجل يستد في المرأة بعد الغسل
٢١١	٩٢	» التيمم للجنب إذا لم يجد الماء
٢١٣		تحقيق صحة حديث أبي ذر في ذلك
٢١٧	٩٣	» في المستحاضة
٢٢٠	٩٤	» المستحاضة تتوضأ لكل صلاة
٢٢١	٩٥	» » يجمع بين الصلاتين بغسل واحد
٢٢٤		تحقيق كلمة « استنقأت » وعزم غير المهموز
٢٢٩	٩٦	» المستحاضة تغتسل عند كل صلاة
٢٣٠		كلام ابن العربي في أحوال النساء في الحيض والاستحاضة
٢٣٤	٩٧	» الحائض لا تقضي الصلاة
		عدم تحكيم العقل في الفريضة
٢٣٦	٩٨	» الجنب والحائض لا يقرآن القرآن
٢٣٩	٩٩	» مباشرة الحائض
٢٤٠	١٠٠	» مؤاكلة الحائض وسورها
٢٤١	١٠١	» الحائض تتناول الشيء من المسجد
٢٤٢	١٠٢	» كراهية إتيان الحائض
٢٤٤	١٠٣	» الكفارة في ذلك
٢٤٦		تحقيق حديث ابن عباس في ذلك

رقم الصفحة	رقم الباب	
٢٥٤	١٠٤	باب غسل دم الحيض من الثوب
٢٥٦	١٠٥	» كم تمسكت النفساء
٢٥٩	١٠٦	» الرجل يطوف على نسائه بغسل واحد
٢٦١	١٠٧	» الجنب إذا أراد أن يعود توضأ
٢٦٢	١٠٨	» إذا أقيمت الصلاة ووجد أحدكم الخلاء فليبدأ بالخلاء
٢٦٤	١٠٩	» الوضوء من الموطأ تحقيق كلمة « موطأ »
٢٦٨	١١٠	» التميمم
٢٧٢		حديث لابن عباس لم يروه إلا الرمذى
٢٧٣	١١١	» قراءة القرآن عالم يكن جنبا
٢٧٥	١١٢	» البول يصب الأرض
٢٧٨		أبواب الصلاة
٢٧٨	١١٣	» مواقيت الصلاة
٢٨٣	١١٤	» منه
٢٨٦	١١٥	» »
٢٨٧	١١٦	» التغايس بالفجر
٢٨٩	١١٧	» الإسفار بالفجر
٢٩٢	١١٨	» التمجيل بالظهر
٢٩٥	١١٩	» تأخير الظهر في شدة الحر
٢٩٨	١٢٠	» تمجيل العصر
٣٠١		معنى أن الشمس بين قرني الشيطان
٣٠٢	١٢١	» تأخير صلاة العصر

	رقم الباب	رقم الصفحة
باب وقت المغرب	١٢٢	٣٠٤
» » العشاء	١٢٣	٣٠٦
تحقيق قول النعمان « لسقوط القمر ثلاثة »		٣٠٨
» تأخير العشاء	١٢٤	٣١٠
» كراهية للنوم قبلها والسرير بعدها	١٢٥	٣١٢
» الرخصة في السرير بعدها	١٢٦	٣١٥
» ما جاء في الوقت الأول من الفضل	١٢٧	٣١٩
» السهو عن وقت العصر	١٢٨	٣٣٠
» تمجيل الصلاة إذا أخرجها الإمام	١٢٩	٣٣٢
» النوم عن الصلاة	١٣٠	٣٣٤
» الرجل ينسى الصلاة	١٣١	٣٣٥
» الرجل تنوته الصلوات بأيمتهن يبدأ	١٣٢	٣٣٧
» صلاة الوسطى أنها العصر أو الظهر	١٣٣	٣٣٩
» كراهية الصلاة بعد العصر وبعد الفجر	١٣٤	٣٤٣
» الصلاة بعد العصر	١٣٥	٣٤٥
» » قبل المغرب	١٣٦	٣٥١
» من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب	١٣٧	٣٥٣
» الجمع بين الصلاتين في الحضر	١٣٨	٣٥٤
ترجيح جوازه للحاجة أو الضرورة		٣٥٨

» بدء الأذان	١٣٩	٣٥٨
» الترجيع في الأذان	١٤٠	٣٦٦

	رقم الباب	رقم الصفحة
باب أفراد الإقامة	١٤١	٣٦٩
» أن الإقامة مثنى مثنى	١٤٢	٣٧٠
» الترتيل في الأذان	١٤٣	٣٧٣
» إدخال الإصبع في الأذن عند الأذان	١٤٤	٣٧٥
» التنويب في الفجر	١٤٥	٣٧٨
» من أذن فهو يقيم	١٤٦	٣٨٣
حديث زياد الصدائى مطولا من رواية ابن عبد الحكم		٣٨٦
» كراهية الأذان بغير وضوء	١٤٧	٣٨٩
» الإمام أحق بالإقامة	١٤٨	٣٩١
» الأذان بالليل	١٤٩	٣٩٢
» كراهية الخروج من المسجد بعد الأذان	١٥٠	٣٩٧
» الأذان في السفر	١٥١	٣٩٩
» فضل الأذان	١٥٢	٤٠٠
» الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن	١٥٣	٤٠٣
» ما يقول إذا أذن المؤذن	١٥٤	٤٠٧
» كراهية أخذ الأجرة على الأذان	١٥٥	٤٠٩
» ما يقول إذا أذن المؤذن من الدعاء	١٥٦	٤١١
» منه آخر	١٥٧	٤١٣
» الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة	١٥٨	٤١٥
» كم فرض الله على عباده من الصلوات	١٥٩	٤١٧

	رقم الباب	رقم الصفحة
باب فضل الصلوات الخمس	١٦٠	٤١٨
» فضل الجماعة	١٦١	٤٢٠
» من يسمع النداء فلا يجيب	١٦٢	٤٢٢
» الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة	١٦٣	٤٢٤
» الجماعة في مسجد قد صلى فيه مرة	١٦٤	٤٢٧
شرح كلمة « يتجر » من الوجهة الصرفية	—	٤٢٧
حكمة من تعدد الجماعات وقد أحوال بعض المساجد	—	٤٣٠
» فضل العشاء والنجر في جماعة	١٦٥	٤٣٣
» فضل الصف الأول	١٦٦	٤٣٥
» إقامة الصفوف	١٦٧	٤٣٨
» « ليليني منكم أولو الأحلام والنهي »	١٦٨	٤٤٠
إثبات حرف العلة في الفعل المعتل المحزوم	—	٤٤٠
» كراهية الصف بين السواري	١٦٩	٤٤٣
» الصلاة خلف الصف وحده	١٧٠	٤٤٥
تحقيق السلام في صحة حديث وابصة في ذلك	—	٤٤٨
» الرجل يصلي ومعه رجل	١٧١	٤٥١
» » » مع الرجلين	١٧٢	٤٥٢
» » » ومعه الرجال والنساء	١٧٣	٤٥٤
تحقيق أن مائة جنة أنس	—	٤٥٤
» من أحق بالإمامة	١٧٤	٤٥٨
» إذا أم أحدكم الناس فليخف	١٧٥	٤٦١
معى تخفيف الصلاة	—	٤٦٣